ايضاح شرح مفصل

الإيضاح

للشيخ ابو عمرو عثمان بن علي المعروف بابن الحاجب النحوي

(ابن عمر)

بسم الله الرحمن الرحيم ∴ وبه نستعين

قال الله احمد علي طريقة اياك نعبد تقديما للاهم وما ينقل انه للحصر لا دليل عليه والشك فيه مثل بل الله فاعبد ضعيف
انه قد جا فاعبد الله مع جعله جعله من علما العربية نحية محمودة لما فيها من فهم معاني كتاب الله تعالى علي وجهه وفهم معاني
كلام رسول الله صلى الله عليه والتوصل بهما الى ادراك الاحكام الشرعية التي بها السعادة الاخروية فلا وان كل علم تفتقر اليه
عليه ومن طبعه الغضب للعرب ... الغضب ... الحلم ... غضب له وغضب به
وبيل غضب لحيا وبه ميتا والعصبية الاحتماء اي منع عن ضيم اي خيار وامثال اي عنزل و انضوي انضم لفيف لخالط
الشعو ... الذين قوم متعصبون على العرب ويفضلون عليهم العجم وكان الشعوبي ... العجم الا انه غلبة الشعوبية لهذا الاسم
... بهم معمر المثنى وله كتاب في مثالب العرب وقد انشد بعض الشعوبية الصاحب بن عباد يمدحه **شعر**

غنينا بالكثير عن الطلول ∴ وعن عنس عذافرة ذمول ∴ ما ستنتارك ايوان كسرى ∴ لتوضح او لحومل فالدخول
وضب ... ودبيها ايحوي وليث وسبع غيل ∴ اذا لغروا اتاك بيوم عيد وان نحوا فخرعن حليل
... تموهاعادي اصل والشرف ... ∴ اما والمها يكن في الفرس الا اجاز الصاحب لعذر الخليل
لكان لعز بالكبير ... ∴ فقال له الصاحب قدك ثم قال لبديع الزمان الحبه فاجابه مرتجلا
اراك علي شفا خطر مهول ∴ بما اودعت راسك من فضول
طلبت على مكارمنا دليلا ∴ متى احتاج النهار الى دليل
السنا القاسرين جزي عليكم ∴ فان جزتم فعدنا للذليل
متى علقت وانت بها زعيم ∴ اكف الفرس اعراف الخيول
فخرت بملك ضعيف تخرا ∴ على قحطان والبيت الاصيل
فخرت بما ادكوا ولبسوا وذلك فخر رباب الحجول ∴ تفاخرهم بخد ابيل وشعر عن مفارقها رسيل
فقال الصاحب للشعوبي كيف تري فقال لو سمعت لما صدقت ثم قال له جايزتك جوابك ان رجعت بعدها في مثلها ضربت
عنقك ... عليهم ... ∴ والرشق الرمي بالنبل والمشق الطعن **قوله** والى فضل هو على طريقة الله
احمد في تقديم المفعول للتعظيم السابقين والمصلين اي الاولين والآخرين لخذه من السابق والمصلي في الحلبة والحلبة خيل تجمع
للسباق ومنه قيل لوكم السابق ... والمصلي ... افضل صلوات المصلين اي افضل دعا الداعين ... المصدر احوله ... الجهات
وعد فان ... ابو معد والجماجم الروس السادة وواحدها الثابتة ... بجمعون ... والسرة الوسط والبطحا المسيل
الواسع وقريش البطاح من ... مكة وقريش الضواحي من خرج عنها والنازلون البطحا خيرهم والنازلون بطحا خير الحي
المسود والاحمر الاسود العرب ... العجم لان الشقرة عليهم اغلب ومنه الحديث ... **قوله** ورد الطيبين عليهم
الله الحمد وكمله ... على الاتباع بالرضو ... اللقاق العداوة والمجانبة ... منهما يكون في شق وفي عدوه
وفي جانبه ... من العربية ... من قدرها ... اي نقص من ... قدرها ... العلم
... ذي قدر مشهور رفيع المنار ... بالذين ... غالب في كثير منهم
اي ... من ... حعل ... على ... بعد ... ولعمري ... حتى ... لكون

كفر او من لغة وقد اخبر بانهم لا يبعدون عن الشعوب فاعتبل لهم الكفر ثم جعلهم بدون الشعوبية وانما يغضون منها
انهم يرون غيرها اخير والخيرة بفتح اليا اسم المختار وكذا الخيار ويقال محمد خيرة الله اي مختاره وقال ما كان لهم الخيرة
اي الاختيار والخيرة بسكون اليا مع الخير وخير كبه اي افضل واصله افعل ولذلك يقال هما خير القوم وهم خيرة القوم
وقوله **شعر** الا ابلغ بني عمرو بن سعود وبالسيد العصفي ... والخيري خثف منابت نخاريه والمبلج
المشرق من بلج ومنه الحق ابلج والباطل لجلج ونزغاما الاعز سو عن وسطه والمنهج الطريق الواضح ونزغات اذا نفذت عليه
النقل اجله لما افتتنه معنى لا يبعدون وكانه قيل يقربون منهم من اجل المنابذة او انهم يبعدون عنهم لاجل المنابذة لا يبعدون فانه يفيد
المعنى وكذلك لو قلت فهتكا امعنى منابذين يقضي منه العجب حتى اي يبلغ نهايته من قضى حاجته وبعل من قضيت كذا اي
تعلت او احكام منه بالعجب من قضيت كذا اي حكمت به والعجب لون للعجب وما يكون منه العجب وقول الاصمعي العرب تقول
ما لكن اقضي العجب والعامة تقول قضيت العجب لا يوافق عليه والعجيب يا امكان الشي مثبتا ما بعد كاد او لم يكن وحال افصح
من حاله وما بيت الحال الكثير ويقال حالة ايضا والواحد الحال الحاجة ويحاج الانصاف النصفة وهو اعطا الحق من النصف كانه
لزم النصف المخصوص ولذلك سمي نصفا ايضا قال الفرزدق **شعر** ولكن نصفا لو سببت وسبني ∴ والغرط الجاوز الحد والجور
الميل عن القصد والاعتساف سلوك غير الطريق لا يدع لا يبكر لا يستقبح لا يستنكر مستنكره ما لو قدرت او استطرفه الاستعانة ...
التثلوث بالمذاهب باطراف ... ومذهب ومذهب ... الخلة ... من التقل اي ينقل اليهم ... اجمعهم
والمناظرة القائمين قوم ... اي متقابلة انها متقابلان و اقامهم النظر وهو البحث ان كلا ينظر فيما ينظر فيه الاخر
واقام النظر وهو الروية ... النظير وهو المثل والصكوك والسجلات الكتب ... يتصلون ... سلطو الى
حقه ... ووجوا كل عيال ... اي ... في تقاعيف ذلك في اثنا ما ذكرت من مواضع ...
العربية ... فضلها ... اما بالبله والغفلة واما بانكار الحق مع العلم به والمتصل ما يرا ... في الرجيم غلب في
الفضل والغلبة ... يفارقون ... كالاويغة ... اي ... عند ... انه
لحنا ... كناية عن الاثم ... يكون ... كناية عن ... والمثل ... النجم ... التغير ...
ومن ... وكذا ... قطعت ... السعادة في ازالة الوصلة ... انفضت ...
في اذهابه ... الفرق ... في شل ... الدار ... وقال ... الي يوسف
الرشيد ... فقال ... فقال الكسائي ... التعليل ومحمد بن الحسن الشيباني ... صاحب ابي حنيفة
له كتاب في الايمان فيه مسائل كثيرة بناها على العربية ومن غريبها انه قال لو قال ان دخلت دارا ... فانت طالق ... دخلها هو
ولو قال هذه الدار ... فدخلها حنث وجعل الاضافة ... تخصص ... منها انه لو قال ... اذا دخلت الدار فانت طالق
... دخلت ... فطلقت ... واحدة ... وهو ...
يتكلمو بالعجمية ... الاصمعي حلقة ... النبهة ... والسرة
كما ... والفرية ... ارى ...

باب ٤

ثم ابتدا في آخر سنة الجدي ثم من تعارق العضا شار يضرب كثرة النتائج المثمرة منافعها ابها يستمتع بها تكسر فتحدد منه ساحور
فتحادمه وتركنكر فتحدد منه عرائق فهو عود فجعل في انف الحي يتكسر فتحدد منه تودية وهو عود التصربة واصله امراة كان لها نجع
كثير فتاخذ آرشه استعقت فقالت لها اثك بالمروة تبا لعفا الملتجى من تعارق العضا والمدبيا لها كرنا حبرا فاولهم رنعا
التي المختفيه والعمياء الغاية وهو الباطل والعشواء الناقة التي لا تبصر قدامها فتخبط كل شي تمر به كبا من غير بصيرة تخبط عشوا
والمقول والمفتر الابله امول الخطا وبرآ يغد يري وهو مضد تصغيره وهو اي الاعراب المرقاة الدرجة بفتح الميم وكسرها فالفتح على الوضع
والكسر على الآلة علم البيان هو العلم بالمعاني الخاصة عن الاعراب المخطط والاقرار والمكل صفات لعلم البيان [illegible] المعاني حاصلة عن العوا
في المطلع على نكت نظم القرآن الكافل القبائس امو كل المجنول وكيلا به والمعادن موضع الذهب والفضة فاستعار لذلك [illegible] نظم القرآن
المعاني الدقيقة المفهومة منه فالصادعن فالقاضر عن الاعراب فالرئبالي وكالمرتد في الموارد مع مورد وهو موضع ورود الماء اي لمواد
تخير ان تعالى اي بكر [illegible] دعاني مثل الرب من الحاجات [illegible] والمدرب العطفة المشياع المتباع والمحلقة الحذيه حافد والاثل خرج
محيط جامع كافة تلك المقوق والترتيب وضع كل شي في [illegible] ولهذا لغايات قرب الشيء اداه [illegible] وهذا الصحيح [illegible] فقال الناس
قبل كتابه الجاحم العربية كتابا يصلح للتعليم فكتابه اي [illegible] بسبب الانشاد [illegible] والمركز الوضع [illegible] الاختصار الجعل
ما لا يكاد ينفك عنه [illegible]
معانيهما [illegible] الكاتب فانتصاب هذا الكتاب والطالب المتقدم ما يدل عليه قال الزمخشري رحمه الله

الكلمة والكلام الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع قال الشيخ قدم الفصل قبل الشروع في الاقسام لكونه
خليقا بالمشترك باعتبارها وتقديمه اولى لتنجز الحاجة اليه لان الكلام في الانواع وتركيبها متوقف على معرفة
الجنس واللفظ ما تلفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت وقوله اللفظة ان اراد به اقل ما ينطلق عليه اللفظ
كنحو به فاسد لان اقله حرف واحد وان اراد [illegible] مخصوصا [illegible] فليس [illegible] وان اراد معنى اللفظ
كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الايهام وقوله الدالة على معنى احترازا مما لا يدل على معنى كديز فانها لفظة
ولا تدل على معنى وقوله مفرد احترازا مما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئيه او بجزء نحو قام زيد وقم واقعد فهذا
ليس بكلمة وقوله بالوضع احترازا مما يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك انا لو سمعنا لفظا من وراء جدار علمنا بالعقل
ان صاحب اللفظة قائم بذاته فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع قوله وهي جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف فالجنس هو الذي يدل تحته انواع مختلفة الحقيقة [illegible] فالكلمة يطلق على الاسم والفعل والحرف
نحو هذا الاعتبار جنس [illegible] لكل واحد منها وكل واحد منها نوع اذ حقيقة الجنس موجودة فيه وهي الكلمة [illegible]
الحصر ان الكلمة اما ان [illegible] على معنى في نفسها او لا والثاني الحرف والاول اما ان يدل على الاقتران باحد الازمنة
الثلاثة او [illegible] فقد علم بذلك حد كل واحد منها ومعنى قوله في نفسه انه يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل
بالمفهومية [illegible] والى مشروط في وضعها دلالتها على معناها الافرادي ذكر متعلقها ونحو الانتقال
والانتهاء والابتداء [illegible] غير مشروط فيه ذلك [illegible] على ذلك نحو ذو واولو واولات وقاب [illegible] واي وبعض وكلا [illegible]

وهم الا

ونحت وامام وقدام وخلف ووراء فانها لا تستعمل [illegible] فيجب ان تكون حرفا وقول الجواب انها وان لم يتفق استعمالها
الا كذلك لعارض لا انها غير مشروط في وضعها دلالة ذلك لان وضع ذو بمعنى صاحب والزم ذكر المضاف اليه للتوصل
وضعت ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس ووضع فوق بمعنى مكان له علو على غيره فالتزم ذكر المضاف اليه ليتضح المستعلي
عليه كما في النسبة الى المفضل عليه ولذلك لو اتى ونحو من وعلى والكاف في الاسمية يجب رده الى ذلك بعينه
ثبوت الاسمية خصايصها [illegible] يتوهم هذا القدر وفيه [illegible] علم النحو فيما قوله والكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى [illegible] بالاسناد اسناد الافادة لا الخبار فقط بدليل قوله هل [illegible] قام
فان الاسناد موجود وليس بخبر قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم والدليل على الحصر فيما ذكرنا انا
علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه فسميناه اسما وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا وما لا يخبر به ولا يخبر
عنه فسميناه حرفا واذا عرفنا ذلك [illegible] تعين ذلك لان القسمة ستة اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف
واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالاسم مع الاسم احد القسمين والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر عنه والحرف
مع الحرف لا يفيد لعدمهما جميعا والاسم مع الفعل هو القسم الاخر والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم المخبر عنه
او الخبر والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه فان اورد يا زيد وهو حرف مع اسم [illegible] فالجواب
ان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر النحويين وعلى قول بعضهم ان يا اسم الفعل فعلى هذا القولين لا يرد على
ما ذكرنا وقد اورد على قول النحويين ان الحرف لا يخبر عنه [illegible] تناقض لان قولكم لا يخبر عنه خبر عنه وكذلك
قولهم الحرف احد انواع الكلمة ونحو ذلك كثير وكثر التخبط فيه والجواب ان المراد [illegible] الحروف مستعملة في معناها
لا يخبر عنها فلا يرد لفظ من والى ونحوهما من نوع الحروف مستعملة في معناها وهي يخبر عنها فاندفع الاشكال هذا
هو الجواب في ان الفعل ايضا لا يخبر عنه وقوله ويسمى الجملة يجوز ان يكون بالتا والياء وضابطه ان كل
اسمين وضعتا لذات واحدة لشي احدهما مؤنثة والاخرى مذكر وتوسطهما الضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره
والتانيث هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنهما ثم اخذ يتكلم على الاقسام الاربعة فاولها قسم الاسم وبدا
هذا النوع اسم [illegible] وهو العلو كانه علا [illegible] لا بد وان يكون مركبا من جنس وفصل فالجنس يحصر المحدود
وغيره والفصل فصله عن غيره فقوله ما دل على معنى حصر الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه فصل الاسم
والفعل عن الحرف وقوله دلالة مجردة عن الاقتران [illegible] وعلامة العلم [illegible] انه رفع مسماه عن ذكره الى الاذهان
وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وتصغيره على سمي وجمعه على اسماء حجة واضحة للبصريين
ثم قال فحد الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فالحد لا بد وان يكون مركبا من
جنس وفصل فالجنس يحصر المحدود وغيره والفصل فصله عن غيره فقوله ما دل على معنى حصر الاسم والفعل والحرف
وقوله في نفسه فصل الاسم والفعل عن الحرف وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عن الفعل
قال الشيخ هذا الحد [illegible] لا ينتقض [illegible] الصبوح [illegible] فهذا الحد [illegible] على الزمان وهو من

قبيل لهما بالاتفاق والجواب انه لا يدل على زمان من الازمنة الثلاثة وانما يدل على الزمان الذى هو اول
النهار واخره وقد قيد الازمنة بالماضى والحاضر والمستقبل فيجب دخوله فى الحد فان قيل فالافعال المضارعة
لا دلالة لها على الحال او الاستقبال بعينه فهى تحتمل الحال وتحتمل الاستقبال كالغبوق والصبوح فى احتماله بالنسبة
الى الازمنة الثلاثة فليكن كالغبوق والصبوح فيدخل فى حد الاسماء وهى افعال بالاتفاق والجواب ان الفعل
المضارع يدل على احد الزمانين ولا ينطق العربى به ولعله يتكلم بكلامه الا وهو قاصد بدلالته على احد الزمانين
وانما الحق ان دلالته مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع فيتوهم انه لا دلالة له
وليس كالغبوق والصبوح فانه لا دلالة لهما على اصل الازمنة الثلاثة البتة لا بتعيين ولا باشتراك
وانما احتمالها للازمنة احتمال وجودى وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية قال الشيخ
واشكل ما يرد على هذا الحد الافعال التى لا تتصرف مثل نعم وبئس وليس وحبذا وعسى فانها تدل على معنى
فى نفسها غير مقترن بزمان فيجب دخولها تحت حد الاسم وهى افعال عند الجمهور والجواب ان هذه الاشياء
دالة على الازمنة فى اصل الوضع فقد تجردت فى بعضها وتخففت فى بعضها والالفاظ اذا اخرجت عن دلالتها
الاصلية لغرض اخر من الدلالة لا تخرجها ذلك عن حالها واعرابها الا ترى انك اذا قلت نعم وانت تريد
الانشاء فانه لا دلالة لها على زمان اصلا ومع ذلك فانك تحكم بانه فعل ماض وكذلك اذا قلت ما احسن
زيدا فانك تقول ما مبتدا واحسن فعل ماض وفيه ضمير فاعل وزيدا مفعول به وقع الفعل عليه ولا يصح
ذلك الا بتقدير اصل كان فيه كذلك والا فهو بعد الارادة للتعجب لا يفهم منه هذا المعنى اصلا اذ ليس
الغرض ان تخبر ان شيئا احسن زيدا بل القصد الى التعجب لا غير وانما ذلك شىء قد قد اصلا له
ثم نقل عنه الى هذا المعنى فبقى اعرابه بعد النقل الى هذا المعنى كما كان فى الاصل وكذلك قولهم بقول
ان اصله استفهام او اسم موصول ثم كان المختار انه لا يلزم من ذلك مجاز ان يكون له حقيقة ولما قامت
الدلالة على فعليتها بالخواص كان هذا التقدير الحق لثبوت مثله وكذلك اذا قلنا ضارب فانه يدل
على معنى فى نفسه من غير زمان وقد يستعمل الا على الزمان فكذلك هذه الافعال وضعها كقولهم مررت
برجل ضارب زيدا ومع ذلك فلم تخرجه عن الاسمية لان اصل وضعه لا دلالة فيه على الزمان فكذلك
هذه الافعال اصل وضعها الدلالة على الزمان ثم استعملت لمعانيها الخاصة مجردة عن معانى الزمان فلم
يخرجها ذلك عن صيغة الفعلية كما لم يخرج ضاربا دلالته على الزمان عن حقيقة الاسم و قد اورد على حد
الاسم قولهم المستقبل والماضى ونحوه فانها تدل على الحدث والزمان والجواب بان احدهما المستقبل والماضى
يراد بهما فعل الزمان فاذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف الكلام والثانى انه
للفعل لكن لا دلالة له على الزمان بالوضع وانما لزم الزمان المستقبل من حيث المعقول كذلك الاستقبال
والمضى والانتظار ونحوه لان المستقبل انما يدل على ما يدل عليه فى التعلق بالاستقبال فلو كان له دلالة على

الزمان لكان لفظ الاستقبال لا كلام على قولهم فى نفسه الضمير فى ما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على
معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا
اى لا باعتبار امر خارج ولذلك قيل فى الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتباره فى متعلقه لا باعتباره
فى نفسه ومن قال الضمير فى نفسه يرجع الى ما دل اى اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها
فى دلالته الافرادية بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة فى دلالته على كمال معناه الافرادى يرد عليه ان فى
لا تشتمل على هذا المعنى وان المقابل وهو الحرف لا يجرى فيها النقض فانه اذا قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره
بمعنى ان يحتاج فى غيره تتمة لقولك ما دل فيكون المعنى ما دل بغيره اى بلفظ اخر معه على معنى واذا جعل فى
غيره صفة لمعنى كان المعنى ما دل على معنى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه فيتطابق الحدان فى
مقصود التقابل قال صاحب الكتاب وله خصائص قال الشيخ الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد ان
يكون فى جميع احاد المحدود والخاصة هى التى تكون فى بعض احاده خاصة قوله منها جواز الاسناد اليه
يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مسندا وما هو فى معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه
والخص بلام التعريف لتخصيصه بفيد الاخبار عنه وقول الشاعر ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل
ولا ذى الراى والجدل وغيره مردود لا يعتد به كانه لما راى اللام ههنا بمعنى الذى وصلها بما يوصل
به قال الشيخ لان الالف واللام منزلة منزلة الصفة والدليل على انها بمنزلة الصفة انك اذا قلت
رجل ثم قلت الرجل فلو امعهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما والصفات لا تكون الا للاسماء والدليل
عليه ان العرب وضعت الاسماء وضعا عاما وهو كونه مخبرا عنها وبها ووضعت ما سواها اعنى الافعال وضعا خاصا
فلم تحتج الى ذلك فيه وانما اختص بالجر لان المضاف اليه مخبر عنه من حيث المعنى والافعال وضعت اخبارا
لا عنها فلو اضيفت اليها لاخرجتها عن وضعها الاصلى والتنوين ايضا من الخواص كما ذكر والاضافة كذلك
الا انه لم يردها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف واراد الجميع لان اسما
يضاف الى الفعل تاويل المصدر قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم اسم جنس فى اسم قال الشيخ هذا الحد
مدخول فان المعارف كلها غير العلم تدخل فى هذا الحد اذ تصلح للشى ولكل ما اشبهه والصحيح ان يقال هو ما علق
على شى لا بعينه قوله وينقسم الى اسم عين واسم معنى يعنى باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ويعنى باسم المعنى خلافه
كعلم وذنب لا يقومان بانفسهما وهى عند النحويين مسماة بالمعانى ولا يسمونها صفات قوله وكلاهما ينقسم الى اسم غير
صفة واسم هو صفة يعنى كليهما اسم العين واسم المعنى فالاسم غير الصفة من الاعيان رجل وفرس ومن المعانى علم وجهل
والصفة من الاعيان راكب وجالس ومن المعانى مفهوم ومضمر ويعنى بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود
والاسم غير الصفة بخلافه فحصل من ذلك اربعة اقسام مثل لكل قسم مثالين قوله ومن اصناف الاسم العلم ثم
قال ما علق على شى بعينه غير متناول ما اشبهه لو اقتصر على قوله ما علق على شى بعينه لدخلت عليه المعارف كلها فزيد

بقوله غير مثنا ولا شبهه وهذا ما توكد ورود المخاطبة في حد اسم الجنس ثم قال ان العلم ينقسم الى ثلثة اقسام الى
الاسم والكنية واللقب والدليل على حصرها انه لا يخلوا هذا العلم اما ان يكون مضافا اليه باب او ام او لا فان كان فهو
الكنية والا فلا يخلوا اما ان يكون فيه دلالة على مدح او ذم او لا فان كان فهو اللقب والا فهو الاسم قوله وينقسم
الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل ظاهر كلامه ان العلم ينقسم الى اربعة اقسام وليس كذلك بل اراد ان العلم
ينقسم الى مفرد ومركب ثم شرع يبين ان هذا العلم ينقسم الى امر اخر وهو كونه منقولا او مرتجلا فالمفرد ما كان كلمة
واحدة والمركب ما كان اكثر من ذلك وهو لا يخلوا اما ان يكون بينهما رابطة قبل التسمية او لا فان كان بينهما ارتباط قبل
ذلك فلا يخلوا اما ان يكون ارتباطا جمليا او لا يكون فان كان جمليا فهو نحو برق نحره وتابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها
وما شاكله وان كان غير جملي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو نحو بعلبك ومعدى
كرب وهو التركيب المذكور في باب منع الصرف وقول الشاعر ع نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا يخلوا يزيد
اما ان يكون منقولا من نحو قولك يزيد المال او يزيد فان كان من الاول فهو مفرد ووجب ان يعرب باعراب المفردات ولم
يفعل به هاهنا فدل ذلك على انه منقول من الثاني فيكون جملة والجملة اذا سمي بها وجب حكايتها والدليل على وجوب
حكايتها ان كل اسم علم ركب جملة بعد التسمية في الاعراب ابقا حكمه قبل التسمية تاما بمنع مانع وهذا قبل التسمية
جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان المقتضي للاعراب مفقود فيه وذلك لان المقتضي للاعراب اعتوار المعاني المختلفة
على المفردات والجملة ليس كذلك ووجه ثان وهو ان المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقا صورة الجملة فيها ولو اعربت
لخرجت عن صورة الجملية ووجه ثالث وهو انه يتعذر اعرابها لانها لو اعربت لم تخل اما ان يعرب الاول او الثاني او هما
جميعا وباطل اعراب الاول لم يعرب مبنيا وباطل اعرابهما لان اعرابا واحدا لانه في المعنى مشابه الاول فهو زيد والاعراب
لا يكون وسطا وباطل اعراب الثاني لانه يؤدي الى ان يكون الاول معربا مبنيا وباطل اعرابهما لان اعرابا واحدا من جهة
واحدة لا يستقيم ان يكون لشيئين وقوله بني يزيد لا يحسن ان يكون بدلا لان البدل هو المقصود بالذكر وجعله
بدلا لا يحتاج الى موصوف مقدر وهو الاخوال وما يقوم مقامهم والحاجة الى هذا التقدير مع الاستغنا يعين
ان يكون صفة وقد يجوز البدل على قبحه وقوله علينا لهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث لنبئت وظلما مفعول من اجله والعامل
فيه لهم او معنى لهم فديد اي يفعلون لاجل ظلم اي يصيحون وقد يكون منصوبا على الحال على ضعف فيهما لان العامل
معنى فعل وقد يجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا بمعنى ظالمين ويكون فاعلا كالتفسير له كان نحو برق نحره لذي برق
فقيل برق نحره فغلب وتابط شرا رجل سيفه تحت ابطه وما خرج فسئلت عنه امه فقالت لا ادري الا انه تابط
شرا وخرج فسمي تابط شرا وذرى حبا كان يذري حبا فغلب عليه ذلك وقال [...] ذرى حبا
قرناها سميت بذلك لقول الشاعر الاسدي في ابياتها كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب
اي يا بني التي شاب قرناها اي شاب جانبا راسها في الصغر والحالب كعادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقوله بعضهم انما
هو بيت لغولي بني نهد [...] انقطع عنه [...] ان في العرب تزيد باهلها [...]

مرد ودم وجبين احديهما ان ذوابة هنا بالياء والثاني ان تزيد بالنا في كلامهم مفرد الجملة قال
يهتز من خشية الظباء كما كثيبه ودبي تزيد لعمد اذرع فاستعماله الجملة خطاء ومثل تزيد في الجملة ما انشد ثعلب
بنويد اذا مشى وثنوبه على لغشا وعمرويه وسيبويه فهو [...] اكثرهما البنا على الكسر ثم اجرى
مجرى الصوت لما اشبهه او لما كان اعجميا لا معنى له على العلم او ليعرف به بين التركيب مع العجمي وبينه مع العربي
واليه اشارة سيبويه والثاني ان يعرب اجراء اعراب بعلبك قال الزمخشري والمنقول على ستة انواع قال الشيخ المنقول
ما كان موضوعا لشي قبل ذلك ثم سمي به والدليل على حصره في ستة انواع انه لا يخلوا اما ان يكون منقولا
عن مفرد او لا والثاني هو القسم السادس وهو المركب على اختلاف انواعه كقولك تابط شرا او ذرى حبا وشاب قرناها
وعبد الله وشبهه وان كان منقولا عن مفرد فلا يخلوا اما ان يكون اسما او فعلا او حرفا وقد تقدم حصرها فلا
حاجة الى ذكرها فان كان اسما فلا يخلوا ان يكون صوتا او لا الصوت هو القسم الخامس كببة وان كان غير صوت فلا
يخلوا اما ان يكون صفة او لا فان كان فهو القسم الثالث وان كان غير صفة فلا يخلوا ان يكون اسم عين او
اسم معنى فان كان اسم عين فهو القسم الاول ان لم يكن فهو القسم الثاني والفعل هو القسم الرابع والحرف لم
يجي فلم يذكره ونايلة اسم صنم فاعلة من النيل وثور واياس مصدر في الاصل من اسه اوسا واياسا
اي اعطاه والحسن ان يكون من ايس مقلوب يئس لان مصدر المقلوب تما يأتي على الاصل ولولا ان اصل ايس
يئس للزم ان يقال ايس وفي المعرب شمر قال [...] وهلا ان لاقى [...] بن شمر وهو غير
منصرف باتفاق ويقال كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا بالخطاء وهو منصرف عند سيبويه واكثر النحويين خلافا
لعيسى بن عمر النحوي وسنذكر مذهبه فيما بعد وقوله عن امر كاصمت قال الشيخ وهو اسم لبرية معروفة من صمت يصمت
واستشهاده بالبيت يستقيم على وجهين احدهما ان نقل نحي على يفعل ويفعل والوجه الثاني ان يصمت يصمت
ولا يستقيم على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله اصمت ثم غير لما [...] واصله ان رجلا قال
لصاحبه فيها اصمت تخويفا فسميت به وقد قيل ان وحش اصمت علم على كل مكان مقفر كاسامة وان كان
وحش في اصله بمعني خلا ولا تخ بذلك عن ان يكون اصمت علما منقولا كبذا ادم رجلا كما تقول ان نحو من
المضاف يقول للشي اي لا تترك منه لما وكلابا سلوقية بات هي اي الكلبة وبات ايضا هو بها اي وحش اصمت
واضمر لانه معلوم في المعنى لا شي او لبات الاولى في اصلها او داي في ظهورها اعوجاج ويجوز ان يكون
وحش اصمت كل مكان قفر بمعني مثل وحش اصمت وكذلك قولهم بلد اصمت وبلاد اصمت وقوله على اطرقا باليات
الخيام الا الثمام والا العصي قال الشيخ بلدة عرفت الديار كرقم دوى بردته الكاتب الحميري على اطرقا فاطرقا
اسم لبقعة معروفة ايضا يقال اصله ان رجلا قال لصاحبه فيها اطرقا تخويفا فسمي به باليات الخيام
حال من الديار والا الثمام استثنا منقطع والا العصي معطوف عليه وبعض الناس يتشاع باليات الخيام
يجعلها مبتدا وبعضهم ينشد الا الثمام والا العصي بالرفع وليس بصواب وانما يجوز [...] على وجهين احدهما يجوز

الامتناع على المعنى دون اللفظ فيقول اعجبني زيد العاقل اللبيب والثاني على قولهم ما جاءني احد الا حمار على اللغة
التميمية فقوله بالباب للخيام مرفوعة من حيث المعنى كانه بالباب خيامها فيكون قوله الا الثمام على
اللغة التميمية واما على ان الثمام مشابه غير وكلا ضعيف اما اعجبني ضرب زيد العاقل فلان زيد معرب على
انما تجري على متبوعاتها على حسب اعرابها واما ما جاءني احد الا حمار فلان ذلك انما ثبت في النحو مع انه فيه
ضعف لان الحمار ليس من جنس الاحد فلا يكون بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا لان بدل الاشتمال انما يكون فيما
بينه وبين المبدل منه ملابسة وهذا ليس كذلك فصار مشابها بدل الغلط فلا يخفى سقوطه واما كون الثمام مشابه
غير فشرطه في الفصيح ان تكون تابعة لجمع منكر غير منحصر وذلك مفقود هاهنا ويرد على استشهاده باطرقا ان
كل تقسيم صحيح ذكرت فيه انواع باعتبار صفات صحيحة للتقسيم يجب ان يكون صفة كل قسم منتفية عن بقية الاقسام
والا لم يصح التقسيم باعتبارها مثال ذلك اذا قلت الجسم ينقسم الى حيوان وغير حيوان فيجب ان يكون الحيوانية
منتفية عن القسم الاخر وهاهنا التقسيم مما ذكر فيه المركب فيجب ان يكون التركيب منتفيا عن بقية الاقسام
فتمثيله بقوله اطرقا في غير قسم المركب ليس بمستقيم وببة حكاية صوت الصغير قال الزمخشري قالت وهي
ترقصه طفلها لانكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبة تجب اهل الكعبة فغلب عليه قال الزمخشري والمرتجل
على ضربين قال الشيخ القياسي ما كان على قياس كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك فغطفان نظيره نزوان وعمران
نظيره سرحان وحمدان نظيره سكران ونظير فقعس جعفر وان صح ما قيل من فقعس كان ذلك كان منقولا
ونظير حنتف عنسل وجعفر والشاذ محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة اما محبب فشاذ لان قياسه الادغام
لان كل مفعل عينه ولامه من جنس واحد يجب ادغامه فكان يجب ان يقال محب واما موهب وموظب فكان ينبغي
ان يقال بالكسر لانه ليس في كلام العرب مفعل فاؤه واو وما ورد كان يقتضي ان يقال كالالف لان كل مفعله عينهما
واو او يا يجب قلبها الفا وحيوة ينبغي ان يكون حية لانه اذا اجتمعت اليا والواو وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو يا وادغمت فيها وموظب اسم مكان قال صاحب الكتاب واذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب الى
اخره قال الشيخ لما ذكر العلم بما هو علم شرع يتكلم في كلام العلم وكان ينبغي ان يذكرها بعد هذا الفصل عقيب
ذكر العلم لانه يحكمه وانما فصل بينهما بهذا الفصل لان هذا الحكم لا يكون للعلم المذكور بعد لما
فلما كان بينه وبين الاول الا انه ذكره عقيبه قال الشيخ ذكر اللقب مطلقا والمراد به اللقب الذي هو غير
صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها وسنذكر تعليل امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها والموصوف الى صفته في المجرورات وترك تفصيله اعتمادا منه على التمثيل فانه لم يمثل الا بغير
الصفات وقوله اضيف ظاهر في وجوب الاضافة كما اذا قيل الفاعل يكون مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين
وقد اجاز الزجاج الاتباع وروى الفرا قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع وهو جيد كان صحة المعنيين فلقب
بدل كذا قال ابن بابشاذ ايضا فيكون عطف بيان وبدلا فيكون ترك تفصيله اما اعتمادا منه على ظهور

الوجه الاخر فذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك لوضوح الظاهر عنه واما الاضافة فالوجه في وجهه ان العلم انما
اشتهر لذات واحد فيتعذر اضافة احدهما الى الاخر ودليله اتفاقهم على منع اسد السبع او سبع الاسد وشبهه
وسبب الامتناع ان المضاف لغرض تخصيص الاول او تعريفه فاذا كانا لشيء واحد تعذر ان يخصص احدهما بالاخر
او يتخصص ووجه صحة الاضافة في هذا الكلام امران احدهما ان اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطلق ويراد
به المدلول كما في قولك ذات زيد فذاتا المدلول وزيد اللفظ فلذلك يجوز ان يقال انت زيد فضيلته هاهنا قصد
الذات وبطة قصد اللفظ كانه قال مسمى هذا اللفظ الذي هو قفة وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان
فيه فيصح الاضافة فيصير مشابها بقولك غلام زيد والوجه الاخر انه لما توهم التنكير في زيد عند قصد اضافة
خصاص صار مشابها بقولك كرز او غلام فاضيف للتبيين وللتعريف كما اضيف كرز وغلام وهذا يشبه باب زيد المعارك
من حيث انه اضافة للعلم الا ان هذا لازم او اولى فذلك ضعيف باتفاق ولزم على الاضافة اضافة الاسم الى اللقب
ولجوزنا العكس لان اللقب انما يكون لقبا على الاشتهار واضافة غير الاشهر الى الاشهر هو الوجه قوله وان كان مضافا
او كنية اجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبد الله بطة وهذا ابو زيد قفة قال الشيخ يتعين الوجه القياسي اما عطف
البيان واما البدل ونبعد الاضافة ووجه تعذر الا انك لو اضفت لم تخل اما ان تضيفهما او احدهما وكلاهما
باطل لانهما يتعذر اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان حق المضاف ان
يتقدم الاعراب لاختلاف العوامل واذا اضفتهما جميعا في موضع الرفع فيجب ان ترفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار
الفاعلية فيكون الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع واما من حيث المعنى فلان الاسم انما يضاف الى الاسم المعرفة للتعريف
فيبعد اضافتهما جميعا الى اسم اخر لكون الثاني لا فائدة فيه اذ اضافة الاول الى الثالث يستغني بها عن الثاني ووجه
ثالث وهو الشيئين انما يضافان بواسطة المشترك كحرف العطف ولو جئت بحرف العطف هاهنا لامتنع العلمية
ولا يجوز اضافة الاول لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف وكذلك الثاني قوله وقد سموا الى اخره لاحق
من الخيل كان يكون اشهر خيلهم واكرمها فاولاه ولاحق منسوبان الى الحرون والوجيهات والحق في الخيل كثير لمعرفة وعلى
وزيد الخيل وشذقم فحل من الابل كان للنعمان بن المنذر وعليان الكليب بن ابل بن خطة عن ابيه وفي المثل قبح الله معزى
خيرها خطة وهيلة كانت لك وشمران كلب لنابغة وكساب كلب لحبيبه قوله وما لا يتخذ الى اخره قال الشيخ هذا
الفصل دال على حقيقة العلم لان حد العلم هو الموضوع لشي بعينه غير متناول ما اشبهه وهذا موضوع لشي وما اشبهه
فقد خرجت منه حقيقة العلمية والجواب عن ذلك الاجوبة منها انه وضع للجنس باسره واذا كان موضوعا للجنس باسره
فهو غير متناول ما اشبهه ولو كان الامر كذلك كان الجواب مستقيما وانما هو موضع للجنس كله وموضع لكل واحد
من احاده فاذا وضع لكل واحد من احاده فهو وجه الاشكال والجواب المرضي فيه ان يقال ان العرب وضعت هذه الالفاظ
وعاملتها معاملة العلمية في منع الصرف فما اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى ومنع الالف واللام والاضافة فلا بد
من التجاوز في ذلك الا ما قال سيبويه كانما معناه ان هذه الالفاظ موضوعة الحقائق المعقولة المتحدة في الذهن ومثله

بالمعهود في الذهن بينك وبين مخاطبك واذا صح ان تضع اسما بالالف واللام للمعهود الذهني فلا يبعد ان تضع العلم
له قال اذا قلت هذا اسامة وكانك قلت هذا الذي صفته كيت وكيت يعني في الذهن وهو الذي اراد الزمخشري بقوله
فاذا قلت ابو براقش في كذا وكذا الذي شانه كيت وكيت واذا صح قولنا انه المعهود في الذهن فاذا اطلقته على الواحد في الوجود
فانما ارادوا انه الحقيقة المعقولة في الذهن وصح اطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة فيه اعني الفرد باعتبار الوجود لا باعتبار
موضوعه ولا مشاحة في ان الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الوجود اطلق لغير ما وضع له لانا علمنا
انهم عاملوا الامرين في التسمية معاملة المتواطي بدليل قولك اكلت الخبز وشربت الماء واشباه هذه والمعهود وارادة
الجنس باطلاقه كليل صحة قولك الانسان حيوان ناطق فالحقيقة الذهنية وشرطه صحة على الوجودي اما المطابقة كل منهما للاخر
في المعقول به واما على التوهم انهما لا ... والحد والفرق بين قولك اسد واسامة ان اسدا موضوع للواحد من احاد الجنس
في اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسدا على الواحد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت
اسامة على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا
باعتبار اصل الوضع قوله ومن هذه الاجناس ما له اسم جنس واسم علم يعني بالاجناس الاسماء التي لا تعد ولا يولف منها
ما له اسم جنس واسم علم فاسد اسم جنس موضوع للواحد لا بعينه باصل وضعه واسامة علم للحقيقة على ما تقدم وقوله ومنها
ما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان قال الشيخ استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لما علموا انه لو وضع
للواحد باعتبار الحقيقة لتصير مؤديا في المعنى ما يؤديه اسم الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس
وكما وضعوا للعلام من الادميين اسما وكنية وضعوا لهذا ايضا اسما وكنية والمضاف اليه في هذه الاعلام كلها
معتد في كلامهم علما فيعامل معاملته في منع الصرف ان كان فيه علة اخرى ومنع اللام الا ان يكون ... قبله
اللام كانهم لما اجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف اليه في الاعراب وهو معرفة قدروا الثاني علما ليكون
على قياس المعارف في الاصل الذي اجرى مجراه اذا اضاف معرفة الحكم فلذلك منع صرف قترة في ابن قترة ونحو
وامتنعت اللام في طبق في بنت طبق ونحوه وان لم يقع على افراده مستعملا علما ولذلك قال الشاعر ... وان ... وافخارا
... بما لا يرى منهم ... من الناس عنبريا وفاجيهم ... بنو سعد وقولهم بنات اوبر
في بنات اوبر وهو علم لضرب من الكمأة وام الحبين قال ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات اوبر
وقال ترى التيمي يزحف كالقرنبى الى تيمية كعصا المليل يقول المجتلون عروس تيم شوى ام الحبين وراس فيل اما على
انه اضل كالحارث كانهم وضعوه معا واما على تاويل التنكير كابن لبون واما على الضرورة وقال الكوفيين ...
زايلت ابو براقش طاير يتلون قال الكاتب براقش كل يوم لونه يتحول ومنه برقشت الشيء لونته وابن داية الغراب
قال الشاعر ولما رات النسر عز ابن داية وعشش في وكريه جاشت له نفسي لما كان يقع على داية البعير
كثيرا سمي بذلك وابن قترة حية قصيرة خبيثة وقيل ذكر الافاعي وبنت طبق حية اذا نامت كانت كالطبق وبها
كنوا عن الداهية فقالوا احدى بنات طبق وابن مقرض قال الكاتب وحمار قبان دويبة قال يا عجبا لقد رأيت عجبا حمار قبان

يسوق ارنبا وابو صبير طاير يشبه لون الصبر وام رياح طاير في ظهره حمرة ويأكل العنب قوله وقد اجروا المعاني
في ذلك مجرى الاعيان قال الشيخ وضعوا للاعيان اعلاما ووضعوا للمعاني اعلاما وهي منزلتها في باب اسامة
لانه يصلح لكل فرد منها باعتبار ما تقدم قوله فسموا التسبيح بسبحان قيل هو ليس بمستقيم وبيانه ان سبحان ليس اسما
للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح ومعنى سبح قال سبحان الله فمدلوله لفظ ومدلول سبحان تنزيه لا لفظ
فتبين انه ليس اسما للتسبيح واجيب بانه لو لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لا ان كلا من كل ما اذا ورد فلا اشكال الذي
يدل على انه لفظ قول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب صرفه لان الالف
والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلمية ولا يستعمل سبحان علما الا شاذا واكثر استعماله مضافا فاذا كان
مضافا فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف وهي اعلام لانها معرفة والمعرفة لا تضاف قيل ان سبحان في البيت
حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد مصروف
عند سيبويه للضرورة قوله والمنية شعوب يدل على كونه علما امتناع صرفه ولا موثر التانيث المعنوي في منع
الصرف الا مع العلمية وامتناع اللام والاضافة قوله وام قشعم يدل على كونه علما امتناع دخول اللام عليه
لا يقولون القشعم ولو لم يكن علما لعرف باللام كما قيل ابن لبون وابن اللبون قوله والغدر كيسان القول فيه كما قال
في سبحان قوله والمبرة برة قال نحن اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والدليل على كونها علما
منع صرفها وليس فيها الا التانيث والتانيث لا يعتبر في منع الصرف الا مع العلمية وهو كشعوب والفجرة فجار
يدل على فجار علم انه معدول عن الفجرة والجنس والفجرة معرفة فوجب ان يكون فجار معرفة واذا كان معرفة فتعريفه
اما ان يكون بآلة او بالقصد الا انه معدول عنه فوجب ان يكون بالقصد وهو الذي يعني به العلمية ووجه الحصر
وهو ان فجار المبني الذي ليس بصفة لم يأت الا علما كحذام وقطام ... فوجب ان يكون علما اذا ...
دال على انه سمي تميم فواضح وقولنا ليس الذي صفة احتراز من الصفة نحو لكاع وفساق فانها ليست باعلام وقوله والكلية
زوبر دال على كونها علما امتناع صرفها وليس فيها الا التانيث المعنوي فيجب ان يكون العلمية معه ولا يجوز ان يكون
زوبر منصرفا للضرورة لانه لو كان كذلك لكان ممنوعا من غير علة وهو العجز بالاتفاق وانما موضع الخلاف
فيما اذا كان فيه علة واحدة وبيان انه يجب ان يكون منصرفا فيجب ... ان التانيث المعنوي مشروط في كونه
علة العلمية فاذا قدرنا انتفاء العلمية زال كون التانيث علة لزوال شرطه وصار ... اغاوي
بن تيم قصيله باحرف علت على زوبرا وبعده قوله اذا ما دعو كيسان كانت في سعد وامك منهم ... ربيبا
فلا يغررك خالك من سعد فان ابن اخت القوم مصغي اناؤه اذا لم يزاحم خاله باب جلد قوله وقالوا في الاوقات
التي لا تزال قال الشيخ وضعوا للاوقات اعلاما كما وضعوا للمعاني لوجود وان لم يكن الاوقات شيئا موجودا اجراها
مجرى الاسماء الموجودة مثل غدوة والدليل على انه علم قوله ... على فرسه غدوة فلولا غير منصرف
ولو لم يكن علما لانصرف فيما اذا ليس فيه الا التانيث اللفظي والتانيث اللفظي لا يمنع الا مع العلمية وقد يستعمل

نكرة فتعرف باللام كغيرها واما بكرة فقد استعمل معرفة ونكرة كما استعمل غدوة الا انه لم يتصرف كتصرف غدوة
فلا يقول سير على فرسك بكرة ولا بكرة ومعنى قولنا متصرفة انها تستعمل ظرفا وغير ظرف وغير المتصرفة لا تستعمل الا
ظرفا واما سحر فيستعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة كان منصرفا واذا استعمل معرفة كان غير منصرف والذي
يدل على انه علم قولهم جئت يوم الجمعة سحر غير منصرف ولم يوجد ما يمنعه من الصرف الا ان تقدير العلمية مع العدل
ولو قيل انه مبني لتضمنه معنى الالف واللام لم يبعد من الصواب كما ان امس على لغة اهل الحجاز مبني لتضمنه معنى الالف واللام
ولا يكون علما على هذا لان العلم انما يكون علما بالفضل لا بتقدير حرف التعريف واما فينة فيستعمل معرفة ونكرة
واذا استعملت معرفة امتنعت من الصرف للتانيث والتعريف وامتنع تعريفها باللام واذا استعملت نكرة صرفتها وجاز تعريفها
باللام ووضع الاعلام للاوقات كوضعها في باب اسامة لا كوضعها في باب زيد وعمرو لانها يصح استعمالها لكل فرد
فرد من الاوقات المخصوصة كما يصح استعمال اسامة لكل فرد فرد من الاسد ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد
والحاجة في الثاني الى وضعها ان ويقع في بعض النسخ وقالوا في الاعداد ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف اربعة
والظاهر انه كان ثابتا ثم اسقطه لضعفه ووجه اثباته ان ستة مبتدأ ولولا انها علم لكنت مبتدئا بالنكرة
من غير شرط واضافة الى بها لكان ستة فلولا انها علم لكنت مستعملا مفرد النكرة في الاثبات للعموم واذا كان
علما وجب منع صرفه ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ يتكرر الاصح استعمالها
كذلك مثل رجل خير من امرأة وهو باطل ويلزم ان يمتنع الصرف من امرأة في رجل خير من امرأة وتمرة
وجرادة في قولهم تمرة خير من جرادة والمسموع خلافه وانما صح الابتداء لكونه بمعنى كل تمرة وذلك جار في كل نكرة
قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعضها حتى جاء ذلك في غير المبتدأ مثل قوله تعالى علمت نفس ما احضرت
ونحو قوله ومن الاعلام الامثلة التي توزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف قال
الشيخ هذه الامثلة انما وقعت في اصطلاح النحويين وضعوها لموزوناتها اعلاما على طريق الايجاز والاختصار
وهي في الاعلام لموزوناتها بمنزلة باب اسامة على قولهم ثم لا تخلو اما ان يستعمل وزنا للافعال على حدتها او لغير ذلك
فان استعملت للافعال كان حكمها حكم موزوناتها فيقول استفعل حكمه كذا وكذا وان وقعت لغير الافعال فلا تخلو
اما ان يوضع لجنس ما يوزن بها او لا فان وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت الاسماء او الاسماء والافعال كان حكمها حكم نفسها فان
كان فيها ما يمنع من الصرف منعت وان لم يستعمل لجنس ما يوزن بها فلا تخلو اما ان يوضع في الكلام بعض موزوناتها
او لا فان وقعت كناية عن موزوناتها كان حكمها حكم موزوناتها لا حكم نفسها على الاكثر وان لم يكن كذلك كان موزوناتها
مذكورة معها كقولك وزن قائمة فاعلة فللنحويين فيه مذهبان منهم من يجريه مجرى الاول ويجعل الحكم لنفسه ومنهم
من يجعل حكمها الحكم الثاني فيقول على المذهب الاول وزن قائمة فاعلة لان فيه علتين العلمية والتانيث وهو مذهب
صاحب الكتاب ويقول على المذهب الثاني وزن قائمة فاعلةٌ منصرف لان موزونه منصرف وقال صاحب الكتاب مثله
فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف فوصف فعلان بالصفة التي يمتنع موزونه الصرف بها وعبر عنه بقوله لا ينصرف فان

عرضنا ان نبين كيف استعمال هذه الاوزان في كلام النحويين كذلك عثمان افعل يكون صفة والخبر عنهما جميعا
بخبر واحد استغنى به عن خبر الاخر فيقدر مثله للاول فاذا قال فعلان الذي يدخله الهاء ينصرف كان في المثال
مستعملا الا انه وقع المثال كالا منهم اكثر فلذلك خصصنا ما وجد الاول وهو انه لما كان علما باعتبار الجنس كاسامة
وحمار او علي كل واحد من مفرداته كما جرى اسامة فانه اذا اطلقته من مفرداته كان علما كما اذا اطلقت اسامة
على واحد من الاسماء وكان انما علما له ووجه المذهب الثاني هو ان باب اسامة في جريه علما على كل واحد من المشكلات
التي يتحير فيها الافهام لكونها في المعنى نكرة وحكمها حكم الاعلام حتى احتيل في استقامتها بان قدرت اعلاما للحقائق
المعقولة وصح اجراؤها على الاحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا ان العرب منعت صرف اسامة عند جريه على الواحد
لم يرتب في انه نكرة واذا كان باب اسامة خارجا عن باب الاعلام فاذا وضع النحويون الفاظا اعلاما فاجراؤها
حكم الاعلام القياسية اولى من اعطائها حكم اسامة الخارج عن القياس فعلى هذا لا يكون فاعلة في قولك وزن اصبع
افعل علما ويرد على هولا انه اذا لم يكن علما وجب ان يكون نكرة فيجب ان يقال وزن طلحة فاعلة اذ ليس فيه ما يمنع
الصرف اصلا لان العلمية مفقودة وتاء التانيث شرطها في تاثير العلمية فلا علة لهذا والجواب عنه ان يقال
هذا وان لم يكن علما فليس للفظ مقصودا في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه فاجري مجرى موزونه
ومما اورده سيبويه كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف وقال قلت له يعني الخليل كيف تصرفه وقد قلت لا اصرفه
فقال افعل هاهنا ليس بصفة وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان صفة لا ينصرف فظن بعض النحويين انه
قال انه هاهنا ليس بصفة فينصرف فان كان وزن ليس بصفة ينصرف ولم يرد هذا وانما اراد في تجاوز هذا المحل المخصوص
لانه لما قال كل افعل لم يحل العلمية لدخول كل ووزن افعل مصروف فلا يتخيل منع صرفه الا بتقدير الصفة فاجاب
بان هذا المحل المخصوص صرفه فلا يلزم على هذا ان لا يمنع من الصرف مطلقا وزن افعل الا ما كان صفة وهذا الصحيح قال المازني
في قول سيبويه بعد ذلك افعل اذا كان صفة غير منصرف الخطأ سيبويه ويجب عليه ان يصرفه لانه غير صفة والنقض عليه
جميع ما قاله قال ابو علي لم يصنع المازني شيئا وانما اراد ابو علي ان المازني تخيل ذلك التخيل المتقدم ذكره وقد تغلب
بعض الاسماء الشايعة على الحد المعين به قال الشيخ غرضه في هذا الفصل ان يذكر كيفية وضع الاعلام وانها تنقسم
قسمين قسم صفة والضع وقسم سبق فلهذا للحكم فيهما والحد واكثرهم الاول لان الكلام كان فلا حاجة الى التعليل
وانما ذكره لئلا يتوهم متوهم انه لا يكون علم الا بوضع واضع مخصوص وقوله الاسماء الشايعة يريد الاسماء التي صح ان
توضع على احاد متعددة باعتبار معناها ولا يعني انها تكون نكرة لان الاسماء المضافة الى المعارف شرط في
استعمالها ان تكون لمعهود بين المتكلم وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة كما يشترط في المعرف باللام ان يكون
كذلك فان عرض له غلبة كان صالحا للاطلاق على كل واحد فلا يشترط ان يكون بين المتكلم والمخاطب
فيمن يطلقه عليه معنى بالنسبة المخصوصة كما في قولك الرجل والغلام اما باعتبار الوجود او باعتبار
الذهن كما تقدم في لكن الجزو فاذا غلب على الحد صار علما عليه غير منظور فيه الى تفصيل

باعتبار جزئيه ولا الى نسبة احدهما الى الآخر بل صيغ كل واحد من جزئيه كحاء حضر ونحو جعفر وقول النحويين في مثل
غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة بالاتفاق وغلام لزيد نكرة ولا يستقيم
ان يكون اللفظان بمعنى واحد احدهما معرفة والآخر نكرة وانما قصدوا ان يبينوا ان عامل الخفض في المضاف اليه
اللام لا غير وكذلك وانه مشتمل على ذلك المعنى وزيادة والفرق بينهما في المعنى انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد
من الغلمان المنسوبين الى زيد وهو المصطلح لواحد بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام
زيد فانما يعني به واحد مخصوص من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك خصصته به كما في قولك جاء الغلام
على انه العلم وكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذي صح اطلاق المضاف الى معرفة كذلك
ويجعل له علم بدخول لام التعريف وهو على نوعين لازم وغير لازم قال الشيخ الاعلام باعتبار الالف واللام على قسمين
ضرب لا يدخله وهو كل اسم غير صفة والمصدر وليس فيه وضرب يدخله فالذي يدخله على ضربين ضرب يدخله
لزوما وضرب يدخله جوازا فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه
كرجل سميته باسد وجعفر وما اشبهه واما الذي يدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا او سمي باللام وليس صفة
ولا مصدر واما القسم الذي يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدرا كما مثله ومنهم من قال الاعلام على ضربين
ضرب لا يدخله وجوبا وضرب يدخله وجوبا فاما الذي لا يدخله وجوبا فهو كل اسم سمي بغير الالف واللام والذي
دخله وجوبا كل اسم سمي وفيه الف ولام وليس عنده هو لا يجوز اصلا وليس بمستقيم لعلمنا انهم يقولون الحسن
وحسن لمسمى واحد ولو كان على ما ذكره لم يجز ان يقال له الحسن واما حسن فان علمنا انهم يقولون
نبه بالوجهين فدل على ان دخولها جائز واما قوله ان نحو حسن يجوز فيه اللام فان سمي بالحسن كان
لازمه فليس بجيد والفرق بين ما غلب عليه الصعق وبين من سمي بالصعق في لزوم اللام في الاول وجوازها
في الثاني انها في الصعق الغالب اصلها مراد مقصودة للعهد فلزمت لزومها اصلها والمسمى بالصعق
كان مستغنيا عن اللام فلم يجئ فيه مقصودا لامر لازم وانما جاء كلمح معنى الصفة وليس ذلك لازما في معنى اعلام
غير صفات فجاز حذفها والفرق بين الاسم والصفة اذا سمي بهما وفيهما الالف واللام في لزوم الاول وجواز
الثاني ان اللام في الاسم ليست على ما ذكر في الصفة فلو لم يكن مقصودا فصلا جعلم جعفر لم يوت بها ادونه له
ولذلك كان الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من حيث انها يوصف بالدبر
والعوق والسمو والثروة لانها صفات غالبة كالصعق وليس الامر كذلك وانما هي اسماء موضوعة باللام
في الاصل اعلاما لمسمياتها ولا تجري صفات فلزمت اللام لذلك لما فهم ان ذلك ليس كالعباس وما لم يعرف
باستعمال وهذا النوع قليل بما عرف   وقد تناول العلم الواحد من الامة المسماة الى آخره قال الشيخ تاول
العلم هذا التاويل قليل ولذلك اتى بقد التي تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد صرح به في آخر الفصل
بقوله وهو قليل والدليل على ضعفه ان العلم انما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه فاذا نكرته فقد نقل

استعملت على خلاف ما وضع له ووجهه ما ذكره من انه لما وضعه الواضع لمسمى ثم وضعه آخر لمسمى آخر صار
نسبته الى الجميع بعد ذلك نسبة واحدة فاشبه رجلا في ان نسبته الى مسمياته نسبة واحدة فاجرى مجراه
ومضر وربيعة وانمار ابنا نزار بن معد بن عدنان اضيف كل واحد الى ما ورثه من ابيه ورث مضر الحمراء وهي الذهب
وربيعة الخيل وانمار الغنم   وكل مثنى ومجموع من الاعلام الى آخره قال الشيخ لا دخل الفا في غير المثنى تنبيها
على ان تثنية العلم وجمعه سبب لادخال لام التعريف عليه فلا يكون مثنى ومجموع من الاعلام الا وفيه اللام وما
ذكره الامام من ان الاعلام اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرف باللام غير مستقيم فانهم
لم يستعملوها مثناة ومجموعة نكرات اصلا والذي حمله على ذلك علمه بان العلم انما يكون معرفة
على تقدير افراد لموضوعه لانه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية
منه فحكم على انه استعملوه نكرة ثم عرفوه اذا قصدوا تعريفه ولا شك ان تثنية الاعلام وجمعها على خلاف
القياس من وجهين احدهما ما ذكره والآخر ان التثنية في الاسماء الحاق الاسم لزيادة المعلومة لتدل
على ان معه مثله من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعة لها وضعا واحدا
حتى يكون تثنيتها دالة على شيئين من جنس واحد ولكن العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز والاختصار
كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا متتالية ورأوا ان العلم لحق به ذلك لكثرته اعتبروه في الامر من وجهه
بالوجهين المتقدمين لما قصدوا فيه الاختصار المقصود بالتثنية والجمع ثم لزموا ادخال اللام فيه
تعوضا له عما ذهب من العلمية من مفرديه وهذه اللام هي لام التعريف التي للعهد وذلك ان العلم في الحقيقة موضوع
لمعهود الا انه لما كان موضوعا له باصل وضعه لم يحتج الى زيادة تجعله له ولما كان نحو رجل وغلام موضوع
للحقيقة الحاصلة احتاج في جعله لمعهود ان تزاد فيه ما يجعله له ولما فقدت خصوصيته الافراد عند تثنية العلم
كانت دالة على ذلك المعهود ادخلوا لام العهد باعتبارهما جميعا ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته الا اذا
ليلا يودي الى اخراجه عن وضعه من التعيين لمعنى مناسب يقتضي لزوم اللام له وعليه جاءت لغتهم فالحكم
لهم باستعمال العلم مثنى ومجموعا نكرة حكم على لغتهم بغير ثبت وذلك غير جائز نعم يجوز الاتيان به منكرا
اللغة الضعيفة في الزيدان ذاك فاذا اتى زيد بعد بكر قبل ابدان لبس الكلام على هذه اللغة هنا
الاخوان ابانان اسما مقطع الاردي ابان ابانين لعرس مشتبه لشيئين كل واحد منهما ابان كما كان كذلك الزيدان
وانما سمي بجبلين احدهما ابان والآخر متالع فضموا الهما جميعا ابانين فهو اسم لفظه لفظ التثنية وضع على هذه
للجبلين كما سميت رجلين بذلك واصل العمرين وليس يستقيم ان يقال ان تثنيته على تقدير ان يكون اسم الواحد
فانهم لم يفعلوا ذلك في قولهم العمران والقمران وهذا مثنى وان كان مفرده اسما على التحقيق على ما تقدم
ولكنه جعل كل واحد منهما كانه مسمى بعمر لانا نقول لو كان كذلك لوجب ان يقال الاباناني على ما هو قياس لغتهم في
واذا احتمل الشيء معنيين احدهما لا يؤدي الى محذور والآخر يؤدي الى محذور فارتكاب ما لا يؤدي الى المحذور اولى

الواجب ولما كان هذا التقدير يؤدي الى نقل العلم بانا نقول ليس عامر كان مؤديا الى ما لا يجوز فوجب ان يجعل اسما منقطعا
ثم لو قال وصحة ذلك في ابانين فهو ممتنع النقل ونحو مثل اذرعات لانه ليس معنا اذرعة واذرعة واذرعة يجمعنا الاذرعات
بل ولا شي اسمه اذرعة وانما وضع اذرعات وضعا اوليا للموضع المخصوص وكذلك عرفات فان قيل فان قالوا فيه عرفة
فما المانع من ان يكون عرفات جمعا له فالجواب ان عرفة وعرفات جميعا علمان لهذا المكان المخصوص ولو كان جمعا
له لوجب ان يكون له احاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس ثمه لكنه سمعا ده اسم كل واحد منها عرفة ثم جمعت عرفات
بل عرفة وعرفات مدلولهما واحد فعلم بذلك انه ليس جمعا له وانما الشيشاه وان كان منقطعا تنبيها على ان هذه
الالفاظ وان كان فيها الفاظ المثنى والمجموع لا يجوز دخول الالف واللام عليها وان كان واجبا فيما تقدم في المثنى والجمع
غير مشاه ولا مجموعه ولو قيل الاذرعات لوجب ان يحكم بانه مثنى فيندرج فيه نحو ابانين ثم استثنا من دخول اللام
كلان وجها والمختار في نحو القرين والعمرين ونحو مما جاء باللام لانه على باب الزيدين لا على باب ابانين لان تثنيته
من جهة لتخالف اسمى مسمياه وهو ان الاخر سمي بالاسم الملحق علامة المثنى لان وضع الاعلام مشاه لمختلفي الاسم
والمعقبة نادرة ولو كان في ابانين اللام الحق به ولو قيل ان نحو القرين علم عليهما كابانين لكنه وضع في اصله
باللام لم يكن بعيدا لان التثنية باعتبار اسمين مختلفين لم تثبت وعمايتان جبلان واذرعات بلد بالشام ثم مثله
بعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الاعلام وجمعها وانه لم يستعمل الا باللام وهو قوله الخالدان والعبادان
والعامران والقيسان والمحمدون والطلحات ثم وقع في المفصل قيس بن زهير بفتح الهاء والزاي وانما هو قيس بن
هلال بدل الميم مفتوحة والمحمدون محمد بن جعفر ومحمد بن ابي بكر ومحمد بن حذيفة كان عمر رضي الله عنه ... ثم يسميهم
بمحمد فاتى طلحة فاراد اعطاهم فدعاهم فلما حضروا قيل لهؤلاء المحمدون ... فاختار زيد بن ثابت
لمحمد بن حاطب ... ... رضي الله عنه بقوله اسرك الحاصر القوم نشوة لا يخرج منها سالما غير غانم
صحيحا ... ولم اكن ... ثم امر بردها وخلطها ... ثم ادخل يده
... والطلحات طلحة الطلحات طلحة بن عبيد الله الخزاعي لانه فاق في الجود خمسة اجواد
اسم كل واحد منهم طلحة وهم طلحة الخير وطلحة الفياض وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى وقيل كان
في الجاهلية جماعة كل اسمه طلحة وابن قيس الرقيات عبيد الله قال الاصمعي لانه شبب بنسا اسم كل واحدة رقيه
وقيل كانت له جدات كل اسمها رقية وقيل كان يشبب بثلث ... فلذلك الاستشهاد على الوجه الضعيف في الاضافة
في اصله على ذلك اما اذا جعل الرقيات لقبا لعبيد كانت الاضافة من باب قيس قفه اما على الوجوب واما على
الافصح كما تقدم ورواية تنوين قيس تقوي الوجه الثاني وقوله قيل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف
في المصيبات تقوي الوجه الاول وانما ... عبد الله وابي بكر اذا ثني لكونه لا يدخله اللام لما علم ان المثنى والمجموع
من العلم الاول انه مضاف الى علم كما تقدم وان احكام الاضافة باقية عليه كما كان ... قال ان الكنى ... سامات
والاسامات معنى ان الاعلام الموضوعة بازا المعاني الذهنية تجري مجرى الاعلام الموضوعة بازا الاشخاص من وجوب ادخال

اللام عند تثنيتها وجمعها لانهم لما اجروها اعلاما بالنقل الذي نبه عليه سيبويه واوجبه ما علم من قطعهم
اياها حكم الاعلام اجروها في التثنية والجمع مجراها لانها عندهم اعلام مثلها وكما انها في الافراد حكمها حكم
الاعلام اجروها في التثنية ومعناها معناها بالتاويل المذكور فوجب ان يكون في التثنية كذلك قال صاحب
الكتاب وفلان وفلانة الى اخره قال الشيخ يعني انها وضعت اعلاما لاعلام الاناسي والدليل على انها
اعلام منع فلانة من الصرف فلولا تقدير العلمية لم يجز منع صرفه فوجب تقديرها كذلك واذا وجب تقديرها في فلانة
وجب تقديرها في فلان لان نسبة فلانة الى المؤنث نسبة فلان الى المذكر والتذكير والتانيث لا اثر له
في منع العلمية ولا اثباتها واذا لم يكن لها اثر في ذلك فلما وجب لفلانة العلمية وجب لفلان ايضا العلمية الا انها
... استعملوا دخول الالف واللام عليها ولولا العلمية لجاز دخول اللام عليها واذا ثبت انها اعلام فليست
كوضع زيد وعمرو وانما هي كوضع اسامة وبابه والدليل على صحة اطلاقهما كناية على كل علم وان ذلك باب اسامة يطلق
على زيد وعمرو ... اعلام الاناسي واعلام الاناسي لها حقيقة كحقيقة الاسد وكما صح ان يوضع لتلك الحقيقة علم
صح ان يوضع لهذه الحقيقة علم ولم يثبت استعمالها الا حكاية لانها اسم اللفظ الذي هو علم الاسم لقول العلم فلان كما
لا يقال جاني فلان ولكن يقال قال زيد جاني فلان قال الله تعالى ... يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا
خليلا فهو اذا العلم الاسم قال اذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة كانهم ارادوا ان
يفرقوا بين كنايات اعلام الاناسي وبين كنايات اعلام البهائم بهذه الزيادة وكانت هذه اولى ... احدهما
ان باب ... وهو اعلام فناسب ان يكون الزيادة في الاقل الاخر ان ... على الاصل المحتاج اليه في التعيين
وهذه محمولة عليها واذا كان كذلك والعلمية تنافي الالف واللام فاذا اضطررنا الى دخولهما على احد القسمين
فادخالهما على الفرع اولى من ادخالهما على الاصل وزادوا الالف واللام دون غيرهما لانه معرفة فلما اضطروا
الى زيادة امر الفرق زادوا ... ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في المعرفة للتنكير فلما كان للتنكير
وقصدوا الى زيادة لمن فيه للفرق بينه وبين اعلام الاناسي كان الاولى به دخول اللام التي كان مقتضاه
في المعنى دخولها ... الصرف الذي ذكرناه ان ... العلمية ... وقولهم يا فل بمعنى يا فلان عند سيبويه وان
اختص استعماله بالنداء الا على شذوذ في الضرورة كقولهم في لجة امسك فلانا عن فل وانما هو اسم مخفف عن فلان بالحذف
كدم لانه لو كان مرخما من فلان لقالوا يا فلا ولم يقل يا فله ... فيا فل بالفتح على الحذف والكوفيون على انه مرخم
فلان ... قياس لان ذلك ... على القياس اما ههنا فليس بعلم وانما هو اسم بازا المسمى
وقوله كناية في ... لانه كناية عن اسما الاعلام في فلان لان ذلك علم موضوع دال على اسم علم وهذا اسم
موضوع بازاء مدلول اسم اخر لان مدلوله اسم ولذلك تقول كانت بينهم هنات وليست الهنات الفاظا وانما تعني
اشياء فتبينه وان الكنى بمعنى نفس الفرج لا عن لفظ الفرج وانما صح ان يقول كناية لانه يعدل عن ذلك اللفظ
الهن لما في ذلك من الاستهجان والاستقباح فهذا الذي سوغ اطلاق الكناية عليه وانما افرده ليعلم انه ليس من قبيل

الاعلام ولو كان علما لوجب منع الصرف من هنه ولوجاز ان لا يضاف وان لا يدخله الالف واللام والخلاف في
صحة اضافته وادخال اللام عليه كالنكرات وقد يكنى به عما الا يراد التصريح به لغرض كقوله تعالى حاطب حسن بن زيد
اللهم افطال فضلهم مع فطنته على هن وهن نما مضى وهن يعنى عبد الله وحسنا وابرهيم بن حسن كانوا وهاربين شبابا في بيه
حسن بن زيد قال بعضهم يكنى به عن الاعلام ايضا ونحوه قولهم في الندا للمذكر يا هناه وللمونث يا هناه والهاء في هناه
بدل عن الواو عند البصريين كان اصله هناو والها للسكت عند الكوفيين ضمت ها وصلت ومن اصناف الاسم المعرب قال
الشيخ قدم قبل الشروع باعتبار احسن ذكره في قسم الاسماء وحينئذ كان حقه ان يذكر في المشترك موضع ايضا حكم اشتراك
فيه ثلثه اقسام او اثنان منها والاعراب مما اشترك فيه اثنان منها فكان حقه ان يذكر في المشترك اعتذر عنه
باعتذارين احدهما قوله ان حق الاعراب للاسم في اصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة وهذا العذر
غير قوي فان فيه تسليم المشترك ولم يفرق بينهما الا باعتبار كون ذلك اصلا وهذا فرعا وقد وقع في المشترك
مثل ذلك فان الاعلال مع اصل للافعال فرع في الاسماء ومع ذلك فقد ذكره في قسم المشترك ومعنى هذا ان يذكر
المعتل والتي هي للافعال لانه اصل فيه والمعتل في الاسما لانه فرع كما ذكر ذلك في الاعراب الوجه الثاني
الذي ذكره انه لا بد من تقديم معرفة الاعراب للخصايص في سائر الابواب يعني ان الحاجة اليه لما كان لمن يشتغل
بهذا العلم داعيه الى تقدم معرفة الاعراب اقتضى ذلك تقديمه وان كان من قبيل المشترك وهو ايضا غير سديد فانه
لو كان كذلك لوجب ان يقدم ايضا اعراب الافعال لان الحاجة اليه كالحاجة الى اعراب الاسماء ومحتاج اليه في سائر
الابواب في بقية الابواب الا باب المعرب خرج او الا باب المشترك خرج او استعمل سائر بمعنى جميع وان كان
قليلا لانه الحكم في كلامهم والتركيب حمله ولا تركيبا له باعراب كان الاولى تعليله بغير ذلك وذلك ان الاعراب
في الاسما ليس هو الاعراب في الافعال في المعنى وان اشترك في تسميته الاعراب في الفاظه وذلك ان الاعراب في الاسماء
موضوع بازا معان تعتلبها فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وليس الاعراب في الافعال موضوعا
بازا معان فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى فان كان ذكر كل اعراب في موضعه افضل ثاني وهو ان الاعراب المقصود منه
معرفة عوامله واذا كان المقصود هي العوامل والمشاركة بين الاسماء والافعال في العوامل وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه واذا
وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه وجب ذكر اعرابه لانه اثر ولا يفرق بين ذكر الاثر وذكر المؤثر فاقتضى ذلك ان يذكر
كل اعراب في موضعه الاخر وهو ان جملة اعراب الاسما الجر والمشاركة بين الافعال والاسما فيه واذا وجب ذكر الجر في الاسما لانه
لا مشاركة فيه وجب ذكر الجزم معه لانه الاصل المعرفة بين انواع الاعراب والجر نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر
اخوته معه ثم شرع في ذكر حد المعرب فقال ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او حركة او حرفا او محلا واعترض على هذا الحد
بانه حد الشي بما هو موقوف على حقيقته وذلك لان الاختلاف اخره باختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف اخره
على معرفة كونه معربا وتوقف كونه معربا على معرفة اختلاف اخره لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الاخر وجهه
انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت فاما تعلم ان الاسم من قبيل المعرب بعد تركيبك ان حكم باختلاف اخره فتحقق

ومن اصناف الاسم المعرب

وان المشترك

ان مام

11

يحصل

ان اختلاف الاخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور لا يقال فعلها يحصل من تعاقب الحالا
دور لانا نقول قد بينا توقف المتقدم وايضا فان ذلك مستقيم في الحد دون الاستدلال فهم فهي التعريف لان التعريف كيفية هي
مبنى المعرفة على التعريف فان قيل نحن نعقل اختلاف الاخر اختلاف الاخر مع الجهل بحقيقة المعرب قلت المقصود اختلاف
يحصل له وذلك موقوف وانما اوقعه في ذلك شيئان احدهما ان المعرب اخر الاعراب في الاعراب اختلاف اخره حركة او حرفا او
حرف فتوهم ان حقيقة المعرب لحصول حقيقة ذلك سببه ولو كان لا يعرف ان ذلك يوجب ان يكون معربا بكسر الاسم المعرب التاني
ان المعرب اسم مفعول من اعرب الكلمة اذا جعل ذلك فيهما فتوهم انه صحيح بتفسيره بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول اعرب معرب
المعرب لغة بالبديل صحة ما اعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال ضربت الجعفر باسكانهما وبالعكس فهو ان لو كان ذلك
كان انما يسمى المعرب المقصود معربا الاستلزام كذلك في وضع اللغة وبجعل زيد في حقيقة الشي ومن معلقات
تسميته فقد يسمى الشي باعتبار انه متوقف على حقيقته وبعد ذلك الا يصح تفسيره به والا يحصل بتعليل التسميات حقايق المسميات
ولو ان تسميتهم لو فهم المعرب لانه اسم مفعول اعربت حقيقته بذلك كان مستقيما لعينه لانه مسماه والاولى في حده ان يقال
ذو تركيب غير مشبه مبني الاصل فتم الحد بالتركيب عليه على السبب في الباقي مبنيه على المانع والذي وجب
فيه موجب الاعراب اي تثبت وهو التركيب واجتمع عنه المانع هو الملقب بالمعرب في الاصطلاح والاعراب يطلق مصدرا
لاعربت وهو واضح ويطلق على ما اختلف اخر المعرب به من حركة او حرف وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره كثير
باختلاف الاخر لاختلاف العامل فان اراد ما ذكرناه فلا مشاحة في التعبير وان اراد الاختلاف فهو غير مستقيم لثبوت ما ذكرناه والعمل ان
ذلك مع جمعي الاول الاتفاق على ان لو لفظ رفع ونصب وجر فان الضمة في قام زيد رفع والفتحة في ضربت زيدا نصب
والكسرة في مررت بزيد جر ونوع الجنس مستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه الثاني ان الاختلاف امر معقول لا يحصل الا بعد
العلة فوجب ان لا يكون الحركة الاولى في التركيب الاول في حكمها اعرابا لان الاختلاف تحصل الحد وهو باطل ولو قيل
صحيح ضعيف مستغنى عنه قالوا الاتفاق على ان الحركات الاعراب وحروف الاعراب علامات الاعراب يدل على انها غيره
قلنا هذا في اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات والحروف علامات يكون اعرابا وغيره فاضيف الى الاعراب لتخصيصها
وبيانا بانه المراد او اضافة الشي الى نفسه وذلك جائز بالاتفاق وقد اعترض على حد المعرب ايضا بامور منها ان الحد
انه حد يحل فيه الفعل لانه قال ما اختلف اخره لاختلاف العوامل والفعل ايضا يختلف اخره باختلاف العامل الثاني
انه قد يختلف اخره باختلاف العامل كقولك هذو وهذا وهذي وليس بمعرب باتفاق الثالث انه هذان وهذين يختلف
للعامل اختلاف حاليه وليس عند المحققين معربا والجواب عن الاول انه لم يفصل الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي اختلف
اخره وعن الثاني بانه لم يرد الاختلاف باختلاف العوامل لفظ المتكلم بها في لفظ غيره والاختلاف هنا وهنو وهني
ليس بعوامل في لفظ المتكلم بها وانما هي لغات كل من حكى اعرابا استعملت عنه وعن الثالث ان اختلافه ليس للعامل بدليل
قيام موجب البنا فوجب ان يحمل على انها صيغ مختلفة المرفوع والمنصوب في اصل وضعها كالضماير وكما الاصل في الضماير
ان يقال اختلاف لاختلاف العامل فكان ذلك هنا بعد ثبوت موجب البنا وقوله لفظا او تقديرا تقسيم الاختلاف فصار

المشهورين

بعد تمام الكلام بخلاف ضربوا ان كان ما ولانه بعد ان تم الكلمة كالاخر حرف فتقسيم لفظي وقد يدل اتصالا او معطوفا على لفظا
تقسيم لاختلاف فصارت ثلثة اقسام لفظي حركة ولفظي حرف ومحلي ثم شرع في ذكر كل واحد منها فقال فاختلافه لفظا حركة
كلما كان آخره حرف اعرابه صحيحا او جاريا مجراه ونعني بالصحيح ما ليس آخره الفا ولا ياء ولا واوا والجاري مجراه قسمان قسم
جرى مجراه في جميع وجوه الاعراب دون بعض وهو ما آخره ياء قبلها كسرة لقولك قاضي وغازي فهذا في النصب يجري مجرى
الصحيح في كونه معربا باخره لفظا بقولك رأيت غازيا وقاضيا وفي الرفع والجر معرب تقديرا لعلة سيأتي ولم يتعرض لمثال
الجاري مجراه لانه سيذكره مفصلا مبينا في صنف الاعلال ثم قال واختلافه لفظا بحرف وهو القسم الثاني فحاصل في ثلثة
مواضع في الاسماء الستة مضافة وذكرها الى آخره فهذه رفعها بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ولم يذكر ذلك الا
على انه معرفة ثم شرع في قوله كلتا بيد قال الشيخ اختلف الناس في هذه الحروف فمنهم من يقول هي حروف اعراب ومنهم
من يقول الصحيح وهي اعراب والاصح ذلك الا بالتفصيل فحرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره الاعراب لفظا او تقديرا
كالدال من زيد والف عصا ويطلق على الحرف الذي يعبر به الاعراب فمذهب سيبويه انه اعراب تقديري بالحركات
ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال فالواو علامة الرفع فهذا حرف
اعراب باعتبارين معا وهو ضعيف لانه خارج عن قياس كلامهم لاستعمال قوم نعممه مثله والاعرابين في كلمة وقال ابو الحسن الربعي
اصله ابوك بنقل الحركة على ما قبلها استثقالا وقلبت يا وفي حالة النصب قلبت الفا وهو اضعف دون الاول
نظرا الى الجار وقال وهي من الاعراب الحركات والحروف لاشباعها وهو ضعيف اذ لم يعهد مثل ذلك فيحتاج ان يكون حرف
الاعراب باعتبارين معا وقال الفراء والكسائي الضمة اعراب بالحركة والواو اعراب بالحروف وهو ضعيف لم يعهد مثله ويكون
حرف الاعراب باعتبار والثاني فقط والصحيح انها معربة بالحروف الاصلية والحروف بدل عنها كاعراب التثنية والجمع
التثنية وانما اعربت بالحروف لشبهها بالتثنية والجمع على حالة حيث كان العدد لا نراها واخرها حروف علة
ان يعتبر لتغير العامل كالتثنية وجمع السلامة ولا يعرف خلاف المحقق في التثنية والجمع ومما يحكى عن الفراء انها حروف
اعراب وانه الحركة ان الدال الحركة مقدرة عليها نقل في عصى ان يكون اصليها واو او يا والف الحذف لا اصلها
باتفاق وايضا فانه يجب ان تقلب ياء في النصب والجر الفا وايضا فانه لم يثبت تقدير في معرب بالاختلاف فيه حاصل فحصل شبهه
بالتثنية وبطل قول الاخفش وما يحكى عن الجرمي لو كانت الالف دليل الاعراب من علامة التثنية لوجب ان يكون اسما وهما
معربا لوجود علامة التثنية فيه عن تطابقه وقول سيبويه انها حروف اعراب محمول على الاعتبار الثاني وذلك اجمع
كلامه لا يخلو الا حكى عن الفراء نحوا وقد تقدم بطلانه واما التثنية فمن جعله بالالف بدلا فهي حرف اعراب على هذه اللغة فلا
الاعراب عليها قال وزعم ابن درستويه ضربتم حكى اللحياني لزرتب وابو العباس هذه اللغة فان قيل اذا جعلتم حروف
العلة دليلا للاعراب ادى الى ان يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد وهو الجواب عنه من وجهين احدهما ان ذلك انما يكون
اذا لم يكن فيه بدل الا ترى انك اذا قلت فم كانت الميم بدلا لا يكون في آخر كالضاد ان الف الحرف الاصلي في اللفظ بدل
ما قام ولا يبعد ان يكون الشيء حي به لمعنى مع انه بدل الا ترى ان الف التانيث مع كونه بدلا من المحذوف فلا يبعد ان يكون

12

الواو في قولك الاعراب مع كونها بدلا الا ان الالف في الاثنان آخر حرف الاعراب مع كونها للتثنية فظهر الفرق بينه وبين ما الزم من ان
يجوز على حرف واحد والوجه الثاني ذلك انما ذكر في المعرب بالحركات فمن قال ليس معربا بالحركات والاخر انه معارض
لانا نقول لابد ان يؤدي الى ان يكون في كلام العرب ما نظير وافو وقبلها ضمة في اللفظ وهو مرفوض في الاسماء باتفاق وقوله
مضافا احترازا منها مفردة فان حكمها على ضربين كلتا وبعضهم يقول مكبرة احترازا عن المصغر وقول العجاج خالط من سلمى خياشيم
وفا مردود عليه وقال ان قوله وزعم ان العجاج مخصوص له غلط فان الواو هنا واضحه في له طالعن فالدليل على انه ثبت
وهو لغة عند البصريين منها فلذلك ذكره ولكثير على الفاكهة حمو الكرام فالدليل الحما الفاربح المراة فالمطلب بذلك
الثنا ولهذه الاسماء فصل ما تحا ان شا الله تعالى وفي ذو هنا فالحضر اختلف الناس في اصل كلا فمنهم الواو او الياء
فمنهم من قال اصله الواو والدليل عليه قولهم كلتا والواو تبدل منها التا كثيرا وقول بعضهم انها بالياء كالفايه مردود
بان ذلك لا يكون شرطا وقول بعضهم اللحاق مردود بما لزم من كلتا ومنهم من قال اصلها الياء والدليل عليه امالته ايا ما اذا
تملون اخرها بالالف على غير القياس ان قياس ما اعرابهما ان يكون مضافا الى الظاهر فاذا اضيفا الى المضمر فاعرابها
بالحركات مقدرة والدليل على انها اسم مفرد آخره الف وتجعل معربة بالحركات تقديرا الاصمعي على الدليل على انه مفرد ان
حقيقة التثنية والجمع فيه مقصود وايضا فان الفصيح كل الرجلين جاني ولو كان مثنى لوجب جاء اي لقولك الرجلان
جاني وقال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وايضا فانه كان يجب ان يقال يكلي الرجلين ما لا كالاخوين فان اريد
مثال لا يصح وان زيدا له زيدا اخر ليدل على التكلم لفظا فان العرف كلامهم لمثنى مفرد ولو سمع
لكان لا يلزم ان يكون للاثنين المسمى واما قوله في كلتا رجليهما مقرونة بزايها فرد وهو لو
سلم فالمراد كلتي والمعنى عليه المطلوب كلتا الواحدة لم ان لا يلزم ان يكون معربا بالحروف مطلقا والاخرى اذا
اضيفا الى المضمر وهو الذي ذكر فيه لغتان افصحهما اجراؤه مجرى عصى ورحى كالحكم اذا اضيف الى
الظاهر والاخرى ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف لما اضيف الى شيء مضمر متصل فانه
معه كلمة والثاني لفظا ومعنى مجرى المثنى في الاعراب قال الاكثر البصريين معرب تقديرا
مطلقا وقلبت الفا في النصب والجر لشبهها بالف الى وعلى في لفظها وفيها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان الى وعلى
لا يقعان في الرفع فثبت على حالها وهو جيد لما انه ذكرناه العقول المناسبة على ما ذكرنا ولان قلب الالف
في الى وعلى خلاف القياس ايضا فانها الف في نحو لا يلزم مثله في المعرب لانها اسم معرب بخلاف تلك عند الخلاف
العامل فيجب ان يكون اعرابا لغيره وكان ينبغي ان يذكر لفظ اثنين في ان كلمة هذا الحكم ايضا ولا يتبع تركه فانه
لا يدخل في باب المثنى لانه ليس بمثنى اذ حقيقة المثنى مفقود فيه وهو مع ذلك معرب اعراب المثنى وكذلك ثنتان ذكر القسم
الثالث فقال وفي التثنية والجمع على حدها ويعني بقوله على حدها الجمع الصحيح وانما كان على حدها لانه يسلم فيه بنا الواحد كما
يسلم في المثنى وذلك المثنى لا يكون الا فلا جرم قسمين ثم ذكر ليس كذلك فعرفنا هو ان الذي
على حد التثنية وجعلها قسما واحدا وان ذكرنا في الخطبة قسمين اما فيما ذكره على الواحد فيها الزيادة

والاسم فيهما مختلفان في الحقيقة معنى واعرابا وكذلك المثنى نحو زيدان كرايط الا ولانه يرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء ولا يدخل في
تثنية الرفع اشارة لانه ليس بجمع ولا مثنى اذ لو كان مثنى لما صح ان يعبر به على عشرين ثلاثة فانه لا يعتبر جمعا لما انضبط بها او بلا واو لما في
عشرين فوايد والاثني عشر فليست التثنية بالاشارة مجموعة بالعلم من جهة اطلاقها على سعته وكذلك البوادي قال ولا اختلاف
محلا في نحو العصا وسعدى فالاختلاف المحلي يكون تارة للتعذر وتارة للاستثقال التعذر في كل اسم اخره الف
فيكون معربا تقديرا في جميع وجوهه لتعذر الحركة على الالف والقسم الاخر ما اخره ياء مكسور ما قبلها وهو معرب بالحركات تقديرا
كقولك القاضي ودلوي فهذا قد امتنع فيما قبل الياء فيه الكسر فلما جاء الاعراب حدث محله تنافي وجوده فوجب
تقديره كالالف اذ لا يمكن ان يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا او مفتوحا مكسورا والمضموم بكسرتين فلما تعذر ذلك
وجب تقديره كالالف اذ لا يمكن ان يكون الحرف الواحد ومن زعم انه يسمى جاملا فان الاضافة الى المضمر لا توجب بناء ولا
يجوز على قياس قولهم ومن زعم انه في حال الخفض معرب لفظا وفي غيره تقديرا فيها يوجد الكسرة وهي انما ثابتة
ثابت قبل التركيب فدل على ان المعرب ذكرته لم يوجب ظاهر الاثر لموجب طارئ المعرب محلا للاستقبال في اخره ما قبلها كسرة وذلك
في حال الرفع والجر لقولك جاءني قاض ومررت بقاض كان يمكن ان يقال قاضي ومررت بقاضي الا انه مستثقل فرض
لاستثقاله وحذفت الضمة والكسرة عن الياء فالتقى ساكنان هي والتنوين بعدها فحذفت لالتقاء الساكنين فصار قاض
في الرفع والجر جميعا والامر فيه لهذا ذكر الاعراب المحلي بالحرف فهو بابه من غير شك نحو ضارب ونحوه في حال الرفع وبيانه
ان اصله ضاربون فيها بعد حذف النون للاضافة ثم قلبت الواو ياء على مقتضيه اصل الاعلال ثم ادغمت فيه
اللفظ بحرف الاعراب للاستثقال فهذا هو المعنى بالمعرب محلا بالحركات واما فلو لم يكن معربا تقديرا وجب ان
يكون معربا لفظا ومبنيا وذلك ضعيف باتفاق والاسم المعرب على نوعين الى اخره قال الشيخ ظاهر كلامه وكلام
النحويين ان هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب بعضهم ثم ذكروا حد القسمين على حصر
وذلك ان الاسم لشبه الفعل وحركته بالفتح في موضع الجر فيلحق هذا لحق مما فيه الكثيرة لا تدخل عنه والجر منهما منها جمع المذكر
السالم فانه لا يدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا اضر عنه الجر والتنوين ولا حرك بالفتح فلا يكون
غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل فيما ذكر فلما علم انهم لم يريدوا
الحصر انما ارادوا ان الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا لما عداهما ما كان المقصود
انما هو المنصرف وغير المنصرف لما قيل المنصرف فالبس فيه علمان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وناسوها
بناء ولا في لكان فيه مثل الحركات وتنوين التمكن كان حصرا ان يكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف
ورجلان تثنيته رجل منصرف ووقع في بعض النسخ بعلة واحدة كاحمد وعمر وان الاذا اضيف او دخله لام التعريف
وهو مستقيم غير مستغنى عنه وهو استثنا من قوله عرا عنه الجر والتنوين اي في جميع الاحوال الا في هاتين
الحالة فانه لا يعترضه الجر باتفاق ثم اختلف في كونه منصرفا او غير منصرف بناء على ان ما سبر هما ذهاب الجر
والتنوين وذهاب التنوين كان الجر تبعا لذهاب التنوين لما فلما زال التنوين عرض ذلك عند هذه بموجب عود الجر

غير المنصرف

فسروا المنصرف
بانه الذي يدخله
الحركات الثلاث
والتنوين لعدم
شبه الفعل وفسروا
غير المنصرف
بانه الذي يختزل
عنه الجر والتنوين

١٢

فذهب ابن الحاجب ومن تابعه الى انه منصرف لان ذلك من خواص الاسماء فبعد من شبه الفعل وكان ذلك اقوى دالة على اصله
وقال انه اذا وقع فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف خفض احتيج الى عمله في معنى العوامل فلا بد من اضمارهما الجاذ كر
لبنصرف فاذا انفردت ثم نونوا واضافوا للاهم والاضافة يعنيان مقام التنوين وكانه منون طاعو عنه بهما واجهافات
ذلك يغيره بقول المسند لولا العوامل لا يغير عن حد لو له وذهب جماعة الى انه غير منصرف لما تقدم وقال ابو علي
لا اقول انه منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين لم يذهب بهما وقول الحق على قول من لم يبق رباما هو المنصرف

بيان اسباب غير المنصرف

وغير المنصرف مختص والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة او مكرر واحد الى اخره قال الشيخ
كل شيء واحد في المشابهة سببا في امتناع التنوين وان لم يكن مستقلا في اثبات الحكم والذي يدل عليه وانهم اذا اجتمع فيه
سببان ولو لم يكن كل واحد منهما سببا لم يكن فيه سببان ثم احدهما كالعدم والحاكم واحدا وقال في العلمية وما تقدم معناها
وهي سبب لا تشرط الا بالي اي علم اعني وجودها معا الثوب والتانيث للاسم لفظا ومعنى يعني بالاسم الذي لا يقال في الكلمة
بوجه وذلك انما يكون اذا كان لفظا مقصورا او ممدودا وكان مع العلمية فانه لم يكن كذلك لم يكن سببا بدليل قولهم
مررت بامراة ودابة فلو كان التانيث مجردا سببا لامتنع قايمة هنا من الصرف لان فيه التانيث والصفة ولكنه لما كان
غير لازم لم يعتد به ومعنى انما لزومه انك تقول قايم للذات التي قام بها القيام كما تقول قايمة للذات التي قام بها القيام
ايضا فصار التانيث كالعرض ليس بلازم المعنى بحاله فلو سميت رجلا او امراة قايمة لكان التانيث معتدا به لانه صار لازما للعلمية
فصار اللزوم انما حصل في مثل ذلك بالعلمية وانما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سببين من هذه الاسباب لان هذه الاسباب
كلها فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين لا بها ان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا
يخبر عنه فالمخبر به وعنه كان اصلا لانه يستقل كلاما فلو لم تكن الافعال لاستغنت الاسماء بالدلالة فهو مستغن
بها والفعل غير مستغن لما وضعت للاخبار لها خاصة على جهة المجاز والاختصار فيما يستعمله الاسماء ذو الحلا
عليها بعد استعمالها فكانت فرعا اذ لكل ما في حيز هذه الاسباب فالتعريف فرع التنكير معنى ولفظا اما المعنى فان معرفة
مسبوق بجملة واللفظ واضح والتانيث فرع التذكير معنى ولفظا اما المعنى فلغلبة المذكر وان شيا ذلك الاشيا
كلها واللفظ واضح لقولك قايم ثم تقول قايمة ووزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف وما بعده واضح والوجه الثاني ان
الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع من المشتق منه فلما كان فرعا من جهتين اشبه الاسماء التي هي فرع من جهتين فقطعت
عما قطعت عنه الافعال وهو الجر والتنوين لانه قطع عن التنوين وتبعه الجر لانه ملازمه واذا امتنع من غير عوض ابقي معه
فان قيل كون الاسم عاملا فرع على الفعل فيبقى على هذا ان ضم الى الاسم العامل سبب اخر ان يمتنع من الصرف والجواب
عنه من وجهين احدهما ان الاسم الفرعية بل بما سوا في اقتضا العامل العمل انما هو باقتضا الكلمة في المعنى وكذا ان الفعل
يقتضي متعلقا والاسم المقتضي متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا في اقتضا ضاربه مضروب كضرب في اقتضا ذلك الثاني سلمنا
ان كونه عاملا فرع الا انه لم يعتبر الا معاني صيرت الاسم بها فرعا عن غيره الا معان اشترك فيها الاصل والفرع الا ترى
ان العجمة انما اعتبرت لان الاسم اذا قام به العجمة صار اعجميا فيكون فرعا على العربية فالذي اعتبر انما هي معان

فوضع يقوم بالاسم فصير فرعا على ان ذلك المعنى غير موجود وما ذكر نحو انما سمعنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا
فلا يحقق فيه الاسم فرعا عما يخرج ذلك فيه بل فيه عجمة فيه حركات فرق الباب والمعنى يؤدى اذ لكل فعل للمونث
فانه لا يكون معتبرا فيه الا مع العلمية فثبت ان التانيث اللفظي بالتاء والمعنوي مشروط صحته بالعلمية فلو سميت
مذكرا باسم موضوع في الاصل لمونث مجرد عن التاء علما او غير علم زايدا على ثلثة نحو زينب وعناق لم يصرفه بخلاف رجل
سميت بربا ب لانه ليس للمونث في الاصل لانه اسم للسحاب وكذا الحايض وطالق ونحو لانه مذكر في الاصل وصف لمونث
فان كثر استعماله المذكر كان الرباع اسماع الوجهان في نحو شمال وجنوب فجهان بناء على انها صفات واسماء ونه ش
ووزن الفعل الذي يغلب عليه في نحو افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم هذا قول المتاخرين واما المتقدمون فيقولون
المعتبر انه الفعل التي اولها زيادة في زيادات الافعال كاحمر والمخصص هذا اولى لانا اذا اخذنا العلم قلنا
لنا ان الفعل في الافعال اكثر منه في الاسماء بل تماما ستعلم ذلك فان فعل اسما بني من كل فعل الا في التفصيل مما ليس
بعث ولا لون بني من الالوان العيوب لغير التفصيل وقد يكون من غير فعل كاربع شبهه وافعل في الفعل انما يكون من
بعض اوزان فعل وليس بالاكثر ويكون من غير فعل نادرا قليلا كما ذكر واما فعل ان يفعل في الاسم اكثر منه في الفعل فلم
يعتبر لفقا فاو ايضا فان فاعلا في الاسما قليل نادر كخاتم وفي الافعال كثير كضارب فاين لم يعتبر لفقا فانك لو سميت رجلا بخاتم
صرفته باتفاق وفعال ودحنه في نحو ضرب ان سمي به لانه لا يدخل في الاسماء الا علما منقولا والاظهر مخصوصا بالفعل
واما ما جاء من نحو دول النجر وبنه تشبه ابن عرس وما جاء في شعر كعب بن مالك صفحة ابي سفيان حين غزا المدينة بعد
بدر تمامى راكب جاء والجيش لم ... ما كان لا لمعهول اول عار من النصر والاعا من ابطال اهل النكا والاصل فضمنه
المجنس ما نقل عن الفعل ومعنى به لسدوح واما الاسم القبيل فلا يرد كضرب لو سمي به وانما بد دعنر فضم فالكلام
منقولة عن الفعل واما بقم فاسم جنس اعجمي ولو سميت به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل للعجمة وقد ذهب عيسى بن عمر
الى ان كونه فعلا في الاصل معتبر في الاسباب لضرب فعلم اذا سمي به واحتج بقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني وهو عند سيبويه محمول على نقل الجملة لما محكية صفة المفرد اي ابن رجل جلا او سمي ما المعتبر في وزن
الفعل الصيغة حتى لو غيرت على جهة تخرج به عن الغلبة والاختصاص لم تعتبر كما لو سمي بضرب بعد تخفيفه باسكان
الراء كما لو سمي بقيل وبيع ورد ونحو لان المعتبر الصيغة التي لا اسم عليها وتمد بخرج بالاعلال الى زنة الاسما عليه نحو
تهب واسد ولحسن الملهب فلانه لم يخرج بالاعلال الى زنة الاسم واما اسد ولحسن فلان المعتبر زنة افعل او ما زاد
زيادته وذلك باق لان الادغام والتصغير في نحو ذلك سائغ وهو فعل ونحو امرء يا سر وبيع ويجود ونحو ان جعلت
اوله زايدا لم تصرفه والاصرفته ولو سمي باسماء للعلة واذن لم تصرفه لانه امثال احمار واحمر ولو سمي بافعل نظم علم
ماضيا او مضارعا لم ينون في حال الرفع والجر على قول سيبويه واذا سمي باضرب ونحو قطعت الالف ليكون ما ثلا للاسما
كانه لا يخالف ابن امرئ علما ش والوصفية في نحو احمر المراد بالوصفية كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى
هو المقصود وما غلب بعض الصفات في الاسماء طرحا وصفية فلا وان الوصفية الاصلية معتبرة كقولهم ادهم للقيد

وارقم للحية قال سيبويه لم تختلف العرب في منع صرفهما واسود للحية شلمما في المحيق واما اجدل للصقر واخيل للطاير فيه
خيلان وافعى للحية فقد قال سيبويه ان بعض العرب لا تصرفه وهو وهم انها ليست صفات في الاصل فوصفها الوصفية
لكون اجدل في الجدل وهو القوة واخيل للمخيلان وتوهم ان افعى في معنى خبث الخيلاء وخيلان الحاف في اول انها على انه
افعل ففعل سويه وفعل كفعو لعضهم والفرق بين ولاك واسود اسما للحية فالسعيد الجرحشي ان ارقم لما اسم في الاصل
وصف بهما كار مخلاف اسود فانه وصف في الاصل قابل اليا وكان ثابتا فان اورد اسود للحية الذي احد باهله
طابعه بعد استعماله اسماء ش والعدل اخراجه عن صيغة الى اخرى بنية غير بان العدل على ضربين ضرب يعلم عدلته
بالنظر اليه في نفسه وضرب لا يعلم الا بالحكم منعهم صرفه فالحق الاول احاد وثلاث ورباع ومعشر ومثنى
ومربع فهذا يعلم عدلته لان الاصل في اسماء الاعداد الالفاظ المشهورة وهي احد واثنان وثلاثة وكان قياس ذلك ان يقال ثلاثة
ثلاثة فلما غيروا الصيغة كان ذلك تحققا وقد جاء قوم الى عشار فقالوا انه جمع قياسا على انه جاء في شعر الكميت
ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا ش وفي شعرها بل بطل الحبر عالكم عليهم به والحج عشارا وزعم قوم
انه يقال الحاد الى عشرة وزعم قوم ان المانع في ذلك تكرير العدل لانه معدول في اللفظ عن اسم وفي المعنى ايش
وقال بعضهم انه مع معرفة امتناع اللام وقول اخر لانه جمع لزيادة معناه على الواحد وذي ومنها فما في الدلالة
جمع وكتع وبصع وبتع اما منع جمع وكتع فانه قياسا على قول الاخفش مفردها جمعا لجمل وحمر واما جمع جمعاوات اذ يقال كم اجمعون
ولعتراض على انه لا يستعمل ان يكون جمع جمع لان فعلا الجمع مذكر بالواو والنون ليس قياسه فعلا والجمع فعلا اخر
وهو جمع اخرى واخر باب باب اخر من باب افعل التفضيل وقياس جمع بابه اذا قطع عن الاضافة ان لا يستعمل الا باللام
فاستعماله بغير اللام عدل عما فيه اللام واعترض ابن الحاجب بانه لو كان كذلك لكان يكون معرفة كسحر وعيرهم
واجيب بانه لا يعدل في استعماله نكرة بعد حذف اللام المانع والاولى ان يكون معدولا عن اخر من كذي لانه قياس ما قطع
عن اللام والاضافة ويندفع الاعتراض وجميع الباب بعد والعدل عن الواو لكنه لم يوثر الا في اخر لكون غير العدل
الماثير او بقاء لكن فيه على ان غيره وجميعه معدول عن الثاني الا اخر المفرد فانه باق على صيغته ومجرد حذف
من او حرف عنه او اخر بابه لما فيه من الاشتقاق وضعف ان يكون بعد ذكره متقدم والتزم ان يكون من جنسه وما
كان المتقدم هو المراد منه لو اتى بها كانوا في غنى عنها فان من هو اخار فيها فلما الذي هو اخار فيها ما او ومعامله ما ليس
فيه من الصفات والثاني من المعدول هو الذي لا يعرف الا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وزحل وشبهه فنحو ذلك العدل القياس
فيه وانما يمنع الصرف فنا منع منه ونصرف وما صرف فاذا منع حكم عليه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف
لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل وذا الكاظم فلو لم تقدر العدل لكان يكون التسبب
العلمية مانعا الصرف وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد او صرفه وهو خلاف لغة العرب فاذا صرف وجب ان يقال
اصلا غير معدول الا اذا تقدر غير العدول فيلزم الاستثناء عنه والاكثر في لغتهم صرف فعل علما فجاء الصرف قليلا
كقولهم هذا اود مصروفا ولذا كان الاسم للمنزل المعروف والمقيح اسم رجل وموضع بالمزدلفة وقزح نغير مصروف

فلو سمي بفعلل ليس مجيء به لغة العرب ولم يثبت كنفنه لشمله فصاله والى منع صرفه اجراه على الاكثر وقيل الى والى صرفه
لانه القياس وقال ان العدل على خلاف القياس وفي كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا فيمنع والا صرف
ومنها سحر ومنعه واعراب سحر الذي هو قياس مع بعض النكرات قبل العلمية وجعل علما كاسمه عندي تميم في الامرين واما اهل
الحجاز فهو اسم ضمنه معنى لام التعريف ووجب عندي ذلك الاحكام الدالة عليه في العلمين ولو قيل في سحر انه سمي كامس
لم يكن بعيدا وان اختلف الحركات واما نحو سحر او ضحى وعشا وعتمة ومساء ان تريد ضحى يومك وعشية وعتمة ليلتك ومساها
وسحر اعينه فلو قصد فيه الى تضمنه معنى الحرف لبني لو قصد فيه الى العلمية مع العدل منع الصرف ولكنهم جعلوه معدولا
عما فيه لام العهد لانه ذلك الصرف وانما لم يعد العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث
وجب صرفه ... ثم لم يقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف لما يلزم من منع صرف حسنه على كل تقدير
ولان الشرط المخصوص ان يكون التحقيق التعريف بالعلمية والمانع عندنا العدل والصفة الاصلية المقدرة فيه لان
اصله معنى مجتمع وقول الطالب في جمع هو معرفة لانه في حكم معنى ان الاضافة في المعنى مقال بيان لصح جريه على المعرفة
توكيدا لا بيان المانع الا التعريف فاذا سمي نحو جمع واخر فمن سيبويه منع الصرف ومن الاخفش الا كذا قيل الصرف بناء على
اعتبار عدله الاصلي ولا وان سمي بسحر فمن سيبويه صرفه لانه عطل ... ثم قال ان يكون جمعا ليس على زنة واحد
من قول سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس يكون والسداعلى هذا البنا ومراد سيبويه وانما لم ينصرف الجمع الذي هو
صيغة منتهى الجموع الذي لا نظير له نحو قوارنه ونهم ذلك منه في موضع اخر والابرد على من جاد ذلك لم يجد به هو العلة النقص
بنواهبا وافعال فانه ليس على زنتهما والحد الجواب عن افعال بحو لم يصح ضعيف لا تفاقهم على انه لا يكون على
زنته والحد لم يعتد به لشذوذه كما تقدم في دون الجواب بالاتمام اسم كان في قوله مطا والسلك بالتمام وباخرج
اسم كان يجوله وان بامومى عشباً ادرج اضعف فانه كالمساجد لو سمي الجواب بانه والمسلم لا تدرك الغنة
فيها اضعف الجواب اذا لم يعتبر في ذلك وجاز ان لا يعتبر في كراهية اما الجواب بانه ارق فاضعف لان
العجمي وايضا فليس جملة افعلا يلوي فيما على اوزان عجمي واضافة تعارضه واشد جمع مثل بلابل قوله بلبلتها واجمع اشكى
ونظاير ولكن هذه العلة لم يبلغ مبلغ غيرها في لغة حاصرة فيما كثير في الشعر وفي كلام الفواصل مثل
قواريرا الاول الناسب مثل سلاسلا واغلالا وسعيرا ومثل قواريرا الثاني حتى توهم بعضهم ان منع الصرف
فيها غير متحتم وان مناسبة ... وقد جمعنا العرب هذا الجمع ثانيا ساهيا ومبالغة فقالوا صواحبات يوسف وجرى
الطرا امنتي يامن كانه نزل منزلة الاحاد فقال انه قيل ان يجمع اوطا وفي ذلك نقض لعد القوم وسلاسلا
وقواريرا وهذا ظريفه ما ابى على الفارسي رحمه الله عليه وصفه هذا الجمع المانع ان يكون ثالثه الفا وبعد الالف
حرفان فصاعدا او حرف مشدد ليس بعد ذلك تا التانيث قوله الا ما اعل اخره نحو جوار وشبهه الخلاف في لفظه
في حال الرفع والنصب واما حال الخفض فاكثر العرب يقولون مررت بجوار ومنهم من يقول مررت بجواري واختار ذلك
سيبويه والكسائي وقال احتجا على هذه اللغة قول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

قال ... وفي ... الالتى السقط ... في المعجم ... ان ... على ... جمع

فاما حال النصب فواضح لانه في ذلك كانت جواري مثل قولك رايت مساجد فلا امر كان في الخلاف وحال الخفض
في اللغة الضعيفة واضح ايضا لانهم قدروه في حال الجر غير منصرف فوقع حركته فتحة فاحتملها كما احتملها في النصب
وحال الرفع والجر في اللغة الفصيحة محذوف في تقديرهما فانهم من قال اصله جواري ومررت بجواري لان الاصل في الاسما
الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع الصرف فلما اعل صار كقاض ثم نظر فلم يجد بنيته على الزنة التي تمنع او لا
فبقي منصرفا لانتفا مانع الصرف فلان لفظه كلفظ سلام وكلام فانصرف مثله ونقل عن سيبويه ان اصله جواري غير
جواري تنوين حذفت الياء العلة مع الاستثقال الجر والعلة ثم عوض عن الياء التنوين وهو ضعيف بشذوذ الوضعية الضعيف
في الجر لانه يلزم ان يقال بجواري كالمنصوب فلا وجه لغيره كالمنصوب لغير ونقل عن ابن عباس ان اصله جواري
فاعل بان كان الياء ثم عوض التنوين عن الاعلال فالتقى الساكنان فحذفت الياء والتنوين تنوين العوض هو اضعف ومنهم
من يقول ان اصله جواري ومررت بجواري فاعل كما تقدم في الاول ثم منع الصرف فعلل لعلل الاولى بناء على وزنها البصري
نقل ولم يحذف منه تنوين الصرف عوض عن الاعلال تنوينا اخر فامتنع تحريكه في الياء الجواز فيها لالتقا الساكنين وفي
الرفع واضح فهو عند الجميع غير منصرف فالتنوين تنوين العوض وعلى الخبر الاول منصرف فالتنوين تنوين الصرف وليس
بصحيح وقولهم انه ليس على زنة الجمع غير مستقيم لان المقدر فيه كالموجود والذي يدل عليه وجوب فتحه لو كان ...
في حال النصب ولو كان نحو سلام وكلام لقيل جوارا كما يقال كلاما فلما لم يقل دل على ارادتها وتقديرها باجرا الاحكام
اللفظية وما نحن فيه لفظي ولو كان ما ذكروه صحيحا لوجب ان يقال في اعلى اعلا بالتنوين لان اصله اعلى فاعلت الياء فقلبت
الفا فحذفت لالتقا الساكنين فكان ينبغي على قولهم ان يخرج عن زنة الفعل فيها بذلك فيصير مثل زيد ولما اعتبرت
الياء مع حذفها لفظا في منع الاسم من الصرف وجب اعتبارها في جوار والذي يدل على ان التنوين عوض عن نقل الياء
لا تنوين الصرف ان طبايا قم في تصغير اعلى على انه هو اعيل منك وشبهه وقد ثبت ان التصغير في افعل غير مصرف في منع الصرف
بدليل اجماعهم على هو افضل منك غير منصرف وقد ثبت ان حروف العلة في افعل في حكم الموجود بدليل منع مثل اعلى
فلو كان التنوين تنوين عوض لوجب ان يقال هو اعيلى منك ومررت باعيلى منك لوجود علة منع الصرف وهو الصفة
ووزن الفعل لان التصغير والاعلال الياء لانا قد بينا العلة انها   حضاجر وسراويل يرد اعتراضا على
هذا الجمع من جهة ان الحد ما قاله والاطراد في الاحاد الاخر قولهم ان علة منعه من الصرف الجمعية فالجواب
عنهما الجواب الحد وهو انهما في التقدير جمع والجمع المقدر كالجمع المحقق ويدل عليه انك لو سميت رجلا بمساجد
لمنعته الصرف لان الجمع المقدر في الاصل وجواب ظاهر الصحة في حضاجر لانه جمع محقق سميت به الضبع وهو
جمع حضجر فهو كمساجد لو سمي به واما سراويل فقولوا يجب ان يكون مثله لانه نكرة والتقدير في مثل ذلك انما
جا في الاعلام لا في الاجناس وثبت لكل الخلاف لجوبه العلما فمنهم من يقول هو اعجمي منصرف فلا يرد عليه
السوال لانه يقول الادب يقولون لا واحد على زنة في اوزان العرب فهذا اعجمي فلا يدخل تحت العموم ولا يرد
عليه منع الصرف لانه لا يصرفه ومنهم من يقول اعجمي غير منصرف فينفصل عن السوال الاول بالفصل به ومن قال

ويتفصى عن السؤال الثاني بان هيئة اللفظة لما اشبهت من كلام العرب الممتنع من الصرف اجريت مجراه فقيام
فالمانع الجمع او ما اشبه الجمع فاما هود ومنهم من يقول عزيز غير منصرف فيتفصى عن الاول بكونه شاذا لا اعتداد به كما
تقدم في دول ولا يرد منع الصرف والجواب عن شراحيل وسراويل ومعافر حكما جرى من ملاحظة انه مرتجل لصيغ الجمع
وكان كالجمع وفي حمار حزاب ملابي حرابية حمار ضابا على انه كما ان جمع نبقا كت حمار اجرا ابا على الاول وجرى
على الثاني واذا سمي نحو مساجد فسيبويه والاخفش يقول لصرفه والمبرد يستغني اما اذا صغر العلم منه فالقياس صرفه
الا ان يكون مؤنثا كسراويل للعلمية والتانيث وقال يكون الاسم منصرفا مكبرا او مصغرا او غير منصرف فيهما منصرفا مكبرا
خاصة وعكسه كزيد واحمد وعليم وعمر واما رباع وثمان وثمان ويمان وشام فبالياء للنسب وزيد الالف عوضا من احدى
يائي النسب وفي جا ثمانى في النصب شاذا قال الحد وثماني مولعا بلقاحها وذلك على التوهم ومنهم من يقول هو
عربي غير منصرف فالجواب الا ماذكره الزمخشري وهو ضعيف لما تقدم وانما يقوى بعد ثبوت كونه عربيا وكونه
غير منصرف ولما يؤدي من منع صرفه بغير علة وهو معلوم الامتناع وكان ابن الحاجب ذلك الاعتبار ونقل عن
سيبويه ان سراويل اسم اعجمي اعرب كما اعرب الاجر الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فان حملتها اسم رجل
لم يصرفها كما لم يصرفها نكرة وهو لم يحمل فقيل ظاهره انه عنده غير منصرف وهو الصحيح وقيل بالعلم في قوله كما اعرب
الاجر وهو منصرف وهو فاسد لانه قال الا وقيل في قوله فان علم انصرفها وهو ضعيف لان الغرض بيان
الجمع حالة غيره والتركيب نحو معدي كرب وبعلبك التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي
ولا اسنادي لقولك بعلبك ان يكون مع العلمية لان المركبات من هذا الباب الجامع الا العلمية وانما جاء
في نحو خمسة عشر وباب ما اذا سمي بها البنا ايضا بناء على حكاية اصلها وسيأتي الكلام على لغات بعلبك في باب البنا
والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث عليهما ثم الاسم الذي هو فيه اما ان يكون صفة او لا ان
يكون غير صفة فان كان صفة نظرت فان كان مما جاء له فعلى في مؤنثه امتنع من التانيث فامتنع من الصرف كسكران
وغضبان وان كان مما جاءه فعلانة صرفه لانه لم يمتنع من دخول التانيث كندمان ان كان لم يثبت واحد منهما
فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهم الاكثرون نظرا الى امتناع دخول التاء ومنهم من صرف نظرا الى انه
فعلان لا مسلما فعلى في مؤنثه ومثاله قولك الله رحمن رحيم وان كان غير صفة لم يعمل الا ان يكون علما او غيره فغير
العلم لا يكون الا منصرفا لانه لا يتفق اجتماع علة اخرى معه وان كان علما امتنع من الصرف لوجود علتين فيما ذلك
لو سميت رجلا بانا فان امتنع من الصرف واذا جعلته علما يمنع دخول التاء عليه فامتنع من الصرف لوجود علتين واذا امتنع
ثان من الصرف بعد التسمية فهو سكران وعثمان وحمدان واذا احتملت النون بعد الالف الزيادة والاصالة وحسن
عليها جاز معاملتها بالامرين كحسان علما فانه يحتمل ان يكون من الحسن او من الحس وكان من زم او من اي تام وشيطان
من شاط اي هلك او شطن اي بعد قال والعجمة في الاعلام خاصة قال الشيخ شرط العجمة في اعتبارها سببا العلمية الاصلية
في كلام العجم حتى لو كان الاسم اعجميا وكلمة اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم يعتبر العجمة كما لو سمي بديباج او ابريسم او لجام

فانه ينصرف وان كان اعجميا وانما اشترطت العلمية فيها لانه اذا كان اسم جنس امتزج بكلامهم في الاحكام فتعدد مضعف
امر العجمة واذا كان مع العلمية لم يغيروه بتلك الاحكام فاعتبرنا العجمة حينئذ لقوتهما والذين شرطوا في اعتبار
العجمة الزيادة على الثلثة وهولاء لا يجيزون في نوح ولوط الا الصرف والاكثر على انه لا اعتداد بتحريك الوسط
وبعضهم يعتبره وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر اتفاقا وقول سيبويه كل مؤنث سمي بثلاثة احرف فما غير حرف
التانيث مصروف اعجميا كان او عربيا الا ان يكون فعلا او نحو عمر وضرب متقصوص نحو وليس مع الاستثناء وقولهم التانيث
اقوى بلغي باثل لعدل المقدر لضعف العلة لانه امر تقديري موقف على منع الصرف وان الحاجب مما ثابه مصرفا واذا
اعتبر في نحو وباب عمر فاعتبارنا في العجمة اولى والاسم الاعجمي اذا وافق لفظه عربيا وقصد ليه بالعجمية فلا اعتداد
بالعجمية كما لو سمي باسحاق وقصد المصدر او يعقوب وقصد به ذكر الحجل ونحو ذلك قال فيل صحيح ان يكون اعتبار
العجمة في نوح ونحوه مما سكن اوسطه اولى لمذهب المصنف لانه اعتبرها في نحو هند قلت ولابث العامة فوق التانيث
مع القرائن لا يلزم والغايته قوتها مع القرائن الغالية ومذهب صاحب الكتاب بان العجمة يمنع جوازا مع سكون الاوسط
كالتانيث المعنوي على ماسياتي في اخر الباب وقوله الا اذا اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله والاسم يمنع الصرف
وكان لم ينصرف يجوز صرفه للضرورة ردا الى اصله وقد منع الكوفيون صرف باب افعل منك للضرورة واستدلوا
بانه لم يسمع مع كثرته وفعل من قوت بها العلة لمعاقبتها اللام والاضافة اللذين يعاقبان التنوين والتابع
حينئذ فانه لا موجب لحذف التنوين واما ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه بخلاف ما فيه سبب لاجل المخالف في
منع صرفه للضرورة والبصريون يمنعون جواز المنع والكوفيون يجيزون منع الصرف للضرورة وقوله وما يتعلق به
الكوفيون في اجازة منعه في الشعر ليس بثبت اي ليس بحجة والذي تعلق به الكوفيون قول الشاعر فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع قال اراد انه ليس بحجة لان الرواية هو قال شيخي في مجمع كما هو بعض الحمر بين بخزه فليس
بمستقيم وان صحت هذه الرواية لان الرواية الاخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ودعوى
في التمسك رواية صحيحة وان روى غيره من جهة اخرى فلا يضر اذ ليس بينهما تعارض وان اراد بقوله ليس بحجة لانه
على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فمستقيم عندنا الا ان وقد استعمله لكن غير موضع وفيه نظر وقول الفاضل
ان ثبوت رواية شيخي ما في رواية مرداس يدل على بطلانه مستدلا بانه لو كان جائزا لم يبعد اعنه الا شيخي لكونه
اضعف في المعنى ضعيف فان الشاعر الفصيح يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد يستدل الكوفيون بما يقول
ذي الاصبع وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض وليس بثبت ايضا لصحة حمله على القبيلة واستدلوا بقول ابن
الرقيات وقضيب حين حبت اللم اكثرها واطيبها وليس بثبت لقول الاصمعي فسدت الحمر به لانه وما احد سببيه
او اسبابه العلمية الى اخره انما اضرفت بما يكرما لا ينصرف اذا كان فيه العلمية قبل التنكير لانه لا يبقى ما فيه علتان
لان العلمية ومن موثرة الا وهي شرط في جميعها او فيما سوى ولجاء منها وذلك ان العلل التي تمنع مع العلمية فيه ثمانية
الوصف لا يكون مع العلمية لتضادهما والتانيث شرطه العلمية وان كان بالتاء او معنويا وان كان بالالف فلا اثر

علمية فسقط الثالث ايضا والعجمة شرطها العلمية والتركيب كذلك والجمع لا يجامع العلمية فسقط ايضا والالف والنون
ان كان مما يمنع مؤنثه بفعلى فشرطه العلمية والا فلا يجامع العلمية فسقط العلمية ايضا بقي العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان
وبيان ذلك ان العدل في اوزان مخصوصة ليست شيء منها على وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن الفعل فاذا ثبت انه لا يكون مع العلمية
مؤثرة الا ما العلمية شرط فيه او واحد من العدل او وزن الفعل ولا يخطر ابالتنكر اعتبار لما يكن معتبرا الا في باب احمر على
خلاف وجب ان يكون ساغلا اذا نكر انصرف لبقائه بلا سبب او لم يكن فيه عدل او وزن فعل او على سبب ان كان
فيه عدل او وزن فعل لا يرد نحو مساجد وصحراء وما اشبههما لان العلة في مثل ذلك الجمع ابدا والحكم ثابت بالجمع على
انفراده والالف على انفرادها فسقط ايراده قال الا نحو احمر فانه مستثنى من هذه القاعدة عند سيبويه لوجوب اعتبار
الصفة بعد التنكير وجاز عليها عند الاخفش فاذا سمي باحمر وشبهه مما في اصله صفة قبل العلمية ثم نكر فسيبويه منعه من
الصرف والاخفش يصرفه ووجه قول الاخفش ان العلمية تنافي الوصفية فاذا سمي به فقد خرج عن الوصفية وهي ممنوعا
من الصرف للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر زالت العلمية وبقي على سبب واحد فانصرف على قياس ما ذكر انفا ولذلك اتفق
على منع صرف فضل اذا سمي به وصرفه اذا نكر وهو مثل احمر فيه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام اللفظية
فعتبر في امثالها الوصفية الاصلية كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ولذلك قالوا في جمع احمر حمر ان كان صفة وقالوا
الاحمرون فلولا اعتبار الوصفية لم يجز ذلك فيه ولذلك لم يجز ان يقال في جمع احمد حمد واحامد بل قالوا الاحامد لانه ليس
بصفة فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الاصلية فيجب اعتبارها ايضا هاهنا لانها احكام لفظية مثلها والذي
يحقق ذلك انهم صرفوا ادهم وارقم واسود لعلة انهم فيه عن الوصفية الى الاسمية فلولا اعتبار الوصفية الاصلية
لم يستقم ذلك لان يجب صرفه فاجماعهم على منع صرفه دليل واضح في باب احمر اذا نكر على مذهب سيبويه وقولهم
وامثالها في افضل العلم وهو مثاله معا لطه فانه ليس مثاله لان فضل لا يكون صفة حتى يتصل به من فتحيل ان يكون
صفة وبعد ذلك فهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فما جعلوه حجة لهم هو عليهم قالوا لو كانت الوصفية الاصلية
يصح اعتبارها في منع الصرف فليصح اعتبارها مع العلمية كما يصح اعتبارها مع الجمع والالف واللام مع العلمية ولما لم يصح
وبيان انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من الصفات انصرف بالاجماع ولو اعتبرت الوصفية الاصلية
لوجب ان يكون غير منصرف فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح اعتبارها بعد التنكير لانه اذا نكر نقل العلم بعد اسقاط
الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك وهو مشكل والجواب عنه انه لم يعتبر الوصفية مع العلمية في حكم واحد
لتنافي معنييهما في التحقيق فكرهوا اعتبار سببين متنافيين ثابتين حكما واحدا بخلاف الجمع والالف واللام فانه حكم باعتبار
الوصفية لمشاركة العلمية سوء فيه فاذا نكر نحو احمر فقد زالت العلمية التي كانت تمنع اعتبار الوصفية معها في
الحكم الواحد وهو منع الصرف ثم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التنكير لانه حينئذ صار مثل احمر في الجمع ودخول الالف
واللام بخلاف ما قبل التنكير وظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية وبينها بعد التنكير قال وما فيه سببان من الثلاثي
الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لكثرة الناس على صرف نوح ولوط وجوبا

17

كما تقدم من اشتراط الزيادة او تحرك الاوسط وان كان الاكثر على اشتراط الزيادة تعيينا ومنهم الزمخشري فيه
لشبهه وهو انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومة السكون احد السببين
ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو كانت العجمة لا اثر لها في الساكن الاوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند
في منع الصرف وجوازه وللمخالف دلالة على اعتبار العجمة في الساكن الاوسط فثبت ان نحو هذا كنوح ولوط وهو قوي
بالنظر الى المعنى لا انه لم يسمع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله والمختار منع صرف باب هند فتجب لاخذ فيه
وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او الحركة على القول الاخر وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند والجواب
عن ماه وجور هو ان السكون انما قاوم التانيث بشرط ان يقوى بالعجمة ولا يلزم من كون العجمة مقوية في مثل هذا
السكون ان يكون سببا فيما سكن وسطه فيندفع بذلك الشبهة قال والتكرار في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح
اللازم في التكرير لعرفتها بما تقدم في اول الفصل من قوله او تكررها والحد لان المعنى ان حصل تكرار ويكون ذلك في موضع
احدهما الف التانيث المقصورة او الممدودة تنزل لزومها في الكلمة منزلة تانيث مكرر والثاني الجمع المقدم صفته وهو صيغة
منتهى الجموع الا ترى انك تقول كلب واكلب ثم تجمع اكلبا على اكالب ثم لا يجمع اكالب لانه قد جمع مرتين فكان فيه الجمع فلذلك
قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه للمشاركة في زنته وامتناع جمعه وان لم يكن جمع جمع بين حقيقتين صار
للمشاركة المذكورة فلذلك قام مقام علتين **المقولة في وجوه اعراب الاسم** الفاعل والمعمول الاول كلي ان ينسب الفعل
الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلذلك لم يتعدد الفاعل ونسبة الفعل الى المفعول من حيث
جهة الاسناد انما هي على جهة التعلق والتعلق يختلف فتارة يتعلق به على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وتارة
يتعلق به على انه الذي فعل به وهو المفعول به وتارة يتعلق به على انه الذي فعل فيه وهو المفعول فيه وتارة يتعلق
على انه فعل لاجله وهو المفعول لاجله وتارة يتعلق به على انه فعل معه وهو المفعول معه فلذلك لم يجئ الفاعل
الا فاعلا واحدا وقد جاء به بمفاعيل متعددة واما التوابع الى اخره قال الشيخ اختلف الناس في عامل التوابع ف
بعضهم يقول ان حكم العامل على الفصلين جميعا اعني التابع والمتبوع ومنهم من يقول انتقاد عامل مثله في المتبوعات كلها
ومنهم من يفرق اعني في البدل المعطوف بالحرف مقدرا وفي غيرهما منسحب والفرق ان البدل في حكم تكرير العامل
بدليل مجي ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل
فكانه موجود وان لك الفرق بين هذين القسمين وبين ما عداهما وقيل العامل فيهما لونهما صفة وقيل العامل فيهما
الصفة والموصوف معا وكذلك بقية التوابع والصحيح الاول لانه به يقوم المعنى المقتضي للاعراب فلا زال
عليه بدليل اشتراك الجارية نصفها هجاني غلام زيد وعمرو والاخرى انه لو قدر الاول فسد المعنى وفساد [illegible]
والعطف اولى به وتبين فساد القول الثالث ومن صحح الثاني بدليل صحة قيام زيد وعمرو وقيام زيد لا يقال
الى عمرو ودهم ردها ان القيام نسبة الى عمرو وعلم نسبته الى زيد وانما نسبة المتكلم في اول اليهما معا مثل قام
واذا وجب صحة ذلك فيه فعلى وجب صحة الاخر ومن صحح الثالث غلب بو تم يستغفر فيه يجاب بان [illegible]

في نحو ذلك التأكيد وضعف الرابع ولزوم اعراب الحد وبانه ليس مما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والخامس قريب
وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه عنده فاعل وترك ذكر المرفوع في باب كان لانه عنده فاعل منسوب
اليه الفعل ومن قال ليس بفاعل لانه فاعل لا على الحدث يلزم منه ان لا يكون افعالا وسمي الرفع رفعا لاستعلا
الشفتين عنده كما سمي الخفض خفضا لنزول الشفتين عما كانت عليه والجر اما لانه بمعنى الخفض من جر الجبل وهو اسفله واما
لانه يدل على جر معنى الفعل الى الاسم اي ايصاله فسمي باسم مدلوله واما النصب فلانه من الى الفا التي الانتصاب من
صفتها ذكر الفاعل **قال** الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه قال الشيخ قوله ما كان المسند
اليه من فعل او شبهه لم يقتصر على قوله هو المسند اليه من فعل او شبهه لئلا يرد عليه مثل قولك زيد قائم فانه مسند
اليه وليس بفاعل فقال مقدما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم لان زيدا في قولك زيد قائم ليس مسندا اليه
الفعل او شبهه وانما المسند ما اسند اليه الفعل او شبهه مسندا الى ما هو مؤخر وهو الضمير وهما جميعا مسندان
الى زيد وانما اتفق ان الضمير الذي في قام او قائم في قولك زيد قائم هو في المعنى زيد فتوهم انه وارد وليست هذه
دلالة لغوية وانما هي دلالة عقلية ولذلك لم يختلف في انه مسند الى الضمير لا الى زيد ويجاب عن ذلك باعتبار
لفظ هذا الحد فان قوله من فعل او شبهه لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد لما فيه من التزيد الذي
هو مناف للحدود وانما اتى به مبينا اقسام المسند فلما لم يكن ذلك مقصودا في الحد دخل عليه لو اقتصر عليه
زيد قام وزيد قام ابوه وشبهه لانه مسند اليه فلو اقتصر على قوله هو المسند اليه لاخذ ذكره في الحد فاحتاج اليها
ان يقول مقدما عليه ابدا اما من قال الفاعل هو المسند اليه الفعل او شبهه فلا يحتاج الى ذكر الفعل او شبهه من جملة حد
وعند ذلك لا يحتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين انه لا يكون الا كذلك مثل باسناد الفعل وشبهه لما قصد
الى ذكرهما اولا وسياتي ذكر ما ينزل منزلة الفعل في ذلك في اخر الكلام بما به قال الشيخ ومفعول ما لم يسم فاعله
عنده فاعل الا ان الذي يدل عليه انه داخل في الحد فانه لم يذكره في المرفوعات فدل على انه داخل في حد
الفاعل اذ لا يصح دخوله مع غيره وجهه وانه قد صرح في بعض فصول كتابه وهو قوله ويضاف الصفة الى فاعلها كقولك
معمور الدار ومهذب الخدام ومن لم يجعله فاعلا احتاج في حد الفاعل الى حد لا يدخل هو فيه فيقول هو ما
اسند الفعل اليه وقدم عليه على طريقة فعل او طريق القيام به **قال** وحقه الرفع واراد ان ذلك لامر ناسبه
لا على انه يخبر بانه مرفوع لان ذلك قد علم من اشتغاله به في المرفوعات والوجه الثاني استحق به الرفع انه لما احتيج
الى الاعراب للمعاني الجارية على الاسماء وكان الفاعل مقصودا منه متعلقه وضميره يتعلقه دكان المفرد اولى بالحركة
المستثقلة لقلة الثقل والمتعدد اولى بالحركة الخفيفة لذلك وقيل لانه الاول فاعطي الاثقل قبل الكلال بالعدد
قال واصله ما اسند اليه معنى الفعل او شبهه يعني بر اصله ما سمي فاعلا في اصطلاح النحويين ومعنى العامل
هو الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للاعراب ومعلوم ان مقتضي الاعراب في الفاعل هو الفاعلية على ما تقدم
والمصحح للفاعلية والمتقوم المسند من الفعل او شبهه فعلم ان ما اسند اليه هو الفاعل ولا فرق في الفاعل بين

ان يكون مثبتا او منفيا فزيد في قام زيد فاعل فمثله في ما قام زيد لانه انما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل
مسندا الا على اسلوب وهو ان الكلام يثبت او نفي **قال** والاصل ان يلي الفعل لانه كالجزء من الجملة المفتقر الى ذكره فما وقد
وجب تقديم الفعل فينبغي ان يليه الجزء والاخر المفتقر اليه لا غيره من الفضلات اذ المفتقر اليه اولى بالذكر من المستغني
عنه **قال** فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا وسوا انوها تقديم ثم استدل على ذلك بمسئلتين لجائز بهما جائزة واخرى
ممتنعة ولا وجه للتفرقة بينهما الا باعتبار ما تقدم ذكره ووجه الدلالة هو انه قد علم ان الضمير لا بد له من عود الى
مذكور اما لفظا ومعنى واما لفظا لا معنى واما معنى لا لفظا فان كان عوده على شيء من ذلك كان ممتنعا وقد جاز ضرب
غلامه زيد وامتنع غلامه زيدا فلو كان ذلك واجبتهما على سوا لجازت المسئلتان او امتنعتا فلما جازت احديهما وامتنعت
الاخرى فلا يصح سوا ما ذكرناه وهو مناسب صحب التعليل به واما قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل فرد وده عند المحققين واراد بالجزاء المدلول عليه بقوله جزى ومنه قول سليط بن سعد
جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار ومن يجيز ضرب غلامه زيدا يحتج به وهو ضعيف **قال** ومضمر
في الاسناد اليه لفظا الى آخره قال الشيخ يريد انه يصح وقوع المضمر فاعلا كما يصح وقوع الظاهر وهذا وان كان غير
ملتبس الا انه ذكره لاشتماله على مسئلة يلتبس على المبتدئين وهو مثل زيد قام وان كان اتسع الكلام فيها واستدل عليها
والغرض منه ان يسوق باب الفعلين المتوجهين الى شيء واحد فاحتاج الى الاتيان به بذكر الفاعل المضمر لتحقق الذكر
باعتبار الحد مسايلة ثم يسوق المسائل كلها ولذلك فعل **قال** فيقول زيد ضرب فسوى في ضرب فاعلا وهو ضمير
يرجع الى زيد الى اخره وغرضه ان يثبت ان زيدا في زيد ضرب ليس فاعلا للفعل المتاخر ولا ان الفاعل محذوف فان
المهم من توهمهما فاستدل على ذلك بوجوب انا ضربت وانت ضربت فلو كان زيد فاعلا لوجب ان يكون انا فاعلا ولو
كان انا فاعلا لوجب جواز انا ضرب ولما لم يجز دل على انه ليس فاعلا وكذلك لو كان الفاعل محذوفا في زيد ضرب
لجاز حذفه في انا ضرب ولما لم يجز للعلم باستوائهما في مصحح الجواز والامتناع ولا يجوز اضمار مستتر في انا
ضرب لفقدان شرط الاستتار في الماضي وشرطه ان يكون لمفرد غائب هذا ليس بغائب ولما فقد شرط الاستتار
ولا بد من الفاعل وجب ذكره على حسب ما تقتضيه الوضع له والذي وضع له لفظ بارز فوجب ان يؤتى به وسياتي الكلام
في المضمرات بتفاصيله **فصل** ومن اضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدا الى اخره قال الشيخ الاضمار في هذه المسئلة
من هذا الفصل ليس على باب الاضمار المتقدم بل هو اضمار قبل الذكر وانما نبه عليه والدليل ما كان اضمارا
صح الا بالتنازع اذا كان كلامه في مثله باعتبار الاضمار وما ساق هذه المسئلة وتكلم عليها باعتبار التوجيه فعلها مع
فعل اخر الا ظاهر فيليق بما ذكره كان مثلها من باب التوجيه في ذكر الاضمار الذي المسائل وجرت ذلك المسئلة باعتبار
ما اشتملت عليه من باب اخر ذكر جميع مسائل هذا الباب ضابطا ان يذكر فعلان او شبههما موجهين في المعنى
الى شيء وليس بعده ما ظاهر فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية وقد يكون على جهة المفعولية وقد يكون الاول
على الاول والثاني على الثاني وقد يكون على العكس مثال ذلك قام وقعد زيد وضربت واكرمت زيدا وقام واكرمت زيدا

وضربت وقام زيد فان اعمل الثاني في الظاهر مقبلا فلا يخلو اما ان يكون موجها على جهة الفاعلية او جهة المفعولية
فان كان موجها على جهة الفاعلية وهي عين المسئلة التي هي اصل الفصل وجب الاضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر
عند البصريين فيقول ضرباني وضربت الزيدين وامتنعت على مذهب الفراء وجاز من غير اضمار على مذهب الكسائي والدليل
على جوازه ورود مثلها في كلام العرب كقوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ونظايرها واذا ثبت جوازه وجب
الاضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل وليس ذلك من لغتهم فثبت ما ذكره المحققون واما مذهب الفراء فانه لما
راى المسئلة لا تخلو اما ان يحذف الاول من الكلام او يضمر وكلاهما على خلاف الاصول حكم بمنعها لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر وان
حذف حذف الفاعل فاوجب اعمال الاول فيهما وقال في نحو قام وقعد زيد ان العاملين في زيد الفعلان معا ولا ضمير
في واحد منهما واجيب عن مثل جرى فوقها بانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فاما الكسائي فانه لما ثبت
عنده الجواز راى انه يلزم من الاضمار الاضمار قبل الذكر فراى ان الحذف اقرب وهو بعيد فان الاضمار قبل الذكر
قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم يثبت بحال واذا لم يكن بد من احدهما فالاضمار اقرب وان كان الاول محتاجا
الى مفعول وجب حذفه كقولك ضربت وضربني الزيدان ولا يقول ضربتهم وضربني الزيدون لان الموجب للاضمار في الفاعل
وهو كونه فاعلا واما المفعول ففضلة في الكلام فيجوز حذفه فلذلك وجب الحذف لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من
غير ضرورة وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت في مثل ظنني وظننت زيدا قايما فانه يجب ذكره
ظاهرا لانه ان اضمر اضمر مفعول قبل الذكر وان حذف حذف مفعول لا يستغنى عن ذكره وفيه نظر فان ذلك خبر المبتدا
فلذا اجاز حذف خبر المبتدا للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وان اعمل الاول فلا يخلو الثاني من ان يكون للفاعل او المفعول فان
كان للفاعل وجب الاضمار باتفاق وليس اضمارا قبل الذكر فتوهم امتناعه كقولك ضربت وضربوني الزيدين لان الزيدين
معمول الفعل المقدم فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني وكان الضمير عايدا على متقدم كونه في المعنى وان كان المفعول فالاحسن
ان يضمر ويجوز حذفه وانما حسن الاضمار لانه لا يؤدي الى لبس ولا اضمار يتعقبه وبيان ذلك ان شارح الكتاب قال في ولم
اطلب قليل يحتمل ان يكون لطلب القليل ويجوز ان يكون لغيره ولو قال ولم اطلبه لانتفى ذلك اللبس فلما كان ذلك وليس فيه
اضمار قبل الذكر كان احسن من الحذف وهذا جار في غير هذا الباب لو قلت قام زيد وضربت والضرب مفعوله زيد كان
الاحسن ان تقول وضربته ولكن الكلام هنا جاز الحذف من حيث كان المفعول فضلة يستغنى عنه فلا حاجة الى ذكره وقد
استدل على ذلك بالمفعول الثاني اذا كان غير مطابق للمذكور اخرا نحو ظننت وظنني قايما الزيدين قايمين فانه
لا يضمر ولا يحذف واما الاول فلتعذر الاضمار لانك ان قلت وظننته جعلت ضمير المفرد للمثنى وان قلت وظننتهما
جعلت المفعول الثاني مثنى والاول مفرد واما الثاني فلانه مفعول لا يستغنى عنه فلا يحذف وفيه نظر اما الاول فلان
الاضمار فيها ياتي على المعنى المقصود وان اختلفا فيما ذكر كما في قوله تعالى وان كانتا اثنتين لما كان المعنى المقصود
الوارث فلا يمتنع فيه ههنا لما كان المعنى فيه تثنية القيام واما الحذف فكما تقدم لقيام القرينة كخبر المبتدا كقولك
زيد العمل [illegible] بما لا خلاف ان اعمال واحد من الفعلين جايز على ما ذكرناه وان كان البصريون يختارون اعمال الثاني

والكوفيون اعمال الاول والدليل على ما ذهب اليه البصريون مجي ذلك في القران في مثل قوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم
اقرؤا كتابيه ولو كان اعمال الثاني لعامة القراء [illegible] وكتابيه ووجه الاستدلال به انه لو اعمل الاول لكان الاحسن اقرؤه ولم يات في
قراءة على انهم لم يعملوا الاول لم يستقيم ان يقال انه على حد الجايز [illegible] لا يختلف في الجواز وانما اختلفا في الاحسن واذا ثبت
ان اعمال الاول ليس بالاحسن وجب ان يكون اعمال الثاني احسن اذ لا قايل بالتساوي ولو كان في كلام معهم لا مع غيرهم ولا يستقيم
ان يقال جا به مجاز وفاعله المضمر انه على غير الاحسن والاعمال الاول فانه يؤدي الى ان يكون الاجماع على قراءة ليس بالاحسن ومثل
ذلك لم يات في القراءة المجمع عليها اصلا فثبت ان ما صار اليه البصريون اولى من حيث هو ان اصل المعمول ان يلي عامله وهو
الظاهر يلي الثاني كان اولى ان يكون عاملا لانهما متساويان [illegible] واستشهد سيبويه مستدلا على انه قد يحذف ويضمر
استغناء عنه بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هو والضح وبقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب وبقوله [illegible] من اجل الطوى رماني وبقول الفرزدق
[illegible] اني [illegible] وكان كنت غير غدور واعترض بانه لا ينتهض لان فعيلا ونحوه صالح للمتعدد فلا حاجة
الى تقدير الحذف ويقوى مذهب الكوفيين انه يلزم من خلافه الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف وان كان ضعيفا ثم قال
ويقول على المذهبين قاما وقعد اخواك وقام وقعد اخواك فذكر المسئلة الاولى على اختيار البصريين والثانية على اختيار
الكوفيين وليس يعني ان المسئلتين جميعا على المذهبين جميعا وانما جمعهما في الذكر قصدا الى التفصيل قال وليس قول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الى اخر هذا البيت امثال سيبويه وقال لو نصب لفسد المعنى واورده صاحب
الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين وما ذكره سيبويه اظهر وبيان ذلك ان لو تدل على امتناع الشي لامتناع غيره
من حيث التقدير واذا وجب ان يكون ذلك مقدرا وجب ان يكون غير حاصل فيجب على هذا ان يكون ما يذكر بعدها منفيا
ان كان مثبتا وموجودا ان كان منفيا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك
كان الاكرامان حاصلان واذا ثبت ذلك كان قوله فلو ان اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه
مثبت في سياق لو فاذا كان ولم اطلب موجها الى القليل وهو داخل في سياق جواب لو وجب ان يكون طالبا للقليل فيكون
قايلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب القليل وهو متناقض ايضا فانه قال بعد ولكنما اسعى لمجد
مؤثل فهم من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك فلا يستقيم ان يكون ولم اطلب موجها الى قليل لانه يلزم ان يكون
طالبا للقليل فيكون قايلا في البيت الذي بعده ما طلبه الملك وفي هذا البيت انه يطلب القليل وهو متناقض واذا
ثبت انه ليس موجها الى القليل ثبت انه ليس من هذا الباب لان شرطه ان يكون الفعلان موجهين الى شي واحد فهذا
هو الذي قصد سيبويه وجرى الزمخشري على اثره واما صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد جهة اخرى وهو
انه لم يعطف لم اطلب على قوله كفاني لئلا يلزم ما تقدم ولكنه جعلها واو الحال واذا كانت واو الحال لم يلزم ان
يكون الطلب مثبتا بل يجب ان يكون منفيا على ظاهره وكانه قال لو كنت ساعيا لمعيشة دنية لكفاني القليل
غير طالب له فيكون الفعلان موجهين الى قليل على هذا الاعتبار وبهذا التقدير يصح ان يكون من هذا الباب ويكون من اعمال

الاول الظاهر مع سيبويه اذا استعمل الاول والعطف اكثر وايضا فانه قد فهم من سياق كلام الشاعر انه لم يقصد المال
في طلب الملك في سياق لو لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وكانه ضمير المفعول الذي حذفه في قوله ولم اطلب لو كان
من هذا الباب لاقتضى ان يكون اعمال الاول اولى لان الفصيح قد عدل عن اعمال الثاني مع امكانه الى اعمال الاول على
وجه يستلزم ضعفا فلولا انه اولى لما اغتفر من اجله الضعف الذي لزمه وهو حذف الضمير من ولم اطلب واذا اضمر
في نحو كسوت وكساني بابك او كساني بها زيد جبة فان كانت الجبة واحدة فلا اشكال وان كان متعددا وجب ان يكون
التقدير مثلها بحذف المضاف للعلم به لان التقدير فكساني جبة والضمير لها لما يلزم من كون الضمير نكرة وهو بعيد
وايضا يؤدي الى ان يكون الضمير لغير من يعود عليه واضماره مطلق في قولك ظننت وظنني اياه او ظننيه زيدا منطلقا
اشكال لان الظاهر لغيره وفيه ضمير غيره واضماره يوجب تعيينه والجواب انه لما لم يكن مقصودا بها الذات
واضمر مجردا عن الضمير صح جعله لغيره مضمرا والمتعدي الى ثلاثة لم يجئ في هذا الباب مسموعا فمنع الجرمي واجازه آخرون
وقالوا في لعل وعسى زيد ان خرج انه على اعمال الثاني اصحه لعل زيدا ان خرج وذلك يلزم حذف معمول لعل للقرينة
وقالوا لو اعملت الاول لقلت لعل وعسى زيد خارج ولم يوضح اذا قيل عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف
منصوب عسى قال ومن اضمار قولهم اذا كان غدا فأتني فهذا اضمار جائز لقيام قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل
الذكر لان القرائن قائمة مقام تقدم الذكر فان تقدم امر فيحال جاز ان يكون في كان ضمير كما لو قال انا نكون
كذا غدا وكان نقل محصور بذلك الوقت والا فالمعنى اذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي ضربه
لانه يستغنى عما تقدم من القرائن فلذلك فسره بقوله اذا كان ما نحن عليه غدا ولو رفع غدا كان جائزا وتعين
ان يكون فاعلا وانما جاء وجوب الاضمار في نصب غدا ويجوز ان يكون غدا متعلقا بكان وكون التامة
ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف على ان تكون الناقصة قال وقد يحذف الفاعل ورافعه مضمر لما ذكر الفعل لتعلق الفاعل
به اذ لم يعقل حقيقته الا بذكره فلما فرغ عن ذكر المقصود ذكر حكم ما يتوقف عليه وهو الفعل ولم يذكر وقوعه
ظاهرا للعلم به ان كان ذلك مفهوما من قوله وقد يحذف الفعل على ضربين واجب وجايز فالواجب ان تقوم قرينة
تدل على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمنع مجامعته للفعل والجائز فيما عدا ذلك ثم ذكر الجائز فقوله يسبح له
فيها بالغدو والآصال رجال وليبك يزيد ضارع شبيهه وذلك انه لما قيل يسبح رجال علم ان ثم مسبحا كانه قد قيل
عليه فلما قيل بعد ذلك رجال علم ان المراد مسبحه رجال وكذلك ليبك يزيد نقدر فاعلا لحصر المفعول من خبر مبتدا
لان القرينة فعلية كان تقدير الفعل اولى والبيت ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح والضارع
الذليل والمختبط السائل لانه كان مجيرهما وقوله مما يتعلق بمختبط اي ابتداء من ذلك ومختبط من اجل ذلك والطوائح
جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقح وقبله سقى جدثا امسى بدومة ثاويا من العلو والجوز اهاد ورايح
ليبك يزيد بفتح اليا وكسر الكاف نصب يزيد هو واضح وخرج بذلك عن الاستشهاد به وكذلك اذا قلت في جواب
قولك من ضرب زيد فانه يفهم ان المعنى ضرب زيد كذلك ما اشبهه وذكر من الواجب هل زيد خرج وان كان موهما ان المسالة

لا تشذ ووقعها وانها سابقة مثالها في ان زيد خرج وليس الغرض كذلك بل هل زيد خرج شاذ وهو على شذوذه مقدر
على ما ذكرت وانما المخصص عندهم هل زيد خرج وشبهه اما الزمخشري فقال معنى ما علله به سيبويه في ان الفعل اولى فاذا وقع
بعدها الاسم كان كوقوعه بعد قد ولا يسوغ ذلك فلا يسوغ هذا واما الآن فهل موضوع للاستفهام والاستفهام يقتضي
الفعل في المعنى وكان ذكر الفعل فعل اهل لفظها القياس ولم يرد عليه ازيد خرج فان الهمزة تصرف فيها ما لا يتصرف في
هل ولذلك جاز ازيدا ضربت ولم يجز هل زيدا ضربت واذا كان يحسن ان زيد اكرمني اكرمته ولم يحسن متى زيد اكرمني
اكرمته ولا في غيرها من ادوات الجزاء الا في ضرورة الشعر كقوله صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل
وقال الآخر فمتى واغل تزرهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي والمرفوع بعد اذا الشرطية جائز فيه عند سيبويه الامران
فاذا ثبت ذلك جاءت هذه المسالة على وجه شاذ في حملها على وجه مستقيم اولى من حملها على وجه آخر والحذف
فتقديرها بالفعل اولى من تقديرها بالابتداء فانه اذا قدر الفعل وفر عليها ما يقتضيه واذا قدر الابتداء
لم يوفر عليها ما يقتضيه لا لفظا ولا تقديرا وكانه ذكره ولي نقل عن الجرمي انه مبتدا ونقل عن سيبويه جواز
الامرين في مذهب سيبويه في ان زيد خرج جواز الامرين وهو الصحيح وعنه في اذا الشرطية جواز الامرين ايضا
وكذلك لو انك جئتني ولو انتم تملكون والمختار انه فاعل في الجميع ومن ذلك قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فانه دلت القرينة على خصوصية الفعل ووقع معه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر
لانه لو ذكر لادى الى الجمع بين المفسر والمفسر فيصير الثاني مفسرا غير مفسر والاول مفسرا غير مفسر وقد صحح
بعضهم كونه مبتدا وكذلك قوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كل موضع وقعت ان المفتوحة فيه بعد لو وانما
وجب حذفه لقيام القرينة الدالة عليه نحوها في ان من معنى الثبوت ومعه ما هو في المعنى مفسر وكان
مثال استجارك في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ان ذلك لو قيل لو صبروا لم يجز ولو قيل ولو
انهم صبروا لكان جايزا فهذا مما يدلك على ان نصبهم فيه الى الفاعل وقد راعت العرب فيه خبر ان ههنا
ان يكون فعلا ان امكن محافظة على صورة الفعل من حيث اللفظ فيقولون لو ان زيدا قام قمت ولا يقولون
لو ان زيدا قائم قمت فاذا لم يمكن اقتصر على اعتبار المعنى فقط فيقولون لو ان زيدا اخوك لاكرمته ومنه
قوله عز وجل ولو انما في الارض من شجرة اقلام وسياتي حكمها في ذلك في فصل الحروف ومنهم قولهم لو ذات
سوار لطمتني ويحتمل ان تكون للتمني وان تكون شرطية ولا يخرجه عن التمثيل واذا قدرت شرطية قدرت
جوابها محذوفا واذا قدرت للتمني لم يحتج الى التقدير وهو مثل الكريم يجني عليه اللئيم كان اصله ان رجلا شريفا
لطمته امة فقال ذلك على معنى لكنت محتملة فيكون شرطية او على معنى التمني فيكون للتمني ومنه المثل
الا حظية فلا الية يروى هذا المثل منصوبا ومرفوعا فاذا نصب فليس من هذا الباب انما يكون من باب
خبر كان المحذوف عامله على ما سياتي واذا رفع كان من هذا الباب ووجب حذفه لان القرينة في اصل المثل دلت
على المراد واشتمل على امر لا يحسن مجامعة الفعل معه وهو كونه مثلا والتقدير ان لا تكن لك حظية ويجوز

ان نقصه قدر كان زائدة وناقصة اذا اخل ذكره بالمعنى ونقل الزمخشري ذلك ان رجلا كان لا يحظى عند امراته
فلما تزوج هاله لم ار احمدا لى ان تحظى عندك فالتقاوم ونقط فقالت المخطية فلا اليك ان لم تثبت لك خطية في الوقت
جهدا في قصد الحظوة او ان لم تكن لك الحظية فاذا نصبت فالتقدير ان لم تكن خطية فيكون ناقصة بحذف وقوله فلا اليك
ان نصب وظاهر ويكون نصبه لنصب خطية بكان مقدرا واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره
فانا غير البكية الا انه وضع لا موضع غير من غير تكرار وذلك قليل وساغ لكونه مثلا والمثل جاز ذلك فيه مع التكرار
ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبره محذوف اي لا اليك حاصلة وهو ايضا قليل **فصل** المبتدا والخبر هما الاسمان
المجردان للاسناد قال الشيخ حد المبتدا والخبر حدا واحدا لجعل ذكرهما لخصوصية اسميهما ومثل ذلك غير مستقيم
اذ لا يستقيم ان تحد مختلفان حقيقة واحدة وكما يمتنع ان تقال الانسان والفرس جسم متحرك يقصد به تحديدهما
فكذلك هذا فان زعم انه حد باعتبار اشتمالها على امر عام وهو كون كل واحد منهما مجردا عن العامل
لم يستقم ايضا لعلى تقدير ان يذكر باسميهما من تلك الجهة العامة مثال ذلك ان يقول الحيوان جسم فيخرج منه (مؤول)
الانسان والفرس فان اطلاق الاخص باعتبار مجرد الاعم خطا كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه
حيوانا لانها دلالة تضمن وهي غير مستعملة ويمكن هاهنا ان يقال المرفوعان بلا تبديل هما الاسمان
المجردان للاسناد وانما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو افرد وذلك انه لو افرد المبتدا وقد علم ان النحويين
انما يميزونه بكونه مسندا اليه لورد عليه اقائم الزيدان لانه مسند به وليس بخبر فلا يطرد فلما لم يمكن افراده
لذلك وتعذر الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحد واحد ليلا يرد عليه ذلك فيه وكان يمكنه ان يحد بكونه مسندا
اليه ويرد فيه القسم الآخر وهو الصفة التي تعتمد على حرف النفي وحرف الاستفهام رافعة لظاهر الا انه كره التنويع في
الحد والتحقيق ان المعنى الذي كان به المبتدا مبتدا معنى واحد هو كونه اسما مجردا عن العوامل له صدر
الكلام في الاصل كجعل المبتدا لانه لا يعرف ان المبتدا له صدر الكلام اصالة حتى يعرف كونه مبتدا في
الاصل فاذا لم يعرف كونه مبتدا الا بذلك كان دورا فعلم انه لقلة فايدته الى كونه مسندا اليه
وان لزم منه ترك قسم منه لمنافيه من الغايلة للمتعلم لان ذلك القسم في حكم العدم لقلته وندرته وخبر المبتدا
وان كان يكون فعلا وجارا ومجرورا وجملة اسمية راجع الى كونه اسما في المقدار ولذلك اعتبر قولهم فيه
انه اسم لانه في المعنى مفرد محكوم به على المسند اليه والمفرد اما ان يكون فعلا واما ان يكون اسما واما ان يكون
حرفا لما تقدم من انه لا يكون الحرف جزء الجملة ولا ان يكون فعلا لما تقدم مما تقدم من ان الفعل انما يسند الى
ما بعده فوجب ان يكون اسما وانما جاز وقوع غيره في الصورة لانه يتاول به لان الفعل الذي وقع خبرا ولم
الاسم **قال** والمراد بالتجريد اخلاؤهما عن العوامل التي هي كان وان واخواتهما قال الشيخ فذكر اخبار
العوامل اللفظية الداخلة على المبتدا والخبر تبين ان دخولها عليهما مما يخرجهما عن ذلك لكونهما يعمان معمولين
لها فقال تلعب بهما وان كثرها انما يتلعب بهما اما على ارادة ان الرفع الحاصل بعد دخولها غير الرفع الذي كان فيهما

٢١

واما على معنى ارادة التفصيل بعد الاجمال اي بعضها يتلعب بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جايز تقول
الزيدان ضربا العمرين فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضرب الاثنين جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد
منهما ضرب واحدا وعليه قوله تعالى لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى (وقالوا) وقالت اليهود والنصارى
نحن ابناء الله واحباؤه **قال** وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل الاسناد لانه المعنى الذي به
حصل التركيب المقتضي للاعراب ولولا ذلك لكان على ما ذكر حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب فيها وشبههما بالاصوات
في كونهما غير معربة لانتفاء مقتضي الاعراب ثم ذكر الاصوات في البناء ما يقتضي ان بناءهما كان لمانع كغيره
من المبنيات فجاء في ذلك تناقض بين وهو ان يكون نفي الاعراب لانتفاء السبب ولوجود المانع وانتفاء
السبب غنى عن وجود المانع ويجوز ان يكون اراد بالاصوات التي ينطق بها غير تركيب مثل الغضب واشباههما
من المفردات التي لا يقصد بها تركيب فيندفع الاعتراض ثم ذكر العامل فقال وكونهما مجردين للاسناد
هو رافعهما وقد تقدم ان العامل هو المعنى الذي يتحقق به مقتضي الاعراب وللنحويين في تعيينه هاهنا مذاهب
فذهب البصريون المتاخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم الى ان كون المبتدا مجردا عن العوامل
للاسناد رافع له وهو والمبتدا جميعا رافعان الخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدا عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدا
ووجه الاول انه معنى مقتضي الامرين جميعا اقتضاء واحدا في شيء واحد ثبت الاعراب فوجب ان يكون هو العامل فيهما كما
في ظننت ولا بد من اخذ التجريد باتفاق لانه لولا التجريد لامتنع ذلك المعنى الذي يكون هذا الاعراب منه فوجب اعتباره
ووجه الثاني انه عدمي فوجب ان لا يستقل ويعتبر معه امر وجودي وهو المبتدا باعتبار الخبر فوجب ان يكون المبتدا
معه جزءا في العامل وهذا ليس بشيء في التحقيق فانه وان كان عدميا ففيه اعتبار الوجود وهو الاسناد فلم يكن عدما صرفا
بل معه وجود فصار كالزيادة التي اعتبرها لاجل الوجود المعنى ها هنا ثم ولو قدر عدما فليس هو ها هنا موجبا ولا
سببا في التحقيق وانما هو كالعلامة للشيء وقد يكون العلامة عدما ثم تخصيص الخبر بزيادة مع استواء الاسناد اليهما
تحكم ولو صح اخذ المبتدا عاملا في الخبر لصح ان يكون الخبر عاملا في المبتدا ووجه قول الكوفيين ان كل واحد منهما لا يكون (نحو)
مسندا او مسندا اليه الا باعتبار الآخر فوجب ان يكون كل واحد منهما عاملا في الآخر اذ لا يتحقق ذلك المعنى الا به وهذا ليس
بمستقيم فان المعنى الذي اقتضى ان يكون الآخر خبرا قضاء الصحيح لمقتضى الاعراب فيهما واحد فوجب ان يكون هو العامل
فيهما اصله ظننت زيدا قايما فانا متفقون على ان العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعا الاقتضاء
الذي به يتقوم المعنى للاعراب وهذا كذلك وايضا فان هذه العوامل كالعلامة فاذا جعل كل واحد منهما علامة (المقتضى)
على رفع الآخر ادى الى ان يكون العلامة متاخرا عن المعلم عليه وهو خلاف القياس العقلي فان قيل فقد عمل كل في الآخر في نحو
ايا ما تدعوا في قوله تعالى اياما تدعوا واجيب بان اسماء الشروط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من
جهة معنى الاسمية فاختلفت الجهتان وايضا فانا قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قايما وكان زيد قايم فيجب
ان يكونا مرفوعين على ما كانا عليه لوجود الرافع لكل واحد منهما ولا يستقيم اخذ التجريد لهم في ذلك لان من مذهبهم

أي قائم مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه فلو لحقوا التجريد قيل لهم ما ذكرنا ولا يغني عنهم
هذا الاعتراض والذي حملهم على أن لم يلحقوه كونهم توهموا أنه عامل محض وزعم كون أن لكان ما يلزمهم ما ذكرناه ثم شرع يشبههما
بالفاعل على ما تقدم من أن المرفوعات كلها مشبهة بالفاعل فشبه المبتدأ من حيث كونه مسندا إليه وشبه الخبر من حيث
كونه جزءا ثانيا من الجملة وقد شبههما باقتقار كل واحد منهما إلى جزء ويتمم به كما يفتقر الفاعل إلى جزء ويتمم إليه
وكذلك كل فيه **فصل** والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس قال الشيخ لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون
إلا بعد معرفته **قال** ونكرة ممكن نكرة مقربة من المعرفة وتقريبها من المعرفة بوجوه منها أن تكون موصوفة لأنها إذا الصفة
تخصصت فقربت من المعرفة ومثل بقوله سبحانه ولعبد مؤمن والمراد كل عبد مؤمن ومثل ذلك السلام عليكم فيه صحة
للابتداء بل مثلها في قولك في الدار رجل عالم والذي صحح ذلك صحة قولك رجل خير من امرأة وقولهم تمرة خير من جرادة
وذلك جائز في كل نكرة لم تقصد بها واحد مخصوص وكان في المعنى العموم وذلك صحيح مستعمل وما غير موصوفة كالنكرة
التي دخلت عليها همزة الاستفهام ولم المتصلة فإنها إذا دخلت عليها دلت على أن المتكلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما إلا
أنه لا يعلمه بعينه فهو يسأل عن التعيين وإذا كان الحكم معلوما صار الخبر في المعنى كنكرة موصوفة وأما النكرة في سياق النفي
كقولهم ما أحد خير منك فإن النكرة في سياق النفي تعم وإذا عمت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة وأما أن يكون في
كلام مقدر بالفاعل كقولهم شر أهر ذا ناب فإن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر وإذا كانت في معنى الفاعل صح الابتداء به
لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره وكأنه موصوف فالوجه الذي صح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة
التي في معنى الفاعل ومنه شر يجيئك إلى مخة عرقوب يضرب في شدة الضرورة الموجبة الحاجة إلى اللئيم ومنه قولهم ... الجفاوة
أي ... حاجة ... وذلك جائز في كل نكرة أخبر عنها بجملة فعلية على ما ذكر من المعنى وقد قيل إن المصحح
كونه موصوفا في المعنى أي شر عظيم وما رابه عظيمة وقيل لما فيه من معنى التعجب وقال سيبويه وقد ابتدؤوا بالنكرة على غير هذا
وذلك قولهم أمت في حجر لا فيك أي على غير باب شر أهر ذا ناب ... سلام عليكم لأنه ليس على معنى شر ولا بمعنى الدعاء
وإنما المعنى ... فيه وأكثر هو ثابت وأما نكرة قد تقدم عليها الخبر وهو ظرف وجار ومجرور وقد كثر كلام
الناس في مثله فأما البصريون ... رجل في الدار واتفقوا على جواز في الدار رجل فأما الكوفيون فقالوا فاعل
مثل في الدار زيد عندهم ... الفعل المقدر ورد البصريون بجواز أن في الدار زيدا وبجواز في داره زيد لأن
الضمير يجب أن يكون لمتقدم زيد في داره وذلك كونه فاعلا وقال البصريون هو مبتدأ ثم اختلفوا في تعليله فقال
قوم إنما جاز في الدار رجل لأنه تعين الخبرية ولم يجز رجل في الدار لاحتمال أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر
فلا يلزم من جواز في الدار رجل مع نفي الاحتمال جواز رجل في الدار مع بقاء الاحتمال وهذا غير مستقيم لأن هذا الاحتمال
لا يمنع بدليل قولهم زيد القائم فإنه خبر له باتفاق مع أنه يجوز أن يكون صفة ويجوز أن يكون خبرا فينتظر السامع الجواب
فلم يكن هذا الاحتمال مانعا الثاني أن الغرض أن يتبين قرب النكرة من المعرفة في الموضع الذي وقعت فيه النكرة مبتدأ
به وهذا الفرق لم يحصل للنكرة تقربها من المعرفة وقال قوم إنما جاز في الدار رجل لأن الخبر في معنى الصفة إنا حكم

نسخ

لما
عليه قبل ذكره فلم يأت إلا بعد أن صار كأنه موصوف لما يرى أن الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاء معرفة وجاء نكرة وورد
على جواز قائم رجل على أنه خبر مقدم كما جاز الخبر نصر فيهم في الظروف وأما بعود معنى الفعل فيه حتى قال الكثير بأن الفعل
مقدر مراد وإنما كان الظرف يشبه متعلقه المجرور **فصل** والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال
عن الضمير ومتضمن له قال الشيخ الجزء الذي يتضمن الضمير هو كل اسم وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات كلها وإنما احتاج
إلى الضمير لأنها تعمل عمل أفعالها فإن كانت في الحقيقة للمبتدأ أسندت إلى ضميره في المعنى وإن كانت لغيره فلا بد لك
تعلق بذلك الغير ضميره والاسم يجيء لا يستغني عن اسم ولا ما عمل أفعالها فلم يحتج إلى ضمير وزعم الكوفيون
أن كل خبر للمبتدأ فيه ضمير وأن غير المشتق بالمشتق ... وتصحيح إليه **قال** والجملة على أربعة أضرب لأنها
هي على ضربين كما تقدم في أول الكتاب لكنه قسم الفعلية فالمجردة عن الشرط والجزاء سماها فعلية والمتضمنة للشرط سماها
شرطية والمتضمنة للظرف سماها ظرفية والأكثر على أن المتعلق المحذوف في الظرف فعل كاستقر وتقديره استقر فيها
لأن الأصل في التعلق للأفعال فإذا وجب التقدير فالأصل أولى واستدل بأنه يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليكون
جملة ولقيت بأنه تعين الفعل لأن الصلة لا تكون إلا جملة ... وزعم قوم أن المتعلق اسم تقديره مستقر
لأنه خبر مبتدأ والأصل فيه أن يكون مفردا ... والذي ضعفه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل كل رجل
في الدار فله درهم والوقوف فيهما في مثل كل رجل عالم في الدار فله درهم ثم الأكثر على أن الظرف يتضمن الضمير وبعض
الاستقرار ... صار نسيا منسيا لا يذكر واستدل الكوفي على ذلك بسماع فإن زيد في الدار ... بقوله
كأنه فاه إلى في ومثيله بابا بابا في أن الأصل ... مفصلا ولكنه ... فاه وبابا بابا حتى صار الضمير
فيه واستدل الصائغ بقول كثير ... سوالكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع إذا قلت هذا حين أسلو
ذكرتها ... وتقريره أنه لو كان الفعل مقدرا لكان الضمير ... فيكون أجمع مؤكدا الغير
مذكور واستدل بأنه كان يجب أن يرتفع زيد في الدار بالفاعلية لا بالابتداء واتفقوا على أنه لا يخبر بظرف الزمان
عن الجثث لوقوعه بلا فائدة ... فلما كان ... المعاني وقولهم الليلة الهلال ... حدوث الهلال
وكذلك قوله أكل عام نعم تحوونه وأما مثل قولهم اليوم يوما ... فيجعل المعنى اليوم حصول الحين المنسوب إليك لأنه
قد يطلق اليوم بمعنى الحين مثل ... فلان ... ما أجاز الكوفيون من اليوم عشرون ... إلى حصول ضرب
يوما وأما ما أجازه بعض البصريين من قولهم اليوم الجمعة واليوم السبت بتأويل عمل الاجتماع والسكون من معنى
الجمعة والسبت ضعيف باعتبار المعنى ولجار ... الأيام أضعف **قال** ولا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ
من ضمير يعود إليه وإنما كان لأنه لا يحصل ربط بين الخبر والمخبر عنه والإمكان أجنبيا وقد يكون الضمير معلوما
لكثرة ذلك النوع من الكلام فيستغنى عن التصريح به كما مثل **قال** ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولهم تميمي أنا
ومشنوء من يشنؤك قال الشيخ إنما حسن تقديم الخبر على المبتدأ لأن المتكلم إذا قال زيد قائم تعلق بنفس السامع
احتمال الإخبار بأنه قائم أو قاعد إلى ما لا يحصى كثرة فإذا قدم الخبر ارتفع هذا الإشكال وقد الكوفيين لا يجوز تقديم الخبر

فى غير باب الاستفهام ونحو مردود بقولهم تميمى انا ومشنوء من يشناك وسواء محياهم ومماتهم ومثّل بقوله سواء عليهم أأنذرتهم
أم لم تنذرهم فى تقديم الخبر فان المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه وانما يتمحّض مثالا لما ذكره اذا جعلت سواء خبر مبتدأ مقدما
واما اذا جعلت سواء خبرا لـ أأنذرتهم ام لم تنذرهم فلعل الحامل له على هذا الباب هو قول كثير من الناس ولكن الذى ذكره هو
قول الاكثر وهو الصحيح لان سواء اسم ليس بصفة فى اصل وضعه فاجراؤه على باب الاسمية اولى من اجرائه على باب الوصفية ولو
كان صفة فى الاصل فالأعلى الحسن اللذى ان قولك مررت برجل قائم ابوه احسن من قولك مررت برجل قائم ابوه وقولك مررت برجل
سواء هو وابوه احسن من قولك مررت برجل سواء هو وابوه ولذلك ههنا اذا جعلته غير فاعل فيكون سواء خبرا مقدما كان اولى
من جعله فاعلا فيكون سواء خبرا ان واما قوله أأنذرتهم ام لم تنذرهم فهو فعل مقدر بالمصدر واصله كما مثل وانما عدل
به عن اصله نحو تقطعناه فى عرض التسوية فان همزة الاستفهام وام تقترن باستواء ما تقع بعدهما فلما اقصد الى تقرير معنى الاستواء
استعمل ذلك اللفظ مجردا عن الاستفهام منقولا الى الاستواء خاصة وهم ينقلون الكلام وان كان فى الاصل لمعنى الى معنى آخر
لاجل ذلك المعنى الا ترى انهم يقولون اما انا فافعل كذا ايها الرجل لا يعنون النداء وانما يقصدون الاختصاص لما فى النداء
من معنى الاختصاص متمثلا بكلام تميمى انا فاخبر بانه عنده من قبيل الجائز ولانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث ذكره
قبله والظاهر انه انما التزم فيه التقديم لانه لم يسمع خلافه مع كثرته وسببه ما فهم منه من المبالغة فى معنى الاستواء حتى
فعلوا ما ذكرناه من التغيير فناسب تقديمه تنبيها على المبالغة التى فى التعبير به وقوله فى على عليهم سواء مبتدأ لان الجملة لا تكون
مبتدأ مردود بان المعنى سواء عليهم الاستغفار وعدمه وبانه كان يلزم عود الضمير اليه ولا ضمير يعود عليه فى هذا الباب
وقد تقدم الكلام على تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا واما قولهم سلام عليك وويل له وخير بين يديك
فاورد اعتراضا على قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا فهذا نكرة وخبره ظرف ولم يلزم تقديمه
فان هذا المصحح للابتداء به غير التقديم كان المصحح كقولك رجل عالم فى الدار بغير التقديم ثم بين المصحح فيه لكونه تقدم ذكره ان
كان زائدا بما تقدم وبين ان المصحح لانه فى المعنى بمنزلة المصدر المنصوب واذا كان فى المعنى بمنزلة المصدر المنصوب كان معلوما
نسبته الى فاعله فتخصص لان معنى سلاما سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدر وهو فى الرفع
على ذلك المعنى فهو مخصص فى المعنى اذ تقديره سلامى عليك سلامى فقد صار مقربا من المعرفة بذلك ثم قال وفى قولهم اين زيد وكيف
عمرو ومتى القتال عطف على قوله فيما فى قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا فهذا مما التزم فيه
تقديم الخبر على المبتدأ ولا يكون الا مقدما ولا يكون الا خبرا وانما كانت مقدمة لانه قسم من اقسام الكلام فكل باب من ابواب
الكلام فالقياس ان يتقدم او تقدمه ما يدل عليه كحروف الشرط والاستفهام والتمنى والعرض والترجى والتنبيه والنداء وانما كان كذلك
لانهم قصدوا اول الامر تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلم السامع من اول الامر ليتفرغ فهمه لما عداه لانه لو كان مؤخرا
لجوّز السامع عند سماعه اوله ان يكون ذلك من كل واحد من اقسام الكلام فيبقى فى حيرة واشتغال خاطر وانما كانت خبرا لانك
اما ان تجعل اين مبتدأ وزيد الخبر او بالعكس لا جائز ان تكون هى المبتدأ لان المبتدأ والخبر حقه والمبتدأ يكون مرفوعا فاما
ان تكون الاينية هى زيد وزيد هى الاينية واذا ثبت ذلك فلا يصح الا ان تكون خبرا واذا كانت خبرا كان ظرفا متعلقا

محذوف وذلك المحذوف يؤدى المعنى ذلك المبتدأ المذكور ثم قال ويجوز حذف احدهما قال الشيخ الحذف على قسمين واجب
وجائز فالجائز ان تقوم قرينة لفظية او حالية على الحذف فيجوز حذف المبتدأ اذا قامت عليه القرينة قول المستهل الهلال والله
وذلك عند رؤية الناس الهلال او شبهه والحذف للخبر نحو قولك خرجت فاذا السبع ما تقدم لفظ موقع الخبر فهو مسكوت فحينئذ يكون الحذف
واجبا وسيأتى فى امثلته ما يدل على ذلك ثم قال وحذف الخبر قولهم خرجت فاذا السبع اذا ههنا المفاجأة وهى تدل على الوجود
فلا يخلو اما ان تريد بالوجود مطلقا او لا تريد ذلك فاذا اردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر وان لم ترد الوجود بل
اردت قياما او قعودا او ما اشبهه ذلك فلا بد من ذكره اذ لا يعرف فيه ما يدل عليه كما اذا قلت زيد فى الدار فاما ان تريد الوجود
او امرا آخر كما تقدم فان اردت الوجود فلا تأتى به وان اردت غيره لم يكن بد منه اذ لا يعرف فيه ما يدل عليه وقوله عز وجل
فصبر جميل يحتمل الامرين يعنى من حذف المبتدأ او حذف الخبر قال الشيخ الا ان حذف المبتدأ اولى لاوجه احدها ان
حذف المبتدأ اكثر وحمل الشىء على الاكثر اولى من حمله على الاقل والآخر ان الكلام سيق للمدح بحصول الصبر فجعل المبتدأ
محذوفا فاحصل هذا المعنى وجعل الخبر محذوفا لا يحصله لانه غير مخبر بان الصبر الجميل اجمل من قام به الا ان الكلام
الصبر الجميل اجمل ولم ارد منه شىء والثالث اذا قلت صبرت ان الصبر المنصوبة اذا ارتفعت ينبغى ان تكون على معناها
وهى منصوبة وهى فى النصب اذا قلت صبرت صبرا جميلا فانت فى حال النصب مخبر بالصبر واذا جعلت المبتدأ محذوفا فى حال
الرفع كنت مخبرا بالصبر فهو موافق المنصوبة فهو اولى والآخر هو ان المبتدأ اذا كان محذوفا كانت قرينة حالية وهو قيام المخبر
به دليلا على المبتدأ المحذوف فحسن حذفه فاذا كان الخبر هو المحذوف فليس ثمة قرينة لفظية ولا حالية تدل على خصوص الخبر
المحذوف كان ما ذكرته من حذف المبتدأ اولى ثم قال وقد التزم حذف الخبر فى قولهم لولا زيد لكان كذا لان الخبر مسكوت
وقد تقدم ضابط ذلك وقد قيل فى المرفوع بعد لولا انه فاعل بفعل مقدر اى لولا حصل او وجد زيد وبعيد فى الاستدلال
لهم بانه لو كان مبتدأ لكانت ان المكسورة لانهم انما اوقعوا موقع الاسم المجرد لما كان الخبر ملتزما حذفه والاستدلال لهم
بانه لو كان فاعلا لم يدخل اللام فى نحو لولا انه منطلق حيث ليست واقعة موقع الفاعل لانها داخلة على الفاعل ثم قال
ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده قولهم اقائم الزيدان قال الشيخ ليس هذا من باب المبتدأ المحذوف فى الحقيقة
كما تقدم الكلام عليه فى اول المبتدأ وانما سماه مبتدأ لما تقدم من ان المبتدأ فى التحقيق الاسم المجرد الذى لصدر الكلام والخارج
فى التحقيق الخبر لانه فى معنى أيقوم الزيدان فقائم مخبر به كالاخبار بالفعل والزيدان فاعل مثله فى أيقوم الزيدان
وانما ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق ما ذكرناه ونحو اقائم زيد يجوز ان يرتفع
على الابتداء فيكون زيد فاعلا والضمير فيه ويجوز ان يكون خبر مبتدأ مقدما فيه ضمير لزيد فاما نحو اكرم منك زيد
فلا يكون مبتدأ وزيد فاعلا لانه لا يرفع الظاهر ويكون خبرا مقدما على زيد او مبتدأ خبره زيد على الوجهين ويحتمل
الاكرم منك الزيدان ايضا لصحة الاخبار باكرم منك بتثنية فاما قائم الزيدان فاختلف فى مثل قائما الزيدان
فاجازه ابو الحسن واما من منع قائم الزيدان على ان الزيدان خبره لم يجز لانه فرعه واما من اجاز فيحتمل الجواز لكونه مبتدأ ويحتمل
المنع لانه فى المعنى خبر عن الزيدين فيتعين خلاف الخبر لزوما قولهم لعمرك لافعلن ونحو ذلك فهو قسمى او يمين لسد الجواب مسده

كما ذكرنا في لولا وقوله ضربي زيدا قائما واخواتها قال الشيخ ضابط هذا الباب ان يتقدم مصدر او ما هو في معنى المصدر منسوبا
الى فاعله او مفعوله وبعده حال منهما او من احدهما على معنى يستغنى فيه بالحال عن الخبر والنحويون فيه ثلاثة مذاهب اصحها وهو مذهب
اكثر المحققين من اهل البصرة ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف متعلق الظرف على القياس المعروف وهو ان الظرف
اذا وقع صلة لموصول او صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمخبر تعلق بمحذوف اذا كان متعلقه عاما وهو مطلق
الوجود ثم لما كان الحال شبيهة بالظرف حذف الظرف لدلالة الحال عليه فمعنى ضربي زيدا قائما المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين ان
التقدير ضربي زيدا قائما حاصل فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدا وعلى القول الاول يكون الحال من تتمة الخبر
المقدر والمذهب الثالث هو مذهب بعض المتاخرين من النحاة [illegible] ان التقدير عنده ضربت زيدا قائما فضربي هاهنا وان كان
مصدرا قائم مقام الفعل فاستغنت الجملة به وبفاعله كما استغنت في اقائم الزيدان والمذهب الصحيح هو الاول وبيانه
ان المعنى في قولك ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما وكذلك اذا قلت اكثر شربي السويق ملتوتا فان معناه اكثر شربي
الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم الا على تقدير البصريين وبيانه ان المصدر المبتدا المضاف واذا اضيف عم النسبة الى
ما اضيف اليه كاسم الاجناس التي لا واحد لها ويعم جميع الاجناس [illegible] اذا اضيف اضافت الا ترى انك اذا قلت
ماء البحار حكمت باعتبار جميع البحار وكذلك اذا قلت علم زيد حكمة كان عم جميع علم زيد فهذا وقع المصدر اول الكلام
غير مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله في حال القيام فيجب ان يكون هذا الخبر للعموم لما عرف
من عمومه لان الخبر عن جميع الخبر فلو قدر ان بعض ضرب زيد ليس في حال القيام لم تكن مخبرا عن جميعه واذا تقرر ذلك
كان معناه ما ضربي زيدا الا في حال القيام وعلى مذهب الكوفيين يكون الحال من تتمة المبتدا فيكون المخبر عنه مقيدا بالقيام
فتخصص فيكون المعنى الاخبار عن الضرب في حال القيام انه حاصل فلو قدرت ضربا في غير حال القيام لم تكن مناقضا
اذ لم تخبر الا عن ضرب في حال القيام بالحصول والاخبار عن شيء عام او خاص بالحصول لا يمنع الاخبار عن غيره باثبات الحصول
او نفيه وايضا اذا قال القائل اكثر شربي السويق ملتوتا وجعلناه من تتمة الشرب صار بمعنى الاخبار عن اكثر شرب السويق
الملتوت انه حاصل فيجوز على هذا ان يكون اكثر شرب السويق غير ملتوت اذ لم تخبر الا عن اكثر شرب سويق ملتوت بالحصول
واكثر شرب سويق ملتوت اذا كان حاصلا لا يمنع حصول سويق غير ملتوت اضعافه ويوضحه انا لو قدرنا انه شرب سويقا ملتوتا
عشر مرات وسويقا غير ملتوت الف مرة فاذا اراد ان يخبر عن عشرة منها [illegible] الحصول فقال اكثر شربي السويق ملتوتا فقيل
بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الاول الاخبار عن اكثر الشرب غير مقيد بالالتتات مخبرا عنه بحصوله ملتوتا فاذا قدر ان اكثر به
اخرى غير ملتوت كان مناقضا وعليه المعنى ايضا فانه يخرج من هذا الباب لانه لا اتفاق على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدا
لا يمنع من ذكر الخبر اذا اختلفت في جواز ضربي زيدا قائما شديد من ضربي عمرا وعمرو يكون مما التزم فيه حذف الخبر وكذلك ضربي
زيدا قائما يوم الجمعة فان قلت فهذا يصح على كل تقدير قلت انما يصح عندنا اذا كان يوم الجمعة متعلقا بقائم او بخبر وفساد
المذهب الثالث من وجهين من حيث اللفظ والمعنى اما اللفظ فانه لو كان المبتدا قائما مقام الفعل لاستقل بفاعله في قولك
اقائم الزيدان اذ لو قلت ضربي او ضربي زيدا لم يكن كلاما واما المعنى فان الاخبار يقع بضرب حصل من زيد في حال القيام ولا يمنع هذا المعنى

[illegible]

٢٤

من ان يكون فيه ضرب في غير حال القيام الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا قائما لم يمتنع من ان يكون ضربت قاعدا وهو غير ما ذكرناه في طالب
مذهب اهل الكوفة وقد ذكر بعض النحويين بعض هذه المسائل وجعل البعد ويشترط ان يكون الامير قائما وشبهها فزعم انه يجوز
ان يكون [illegible] فيه فيكون [illegible] ماض [illegible] الفعل لا يضاف [illegible] ويكون الخبر اذ مضاف المفعول من غير
متعلق [illegible] لا يكون الامير [illegible] الجمع بالرفع وقيل هذا المذهب في جميع المسائل لا يستقيم على تقدير
حذف مضاف [illegible] ضربي زيدا قائما فلا تحتاج الحاصل على هذا وانما يختص بما فيه الكرم [illegible] وقوع المصدر ظرفا
ولم يجوز في غير ما فيه [illegible] وقوع المصدر ظرفا فان قيل لعل قائما خبر كان فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لو كان
خبر كان لجاز تعريفه وهو لا يجوز تعريفه والاخر انه لو كان خبر كان لم يكن فيه دلالة على الظرف والحال فيه دلالة على
الظرف وقد جيء في قول الراجز [illegible] تكون فيه [illegible] بينهما كل محمول [illegible] اوجه رفع [illegible] ونصبهما ورفع الاول ونصب
الثاني وعكسه واشكلها نصبهما والوجه ان يجعل [illegible] الخبر او ظرفا [illegible] حالا من الضمير فيكون قوله كل رجل وضيعته
اي مع [illegible] فيه مذهبان احدهما ان الخبر محذوف ويكون الواو هاهنا بمعنى مع [illegible] المقارنة فيكون معناه مقرونان والاخر
انه لم يحتج الى خبر محذوف اصلا بل هذه الواو بمعنى مع [illegible] لم يحتج الى الخبر فلذلك هاهنا فان قيل
لم لم تنصب فالجواب انها انما تنصب اذا كان [illegible] الفعل [illegible] وكان ينبغي [illegible]
الخبر [illegible] ايضا [illegible] انت اعلم [illegible] لتقدير [illegible] مجاز [illegible] يجري مجرى المثل [illegible]
باعلم [illegible] **فصل** وقد يقع المبتدا والخبر معرفتين [illegible] المنطلق والله هنا
قال الشيخ يرد على هذا ان الاخبار محط الفوائد وذلك لا يحصل الا بما يجهله المخاطب اما اذا كان معرفة فالاخبار به
لا فائدة فيه اذ هو حاصل عنده والجواب ان الاخبار هاهنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام وانما وقع بالذات وفائدته
الاخبار عما كان يجوز [illegible] بانه واحد وهذا انما يكون اذا كان المخاطب قد عرف [illegible] في ذهنه او احدهما في ذهنه والاخر
في [illegible] فيجوز ان يكونا [illegible] فاذا اخبر المخبر باحدهما عن الاخر كان فائدته انهما في الوجود ذات واحدة وهذا فيما كان [illegible]
اللفظ [illegible] وكذلك زيد المنطلق وان كان [illegible] فلا يستقيم [illegible] هذا التقدير وانما يستقيم [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] شعري شعري وانا ابو النجم وشعري شعري [illegible] اي المعروف المشهور بالصفات [illegible] لله دري [illegible]
[illegible] **فصل** وقد يجيء المبتدا والخبر [illegible]
[illegible] قال الشيخ ان قيل كيف صح الاخبار بامرين متضادين في حالة واحدة فالجواب
[illegible] من كل وجه [illegible] من كل وجه وانما [illegible] ولذلك
[illegible] الاخبار المتعددة [illegible] لا يستقل المعنى فيه [illegible] وقسم يستقل كل واحد
[illegible] على القسمين [illegible] اذا كان [illegible] ان يكون كل خبرا
[illegible] والجواب [illegible] ان يكون خبرا على حياله [illegible]
[illegible] بالعطف [illegible] المبتدا من نحو عالم

[illegible]

وما قبل ساء مع قبيله لعدم رتبة مع الاستقلال وكان هذا الجملة وضمنا باعتبار معنى من ضمير آخر يعود على المبتدأ واستشهد بقوله
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد على أن المبتدأ أخبر بأكثر من خبر فلا يكون موصوفا فتعين أن يكون ما بعد
خبرا عنه فهذا مثل ما هو متعين لما ذكر فصل وإذا تضمن المبتدأ معنى الشرط إلى آخره قال الشيخ إنما تضمن المبتدأ معنى الشرط في هذه
الصور التي ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لأن الذي في قولك الذي يأتيني فله درهم للعموم لا للعهد وكذلك النكرة
في كل رجل يأتيني فله درهم وقوله إذا كانت الصلة والصفة فعلا أو ظرفا لأن الفعل يشعر بالسببية وكذلك الظرف لأنه متعلق
بالفعل على القول الصحيح ثم مثل بقوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية وبقوله وما بكم من نعمة فمن الله
قال الشيخ فيها إشكال من حيث إن الشرط وما أشبهه يجب أن يكون الأول فيه سببا للثاني تقول إن تسلم تدخل الجنة فالإسلام سبب دخول
الجنة وههنا على العكس وهو أن الأول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل فلا يستقيم أن يكون الأول سببا
للثاني من جهة كونه فرعا عنه وتأويله أن الآية جيء بها للإخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها أو شكوا فاستقرارها مشكوكا
أو مجهولا معطيه سبب للإخبار بكونها من الله عز وجل فتحقق إذن أن الشرط والمشروط على بابه وأن ذلك صح من حيث جواب الشرط
لا يكون إلا جملة ويكون معنى الشرط فيها إما مضمونها وإما الخطاب بها فمثال المضمون قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار
الآية ومثال الخطاب بها قولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس والمعنى في المضمون معنى نسبة الجملة هو قوله فلهم أجرهم فثبوت
الأجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب عن الإنفاق والمعنى في الخطاب بها أن يكون نفس الإعلام بها هو المشروط لا مضمونها والأولى
أنك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو المشروط لكان المعنى استقرارها بسبب حصولها من الله فيصير الشرط مسببا للمشروط وذلك
وهم فإن الشرط قد يكون سببا وإذا جعلت المخاطبة بها إخبارا بعض الجملة مسبوقا المشروط انتفى الإشكال قوله فإن دخلت ليت ولعل
لم تدخل الفاء بالإجماع وفي دخول إن خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب فحجة صاحب الكتاب أن يقال إنه حرف يمنع دخوله على
الشرط فلا يدخل على ما أشبه الشرط قياسا على ليت ولعل وتقريره أن الشرط يلزمه الصدر فما قبله لأنه قسم من أقسام الكلام وقد
تقدم أن لا يليها إلا معمولها فلو دخلت على الشرط فلا يخلو إما أن تعمل أو لا وكلاهما باطل ووجه بطلانه ظاهر وأيضا فإن
كلا منهما له صدر الكلام فيتنافيان قال الأخفش دخولها في خبر إن جائز والدليل عليه وروده ذلك في القرآن وكلام العرب فالورود
فالورود في القرآن قوله تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات إلى قوله فلهم عذاب جهنم وما احتج به سيبويه إنما
يصلح لو اعتبر الوضع ولما لم يعتبر دل على أنه ملغى وليس لمذهب الأخفش رجحان على مذهب الأخفش غير ما ذكر
سيبويه وهو أن ليت ولعل نشأت وما يقع خبرهما غير محتمل للصدق والكذب فلا يجوز الجمع بين قضيتين متناقضين
من وجه ولسيبويه أنه يؤدي إلى أن يكون ما وقع بعد الفاء محتملا غير محتمل وحمله سيبويه في الأصل المقيس عليه أنه حرف إن
يقتضي كل واحد منهما أن يكون له صدر الكلام فلا يجتمعان لأنه يؤدي إلى التناقض والجواب أن ذكر الشرط في المشبه بالشرط فلا
يلزم مع أنه قد ثبت الفاء واعتذر لسيبويه عن قوله تعالى قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم باعتقاد أن
تلبسها بها قالوا إن الفاء زائدة وهذا ليس بشيء لأن سيبويه لا يقول بزيادة الفاء فكيف يجوز أن يحمل قوله به إلا أن الخبر
إن لم تدخل على الذي [illegible] لأن التي تدخل على الذي ليس إضافتين لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق

بين أن تدخل على الموصوف وتدخل على الصفة الثالث أن قالوا إن الفاء ليست بزائدة وإنما هي عاطفة جملة من جملة ويكون
قد تم بقوله قل إن الموت الذي تفرون منه وهذا أقوالها وهذا كله صحت المتأخرين الظاهر أنه مبني على نقل الزمخشري
أو نحو معللا في غير المفصل وهو بعيد من جهة النقل والفقه أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله الذي
أتوا لهم بقوله قل إن الموت فأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات ووقوعه يرد على مثل قل إن الموت
الفرار ليس سبب الموت فكيف يجب به من حيث [illegible] أن المعنى أن الفرار المظنون به النجاة سبب للإخبار بملاقاته
معه كما ذكر في غيره والثاني أنه يلزم على [illegible] الأخفش أن يجيز خبرا على بعد [illegible] فهي الباقي في طريق الأولى
[illegible] لو لم يخف الله لم يعصه وقوله ومن هاب أسباب المنية يلقها ولو رام أسباب السماء بسلم وإذا
في صريح الشرط فالمشبه به أولى [illegible] نحو المكرم فأنا أكرمه في هذا الباب نظر لكن ذلك رجل يكرم فأنا
ونحوه مما وصل باسم فاعل أو مفعول أو نحوهما قال صاحب الكتاب خبر إن ونحوها هو المرفوع في قولك إن زيدا أخوك ولعل
صاحبك قال الشيخ إنما لم يختص خبر إن لأنه إما أن يحد باعتبار المعنى أو باعتبار اللفظ فأما باعتبار المعنى فقد تقدم
إليه وهو خبر المبتدأ وأما من حيث اللفظ فهو المرفوع والعامل عند البصريين هو إن ودليله أنه يقتضي
اقتضاء واحدا فكان عاملا كعملت والكوفيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول إن وحجتهم أن
كان عاملا في أخوك لاقتضائه إياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لأن الاقتضاء في أخوك باق في قولك إن زيدا
المقتضي قبل دخول إن باقيا على حاله لوجب أن لا ينتصب زيدا بإن وقد انتصب فدل على أنه ليس بباق قالوا إن
عن معاني الأفعال فالأعمال في الجزءين عمل الأفعال فكان ضعفها بقوله [illegible] إنما أهلك أو [illegible]
ينصب أهلك ونظم أن زيدا بأخوك ومثال همزة [illegible] الشمس ومثل أن الله [illegible]
بالبيض والسمر الشفار [illegible] أهلك على معنى أني قول [illegible] وذلك والباء
على ضمير الشأن وإنما قدم منصوبها على مرفوعها لوجه ثالث ليحصل الفرق بينها وبين ما شبهت به وشبهها بالأفعال ظاهر
فلم يحتج إلى ذكره والثاني أن الفعل الذي شبهت به عمله عمل أصلي وعملها عمل فرعي فالأصلي أن يتقدم مرفوعه على
منصوبه والفرعي أن يتقدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعيته والثالث أنه إنما قدم لئلا يؤدي
إلى [illegible] وهو الإضمار في الحروف لأنك لو قلت إن قائم زيد فقبل الجعل كان زيد ضمير [illegible] فإما أن يكون متصلا أو منفصلا
وكلاهما فاسد فالذي يؤدي إليه فاسد وبيانه أنك لو أتيت به متصلا لم يخل أن يكون صورته ضمير المنصوب أو لا
فإن كان ضمير الرفع فهو فاسد لأنه يؤدي إلى الاستتار في الحروف وإن أتيت به منصوبا لم يستقم لوضعك المنصوب موضع
المرفوع وإن كان منفصلا لم يخل أن يكون مرفوعا أو منصوبا فالمرفوع لم يستقم لأن المضمر إذا أمكن اتصاله وجب أن يكون
متصلا والمنصوب فاسد من الوجهين فصل جميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم في خبر
جائز تقديمه إذا وقع ظرفا بمعنى أصنافه كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة وأحواله كونه مقدما ومؤخرا أو محذوفا
وشرائطه أنه إذا كان جملة فلا بد له من ضمير وإذا حذف فلا بد من قرينة إما حالية أو مقالية وإذا كان ظرفا

والمبتدأ نكرة فلا بد من تقديم الخبر فان قيل يلزم من قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من اصنافه واحواله وشرائطه قائم
فيه ان يجوز ان زيدا اضربه لانه يجوز زيد اضربه فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يذكر ذلك اصلا واذا لم يذكره
فانه حكم باشتراكهما فيما ذكر لا فيما لم يذكره فقوله جميع ما ذكر اراد جميع ما ذكرناه لا انه اراد جميع ما يكون خبر المبتدأ يصح
ان يكون خبر ان والثاني هو الاقوى لشموله الجواب عن هذا الصنف وغيرها انه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر الى اخره الا ان خبر
ان مشارك لخبر المبتدأ في الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر ان في شرائطه وانقسامه ولغيره لا ان كل موضع صح ان يكون خبر المبتدأ
يصح ان يكون خبر ان ولذلك لا يلزمه ان تقول ان من ابوك وان زيدا من ابوك وان في الدار زيد بتقدير مبتدأ مضمرا بالاتفاق فان قيل
فهو يؤدي الى الدور لانه قصد الحكم بعد خبر ان فاذا لم يعرف خبرها الا بعد دخولها ودخولها لا يعرف الا بعد تحقق صحة كون
الخبر خبرا لها كان دورا قلنا انه ليس بدور لانه انما يبطل فايدة التعريف لانه اذا قصد الحكم بعد خبر ان كونه خبر المبتدأ
وكان خبر المبتدأ منقسما باعتبار خبر ان في صحة بعضه وامتناع بعضه فكان تعريفا للاخص بالاعم والجواب انه لا يتوقف
كونه صالحا لان يكون خبر ان على دخول ان بل يعلم ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتدأ وخبره لا منافاة بينهما
وبين ان تصلح لان يكون خبر المبتدأ خبر ان فينتفي الدور واما الثاني فانه انما يلزم لو كان قصد التعريف به وانما
يعرف خبر ان بذلك وانما قصد الكلام معناه ان الخبر الذي يصح دخول ان عليه وعلى مبتدئه بقوله هو المرفوع في قولك
ان زيدا منطلق لعله يشير لصاحبك ثم لم يثبت انه خبر لان لا يلزم اعطاؤه لاحكام الخبر من جملة لانه انما حكم باحكام
خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبر ان واما موضع يمتنع فيه ان يكون خبر ان في اصله فلا نحكم عليه بشيء **فصل**
وقد حذف في مثل قولهم ان مالا وان ولدا الى اخره وهذا ظاهر مما تبينه واما قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا فواضح ايضا اي ان لنا وهو موضع استشهاد اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الاخرة وان
في السفر المرتحلين عنها مهلا اي امهالا لا ياتي طولا وروي محلا ان لنا فيهم مثلا وقد روي في كتاب سيبويه وان في السفر
ما مضوا مهلا فيكون ما مصدرية فيكون تقديره في مضيهم فيكون المعنى … ويعد ان محلا …
بالبقاء والغداة … ويقول ان غيرها ابلا وشاء لمن راى لك امتعة او خيلا او غير ذلك فقال هذه
لك غيرها ابلا وشاء اي ان لنا غيرها ويحتمل ان يكون ابلا منصوبا على التمييز من غيرها او بدلا من غيرها وموصوفا بالجزم وقد
تقدم عليه فلا بد اذا من اضمار فقال … ان الخبر ليلا يؤدي الى ان … باسمها لا بخبرها وقال يا ليت ايام الصبا رواجعا
وللناس فيه ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب البصريين ان رواجعا منصوب على الحال وخبر ليت محذوف تقديره يا ليت
ايام الصبا لنا رواجعا فيكون حالا من الضمير لنا اي ليت ايام الصبا مستقرة لنا في حال كونها رواجعا ومذهب الفراء
ان ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب لان ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا قائما لكن … ومذهب
الكسائي ان رواجعا منصوب باضمار تكون … باضمار … فيه كان قال ومذهب البصريين اولى اذ مذهب حذف الخبر مع
الادلة وهو كثير مما حمل عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان غير ليت تنصب الجزءين فيحمل عليه ليت لا يثبت مثل ذلك في ليت
واما مذهب الكسائي وان كان جائزا من مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر

٢٦

في كتابه

وقوله اضمار كان وقد يقع في بعض النسخ وعدله ثم حذفه في قولهم ليت شعري والظاهر انه … ذكر ثم … عنه
وهذا الكلام بمجرده غير مستقيم اذ لم يسمع عن العرب ولا يستقيم ان يقول الحذاق ليت شعري مقتصرا من غير انضمام شيء اخر اليها وانما
المعروف ليت شعري اي الرجلين عندك وازيد عندك ام عمرو ونحو ذلك وقوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو
وليت يقولها المحزون محمول اصلا على الحذف للقرينة والمعنى … ام لا او تعود كما كنت ونحوه لانه يرثيه … على
الحال ومعنى ليت شعري من ابوك ونحوه ليت علمي متعلق بما يجاب به هذا القول الذي … مثل ذلك في كلامهم لقولهم …
والخلاف ان من استفهام ههنا … ههنا علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فراى او كانه من قبيل ما حذف خبره وقام
كلام اخر مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فانه … فيما حذف فيه الجزم … انه صح ان يطلق عليه الخبر كما يطلق على الجار والمجرور
انه خبر لانه على المتعلق الذي لا بد منه فكانه مذكور فاشترط … ان يكون الخبر … والله اعلم **خبر لا لنفي الجنس** قوله
هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد خير منك قال الشيخ لا يدل على اثباته عند الحجازيين …
ان يكون صفة على محل اسم لا وكونه … على مذهب الحجازيين خبرا وفي مذهب التميميين صفة … وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا
كان المنفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محالة اذا … ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على انه خبر
مرفوعا ولو كان صفة كان منصوبا على جميع المذاهب والذي يوضح … في قولهم لا كريم من الولدان
مصبوح … ما استشهد به اهل الحجاز وبعضهم يقول لحاتم … هلا سالت …
… عند الشتاء اذا ما هبت الريح … في الراس منها … اذا اللقاح غدت
ملقى صرايها ولا كريم من الولدان مصبوح وفي كلام سيبويه ما يدل على ان رفع الخبر … الذي كان قبل دخول
لا … وهو ضعيف … وذو الفقار سيف كان … فلما … رسول الله عليه السلام
يوم بدر وذو الفقار علي … لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي الاصح ان يكون خبرا لانه مستثنى …
كذلك الاصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليتبين به ما قصد بالمستثنى منه **ذكر المنصوبات**
قال صاحب الكتاب المفعول المطلق هو المصدر ولم يتعرض لحده في ظاهر كلامه استغناء عنه بما دل عليه من اسمه في قوله المفعول
المطلق هو الذي فعله … الحقيقة من غير تقييد فلما كان الاسم يدل على الحقيقة استغنى عنه لانه لو ذكره لم يزد عليه **ثم**
قال هو المصدر … الى ما هي اشهر اسمائه عند النحويين واكثر المتأخرين فانهم لا يكادون يقولون
الا المصدر … يقولون المفعول المطلق ويجوز ان يكون خصه بهذا الاسم منبها على الرد على مذهب الكوفيين
فانه مشتق من الفعل لذلك … المصدر فقال سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه واذا كان هو وغيره
سواء في تفسيره … هذا الاسم معنى مقصود وان … متعلقا بما هو فيه كان اولى … لزيادة بفايدة مخصوصة
مقصودة ثم ذكر … التي ليس فيها ما فيما تقدم وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعدها الاسم الذي … ذكرا وهو
قوله الفعل ومقتضى مذهب الكوفيين ان يسمى المصدر صادرا والفعل محل الصدور وموضعا لان الفعل الصادر من حصل
له الصدور وهو المصدر … واجاب ابن الانباري بانه مصدر بمعنى مفعول لانه اصدر عن الفعل مثل … فانه بمعنى …

المفعول المطلق

ومشروب بمعنى مشروب أجيب بأنه لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ولو سلم فنادر بعيد قال بعضهم المصدر ما يحصل به الصدور والحدث
المصدر عنه محل للصدور وأجيب عنه بأنه خلط لاسم المكان بالفاعل وقيل سمي مصدرا لأنه ذو صدور وأجيب بأنه يلزم
أن يسمى الفاعل والمفعول مصدرا لأنه ذو فعل وهذا بحث لفظي وقد استدل البصريون بأن معنى الاشتقاق موافقة الفرعين في حروف الأصول
وفي معنى الأصل فإذا جعل الفعل أصلا لم يستقم لأنهما لم يتفقا في معنى الأصل لأن [illegible] المصدر أصلا استقام وإذا لم يشترط في الفرعين
معنى الأصل لم يستقم معنى الاشتقاق لأنه إذا لم يعتبر معنى أي معنى كان ولا يعتبر معنى أصلا [illegible] الفساد واستدل
الزجاج بأنه لو كان الأمر كما زعموا لم يكن مصدر إلا وله فعل لكون المصدر فرعه وليس بواضح لأنه مشترك الإلزام إذ يقال
لو كان الأمر بالعكس لكان كل فعل له مصدر لكون الفعل فرعه نحو نعم وبئس وليس فعال مصدر لها واستدل ابن السراج بأن
المصادر مشتقة من الأفعال لم تختلف كما لم تختلف أبنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما وهو ضعيف ومشترك الإلزام واستدل
الكوفيون بأن المصدر أعل بإعلال الفعل وكان فرعا وأجيب بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته أصلا فإن أكرم فرع إعلال
أكرم [illegible] إعلال يعد وليس فرعا في غيره قالوا التأكيد فرع وأجيب بما تقدم قالوا عامل في المصدر والمعمول فرع
وأجيب بأن الحرف عامل وليس معمولا فرعا له ثم قال ويقسم إلى مبهم وموقت ويعني بالمبهم ما لا يدل على أكثر مما دل عليه الفعل
ولا [illegible] سوى التأكيد ويعني بالموقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل وهي على ضربين ضرب يستفاد منه النوع وضرب
يستفاد منه العدد قال وقد يكون بغير لفظه [illegible] مصدر مما هو بمعناه إلى آخره قال الشيخ نبه على أنه لا يشترط في
المفعول المطلق أن يكون مطابقا للفعل الذي انتصب به في اللفظ بل يجوز ذلك ويجوز خلافه وإذا كان [illegible] للمعنيين
ولكن المشترط فيهما جميعا المعنى ثم قال وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فإن أنت اسم المصدر [illegible] المصدر وتعداه
ولا يستقيم أن يذكر نوع شيء ضمني اسم جنسه عنه والجواب أن المصدر الثاني لم يرد به ما أريد بالمصدر في أول الباب
من قوله هو المصدر المصدر يطلق باعتبارين أحدهما كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل ويطلق ويراد به كل اسم حدث
له فعل اشتق منه كقولك ضربته ضربا وقعدت قعودا فالأول هو الذي [illegible] في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد بالذكر
في باب إعمال المصادر فإذا ثبت ذلك فقوله هو على ضربين مصدر يعني به المصدر الذي له فعل اشتق منه فجاز أن ينفى
المصدر عن بعض أقسام الأول لأنه لم يطلق باعتبار المصدر الأول فثبت أن الذي نفاه غير الذي أثبته والتناقض إنما
يلزم إذا كان عين ما أثبت هو عين ما نفى وأما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم فيه تناقض باتفاق
ثم قسم المصدر بالاعتبار الثاني إلى قسمين يكون الفعل المذكور معه موافقا له في أصل الاشتقاق وقسم ليس كذلك فالأول
نحو قوله عز وجل والله أنبتكم من الأرض نباتا وقوله تعالى وتبتل إليه تبتيلا [illegible] وإن كان له فعل يجري عليه
فليس بمصدر لأنبت ولكنه يلاقيه في أصل الاشتقاق إذ الجميع من باب واحد وهو النون والباء والتاء وكذلك أنبتكم من
الأرض نباتا وفي [illegible] تبتلا بمعنى تبتل وهو ظاهر قوله مما هو بمعناه وكذلك أنبتكم من الأرض نباتا والثاني
أنه [illegible] وإن كان على العكس من تبتل ويلزم على القول الأول [illegible] على السماع فلا
يقال كسرته انكسارا ولا انكسر كسرا لأنه ثبت كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزم [illegible] جلوسا وجلست [illegible] جلوسا

وإن كان له فعل مشتق منه فليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكن معناه لأن ذلك مشروط في جميع
الباب ثم قال ومنه المصدر وقد تبين أنه لو أريد بالمصدر المفعول المطلق الذي [illegible] فما يجري عليه من كونه [illegible] مذكور
كقولك ضربته أنواعا من الضرب لأن الأنواع ليست مصدرا باعتبار أنها فعلا يجري عليه إذ النوع إنما هو موضوع لتقسيم
وأقسام الشيء على أي صفة كان ولكنه استعمل في هذا المحل المخصوص مرادا به بعض [illegible] مخصوص بيانا لما فعله الفاعل فوجب أن
يكون مفعولا مطلقا لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك وكذلك [illegible] في بيان ضرب ثم قال ومنه رجع القهقرى فنبه
على أنه نوع من المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسما من أسماء الفعل لا يطلق على غيره بخلاف قولك النوع إذ
الأنواع تكون للفعل وغيره وبين النحويين الخلاف في نصب القهقرى وشبهه على كونه مفعولا مطلقا لكونه اسما من
أسماء الفعل [illegible] به ههنا بيان نوع فعله فاعل الوصف لرجوع مخصوص حذف موصوفها وأقيمت
مقامه فانتصبت انتصابه وعوملت معاملته والاختيار الأول لأن [illegible] عليه فهو لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود
والتركيب [illegible] على استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها ولو كانت صفة لجرت على موصوفها إما لفظا وإما [illegible]
على موصوف كانت الأسماء التي ليست بصفات ثم قال ومنه ضربته سوطا فبينهما على أن هذا محل [illegible] من حيث وضع
للآلة المخصوصة الجسمية إلا أنه استعمل في هذا المحل المخصوص لضربه به بيانا لما فعله فاعل الفعل فوجب أن يكون
مفعولا مطلقا لذلك ثم قال والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة منها ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ومنها ما لا يستعمل
إظهار فعله ترك ذكر المنصوبات [illegible] ما تقدم ذكره بالأمثلة جميع ما تقدم في أول المنصوبات يجعل مضمرا وذكر
ثلاثة أقسام [illegible] ما يستعمل إظهار فعله إلى آخره وليس بجيد فإن التقسيم [illegible] لجميع التقسيم والحصر معلوم من النفي
والإثبات وليس بينهما درجة ثالثة فيجعل قسما لأن هذا القسم الثالث ما لا يستعمل إظهار فعله فيكون من الأول وإما
أن لا يستعمل فيكون من الثاني ولعله أراد بالثاني ما لا يستعمل إظهار فعله وله فعل مشتق منه فيكون الثالث ما لا يستعمل
إظهار فعله ولا فعل له مشتق منه وتمثيله في التقسيم [illegible] أنه مثل في النوع الثاني بأمثلة كلها أفعال مشتقة
منها ومثل في النوع الثالث بما لا فعل له مشتق منه [illegible] وشبهه [illegible] ذلك على أنه مقصود فإن قيل
هذا التقسيم [illegible] وهو أنه يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر أن لا يجوز إظهار فعله ومعلوم
أن [illegible] من ذلك [illegible] جائز باتفاق فالجواب أن هذا غير لازم لأن النوعين [illegible] ما لا يستعمل إظهار فعله ولا
يلزم أن يكون منهما ما [illegible] فعله وما ذكره يكون من القسم الأول وهو الذي يستعمل إظهار فعله وإضماره فثبت أنه غير لازم
ولا يستقيم أن يكون أراد بقوله ما يستعمل إظهاره كالأفعال [illegible] وما لا يستعمل إظهار فعله كالأفعال [illegible] فإنه فاسد
من جهة أنه [illegible] المصدر [illegible] في التقدير النوع الأول [illegible] خير مقدم وهو مما قامت فيه
[illegible] على الفعل المحذوف من غير زيادة وليس بشرط في [illegible]
[illegible] حتى [illegible] حتى تصير [illegible]
[illegible] قال الشماخ [illegible]

وقال الاشجعي وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيترب فقال مواعيد لها مثلا ويترب بفتح
الراء موضع قرب باليمامة وانكر ابو عبيدة على من قال بيثرب بالثاء المثلثة لان العمالقة لم يكن بالمدينة وغضب الخيل على اللجم
يقال لمن غضب على من لم يبال به لان الخيل لا تبالي بغضبها على اللجم وقولهم كاليوم قط واخبر او حب مثل لمن يحصل منه المقصود
بالوقت دون غيره وذهبا بخبر زرخها كان فيه قول حبيب بن حبيب فقال الحجاج لما حبس غضبان الشيباني ثم سمنها كاتب
عبد الملك بان يطلق كل مسجون الخضرة فقال له انك لسمين فقال ضيف الامير يسمن فقال انت القائل لاهل العراق تعشوا الجدي
قبل ان يتغداكم قال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه فقال الحجاج يا غضبان قال ادنو فقال خير او حب وذهبت مثلا واذا
ثبت ان المثل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل في مثله والفرق بينه وبين مواعيد عرقوب ان لفظ مواعيد عرقوب
لم يجر مثلا وانما يذكر مع فعله او مع ما يدل على سبيل التمثيل والفرق بينه وبين غضب الخيل انه يقال غضب غضب الخيل
ثم اختصر فقيل غضب الخيل فجاز الوجهان ولو ثبت ان المثل في اصله غضب الخيل كان القياس حذف الفعل الضابط النوع
الثاني وهو الذي يجب اضمار فعله ولكنه له فعل نحو سقيا ورعيا الى آخره واكثر من تمثيل هذا القسم لانه مما هي
وليس له ضابط كلي يضبط ما اتفقوا وما طريقه ذلك لغرض في الحقيقة من النحو وانما هو اللغة واذا تعلق بالنحو والعزم واللغة
على ذلك لان النحويين من سبيله ليكون قد حصل لهم منه طرف حسن من المعرفة ... بالضوابط والقوانين
فان الضابط يغني عن كثرة التمثيل وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة
مقام ذكره الا انه لا يصح ان يكون ضابطا نحويا لانه يحتاج الى النظر في لفظه هل كثرت ام لم تكثر وذلك من خرط
اللغوي واستدل على وجوب الحذف في مثله بما معناه انه سمع كثيرا من العرب مع كثرته فهم في كلامهم واحتياجهم
الى الموازنة والقوافي وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم فلو كان من الجائز لقضت العادة بجريانه في كلام
واحد منهم ولو جرى لنقلت عادة لكثرة المستقرئين لذلك ولم ينقل فلم يسمع فلم يجز اظهاره قوله جدعا اي قطع الانف وقطع
اليد ايضا وقطع الاذن ايضا وقطع الشفة ايضا وعقرا من قولهم عقره الله وجيئا وحلقا من قولهم حلقه اي اصاب حلقه
وبؤسا من بئس اذا افتقر وسحقا من اسحقه الله فسحق سحقا اي بعدا وحمدا وشكرا من حمدت الله وشكرته وعجبا من عجبت
وكرامة ومسرة من اكرمته وسررته ويقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين ونعم العين قرة ونعمت عينك وكذلك نعام
عين ونعامة عين ونعما عين ويقول الراد للفعل ذلك لا كيدا ولا هما من لا اكاد ولا اهم اي لا اقاربه ويقال لا
كودا ولا كادة ولا كاد ولا اكاد ويقول الراد على الناهي لا تفعل ذلك ولا ... هو انا ... ثم قال ومنه ما يشير الى
النوع ... انه ... ضابط يجري عليها لا يجمع من مفرد انه دعوه قوله ما انت الا سيرا سيرا
واستغنى بالتمثيل الذي فيه ما يوهم انه من الضابط وليس منه نحو وهو تكرار سيرا سيرا فانه قد يسبق الى الذهن
ان التكرار قام مقام ذكر الفعل كما هو نائب في مثل زيد سيرا سيرا وقولك الطريق الطريق وقد نقل الثقات
ان العرب يقول ما انت الا سيرا غير مكرر كما تقول مكررا في انهم لا يظهرون الفعل ابدا فان قلت يندفع هذا الوهم
بقوله ما انت الا سيرا لم يدخله لم ينبه تكرار قلت قد يتوهم المتوهم انه مشترط اما التكرار واما الاضافة

٢٨

لانه لفظ البيد فيه لانه قام مقام المحذوف والضابط لهذا القسم ان يتقدم نفي او ما هو في معنى النفي داخل على الاسم وبعد الاثبات
لا يصح ان يكون ما بعد الاثبات خبرا عن الاول فحينئذ ذلك اذا انصبه على المصدر بحذف الفعل ولو فقد شرط مما ذكرناه لم يلزم
هذا الحكم فلو لم يوجد النفي فلت انت سير البريد لم يجب حذف الفعل بالقول انت تسير سيرا باتفاق ولو لم يكن بعده اسم لم يكن
منصوبا بفعل مضمر اصلا كقولك ما تسير الا سيرا ولو لم يكن مما لا يصح ان يكون خبرا عن الاول لم يصح نصبه باتفاق كقولك
ما سيرك الا سير وقيل او معنى نفي ليندرج انما انت سيرا ونحو زيد ابدا الا سيرا وزيد سيرا سيرا ثم قال ومنه قوله تعالى فاما
منا بعد واما فداء وفصله ليتبين انه نوع ثالث من النوع الاصلي وهو ايضا باب له ضابط يحمل عليه اشباهه وضابطه ان
يتقدم جملة متضمنة فوائد فاذا ذكرت فوائدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها تخفيفا وعو القيام العرتيبة وهي جملة
التي هي قوله تعالى لترى بعدها اشار الى اللفظ الاول وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظا ومعنى كقوله تعالى ... فشدوا الوثاق
فان شد الوثاق متضمن لفوائد وجودية من قتل او استرقاق او فداء او قتل فاذا ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر
لم تذكر افعالها وقيل فاما منا واما فداء ولو قيل في مثله تمنون منا واما تفادون فداء لم يجز ومنه مررت به فاذا له صوت
صوت حمار وهو ايضا قسم رابع ضابطه انه يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو منسوب اليه في المعنى
كقولك لزيد صوت صوت حمار فقولك له صوت جملة على الصفة المذكورة استغني عن الفعل بما في قولك صوت عن الدلالة عليه
ووقع موقعه لفظا فاغني عنه لفظا ومعنى ولو قلت في الدار صوت صوت حمار كان ضعيفا لان الفعل الذي يقدر لا بد
ان ينسب الى فاعل وهو غير معلوم فلذلك ضعف ولو قلت لزيد صوت صوت حمار لم يجز لفقدان ما يدل على الفعل فان صوته
لا يكون يعني حال التصويت ومعالجته يعني انه دل على الحدوث كالفعل كان قولك له صوت منزلة فاذا هو
يصوت وظاهر كلامه انه منصوب بمعنى قولك له صوت لانه بمعنى يصوت والصحيح انه منصوب بفعل مقدر دل عليه ذلك اي
يصوت صوتا مثل صوت الحمار ويجوز رفعه على الصفة او البدل نحو مثل صوت حمار واما نحو قوله علم علم الفقهاء فالوجه
الرفع لما فقد من المعالجة الدالة على الفعل لانها على الحدوث بخلاف علم فانه لا يعالج به كالخصال الثابتة كاليد
والراس لا ترى ان معنى قولك له علم علم الفقهاء او هدى هدى الصلحاء انما يريد ثبوته واستقراره ولم ترد فاذا هو
يفعل كما ... فاذا له صوت صوت الحمار وله صوت انما صوت وقد اجاز الخليل له صوت صوتا حسنا على المصدر
او الحال وكذلك مثل انما وقد قال رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف بالنصب مع انه لم يذكر صاحبه فكان ضعيفا ومنه
ما جاء توكيدا لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل فهذا ايضا موضع يعرف بالقياس وضابطه ان يتقدم جملة قبل
المصدر لا دلالة عليه فان احتملت غيره فهو توكيد لغيره وان لم تحتمل في المعنى غيره فهو توكيد لنفسه وسمي توكيدا لغيره لانه
جيء به لابطال غير ما يرفع احتماله وسمي الثاني توكيدا لنفسه لانه لا معنى لغيره فلم يتحقق سواه ومثلوا لما قدمنا للاول ثم مثال النوع
الاول بقولهم هذا عبد الله حقا لان الخبر يحتمل ان يكون الامر على ما ذكره وان يكون على خلافه فاذا قال
حقا فقد ذكر احد المحتملين فلذلك كان توكيدا لغيره وكذلك قوله الحق لا الباطل ومنه قولهم هذا عبد الله حقا وهذا زيد
جزما تقول لان المخبر بقولهم هذا زيد يجوز ان يكون موافقا للواقع وان يكون مخالفا فاذا قال جزما فقد جعله

لاحد المتحملين وكان تعليلا لغيره لجحد لا نفعل كذا اصل لنفعل كذا لاجلالا الذي ينفي الفعل عنه يجوز ان يكون مجلبه ويجوز ان
يكون بغيره فاذا قال لاجدا فذكر لاحد المتحملين ثم ادخلوا همزة الاستفهام ايذانا بان الامر ينبغي ان يكون الا على
سبيل الغرض فقدم المصدر لحلل همزة الاستفهام فصار لاجد المنفعل كذا ثم لما كان معناه تقريرا ان يكون الامر على
وفق الخبر صار في معنى تاكيد كلام المتكلم فيكلم به من قصد الى التاكيد وان كان تقدم هو الاصل الجاري على قياس لغتهم ويجوز ان
يكون معنى لاجد انه مثله لنفعل حملنا على سبيل المجاز لفعل جدا ثم نهاه عنه والخبر عنه بانه لا يفعله فيكون لاجد كذا
جملة مقلدة ذات سياق الكلام عليها ومما يدل على انهم يقولون فعلها جدا قول الخطاب اذا لم يتفقا على كلمة بين القوم جدا
غير قول التهاول ومن التوكيد لغيره قولك البتة ثم مثل النوع الثاني وهو [illegible] له على الف درهم عرفا لا عزافا ومعلوم ان زيدا
له على الف درهم فقد اعترف [illegible] لا احتمال غيره فاذا قال عرفا فقد ذكر ما دل عليه الاول فتبين به فكان توكيدا لنفسه
على ما تقدم تفسيره ومنه قول الاحوص [illegible] لانه توكيد للجملة والقسم توكيد للجملة المقسم عليها فاذا قيل [illegible] امثل هذا
علم انه اكد فاذا قال قسما فانما ذكر ما تبين بالجملة الاولى هو معنى [illegible] له توكيدا لنفسه ومنه قوله سبحانه وتعالى
صنع الله بعد قوله وترى الجبال [illegible] ذلك معلوم مما تقدم ومنهم من يزعم انه توكيد لما تقدم قبل ذلك من قوله يوم ينفخ في
الصور ففزع من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله وكيف ما قدر فهو توكيد لنفسه ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق
كانهم كانوا يدعون بها [illegible] من اهل الحق [illegible] فصح ان يكون توكيدا لنفسه ومنها ما يكون مثنى هذا النوع له احكام
سماعية وقياسية فالسماعية ان يسمع كونه مثنى بهذا المعنى فلا يقاس عليه مثنى غير ما سمع والقياسية ما ان كل
ما جاء مثنى حذف فعله وجوبا من غير ان يحتاج الى السماع ومعنى التثنية في ذلك التكرير والتكثير وقال الخليل في حنانيك
معناه كلما كنت في رحمة منك فليكن موصولا باخرى ولبيك [illegible] على الدوام وكان المعنى ادوم دواما بعد دوام على
طاعتك [illegible] وسعديك مع لبيك خاصة بمعنى مساعدة بعد مساعدة ودواليك من المداولة اي مداولة بعد مداولة
قال اذا شق برد [illegible] مثله دواليك حتى كلنا غير لابس [illegible] هذا ذيك اي هذا بعد هذا قال ضربا هذا ذيك
وطعنا وخضا قال ومنها ما لا يتصرف ووقع في بعض النسخ ما لا ينصرف وهو غلط وانما غلط فيه [illegible] سبحان وقد ذكر
ان سبحان غير منصرف [illegible] انه ذكر [illegible] وليس كذلك [illegible] سبحان ها هنا انه غير منصرف وانما ذلك اذا كلم
به مفردا على ما تقدم في باب [illegible] ثم اوضح معنى سبحان [illegible] وانما اراد انه لا يتصرف فلا يستعمل
المنصوب على المصدر وهي التي يلزم الظرفية او الاداة لا يستعمل [illegible] مقطوع عنها في اللغة الفصيحة [illegible]
استعمل سبحان [illegible] وهو شاذ ومعنى سبحان الله اي سبحت الله تسبيحا اي نزهته تنزيها ويكون سبحان
ها هنا بمعنى [illegible] قلت سبحان الله [illegible] العباس [illegible] ابي عبيدة جاءتني امرأة فقالت اكتب لي
فقلت نعم فقالت اكتب سبحان [illegible] ادعا [illegible] ومن كلامهم سبحان الله وريحانه
والمعنى استرزاقه اي واسترزقه [illegible] انه لله [illegible] فيعلان [illegible] القلب الواو ياء
تخفيفا وعمرك الله مصدر [illegible] عند سيبويه وتفسيره ان معنى عمرك الله عمرتك الله اي سالت الله عمرك واذا صح ان عمرك الله بمعنى

[illegible] سبحان

٢٩

عمرك وجب ان يكون مصدرا وقد ثبت انهم يقولون عمرك الله وفيه معنى السؤال ولذلك اجاب بما يجاب به قسم السؤال وقيل
منصوب بفعل مقدر اي سالت الله عمرك اي بقاءك وفتح العين في القسم تخفيفا والفرق بينه وبين قول سيبويه ان كان
بمعنى سالت الله ان عمرك على مذهب سيبويه معنى عمرك الملتزم حذفه وهو الناصب له واسم الله تعالى المفعول الثاني وعلى
الاخر عمرك واسم الله تعالى مفعولان لسالت المقدرة واجاز الاخفش عمرك الله برفع اسم الله تعالى اي اسالك بان يعمرك الله فرفع
بعمرك [illegible] كان المعنى اذ [illegible] وقعدك الله عند سيبويه مثل عمرك الله بمعنى قعيدك [illegible] ومعناه سالت الله ان يكون حفيظك وان لم
يتكلم به كانه قيل حفيظك الله من قوله عن اليمين وعن الشمال قعيد اي حافظا ونحو ذلك في عمرك الله استعمل فعلا واذا
[illegible] بمعنى قعدك الله معنى الفعل المقدر المذكور [illegible] ويقال ايضا قعيدك الله [illegible] معناه وفيه ايضا معنى السؤال
كعمرك الله قال فقعدك الله [illegible] والنوع الثالث نحو دفرا وبهرا وافة وتفة
وجدعا هو النوع الثالث من الذي يلزم اضمار فعله والفعل له مشتق من لفظه بخلاف القسم الذي قبله فان له فعلا من لفظه على
ما تقدم ثم مثل بالامثلة المذكورة وكلها على ما ذكر من وجوب الاضمار والفعل اما من لفظها [illegible] بمعنى [illegible] هو المراد
[illegible] اي لعنه [illegible] كقول الشاعر تعاهد قومي ان يسعون [illegible] بجارية بهرا لهم بعدها بهرا
ودفرا وافة وتفة [illegible] وليس ذلك [illegible] وبسكا [illegible] وبعدا [illegible] معنى الويل [illegible] حتى صارت يستعمل على
[illegible] ويسكا [illegible] قوله [illegible] وما [illegible] قال فصل ومما يجري اسما غير مصادر
ذلك المجرى قال الشيخ ذكر في هذا الفصل اسماء غير مصادر في الاصل نصبت على المفعول المطلق وقد تقدم ذكر ذلك
في اول هذا الباب لكنه ذكرها لغرض آخر وهو انها انتصبت نصب المصادر ويلزم اضمار افعالها الناصبة لها فالوجه
الذي ذكرها لاجله ها هنا غير الوجه الذي ذكرها من اجله اولا اذ ثم يذكرها [illegible] باعتبار ان فعلها محذوف بل ذكرها مظهر
فعلها في مثل [illegible] القهقرى وضربته سوطا وذكرها هنا باعتبار لزوم اضمار الفعل وهو معنى قوله ذلك المجرى
اشارة الى ما تقدم من لزوم اضمار الفعل ثم مثلها [illegible] هو في الاصل اسم للاجسام [illegible] وهو موضوع [illegible]
ثم [illegible] الى [illegible] فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك فالنوع الاول نحو تربا وجندلا ومعلوم ان ذلك في الاصل
اسم للاجسام المعروفة [illegible] بقوله تربا في الدعاء [illegible] به الدعاء واذا علم وجب ان يكون مصدرا
اذ الفرق بين [illegible] الجنبة [illegible] ولذلك [illegible] معنا [illegible] واذا علم ذلك وجب ان يحكم بالمصدرية
وكذلك فاها لفيك هذا في الاصل اسم للفم والضمير للداهية قول القايل فاها لفيك داهيا [illegible] به الفم
[illegible] الخيبة واصابة الداهية وقيل [illegible] جعل الله فاها لفيك ثم كثر حتى صار عبارة عن اصابتها واذا علم
ذلك وجب الحكم بالمصدرية كانه قيل دهيت دهيا والنوع الثاني نحو قولهم هنيئا مريا لان اصله صفة اذ هو من قولك
هنا [illegible] فهو هنئ [illegible] اذا قلت هنيئا مريا فانما [illegible] هناه الله ومراه [illegible] هنيئا لارباب البيوت بيوتهم
وللعزب المسكين ما يلتمس اي هناهم الله واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدر وقولهم اقايما وقد قعد الناس ثم قاعدا في الاصل
من قام يقوم [illegible] وقد قعد الناس [illegible] اذا علم انه وقع موقع الفعل وجب الحكم بالمصدرية

وقوله واقاعدا وقد سار الركب مثل في ان المعنى اقعد وقد سار الركب ومن اضمار المصدر قولهم عبد الله اظنه منطلق
اي اظن ظني قال الشيخ هذا الاضمار على قياس باب الضمير لانه ضمير لما دل عليه وهو الفعل فجاز ان يذكر ثم لان
ما يتعلق بالاضمار في الاسما مخصوص بذلك الباب الذي حسن عنده ذكره هنا التنبيه على انه يصح ان ينصب
المفعول المطلق كونه مضمرا لانه يسبق الى الوهم خصوصية ذلك بالظاهر ثم مثل بقوله عبد الله اظنه منطلق وذلك
ان الضمير في اظنه لا يجوز ان يكون راجعا الى عبد الله لانه لو رجع اليه كان منصوبا على انه مفعول اول فيجب ان يكون
منطلق منصوبا على انه مفعول ثان وهو مرفوع فبطل ان يكون الضمير لعبد الله واذا بطل ان يكون لعبد الله تعين
ضمير المصدر ويكون عبد الله مبتدا ومنطلق خبره والظن ملغى ويجوز الغا الظن اذا توسط او تاخر وهو متوسط
فجاز الغاؤه واضمار المصدر مع ترك المفعولين شيئا اخر هو ان لا يريد بالفعل ذكر المصدر مفعولا والنقص الاخرى
انك اذا الغيت اعطيتها فيصح ان يكون الضمير في اظنه ضمير المصدر على ما قرر نعم الغا باب الظن مع ذكر المصدر
ضعيف لاجل كونه تاكيدا وانما حسنه كونه مضمرا فلم يقو قوة الظاهر واما قوله واجعله الوارث منا بجمل على
ما ذكر وانما قال بجملة لانه يحتمل الاول ويتعين خلاف الثاني وبيان الاحتمال ان قوله واجعله يجوز ان يكون ضميرا
للمفعول الاول راجعا الى ما تقدم من ذكر الاسماع والابصار ويكون الوارث هو المفعول الثاني بدليل عليه امران احدهما
ما روي في قولهم واجعلها الوارث منا وهذا تفسيره وهو مفعول اول راجع الى ما ذكرناه والثاني ان المقصود ان
يكون هذه الاعضا المذكورة لانه لا معنى للدعا بكونه الوارث لانه لما قال متعنا اللهم باسماعنا وابصارنا
قرن بان يكون كوارثه في بقائها ويستقر لها باعتبار العادة وهذا يبين احتماله لكون الضمير لغير المصدر وانما
لم يقم من عوده الى المفعول وجعله للمصدر لامرين احدهما ان الاسماع والابصار جمع ولا يصح عود الضمير
المفرد الى الجمع ولو كان فيها كان الصحيح ان يقول اجعلهن او اجعلها فلما قال اجعله دل على انه ليس له الثاني وهو
انه يلزم ان يكون الوارث مفعولا ثانيا فلا يستقيم في الظاهر ان يكون هذه وارثة ولا مثل الوارثة فعلم انه
اراد به المبالغة بجوابه لانه قد تقدم ما يدل على ذلك وهو قوله متعنا فجعله لمعنى اخر غير ذا ويبدل الوارث على بكر
المعنى الاول عنه من التاويل وهو ان يكون الضمير ضمير المصدر والوارث مفعولا اول وجعله في موضع المفعول الثاني
على معنى واجعل الوارث من نسلنا الكلالة خارجا وهو معنى مقصود للعقلاء والصالحين ومنه قوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني ويرث من ال يعقوب واذا كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر على ما قرر فمن اجل ذلك حمل صاحب
الكتاب الضمير على المصدر وقد احتج عن عود الضمير المفرد الى الجمع بانه على معنى واجعل المذكور كما صح ان يشار اليه
بذلك في قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه لان الانعام عند سيبويه جمع وانما هو
اسم جمع فجاز ذلك الضمير في بطونه المفعول له قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل قال الشيخ اراد بالوقوع التعلق
المعنوي المعقول لا الامر الحسي اذ ليس كل الافعال متعلقة به وليس هو مفعولا لما حتى انه كقولك ضربت زيدا واردته
وشاتمته وخاطبته وما اشبه ذلك والتعلق هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه كما قال وهو الفارق بين المتعدي

باب المفعول له

ومن الافعال وغير المتعدي وذلك ان الفعل المتعدي هو الذي له متعلق يتوقف عليه فهما كان متعديا اليه باعتبار
هذا المتعلق وهو الذي سمي واذا كان كذلك وجب ان يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك لو قطعت
النظر عنه كانت الافعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قدرتها جميعا لذلك كانت كلها متعدية وانما انقسمت باعتبار التعلق
له بهذا التعلق وبعضها عري فما ثبت له هذا التعلق فهو متعد وما عري عنه فهو غير متعد فهو الفارق بين المتعدي من الافعال
وغير المتعدي ومن الافعال غير متعد على التحقيق وسمي هذا المتعلق مفعولا به لانه لما وقع الفعل عليه وتعلق به اولا له جواب
وقعت به بهذا الفعل والاصل في كونه مفعولا ان يصح في مثل ما ضربت زيدا كالاصل في الفاعل ويكون واحدا فصاعدا
الى الثلاثة على ما سيأتيك وذلك ان الفعل يتوقف عقليته تارة على متعلق واحد فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك ضربت
والمتعلق تارة يتوقف على اثنين فيجب ان يكون متعديا الى الاثنين كقولك اعطيت واعطيت وعلمت وحسبت وزعمت وعلى
المتعلق بالنسبة تارة يتوقف على ثلاثة فيكون متعديا الى ثلاثة كقولك اعلمت اذا قصدت تصييره عالما بالمركبات والنسب
في الافعال ما يتوقف عقليته على اكثر من ذلك ويجي منصوبا بعامل مضمر مستعمل اظهاره او لازم اضماره فمثال المفعول له
ظاهر ومضمر والذي يقدم تمثيله واستغنى عن ذكره على ما هو عادته في الاستغنا وذكر المضمر لكونه لم يتقدم له ذكر ومثله
الا يجوز اظهاره والاخر اللازم والذي يجوز اظهاره هو ان يكون مع قرينة حالية مشعرة بخصوصية ذلك الفعل المحذوف مجردا
من غير وقوع لفظ اخر في موضعه او ما يقوم مقامه مثل الهلال وسهلا كان ان يجي مثاله بامثلة فيه فقولهم لمن اخذ
يضرب القوم او قال الضرب شر الناس زيدا لان ذلك قرينة حالية تشعر مقصود في قصد الفعل قوله المنصوب بالمستعمل
اظهاره وهو في الحقيقة لم يحكم موضع فامثلته قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف في اللبس موضع الفعل لفظ
يقوم مقامه والكثير بلغت مبلغا يستغني بها عن الفعل ثم شرع مثلها بما ذكره قال وهو قولك لمن اخذ يضرب القوم
فالقوم مفعول اضرب الملفوظ والمثال انما هو زيدا ولا يستقيم ان يكون القوم مثاله المنصوب بالفعل المحذوف لامرين
احدهما انه ليس مقصى تمثيله او ثانيهما يصح ان يكون ما بعدها معطوفا عليها والثاني انه لو كان كذلك للزم ان يكون المثال
لحال امرين كالامرين جعله ايجابا لهذا المعنى والامر خلافه لان الغرض التمثيل باستواء كلما ذكر الباب في ان الحوادث من الباب
واما قيل العقلا بمعنى من منع واغلاق باب التضيق ونحو وقا قيل اجمع الفاقين ذلك اي تقول عمرا كذلك كالحسن
سد دماما والمستهلين وامكان التفسير ترك نصيب اضرب ثم الخطاب بمعنى ذلك علمت ويجي في بعض النسخ وما شرا
احكام رايت شرا واضمار الفعل بعد النفي عند تفسير ضعيف وهو مما سبق به وما سمع مثالا بالقران لحاكيه والمقالة
ثم اورد البيت لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا وقرينته لفظية لانه لما ابت بعد النفي ونصب
بعد الاثبات علم ان المراد اثبات الفعل المنفي ولا وهو ترى والعقدية لا ترى لها وابو العباس يقرا تريت لن
تراها وقال هو مجهول منه قولهم كاليوم رجلا والقرينة هنا قطعية في الاصل ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كان
القرينة موجودة والتقدير لم ار كاليوم رجلا فالزم فيه الحذف فلذلك لم يبلغ عندهم ذلك البالغ ورجلا منصوب بالفعل المقدر
وهو المثال بمعنى مقصود الباب كاليوم في موضع نصب صفة في الاصل قدمت فصارت منصوبة على الحال وتقديرها

كرجل اليوم ثم حذف رجل المخفوض واقيم مقامه ثم قدم مع خافضه قبل المفعول وحذف الفعل على ما هو المقصود من الباب
ويجوز ان يكون كاليوم هو المنصوب بالفعل نصب المفعول له اي كالك ولا مثل رجل اليوم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة
مقامه فصار ما رايت كاليوم رجلا اما تمييز او اما عطف بيان والظاهر ما تقدم لما فيما بعده من كثرة التقديرات
ومنه حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا ذكر الطالب والمطلوب اجمالا عن نفسه ويقربها انه يا فصل
مقعد حج سمعت ويدل على انهم لم يلتزموا انهم قد يظهرونه فيقولون لكلمة الجميع قول بعض العرب قيل لهم اقدم
كالمه فقال الصبيان ما لي كلام الصبيان انما لما تضمنه لم اضيفه من معنى اللوم واما لما فهم من ... الحال وقيل
لبعضهم انه مكان كذا وكذا فقال بلى وجاذ الارض ذلك ... الى ام في ... هو الموضع الذي يستمع
فيه ... عن ذلك ... المنصوب للازم اضماره منه المنادى قال الشيخ ... منكا له
وذلك انه لو ان جرنا باعتبار المعنى وورد عليه قول القايل يا حاطبي يعلم انت المراد بهذا الخطاب وما اشبهه وان حد
باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص في قولك افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم والتخصيص
ان يقال ... هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعوا لفظا او تقديرا فالمطلوب اقباله جنس له لغيره بحرف نايب
مناب ادعوا فاصل وخرج المندوب عنه باصل الجنس فانه ليس مطلوبا اقباله وسيأتي ذكره بحده وتمام بعض على
انه لا يشكل عليه حده انه يجعل المندوب منادى ... فصل ... احكام المنادى ... قال ... الفصل مندوبا
لقولك يا زيداه ... المنادى هل هو مفعول به لفعل التزم اضماره فيكون من هذا الباب او هو
مفعول لاسم فعل ... المنادى منصوب لفظا او محلا على ما هو المحقق
في النصب اللفظي والمحلي والقول الاول ... انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسماء افعال لان اسماء
الافعال لا بد لها ... ان لا يكون اسماء افعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله في
رويد زيدا ... غير مستقيم لانها ... الا ان يكون لمتكلم او مخاطب وغايب ... ذكره وليس المعنى
ايضا عليه ولا جايز ان يكون لمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون متحققا في اسماء الافعال ولا جايز ان يكون للمخاطب لانه يصير المعنى
عليه ... ان المخاطب هو الداعي وانما هو المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا ... الوجه
الثاني هو ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد فاذا بطل
ان تكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقي اذ لا قايل بالفرق والكل جميع في معنى واحد باتفاق فاذا وجب ان يكون بعضها
ليس باسم فعل وجب ان يكون البواقي كذلك ... حرف النداء مع المنادى نفسه ... ليست اسماء
افعال ... فقوله ... لانا اذا علمنا ان الجملة هي التي تتركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
وعلمنا ان وضع الحرف لا يسند ولا يسند اليه علمنا ... المقدمتين ان الحرف والاسم لا تنتظم منهما واذا ثبتت هاتان
الاصلان باتفاق فلا صحة لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه مخالف لما علم ثبوته اذ يلزم منه ان يكون الحرف
مسندا اليه ومسندا به وكلاهما باطل او يلزم ان يكون كلاما من غير اسناد وهو باطل فلما لزم منه بطلان احد الاصلين

المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل اذ ما ادى الى الباطل فهو باطل وقول من قال انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة تتم بما بعده
من الكلام اذ المنادي انما ينادي لكلام يذكره بعد النداء فالجملة هو ما يذكره بعد النداء والنداء معه كالفضلات التي تكون
في الجمل فهو قول بعض اصحاب الاصول لانه مختل من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فانا نقطع بان القايل يا زيد وسكت قد تم
كلامه فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاني زيد او تفعل كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك افعل كذا ... او لولا زيد
وقد يقول القايل يا زيد لا يخبر بشيء بل لطلب حضوره او خيفته ولذلك قال المحققون ان الوقف على الجملة الندائية جايز
لانها جملة مستقلة وما بعدها جملة اخرى وان كانت الاولى لها تعلق من حيث كانت تنبيها في المعنى واما من جهة اللفظ فهو ان
المعلوم لا بد له من اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا يخرج واحد منها على تقدير ان يكون جزءا فبطل ايضا
لذلك الوجه فالوجه ما قاله النحويون في انه منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء وكان الاصل ادعو
زيدا او انادي زيدا وما اشبهه على معنى الانشاء فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا عليه وكان الموجب
لحذفه كثرة استعماله ووقوع حرف بدل عليه في محله وحذف الفعل الناصب اذا علم ليس ببدع في اللغة بل واقع كثيرا كما سياتي
في مواضع وليس المعنى بكثرة الاستعمال فذلك وفي مثله انهم ... على الوضع ثم حذفوه لان ذلك ... موجود في كلامهم
كذلك كثيرا وانما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله فعلوا ذلك في اول مرة ان قلنا انهم الواضعون باصطلاحهم
وان قلنا ان الاسم حصل علمهم بذلك ... واذا تقرر معنى وضع المنادى في نفسه فالكلام بعده فيما يتعلق باعرابه وبنائه
والاصل فيه ان يكون منصوبا لانه مفعول به الا انه يعرض له ما يوجب بناءه على الضم او بناءه على الفتح او اعرابه بالخفض
فاما ما يوجب خفضه فلدخول لام الاستغاثة واما دخول لام التعجب فليس في التحقيق لدخل على المنادى لما تقرر ان المنادى
هو المطلوب اقباله والتحقيق ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
اعجبوا للماء وللدواهي ولذلك جعلت لام التعجب بخلاف المستغاث به فانه في الحقيقة مطلوب اقباله كما اذا قلت
يا زيد وانما ادخلوا عليه اللام تنبيها على انه مستغاث به وليس يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي اذ لا معنى للطلب
ومثال ذلك واما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو ان يكون مفردا معرفة وانما بني على الضم ... سبب اقتضى البناء
وهو مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب وهو شبهه بالمضمرات الا ترى انك اذا قلت يا زيد فاصله في المعنى ادعوك
وانا ادعوك لانه مخاطب ووضع الخطاب ان يكون بضمير الخطاب فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان واقعا
له موضع المضمر فلما اشبه المضمر كان سببا موجبا للبناء الا ترى الى بعض فصحاء العرب يا اياك وقول الشاعر يا ابجر بن ابجر يا انتا
واقع يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا حيث وقع لفظ المضمر المخاطب محله حين كان المعنى عليه واذا كان شاذا
وقد قيل انما اراد يا هذا انت ويا هذا اياك اعني كما تقول يا زيد انت فعلت كذا ويا زيد اياك ضربت ثم من النحويين
من يزيد قيدا آخر وهو كونه مفردا ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه بالمضمر لفظا ومعنى فلا يرد عليه المضاف
ولا الطويل ولا النكرة لانه ورد المضاف والطويل اجيب بانه ليس مفردا ... عنه ... جرى العلة ومن النحويين
من يقتصر على العلة المعنوية فاذا ورد عليه يا عبد الله ويا رفيقا بالعباد وشبهه اجاب بان فيه المانع من السبب

وتحمل التابع

وقد ينتفي الحكم لانتفا السبب وقد ينتفي لوجود المانع ووجود المضاف الذي هي من خواص الاسما معنى مناسب لمفهوم الاعراب وثبوته
فلم يجز السبب ثقاما بنا في المضاف من البنا ومثاله حضرتم بنا الا وشئ ولعل ايه لا غلام رجل وليس الا الاعراب لا المضاف والذي
منع البنا في غلام رجل مع وجود السبب هو الذي منع البنا في غلام زيد مع وجود السبب وقد رد عليهم بان الجهات لا
تعتبرها المضافة ودخول الالف واللام عن بناها واذا كان كذلك فيما ذكرتم مناقض ما عليه اللغة والذي يدل عليه
الاجماع على قولك خمسة عشر والخمسة عشر وخمسة عشرك مبني اضفته او ادخلت عليه اللام واوردتموا اذا كان ذلك
فلا معنى لثبات كم ذلك ما يقاوم السامع وجود البنا معه في جميع ما يضاف من المبنيات وما يدخله الالف واللام وقد اجيب عن
ذلك بان البنا فيه اصلي سبب قوي والبنا فيما عارض بشبه ضعيف فلا يلزم من منع المانع عمل السبب الضعيف منعه عمل السبب القوي
وقوة ذلك ما تقرر من بنا لا رجل واعرابه غلام رجل وقالوا السبب في الموضعين حملا فوجب لا ان اتفق في بعضها استمراره
فكان البنا الازم المستلزم بسبب ما اتفق في بعضها انتفاء في بعض الصور فانتفى مسببه ولا يوصف السبب بالقوة والضعف
لوجوده تارة وانتفائه اخرى وانما يوصف بالقوة لكونه دائما وبسبب قوي معنى وجوده تارة وتخلفه اخرى تخرج عن
يتفق استمراره وردوله وقد ثبت ان الاضافة لا تخل بالبنا وانتفا السبب الموجب له بما ذكرناه من كون مبني مع دخول
ذلك عليه غير محل النزاع وما ذكر نحو من انه ضعيف يضارعه كون الشبه بعيد النفي مستقيم فانا نعلم ان اسما
الاشارة مشبهة بلا الا بكون الوجه بعيد ومع ذلك فان الاضافة لا تخل بتحرها بدليل وجوب ذلك في قولك رايت
غلام هولا والمذكور من الحاصل في الاعلام والاعلام تحل السبب المانع عندنا ذلك بل المانع الاخر وهو انه لو بني لادى
الى ممتنع من تلك كلمات وهم لا يفعلون ذلك فان زعم انه كذلك في يا غلام زيد لم يستقم لهذا لكان في لا غني فانى
له تحل هو اسما الحرف حلاف ما يا غلام زيد فانه لا يمتنع الحاذي فيه ذلك ويدلك على ذلك حرف حذفها واستمرار حذف
لا ايضا مما يضعفه ان لا غلام السبب فيه تضمنه معنى الحرف وهو اقوى الاسباب فبطل ان يقال ان سبب البنا ضعيف
فلذلك قابلته الاضافة ولم يجب بان المعنى يضعفه لكونه لا ينعي في هذا الموضع خاصة ولم يثبت مثل ذلك في المضاف
وما ذكر نحو مبني بالاصالة في كل موضع وما ذكر نحو من غلام هولا لا يعبا فان كلامهم في المضاف لا في الثاني وما
ذكر نحو الغلام من التركيب مع انه مستغني عنه بتضمن الحرف وما ذكر نحو من انه امتنع في الغلام من التركيب
كراهة تركيب ثلث كلمات مردود على مذهبكم مثل لا رجل ظريف بنا بهما معا وهو واضح في انه لم يركبوا
لا مع رجل واذا لم يركبوا بطل ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه والامر في ذلك كله قريب وقول الفرا انما اراد
العرب يا زيد بن عمرو ثم حذفت وهذه المضاف وكان زعم فعل وبقي لما قام الاسم الثاني مقام الزيادة نصبه
اذ ليس منصوب بفعل لا اداة اذ لو كان فعل لصح الحال منه ضعيف وامتنعت الحال الا ان المعنى حجاه
على كل حال قول الخليل انما نصبوا المضاف كما نصبوا ابنك حين طال ورفعوا المفرد كما فعل ضعيف
وقول الكسائي رفعوا المفرد بغير تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل صحيح ونصبوا المضاف حملا له على
اكثر الكلام للفرق بينه وبين المفرد ضعيف والاتفاق على انه اذا اضطر الشاعر في المفرد نونه وقال الخليل

٤٢

وسيبويه والمازني مضموما وقال عيسى بن عمر ويونس منصوبا ورده الى الاصل وانشد سيبويه سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام وقال لم يسمع من العرب من يقول يا مطرا واستدل الناصب بقوله فيا راكبا اما عرضت
فبلغن ندماي من نجران ان لا تلاقيا وقد صرح الفرا والكسائي بجواز يا رجلا والكبا المعين حملا من المشبه بالمضاف
ومنع الجواز يا راكبا المعين وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه وفيه اشكال فانه يستلزم جواز يا رجلا ايضا واما نحو يا شاعرا
لا شاعر اليوم مثله ويا صاليا من عمرو فالاتفاق والفرق بينه وبين يا ضاربا عمرا وانه في يا رجلا فرق رجلا
منادى مفرد لا تخصيص فيه صفة ولا تخصيص الحال بخلاف لا رجل وايضا فانه قد ثبت نحو يا حميمي في الفتح والجر
بدليل لا رجل فيطلق بالفتح فيهما وما الموضع الذي يبنى على الفتح فيه فان دخل الف الاستغاثة كقولك يا زيداه
وهذه الالف تدل على ان الاسم مستغاث به كدلالة اللام في يا لزيد ولذلك لا يجمع بينهما فيقال يا لزيدا ووجب
البنا على الفتح ضرورة ان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا والا فالضم فيه واجب ولولا الالف لاي بيان انك لو
حذفتها لوجب ضمها ولم يحتج الى ذكر نحو يا هولا ويا حذام لانه مبني فلا يتغير بالنداء ولا الى ذكر يا غلامي كان
معربا او مبنيا على القولين فيه وقال صاحب الكتاب بعد تمثيله للمبني على الفتح او منادى ياكقولك يا زيداه وليس
يستقيم لما تقدم من ان المندوب ليس بمنادى فلا ينبغي ان يذكر حكمه في باب المنادى وان وافق بعض الفاظه
لفظ المنادى ولذلك ذكر المندوب على حياله في فصل باسمه فالتمثيل بما ذكرناه هو الوجه فصل توابع
المنادى المضموم غير المبهم اذا افردت حملت على لفظه ومحله قال الشيخ ذكر توابع المنادى الموصوف بالصفة
المسند كمر في باب النداء وان كان التوابع باب مفرد وكان حقها ان يذكر فيه الا ان ما ذكر منها مخالف حكم التوابع
باعتبار النداء فكان ذكره في باب النداء اولى لانه من آثاره في التحقيق فالتوابع المنادى المضموم احتراز من المنادى
المنصوب فان تابعه على قياس باب التوابع وقال غير المبهم احتراز من المبهم فانه لا يكون فيما ذكره من الحكمين بل على المحل
كقولك يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ولو لم يحترز منه لكان داخلا في ان تابعه يجوز فيه الوجهان وليس كذلك
الا عند بعض النحويين وليس بالجيد فيما ستاتي ذكره وقوله اذا افردت تقييد للتوابع فانها قد تكون مفردة وقد
تكون مضافة فالحكم الذي ذكره مختص بالمفردة ولذلك وجب تقييده بها وقال حملت على لفظه ومحله فذكر الحكم
الذي يكون لهذه التوابع المخصوصة واما حملها على محلها فهو القياس لانه مفعول منصوب المحل فوجب ان يكون
تابعه منصوبا كجميع المبنيات كقولك ضربت هولا الرجال لا يجوز غير ذلك واما حمله على لفظه فلانه لما كان
في البنا عارضا اشبه الاعراب في عروضه واشبه موجبه عامل الاعراب في عروضه فالموجب للحركة المشبهة
بحركة الاعراب في متبوعه لما شبهوا موجب هذه الحركة بالعامل الشبيه بحركة الاعراب في متبوعه اجروا
التوابع مجرى توابع المعرب فكان حكم ذلك المشبه بالعامل في الانصاف حكم العامل المحقق في الانصاف على التابع كما
شبهت الحركة في يا زيد بحركة جاء زيد شبه الموجب لها وهو يا في يا زيد بالموجب لها في زيد في جاء زيد ولذلك
شبهوا التابع في يا زيد العاقل بتابع المعرب المحقق في جاء زيد العاقل وهو من مشكلات ابواب النحو من حيث كان تابعا

معربا لا يعرف حركة متبوعه المبني مع ان لصفته اعرابا محققا لفظا وايضا فيجب بما ذكرناه وانما لم يلتزم ان لا يرفع في العاقل
علي هو العاقل ان كان رجلا مستقيما لما ثبت في باب نعم اجمعين فلم جواز الرفع فيه على الاتباع ووقع الاتفاق على ان هذه
التوابع معربة وان كانت على لفظ المتبوع المبني لعدم الموجب للبناء فيها فلم يختلف ان كلا من اعرابها وجبه ما تقدم
ذكره من التشبيه المذكور والفرق بينه وبين المتبوع هو ان المتبوع وجدت فيه علة البناء فوجب بناؤه والتابع لم يوجد
فيه علة جريانه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة البناء فيه الا ترى انك تقول يا هذا العاقل
فيكون المتبوع مبنيا لوجود علة البناء فيه والتابع معربا لفقدان علته باتفاق وان كان هو في المعنى المشار اليه فكذلك
اذا قلت يا زيد الطويل يبنى زيد لكونه واقعا موقع المضمر المخاطب باعتبار ما ذكرناه ولم يبن الطويل لانه لم يرد ذلك
الورود وانما قصد به التوضيح والتبيين كما في قولك جاءني هذا العاقل لا باعتبار كونه هو الذات المناداة
في المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك في الطويل في قولك هذا الطويل لان هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات فيكون واقعة
ذلك الموقع وانما قصد به المعنى خاصة ولذلك خرجت عن المعنى الموجب للبناء في متبوعاتها وقد اعترض على
على ذلك بانهم قد نفوا الصفة لبناء موصوفها في قولك لا رجل ضارب في الدار فلم لا يكون هذه الصفة ايضا مبنية لبناء لا رجل ضارب
في الدار وفرق بينهما بان المراد هنا نفي رجل على هذه الصفة لا نفي رجل مطلقا فلم ينف رجل مطلقا ثم وصف
وانما نفي رجل موصوف بهذه الصفة فصار بهذا الاعتبار كالشيء الواحد لان النفي لهما جميعا بخلاف الطويل فانه
قد تم النداء في قولك يا زيد ولو قلت ثم لا رجل هو المقصود لاختلف المعنى الا ترى ان نفي رجل ضارب لا يلزم منه
نفي رجل مطلقا فيختل المعنى عند تقدير ان النفي دخل على رجل مطلقا ثم نصفه فيصير معناه عموما وهو باطل
بخلاف قولك يا زيد الطويل فانك تعلم ان المنادى زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل اليه وتحققه في كونه
هو المنادى حتى يصح تقديره بعد تمامه فان قلت فما ذكرت في المعنى يمكن مثله في مثل قولهم يا شامر الشامل
اليوم مثله خيرا ولكن في كليهما تواضع وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد الى النداء
اولا ثم يوصف بعد تمامه وانما قصد الى نداء الموصوف بالصفة قبل النداء فصارت الصفة والموصوف في قصد
المنادي كلمة في قصد النافي في قولك لا رجل ضارب في الدار والجواب ان الارتباط فيهما حاصل مثله
فيما تقدم علة البناء بالطول فات الموجب للبناء فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا او طويلا وجب
اعرابه لفوات علة البناء فاتفق ان هذا الارتباط الحاصل لزم منه فوات علة البناء فوجب اعرابه ولو كانت
علة البناء فيهما ما ذكرته حتى انه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما ذكرناه ويحمل في جواب عنه فان
قيل لو كانت الصفة توجب طولا للمنادى لوجب نصب مثل قولك يا رجل اذا وصف بالجملة ولم يكن كذلك وجب
بالتزامه كما تقدم وبالفرق بين ما وصف بالمفرد وبين ما وصف بالجملة لانه اذا وصف بالمفرد امكن تمام الاول
دونه ومعرفة الثاني فيجعل صفة له واذا كان جملة لم يستقم الا ان يكون من تتمته لانه لو قدر استقلال الاول
دونه وصفت المعرفة بالجملة التي هي نكرة وهو باطل والخليل وسيبويه يختاران في يا زيد الحارث الرفع

وابو عمرو ويونس يختاران النصب وابو العباس ان كانت اللام كلام الحسن فكالخليل وان لم تكن فكعمرو ثم
مثل من التوابع التي الحكم ذكرها ثم استثنى البدل نحو زيد عمرو ومن المعطوفات بقوله ونحو زيد وعمرو ومن المعطوفات
يعني به كل معطوف لا يمكن ان يدخل عليه حرف النداء وانما اختص البدل وهذا النوع من المعطوفات بذلك
لان البدل في حكم تكرير العامل وكان كأنه موجود في الثاني فاجري مجرى المستقل بنفسه ان قلنا ان البدل
لم يخالف التوابع في حكم تكرير العامل وان قلنا انه مثلها فانما خالفها في ذلك لانه المقصود بالذكر والاول
كالتوطئة لذكره فلو لم تجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له بحكم المقصود وجعلوا غير المقصود مخلوا له حكم
المقصود مع كونه اولى في الدلالة على الغرض لها المعطوف المخصوص بما ذكر فلان حرف العطف كالقائم
مقام العامل فصار بمنزلته وكانه مذكور فجعل حكمه حكم المنادى معه ولان المعطوف عليه بالواو واخواتها بالعطف
مثله كان مساويا له فكرهوا ان يجعل في حكم المساوي شأنا ليس لمساويه وهذا ثابت في الواو والفاء
وثم وحتى ثم اجريت بقيتها مجراها لكونها من باب واحد ثم مثل في البدل بقولك يا زيد زيد والبس
وقال شارحه ابو علي الفارسي وهذا انما هو من باب التأكيد اللفظي والاولى ان مثل بغيره فقال يا
زيد ابو يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين فان قلت فاذا كان من باب التأكيد اللفظي بطل ان يكون التوابع
البدل نحو زيد عمرو ومعربة لفظا ومحلا فان هذا مبني لا يستقيم فالجواب انا لم نقصد بالتأكيد المقدم الا التأكيد
لا التأكيد اللفظي فقد علمت ان حكمه حكم الاول والحق كانه الا ترى انك تقول يا زيد زيد الا [illegible] فاتى به مطابقا [illegible]
فان كان هاهنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل نحو زيد لكان ارفع للبس واتم الحكم ثم ذكر القسم الاخر من التوابع
المقيد بالمذكور اولا ويعني المضاف فقال واذا اضيفت فالنصب لان متبوعها منصوب وانما وجب النصب ولم يجز الرفع
على اللفظ كالتوابع المفردة لانها ثم جاز ذلك فيها اجراء لها مجرى منادى انسحب حكم حرف النداء عليه بعد [illegible]
له بعامل الاعراب ومعلوم انه لو كان منسحبا عليها كانت حركتها حركة المتبوع فلما اشبه بعامل الاعراب كانت حركته
الاعرابية حركته التي كانت تكون له لو باشره هذا المقدر عاملا واذا كان مضافا لم يكن ذلك فيه ووجب له [illegible]
على كل تقدير اذ تقديره على اصل التوابع للمبنيات وجب نصبه وتقديره على انه منسحب عليه حكم ما اشبه بالعامل وجب
النصب اذ المضاف اذا قدر عليه حرف النداء لا يكون الا منصوبا فوجب له النصب على كل تقدير ثم مثل في التوابع [illegible]
ولم يستثن منها هاهنا البدل والمعطوف لانه اذا وجب النصب في غير البدل نحو زيد وعمرو من المعطوفات اذا كانت مع
مع كونها كان يجوز فيها الرفع اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل نحو زيد عمرو واذا كان مضافا مع كونه كان
المنادى اذا كان مفردا من طريق الاولى [illegible]
كلكم وكلهم والذي في الخطاب يجعل مخاطبا تارة وغائبا اخرى لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان بضمير المخاطب
وباعتبار اللفظ هو ظاهر كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب اذ كل ظاهر وهذا اصل مطرد في كل ما كان له جهتان
المعنى واللفظ كقولك انت الذي فعلت كذا وانت الذي فعل كذا والاعتبار بالمعنى اقوى اذا كانا في حكم الاسم الواحد لانه

واللفظ متوسلا اليه في التحقيق فكان الوقف بها لانعام اولى ولذلك كان قولهم يا تميم كلكم اولى فان قلت ينبغي على هذا ان
يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي فعل كذا والامر بخلافه فانهم لم يختلفوا في انه ضعيف الجواب ان الذي
جزء مستقل وليس كذلك يا تميم كلكم فانه توكيد لانهما جميعا كجزء واحد فصار هذا كالقابل لفظا ومعنى باعتبار في نفسه لانه
مستقل فان قلت فلو قدرته تتمة للاول لانه يكون جزءا واجب فيه على هذا وجه في يا تميم كلكم من اختيار الخطاب
قلت لو امكن ذلك لكان ولكنه لا يمكن فانه لا يصح المضمر المخاطب ان يكون موصوفا ولا يبدل منه بدل الكل ولا يعطف
ولا موكد لبطل جميع التوابع فيظهر انه لا ان يكون مستقلا فمن ثم جاز المخالفة بينه وبين يا تميم كلكم قال صاحب الكتاب
والوصف بابن وابنة الى اخره قال الشيخ ابن وابنة حكمه في نفسه واحدة انما يوجب حكما فيما قبلها اذا وقع بين علمين
صفة فالحكم هو تخفيف وعلته كثرته في اللفظ والاستعمال اما اللفظ فلانهما متعددين في حكم كلمة واحدة واما
الاستعمال فلان العلم بابن مضافا الى العلم صفة اكثر من مجيئه مضافا الى غيره فلما كثر هذا بين الوجهين خففوه
بابدال الضمة فتحة وتخفيف الضم وجهين احدهما ان الفتحة اخف من الضمة في نفسها والاخر ان فيها اتباعا والاتباع
اخف من مخالفة الحركات والصحيح ان حركة زيد في يا زيد بن عمرو حركة بناء وحركة ابن على حالها وزعم قوم انهما
حركتا بناء كانهما لما كثر ذلك معه صار عندهم كالكلمة الواحدة كخمسة عشر وزعم قوم انهما حركتا اعراب لانه لما كثر
ذلك معه صار كانه قبل يا زيد عمرو ولما ذكر حكم التخفيف عند وقوع ابن بين علمين في المنادى ذكر ايضا حكم التخفيف في
وقوع ابن بين علمين صفة في غير المنادى وهو حذف التنوين والعلة ما تقدم لان الحكم هنا حذف التنوين والحكم ثم الفتح
والشرط وجود الامرين جميعا بان يكون صفة واقعة بين علمين حتى لو انتفيا او احدهما لم يخفف فمثال انتفائهما في قولك
زيد ابن اخي ومثال انتفاء الصفة قولك زيد ابن عمرو منها وان كان واقعا بين علمين لانه ليس صفة ومثال كونه صفة وليس
واقعا بين علمين قولك جاءني زيد ابن اخي منها وان كان صفة فليس بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك جاءني زيد بن
عمرو فيجب التخفيف لوجود الشرطين الا في ضرورة الشعر كقوله جارية من قيس بن ثعلبة كانها حلية سيف مذهبه وزعم قوم
ان ثعلبة بدل وقصده ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف كغيره وايضا فانه يخرج عن الشذوذ
باعتبار التنوين ثم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا وظاهر كلامه يدل على تحتم الفتح في المنادى اذا وقع ابن بين
بين علمين وحكى بعض النحويين والصواب انه ليس بمتحتم فيكون ترك ذكره اما لان هذا هو الافصح واما لانه ذكره للعلم
وانشد سيبويه للعجاج يا عمر بن معمر لا منتظر وروي في قوله يا حكم بن المنذر بن الجارود على الوجهين فصل والمنادى
المبهم نحو يا ايها الرجل ويا هذا واسم الاشارة الى اخره قال الشيخ يجب في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين
واجاز المازني النصب قياسا على [illegible] وتوهم بعضهم الفرق بين يا ايها الرجل ويا هذا الرجل فجوز في يا هذا فاجاز
في يا هذا الرجل الوجهين فان اراد جواز النصب بعد مراعاة فمستقيم وان اراد جوازه على الاتباع فليس بشيء وانما
وجب الرفع لانه لما كان هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لندائه جعلوا حركته الاعرابية حركته التي كانت
تكون له لو كان مباشرا بالنداء تنبيها على انه هو المنادى في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيد الطويل

لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه والوجه الاخر ان قال لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد جاز في صفة غير المبهم بدليل
جواز مررت بزيد الذاكر كان مستغنى عن الاسم حقيقة قال واسم الاشارة اذا وصف بما فيه الالف واللام وانما كان
كذلك لان صفة اسم الاشارة اصله ان يكون باسماء الاجناس لانه مبهم الذات فكان وصفه بما يدل على ذاته
اولى هو الوجه لان الوصف بالمعاني الحاجة فرع على معرفة الذات ولذلك كان المبهم مستبدا بالصفة الوصفية باسماء الاجناس
دون غيره لما فيه من الابهام اذا وصف باسماء الاجناس وهو معرفة مصرح بها بالالف واللام وقول الشاعر يا صاح
يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلس قال الشيخ اورد عليه انه لا يستقيم رفع الضامر في المعنى لانه عطف على العنس
قوله والرحل والاقتاب فيصير المعنى الضامر العنس والضامر الاقتاب وهي لا توصف بالضمور فاذا ينبغي يا ذا الضامر
بالخفض كما انشده الكوفيون وسقط الاستشهاد لانه يصير من باب اخر من باب نداء المبهم فاجيب عنه بامرين
احدهما ان الاستشهاد انما هو انشاد هذا النصف على انفراده وان كان غير شاهد على رواية الثقات ممن يعلم ما تمته
والاخر ان يكون الرحل معطوفا على العنس على سبيل التجوز لان معنى الضامر العنس الذي ضعفت وبليت عنسه فعطف
الرحل باعتبار المعنى كانه قال الذي ضعفت وبليت عنسه ورحله وفي الضامر العنس اشكال في وجوب رفعه مع كونه
صفة مضافة والصفة المضافة تكون منصوبة على ما تقرر في المنادى في الفصل الثاني واجيب عنه بجوابين احدهما
ان الضامر العنس موصول والموصول في حكم المفرد لانه كالمركب فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت
عنسه لم تقبل حركة لم يكن الا رفعا فكذلك ما كان مثله والاخر هو ان الضامر العنس وقع صفة للموصوف معرفة مرفوع لان
صفة اسم الاشارة لا يكون الا كذلك على ما تقدم فيجب ان يكون معربا باعرابه واعرابه الرفع فيجب ان يكون مرفوعا
والكلام في يا ذا المخوفنا كالكلام على البيت المتقدم والاعتراض والجواب الجواب وسبب قول عبيد يا ذا المخوفنا
بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام لم يكن سفها والسادات والشعراء كل ابن قطام ان قوم عبيد قتلوا
اباه امرء القيس حجرا وسوابن قطام فتوعدهم امرؤ القيس فقال له ذلك تمام الا انهكم البابغ الخيل نفسه
بشيء غير بنت [illegible] المقادر وجاء في الخيل الرفع على الفاعل والنصب على المفعول من اجله واذا الجر في مثل
يا ايها الجاهل ذو التنزي النصب فانما هو على معنى امتي لا على معنى الاتباع لان الجاهل يرفع على كل تقدير قوله
وقالوا في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا قال الشيخ احتملوا ان زيدا عطف البيان والبدل فان اريد
عطف البيان فيجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل اما اللفظ فهو اللفظ التقديري وان اريد البدل
فالضم ليس الا وقوله يا هذا الجهة على البدل لا غير لانه لا يصح ان يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى اما المعنى
فهي الفاظ محفوظة وليس هذا واحدا منها واما اللفظ فهو لا عادة الاول بعينه وليس هذا كذلك ولا يصح ان
يكون عطفا لا بيانا ولا نسقا اما النسق فلعدم الحرف اما البيان فلانه يكون بالاسماء الجوامد وهذا بمعنى
المشتق ولا يصح ان يكون صفة لان اسماء الاجناس لا توصف الا بالالف واللام على ما تقدم فتعين ان يكون بدل
كل من كل فصل ولا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده قال الشيخ علامة التعريف وحرفها جزء واحد

فصار

لحرفين لازمين احدهما الكلمة والاخرى كونها بدلا من المحذوف فاذا اصلها الاله فنقلت حركة الهمزة الى اللام فاجتمع
المثلان فجاز الادغام فصار الله فصارت الالف واللام عوضا من الهمزة وبطل اعتبار انه لو قيل يا الله او يا هذا
لا طلق لفظ لم يوذن فيه او لم يستقم لهم في المعنى انه يشير الى ما يستحيل عليه الاشارة في الصحيح ولو قيل يا الاه او
يا اله لتغير الاسم ولا كلما قصد به التعظيم وقال صاحب الكتاب من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
شاذ لانه لم يبن فيه الجمعان وانما حصل فيه وجه واحد واما قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما
ان تكسبانا شرا فاكثر شذوذا منه اذ ليس فيه وجه منهما لا لزوم ولا عوض فصل واذا كرر المنادى في
غير حال الاضافة الى اخره قال الشيخ وقع في بعض النسخ في حال الاضافة وهي ترجمة سيبويه لانه قال هذا باب
تكرير الاسم في حال الاضافة وكلاهما مستقيم في المعنى لان معنى التكرير ذكره مرة اولى ثم مرة ثانية وليس مخصوصا
بلفظهما فيصح تقييده باعتبار الاولى فيقال في غير حال الاضافة وباعتبار الثانية فيقال في حال الاضافة وهي
ترجمة سيبويه لان المعنى واذا كرر المنادى ثانيا في حال الاضافة فقبل المرة الثانية اولى لانها المرادة
والاسم مضاف فيها فكان في حال الاضافة لفظ فيه وجهان النصب والضم فالنصب فيه وجهان احدهما ان يكون تيم
الاول مضافا الى عدي والثاني كذلك مضافا فاوجب نصب الاول لانه مضاف ووجب نصب الثاني لانه تاكيد
لمنصوب وهو مذهب سيبويه والخليل وشبهه بقولهم لا ابا لك في ان اللام زيدت توكيدا ولولا زيادتها لقال لا ابوك
للحرب الوجه الثاني لا اب لك بقوله يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا ولولا زيادتها لقال يا بؤس
للحرب الوجه الثاني ان يكون كرر وليس منهما فصل لانه مضاف الا انه حذف المضاف اليه من احدهما استغناء
عنه بالاخر وهذا حكم المضاف كقوله الا علالة او بداهة سابح ومثله على نصف وربع درهم وما هو المحذوف
منه فيه وجهان احدهما ان المحذوف منه المضاف اليه الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي وهذا هو الظاهر
والدليل عليه انا لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول لادى الى امرين محذورين احدهما التقديم والتاخير
بغير فائدة والاخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف الى عدي
المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي محذوف ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون المتاخر ذا لفظ
ومعنى دالا على ما تقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتاخر فالجواب عن الاول انا لما حذفنا المضاف
اليه من الثاني بقي الاسم غير تام فاخر المضاف اليه الاول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون الاول تاما بما بعده ثانيا
وتما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لانه لو لم يتم ولم يعوض عن تمامه واذا اخرت
قلت يا تيم تيم عدي عوضت من عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة الى الاول كالتمام فلاجل ذلك
كان التقديم والتاخير واما الرفع فعلى ان يكون ناداه علما مفردا ثم اتى بالمضاف كما عطف بيانا او بدلا
وانشد بيت جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر يريد عمر بن لجا التيمي وقد عيّن عليه لانه يقول
انا الهجوكم بسبه وبعده لحين كنتم بما يا بني لجا وحاضرت بني عن احسابها مضر حاضرات ابي غالب فاجابه

في احسابها

عمر بن لجا لقد كذبت وشر القوم اكذبه ما خاطرت بكم عن احسابها مضر الست نزوة خوار على امة لا يسبق
الحلبات اللئيم والحور ما قلت من رحوة الراس فقضيا بابن لا ثنان مثلي نقض المحور ولكن كاعدشا نتيف الذيد
العلات الذي نطاول الليل عليك فانزل والبرد نقول هو لابن راحة فصل وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم
الى اخره قال الشيخ في ياء الاضافة قولان احدهما ان اصلها الفتح مبناه السكون تخفيفا وهو الاكثر والاخر
ان اصلها ان تكون ساكنة وفتحت تقوية لها لضعفها وخفائها ودليل الوجه الاول انها اسم على حرف واحد فيجب ان يبنى
على حركة كسائر الاسماء التي هي على حرف واحد كالكاف وما اشبهه ولو قلنا مضمر على حرف واحد لكان اصلا حسنا وورد
على هذا القول ان في الاسماء اسما مفردة مبنية على السكون كالواو في ضربوا وشبهه فيقول على هذا مضمر هو حرف
مد ولين فوجب ان يبنى على السكون قياسا على الواو في ضربوا ويمكن ان يفرق بينهما من حيث ان الواو يستثقل عليها
الحركة بخلاف الياء ولذلك الياء الزم يقولون رايت القاضي ولن يرمي في الاسماء والافعال ولا يقولون رايت القاضو
ولكن يقولون لن يدعو في الافعال دون الاسماء لان الافعال تحتمل ما لا تحتمله الاسماء فلا يلزم من تحريك
الياء تحريك الواو ولا يظهر الفرق بينهما وقد توهم قوم ان شرط الحذف في يا غلام ان لا يكون بعد ما يحصل
به ست حركات وليس بمستقيم ثم علله بان اجتماع ذلك معدوم في كلام العرب وهو غلط ثان لو صح لما جاز حذف
الياء في مثل ذلك القول اثباتها لكان التعليل وجيها ولا خلاف في جواز عمر ضرب فرسه وكذلك اكل عمر وشرب
وهذه عشر حركات وانما يمتنع خمس حركات فصاعدا في الشعر لفوات الوزن المقصود وزعم سيبويه ان بعض العرب
يقول يا رب يا غلام ومرادهم وجهه انهم لما حذفوا الياء اشبه المفرد فضمت حركته والثاني يا ابت ويا امت
الى اخره قال الشيخ للناس فيه مذهبان مذهب اهل الكوفة ان التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها كانه
قال يا ابتي ويا امتي ومذهب البصريين ان تاء التانيث عوض عن ياء الاضافة واستدلوا بوجهين احدهما انها تقلب هاء
والاخر هو انه لو لم تكن عوضا لجاز ان يجمع بينهما وبين الياء فيقال يا ابتي كما تقول يا ضاربتي ولما لم يقولوا يا امتي دل على
انها عوض منها وكسر التاء او الكسر فلانها مناسبة للحرف المبدل عنه التاء وكانت اولى من فتح وهي عن اعلام فلانها
حركة الحرف المبدل عنه وزعم ان يا ابت نوع يا ابتا بحذف الالف ليس بشيء وقوله وقالوا يا ابن امي الى قوله
جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني انهم جعلوا ابن المضاف الى ام وابن المضاف الى عم لما اضافوهما الى ياء المتكلم كاسم واحد
استثقلوا ياء المتكلم حيث اعاملها التخفيف معاملتها المتكرر قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي بخلاف يا غلام اي لثقله وجاز الفتح
في يا ابن عم ويا ابن ام لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه بالكسر من خفف يا غلام وزعم قوم انه فرع على لغة من خفف بالالف
وهو تعسف وقيل في تفسير جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني انهم بنوا ابن مع ام وعم وصيروهما واحدا فبنيا كخمسة عشر ثم
اضافوا كما اضيف خمسة عشر وليس بشيء وقيل جعلوهما كخمسة عشر حيث فتحوا آخر الاسمين ولم يقع الى يا غلام فبنوهما
معا كما في خمسة عشر وكل ذلك بعيد بل الصواب ما ذكرنا وعلى تقدير الحركة في يا ابن ام فتح الميم مثلها في يا ابن امي باثبات
الياء وكيف يستقيم ان يبني الاسم مع التركيب من غير موجب ان زعم انهم قالوا يا ذا عدي ذهبوا الى يا البنا مع ان اصله

معرب كما صار الاسمان اسما واحدا فكذلك هذا صار الاسمان عبارة عن الغير بانه لم يقصد اضافة فجرى مجرى ذلك قبل
له لولا السكون في بادي وايديكم بقل الحديد لكنهم لما سكنوا امكن ان يقال ايضا فان شذ ذلك موجب البناء الاول خاصة
فاين موجب بناء الثاني فصل المندوب قال الشيخ هو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
وتوابعه [illegible] وازيد الظريف نصبا ورفعا لانهم اخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليكون ابلغ في التفجع وان كان الافجع
[illegible] بالمندوب في آخره انما قالوا الالف وقد يكون غير الف انما الغالب انما [illegible] والخلو ان يكون آخره
حركة او سكونا فان كان حركة فلا يخلو اما ان يكون اعرابا او بناء فان كان اعرابا فليس الا الالف كقولك وازيداه واعبد
المطلباه واغلام احمداه بخلاف [illegible] فانك تقول فيها عبد المطلبيه [illegible] ايضا فانك تاتي بها على حسب
حركة الآخر [illegible] فان كان حركة الآخر حركة بناء اتبعتها مدة من جنسها فقلت في حذام واحذاميه وفي امير المؤمنين
وامير المؤمنيناه وفي غلامك للمخاطبة واغلامكيه وان كان الآخر ساكنا فلا يخلو اما ان يكون مدة او غيرها فان كان
مدة فاستغن بها فيما فيمن اسمه اضربي واضربيه وفي غلامه واغلامهوه وفي غلامكما واغلامكماه ولا فرق بين الواو المقدرة
والمحققة [illegible] في غلامكم [illegible] الميم واغلامكموه [illegible] وان كان وجب الضم في قولك غلامكم
اليوم [illegible] الميم الى اصلها كما وجب في مذ اليوم لذلك فاما الحاق الالف في المعربات فلانها [illegible] بمنزلة زيد وعمرو ولا يلبس
بينها [illegible] الالفات في آخرها كما الحقت [illegible] زيد وعمرو واما الحاق الياء والواو فلخوف اللبس [illegible] لو قلت في
غلامك واغلامكاه لالتبس المذكر بالمؤنث ولو قلت في غلامكم واغلامكماه لالتبس [illegible] بالجمع ثم [illegible]
[illegible] واما الخيار [illegible] في واغلامي باسكان الياء واغلامياه فلانها في الاصل الفتح فردت اليه واجاز المبرد واغلاماه
[illegible] واغلاميه [illegible] على ان اصلها السكون فلا اشكال [illegible] لو قلت فيمن اسمه اضربي واضرب
قلت واضربيه واضربوه [illegible] على ان السكون العارض [illegible] في هذا الباب [illegible] قلت فيمن اسمه مثنى
او معلى [illegible] وا مثناه وا معلاه [illegible] الالف الى [illegible] الياء بعد سكونها [illegible] التثنية فانك تقلبهما للزوم
الف التثنية للاسم المثنى واما قنسرون فقال سيبويه واقنسروناه وقال الكوفيون واقنسريناه [illegible]
بناء على ان اعرابه بالحروف [illegible] بالحركات ولو سميت باثني عشر [illegible] في حكم المضاف فوجب ان يكون منصوبا [illegible]
جاز في قنسرون واثني عشر [illegible] الالف ولم يلحق قال ولا يلحق الصفة عند الخليل لان الاسم المتفجع عليه [illegible] والصفة
ليست من جملته وانما [illegible] لمعنى آخر وهو التوضيح [illegible] المضاف في المضاف اليه لانه [illegible] على المسمى
فالمضاف [illegible] العلامة [illegible] الصفة ومذهب يونس جواز
ذلك قال لانهما كشيء واحد كالمضاف مع المضاف اليه [illegible] وقال الخليل [illegible] وازيد الظريفاه
زيد الظريفاه [illegible] الحاق العلامة [illegible] اذ الحق العلامة [illegible]
زيد الظريفاه [illegible]
[illegible] الشاميتيناه [illegible] صفة الجمجمتين [illegible] فشاذ لا يعمل عليه قال

[illegible]

٢٦

ولا ينادى [illegible] المعرف [illegible] على المندوب [illegible] فاما النكرات واسماء الاشارة [illegible]
[illegible] البواقي [illegible] واما [illegible] في ذلك [illegible] المعنى [illegible] كما ذكرنا [illegible]
يكون علما [illegible] على ذلك [illegible] وقال الخليل [illegible]
ولا [illegible] قال ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس [illegible]
قال الشيخ ذكر [illegible] يا ايها الرجل ويا هذا [illegible] يا هذا
[illegible] الالف واللام [illegible] الى ما فيه الالف واللام فنحو يا رجل
[illegible] ان يحذف حرف النداء [illegible] وفي قولك يا زيد [illegible] حرف النداء [illegible]
من جواز الحذف [illegible] ولكنهم [illegible] من الناس [illegible]
[illegible] فلا يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي [illegible] المنادى [illegible] الحذف في الموضع الذي [illegible]
واورد على [illegible] فانه [illegible] الى المقصود بالنداء [illegible] قولك زيد [illegible] عنه انا قلنا [illegible]
انما [illegible] اسماء الاشارة
وليس [illegible]
[illegible]
[illegible]
وكان [illegible] في القرى [illegible]
ان [illegible] بالضم وقول العجاج [illegible]
جارية [illegible] الا [illegible] عن الحذف في [illegible]
[illegible] مبتدا [illegible] المخبر [illegible]
حذفه في اللهم [illegible] الميم عوض عنه عند البصريين وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير [illegible]
[illegible] اللهم [illegible] اردد علينا شيخنا مسلما
[illegible] محمول على الضرورة مع كونه مجهولا [illegible] وصف اللهم خلاف [illegible]
لما كان مخصوصا بالنداء [illegible] كما يوصف الله [illegible] قل اللهم مالك الملك قل اللهم
فاطر السماوات والارض [illegible] على نداء ثان فصل وفي كلامهم [illegible] على طريقة النداء [illegible] به الاختصاص
لا النداء قال الشيخ اعلم ان في كلامهم [illegible] في الاصل ثم [illegible] الى معان اخر مع تجردها عن [illegible] معناها
الاصلي [illegible] صيغة الامر في الاصل [illegible] الى التعجب كقوله تعالى اسمع بهم وابصر [illegible] به
ها هنا الامر وانما قصد التعجب [illegible] احسن بزيد اصله [illegible] ثم نقل الى [illegible]
قولهم [illegible] ام [illegible] مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر بمعنى التسوية [illegible] سواء

على أنا أم قعدت وكذلك في لغتهم أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم نقل إلى معنى الاختصاص مجردا
عن معنى طلب الإقبال في قولك أنا أفعل كذا أيها الرجل وكل ما نقل من باب إلى باب فإعرابه يكون على حسب ما كان عليه فإن كان
يجوز في قولك الكرم زيد كرم فعل الأمر بقولك أيها الرجل هنا منادى مفرد والرجل صفته لكما هو في المنادى الحقيقي ثم لفظ الاختصاص
قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون بلفظ النداء كقولك أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك
نحن العرب فهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه في نفسه لأنه لا يصح أن يكون منقولا عن النداء ومنه ما يحتمل الأمرين كقولك إنا
معشر العرب فيجوز في إعرابه الأمران جميعا الأول أنه والثاني أنه منصوب بنصب العرب إذ النقل على خلاف القياس فجعله أصلا
في نفسه مع صحته أولى من جعله منقولا وقول الشيخ سعيد أيها الرجل هنا مبتدأ والخبر محذوف أي المراد أو خبر والمبتدأ محذوف
أي المراد ليس بشيء ويقع في بعض النسخ علامة وقطع بين قوله إلا أنهم وبين وما كانوا عنه وكأنهم لما فهموا أنه استثناء وخبره كأنه
قبل فيه والذي حملهم عليه أن عطفه على أنفسهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما أرادوه مفسد للمعنى لأنه يكون قوله إلا أنه تبك
تفسير القول وما كانوا عنه وليس هذا التفسير له باتفاق وإنما هو تفسير لقولهم يا أيها الرجل وإذا تبين بطلان ما تقدم وجب الرد إلى
وجه العطف على غير ظاهره في المغايرين أو بجعل وما كانوا عنه خبر مبتدأ محذوف أي هو وما كانوا عنه مستقيم **قوله** إلا أنهم
سوغوا دخول اللام هنا يعني على غير زيد كأيها زيد ويلزم النصب على أصل الباب وذكر اسم الله ليعلم أن الخصيص لا يمنع فيما يجوز
دخول اللام عليه وفيما لا يجوز إذ لم يخاطب وقيل قوله ويأوي إلى نسوة عطل فأوردها شعثا مثل السعالي يطبا ابن الأعجم أطيا
كالطفال معيبدا معيبد أي أكل الفتيح أفاق مطلا للعيال ويأوي يعني أورد الغزالان مرصدا أي كأنا يرشد به
الصائد الوحش جاء وطابه ابن الأعجمي يعني الصائد ثم أخذ في صفته لا طيا كالطفال أي ملتصقا بالأرض لمعنى عن الصيد
ثم وصفه بلزومه الصيد وقول بعضهم إنه قصد تقسيم النسوة إلى عطل وشعث يأباه النصب لأنه حينئذ في معنى
الصفة الواحدة فلا يستقيم جعل أحدهما وقطع الأخرى **فصل** ومن خواص النداء الترخيم إلى آخره قال الشيخ
الترخيم من قولهم رخم صوته إذا رققه وكلام رخيم أي ضعيف وعن الأصمعي قال الخليل ما أنكر الصوت الضعيف
قلت الترخيم فيجعل بابا لترخيمه وقد ضعف قول الأصمعي بأن نقل الخليل جماعة من النحاة كأبي جعفر وابن أبي إسحق
ولم ينقل عنهم اسم ضعيف ولا يتضعفهم ذلك نعم إن صح أنهم سموا به بهذا الاسم نبين ضعفه وإلا فيجوز أنهم سموا
فيه بغير هذا الاسم أو ما كلموا به أصلا وإن نبهت بما روى عن ابن عباس أنه ما سمع قراءة ابن مسعود وقالوا يا مال قال
ما أشغل أهل النار عن الترخيم كان ضعيفا والاتفاق وبعيد **قوله** إلا لضرورة الشاعر رخم في غير النداء بمعنى يجوز على
اللغتين وهو مذهب سيبويه ولم يجز المبرد في الشعر على لغة يا حار بالضم خاصة دون الأخرى وأنكروا جواز سيبويه
وغيره وقد أنشد سيبويه ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما وهو دليل فيما ادعاه ورد بأن الرواة
وما عهدي كعهدك يا أماما وهو من قصيدة منها أيضا أنا ابن جارك لا تحنق لروعته وأسند تحته فإن الناس قد علموا
ومن لم يرو قوله فقتل الحركة تعسف وقال عنترة يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بير في لبان الأدهم هو فتح
الراء وضمها وليس بقوي لجواز أن يكون النداء برواية عنتر فيسقط الاستدلال إلا أن قال الأودي بن خلهم عبادا بضم منه

الصائد

فاري

اصمى
إلا أن كلهم جئنا لوادى فإن ثبت أنه اسم له كما يقوله سيبويه نحو وإن ثبت أنها اسم له كما يقوله المبرد لم ينتقض
لأنه حينئذ لا ينصرف للعلمية والتأنيث وأما اللغة الأخرى ففيه فإنها **قوله** وله شرائط الآخر قال الشيخ
منها شرطان عامان في كل شيء وهو كونه غير مضاف والأخر كونه غير مستغاث ولا مندوب وشرطان خاصان في غيره فيه التأنيث
ومنها العلمية والزيادة أما كونه علما فلأن الأعلام كثيرا ندا وهما فناسب التخفيف وأما كونه غير مضاف فلأن الاسم المضاف
حكمه حكم المنسية حكمه قبل التسمية لأنهما اسمان معربان على أصل مختلفين فلو رخمت فإما أن ترخم الأول وإما أن ترخم الثاني لا الأول
لا يستقيم لأن الترخيم يقع في وسط الكلمة من حيث المعنى وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لأنه ليس بمنادى في الحقيقة
وقع عليه النداء لفظا وأما المندوب والمستغاث فلأن المقصود بهما امتداد الصوت والترخيم ينافي ذلك وأما الزيادة
على الثلث فلأنه لو رخم الثلاثي لبقي على صورة ليس مثلها في المتمكنات إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين والتسمية
على لغة من لا ينوي المحذوف **قوله** إلا ما كان في آخره تاء التأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين
أما العلمية فإنما خلفها غيرها وهو لتأنيث لأن التأنيث يقتضي التخفيف بالعلم كما يقتضيه العلم لكثرته وأما كونه ليس
زائدا على ثلثة فلأن اشتراطه لما كان ما يؤدي إليه الترخيم من الإخلال وأما ما فيه تاء التأنيث فإنما حذف منه التاء
وحذف التاء لا يؤدي إلى الإخلال لأنها زائدة فلا إخلال بالترخيم فلا حاجة إلى الزيادة وقد أجاز الفراء والكوفيون ترخيم
العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه لأنه يصير مثل يد فيقولون في عمر يا عم وفي قدم يا قد وليس بالجيد فإن تحريك
إنما صار كذلك بنوع من الإعلال ولا يلزم جوازه مثله في الترخيم ومن ثم قال الفراء في سعيد يا سعي وفي قيس يا قي إن حذف الحرفين
معا وقوله في قول ومن تكرب منا بمعه فيوم وتعد النصاري والشباب المكرم إن أتيا للإلحاق ترخيم وله أو له قاله
تا أبا يزيد ترخيم فلت فيها إلى حليف فكذا إنما لا يا فيحرف لالتقاء الساكنين ومن مذهبه أن الساكن يحذف مع الآخر في
نحو منطلق فيقال يا م في يا يزيد محذوفة عند سيبويه لالتقاء الساكنين وعند الفراء الياء محذوفة مع الدال للترخيم كما
في قمطر **وقوله** والترخيم حذف في آخره الاسم على سبيل الاعتباط لغير ما حاذوكونه حرف علة للجر مثل قاض
التخفيف مثل القاضي بقي حذف وقال سيبويه إن نحو قاية وقاعة إذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على لغة يا حار
بالضم لئلا يلتبس بالمذكر والظاهر خلافه فأما نحو بني فلانة كالحجي والأدلي والذكر فأنه في تجاوزه بحرفوه
بالتحريك فيا عرقي في عرق وكوداني وقطا ويا آل العصا وفي سبتي ومن ذوق ياسنا ويا بزدا وفي شاة يا شاه
بالهاء ترددها إلى أصلها حين أحجب إليه الإضافة إذ ليس في كلامهم متمكن على حرف ثانيه ألف وقد ثبت ردها إلى الأصل
عند الاحتياج في مثل شوهة وشياه وفي المسمى بطيلسان يا طيلس وزعم أبو عثمان أنه العجمة لأنه ليس في كلامهم
متمكن على فعيل فيعل في الصحيح قال أما أنا الأخفش فلم أحذ فيه نية فتنبه وقد أجاز ذلك بعض إذا العين موجود
بغير لونة وإنما الأحرية على قياس كلامهم وهو الصحيح ولذلك قيل في ترخيم سلدوس وفرزدق وتصفوان
علما يا سلدي ويا فرزد ويا صفو وليس مراد البتة وقولهم شقاوة وعمر أولى علما يا شقاو ويا عمرا بالهمز وفي حولايا
يا حولاء بالهمز وفي حبوة يا حبو ولا يدغم لما ثبت من شلفوذة وقبر نظر وفي بشية وزكرية يا زكري ويا ودي لأن

بسكونها

الدال وهو العين مكسورة فيبقى والحضن نحو ايام وشى وبار وذهب ردا الى الاصل وفي اشعار علمايا الصارا بالفتح عند سيبويه
على الفصحة وما يختصر عند قوم واما نحو يا ارادو يا قاز علما فبالكسر لا غير واما على اللغة القليلة فالضم في الياء من قولهم
في قاضون علما يا قاضي باثبات الياء على اللغتين وفي نحو [illegible] على ما يثبات الالف ولو قيل بحذف ذلك على اللغة الكثيرة وايضا
[illegible] باعن اسم فاعل صح في غيره وهو قياس من قال في قاضون يا قاضي باثبات الياء المرخم الذي [illegible] فان كان
اسم الخمسة زيادتان زيدتا معا اي معنى كالالف والنون في سكران وعثمان او حرف صحيح وقبله مدة قبلها ثلاثة احرف فصاعدا
وهو المستكمل نحو ثلاثة احرف قبلها الالف [illegible] حرف صحيح وقبله مدة ولم يزد ذلك [illegible] استغنى بامثاله في مثل منصور
وعمار وبا نعامر في مثل يا منصو ولو لا تقدم تصريحه في ثمود ونحوه باثبات الواو لتوهم انه ذهب مذهب الفراء في
[illegible] في اسما [illegible] مما اخر زيادتان [illegible] وقبله مدة ثم مذهب سيبويه انهما زيادتان وانه عند [illegible]
من الوسم قلبت الواو همزة كما قلبت في اناة واحد وقد ذهب بعضهم الى ان اسماء افعال جمع اسم سمي به المؤنث وامتنع
الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره حرفا صحيحا وقبله مدة فيكون مثل [illegible] عمار ومذهب
سيبويه اقرب لهذا المعنى ومذهب غيره يجري على مقتضى الالفاظ وبيان المعنى ان اسماء الاعلام اكثرها صفات
لم يسم بالجمع الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه صفة كان حمله على الوصفية اولى واعتقد
سيبويه قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى وجعله ان قلب الواو همزة اذا قدر وسما على خلاف القياس [illegible]
وجد وورد واشباهه ولا ضرورة تلجئ الى ذلك اذا لم تكن الواو منقلبة وجاز ان يكون افعالا وهذا وان
كان قويا وانما خالفه سيبويه لكثرة التسمية بالصفات وقلته في الجمع فرأى ان قلب الواو همزة اقرب من تسميتهم بالجمع

قوله وقبله مدة مثل زايدة والواو وردت نحو مختار يا مختا باثبات الالف واما المركب فانه يحذف آخر الاسمين
كما لم تفرق بينه وبين المضاف الى المضاف مع المضاف اليه اسمان عرب باعرابين مختلفين فظهر التعدد فيهما
لفظا والترخيم حكم لفظي فلم يجز في المتعدد لفظا واما معدي كرب فلم يجز فيه التعدد اللفظي فجرى مجرى قولك
جعفر وعمر لان بعلبك اعرابه اعرابا واحدا آخره فلما لم يتعدد تعددا لفظيا جرى مجرى المفردات وحذف عند
الترخيم الاسم الاسمين كما انها كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تاء التانيث والف التانيث واذا قلنا خمسة
في خمسة عشر وقفت على الهاء على اللغتين وكذلك لو رخمت نحو مسلمان قال سيبويه لانها لم تكن الها التي كانت
في خمسة وتقول في اثنا عشر اسما يا اثن ويا اثني لان عشر بمنزلة النون حيث عامل معاملة اثنان فيقع الالف على قياس
لغتهم وفيه نظر ووجهه ان الثاني اسم براسه ووجهه ان الالف تحتسب بالاعراب وقال يا اثني عشر بالياء فقياسه يا اثني على
الكثير وبالثا على القليلة واما تابط شرا فمنصوب لتوالي الكلمتين فلكان التعدد باقيا تعذر الترخيم كما تعذر في المضاف
والمضاف اليه وقال سيبويه ولو رخمت تابط شرا لرخمت رجلا سمي بيا دار عبلة بالجواء تكلمي واما قولهم يا جرو ا تابط قوما
لا ابا لكم صابحا شجاع فان الذال معيوب فمنذوذ على شذوذ وما عدا القسمين المذكورين نحو الذي يحذف منه
حرف واحد وقد تحذف للنداء ذكره قوله الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي من ان الالف يقف على يا ويبتدئ اسجدوا

٢٦

بضم الهمزة وقد شبهها على شعار رجال ای حال الحال او تمیز ای على حمره فصل وفي المنصوب اللازم اضماره قولك في الحذف والنهي
اسم ما قال الشيخ هذا القسم الى قسمين قسم هو سماعي وما جعله في ظل ما تقدم في كل موضع كان الاسم فيه محذوفا وذكر المحذر منه بعد
حرف العطف وحرف الجر فقولك اياك والاسد واياك عن الاسد لان الضمير اذا كان الثاني وليحمله حذف الثاني بالفعل في غير
افعال القلوب فصار فعل بعض تقديره في الفعل على ضمير المتصل اضمار الثاني فوجب رجوعه الى الاصل الانه لا يمكن
الاتيان به متصلا لعدم ما يتصل به فوجب ان يكون منفصلا وهذا الذي ذكر يوجب ان كان حرف الجر فيظام متعلق بالفعل المحذوف
كان او واو فهو معطوف على اياك لانك قلت بعد فصل من الاسد لا يجوز ان تقول اياك الاسد كما زعم بعض النحويين ونص سيبويه على
ذلك لانه ان كان معطوفا على قولك اياك او الاسد فلا يجوز حذف حرف العطف وان كان على قولك اياك عن الاسد فحرف الجر لا يحذف
ومثل ذلك اما اياك ان تقوم واياك من ان تقوم فمع الجار ان تقول اياك ان تقوم ويجب حمله على اياك عن ان
تقوم وحذف حرف الجر لان حرف الجر حذف من ان قياسا ولا يجوز ان يكون قولك اياك ان تقوم لان حرف العطف لا يحذف
عن ان ولم يجز وقد جاء في الشعر شاذا فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وحمله الخليل على انه منصوب
بفعل مضمر كانه قال بعد تمام الكلام احذر المراء وحمله ابن ابي اسحق على ان اصله اياك عن المراء فحذف حرف الجر لما كان
المراء بمعنى ان تماري فحمله عليه وحسن المعنى على شذوذه ومنه ماز راسك والسيف وماز ترخيم مازن وقيل ترخيم مازني
وفيه شذوذ من وجهين ترخيم المبني على غير مسلم وحذف حرف النداء في النداء الذي علم على ذلك انما يقال ان كان المترخم الذي
فا تعتب البر بحيث لحق بقعال الحالي لاحدهم كثيرة فقال له قد شاز راسك فان كان المثل مقصرا او سماه مازنا باسم ابيه
استعمل والاصل ابو نكتب لقلة وقد ان الحرف يجري مجرى المثل وقد نقل سيبويه اياي والشر منصوبا بفعل المتكلم كانه امر نفسه
بجنب ان يباعد نفسه عن الشر واياها عند الشر عنى والشر جبر فعال المعنى على انه مخاطب غيره على معنى باعدني والشر
فكلا الفعلين مستقيم وقول عمر رضي الله عنه اياي ان يحذف احدكم الارنب وقلت المؤذن بالياء وايام واراد
عمر رضي الله عنه النهي عن حذف الارنب بالعصا لان ذلك يبعثهما ولا ياحد الحال الكل الاسل والرماح والسهام واياي
ان يحذف احدكم الارنب فبالغ في نهيه بان قال اباعد نفسي عن حذفه فجعل الامر الذي يطلب منهم البعد عنه لغظه او يطلب
نفسه البعد عنه وهو ابلغ من ان يقال لا يحذف الارنب وما بعد ذلك سماعي وقول شاهد الكلاب باهر او داود
الليل والخضر على كل تفسير سيبويه وما ذكر تفسير المفضل بن سلمة كانه استبعد ان يكون تفسيرا مصدرا غير صوت كالنبيم
والوتير والصليل ومنه هذا ولا زعماتك كان المخاطب وصف باشياء فلم يثبت بها ثم راى الموصوف على خلاف ما فعل الموصوف
هذا اي انصف ولا زعماتك وقد توهم زعماتك قولهم كليهما وتمرا اي ما حكايته كالامثال قيل ان اصل ذلك ان الجعد
كان بين يديه قرص وقمر وزيد فقال له رجل اطعمني من قرص وزيد فقال اعمرو كليهما وتمرا اي اطعمك كليهما وازيدك
تمرا قال سيبويه ومنهم من يرفع كلاهما وتمرا اي كلاهما لنا بنان وازيدك وكذلك قولك كل شيء ولا شتيمة حر اي كل
شيء امم والمشهور فيهما النصب ومنه انتهوا خيرا قال سيبويه لانك حين قلت انته فانت تريد ان تخرجه من امر وتدخله
في امر وكانه قال آت خيرا لك وقال الفراء انتهوا انتهاء خيرا لكم وقال الكسائي المعنى انتهوا يكن خيرا لكم وما ذكره

سيبويه أظهر والمعنى عليه لأن كلا يظهرون في مثل انته وائت أمرا قاصدا وقول الزمخشري ومنه انته أمرا قاصدا

على أنه واجب فيه حذف الفعل غلط ومثل انته أمرا قاصدا وحي لجيد وإن يقبلي ووراءك أوسع لك وشأنك والحجوج حين

المتقدم على الشيء يقال إن الحمامة الشاعر ... ولا المحطة قال لسائم عليكه فقال كلمة تقال وليس لها جواب

فقال نح فقال ووراءك أوسع لك فقال إن الحمامة الشاعر فقال من أي طير الله تشب ومنه من أنت وزيدا تقال

لمن ذكر عظيما بسوء وحسن صيته فيه بجل عظيم وكان لا يغير لفظ زيد وكلا من ذكر اسم ذلك الجليل ومنه موجبا

إلى آخره وتقديره ذلك حتى صار بمعنى الدعاء وقيل إنها منصوبة على المصدر وكان صوابا أن تأتي فأهل الليل

والنهار أي فائت بائتي وسعيا فالكرام إلى السعة ويلزم في أهله ليلا ونهارا وتجمع ذلك أنه كثر حتى صار معلوما

وجرى مثلا أو له مثل الكثرة قوله فصل وحق المنصوب للإثم إضمارا إضمار عامله على شريطة التفسير قال الشيخ

فما جمله أن يتقدم اسم وبعده فعل واهو في معنى الفعل مسلط على ضميره كلا لاسم من جهة المفعولية إما لتعلق بضميره

أو متعلق ضمير في مثل زيدا ضربته فيقدر ضربت زيدا وفي مثل زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به وفي مثل زيدا ضربت

غلامه أهنت وفي مثل زيدا حبست به لامست فعن شيء ذلك وزعم المبرد في أن الرفع في إذا بين أحد أخوي يعني بتقدير فعل

رافع كما قيل إذا النفع إلى الابتداء ويلزمه أن يجيز مثله في الخبر ثم هو ينقسم إلى أقسام ما يختار فيه الرفع وما يختار فيه

النصب وما يستوي فيه الأمران ومنه ما يجب فيه النصب فأما الموضع الذي يختار فيه الرفع فإن يكون مجردا عن القرائن

التي يجيء كلا ... فأما الأقسام لقوله زيد ضربته وأما الموضع الذي يختار فيه النصب فإن يقع بعدما الاستفهام وحرف

النفي وإذا وحيث وإن يعطف هذه الجملة على جملة فعلية وأما الموضع الذي يستوي فيه الأمران فإن يعطف هذه

الجملة على جملة فعلية ذات وجهين كقولك زيد ضربته وعمرو أكرمته وأما الموضع الذي يجب فيه النصب فإن

تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل كقولك إن زيدا تكرمه أكرمه فأما قولك زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من

هذا الباب وليس فيه إلا الرفع لأن الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وإنما تسلط على جهة الفاعلية

وإنما اختير الرفع في القسم لأنه إذا ارتفع ارتفع بالابتداء وإذا انتصب انتصب بفعل مضمر دل عليه ما بعده وليس

معه قرينة تقوي أمر الإضمار فيه أولى ولذلك كان زيد ضربته أحسن من قولك زيدا ضربته وإنما حسن النصب في الوجه

الثاني لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل فكان تقدير الفعل ليتوفر عليها ما تقتضيه أولى من ذلك الاستفهام كقولك أزيدا

ضربته لأن الاستفهام بالفعل أولى وكان تقدير الفعل ليتوفر عليها ما تقتضيه أولى وكان تقدير الفعل أولى

وكان النصب أولى فلذلك كان أزيدا ضربته أحسن من قولك أزيد ضربته وليس هذا مثل زيدا ضربته مثل زيد ضربته

لأن في الرفع ولا في النصب لاقتضائهما الفعل فإن لك كان شاذ الخلاف في الحرف لتصرفهم فيها ولأن حرف أصلها

بمنزلة قد وأمثلته القسم هو ومنه عطف الجملة المتكلم فيها على جملة فعلية وذلك أنك إذا قلت قام زيد فالفعل في الثانية

تناسب الجملتان في كونهما فعليتين وكان تقدير الفعل أولى لتحصيل التناسب وكان النصب فيما يحسن الرفع مع بالأقدم

٣٩

مع الجملة الفعلية لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها ولذلك إذا التي للمفاجأة وإذا انتصب مثل قولك وإذا ثمود فهديناهم على

القراءة الشاذة فالقدير وأما ثمود فهديناهم لأن الفعل لا يليها وفي قولنا أما تميم فيما لم

فالقاسم القسم وفي بيانها الرفع والنصب وقد توهم أن النصب بعدها مما اقتضاها الفعل لما فيها من الشرط وليس

بشيء لأنه يستلزم اختيار وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية نحو في جزء لكما تجد وأما الموضع الذي

يستوي فيه الأمران فإن يكون الجملة الأولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون

الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل الفعلية فإن زعم زاعم أن هذا المعنى يقتضي تقابلهما

فيرجح الأمر لما كان على مقولتها والرفع فالجواب أن قرينة النصب وإن قرينة الرفع لقربها

من الثانية لأن الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما رجحت عليها فأبطل فيهما من رجحان ذلك الأصل وقابلت

هي باعتبار ضمها الجملة الاسمية فاستوى الأمران لذلك كان زيد قام وعمرا أكرمته مستويان

وأما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلأنه ولي الجملة ما لا يجوز أن يكون بعده إلا الفعل فوجب تقدير

الفعل بعده لما يقتضيه وإذا وجب تقدير الفعل وجب النصب إذ الرفع لا يكون إلا بالابتداء وقد تبين

أن الموضع لا يقع فيه المبتدأ لقولك إن زيدا أكرمته أكرمه ألا ترى أنك لو رفعت المبتدأ بعد حرف

الشرط وهو غير جائز فوجب تقدير الفعل وإذا فرض أنه متعد فوجب تقدير متعد إليه فوجب نصبه لتعلقه

بمتعلق المفعولية ولذلك وجب نصب مثل قوله إن حرج هي أن منعنا أهلكه وإن لك هلا زيدا ضربته

وما كان مثله وأما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب إذ ليس مسلطا على ضميره لا قول

ولا على ما يتعلق تسلط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه أن يكون مبتدأ إن لم

يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا إن كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على

الوجوب إن كان معه ما يرجح تقديره فالأول كقولك زيد قام والثاني كقولك أزيد قام والثالث كقولك

إن زيد قام فالذي أوجب النصب على جهة المفعولية في قولك إن زيدا ضربته هو الموجب للرفع على

الفاعلية في قولك إن زيد قام لأن الموضع موضع يجب تقدير الفعل وإذا وجب تقدير الفعل كان الاسم

معمولا على حسب ما يقتضيه فلذلك تعين النصب في إن زيدا ضربته وتعين الرفع في إن زيد قام

فصل وحذف المفعول به كثير إلى آخره قال الشيخ ذلك على ضربين تارة يحذف فيعلم من يرجع

إليه وتارة لا يعلم من يرجع إليه فالقسم الذي يعلم من يرجع إليه مضمر وقد تقدم ما يقتضيه كالضمير الواقع مفعولا

في صلة الذي أو خبر المبتدأ أو صفة لموصوف أو حال لذي حال ومفعول ظاهر غير مضمر فلا يكون إلا في

سياق النفي كقوله تعالى لا يقتلوا ولا يبين بل كنا ... ورسوله لأنه إذا قدر لا تقدموا شيئا كان نكرة في سياق النفي

فيعم الجنس والجنس معلوم وأما القسم الثاني فنوع على ضربين ضرب يقدر معمول به من حيث الجملة كقولك

ضربت لهذا لا يعلم بالتخصيص لا بالتعميم والآخر يقدر مضروبا لا غير والقسم الآخر أن يكون المتكلم

فصلا الى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه لقولهم فلان يعطي ويمنع كانه قال يوقع الاعطا ويوقع المنع فيجعل
المفعول به نسيا كانه من جنس الافعال غير المتعدية **قال** المفعول فيه انما لم يذكر حرف في لفظ المفعول فيه
في الحد لانه معلوم كانه قال المفعول فيه هو الذي فعل فيه الفعل **قوله** وكلاهما ينقسم الى مبهم وموقت يعني ظرف
الزمان والمكان الى مبهم وموقت والذي يقع ظرفا من المكان ليس الا المبهم فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية
والمكانية مطلقا الى مبهم وموقت ثم اختلف عبارات النحويين في تعريف المبهم والموقت فمنهم من ظن ان المبهم
هو النكرة والموقت هو المعرفة وهذا فاسد ظاهر الفساد ووجه الفساد قولنا باتفاق جلست خلفك وهو معرفة
ولو كان موقتا لم يصح ان يقع ظرفا ومنهم من ظن ان الموقت هو المحدود والمبهم غير المحدود وهو غير مستقيم لان الفرسخ
والبريد وما اشبههما من الظروف محدود بمقياس مخصوص وهو منتصب انتصاب الظروف بلا خلاف ولو كان الظرف
الموقت هو المحدود لامتنع نصبه على الظرف ومنهم من قال ان الموقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه لا
والمبهم ما ليس له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه وهذا هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم
لان الدار انما سميت دارا من جهة ما دخل في مسماه من البناء والسقف وغيره والفرسخ له اسمه باعتبار
قياس غيره داخل في مسماه ثم لم يستثن من الموقت في كونه يقع ظرفا الا قولهم دخلت الشام بالاختلاف
ودخلت الدار باعتبار ذكر موقت هذا قول اكثر النحويين وقال بعضهم بل الدار مفعول به والخلاف مبني على
ان دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن قال هو غير متعد حكم بان الدار مفعول فيه ظرف ومن قال انه متعد
حكم بان الدار مفعول به فمن قال انه غير متعد قال لان ضده خرجت وخرجت غير متعد فحكم بان الدار مفعول فيه
ومن قال انه غير متعد قال لان ضده خرجت وخرجت غير متعد باتفاق فكذلك ومن قال انه متعد قال المتعدي
هو الذي لا يعقل الا بمتعلق لانك لو قدرت انتفاء المدخول فيه في الذهن لم يفهم معنى الدخول كما انك لو
قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع
عن الذهن فهمت معنى القيام فليس الموضع باعتبار القيام كالموضع باعتبار الدخول عند هؤلاء اذ تعقل معنى القيام
مع الذهول عن الموضع ولم يعقل معنى الدخول مع الذهول عن الموضع فدل على انه متعد قال ومنها ما يستعمل
اسما وظرفا وهو ما جاز ان يعتقب عليه العوامل كما ذكر ومنها ما لا يستعمل الا ظرفا وهو انه كثير استعماله ولم يجئ الا
منصوبا على الظرفية فدل ذلك على انه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامهم غير ظرف كما كان سقيا ورعيا في المصادر
لذلك الا امثلته قولهم سرنا ذات مرة وشبهه وقولهم ومثله عند وسوا وسوى في الامكنة الا ان عنده
ينجر عليها من فلم تلزم الظرفية كما لزمت سوى وسوا فلان من فيهما مذهبان احدهما انه بمعنى غير فيعرب كغيره
وهو مذهب سيبويه انها منتصبة على الظرف ابدا ولا يستعمل غير ظرف والدليل على ان سوا لم يجئ الا منصوبة
الا ما شذ من قولهم وما قصدت من اهلها لسوائكا واذا لم يستعمل الا منصوبة فذلك كالدليل على كونها غير
متصرف وسوى مثلها ولا قائل بالفرق وبيان الظرفية فيهما انه لو ان العرب حذفت الظرف لمعنوية المقدرة

مجرى الظروف الحقيقية فيقولون جلس فلان مكان فلان وانت عندي مكان فلان ولا يعنون الا
منزلته في الذهن مقدرة فينصبونه نصب الظروف الحقيقية فلذلك اذا قالوا مررت برجل سواك كقولك
انما يعنون مكانك وعوضا منك من حيث المعنى فاصحب ذلك الانتصاب وانما جيء من هاهنا بمعنى غير فقبولها
الاعراب على الخلاف وجوهه فالنقل والمعنى واما المعنى فقولهم مررت برجل سواك مثل قولهم مررت برجل
غيرك واما النقل فقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ويقولون ضربت سواك وما جاءني سواك
والجواب ما ذكرناه من ان سوا لا يستعمل الا منصوبا ومجيئها بمعنى غير منصوبة شاذ ولا قائل بالفرق بينه
وبين سوى وما ذكروه من المعنى فمردود لانه يؤدي الى رفع سوا ولم يستعمل فرده الى الظرفية يوافق كلام
العرب وان كان مخالفا للظاهر واما البيت وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف ذلك المحذوف
هو الذي دخل عليه العامل ووجهه ما تقدم لما يلزم من رفع سواء وخفضها ولم يات فحمله على جهة
يوافق استعمالهم وان كان بعيدا اولى من حمله على جهة تخالف استعمالهم وان كان قريبا والاختلاف في هذا
الاصل **قوله** وما اختار ان يلزم فيه الظرفية صفة الاحيان كقولك سير عليه طويلا وانما اختير
فيه النصب لان في مخالفة النصب خروجا عن القياس من جهتين احداهما حذف الموصوف واقامة الصفة
مقامه والاخر وقوعه موقع الفاعل اذا قلت سير عليه كثير **فصل** وقد يجعل المصدر حينا
لسعة الكلام الى كقولك ثم مثل بقوله مقدم الحاج قال الشيخ مقدم الحاج عندي لا يليق ان
يمثل به هاهنا لانه يحتمل ان يكون مصدرا ويحتمل ان يكون زمانا باصل وضعه لان مفعل من
يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فحمله هاهنا على المصدر بالاصالة متعذر لا عنه الى الظرف خروج
عن القياس والتمثيل بالمثال مستدلا على حكم ادعاه لا يمثل بما هو على خلاف ما ذكر ظاهرا بل ويحتمل في هذا
هو على حذف المضاف مع كونه نحو زيد **قال** وقد يذهب بالظرف عن ان يقدر فيه معنى في اتساعا
قال الشيخ انما ينتصب على الظرف الاسم الظاهر دون المضمر كقولك خرجت يوم الجمعة ولا يقول
يوم الجمعة خرجته على ان يكون الضمير ظرفا وسره هو انهم قصدوا الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرفية
فعلى هذا اذا قلت يوم الجمعة خرجته كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع ولا يتسع الا فيما كان له
شبه مما يتعدى الاشيا فلذلك اتسع في غير المتعدي تشبيها له بالمتعدي الى واحد فقيل اليوم
خرجته تشبيها بقولك زيد ضربته وفي المتعدي الى واحد تشبيها له بالمتعدي الى اثنين فقيل اليوم ضربته
زيدا تشبيها بقولك زيدا اعطيته درهما ولم يتسع في المتعدي الى ثلاثة فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما
لانه ليس في كلامهم متعد الى اربعة حتى يشبه هذا به في الاتساع واختلف في المتعدي الى اثنين هل
يتسع فيه في الظرف ام لا فاجاز بعضهم اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا اعلمته عمرا قائما بما
ومنعه بعضهم لان المتعدي الى ثلاثة قليل محصور بخلاف المتعدي الى واحد واثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان

مشبهًا لكثير اتساعهم فما كان مشبهه قليلا **قال** ويضاف اليه فهذا متحقق المفعول فيه اتساعا لان المضاف
اليه اما ان يكون فاعلا او مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا فهذا مما يقوي استعماله مفعولا به **قوله**
ونصب عامله على شريطة التفسير وضابطه ان يتقدم ظرف بعده فعل او ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة انت
ضارب فيه مسلط على ضميره ذلك الظرف باظهار في او لو لم يظهر في كان متسعا فيه كما تقدم في الفصل
قبله **المفعول معه قال صاحب الكتاب** هو المنصوب بعد الواو لاجل معية مما يكون ذلك مع فاعله موجود
فيما تقدم به المتكلم فاما اذا قصد تعريف حقيقته ليتميز عند متعلق الكلام ليطلبه بعد تعقله ما يستحقه
من الاعراب فهو ذلك لئلا يلزم الدور لانه انما يطلبه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه فاذا جعل النصب حدا
له توقف كل واحد منهما على الاخر لانه لا يعقل حتى يكون منصوبا ولا يكون منصوبا حتى يعقل وانما
قال هو المنصوب لان ثم اشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس مفعولا معه كقولك كل رجل وضيعته
وما شانك زيد وعمرو فقال هو المنصوب ليتميز به عن هذا قال الشيخ شرطه ان يكون مشتركا بينه وبين فاعل
فعله اما لفظا واما معنى فان كان لفظا فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف جاز الوجهان
على السواء كقولك خرجت انا وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه كقولك خرجت وزيدا وان كان
معنى فلا يخلو اما ان يصح العطف او لا فان صح العطف فهو اولى كقولك ما لزيد وعمرو وان لم يصح العطف
فالنصب الوجه كقولك ما لك وزيدا وان صح العطف على ضعف جاز النصب على ضعف وقوله فاجمعوا
امركم وشركاءكم على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار انه في المعنى مشترك بينه وبين فاعل اجمعوا
وبيانه من جهتين احدهما انه لو لم يكن كذلك لكان معطوفا على امركم فان كان معطوفا على امركم كان التقدير
اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ولا يقال الا اجمعت امري وجمعت شركائي والاخر ما ثبت من قراءة يعقوب
شركاؤكم بالرفع واذا اجتمع قراءتان لاحدهما تاويلان احدهما موافق للقراءة الاخرى كان حملها على الموافق
اولى لئلا يؤدي الى اختلاف المعاني والاصل اتفاقهما **المفعول له قال صاحب الكتاب** هو علة الاقدام على الفعل
قال الشيخ قياس قوله في المفعول معه ان يقول ههنا هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه اذا لم يقل
المنصوب دخل فيه كثير مما يكون علة وهو جملة المخصوص فيفسد الحد لان كلامنا في المنصوبات قال الشيخ
كثيرا ما يذكر مفعولا من اجله فهو علة الاقدام على الفعل فاذا قلت ضربته تاديبا فالتاديب سبب الضرب **فان قلت**
وكيف يكون الضرب سببا للشيء وذلك الشيء سببا له ونحن نقطع بان الضرب سبب للتاديب فالجواب ان للتاديب
جهتان هو باعتبار احدهما سبب وبالاخر مسبب فباعتبار عقليته ومعلوميته فانه سبب للضرب وباعتبار
وجوده مسبب للضرب فالوجه الثاني كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وانما يتنافى ان لو كان سببا
مسببا لشيء واحد من وجه واحد وكل فعل هو سبب لوجود امر فان معقولية ذلك الامر سبب للاقدام
على الفعل كقولك اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة ومعقولية دخول الجنة وفائدته
سبب للاقدام على الاسلام وكذلك قولهم ابن دارا تستظل بها فالبناء سبب للاستظلال ومعقولية الاستظلال

هو الحامل على الفعل **قال صاحب الكتاب** وله ثلث شرائط الى آخره قال الشيخ انما اشترط ذلك
ليقوى معنى التعليل ويصح حذف حرف اللام الدال عليه فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف في فشرطه ان
يكون اسما ظاهرا ليقوى امر الظرفية فيصح حذف في وهذه قوة التعليل عند هذه الشرائط انها الغالب في
التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل فصح حذف اللام لما فيها من القوة فاذا فات شيء منها ضعف دلالة
التعليل واحتيج الى حرف التعليل كما انه اذا تغير اسم الزمان الظاهر بمضمر او اشارة وجب الاتيان بحرف
الظرف كقولك يوم الجمعة خرجت فيه فخرجت فيه هذا اذا كانت الاشارة الى الزمان ولو قلت يوم
الجمعة خرجته لم يستعمل الا على الاتساع لا على الظرف والله اعلم **الحال** قال ما يبين هيئة الفاعل
على ما تقدم واقسامه ولم يجعل ذلك في جزء لانه اول المشبهات فنبه على ابتدائه بها من ذكر الشبه
اول الامر لذلك فحققه بقوله ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لان حد الالفاظ انما هو باعتبار
موضوعها فيه ليتميز بعضها عن بعض ولما كان موضوع الحال هذا المعنى صح ان يجعل فصلا وان كانت
العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود الا انه على التحقيق مستقيم لان الغرض بالحد
تمييز المحدود وهو حاصل بذلك حصوله من نظم اصطلاح المتكلمين واذا اصطلحنا على ما اصطلح قيل الحال
هو اللفظ الدال على هيئة فاعل او مفعول وقد اعترض على مثل ذلك بانه يدخل فيه الصفة فيكون
غير مطرد وبيان دخولها انك اذا قلت جاءني رجل عالم فهو لفظ دال على هيئة فاعل واكرمت رجلا
عالما فهو لفظ دال على هيئة مفعول فهذا قد دخل في الحد وليس من المحدود فحصل انه غير مانع واجيب
عنه بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكر وضعا واذا كان الحال هو الدال على هيئة
الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة من ذلك لان قولك جاءني رجل عالم لا يدل على هيئة ذات وانما يدل كونه فاعلا
من غير جهة دلالتها على الحال فانها موضوعة للدلالة على هيئة فاعل ومفعول نفسها ويتبين ذلك بانك تقول
زيد رجل عالم فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما لقولك لانتفاء الفاعل والمفعول
فثبت ان وضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل لا عليه والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير تقييد
وقد حد بعضهم الحال بانه هو اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل وهو في المعنى ايضا مستقيم وان كان الاول
اوضح في باب الحد لانه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع لان ماهية الالفاظ الموضوعة انما هو باعتبار موضوعها عليها
وليس في هذا الا ذكر اللازم وهو كيفية وقوع الفعل والحال في قولك جاء زيد راكبا ليس ماهيتها في الوضع بيان
كيفية وقوع الفعل وانما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتق هي منه ولكنهم وضعوها وضعا مقيدا بالفاعل
خاصة فجاء ذلك من لوازمها لا انه ماهية موضوعها واما قول بعض النحويين في حده كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام
دونها فمما لا حاصل له لان حد الالفاظ انما يكون باعتبار مدلولاتها كما تقدم وهذا الحد عري عن المعنى واما قوله قد تم
الكلام فليس ايضا بمعنى [illegible] انما هذا امر آخر [illegible] الحال فتبين ان هذا الحد عري عن مدلول

لذاته

الحال من حيث هو ثم فاسد لانه يجيء كثير من الالفاظ على نعت ما ذكر ولا يسمى حالا كقولك ضربت رجلا وضربت زيدا وضربت
تاديبا وانا شاب وذلك كثير تكون تمييزات بعد معرفة تمام الكلام دون بناء الجملة بسببه **فصل** قال الشيخ ينبه
في هذا الفصل على ان الفاعل المعنوي بالحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظا وكذلك
المفعول فالعامل فيهما اما فعل وشبهه من الصفات او معنى فعل والفعل معروف وشبهه اعني به اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة بهما والمصدر وهذه منزلة منزلة الفعل في ان الفاعل والمفعول بها لفظا ومعنى واما معناه
فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلا معنويا ومفعولا معنويا لا لفظيا فمثال الفاعل كقولك زيد في الدار قائما فقائما
حال من الضمير في الدار لانه في المعنى فاعل فصح ان يقيد باعتبار ما هو في المعنى فاعل له وكذلك فما لهم عن
التذكرة معرضين لان المعنى ما يصنعون فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى فصح تقييده لذلك و
مثال المفعول قولهم هذا زيد قائما وهذا بعلي شيخا فقائما وشيخا حال من المشار اليه لانه مفعول في المعنى فصح
تقييده لذلك لان التقدير اشير اليه في حال كونه قائما ولولا ذلك لم يستقم الحال الا ترى انك لو قلت زيد قائما
لم يستقم ولو قلت هذا قائما لاستقام ومثل ايضا في المعنوي ليت ولعل وكان لانها ليست بافعال
ولا مما يشبهها فاذا قيد منصوبها او مرفوعها بالحال كان تقييدا باعتبار معناها الذي اشبهت الفعل
فكان معنويا لذلك فاذا قلت كان زيدا اسدا راكبا كان راكبا حالا من زيد لان المعنى اشبه زيدا راكبا
فلما كان كذلك صح تقييده ولولا هذا المعنى لم يصح ثم حكم بان الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه واما المعنوي
فلا يجوز تقديم الحال عليه وانما تقدم على الفعل وشبهه لانه الاصل في الفاعلية والمفعولية وهذا شبه به محمول
عليه فلم يعط الفرع قوة الاصل في الفاعلية ولانه عامل متصرف فتصرف في معموله وهذا غير متصرف وقد
اختلف في مثل زيد في الدار قائما فجوز بعضهم تقديمه والظاهر ان المجوزين له يذهبون الى ان العامل متعلق الظرف وهو
المستقر او التقدير استقر او مستقر واذا كان كذلك فهو معمول الفعل محققا او شبهه فيكون من القسم الاول
والقائلون بالمنع يجعلون العامل الظرف ويجعلون الفعل او شبهه على التقدير نسيا منسيا وصار الظرف هو
العامل في المعنى عندهم وكلا القولين مستقيم والقول الاول اصح من جهتين احدهما انه لم يثبت مثل زيد قائما في
الدار في فصيح الكلام فدل ذلك على انه من قبيل المعنى اذ لو كان من قبيل ما تقدم لوقع على كثرة متقدما كما
في الاول والثاني انه اذا صار نسيا منسيا صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب عنه فدل على ان العمل
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان مذهب المحققين في قولهم سقيا لزيد منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف
لانه صار نسيا منسيا بخلاف قولك ضربا زيدا فانه منصوب بالفعل المقدر لا بالمصدر لصحة التلفظ به فرجح بذلك الوجه
الاول **قال** وقد منعوا في مررت راكبا بزيد ان يكون حالا من المجرور قال الشيخ تقديم الحال على المجرور اذا كان صاحب
الحال هو المجرور مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه واكثر النحويين على تجويزه ووجه الجواز انه حال من معمول فعل
لفظي يجوز التصرف فيه بالتقديم والتاخير كسائر الاحوال الاخر فتمسكوا في جوازه بذلك ... مفردات الاحوال الا ...

٤٢

وقد ظهر بالاستقراء جواز هذه الا ترى انك اذا قلت جاءني راكبا زيد لم تحتج في جواز التقديم الى سماع مخصوص بل
نحكم بالجواز نظرا الى عموم القاعدة المعلومة من استقراء كلامهم كما في نحو جاء زيد ونصب رايت زيدا
ووجه المنع هو انه كثر الحال عن المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ولو كان تقديمه جايزا لوقع
في كلامهم مثله فلما لم يقع دل على امتناعه واجاب عما ذكره المجوزون بان الحكم بما ذكره من القياس شروط
فيه الا ان تختلف الانواع بوجه يصح مخالفته للحكم بسببه وههنا معنى مناسب ليس في الاصل يصح ان
تخالف الاصل بسببه وهو ان حال المجرور صفة لصاحبها فهي معمولة في المعنى لحرف الجر الا انهم ضموها لغرض
الفصل من الصفة وللحال ... ان معمول الجار لا يتقدم عليه فشرع مثل الجار بان لا يتقدم على الجار ...
فثبت ان في هذا المعنى مناسبا يقطعه عن تلك القاعدة المذكورة في تقديم الحال واذا صح ذلك انقطع
الحاقه بذلك الحال ثبت بوجه آخر ممتنع وقد ثبت امتناعه بما ذكره من الدليل السالم من الاعتراض
فثبت ان الوجه امتناعه **فصل** وقد يقع المصدر حالا الى آخره قال الشيخ بين في هذا الفصل
انهم استعملوا الفاظ المصادر واقعة في معنى الحال كما اوقعوا الفاظ الحال واقعة مصادر ثم مثل بوقوع
الفاظ الاحوال مصادر كقولهم قم قائما ومعناه قم قياما لان قائما لا يستقيم ان يكون حالا لتعذر تقييد
الحال فيه لانك اذا جعلته حالا لم يكن الا من الضمير الفاعل في قم واذا جعلته حالا من الضمير وجب
ان يكون مقيدا ولا يستقيم ان يكون قائما مقيدا بالقيام لانه هو هو فكيف يكون تقييدا له فوجب
ان يعدل الى المصدر فيكون التقدير قم قياما والمصدر يؤتى به تاكيدا للفعل فيصح تقديره به وكذلك
قوله ولا خارجا من في زور كلام تقديره ولا يخرج خروجا لان قوله ولا خارجا معطوفا على قوله لا
اشتم وهو الذي حلف عليه فلا بد ان يكون جملة لانه يجب ان يكون المعطوف عليه جملة ولا يكون جملة الا بتقدير ولا يخرج فوجب تقدير
ذلك ايضا ومثل قولهم قم قائما فوجب تقديره ولا يخرج خروجا فالمعنى حلف لا اشتم مسلما ولا اخرج من في
زور كلام ثم اكتفى بخروجا ثم وضع خارجا موضع خروجا وقد زعم بعض النحويين المتقدمين ان خارجا حال على بابه
معطوف على قوله ولا اشتم حالا من قوله عاهدت اي عاهدت ربي وانا على هذه الحال الاخرى التي هي خارجا وكانه
قال عاهدت ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من في زور كلام والاول الظهر وهو قول سيبويه
لان الثاني اذا جعلته حالا كان المحلوف عليه غير مذكور وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكره من ترك الشتم وترك
قول الزور ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالا لان المعنى حينئذ انا الآن على هذه الحالة فيجوز ان يكون
المعاهد عليه وعلى ضده وعلى غيرهما الا ترى انه لو قال عاهدت ربي في هذا الموضع في حال كوني
الآن غير شاتم ولا قايلا الزور لا على ترك ذلك الا ترك الشتم كان مستقيما في القول وكذلك لو قال
عاهدت ربي وانا في هذه الحالة على الصوم والصلاة وغيرهما لكان مستقيما فدل ذلك على ان مقصود
هذا القايل ذكر المعاهد عليه وانه ترك الشتم وقول الزور وانه عاهد في هذه الحال على شيء

لم يذكره فالوجه اذاً مذهب سيبويه ثم مثّل بالمصادر الواقعة احوالا وقد اختلف النحويون في هذه
المصادر على تعبيرات لا قال ان هذه المصادر نفسها بمعنى الحال أو هي على حذف مضاف والوجه الثاني
ان هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي قياسية او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاكثرون الى انها
موضوعة بمعنى الحال لا على حذف المضاف فاذا قلت جاء زيد مشيا فمعناه ماشيا لا على ان التقدير
ذا مشي وهو مذهب المصنف لانه صرح بذلك وجعل في هذا الموضع كل الحال الواقعة مصدرا والاختلاف
ان الحال بمعنى المصدر نفسه لا على حذف بمجيئه مصدرا وذهب الاكثرون في الوجه الثاني
انها سماعية لا قياسية وذهب المبرد ومن تابعه الى انها قياسية بشرط ان يكون في الفعل
دلالة عليها ومعنى دلالة الفعل عليها ان يكون في المعنى من تقسيمات الفعل كالمشي والركض
والعدو بالنسبة الى المجي فيجيز جاء زيد عدوا ومشيا وركوبا وجريا واشباه ذلك لانها في المعنى اقسام المجي
ويمنع جاء زيد ضحكا وبكاء واكلا وشربا وما اشبهه لانها ليست في المعنى من اقسام الفعل ولكن لكل الجاز اتانا قا
بخلاف مرهم لانه مثل قولك اتانا مشيا ولم يجوزه سيبويه لانه مخصوص عنده بالسماع ولم يسمع ذلك **فصل**
والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب يعني بمنزلة الصفة والمصدر في وقوعه حالا وذلك تنبيه
منه على ان المقوم لفاكهة نهاداته على هيئة ولا يشترط ما يقوله كثير من النحويين من انها مشتقة
ولولا ذلك لما جاز هذا بسرا اطيب منه رطبا ونظائره من الجوامد لدلالته على الهيئات ومعنى هذا بسرا اطيب منه
رطبا تفضيل هذه التمرة في حال كونها بسرا عليها في حال كونها رطبا وقد اختلف النحويون في العامل
في بسرا فقال بعضهم العامل فيه الاشارة وقال بعضهم العامل فيه كان مقدرة معلقة بظرف كانه
قيل هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا والعامل في اذا الاشارة وقال بعضهم العامل في بسرا اطيب
فقال بعضهم العامل كان والعامل في اذا اطيب والخلاف في الحقيقة في العامل اهو الاشارة او اطيب
واذا قدر اذا كان يرجع الخلاف في العامل في اذا هل هو الاشارة او اطيب وقد قال ابو علي الفارسي وكثير
من النحويين ان العامل هذا وذهب آخرون الى ان العامل اطيب وهذا هو الصحيح فالقول الاول وهم
محض والدليل على ان العامل اطيب من وجوه احدها انا متفقون على جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمر
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والمعنى فيه كالمعنى سواء في المفضل والمفضل عليه ولا عامل سوى اطيب
واحسن واذا وجب ان يكون الاطيب هو العامل في المسئلة الاخرى بمعناه وجب ان يكون العامل فيهما
ايضا اطيب والوجه الثاني هو انه لو كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال الخبر عنه بسرا لانه
حال المشار اليه فيجب ان يكون في حال الاشارة اليه كذلك ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير
ذلك بدليل قولك مشيرا الى رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا وكذلك بلحا والوجه الثالث انه لو كان العامل
فيه هذا لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لان تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة لا يوجب تقييد الخبر

بدليل قولك هذا قائما اخوك فالخبر بالاخوة وقعت مطلقة عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك وجب
ان يكون الخبر بالحسن يقع عن المشار اليه مطلقا وكذلك قولك هذا اطيب منه رطبا اذ وجود الحال مع عاملها اذا
كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سواء واذا ثبت ذلك فسد المعنى لانك فضلت الشي على نفسه من غير
تقييد لتحصيل الافضلية ~~والوجه الرابع انه اذا لم يكن~~ والوجه الرابع وهو انه اذا لم يكن العامل احسن
لم يكن الاحسنية مقيدة بالبسرية لان المقيد بالحال هو العامل فيها والعامل فيها هو المقيد بها واذا لم تكن
الاحسنية مقيدة بالبسرية فسد المعنى لان الغرض تقييد الاحسنية بالبسرية مفضلا على الرطبية وهذا
معنى العامل في الحال واذا ثبت ان الاحسنية مقيدة بالبسرية وجب ان يكون معمولا لاحسن فثبت بما ذكرناه ان
القول الصحيح قول من قال ان العامل اطيب فاما من قال ان العامل هذا فشبهتهم انه لو كان الخبر هو
العامل في بسرا وقد ثبت انه العامل في رطبا لادى الى ان يكون الشي الواحد مقيدا بحالتين وهو محال
وهذا ليس باعتبار المفضل حتى لو قلت كذلك فيثبت ان ما ذكروه وهم محض وشبهة اخرى قالوا لا تتقدم معمو
افعل عليه بدليل امتناع زيد منك احسن واذا لم يتقدم منك لم يتقدم الحال واذا لم يتقدم فالعا
هذا اذ لا عامل سواه وهذا عندنا ايضا غير مستقيم لان امتناع تقدم منك بعد تسليمه انما كان لانه
في معنى المضاف اليه بدليل ان قولهم زيد احسن منك كقولهم زيد احسن الناس في قيام احدهما مقام الاخر
ولما قام مقام المضاف اليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف اليه
المضاف لانه خلاف لغتهم وان جاز ذلك في غيره فلا يلزم من تقديم المعمول الذي هو كالمضاف اليه امتناع
الذي هو الحال مع كون العامل من المشبهات بالفعل ولا فان العرب التي اذا فضلوا شيئا على نفسه باعتبا
حالين يقولون زيد قائما احسن منه قاعدا وزيد قائما احسن منك قاعدا وزيد قائما مثلك قاعدا وزيدا
قائما مثلك قاعدا ويقولون زيد قائما كعمرو قاعدا واذا جاز تقديم هذا المعمول على الالفاظ التي هي ابعد
العاملين بالحسن فتقديم معمول احسن احوز واما فانه يجوز تقديم الظرف **وقوله** جاء البر قفيزين
صاعين ذكره في الاحوال والاولى ان يكون ذلك من قبيل الاخبار والذي يدل عليه ان الحال فضلة وقفيزين
ليس على معنى الفضلة وانما هو على معنى الخبر وتقول كلما البرجاية قفيزين ويمكن ان يقال نصبه على الحال
على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حالا من القفيزين والصاعين واشباههما كانه قال حصل البر
على هذه الحالة ولا يريد الاخبار عنه بذلك والاول هو الظاهر **وقوله** كلمته فاه الى في وبايعته
يدا بيد من ذلك مما يدل النحويون ان الاصل كلمته فوه الى في وبايعته يدا بيد بدليل ان الجمل تستعمل
المفردات ولا تنعكس وايضا الحالات غير الجمل لا تكون الا مفردة كقولك ضارب وشبهه سوى ما د

للتفصيل بابا بابا وفاه الى فى ثم يعلم الهيئة التى جميعه فدل على انه ليس تفصيل المفردات فى الاصل والوجه
الذى به انتصب فاه انه لكثرة استعماله حتى صار بمعنى المشافهة فهم من غير نظر الى تفصيل بل صار فوه الى فى بمعنى
مشافها حتى فهم ذلك من لا يخطر بباله فم المتكلم ولا فم المخاطب ولا الجار فلما صار كذلك جعلا كالمفردات فاعرب
ما يقبل منه اعراب المفردات باعراب الحال وهو فاه فنصبوه وشبهوه بقولهم بابا بابا فانه لا وجه قولهم
فاه الى فى واذا كانوا قد بنوا فى قولهم ايدى سبا وتفاهم خمسة عشر بادى بدا مع كونه معا فالكثيرة لكثرة
الاستعمال منزلة المفرد ولم يستبعد من لغتهم اعراب ما حق فيه اعراب المفرد وما يبتنه بل ايدى مثله واصله
يد بيد كما ذكرنا وكذلك بعت الشاء شاة ودرهما اصله شاة مع درهم ثم ترك ذلك فنصبوا شاة نصب
الحال ثم ابدل لو ما عمل المصاحبة واوا واذا ابدلت بالمصاحبة واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب
ما قبلها كقولهم كل رجل وضيعته وقوله اقرأ ونفسه **وقوله** وبينت له حسابه بابا بابا والمعنى
بينت له حسابه مفصلا لان العرب تكرر الشيء مرتين فيستوعب تفصيل جميع جنسه باعتبار المعنى
الذى دل عليه اللفظ المكرر فاذا قلت جاء القوم ثلثة ثلثة فمعناه جاؤا مفصلين باعتبار
هذا العدد المخصوص واذا قلت بينت له الكتاب كلمة كلمة فمعناه بينته له مفصلا باعتبار
كلماته وكذلك بينت له حسابه بابا بابا اى بينته مفصلا مفصلا باعتبار ابوابه فلما كان ذلك
يفيد هذه الهيئة المخصوصة صح وقوعه حالا **وقوله** ومن حقها ان تكون نكرة وذلك
على تقدير احدهما ان تشبه بالصفة والثانى ان الحال حكم كالخبر والاحكام يجب ان تكون نكرات
لان التعريف بالمعروف هذر ولذلك قالوا فى زيد قائم انه لا يخبر على الحقيقة وانما الخبر مقدر
له بقولك زيد محكوم عليه بالقيام وذو الحال معرفة لانه مخبر عنه ومحكوم عليه وذلك انما يأتى
بعد معرفة الشيء والثانى تشبيه بالصفة ايضا فى قولك رايت رجلا عالما واما ارسلها العراك
واخواتها فاختلف النحويون فيها فذهب ابو على الفارسى انها ليست باحوال وانما الاحوال الافعال
التى عملت فيها فتقول ارسلها العراك اى ارسلها تعترك العراك وكذلك بواقيها ومذهب سيبويه
وهو اختيار الزمخشرى فى كتابه انها مصادر معرفة وضعت موضع الاسماء النكرات ولا يبعد فى
كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل ضارب زيدا اذ قصد الى
الحال لما استعملت الحال نكرات ليكون لفظا فلا يستعمل فى غير موضعه الذى وضع له
المعرف ولا يبعد فى ان تكون اللفظ فى الاصل معرفة ثم ينقل مجاز الشيء منكرا ويجوز ان يقال ان التعريف
فى هذه الاشياء ليس تعريفا للمعهود فى الوجود وانما هو للمعهود فى الذهن فهى نكرة باعتبار الوجود فى المعنى

كالنكرات فجاءت هذه الاحوال وان كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الوجود وهى معارف باعتبار الذهن
كما ان اسامة معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود وانما وجب تقديم الحال اذا كان صاحبها نكرة لئلا يلتبس
بالصفة فى قولك ضربت رجلا قائما فحينئذ يقع اللبس واذا قدمت ارتفع اللبس لان الصفة لا تتقدم **قوله**
والحال المؤكدة وشرطها ان يكون صاحبها متضمنا معناها وتكون بعد جملة اسمية لا عمل لها كما صرح به ههنا كقولك
زيد ابوك عطوفا فان الابوة تتضمن العطف وكذلك الباقى وتقول انا فلان بطلا شجاعا كريما جوادا والجوز
ذلك لمن اتصف بهذه الصفات وعرف بها وشهر بامرها لينزل ذلك منزلة التعريف **قال** ولو قلت زيد
ابوك منطلقا لحلت الا اذا اردت التبنى والصداقة لان الابوة الحقيقية لا تقبل القيد فحال الا اذا ذكرتها
مجازا وعنيت بها التبنى والصداقة قال الشيخ يرد على حد الحال الذى ذكر الحال المؤكدة من جهتين
احدهما ان الحال باعتبار هيئة الفاعل او المفعول وهذه ليست لواحد منهما وجوابه انها مفعول بها ومرافى الحقيقة واثبته
من العامل المقدر على ما ذكر اخيرا والآخر ان الحال قيد للفاعل والمفعول باعتبار فعله وهذه الجملة لا تخلو
من ان تكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة لم تخل معنى الحال من حيث مشابهتها الصفة وان
كانت مقيدة لم تخل معنى الكلام اذ لا تكون ابوته الا فى حال العطوفية وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال
افعالا لا تقبل التقييد وهى افعال العلم كقولك خلقت الانسان قابلا فلم يجيء ههنا لتقييد التحقيق حتى
ينتفى اذا فقد ما ذكره فتعرف انه كذلك كان عند العقول والتحقق مستمر واذا ثبت ذلك فى هذه الافعال
فلا فرق بين الحال التى يصح انتقالها والتى لا يصح ولذلك جاءت الحال فى هذا الباب غير منتقلة ومنهم من استنكر فجعل
للحال قسمين لكن لاحدهما محافظة تحديد وسوطا بكلام صاحب الكتاب فاذا لحد الحال المؤكدة قال هى مقررة وتحقق
لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التى لا عمل لواحد منها فيه كالفرق بينها وبين الحال المقيدة ان المقيدة تاتى لبيان
الهيئة التى عليها الفاعل والمفعول عند تعلق الفعل به خاصة وهذه تاتى لتقرير ذلك المعنى لصاحبها مطلقا
من غير تقييد ووجه آخر من الفرق ان العامل فيها اما فعل او معنى فعل يجوز اظهاره والمؤكدة لا يكون
عاملها الا مقدرا لا يجوز اظهاره **وقوله** انا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد قال الشيخ ان قصد العبدية
لم يمتنع ان يكون حالا مؤكدة لان آكلا ليس فيه تقرير لانه عبد الله وهو لم يرد هذا المعنى وانما اراد
معنى العبودية من حيث الاضافة فكانه قال انا عبد الله آكلا **قوله** والجملة تقع حالا الى آخره انما
كان كذلك لانها نكرة والجملة تقع مكان النكرات فان كانت اسمية فلا بد من الواو والضمير واسقاط الضمير ويجوز
عروها عن الواو على ضعف ولا بد من الضمير ولم يجز تركيبا به الا الاوجه الاول ولذلك تكلم على
لقيته عليه جبة وشى وفاه الى فى مستقر ولم يكن منه على جبة وشى مبتدأ تقدم عليه خبره **قال**

وان كانت فعلية فان كان مضارعا مثبتا فبغير واو لوقوعه موقع ضارب وشبهه بدون لا بد من
الضمير كما في ضارب وان كانت منفية فلا بد له من الضمير وانت في الواو بالخيار اما الضمير فلانه كاسم الفاعل
واذا كان اسم الفاعل لا بد له من ضمير فهذا كذلك واما جواز الاتيان بالواو فلان الحال في الحقيقة
هو الانتفاء كقولك جاء زيد لا يتكلم معناه غير متكلم فالحال هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من
وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها في الموضع
الذي صار الحكم للنفي لا لاسم الفاعل لانما جاز حذف الواو مع ذلك لان الفعل هو المصحح للحالية
والنفي جيء به لغرض كون الضمير منتفية الآن قولك ضرب زيد وما ضرب زيد سواء بالنسبة الى
رفع زيد باسناد الفعل اليه وان كان في احدهما مثبتا وفي الآخر منفيا فثبت بذلك ان المقوم للحالية
هو الفعل واذا كان الواو فيه في الاثبات صح ان يكون بغير واو وفي النفي يجري به مجراه فيما ذكرناه
قال ويجوز اخلاؤها عن الراجع الى ذي الحال يعني بالجملة الجملة الاسمية لا الجملة من
الفعل المضارع فان ذلك لا بد له من ضمير وشبهها بالظرف لما تقدم **قوله** ومن انتصاب الحال
قال ومنه اخذته ضاعدا اي فذهب الثمن صاعدا وهذا انما يكون في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها
بدرهم وبعضها باكثر من درهم فقولك اخذته بدرهم فصاعدا مثل اخذت الاردب من القمح بدرهم
الكيل فصاعدا والاردب متعددة وانتصاب فصاعدا لا يستقيم ان يكون بعطف على ما قبله ولا الحال على
ما قبله اما العطف فلم يتقدم اذ الفاعل او المفعول او الدرهم وعطف صاعدا على الجميع فاسد
لفظا ومعنى اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ومعنى واما على المفعول فلا يستقيم من
حيث المعنى اذ ليس المعنى انك اخذت الثمن والصاعد لانك انما جعلت الثمن ولم ترد انك اخذت
الثمن والثمن لا يستقيم عطفه على درهم لا لفظا ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانه لم يرد انه
اخذ الثمن بدرهم فصاعدا وانما المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر واذا جعل عطفا صار ماخوذا بالدرهم
والزائد جميعا ثم لو قدرت انه كذلك لم يستقم العطف بالفاء لانها تؤذن بالتعقيب بعض الثمن لا يكون باعتبار
كونه ثمنا عقيب بعض لو قلت اشتريته بدرهم فدرهم لم يستقم فوجب ان يحمل على محذوف ويكون المقدر قد ذهب
الثمن على هذه الحالة والمراد فذهب الثمن على هذه الحالة قوله تميميا مرة وقيسيا اخرى ذكره في الحال ليس
يقوى ان يكون حالا اذ لو كان حالا لكان المعنى اتحول في هذه الحالة ولم يرد انه تحول في حال كونه تميميا وانما اراد
انه تنقل متعددا كما في قولنا في الولائم اولاد الولائم وفي العبادة اولاد العلات اي تتحولون هذا التحول
وتنتقلون هذا التنقل وانتصابه انتصاب المصدر ولذلك قال في اسلم القبائل اجمعا وغلاظ وفي لفظ يشبه البنا الحوارى

٤٥

بريا انهم ينتقلون هذا التنقل فبين انه لم يرد انه تنقل في كونه تميميا وانما اراد انه فعل هذا النقل المخصوص
من التميمية الى القيسية فوجب ان يحمل على المصدر لا على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح
لما ذكرناه **قال صاحب الكتاب** التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قوله لو فع
الابهام يشمل التمييز وغيره **قوله** المستقر يخرج به نحو قولك عين مبصرة لانه رفع الابهام عن ذات وليس
تمييزا لان الابهام فيه غير مستقر بخلاف قولك عشرون فعشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمة في اصل
الوضع وعين وضع دالا على كل واحد من مدلولاته فان فهم ابهام عما هو عارض من جهة خفاء القرائن على السامع
في مراد المتكلم ولذلك لا يصح اطلاق لفظ العين قاصدا بها الى الدلالة على العين المبصرة وغيرها من غير او لانه
لو اطلق مطلق عشرين مريدا بها الدلالة على دنانير او دراهم كان مستعملا اللفظ في غير ما وضع له فتبين
ان الابهام فيها مستقر وفي المشترك غير مستقر **قوله** محتملة لا يصح ان يقال لا محتملة لانه يفهم المميزان
المحتملات بالكسر انما هي التي انتصب عنها التمييز الا ترى ان قولك عشرون وثلثون واربعون محتملات لان
يكون من الدراهم والدنانير فهي محتملات الدراهم والدنانير التي هي تذكر المحتملات بالفتح لانها التي احتملها
المنتصبة هي عنه وهي المراد بقوله بالنص على احد محتملاته لانه يريد التمييز فوجب ان يكون مفتوحا
وقوله مذكورة ومقدرة تقسيم للتمييز بانه قد يكون عن ذات مقدرة وهي انما ابهمه كقولك
حسن زيد ابا لان قولك حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك
مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد رفعت الابهام في الذات المقدرة اعني المتعلق كما رفعت
الابهام بقولك درهما عن عشرين في الذات المذكورة والذات المذكورة لا يكون المفردة باعتبار ابهامها
في كل عشرون وثلثون واكثر فيما كان منها واضحة ان الغرض بالمقادير تعيين المقدار الجاري على كل طبقة
فوجب ان تكون الذوات فيها مبهمة فاحتاجت الى التمييز لذلك وقد تجيء فيما يشبهها وهو كل اسم باعتبار هيئته
فانه يجوز ان يميز بجنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وان كان الاكثر ان يقال خاتم حديد وباب
ساج والذات المقدرة انما تكون باعتبار النسبة وذلك في الجملة وما ضاهاها من الصفة المنسوبة الى معمولها
والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الجملة حسن زيد ابا لانهما جميعا قصد فيهما نسبة الحكم الى متعلق
بالمسند كما هو مبهم فكان ذكر تفسيرا له وتمييزا كما في قولك عشرون ان كان عشرون ذاتا مذكورة وذلك ذاتا مقدرة
وهذا الاسم الذي يميز به هذه الذات المقدرة ان كان صالحا لان يصير المنسب اليه الحكم صح ان يجعل له وصح ان يجعل
المتعلق له كقولك حسن زيد ابا فابا صالح لزيد في المعنى فجاز ان يكون اردت به نفس زيد فيكون الممدوح نفس الاب
زيدا باعتبار ابوته لغيره وجاز ان يكون الممدوح ابا زيد فيكون الاب المتعلق بزيد كذلك **قوله**

خاصة

اي حسنه حالا او نظايره وان كان شيا غير صالح لما ذكرناه لم يكن الا للتعلق كقولك حسن زيد دارا ثم لا يخلو
هذا التمييز في المثال اما ان يكون اسم جنس او غيره فان كان غيره طابق ما قصد مثنى او مجموعا وان كان اسم جنس
كان مفردا الا ان يقصد الانواع مثال الاول لحسن زيد ابا اذا قصدت الى ان ابوته لابنه او ابوة
ابيه خاصة له فان قصد ابوة ابايه قلت حسن زيد آبا وكذلك اذا قلت حسن الزيدان وقصدت
الى حسنهما بابوتهما لغيرهما قلت حسن الزيدان ابوين وكذلك حسن زيد دارا او الجات وداران ودورا
اذا قصدت اثنين وجماعة ومثال الثاني حسن زيد ابا وعلما وتم افهمه بحبا فافرده اذا قصد به
الحقيقة لانه يستقيم تثنية والجمع فيه فان قصدت الى الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جواز
التثنية والجمع واما تمييز المفرد فلا يخلو اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان
يقصد الانواع فيثنى ويجمع وان كان غيره جمع لا غير تقول في الاول عندي راقود خلا ورطل زيتا
فان قصدت الانواع قلت خلين وزيتين وزيوتا وتقول في الثاني عندي قنطار اثوابا وخواتم وما
اشبهه فيما ليس جنسا بد من جمعه وسببه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اغنى عن
التثنية والجمع وهذا لما كان مفردا دلالة على الجنس خصوصا اي على المفرد عدل عن لفظ
افراده الجامع اذ لا دلالة على الجنس فقيل قنطار خواتم وقنطار اثوابا **قوله** وشبه التمييز بالمفعول لكون موقعه
في هذه الامثلة كموقعه في ضرب زيد عمرا الى آخره فشبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول لكونه بعد تمام الجملة وشبه انتصاب تمييز المفرد
بما نصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل كضاربان وضاربون فالعامل على كلا في منهما عشرون كما ان العامل
في ضاربون زيدا ضاربون لان العامل هو الذي يتقوم المعنى المقتضي للاعراب به والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبيه بالمفعول
وشبيها بالمفعول انما حصل لوقوعه من تمة عشرين ونحوه ولا ينتصب المميز عن معنى الا عن تمام الى آخره فخص
المفرد لان تمييز الجملة يكون عن غير تام وانما خصه لما ينكر بعد ذلك من جواز الاضافة المخصة تمييز المفرد
والا فالتمييز عن الجملة وعن المفرد في كونه لا يكون الا عن تام سواء والذي يتم به اربعة اشياء التنوين ونون التثنية
ونون الجمع والاضافة ثم قسمه قسمين زايد ولازم يعني بالزايد ما يجوز زواله الى الاضافة ويعني باللازم ما لا يجوز
العدول عنه الى الاضافة فالزايد العام التنوين ونون التثنية لانك تقول في جميع الباب رطل زيتا ورطل زيت ومنوان
سمنا ومنوا سمن ولا يستثنى من ذلك الا قولهم ماية درهم والف ثوب وما تا درهم والفا ثوب فان الاضافة في ذلك هي الاوجه ويجوز ان
يستعمل التمام والنصب كقوله اذا عاش الفتى ماتين عاما فانما اختير الاضافة لما كثر فيما كثر او الاضافة اخف فاختير فيما كثر
وانما لان الاضافة في تمييز العدد الاضافة يدل على تقديم ثلثة اثواب الى عشرة اثواب وانما عدل الى النصب فيما يمتنع فيه الاضافة فيها على
الاصل اللازم التمام بنون الجمع والاضافة لا يكون مميزها الا منصوبا ولا يعدل فيه الى الاضافة وانما كان لا يعدل الى الاضافة فيما
فيه نون الجمع فلا يكون الا في الاعداد كعشرون وتسعون وذلك لا يضاف لانه الخصم او لغيره واذا تعدد

اضافة الجنس تمييزه مع عدم الحاجة في المعنى اليه كان نقضا واضافته الى التمييز الذي يمكن استغنا المضاف
عنه لجده وبيان نقض المضاف وهو انه لو اضيف لكان الطائر ثبت بين الغون وحذف فلو ثبت لثبت نون شبه نون
الجمع المحقق فكما ان نون الجمع المحقق لا يثبت فكذلك المشبه به ولو حذف لحذف نون ثابت في الحقيقة نون جمع فكرهوا
الاضافة لما ذكرنا والجيد عشرين اسمين فانه يوافي تمييزه النصب وقد ورد على ذلك الزيدون حسنون وجوها فقيل
هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع وانت في اضافة بالخيار وقد تقدم من قوله ان كل تمييز عن تام بنون الجمع لازم نصبه
ولا يجوز المضاف اليه والجواب عن ذلك ان هذا ليس من تمييز المفرد في شيء انما ذلك من تمييز ما يضاهي الجملة وقد
تقدم ان ذلك حكمه حكم تمييز الجملة على الحقيقة لان الحسن منسوب الى الضمير العايد الى المبتدا وهو في المعنى متعلقه وهذا هو
الذي فرق به تمييز الجمل عن تمييز المفرد لان الكلام انما هو في تمييز المفرد وانما فهم هذا الاعتراض لكونه لم يفصل تمييز الجمل ثم
بينه بما يدفع هذا السؤال وقد تقدم في كلام عليه ما يدفع ~~هذا السؤال وقد تقدم في كلام عليه ما يدفع~~ به ذلك
واللازم التمام ايضا بالاضافة كقولك على التمرة مثلها زبدا لانه تعذرت فيه الاضافة لانه مضاف الى مثل اضافة حذو
الاضافة هو او انه يصح بها الا ان يضاف المضاف والمضاف اليه وكلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن
جهة المعنى اما من جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة المثلية الى التمرة لا الى الزبد ولو
اضيف الى الزبد لفسد المعنى ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت علي مثل تمرة زبد
فاضفت تمرة الى زبد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فان
اضافة وذلك الى ليس مقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا
امتنعت اضافة كل واحد منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا ابعد **قوله** ومن غير المفرد الى آخره فيما كان
مقدارا كيلا كقفيزان الى آخره وهذا كما ذكر لان المقادير وضعت والمقصود فيها المنصوصية على الملكات وحقايق
الذوات لا دلالة لها عليها فاحتاجت الى التمييز باعتبار الدلالة على اجناسها ثم فسر لما جاء من غير المفرد ومن
غير المقادير بقوله لله دره فارسا وحسبك به ناصرا وهو غير مستقيم من جهة ان المعنى في لله دره فارسا الله دره
فروسيته فهو مثل قولك يعجبني حسن زيد ابا والمعنى حسن ابوته واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجملة لانه من باب تمييز
النسبة الاضافية وقد تقدم ان ذلك ليس من تمييز المفردات بمعنى والاولى ان يقال موضعه قولك خاتم حديدا
وباب ساجا وان كان الاكثر في مثل ذلك الاضافة وقد جاء التمييز فيها منصوبا تشبيها لها بالمقادير في تمييز عن مفرد
فهما ليس بمقدار **قوله** ولا يتقدم التمييز وقد اجاز المازني سيبويه تقديم المميز على عامله الى آخره لا خلاف ان تقديم تمييز المفردات غير جايز
عند الجميع ولا يجوز عندي درهما عشرون وذلك لما ثبت به وانما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد
نفسا وحسن زيد ابا واجاز المازني والمبرد التقديم ومنعه سيبويه وانما لم يجز تقديمه لانه في المعنى فاعل وكما ان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا الا ترى ان قولك حسن زيد ابا معناه حسن ابوه زيد وحسن ابو زيد في الثاني ان تقديمه
يخرجه عن حقيقة التمييز فكان في تقديمه ابطال الاصل لان حقيقة التمييز ان يكون مذكرا وهو في المعنى فضلة والتفسير لا يكون الا بعد

والمفسر لابد في المعنى ان يكون مقدما على التفسير والا لم يكن تفسيرا له وفي تقديم التمييز اخراج له عن ذلك فوجب تأخيره
وقد تمسك المازني بانه معمول فعل منصوب فجاز تقديمه كسائر معمولات الافعال المتصرفة وبقوله اذ ذاك كما اورده من قوله
وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب عما اشتمل من وجهين احدهما ان الرواية وما كان نفسي بالفراق تطيب
ولئن سلم فالثاني ان ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ولا يحتج به وما ذكروه من المعنى
لا ينهض لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارض المعنيان في الجواز والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت ايراده عنهم سماعا
فقد تبين ان ما لم يسمع لا ينهض ... قوله واعلم ان هذه المميزات عن آخرها اشياء زائدة عن اصلها
وتبين ان الاصل ان يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه الا ترى ان معنى قولك عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون
وكذلك جميع مميزات المفرد ثم قد يعتبر الحال كونهما في المعنى منسوبا اليهما الفعل فاذا قلت حسن زيد ابا فالمعنى نسبة الحسن
الى الاب فكانك قلت ابو زيد حسن واذا ثبت ذلك ثبت انه في المعنى صفة له اذ لا فرق في المعنى بين الصفات والاخبار
وانما يفترقان من جهة علم المخاطب وجهله فسمي الحكم باعتبار جهل المخاطب به خبرا وسمي باعتبار علمه به صفة فتبين ان
مميز الجملة كمميز المفرد فيما قصد اليه وفي هذا الفصل يقرر الدليل على امتناع تقديم التمييز لانه اذا قدم خرج عن
حقيقته لانه انما كان مميزا لعدوله عن هذا الاصل الذي به يحصل التفسير بالتمييز واذا قدم خرج بتقديمه عن
حقيقته ثم بين بعد ذلك المعنى الذي لاجله غير عن اصله بقوله والسبب في ذلك قصد ابهام الجنس في المبالغة والتاكيد
يريد انك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فتبين ان
في العدول عن الاصل مبالغة وتاكيدا الاستثناء قال الشيخ الترجمة ينبغي ان يكون بالمستثنى لانه تفصيل
لما تقدم والذي تقدم انما هو المستثنى حيث قال والمستثنى المنصوب في الاستثناء مذكر باعتبار حقيقته وتلعم لما
بان الاشكال معقوليته فانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا لم يخل ان يكون داخلا في القوم او لا فان كان غير
داخل في القوم لم يستقم لان اجماع اهل العربية في الاستثناء المتصل انه اخراج ما بعد الا مما قبلها واجماع اهل العربية
مقطوع به في تفاصيل العربية وايضا فانا قاطعون اذا قال المقر له عندي دينار الا ثمنا ونصف ثمن ان نصيب المذكور
بعد الثمن مخرجه من الدينار ثم يقطع بان المقر به هو الباقي وقد قال القاضي لا اخراج وقول القائل عشرة الا
ثلثة موضوعة بازاء سبعة حتى كانهما عبارتان عن معبر واحد قد تبين بطلانه قطعا واما ان نقول الاخراج
ثابت وهو مشكل فان الحكم اذا قال جاء القوم وزيد منهم فقد وجب نسبة المجيء اليه لانه منهم فاذا اخرج
بعد ذلك فقد نفى عنه المجيء فيصير مثبتا منفيا باعتبار واحد فيؤدي الى ان لا يكون المستثنى في كلام الله وهو
كذب من احد الطرفين وهو باطل فان القرآن مشتمل عليه قال الله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فلو
جعل الالف كملها وقد نسب اللبث اليها لوجب ان يكون اللبث في جميعها ثم يحصل بعد هذه النسبة اخراج شيء منها
ولهذه الشبهة فر القاضي الى مذهبه المذكور والصواب الذي يجمع رفع ذلك كله ان الحكم بالنسبة لا يعد كمال ذكر المفرد
في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وان منهم زيدا وفهم اخراج

زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع
بها على وجه مستقيم وسواء الاخراج حاصل بالنسبة الى المفردات وهو توفية اجماع النحويين وتوفية انك ما نسبت
الا بعد ان اخرجت زيدا فلا يؤدي الى المناقضة المذكورة فاستقام الامر في الوجهين جميعا والمحل فيمكن ان
الاستثناء يجمع المتصل والمنفصل ولا يتميز المتصل الا بالاخراج ولا اخراج في المنقطع وكل امرين فصل احدهما مفقود
في الآخر يستحيل جمعهما في حد واحد فالاولى ان يحد المتصل على حدته والمنقطع على حدته فيقول في حد المتصل
هو كل لفظ اخرج به شيء من شيء بالا واخواتها فاذا ورد قولهم ما قاموا الا زيد حيث وجد توهم ثم قال ما فعلوه الا قليل
قلنا هذا ليس باخراج وانما هو تبيين مراد المتكلم باللفظ الاول لانك لو قلت قام القوم لا زيد فليس زيد داخلا في
القوم بل هو بمنزلة قولك قام زيد لا عمرو وقال وقد اختلف في عامل الاستثناء فقال قوم ان العامل الا لانها بمعنى
استثني وقد رد ذلك بانه لو كان الامر كذلك لوجب الا يستقل عن النصب وقال قوم ان العامل اذا نصب ان واذا رفع
لا وهذا ليس بشيء لانه غير مستقيم لفظا ومعنى اما اللفظ فلانك لو نطقت بها لم يستقم واما المعنى فعلى خلاف ذلك وقال
قوم العامل ان بعد الا كانك قلت الا ان زيدا وهذا ليس بجيد لان ان المضمرة بعدها كان يجب ان تكون ناصبة لبدل وقال
قوم العامل فيه ما قبله بواسطة الا اذا كان فضلة وهو المذهب الصحيح لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فقد
وقع زيد فضلة وقد توصلت اليه بمعنى الاخراج من قولك جاء القوم بالا فصار لقولك جاء القوم بواسطة الا في
زيد معنى وهو معنى الاستثناء وهذا هو معنى العامل كما ان قولك ضربت وزيدا وقع زيد فضلة متوصلا اليه معناه على جهة
المعية مع ما قبله بواسطة الواو فالذي اوجب ان نقول في ضربت وزيدا العامل ما قبل الواو بواسطة الواو فكذلك
هو ههنا وانما قلنا اذا وقع فضلة لانه اذا لم يقع فضلة صار اما مجرورا في الجملة فيكون له حكمه واما من باب آخر
غير باب الاستثناء كقولك ما ضربت الا زيدا ويرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذي يكون له في المعمول اقتضاء
وليس في جاء ونحوه اقتضاء المخرج منه فان قيل اقتضاؤه له كونه مخرجا مما نسب اليه قيل قد تقدم ان النسبة
انما كان بعد الاخراج والثاني انه يلزم ان يعمل في ذلك مثل قولك الا زيدا جاء اقتضاء المخرج باعتبار الذكر والثاني
ان مسائل ليس فيها افعال مثل القوم الا زيدا اخوتك فان كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل فالوجه
ان يقال العامل هو الذي اقتضى المخرج منه وهو ما ذكره ومنهم من يقول ان الاسم الذي تناول المستثنى هو الذي
يقتضي صحة الاخراج منه فهو في المعنى العامل بواسطة الا فانه يشمل المواضع كلها واما الفعل لم يوجد فالتمسك
به اولى وانما هذا في الاستثناء المتصل فاما المنقطع العامل فيه الا لانها عملت عمل لكن وخبرها محذوف على حسب المعنى
المراد ومنهم من يقول انه يظهر ومنهم من يتخيله اذ ذكر انما مستثناه تام ولكن في الاعراب لانه هو المقصود قال الشيخ
في اعرابه على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اضرب منها ما استثني بالا من كلام موجب احترازا
من كلام غير موجب وهو القسم الثاني من الخمسة كما سيجيء ولم يحترز عن الصفة وان كان ما بعد الا منصوبا لقوله
ما استثني واذا كانت صفة فلم يستثن بها الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لم يقصد اخراج الله

من الجملة وانما فصل الوصف والجملة على حاشية الجر لو قصد الاخراج بالا لم يكن مستثنيهما وكان بمثابة قولك لم يغد
دار اسم الا زيد اما وليس يجيئيان فاعله وبعدا وخلا بعد كل كلام ولم يعتبر الحصر بعد خلا وفعله لقد ويجعل مما يكون
منصوبا بالها وان ذلك ضعف ذلك القول هنا لم يرد هذا القول سيبويه ولا المبرد نصبه بعدا على ان يكون فعلا اسم
فيهما فاعلها مستترا كما اضمر في ليس ولا يكون وتقديره عند بعضهم زيد اى جاوز بعضهم ولم يتقدم حرف فاكان لزوم النصب
فيهما بعد كلام وكذا في ليس ولا يكون واما اذا قلت ما عدا وما خلا فلا يكون الا النصب لانهما حينئذ يجب تقديرهما فعلا
من جهة ان ما هنا لا يستعمل ان تكون موصولة فيجب تقدير الجار بعدهما بل يجب ان تكون مصدرية فيجب ان تكون فعلا
فعلا لان المصدرية لا يليها الا الافعال ثم لم يجز ان يكون موصولة لان الموصول الموصوفة الصفة والموصوف جميعا
ههنا وحكم الاسم فليس موضع ما الا ترى انك تقول اشتريت الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم والآخر
انما لو كان بمعنى الذي لصح ان يقع موضعها من في قولك جاء القوم لانهما لم يعقل منهم الا والحرانهما لو كان بمعنى الذي
لوجب ان يكون في الفعل ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكرنا ضمير بعض القوم واما كونهما ليست من الاوجه البولقي
فظاهر فاذن تقدير جاء القوم خلوهم من زيد كانك قلت وقت خلوهم من زيد وهو بجعل هذا التقدير لما لم يكن ثم
نقيض المصدر القسم الثاني من الثلاثة شرطه ان يتقدم بعض الجملة نحو قولك ما جاءني الا اخاك احد لانه كالمفعول
معه عند المحققين فكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا القسم الثالث من المنصوب ايضا هو المنقطع وهو كل
لفظ من الفاظ الاستثناء لم يرد به اخراج سواء كان من جنس الاول او من غير جنسه فلو قلت جاء القوم الا زيدا
وزيد ليس من القوم كان منقطعا وان لك اذا قلت ما جاء القوم الا زيد لم يجز الا النصب على مذهب اهل الحجاز واستشهاده
بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ظاهر على ان تقديره احد الوجوه وهو المشهور لا معصوم الا الراحم
وعلى معنى والوجه الآخر الاستثناء من فهما متصل لا يرتبه غرض وتعتبر فيهما وواحد منقطع وهو لا عاصم الا المرحوم
ولم يقابله ولو قيل لم يكن بعيدا والقسم الثاني من الخمسة وهو قوله ما استثنى بالا من كلام غير موجب قال
الشيخ ينبغي ان يقول ذكر المستثنى منه والايراد عليه ما ضربت الا زيدا فانه مستثنى من كلام غير موجب وليس هو
من هذا القسم والصحيح ان يقال هو منه لتصريحه في القسم الخامس به وايضا فان المتفق على انه مفعول واضافات
المدلية لا يستقيم فيه اذ شرط المبدل منه ان يكون مذكورا والاختيار البدل لان النصب على الاستثناء في جملة
العامل فيه اشكال فاذا لم يكن غيره من الواضح كان اولى وهو انه والمفعول معه فانه اذا لم يكن غيره كان اولى
الا ترى ان قولك ما ضربت زيدا عمرا احسن من قولك عمرا وما اكلت عمرا والمانع تعذر العطف يرجع اليه لكن هو هنا لا يمنع
ان صار الى الاستثناء الا عند تعذر البدلية وقوله عز وجل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك نبين قرايا
لنصب مستثنى من قوله فاسر قال الشيخ جعل القراءة على الرفع محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة
النصب محمولة على الاستثناء من الموجب بقوله فاسر باهلك هذا التفصيل باطل قطعا لانا نتيقن قطعا فيمتنع حملهما على
وجهين لانهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو اما ان يكون سرى بها او ما سرى بها فان كان قد سرى بها فليس مستثنى

الا من قوله ولا يلتفت منكم احد فان كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احدالنا وليس باطل
قطعا فلا يصح البينة في احدى القراءتين الثابتين قطعا والاولى عندي ان يكون الا امرأتك في الرفع والنصب
مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم لا يبعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى والاكثر على الوجه الذي دونه
بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى والقسم الثالث من الخمسة يجب فيه الجر وهو لما
اسم واما حرف فان كان اسما فما بعدها مضاف اليه وان كان حرفا فالجر حرف جر فما بعده مجرور به والكلام في غير
وسوى يأتي في فصل بعد هذا والكلام في حاشا اذا نصبت بها على غير المختار كالكلام في عدا وخلا على المختار وقد علم القسم
الرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما قال الشيخ ينبغي ان يكون في المستثنى لان الاستثناء اخراج
شيء من شيء واثبات نقيض الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات ذلك الحكم له ولبيان زيادة في معناه مثاله
قولك احسن الى القوم لا سيما عمرو وانما اورده ههنا لان بينهما مخالفة فالاول يثبت له زيادة فكانه غير الحكم الاول ونحو
في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو اقل ولم يذكره وقد وقع في بعض النسخ فاما الجر فلهما
وجهان احدهما ان يكون ما زائدة والاسم مجرور بالاضافة فيكون التقدير احسن الى القوم لا مثل زيد والوجه الثاني
ان يكون ما نكرة بمعنى شيء فيكون زيد بدلا منها فيكون التقدير جاء القوم لا مثل شيء زيد والرفع على ان يكون ما بمعنى شيء
وزيد رفع خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير جاء القوم لا مثل شيء هو زيد او قدرت ما موصولة فزيد خبر المبتدأ
المحذوف والجملة صلة لم يكن بعيدا والقسم الخامس جائز في الاعراب قبل دخول كلمة الاستثناء وهذا لم يذكر له ضابطا
وضابطه ان يكون ما قبل الا غير موجب لانه لم يذكر معه المستثنى منه سواء كان فاعلا او مفعولا او ظرفا او صفة
او حالا كل ذلك لانه وقع واثبت الحكم في المعنى كما بينا ولو ذكر المستثنى في ان الغرض حصر ذلك المعنى لما ذكر بعده قال
واعرب غير فيه اعراب المستثنى بالا قال الشيخ لما وقعت غير موقع الا والا حرف غير معرب وغير اسم وجب
ان يكون لها اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل ما بعدها مخفوض
بالاضافة لانها اسم يقبل الاضافة وفي تعقيب المميز واذا وقعت موقع غير في الوصفية جعل اعرابها بعد
الا اعراب غير نفسه وبيانه ومثل ذلك الا اذا وقعت موقع غير جعل اعرابها بعدها اعراب غير لتعذر الاضافة
فيقولون جئت بلا راكبا ولا ضاربا اى غير راكب لا ضارب وقال فلا [illegible] غير مستعجبة لا اذا [illegible]
وانا قد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه قوله واعلم ان الا وغيرها تضاف كل واحد منهما
قال الشيخ يستعمل كل واحد منهما على صاحبه ان لا بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها الا ان غير اذا وقعت
موقع الا اكثر من وقوع الا موقع غير قليل وسببه ان غير اسم يتصرف فيه في الاسماء اكثر في حرف واستشهاده
بقوله تعالى لا يستوي القاعدون الاية قال الشيخ فان قيل غير اذا اضيفت الى المعرفة فهي
نكرة فكيف جرت على المعرفة صفة فالجواب ان غير اذا كانت في تقسيم حاصر كانت معرفة مثل قوله
غير المغضوب فلذلك جرت كذلك وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله وقال بعضهم على الوصفية

وانما هو على البدل صح لانه في معنى النفي لان معنى قولك لو كان فيهما الهة الا الله لما كان فيهما آلهة الا الله فلما كان معناه
معنى النفي لان معنى قولك جرى في البدل مجراه وهذا ضعيف من اوجه احدها انه لو كان كذلك لجاز ان تقول لو كان فيهما
الا الله كما تقول ما فيهما الا الله لانه متى لتصحح البدل امر كذلك الثاني انه لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي الا ترى
انك تقول ابى القوم الا زيدا بالنصب ليس الا ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز ابى القوم الا زيد وكان المختار وههنا
اولى لان النفي محقق عنه ويعتقد فيه اثبات وفي لو معتقد ما بعدها الاثبات وانما قدر فيه النفي لما كان الاثبات
تقديرا الثالث انه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى الاستثناء لجاز ان تقول الا الله
بالنصب ولا يستقيم المعنى لان الاستثناء اذا سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال الا زيدا
وكذلك لا يستقيم لو كان فيهما الهة الا الله قوله وكلام الخ مقابلة لحنو فاذ فيه شيء وذاك ان جعلها ابو صفة لحنا
ههنا وهكذا والقياس ان توصف المضاف اليه في كل نحو مع ذلك جائز وحمله على ذلك ضرورة الذوق بالا فانها الاربعة
وهو المعنى الذي حمله على الوصف فيه لو كان لما ان تقول الا الفرقدان من غير ضرورة لم حمله على المنفصل الذي هو صفة
وحمله على الاستثناء فالذي حمله على ان يحمل الصفة هو لحنا ما له على ان يكون صفة لكل والا لم يفصل في الفرقدين
الثاني انه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل قال وتقول جاءني من احد الا زيد فتحمله على البدل من
الموضع لا من اللفظ قال الشيخ انما كان كذلك لتعذر الحمل على اللفظ من حيث ان من لا يصح تقديرها بعد الا لانها
لا تزاد الا في سياق النفي واذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على المحل ووجب الرفع على المحل لان المعنى
جاءني زيد مستقيم وكذلك اذا قلت ما رايت من احد الا عبد الله مستقيم قوله لا احد فيها الا عمرو قال الشيخ
انما امتنع الحمل على اللفظ لانه يؤدي الى العمل بعد الا لان البدل في حكم تكرير العامل في الاول لا يجوز ان
يكون كذلك في المبدل منه ولا يستقيم لفظا ولا معنى اما اللفظ فان لا لا تعمل بعد الا واما المعنى فانه يتناقض
لان الا للاثبات ولا للنفي فيتناقضان اشكل ما يرد عليه ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به وظاهره انه يمتنع
البدل ههنا لان النصب انما يكون بعد النفي وهو لا يبقى بعد الا لفساد المعنى اذ الغرض اثبات شيئا لا يعبأ به فان
اجيب بان قولهم لا اله الا الله مستثنى من احد الجزئين لا باعتبار انه الجزء الاخر في قولك ليس زيد قائما فليس مستقيم لامرين احدهما
انه لا اثر لكونه من الاول او الثاني لان العامل واحد والاخر باطل لانه يقول ليس القوم الا عمرو منطلقين فهذا
مستثنى من الجزء الاول وهو جائز على البدل قال المستثنى في لا اله الا الله مستثنى من منفي وليس مستثنى من معرب
فليس مستقيما ايضا لانا نقول لا فرق بين قولنا لا اله الا الله وبين لا اله الا الله والجواب الصحيح ان يقال انما
عملت لاجل النفي فلا تقدر عاملة الا مع النفي فبطل تقديرها عاملة بعد الا لان الا للاثبات ولم يعمل ليس لاجل النفي
وانما عملت لكونها فعلا فهي مشابهة ما وكان جميعا اي مشابهة لهذا المجموع وهو قولنا ما كان فانه فعل وان كان
نفيا كذلك ليس ولو قلت ما كان زيد شيئا الا شيئا كان مستقيما لان العمل لكان وكان صح تقديرها بعد الا وليس لما
كانت فعلا معناه النفي توهم انه مشابه لا في العمل وليس الامر كذلك بل عمله للفعلية والفعلية اذا قال

29

مجرده عن النفي لم يعتقد ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا لفظا توهم ان تقديرها متعذر كما تعذر في لا
وسيجيء في باب الافعال الناقصة هذا واذا تحقق ان عملها ليس لاجل النفي بل للفعلية تحقق تقديرها والفعلية
بعد الا مجردة عن النفي وهذا السر هو الذي جوز ان تقول ليس زيد الا قائما ولم يجز ما زيد الا قائما لان ما انما تعمل لاجل النفي
ولا نفي بعد الا فبطل العمل وليس لم تعمل لاجل النفي بل لاجل الفعلية فكان عملها مع الا مع غير الا على حد سواء
فتحقق الفرق على وجه مستقيم واذا انكشف ذلك علمت جواز ليس زيد شيئا الا شيئا بالنصب وامتناع ما زيد شيئا الا بالنصب
لان عمل ما لاجل النفي فلو قلت ما زيد بعد الا عاملة لم تكن النافية فيختل المعنى بخلاف ليس فان عملها ليس لاجل النفي
فالوجه الذي هي في قوته غير الوجه الذي هي عاملة فيه فصل وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه
ففيه طريقان احدهما وهو اختيار سيبويه ان تجعل الصفة وتحمله على البدل قال الشيخ يدل على صحة
مذهب سيبويه انه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب وبيان انه غير مستثنى مما تأخر عنه ان زيدا في قولك
ما مررت باحد الا زيد خير منك انما جيء به لبيان ان المراد بالرجال من وصفهم بتاخيرهم على واحد فوجب ان لا
يكون مستثنى منقطعا ووجه اخر وهو ان البدل مختار في كل كلام غير موجب وهذا مستثنى من كلام غير موجب فوجب
اختيار البدل وبيانه انك لو قلت ما جاءني احد وسكت كان كلاما تاما والصفة ليست جزءا من الكلام وانما يقصد
بها بيان ان المراد بالموصوف واذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب فيجب اختيار البدل فيه كما يجب فيما لم
يوصف ووجه المخالف انه توهم ان الصفة والموصوف مترجحان في المعنى ودلا على شيء واحد كان تقديمه على احدهما
كتقديمه عليهما فوجب النصب فصل وتقول في تثنية المستثنى ما اتاني الا زيد الا عمرو قال الشيخ يعني تثنية
المستثنى تكرير المستثنى لا على الاصطلاح لان حكم المستثنى المثنى وغيره سواء ثم مثل بقوله ما اتاني الا زيد
الا عمرو او الا عمرو الا زيد ترفع الذي اسندت اليه وتنصب الاخر ترفع احدهما ولا بد من الفاعل ونصب الاخر لان
التفريغ لا يكون في حرفين ولحن وهو غير مستقيم فان قيل اتفقه على ان بدل الا عمرو من قولك ما اتاني احد الا زيد من الجمع
منه زيد فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفريغ لان التفريغ قد احقه فلم يبق لما ان يقول الا زيد قولك ما اتاني احد الا زيد بمعنى
ترك هؤلاء الا اثنان قال الكاتب صاحب الكتاب لانك تقول تركوني الا عمرو تعرض لوقوع الشبهة وبين انه لحن حيث ما هو
معناه الذي يتبع اليه من كل الاضبا المسالة الثانية ما اتاني الا عمرو الا بشر احد والصفة بعد ما ذكره لان نصب احدهما
على انه مقدم على المستثنى منه ونصب الاخر على ما كان عليه لو كان متاخرا وهذا الشاذ في التقديم ووضح لم يتعرض له والاول
نصب لاجل التقديم تعرض لانه هو الذي حدث له النصب في هذه المسالة لاجل التقديم وقلت ما اتاني احد الا زيد
الا عمرو وكان يجوز ايضا ويكون قولك عمرو بدلا من قولك احد لا زيد فان قلت ما اتاني احد الا زيد الا عمرو واجتماعهم
من كل احد لا زيد فقد تقدم ما يدل على انه وهو ان هذا الاخد بدل وهو في التفريغ فلا يكون الا التفريغ من جهة
واحد والذي قبله ليلحقه تفريغا لان المنصوب فيه فاما اذا قلت ما اتاني الا زيد احد الا بشر لم يخف من ان يجعل احدهما
البدل زيدا استثناء او زيد ليس لاهم فاعتمد على المستثنى منه فان قدرت الاول لزم بشر هو المختار ويكون قولك الا زيد

استثنا من قوله الحمد لله ويجوز النصب ايضا على الاستثنا وان قدرت الثاني نصبت بغير ايضا على الاستثنا لانه اذا كان
يكون بدلا فلا فرق بينه وهو زيد ويكون بغير من احد مخرجا منه زيد واما ضربت زيدا فواضح فصل واذا قلت ما مررت باحد الا
زيد خير منه الى آخره قال الشيخ هذا راجع الى الاستثنا المفرغ باعتبار الصفات لان المفرغ جار في الصفات وغيرها قال الله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون والصفة قد تكون بالمفرد والجملة وعليهما الحديث في الصفة فعلى هذا تقول ما جاءني
احد الا قايم وما جاءني احد الا ابوه قايم وكذلك مستقيم فان قيل فالاستثنا المفرغ معناه نفي الحكم عن كل من عدا المستثنى
كقولك ما جاءني الا زيد وما ضربت الا يوم الجمعة نفيت المجي عن كل احد الا زيدا ونفيت الضرب في جميع الاوقات واثبته في
يوم الجمعة وهذا لا يستقيم في الصفة لانك لو قلت ما جاءني احد الا راكبا لم يستقم ان تنفي جميع الصفات حتى لا يكون عالما ولا حيا
مما لا يستقيم ان ينفك عنه فالجواب من وجهين احدهما ان الصفات لا يمتنع فيها الا ما يكون اسفا ... مما يضاد المثبت
لانه قد علم جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وانما الغرض نفي ما يضاد المذكور بعد الا لما كان ذلك معلوما افتقر استعماله
بلفظ النفي والاثبات المفيد للحصر الثاني ان مثل هذا الكلام يرد جوابا لمن ينفي تلك الصفة فيجاب على جهة المبالغة والرد
جوابا بنقيض ما قاله والغرض اثبات تلك الصفة ووضوحها واظهارها دون غيرها وقوله والا لغو في اللفظ معطية
في المعنى فايدتها مستقيم قوله جاءني زيد الخير من جميع من مررت به غير مستقيم فان ذلك ماخوذ من قولك خير زيد لامن
الا المتروك انك لو قلت زيد خير من جميعهم كان هذا مستقيما ... وليس فيه الا وانما معنى الاثبات بهذه الصفة لا لاختلاف
دون غيرها على حسب ... بين المتقابلين فصل وقد يقع الفعل موقع المستثنى في الفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف
للاختصار كقولك نشدتك بالله الا فعلت وفيه اختصار ان ... وضع الاثبات والمراد معنى النفي والامر ووقع الفعل موقع
المصدر وهو انشدتك بالله ... معناه ما اطلب وقوله فعلت معناه فعلك وجاز ذلك في باب القسم باتساع فيه للاختصار لكثرته
في الكلام فجاز فيه ما لا يجوز في غيره فصل والمستثنى يحذف تخفيفا قال الشيخ وانما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة
على خصوصية المستثنى المحذوف فلو قيل جاء القوم الا لم يجز فاذا قلت ضربت زيدا ليس الا فهو جائز لانه قد تقدم
ما يشعر بالمستثنى المحذوف لان المعنى ليس المضروب الا زيدا لان الكلام ... ليس الا ... ليس غير زيد ... وانما
هو بالظرف المضاف اليه ... ذلك في الظروف المبنية ان شاء الله تعالى ... لاعرابها ...
الواقع بعد الا ... فان ذلك غير ... فانت بنا الغايات فان اضفت قال والخبر والاسم في
باب كان وان والمشبه العامل في البابين بالفعل المتعدي الى آخره قال الشيخ جعل معمولي كان وان مشبهين بالفاعل
والمفعول ولم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل وهذا الذي هو ظاهر كلامه هنا من ان مرفوع كان مشبه بالفاعل
مذهب كثير من النحويين واسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم يذكره يدل على انه عنده فاعل وذكره هنا ان
المعمولين في باب كان وان يدل على انه عنده مشبه بالفاعل فاما ان يكون اختار المذهبين ... انه فاعل فلم يذكره
واختار هنا انه مشبه بالفاعل ... في قوله واما ان يكون هذا الكلام على ... فيجب قوله مشبه به العامل
في البابين بالفعل المتعدي لان تشبيهه بالفعل المتعدي باعتبار معموليها جميعا وكان تشبيهه به باعتبار منصوبها خاصة

ويكون قوله شبه ما عمل فيه بالفاعل يعني خبر ان والمفعول يعني منصوب ان ومنصوب كان جميعا فعلى هذا يكون مرفوع
كان فاعلا على ما تقدم ويكون تقدم تركه ذكره في المرفوعات لكونه داخلا في حد الفاعل ولم يذكر في هذه الترجمة حذف ان ولا
خبر كان ونسبه الى ان اسم ان هو المسند في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وانما نسب الى ان وكان ... وجودهما معهما فاستغنى
بذلك عن ... ثم مثل كان خبر كان محذوفا ... عاملة ... فضل ... خبر كان في ... الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وهذه المسئلة ونظايرها يجوز فيها الاربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اجودها ...
وهو اردؤها ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا وهما متوسطان بين الاول والثاني وانما اختير نصب الاول ورفع الثاني لانا
اذا نصبنا فالتقدير ان كان عمله خيرا والمعنى عليه فجاز تقديره لانه قد دل عليه سياق الكلام وكان حذفه جايزا وضعف
الرفع لانك اذا رفعت فلا بد من تقدير رافع ولا يقدر الا كان ويكون المعنى عليه معا ما ان تقدرها تامة او ناقصة فتقديرها
تامة ضعيف لان التامة قليلة في الاستعمال وما قل استعماله قبح حذفه وما كثر استعماله قوي حذفه وايضا فان تقدير
التامة مخالف المعنى لانه يصير كانه اخبر عن الاول المعنى على تعلقه به وذلك انما يكون في الناقصة وان قدرت الرافع
الناقصة وجب ان يكون الجزء مقدرا محذوفا ليكون خبر الشرط ولا يمكن ان تقدر الاسم فكان ان في عمله خير وما اشبهه
وهو ضعيف لفظا ومعنى اما اللفظ فلكثرة ما قدر محذوفا واما المعنى فلانه يرجع مخصوصا والمعنى على الخصوص وانما المعنى
مادية على الاطلاق والتعميم وانما كان رفع الثاني هو الوجه لانه اذا رفع كان خبر مبتدا محذوف بعد فا الجزاء والمبتدا
بعد فا الجزاء جائز حذفه قياسا مستمرا اذا علم فلهذا كان ذلك ضعيف نصبه لانه لا بد ان يقدر له ناصب ولا ناصب ينبغي
ان يقدر الا يكن ... واذا قدرت كان فاما ان يكون التقدير ان كان عمله خيرا كان جزاؤه فيسوء وهو ضعيف لانه
يلزم منه ما يلزم من حذف فا الجزاء الثابتة في المسئلة وهو غير مستقيم وايضا فانه حذف الفعل على غير القياس وحذف المبتدا
للفاء وبعد على قياس فكان اولى واما ان يكون التقدير ان كان في عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا فيضعف من حذف كان مع الفاء
مع الفعل المضارع قليل وايضا فانه على غير قياس ونعفه على القياس على ما تقدم ولم يذكر المصنف رفع الاول ونصب
الثاني وذكر نصب الاول ورفع الثاني ونصبهما جميعا ورفعهما جميعا ويلزم من جواز رفعهما جميعا ونصبهما جميعا جواز رفع
الاول ونصب الثاني وان كان اضعف فيجوز ان يكون تركه ذكره لضعفه ويجوز ان يكون ترك ذكره لانه في كلامه ما يرشد اليه
ثم ذكر حذفها ... كان في موضع يجب حذفها وهو مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت واصله لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت
اللام على القياس الجاري في حذفها وحذفت كان للاختصار ثم وجب ان يكون الفاعل المتصل منفصلا لحذف ما يتصل به فصار ان
انت منطلقا انطلقت ثم عوض من كان ما زايدة فيكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا فصار اما انت منطلقا فادغمت
نون ان في ميم ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد
في بادي النظر فانه يلزم لو لم يقدر ولا يستبعد التاويل اذا كان تركه يؤدي الى ما هو اشد منه وذلك انك اذا لم تتاول
ذلك لم يستقم لفظا اذ لا يخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان فارتكاب مستبعد لتحصيل ... اولى من الخروج
عن القواعد المعلومة وقد روي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالتقدير لان كنت ... بكسر الاول وفتح الثاني

اما الامر الاول فلانه شرط فيجب كسرها ودخولها عليه كدخولها في قولك ان تكرمني اكرمك وفتح الثاني واجب لانه مثل قولك
اما انت منطلقا وقد تقدم ذكره واما قوله تعالى [illegible] فجواب الشرط ومما جاء قوله اما انت مرتحلا وصح ان يكون
جميعا
لما حيث كان الشرط والعلة في المعنى واحدا الا ترى ان قولك ان تأتني اكرمك بمعنى قولك اكرمك لاجل اتيانك فاذا ثبت
ان الشرط والتعليل بمعنى ولم يصح ان يعطف احدهما على الآخر وجعل الجواب لهما جميعا في المعنى فصار مثل قولك ان اكرمتني
واحسنت الي اكرمتك الا انه وضع موضع احسنت الى لفظ التعليل فصار كانك قلت ان اكرمتني فلاجل احسانك فانا
اكرمك ذلك الرابع **المنصوب بلا التي لنفي الجنس قال الكلام** هي كما ذكرت محمولة على ان قال الشيخ ينبغي ان يذكر حد اسم لا المنصوب
بلا لانه موجب له والاولى ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها نكرة يليها مضافا او مشبها بالمضاف ولكنه استغنى عن ذلك
بما ذكره في اثناء فصول الباب فليمش معه **قال** وذلك اذا كان المنفي مضافا وانما لم ينتصب لما اذا كان مضافا لانه اذا
كان مفردا تضمن معنى الحرف فوجب بناؤه وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار ابلغ في النفي من لا رجل في الدار
وليس بجلي في الدار ولا ابلغ قد يكون [illegible] والحرف الذي [illegible] النفي من فوجب تقديرها هنا
مع ان الكلام [illegible] لا رجل في الدار يوجب هذا التقدير ولو كان معناه كمعنى لا رجل في الدار [illegible] انما يكون
لما ذكرته فاذا لم يكن ظاهرا وجب تقديره ولما اشبهها [illegible] محمولة على ان من حيث انها نقيضتها وهم يحملون الشيء
على نقيضه [illegible] في احد الطرفين كما ان الاخر في الطرف الاخر واما [illegible] في الذهن [illegible] بين النفي والاثبات [illegible]
فلما تلازما [illegible] ولا [illegible] فعلى اضمار فعل [illegible] هذا الكلام [illegible]
منه [illegible] بالله جايز واذا كان مثله فلا حاجة الى [illegible]
وليس مثل [illegible] لا يكون جملة من باب لا حول ولا قوة بل هو مثل [illegible] مفردا وكما ان قولك
لا رجل لا يكون الا [illegible] كذلك لا رجل [illegible] الناس [illegible] فقد ذكره الناس [illegible]
به على لا حول ولا قوة **قال** ومن حقهما ان يكون نكرة وانما وجب تنكيره لان الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة الى التعريف
لانه [illegible] التعريف [illegible] فيقع التعريف ضايعا وايضا فان الغرض بها
نفي الواحد المتعقل في الذهن فلم منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل الا بالتنكير [illegible] في الدار [illegible]
الى [illegible] المفرد في قولك لا رجل ثم استشهد بقول سيبويه [illegible] والنهض [illegible]
اذا احسن ان يدخل على [illegible] رب لا يدخل الا على نكرة [illegible] رب يدخل الا على نكرة [illegible] ذكر
حسن ان يعمل فيه [illegible] رب ورب لا يدخل [illegible] ثم اورد اعتراضا على هذا الاصل [illegible]
لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري والعلم [illegible] التنكير [illegible] السؤال [illegible] هيثم علم [illegible] مشهور [illegible]
[illegible] وقد دخلت عليها [illegible] الجواب من ذلك [illegible] وعلى ذلك يكون نكرة
لا [illegible] بالاضافة [illegible] لم يتعرف محذوفة [illegible] **فصل** وتقول لا ابا لك ولا غلامين لك
[illegible] قال الشيخ واما ورود ذلك [illegible] على القياس المتقدم [illegible] اللغة الاخرى التي ذكرها [illegible]

على خلاف القياس وهو قوله واما قولهم لا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك [illegible] **قال الشيخ** [illegible] فشاذة لانه اعطي
احكام المضاف [illegible] اللفظ والمعنى **قوله** تشبيه [illegible] لان [illegible] جمع [illegible]
[illegible] ذكره [illegible] شاذ **وقوله** [illegible] الى الاضافة [illegible] مضاف
على الحقيقة باعتبار المعنى وجعل [illegible] حكم المضاف [illegible] لكونه مضافا باعتبار [illegible] اللام انما زيدت لتوكيد الاضافة
ثم [illegible] آخر في صحيحها وهو ما يظهر [illegible] من صحة الانفصال [illegible] باعتبار المعنى [illegible]
[illegible] باعتبار اللفظ [illegible] اللام [illegible] بانه مضاف حقيقة ثم [illegible]
[illegible] الثاني في باب [illegible] لو كان مضافا لكان معرفة ولو كان معرفة لم يصح دخول
لا عليه [illegible] ابا لك [illegible] لا ابا لك نكرة فيجب ان يكون لا ابا لك
نكرة [illegible] التنكير [illegible] في الامر المعنوي [illegible] نكرة ويجب ان يكون [illegible] واضافا
لو كان مضافا لكان معرفة ولو كان معرفة [illegible] لان لا اذا دخلت على المعرفة [illegible] النفي والتكرير [illegible]
واذا ثبت انه غير مضاف بطل جميع ما ذكره بناء على ذلك فيقول [illegible] احكام المضاف على الوجه الشاذ لانه اشبه
المضاف لمشاركته له في اصل معناه [illegible] في اصل النسبة [illegible]
[illegible] اللام [illegible] وبين المضاف [illegible] المناسبة [illegible] حكم المضاف [illegible]
الشاذ [illegible] بالنسبة [illegible] المضافية [illegible]
فارقتهما واشباهها [illegible] باللام فهذا هو الوجه [illegible] **قال** والفرق بين
النفي [illegible] اللغة [illegible] في هذه [illegible] في [illegible] ذكره [illegible] على الوجه
الذي ذكره [illegible] على الوجه الذي ذكره فينبغي ان يكون [illegible] فيما اذا كان معرفا لانه مضاف الى معرفة [illegible] على الوجه
الذي ذكره [illegible] لا اذا دخلت على المعرفة [illegible] **قوله** فاذا فصلت قلت لا يدين [illegible] لك
عند سيبويه [illegible] قول سيبويه ان كان [illegible] مضاف [illegible] عن المضاف [illegible]
انه مشبه بالمضاف على وجه بعيد [illegible] تشبيهه به تشبيهه بما هو بعد الفصل بعد المضاف فكان بعد البعيد
[illegible] لا غلامين [illegible] الصفة والموصوف [illegible] وصف المنفي [illegible]
[illegible] احكام المضاف اما على قوله فلانه مضاف [illegible] فيهما جميعا لانه لا يمكن اضافة [illegible] مع الفصل [illegible]
الثاني [illegible] فلا معنى لاضافته واما على التشبيه بالمضاف [illegible] بالنسبة الى الاول [illegible]
الى الثاني [illegible] فيه معنى الاضافة كما ذكرناه **فصل** وفي صفة المفرد وجهان احدهما انه مبني معه على الفتح [illegible]
منزلة شيء [illegible] المنفي في الفضلية [illegible] الصفات [illegible] لا رجل [illegible]
[illegible] واذا قلت لا رجل [illegible] النفي [illegible] الصفة [illegible]
خاصة [illegible] النوع دون نوع والثاني [illegible] هو القياس محمولة على [illegible] وهو القياس [illegible]

انما يلون على اعراب المتبوع امكن في اللفظ والحاصل انه قيل وجه جاز هؤلا الكرام و ابحوز عنزه وانما جاز الاعراب على اللفظ فما كان
من هـذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة شبيهة وضمها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل و الطويل الا ان النصب هـهنا ارفع
ثم والرفع هـهنا كالنصب ثم فان فصلت بينهما الفرت من جهة ان زيادة انما كان البناء له معه كالشي الواحد والفصل ينافي ذلك فعين
الاعراب اذا العرب ولمن في الصفة التي يعطيها الاعراب كراهية كثرة التركيب في الكلام اذا لم يرجح لغيرهم فان كررت
المنفي جاز في الثاني الاعراب والبنا اما الاعراب فلانه تابع مجاز فيه الاعراب كالصفة واما البنا فلانه تعينا كيد لفظي
والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد وكذلك البدل حكمه حكم المبدل منه مبدل كما زيد زيد بالضم لا غير وحكم المعطوف حكم
الصفة يعني في الاعراب لانه قال لا في البنا وانما جاز الاعراب لفظا ومحلا كما جاز في الصفة وكما جاز في وكان يا زيد الطويل
الطويل وانما لم يجز البنا لان البنا فيه لم يحل ان يكون على وجه الاستقلال او اما ان يكون على التبعية اما على الاستقلال
فلا يستقيم لان شرط ذلك انه لفظ بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار وانت تعني لا رجل في الدار لم يستقم واما على التبعية
فلا يستقيم لحيلولة الفصل الحاصل بينهما حرف العطف من جهة انهما متغايران فلا يلزم من بنا الصفة معها التركيب منزلة
شي واحد بانه اخذ التابع المغاير المنفي الاول قال فان تعرف المعطوف لم يكن فيه الا الرفع كقولك لا غلام لك والعباس
وانما وجب الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب نفيه كما يجب في قولك لا زيد عندنا وان جعل تبعا وجب ذلك في النصب
في قولك لا رجل ولا امرأة انما جاز اجرا الحركة البنا منزلة حركة الاعراب في جعل المعطوف وكان حرف النفي مباشرة فاعطي الحركة
التي كانت تكون له فيه لو باشره والمعرفة والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم يكن الا مرفوعة فهي اذا كانت تابعة بذلك
ليجز قال ويجوز نفيها اذا كررت نحو يجوز رفع ما بعدها لا في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرار كقوله تعالى
فلا رفث ولا فسوق وانما جاز الرفع لانه مقدر يقوله السائل ابل اتحل في الدار ام امرأة فيسأل له لا رجل في الدار ولا امرأة فحسن
ان يكون مطابقا وان كان فيه مخالفة قياسه واذا جاز دخل منع انا ان ذلك نعم هـهنا لم تجز وانما قدر جوابا لسؤال
كذلك لم يفد الا الاجل في الدار لكن قد يعين احدهما انه لو كان لا رجل في الدار جوابا لقوله هل كان نفي وجدها
المنوي انه اذا قيل في الدار رجل فالجواب ان يقال لا و نعم بخلاف قولك ابل في الدار ام امرأة اذا لم يكن فيهما الحاصل
فلا يحصل المقصود لمعه لا رجل في الدار ولا امرأة الثاني ان قولك لا رجل في الدار ولا امرأة اذا افردته جوابا كانت فيه
المطابقة لتشبيهه في قولك لا رجل في الدار مطابقة لشي واحد فلا يلزمه من مراعاة شيئين مراعاة شي واحد فان جا
مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرار اما وجوب الرفع فلان العامل مشبه ضعيف واصله ان قد اذا كان لا يتصل الا يستقيم
الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع اجدر فلذلك بطل العمل عند الفصل فارتفع الاسم على الابتدا واما وجوب التكرار فانه
جواب لمنكر وفيه ذلك والذي يحقق كونه جوابا جواز الفصل بينها وبين منفيها الا ترى انك لو قلت لا في الدار رجل لم يجز
فلما كان السؤال الذي لا يكون الفصل ما جي به الا لاجله لزم التكرار المجوز للفصل فقيل لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون والتشاد
ذلك انك اذا كان المنفي معرفة فانه يجب التكرار اما لانه جواب على مثل ما ذكر المتوني انك لو قلت لا زيد في الدار لم يجز
من جهة انه لا يصح تقدير جوابا الذي كان جوابا لمستفيئة بلا وانما تقدير جوابا عند التكرار فوجب التكرار لذلك فالمان لا

لان دخلها على الاجناس وما تعدد الجنسية في المعرفة قطلا الي محل النكرة الكلية وكالفاظي زحمتها في اصل وضعها الملغى التكرار
انقياد المشابه الاجناس وما قولهم لا توكل عفا كذا فمعنى لا ينبغي فهو الذي حسن ورود من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيله
له منزلة ما هو بمعناه وهو الفعل وقوله حيلك انفع الا ان البنا يجوز فيهما شاذ ووجهه ورود الفع انه نكرة مرفوع يجد لا
وجه ورود ان البنا فيجوز فيهما انه معرفه غير مكرر ومفصول من لا ومنفيها وهو غير مكرر وقد اجاز المبرد في السعة
ان يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا يعني في سعة الكلام فان عنى به انما يجوز ذلك في الشعر للضرورة والمعنى بذلك الطرد كل مسألة
على حيالها والمعني على اجتماعهما الجائز ان في صحة الكلام باجتماع وانما الكلام فيهما اذا انفرد كل واحد منهما فقيل لا رجل في الدار
ولا زيد في الدار على انفرادها فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر قال وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه بان يفتحهما وان
يكون كل واحد منهما مستقلا وعطفت لحرى الجملتين على الاخرى وذلك اوضح وانما الاشكال في الاستثنا الواقع بعدها
في المعنى اليج الى الجملتين والاستثنا اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى
كان هذا تكرارا فصح ويجوع الاستثنا اليهما التركيبهما من شي واحد الوجه الثاني رفع الاول ونصب الثاني على العطف
كالمتغط لقوله لا اب وابنا ويكون لا مزيدة للتاكيد والوجه الثالث رفع الاول ورفع الثاني فتح الاول والضم ورفع الثاني
على ان يكون معطوفا على المحل كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب والوجه الرابع ان ترفعهما على ما تقدم من قصد مناسبة السؤال
بالجواب ولا يتعدد ذكرها في الظاهر كانه نفي مع الاول فكان ان نعم ما ليس من تعنيهم من تركيب المتعددات فعدلوا الى الجواز
الى الاصل الوجه الخامس ان يرفع الاول ويفتح الثاني وعلته كعلة الوجه في مقابله واما الوجه السادس فالحاصل انه لانه
جعله عكس الخامس والخامس لا حول ولا قوة والثالث بعينه وانما ذكر وجها منه وقد يتوهم بعضهم ان ذلك وجه سادس
باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا الوجه لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس
وهذا الاعتبار ليس بشي فانه لم يقصد الى هذا الوجه باعتبار توجيههما وانما قصد الى عددها باعتبار الاختلاف لفظها ولا
يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكره هذا المتعسف يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على المناسبة
وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى ان الاول بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس
وعلى العكس وحذف المنفي في قولهم لا عليك اي لا باس عليك وعلم ذلك لانهم ظاهرون فيقولون لا باس عليك فعلم ان المضمر
من جنس المظهر وجاز لا المشبهة بليس وهذه المشبه لغة اهل الحجاز الى اخره قال الشيخ النحويون يزعمون
ان بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الفرق المركب لا اختصاص بالاسم ولا بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما ولا
تدخل على القسمين فالقياس ان لا تعمل في واحد منهما لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذ صح اعمال لا فلا يبعد
في اعمال ما فان نقض باعمال الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من ان يكون ما الواقعة مثلها الداخلة فهو لو
واما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ويقرءون ما هذا بشر الا من قرى كيف هي في المصحف مستقيم لانه لم يجد الا ان
ينقل القرآن على حسب لغات العرب وان لم ينقل تواترا ويقرءون ما هذا بشر مع ورود الاهل كل لغة ما تعود والمعتمد ورود
باهله القبيلة كان ذلك الاخبار مستبعدا وقوله الحرج اي كيف هي في المصحف وورد القراءة ما يقوم ثم ما كان

المصنف لم تمنع الا على ما وافقه وكلاما غير مستقيم وانما افاد المعنى النفي بالاوهام الخبر بطل العمل ثم اذا انتقض بالا انما
يبطل العمل من حيث كان العمل لاجل النفي فاذا اعمل عمل الاثبات لتناقض الامرين ثم اذا قلت ما زيد الا قائم فلو نصبت
لوجب ان يكون ما بعد الا منصوبا لانها ناصبة ووجب ان يكون ما مثبتا لوقوعه بعد الا فيجتمع النفي والاثبات في محل واحد بعد الا وهو
محال واما اذا تقدم الخبر فلان العامل ضعيف فلم يقو قوة المتصل فلما روعي التقديم ترك العمل فقيل ما قائم زيد واما اعمال الهمل
المهمل ضعيف من الاصل على ما تقدم في المرفوعات واستعمال لا ناصبة للمضاف ومبنيا معها المفرد هو الوجه واما الرفع بها
ونصب الخبر ضعيف لا يجيز الا في الشعر الاعلى مذهب ابي العباس واما دخول الباء في الخبر في قولك ما زيد بمنطلق فانما يصح على
لغة اهل الحجاز لانك لا تقول انا بمنطلق قلت بهذا المستدل الا غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء المزيدة الا ترى انك تقول ما جاءني
من احد فدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان تقول جاءني من احد فكذلك هنا قوله ولا التي يكسعونها بالتا هي المشبهة
بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب بها حينا الى اخره قال قلت اختلف الناس في لا التي تلحق اخرها التا فمنهم من قال
انها بمعنى ليس وهو مذهب البصريين ومنهم من قال انها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين ومنهم من قال هي الناصبة حين وحدها
حين تنصب على اضمار فعل ولا يكون النافية للجنس وهو مذهب ابي عبيد فاما حجة الاولين فانه دخلها تا التانيث وهي من
خواص الفعل فوجب ان يكون المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التا واما وجه من زعم انها النافية للجنس فلانها الكثيرة في الاستعمال
وتلك انما يكون في الشعر فوجب ان تحمل القران على الوجه الصحيح واما مذهب ابي عبيد وقد زعم البصريون بانها انما كان
فيحتاج عند عدم دخول التا فاما عند وجودها فليس بمستنكر والحاق التا بالنافية للجنس بعيد من حيث كان مشبهة
بالحرف وهذه مشبهة بالفعل وكانت اثباتها اولى وقد يضعف الكوفيون بانه يلزم الاضمار في الحرف ولم يعهد ذلك ولو
جاز الاضمار في الحرف لجاز زيدا قائما وهو ممتنع والجواب عن ذلك بامرين احدهما انه ليس باضمار وانما هو حذف والحذف سائغ
اذا دل عليه الدليل والثاني ان الاضمار فيه لكونه اجري مجراه مجرى الفعل في الحاق التا ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه
بالفعل الاضمار فيما لم يقو وكلا القولين جيد **المجرورات** قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية
للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب الى اخره قال الشيخ اختلف الناس في العامل في المضاف اليه
في قولك غلام زيد فمنهم من زعم ان العامل الحرف المقدر ومنهم من زعم ان العامل معنوي فاما من قال العامل الحرف المقدر فوجهه
انه قد ثبت عمل الحرف الجر فجعل الحرف عاملا ليكون ذلك بابا واحدا اولى من جعله مختلفا ووجه ثان ان معنى قولك غلام
زيد غلام لزيد فوجب ان تكون اللام عاملة وهذا لا يقوى لان اضمار الحرف ضعيف بعيد لان ما ذكروه من المعنى غير مستقيم اذ معنى
قولك غلام زيد ليس كغلام لزيد اذ احدهما معرفة والاخر نكرة واما من قال العامل المعنى فوجهه انه قد بطل ان يكون الحرف عاملا
ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس فتعين ان المعنى في العمل انما يصار اليه عند عدم عامل اللفظ ولم يعهد هنا عمل
المعنى ابعد عن القياس من عمل الاسم واما من قال العامل الاسم فوجهه انه اذا بطل المذهبان تعين هذا وقوله او بمعناه
يحتمل ان يريد اضمار المعنى فيكون المذهب الثاني ويحتمل ان يريد ان العامل الحرف لفظا وذكر المعنى ليلتبه به عليه فلذلك
قال ومعناه يعني [illegible] فهو اقرب الى الصواب وقوله لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة لما تقدم من انها المقتضيات

وقياس مذهب يونس ان يقول الكنتي كما يقول الحلي والكنوي وكنتاوي كما يقول حبلوي وحبلاوي ومذهب بعض النحويين ان التا
للتانيث غير عوض فلم تحذف كالالف واللام ووزنه فعل قياس النسب على قول هولا الكنوي على الافصح وكلتي على غير الافصح وان
كان القول انها اصلية لم يبق شي الا يعرف فصل فان كان لنا علم للتانيث فهو ابعد لوقوعها متوسطة **قال**
وينسب الى الصدر من المركبة الى اخره لان الثاني من الاسمين بمنزلة تا التانيث فلذلك يحذف كما تحذف تا التانيث فقيل
بعلي كما تقول طلحي ويقال في خمسة عشر خمسي والى خمسة عشر خمسي ولو نسب اليه وهو عدد لالتبس لانه يحتمل خمسة فان نسب
اليه خمسي فوقع اللبس فان وقع ذلك نادرا والعدد كثير فلا يلزم من الامتناع مما يودي الى اللبس غالبا الامتناع مما يودي
الى اللبس بتقدير نادر ولذلك اذا نسب الى اثني عشر نسب الى اثني وثنوي كما تقول اسمي وسموي [illegible] بعلبكي
ويرى كما تقول معدي ولخواته **قال** والمضاف على ضربين مضاف الى اسم معروف [illegible] ومسمى على حاله الى اخره
قال الشيخ اذا نسبت الى المضاف نظر المضاف اليه فان كان الواضع به مسمى مقصودا ثم اضاف اليه الاول ولا يكون
الثاني مقصودا فصل بنسبة الاول فاذا نسب الى الاول حذف المضاف فقيل امري في امرئ القيس لان المضاف اليه
مقصود بعد لوله ونسبة الابن اليه واذا نسب الى الثاني حذف المضاف اليه كقولك في عبد القيس لانه لم يقصد الى القيس وانما اضافه
[illegible] الى الثاني هنا لانه لم يقصد به [illegible] على حاله [illegible] الثاني [illegible] على حاله
[illegible] وانما [illegible] يجري مجرى [illegible] لان الثاني في مقصودهم [illegible] الاول الا لقصد المعنى
فيه فلو نسب الى الاول [illegible] الى [illegible] وكان العكس اولى [illegible] ذلك الكنى للاطفال [illegible]
له [illegible] لم يقصد فيه الثاني مسمى على حاله [illegible] ذلك في الحقيقة النسب فيه الى الثاني **فالجواب** ان الكنى اصلها القصد
الى الثاني وانما اجرت في هذه المواضع [illegible] لا المراد بها ما هو اصلها فلذلك اجرت في هذه المواضع مجرى وقوعها في الحقيقة
الا ترى ان الزبير علم على عبد الله وان لم يخطر السامع ما له انما منسوبا الى رجل مسمى بالزبير فالثاني بهذا النقل غير
مقصود به مسمى على حاله وهو مع ذلك ينسب الى الثاني فيه لجراه على قضية الاصل اذ اصل وضع ابن الزبير لمن وضع
له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير فلذلك الكنى الوارد لاغراضنا قوله وقد يصاغ منها الفعل وينسب اليه وهذا انما يجي
سماعا فيما جا عنهم **قال** واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد الى اخره **قال الشيخ** الجمع المنسوب لا يخلو اما ان يكون
باقيا على معنى الجمعية فيه او يصير علما او وضع او غلبة فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد لان الغرض من النسب
الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا واما الثاني فوجب ان
على لفظه اذ معنى الجمع الذي فعل من اجله الرد الى الواحد مشغل لانه لم يقصد فيه قصد الجمع وانما صار المراد بالعلم لقبا
على [illegible] فانه يقول في النسب الى المساجد مسجدي وفي مساجد اسم رجل مساجدي اذ لو قلت مسجدي لم يكن فيه معنى اذ ليس
في مساجد دلالة على معنى بخلاف الاول وكذلك الانصار كان جمعا في الاصل وغلب لانه لما غلب صار علما فلم يبق الجمعية فلو رد الى الواحد لصار
[illegible] لوله ان لم يخطر كونه جمعا بالبال فوجب بقاؤه على حاله ابقاء الجمع لو سمي به مفردا والمفرد لو سمي به جمعا الا انهم
من اللفظ جمع فلذلك نسب الى الانصار انصاري لانه صار علما لا نفهم منه قوم باعيانهم كما يفهم مثلا من قولك الخزرج فوجب

لان يكون النسب على اللفظ من غير تغيير ولان لكل اعرابي بل هو في الاعراب الجيل لان الاعراب يحقق كونه جمعا لانه لو كان
جمعا لعرب لكان يسلك به لحلحيه كذ لوله في المفردات وليس الامر كذلك فان العرب اسم لمن هذا الجيل مطلقا سكن البادية
او الحاضرة والاعراب اسم لمن سكن البادية خاصة منهم فكيف يكون الجمع اخص من المفرد هذا مما لا يستقيم وان كا
انه قد قال بعضهم اساع غرو في النسب الى الاعراب باختلاف المعنى اخذا من هذا واذا كان قد نسبا الى الانصار انصاري
مع تحقق اصل الجمع بمعناه لما غلب صار علما فلان ينسب الى الاعراب اعرابي مع انتفا معنى الجمع ابعد واما المعدول
عن القياس فاما السماع وخراسي وخرسي منسوب الى خراسان وقد يجي على فعال وفاعل يا فيه معنى النسب من غير الحاق
اليا بين هذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق منه مثل النسبة او الحقه فيه النسب فيستعمل بمعنى ذي [illegible]
ولا يكون فعال ولا فاعل الا من ثلاثي لتعذر بنائه من غيره وقد كثر فعال كثيرا لا يبعد دعوى القياس فيه وقل فاعل فلا يمكن
دعوى القياس فيه لندوره وفعال اكثر ما ياتي مشتقا من اسم الحرفة التي المنسوب محاول لها كما ذكر في [illegible] وفاعل
ياتي للمدح بسنة في الجملة الا على ان ذلك المعنى حرفته وقولهم طاعم كاس لا يحمل الا على النسب لانه لو ادعى فيه اسم الفاعل
لوجب ان يكون له فعل بمعناه ومعنى طاعم اي له طعام وكاس اي له كسوة وليس بفعل هو طعم وكسي بمعنى له طعام
وكسوة فلذلك وجب العدول الى معنى النسب لذلك قال الخليل في راضية ذلك لانه لا يستقيم ان يكون راضية فاعلة من
رضيت وهي العيشة اذ العيشة لا يقال لها رضيت فعدل الى معنى النسب بمعنى ذات رضى والله اعلم بالصواب
ومن اصناف الاسم اسماء العدد قال الشيخ العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا
في العدد لانه يحتاج اليهما فيما بعد العشرات فهما جنس مع ما تميز العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما
الشي عليه من وحدان وجب ان يدخل الواحد والاثنان في العدد ولما كانت الاسماء التي وضعت لمقادير الاحاد لها احكام
لفظية يحتاج النحويون الى بيانها واسماء الاعداد على ما ذكره اثنتا عشرة كلمة وما عدا ذلك فمتفرع عنها اما تثنية
كاثنان وما ثنان او جمع فيما عدا [illegible] او معطوف فيما بين العشرين [illegible] في حكم المعطوف [illegible]
قال وعامتها تشفع باسماء المعدودات ليدل اسماء المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها ولم [illegible]
والا فلو قيل رجال ثلاثة لم يحتج الى ذكر المميز بعد ثم قال ليدل على الاجناس باسم المعدود ومقاديرها باسم العدد لان اسم
الجنس ليست له دلالة على خصوصية العدد واسم العدد ليس له دلالة على خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة
الجنس ودلالة العدد قوله وعامتها يعني اكثرها لان الواحد والاثنين ليسا كذلك على ما سياتي وقوله ما خلا الواحد
والاثنين غير مستقيم في الظاهر لان الواحد والاثنين لم يخرجا منها بقوله وعامتها فكيف يستثنى بالحرف [illegible] وخرج
ما ليس بداخل فيما قبله فيجب ان يحمل على الاستثناء المنقطع وانما جاء في الواحد والاثنين ما ذكر لان الواحد والاثنين الذين
ذكرناهما في اسم العدد والجنس حصلا جميعا باسم الجنس في الافراد والتثنية الا ترى انك اذا قلت رجل علم به انه واحد
وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان وانهما من جنس الرجال فاستغني بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس
وقد جا شاذا [illegible] حنظل للضرورة قال وقد سلك سبيل قياس التذكير والتانيث في الواحد والاثنين الى اخره واما كـ

من جهة ان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاوا الى المونث فذكروه ارادة للفرق بينهما فقالوا
للمذكر والمونث كرهوا ان يجمعوا بين [illegible] فيما هو كالشي الواحد [illegible] على الواحد المتقدم انه ليس جماعة
فيقال مونث المذكر فيهما لكل واحد منهما على اصله ولا يقال لم [illegible] في المونث ان جمع ما يثنى فيما هو كالشي الواحد [illegible]
فلان كان الواحد والاثنان على القياس [illegible] في الثلاثة الى العشرة قال والمميز على ضربين منصوب ومجرور
الى اخره قال الشيخ اما من الثلاثة الى العشرة فالمميز مخفوض مجموع لحاجة فلانه هو القياس [illegible] جمع والمخفوض
فلان الثلاثة لما كانت مبهمة يصلح لكل شي وقصد الى تبيينها اضيف كما يضاف بعض الى كل وبعض وجزء الى ذلك اذا قصد
الى تبيينه فان قيل لم كان الى العشرة واما مميزه بعد العشرة الى التسعة والتسعين فمفرد منصوب اما كونه منصوبا
فلتعذر الاضافة الا ترى ان عشرون الى التسعين لا يصح اضافته لانه لو اضيف لم يخل اما ان يثبت نونه او يحذف وكلاهما فيه
خروج عن القياس لانه اذا حذفها حذف حرف من كلمة ليست كنون مسلمين وان اثبتها لم تكن [illegible] الدلالة على الجمع فلما تعذرت
الاضافة وجب نصب المميز ولما وجب نصبه رد الى المفرد اذ الغرض به التبيين فان قيل فلم لم يجمع وان كان فالخفض
لان المميز لو جمع فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد ههنا بالذات الا الاسم المقدم بخلاف الاول فانه قصد بالاسم
الثاني غير المقصود ولانه بمثابة قولك [illegible] ليس العشرين كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد تمام الموصوف
فلا يلزم من جمع قولك ثلاثة رجال جمع كونه مضافا الى المقصود بمثابة ذات زيد جمع رجلا بعد تعذر الاضافة فيبقى قولك
عشرون رجلا الاخر وان حصل المساواة الا انه اصغر الجمع في [illegible] جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف
هذا فانه جمع كثير وجمع الكثرة مستعمل ردا الى الواحد في الموضع الذي يعني ذكر الواحد عنه الا ترى انه فعل مثل ذلك
في التصغير فقيل [illegible] في تصغير الجمال واعمر لفظ جمع القلة فقيل في تصغير جمال جميلات ولم يقل [illegible] الجمع الكثير
فرد الى الواحد واما مميز المائة والالف فمجرور مفرد اما الاضافة فلخصوصية اول العدد واما الافراد فالوجه الثاني المذكور
في افراد الوجه الاول لانه ضعف قوله ثم ما شذ من ذلك قولهم ثلاث مائة الى تسع مائة ووجه الشذوذ ان قياس
الثلاثة ان يضاف الى الجمع كما تقدم وقد اضافوا في المئات الى المفرد فقالوا ثلاث مائة والحق مائة وكان قياسه ثلاث مات
او مئين الجمع مات او مئين لانه في معنى جمع كثير مونث فاستعمل التذكير والتانيث ولا يرد ثلاثة رجال اذا لو كان
[illegible] والثلاثة [illegible] فما استعمل التانيث [illegible] رد الى المفرد وشبهه [illegible]
وارادوا [illegible] قال وقد قالوا ثلاثة اثوابا [illegible] ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس وهو ثلاث مائة والخارج عن
الاستعمال وهو [illegible] بما خرج في التمييز عن القياس والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا ثلاثة اثوابا وشذ نصب
والقياس على ما تقدم الخفض وقالوا ما بين عاما وسنين وشذ نصبه بترك الاضافة والقياس [illegible] لان المائة والالف
حكمهما الاضافة الى مميزهما مفردا وكانا او مثنيين ووجهه كوجه [illegible] ثلاثمائة سنين [illegible]
بالنون [illegible] على البدل [illegible] وجهين احدهما جمع مميز [illegible] الاخر نصبه فاذا
بذلك خرج عن الشذوذ [illegible] استعمال الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال [illegible] سنين وكذلك قوله

اثنى عشر اسباطا والا لزم الشذوذ في جمع المميز لا غير واذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب سنين على
التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انه قد فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة
رجل فتمييزها رجل وهو واحد من المائة واذا كان كذلك وقلت سنين فيكون السنين واحدا من المائة وهي ثلاث مائة واقل السنين
ثلاثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا يطرد في اثنتي عشرة اسباطا ويقال لو كان تمييز الا كان ستة وثلاثين على هذا النحو
لان مميز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة فاذا كان ثلاثة كانت الثلاثة واحدا من اثنتي عشرة فيكون ستة وثلاثين قطعا وكلا
الذي ذكره يرد على قراءة حمزة والكسائي اذ ليس في قراءتهما وجه سوى التمييز لانهما قرآ باضافة مائة الى سنين ولا اشكال
ان قراءة الجماعة اقيس عند النحويين من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز
مفردا اما اذا كان جمعا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثواب على انا قد بينا
ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد فاذا استعمل الجمع استعمل الاصل لا على الوجه الذي ذكره فان ذلك
انما يكون لو كان استعمل جمعا استعمالا لا يستعمل مفردا فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا وليسا
مخالف في ان الوجه نصب سنين على البدل واسباطا ايضا لان في جعلهما تمييزا مخالفة لما تقدم من القياس فالوجه
حمله على ذلك وانما خالف في ان يضعف الحمل على الوجه المذكور لانهم لو قصدوا التمييز كان غير لازم على قراءة حمزة
والكسائي وان لم يكن لهما الا التمييز **قال** وحق مميز العشرة فما دونها ان يكون جمع قلة ليطابق عدد القلة
الى آخره **قال الشيخ** ان العشرة فما دونها هي التي وضعت لها جموع القلة فاذا اتفق الاتيان بها معها كان احسن
لموافقتها لها في المعنى **وقوله** وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء والذي حسنه ان
قروءا في كلامهم كثير والاقراء استخف فوضع موضع اقراء وايضا فان اقراء اثقل من قروء لان فيه همزتين وهو اكثر حروف
وكانه قوي اهمالها حسنا لهذا التعارض **قال** واحد عشر الى تسعة عشر مبني الا اثني عشر فهو في المركبات وقد تقدم
في المركبات ذكر علة بنائها **وقوله** الا اثني فانه معرب في سائر اخواته لانه لم يبن لانه جعل كالمضاف اليه عشر
بدليل حذف نونه فلم يتحد فيه حرف العطف لانه تقدير حرف العطف والاضافة مناقض فثبت ما كان له من اعرابه وهو
الجمع فحكم لجزئه بحكم نون التثنية وان الكلم ضعف ايضا في اخواته لانه لما حذف النون منه صار غير مضاف في التحقيق لطوله
صار عشر عوضا منها فلم يضيفوا الاسم لو اضافوه مع حذف النون فاستثقل الخلو ولو اضافوا عشر لكانوا جمعوا بين الاضافة وبين ما هو
عوض عن النون ايضا فانهم لو اضافوا لم يخل اما ان يضيفوا الاسمين او احدهما وكلاهما متعذر ... لفظا وبيان ذلك انهم لو
اضافوا الاسمين مع جعل الاول كالمضاف فيحذف النون والاعراب يستمر اذ المضاف والمضاف اليه لا يضاف ان جميعا ابدا
فلذلك لما امتنع جميعا في احكام الاضافة ادى الى الجمع بين احكام الاضافة وما يضادها ولو اضافوا احدهما اختل المعنى
اذ ليس اضافة اثنين دون العشرة ولا العشرة دون الاثنين فلذلك لم يضيفوه اثنا عشر وقيل احد عشر الى تسعة عشر
قال وحكم احد واثنان حكم انفسهما في التذكير والتانيث على ما تقدم وهو ههنا المذكر فصل المذكر وحكم الثلاثة الى
تسعة حكمها الذي تقدم وان كان قيل ايضا ثلاثة عشر الى تسعة عشر واما عشر فكان حكمها ايضا ان يكون مؤنثا الا انهم لما اتوا الا

كرهوا اثبات التانيث مع استغنائهم عنه لكونهما كالشيء الواحد وجرى عشر مع احد في احد عشر واثنا عشر مجراه في
بقية اخواته لانه باب واحد فكرهوا المخالفة فيه واما المؤنث فقياسه في احدى واثنتان ان يذكر حكمهما لانه مع المؤنث
والمؤنث الى تسع حكمها ما كان في انك اتيت بها من غير علامة وكان قياس عشر ان يكون عشرة بغير علامة ولكن لما
كان الحاق العلامة لا يخرج اللبس بينه وبين المذكر اذا دخلت في آخر الشطرين فقيل ثلاث عشرة ولم يجر
ذلك في احدى عشرة واثنتا عشرة لانه باب واحد فكرهوا المخالفة واما سين احد عشر الى تسعة عشر فمفتوحة لا غير والاكثر
العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها فيقول احد عشر وثلاثة عشر واما شين العشرة فاكثر العرب على اسكانها
فلذلك لم يجز تسكين العين بعض العرب على اسكانها بكسر الشين كانهم كرهوا توالي الفتحات الاصلية وليس ذلك كالذي في
النقل ولا في التثقيل لانه عدل عن الفتح الذي هو اخف الى الكسر الذي هو اثقل والاكثر من العرب على فتح الياء
من ثماني عشرة وهو الوجه لانها وقعت آخر الاسم الاول فوجب بناؤه على الفتح والياء قابلة للفتح مثلها في رأيت القاضي ومن
العرب من يسكنها استثقالا للحركة على حرف العلة ونحو ذلك قولهم معدي كرب وقالوا معدي فسووا آخر الاسم الاول
في معد كرب على السكون لاجل حرف العلة **قال** والعدد مبني على الوقف يريد اذا ذكرته مفردا من غير تركيب
لان الاعراب انما يستحق من المعاني الناشئة من التركيب فاذا لم يكن تركيب فلا اعراب ليس هذا مختصا باسماء العدد
بل كل المفردات اذا اسمع ذكرها من غير تركيب فلا اعراب فيها وانك لو عددت اسماء لم تعصها فيها تركيبا قلت جحر
ثوب ولذلك اسماء حروف الهجاء وكذلك الاصوات التي تحكي كقولك عاق وقب وما اشبهه فاذا وقع التركيب جاء الاعراب
والهمزة في احد واحدى منقلبة عن واو وهذا معلوم بالاشتقاق لانك تقول وحد فعلم ان فاء الكلمة واو فاذا قلت احد وهو
مشتق منه علمت ان الهمزة عن الواو وذلك واضح **قال** وتقول في تعريف الاعداد الثلاثة الاثواب وعشرة الغلمة الخ
قال لا تخلو الاعداد اما ان يكون مضافة او غير مضافة فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف اليه كما تقدم في فصول الاضافة
كقولك ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وان كان غير مضاف لم يخل اما ان يكون ذا عطف او لا فان كان ذا عطف عرف المعطوف
والمعطوف عليه جميعا كقولك الثلاثة والعشرون وان كان غير معطوف والمضاف عرف وتعرف باداة كقولك الاحد عشر
والثلاثة عشر واما من قال الثلاثة الاثواب فقد تقدم رده ووجهه ان الثلاثة هي المراد بالذات المقصودة بالتعريف
فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة معنى آخر وهو تبيين معنى الذات المبهمة فصار في الاضافة معنى
غير التعريف فجاز الجمع بينهما وهذا وجه من قال الثلاثة الاثواب ان كان قبيحا كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني
واضافوا لبيان نوعه **وقوله** من قال الاحد عشر الدرهم والاحد العشر بهما كانه لما كان اصله العطف اجري
مجرى المعطوف في تعريف الاسمين معا واما تعريف الدرهم فلانه هو المقصود وتبيين الذات فكان احق بالتعريف وكل ذلك خارج عن
القياس واستعمال الفصحاء فاما المعطوف فلا خلاف في ان الاسمين يعرفان لان كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من
تعريف احدهما تعريف الآخر فوجب عند قصد التعريف ان يعرفا جميعا كقولك جاءني الرجل والمرأة كما انه لا بد من تعريفهما عند
قصد التعريف ولا يستغنى بتعريف احدهما عن تعريف الآخر وكان الكلام هنا واما المركبات فقد صارا وصيرا واحدا فجعلا كالاسم

الواحد في الحكم فهو قائم مقام واحد في قول المصنف كما يعرف الاسم المفرد ولذلك صح اضافتهما جميعا فيقول احد عشرك
ولو لم يجعلهما كالشيء الواحد لم يجز اضافتهما فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل ويقول الاول والثاني والثالث بمعنى الفصل
لتعريف الاسماء الموضوعة للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع فهو كذلك
الثالث اسم للواحد باعتبار الثلاثة اما لكونه احدها او مصيرها ثلاثة او نحو ذلك ثالثا وكذلك الى العشرة على ما سياتي وقال الاول
ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد لو قاله بهذا المعنى كان لفظ اسم العدد بعينه والى لفظ الاول لذلك اذا زاد قولك
الحادي عشر والثاني عشر وللمؤنثة الحادية عشرة والثانية عشرة بالتا فيهما ووقع في المفصل الحادية عشر بغير تا في عشرة
وليس بجيد لخروجه عن الاستعمال والقياس اما الاستعمال فالمنقول اثباتها فيهما واما القياس فلان الاسم الاول حكمه تانيث المؤنث
وتذكير المذكر بدليل قولك ثالث عشر في المذكر واما الثاني فان حكمه ان يبقى على حاله التي كان في العدد بدليل
قولهم ثالث عشر في المذكر فلو اعتبرها كان في ثلاثة عشر فيثبت ان القياس ثالثة عشرة الى التاسعة عشرة ثم

قال والحادي قلب الواحد لانه مشتق من الواحد فلا بد ان يحمل على القلب والا فلا يستقيم ان يكون مشتقا منه لان
المشتق من الشيء يجب ان يكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على الترتيب فلم يحمل على القلب فاتى لم يستقم الاشتقاق والحادي
عشر والثاني عشر القياس فتح اليا ثماني عشر وجا التسكين كما سكن ثماني عشرة استثقالا لتوالي حركات الكلمة وقد مضى

قال واذا اضيف اسم الفاعل المشتق من العدد الى آخر اذا اضيف الى ما كونه واحدا منه كان العدد المضاف اليه
هو الذي جاز لك ان تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلاثة اي واحد من ثلاثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة
وجاز لك ان تضيفه الى العدد الذي اكثر فيقول في تفصيل خامس عشر ثالثها لذي ورابعها ومعناه الواحد من العشرة الذي
ذكرهم في موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جار كثيرا ولا يجوز اضافته بهذا المعنى الى
ما هو دونه فيقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من اثنين على انفرادهما اذ ليس للثلاثة معنى فلا يستقيم تسميته ثالثا
اذ الاثنين لا يستقيم تسمية احدهما بالثاني بمعنى انه واحد منهما واذا اضفت الى كونه مصيرا للمضاف اليه على العدد
المشتق هو منه وجب اضافته الى ما دونه بواحد في العدد لتصيره على العدد الذي اشتق منه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة
فمعناه المصير للاثنين ثلاثة وللثلاثة اربعة ولا يجوز اضافته الى ما فوق منه ما ثبتين او اكثر والى الاكثر منه اذ لا يستقيم ان
تقول هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة وكذلك ثالث ثلاثة اذ الثلاثة لا يصيرها واحد خامسا ثلاثة
لا انما يكون اربعة وكذلك كله تقول رابع خمسة لانه بعد اذ الخمسة لا يستقيم ان يزيد فيها واحد فيصير اربعة وهي ستة

قال فاذا جاوزت العشرة لم يكن الا الوجه الاول اعني به ان يكون واحدا من العدد المضاف هو اليه على حسب
ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه الثاني لانه مبني على الفعل الا ترى ان قولك رابع ثلاثة انما هو من قولك ربعت الثلاثة
اذا كملتهم بنفسك اربعة فجاء رابع ثلاثة من ذلك فهو فرع على قولك ربع ثلاثة اي صير الثلاثة اربعة واما ما زاد على العشرة
فليس له فعل بهذا المعنى ولا يجوز فيبنى منه اسم الفاعل انما هو اسم محض فان اضيف كما اضيف الاسما وجب ان يكون على الوجه
الاول الذي لا يضيف باعتبار الاسمية لا باعتبار الفعلية فعلى هذا يقول ثالث عشر اثني عشر ولا يقول ثالث عشر احد عشر لما تقدم

ثم لهم فيه عبارتان ان يذكروا حتى بينهما ان يذكر المميز جميعا في الاول والثاني فيقول حادي عشر احد عشر وسنى الجميع
لوجود علة البنا والاخرى ان يحذف الاسم الثاني فيقول حادي احد عشر وثالث ثلاثة عشر استغنا بعشر الاخر عن
ان يذكرها اولا لانه معلوم والاول اكثر هذا معرب لفقدان علة البنا والثاني مبني على اصله وقد قيل فيجب ان يقول
يقول حادي عشر فيحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاول ولبس في الصورة ولم يقل
الا البنا لقيام الآخر من الثاني مقام الثاني من الاول والظاهر ان هذا اللفظ هو لفظ المسمى الاول فلذلك كان بناؤها
خلاف ثالث ورابع فان له معنيين فلم يستغن اذا اضافه لاحد المعنيين عن ذكر المضاف ليتبين المقصود به

قال المصنف ومن اصناف الاسم المقصور والممدود اي اسم يسمى الممدود وهو ما في آخره الف قبل الهمزة ثم اجل الهمزة
والخفيف حال وسمي المقصور مقصورا لان الالف لم تقبل حركة فيه ولانها قد حذف لوجود التنوين والساكن بعدها
فيقصر الاسم وهذا اولى في معنى الاسمية لما فيه من مناقضة الممدود لانه يرد على انه يقتضيه وقوله في تفسيره
هو الذي قصر عن الاعراب ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ثم قال والقياسي طريق معرفته ان تنظر الى نظيره من
الصحيح الى آخره يعني بالقياسي ما علم قصره حملا له على مماثله من ذلك الباب لان الكلم يرد فعلى وفعلى وفعلى
وفعلى وفعالى وفعلا لا تكون الا مقصورات لانها ليست محمولة على نظيره وانما تعرف ان كانت مقصورة لان العرب لم
تضع ونحوها وقبل همزة فلذلك علم قصرها الا القياس على نظيره فاذا نظرت الى باب من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره
فتحه واردت بنا تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا لانه تتحرك اللام حركة الاعراب وينفتح ما قبلها
فيجب قلبها الفا فيصير ما آخره الف وهو معنى المقصور واذا كان الباب قياسه في الصحيح ان يكون قبل آخره الف
فاذا اردت بنا تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة بين الاسم المعتل يقع آخرا بعد
الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل عليه هذه الجملة بابوابها على التفصيل فقال فاسم المفاعيل
مما اعتل آخره من الثلاثي المزيد فيه وما ضاهاه مقصورات لان نظايره من الصحيح فتحات ما قبل الآخر وذلك ان كل اسم
مفعول مما ذكرنا مفتوح ما قبل الآخر كقولك مكرم ومستخرج ومدحرج فاذا اردت بنا هذه الصيغة من المعتل
اللام تحركت اليا وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا وهو المقصور كقولك معطى ومستعرى ومصطفى ومن ذلك مغزى
وملهى لان اسم الزمان والمكان من نفعل وتفعل على مفعل بفتح العين فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام
تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كقولك معرى وملهى والفرق في المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او
غيره فان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق في الصحيح والاعم مثل مرمى ومرمى وافق الصحيح
كراهة ان يخل بالحكام بابه في باب الخرسنة كذلك عند من يذكر اسم الزمان والمكان ومن ذلك العشا والصدى
والطوى وهو كل مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل منه افعل وفعلان وفعلى فان مصدره على فعل واذا
بنيت هذه الصيغة من معتل اللام وجب ان يكون على فعل فيتحرك اللام وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وهو معنى المقصور
ومثاله ثلاثة امثلة في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل وثلاثة في الصحيح كذلك فالعشا من عشي فهو اعشى

الفرق بين الاشتقاق والعدل ان الاشتقاق هو عدول عن اللفظ والمعنى كتقارب من الغرض الاشتقاق و(العدل) دون المعنى عن الاطلاق للتسنن وازالة معنى المشتق عنه ٭

الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ الذي يكون في كلام العرب كثيرا لكن بخلاف القياس والنادر الذي يكون قليلا لكن يجري على القياس والضعيف الذي لم يصل حكمه الى الثبوت ٭

نظيره من الصحيح حول فهو لحوك الطوى من طوى فهو طيان نظيره من الصحيح عطش بالكسر فهو عطشان والصدى من صدى فهو صد نظيره من الصحيح فرق فهو فرق ثم اورد المعترض على ذلك اذ قياسه عن الانه من غرى فهو غر مثل قولك صدى فهو صد فهذا على خلاف القياس والغدي يجى بعض الالفاظ خارجا عن القياس وقد اجراه الاصمعي على القياس والمسموع ما ذكره سيبويه من المدة ومن ذلك جمع فعلة وفعلة اذ قياسهما فعل وفعل فاذا جمع المعتل اللام من فعلة او فعلة جاء على فعل وفعل فيتحرك الياء وينفتح ما قبلها فينقلب الفا وهو بمعنى المقصور قال ونحو الاعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء حق الاخر ممد ودات لان نظايرهن من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره الف زايدة فاذا انبنيت من المعتل اللام مثل وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثل بالاعطاء في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح وقياس افعل افعال ومثل بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال ومثل بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل قياس مصدر افتعل افتعال ومثل بالاحبنطاء وقياسه في الصحيح الاحرنجام وهو مصدر افعنلل وقياس مصدر افعنلل افعنلال فيجب ان يكون قبل آخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فيقلب همزة ومن ذلك اسماء الاصوات المضمومة الاول فان قياسها ان يقع قبل آخرها الف فيقلب حرف العلة همزة كما تقدم من مثال الصحيح والمعتل قال الخليل رحمه الله واجمعوا على ذلك انهم لما راوا انهم اخلوا من صوت في الحالات اجروه مجرى الصوت وان الذين قصروه جعلوه كالحزن لانه ليس صوتا على الحقيقة فلم يجروه مجرى الاصوات فيلزم مدة قياسا والذين قصروه بقياس ايضا اذ ليس له نظير في الصحيح مفتوح ما قبل الاخر فيحمل عليه قوله والعلاج كالاصوات يعني الاسماء المضمومة الفاء التي هي موضوعة لمزاولة الاشياء ومعالجتها قياسها ان يكون قبل آخرها الف كالاصوات فاذا وقع في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فيقلب همزة وهي الممدود ومثل المعتل بالنزاء قال النزاء للذكر على الانثى ونزوا ونزاء والمعروف فيه الكسر وانما النزاء المضموم لا الشياه ومثل الصحيح بالقماص يقال قمص الدابة اذا نفرت بيدها ورجلها على غير ترتيب قوله ومن ذلك جمع على افعلة فان جمع مخصوص ما قبل آخره حرف مد فاذا انبنيت فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الالف فيقلب همزة ومثله بالاكسية والاقبية ومفردهما الكساء والقباء والصحيح كقولك قذال واقذلة وحمار واحمرة قوله في قليل جاء جمع ذا الندية في القدر ومن المشار كنجدة في جمع نجد كان قياسه ان الهاء في جمعه اندية او نفال في مفرده ندا بالمد كما قيل قفا في جمع لقية وذلك كقولهم في مفرد النجد نجاد ونجاد واكثر جمعوا افعلا في الصحيح جمع افعلة وجمعوا اندا في المعتل على افعلة على غير قياس واما السماعي فهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصورا او واقع قبل آخره الف فيكون ممدودا كقولهم الحجا والرحا فهو مما يعلم انه فيه مسموع من قياس ولكن القصر اذ ليس فيه اصل يطرد حمله فيه على قصر او مد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمصير

والحمد لله على افضاله والصلوة والسلام على محمد المصطفى وآله اجمعين

وقع الفراغ من تحرير هذا الشرح المفصل للزمخشري في شهر محرم الحرام سنة ست وخمسين وستماية هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم ۰ توكلت على الله ۰

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين وصحبه الزاهرين قال المصنف
ومن اصناف الاسم الاسماء المتصلة بالافعال وهي ثمانية الى آخرها قال الشيخ معنى اتصالها بها انها لا تنفك عن معناه
فالمصدر واسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول ملازمة بها للفعل لكن لكل الى آخرها على ما سيأتي ووقع في المصدر واسماء الزمان
والمكان وليس الجيد لانك ان جعلته قسما واحدا كان سبعة وان جعلته اقساما جاءت اكثر من ثمانية ولا وجه لجعلها
اثنين لان لفظ جمع فالاولى ان يقال اسما الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية اما المصادر فعلى ما ذكر من الثلاثي
المجرد ابنيته مختلفة وقد يكثر بعض الابنية في بعض الافعال كفعل في فعل المتعدي ونحو فعول في فعل غير المتعدي وفعال
في فعل غير المتعدي وفعالة في فعل اما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فالكل من مصادرها الخاص به يجري عليه
قياسا على ما ذكر فعال في فعل فعيل وتفعلة وتفعيل هو الاكثر ومن ناس من العرب فعالا كانهم نحوا بالمصادر منه نحو
قياس المزيد فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزادوا الالف قبل الآخر كما قالوا في افعل افعال قالوا في فعل فعال
لانه قياسه قال وفي فاعل مفاعلة وفعال هما كثير وبعضهم يقول فيعال هو قياس من قال فعال في فعل لانه
اذا كسر الاول وادخل حروف الفعل انقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فيبقى فيعال لما كان ذلك هو قياس هذا الباب
جعل سيبويه قول من قال فعالا مبنيا على حذف الياء لانه قال كانهم حذفوا الياء لانه فكانهم حذفوا الياء التي جاء بها
اولئك في قيتال ونحوها وتحاي فاطلقه فعالا قليلا كقولهم مارته مراء وفي تفعل تفعل وهذا هو الكثير وجاء تفعال
وهو قياس من قال كلام لانه كسر وزاد الالف قبل الآخر وفي فعلل فعللة اكثر وفعلال كقولك سرهفه سرهفة وسرهافا
بالكسر وفعللة اكثر وفعلال سوى القياس على نحو افعل افعال واما المضاعف منه فجاء فيه فعللة وفعلال وفعلال
بالفتح وهو قليل ووجهه انه لما كان مضاعفا والتضعيف مستثقل خففه فغلب لكثرته فتحه كقولك زلزل زلزالا
وزلزلة وقالوا زلزالا وقالوا في فعال فعال قال ويرد المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول اما وروده على وزن اسم
الفاعل والمفعول تاما وروده على وزن اسم الفاعل والمفعول الى قليل حفظ ولا قياس عليه ولم يجئ الا في الثلاثي كقولك
قم قائما وقوله ولا خارجا من في زور كلام فهو لا كلاما وخارجا صيغة اسم الفاعل وضع موضع قياما
وخروجا وهو قليل ومن ذلك الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة واما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلا حفظ
ولا قياس عليه كالميسور والمعسور واما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسم المفعول في موضع المصدر قياسا كقولك اخرجته
مخرجا وانطلق منطلقا على ما ذكره آخرا واما اشتراك المصدر واسم المفعول والزمان والمكان لكونهما مفعولا وقوله
بايكم المفتون اورده على انه واقع موقع المصدر قياسا كقولك اخرجته مخرجا وانما يستقيم ذلك فيه على تقدير ان
يكون الباء غير زايدة وقد ذكر في فصل حروف الجر انها زايدة وعلى تقدير ان تكون زايدة لا يكون المفتون الا اسم مفعول
على بابه اذ لا يستقيم ان يقال بكم الفتنة وانما يستقيم بايكم المفتون على معنى بايكم الفتنة وذلك انما يكون
اذا لم تكن زايدة والقول الاول مذكور وان فاستعمل الحلقتان في فصل الحروف لم يستعمل ههنا وقوله فان المنادي حله

وركوبها اي وان لننديه وان لنديه تردد الابل الى الماء ليشرب علا بعد النهل فقوله في موضع سنديها خلفها وركوبها
كقول القائل عتابك السيف اي موضع العتاب السيف لان العتاب السيف على الحقيقة كما ان سنديه ليس الحلب والركوب
وانما هو على معنى فيهما ومضاعنها وقوله فان لم تر منك مثل ما دفت اي ان التوقية على الحقيقة مثال توقي ولا يستقيم
ان يكون التوقي اسم مفعول لانه لم يخبر عنه بالمصدر فدل على انه بمعناه اذ لا يقال الضرب مثل ضربي وانما يقال ان
الضرب هو ضربي فوجب حمله على المصدر ومنه قوله اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا اي حتى لا ارى قتالا والصواب في
من ان يكون مقاتلا المفعول لانه من حمله بما ان المستعمل فانه ليس حتى ما بقي قال هذا بمعناه والمراد انه اذا حمل على
المفعول ضعف المعنى لانه اذا ترك المقاتلة لم يره مقاتلا ولم يوجد المعنى في معنى المبالغة للشدة والشجاعة وهذا
الفعل ... فيه ويقدر بالمصدر بعوثه والفضلان للمان عن ظاهران قال وبناء المرة من الفعل المجرد
على فعلة يعني اذا قصد الى واحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع وكان الفعل
ثلاثيا مجردا ليست فعلة له فعلته ضربت ضربة وقتلت قتلة وقاحبا المرة الواحدة على لفظ المصدر المستعمل كحلم
ابنيته اتيانه وهو قليل واما غير المجرد فالمرة منه على لفظ المصدر المستعمل وما في آخره تاء فلا تجاوز به المستعمل
بعينه هذا الكلام وقع سهوا لانه مثله بما زاد على الثلاثة وقد ذكر ان ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز المستعمل فلا وجه
لقوله بعد ذلك واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه وانما كان يصح لو ذكره مع الثلاثي فان المرة من
الثلاثي المجرد اذا كان في المصدر تاء لا يتجاوز فيه الى الصواب ان لو ذكر قبل قوله وهو ما عداه وشمله نحو طلبه
ونشدة وكدرة وغلبة وسرقة ودراية وذلك كلها اشبهه قال ويقولون الضرب من الفعل هو الحسن الطعمة اما
فعلة بكسر الفاء فموضوعه للدلالة على النوع من الفعل فاذا قلت الجلسة فمعناه نوع الجلوس فاذا قلت الجلسة كان الواحد
من الجلوس لا يطلق على ان اذا قلت الجلوس كان اسم جنس الجلوس من الفاتم الجلسة يطلق ايضا على المرة باعتبار النوع وهي
على لفظه فلذلك تقول جلست جلسة فتستعمله للنوع وان لم تكن المرة من غير غير لما كان فيه التاء وقالوا فيما اعتل عينه
من افعل اعتلت كذا من فعال الى آخره لانه اذا اعتلت عينه حذفت في المصدر لانك تقول اقام فقياس مصدره افعال
فاصله اقوام فاعلوا الواو كما اعلوها في الفعل وان لم يعرفوا منها علة الاعلال فاقلبت الفا فحذف لالتقاء الساكنين بعد الالف
افعال فبقي افال محذوف العين فعوضوا منه تاء فقالوا اقامة واما ما اعتلت لامه من فعل فقياسه تفعيل فكرهوا اجتماع
اليائين فحذفوا الثاني لما ظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله معوضين التاء من العين واللام لما قطعوا بانه لما اجتمع
الياء ان حذفت الثانية استثقالا لها والوجهان فقال ان تعزية تفعلة لا فعل قياسه اما تفعيل واما تفعلة واذا استثقل
تفعيل فالوجه ان تحمل تعزية على انه تفعلة الحاجة الى ان تحمل على التفعيل ثم حذف اللام ثم عوض فانه تعسف من غير حاجة
قال وقد جوز ترك التعويض في افعل ان فعل قال الله تعالى واقام الصلوة وانما يكون ترك التعويض عند وجود
الاضافة كانهم جعلوها عوضا وانما استعارا لا افشا خيرهم وعلى ما مصدره فعل فلم يجئ ترك التعويض ايضا فاما قول
غير مضاف فسببه انه لم يذر بان مصدره القياسي والترم دون جنبه استعمال الجيد فلا وجه لحذف تابه منه لا لو لك

اقامه فان القياس حذف تاء فيكان حذفها ردا له الى اصله بخلاف عدة ثم لو سلم انها للتعويض فغير نقض فالفرق بينهما وبين
اقامه ان الفرق في قلة لازم اعلالا لاكلامهم الحذف في نحو عصا وحذف في عربية ليس على طريق الاعلال اذ لاجتماع الساكنين
لا يوجب حذفا وانما العوض التعويض فلا يلزم من حذف ما جيء به بعد وجوب الحذف وغيره كالعوض عنه فما كان قبل كونه عوضا
لتنزله منزلة المحذوف بخلاف قامة فانه ليس منزلا منزلة المحذوف لوجوب الحذف بغيره وقد جاء التفعيل فيه في الشعر
كقوله فهي تنزي دلوها تنزيا وقياسه تنزية كما تقدم قال وعمل المصدر اعمال الفعل مفردا او ما لعمل لانه في المعنى
مقدر بان والفعل فلذلك لا يعمل الا في الموضع الذي يصح تقديرهن فيه ولذلك اذا قلت ضربت ضربا زيدا لم يكن العامل الفعل ولا
لو حذف الفعل لم يعمل اذ كان العامل الفعل كقولك ضربا زيدا لان المعنى اضرب ضربا زيدا فالعامل هاهنا الفعل لا المصدر
فان قيل فقولهم سقيا ورعيا وما اشبهه من المصادر التي لا يجوز اظهار افعالها ما العامل فيما يذكر معها قيل فيه خلاف
لبعضهم ان العامل ايضا الفعل المقدر الناصبها والفرق بين اظهاره واضماره وجوب اضماره لعارض فلا اثر له في منع
تقدير العمل منهم من يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فعمله اذن ليس
كعمل المصادر بل لقيامه مقام الفعل المقدر فانه في الوجهين وزان قولك زيد في الدار ابوه هل العامل في ابوه الاستقرار
المقدر او قولك في الدار لقيامه مقامه والاكثر على ان في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقر
فلذلك هاهنا الاكثرون على انه مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستقرار المقدر ووجوب حذفه لا يمنع حذفه ترى ان الاجماع
على انه عامل في قولك في الدار ولم يكن حذفه مانعا وكذلك الاجماع على ان سقيا معمول الفعل المقدر ولم يكن حذفه مانعا
من عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر يعمل مفردا ومضافا ومعرفا باللام وهو قليل لان الالف واللام لا يدخل على ما هو مقدر به
وهو ان والفعل ما دخلت عليه ضعف شبهه بان والفعل فضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الافراد والاضافه
اما جواز ترك المفعول فواضح لانه فضلة واما جواز ترك الفاعل فلانه لم يلزم مع الفعل الا لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه
لتمام الجملة وليس هو هاهنا احد جزئي الجملة فلم يلزم فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد جزئي الجملة في
اكثر مواضعه كقولك زيد ضارب عمرا فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وان كان زيد ضارب غلامه عمرا فلم لا يكون المصدر كذلك ويكون
اسم الفاعل كالمصدر فالفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على من هو له او على حرف استفهام او حرف نفي فان اعتمد على من
هو له وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد على حرف استفهام او حرف نفي وجب ذكر الفاعل لانه حينئذ
احد جزئي الجملة فكان ذكر الفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتماد على المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل
وايضا فان اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك
لا بد له من فاعل بخلاف المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو وضعت في موضع زيد ضرب زيد يضرب لم يستقم كما يستقيم زيد
ضارب لان ضاربا بمعنى يضرب وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز ان يكون مثالا لحذف الفاعل خاصة لانه ورد بعد قوله
اوضع غلبت الروم ويجوز ان يكون اورد على المثالين جميعا لجواز التقديرين والاول الظاهر لانه مثال في ضمير الروم وهم
المغلوبون والضمير في غلبهم هو مضاف الى المفعول والضمير في سيغلبون الضمير الذي هو وهم لانه لم يتقدم غيرهم ذكرا ويجوز

ان يكون الضمير وهم الروم ايضا وفي غلبهم المجوس فيكون مضافا الى الفاعل وسيغلبون عائد على هم على كل تقدير لانه خبره
وقوله وقد كنت داينت بها حسانا الى آخره فان الافلاس مفعول في المعنى لمخافة فكانك قلت مخافة ان افلس فعطف
على المحل الجار المقدر وليس بقوي لانه مخفوض لفظا ومقدرا وانما جاز نظرا الى انه كان يصح ان يكون منصوبا على المفعولية
ولا يرتفع المظلوم في قوله طلب المعقب وقوله ولا يعمل ماضيا كان او مستقبلا لان عمله بتقديره بان والفعل وهو يجري في الماضي
والمستقبل ولا يتقدم معموله عليه لانه في معنى الموصول فكما لا يتقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم عليه ما هو بمعناه
قال اسم الفاعل ما هو ما جرى على يفعل من فعله الى آخره قال الشيخ ان اراد بالجاري الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى
ورد عليه اسم الفاعل اذا كان ماضيا فانه ليس واقعا موقع يفعل وانما هو واقع موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعا
وان اراد بالجاري انه على مثاله حركاته وسكناته ورد عليه ان ثم اشياء جرى على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم الفاعل
كاسم المكان والزمان فانهما جرى على يفعل بهذا التفسير وليست باسم فاعل ويجاب عنه بانه استغنى عن الفعل الذي حصره
بقوله باسم الفاعل فكانه قال هو الجاري على يفعل لمن نسب اليه في الجملة والاولى من هذا ان يقال هو المشتق من فعل
لمن نسب اليه على معنى الحدوث وقوله من فعله احترز به عن التفسيرين من قولك الرجل يفعل وفاعل
في جلس فانه اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه فان لك قال وصيغته اذا اتصل الحسين كيفية استعمالها قيل
لا يخلو من ان يكون ثلاثيا او غيره فان كان ثلاثيا فقياسه ان يجيء على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان
غيره فقياسه ان يجيء على وزن المضارع الا انه يضع الياء بميم مضمومة سواء كانت الياء مضمومة او مفتوحة وما قبل الآخر
مكسور سواء كان مفتوحا او مكسورا فيقول في اخرج يخرج مخرج وفي انطلق ينطلق منطلق فيضم الميم وان كانت الياء مفتوحة
ويقول في يدحرج مدحرج فيكسر ما قبل الآخر وان كان مفتوحا في المضارع قوله ويعمل عمل فعله مقدما ومؤخرا كالفعل
ومظهرا به ومقدرا قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر مجراه اذا كان على بناء
فاعل ثم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قائما مقام ما فات من بنية فاعل فاعملوها عمله ومثل بذلك في التقديم والتأخير والاظهار
والاضمار كما مثل به في فاعل وقوله ضروب رؤوس الرجال سوق الابل هاهنا مثل ضارب زيدا وعمرا في اسم الفاعل قال
وما جرى من ذلك جمع صحيحا او مكسرا عمل عمل المفرد يريد منهما جميعا اعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححا
او مكسرا كما ذكره ومثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة فنحو قوله مهاوين كانه جمع مهوان للمبالغة وغفر
جمع غفور للمبالغة ويشترط في عملهما ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال والدليل استقراء لغة العرب في حكمه انه اذا كان للحال
او الاستقبال كان موافقا له في المعنى واللفظ فاذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ
فلا يلزم اعماله لانه قوي شبهه بالفعل اعماله لم يوجد وقال الكسائي يجوز اعماله وان كان ماضيا وتمسك بنحو الحال امثل
قوله وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها مثل قولهم هذا معطي زيد امس درهما ومنها اجماعهم على قولهم الضارب زيدا امس وشبهه
وقوله وكلبهم باسط ذراعيه واجيب عن ذلك بانه لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدا امس مع كثرة التغيير
عن معناه ولو كان جائزا لوقع واما جاعل الليل سكنا والشمس فيعلم انه لم ان جاعلا للمضي فجاز ان يكون والشمس منصوبا

يعمل مقدرا دل عليه ما قبله واذا جاز ذلك ضعف ان يقال انه منصوب بفاعل الذي فيه اثبات اصول الابواب التي
ثبت انها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك قولهم هذا معطي زيد درهما امس جاز ان يكون درهما جوابا لقول قايل ما الذي
اعطى فقيل اعطاه درهما فصار مثل الشمس في الاحتمال واما الضارب زيدا امس فهو نص في اعمال الماضي لانه لا
الفرق بينه وبين صورة الخلاف ان هذا دخل على اسم موصوف فقياسه ان يوصل بجملة ولا يكون اسم الفاعل
مقدرا بالجملة الا بتعليلين فعلا فقوي تقدير الفعل فيه ووفي لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمال
اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلا لما لازم له وان كان ضعيفا اعماله في الموضع الذي انتفى
عنه ذلك المقوي فثبت ان الوجه ما عليه الجماعة في ترك اعمال الماضي اذا لم يكن فيه لام التعريف واما قوله وكلبهم
باسط ذراعيه واشباهه فانما يكون في موضع الاحوال والاحوال القصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه
حتى كانه واقع ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فيقول الجاني يحيل امس يضرب عمرا وتقول سرت امس حتى ادخل
البلد بالرفع ولولا القصد للتعبير عن الحال لم يستقم وقوع المضارع فنزل منزلة فعل الحال لانه المقصود فلا يلزم من
اعمال اسم الفاعل ان كان المسمى ماضيا اذا قصد به [illegible] انه على حال فوجه اعمال اسم الفاعل وهو ماض من كل
وجه لحصول الفرق بينهما **قال** ويشترط اعتماده على ما ذكر صفة الاعمال لغرا فانه خرج اعماله غير معتمد فاما
وجه اعتماده على الثلاثة الاول فلانه صفة يقتضي ما يكون له موصوفا وكان قياسه ان لا يقع الا مع الثلاثة وانما وقع بعد
حرف الاستفهام وحرف النفي لانه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك حسن في التثنية والجمع ويستقل
الجملة بفاعله ولو لم يكن كالفعل لم يكن لذلك لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد محتاج الى جزء اخر ينضم اليه **فان قيل**
فما وجه لغز اعماله من غير حرف استفهام وحرف نفي على الوجه الذي ذكرتم من قيامه مقام الفعل فيما ذكر وقولهم
ثبت عن العرب مثل قايم الزيدان وقد ثبت اقايم الزيدان بالاجماع وعلته هو ان حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان
الفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل مع الفعل في الموضع الذي قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضي
الفعل لحصول الفرق بينهما فلا يجب الالحاق مع حصول الفرق المناسب لاستعمال الفرق كما لم يعلم التسوية **قوله**
فان قلت بايع ادبيه الى اخره وهذا اعترضهما الخصم وثبت عليهما مذهبه فيقول اجمعنا على جواز مثل بايع ادبه فلو قايم اخواك
قياسا عليه نحو ابو حنيفة ما ذكر لانه يقال بايع ادبه انما جاز عندنا لان بايع خبر مبتدا مقدم وادبه مبتدا
كانك قلت ادبه بايع فالوجه الذي جاز به عندنا غير الوجه الذي جاز به عندكم والذي يدل عليه امتناع قايم اخواك
وجعلها اصلا في الرد وان كانت مسالة الخلاف الجامع بينهما انه اشتمل على جواز بايع ادبه من قايم اخواك عليهما
وجعلهما شيا واحدا فقيل له ليس كذلك وانما هو منفي يمكن به [illegible] كلام العرب ولا ينبغي ان نحمله
على مذهبه في مسالة اخرى لكنهما عند من جوز ان يكون بايع خبر مبتدا وادبه مبتدا واذا جاز ذلك فلا ينبغي ان يثبت
اصلا بالاحتمال مع ما ذكرناه من الاستقراء والمعنى جميعا **اسم المفعول** قال صاحب الكتاب هو الجاري على يفعل من فعله
نحو مضروب لان اصله يفعل والكلام في اجراء مثله فيما تقدم في اسم الفاعل قوله لان اصله مفعل وقع في نسخة يفعل بالياء والصواب

مفعل بالميم لان الجاري ان قربا لمعنى الا وافقليس هو في الحقيقة اصله فعلم ثم لو سلم انه اصله فليس في تخصيصه بمضروب
فايدة لان اسما المفاعيل على هذا المعنى كلها سوا وايضا فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير كان ذكره في اسم الفاعل
اولى لانه الاسبق والاصل كان يقول كضارب لان اصله يفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني الوجه المذكور ايضا وانما
يستقيم مفعل لان مضروبا ليس جاريا على يفعل في لفظه فاراد ان يبين ان اصله مفعل على وزن الفعل وهذا يقوي التفسير
الثاني لانه ليس ما ذكر على التفسير الاول الا معنى على ما تقدم وهو بالميم ابعد مضروبا بالمعنى في اسما المفاعيل
جار على الفعل غير بغيره واما مضروب فانه ليس جاريا على الفعل فالاصل مفعل لما انه على الفعل وانما غير
الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مفعل لم يعلم اهو اسم مفعول الافعال ام الفعل غيره وامفعول فعل للتبيين وكان اولى
بالتغيير لهذه الزيادة لعدم جوره في القدر خلاف الرباعي فانه اكثر منه تقديرا اذا اصله في كلامهم مؤكرم باتفاق
وما زادوا واو انفعل الميم خفيفا وكل ما ذكر في اسم الفاعل يذكر فيه والله اعلم **الصفة المشبهة قال الشيخ** ان عنى الجاري
على التفسير الاول فابت مثل اسم الفاعل لانها تدل على معنى ثابت واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل وان كان
على التفسير الثاني فهو ظاهر لانها ليست على وزن الفعل المضارع وانما عملت عمله لما ذكره **قال** وهي تدل على معنى ثابت
فان قصد الحدوث قيل حاسن الان وغدا معناه انك اذا قلت مررت برجل حسن فمعناه اثبات الحسن له من غير تعرض الدلالة
على حدوثه بخلاف قولك حاسن فانه يدل على الحدوث كما في قولك الضارب كما تدل الحسن وضرب على ذلك فهذا نحو ما ذكره سيبويه
في حايض وطامث وان كان على وزن اسم الفاعل فانما الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث ويضاف الى فاعلها لانه
لما شبه باسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المفعول ولم يكن لها مفعول اضيفت الى فاعلها فقيل حسن الوجه
ويساوي الجمع فيه **قال** واسم الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك يعني في الاضافة الى الفاعل يريد اسم الفاعل غير
المتعدي واسم المفعول المتعدي فعله الى واحد الا فلو قلت هذا ضارب زيد في ان لم يكن زيد الا مفعولا وان كان
لو قلت هذا المعطي العبد الدرهم يريد العبد المفعول الاول اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فاضافه الى الفاعل
كحاله في الاصل لانه هو في المعنى وانما اضيف اليه عند عدم المنصوب لانه مشبه به فاجري مجراه في الاضافة كما اجري
مجراه في العمل ايضا فانه لو اضيف الى الفاعل وهو متعد لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وغير
المتعدي فانه لا يلتبس المفعول له **قال** وفي مسالة حسن وجهه سبعة اوجه الى اخره **قال الشيخ** في مسالة حسن وجهه
بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجها وذلك لان معموله لا يخلو ان يكون معرفا باللام او مضافا الى مضمر او غيرهما فهذه ثلثة
اقسام وكل واحد منها مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا فهذه تسعة اقسام ويكون الصفة معه غير معرف باللام ومعرف باللام
فيصير ثمانية عشر وصورها مررت برجل حسن وجهه ووجهه ووجهه وحسن وجه ووجه ووجه حسن الوجه الحسن الوجه حسن
وجه حسن وجه ثم ثمانية فاذا عرف الاول عرف تسعة اخرى على هذا الترتيب ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا
باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى ما اضيف الى المعرف باللام مما تناهى وما بلغ فحكم قولك مررت برجل
حسن الوجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه اب الغلام وان كثر ذلك وحكم المضاف الى المضمر حكم ما اضيف

الى المضمر ما سوى ولم يحكم في قولك مررت برجل حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجهه غلام وان كان حسن وجه ابي غلامه
وان كان لو ردت وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف الى المضمر حكم ما اضيف اليه مثل اسمي غير معرف باللام والمضاف الى مضمر
ما سوى ولم يحكم قولك مررت برجل حسن وجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلام وان كان حسن وجه ابي غلام وان كان لو ردت
وكل موضع رفعت بالصفة كان فاعلا لها وكل موضع نصبت فان كان نكرة تمييز او مشبه بالمفعول وان كان معرفة فمشبه بالمفعول
وكل موضع خفضت كان مخفوضا بالاضافة وبعد ذلك يجب حذف التنوين من الصفة ان كان مما ينون او مخفوضا ان كان غير منصرف
وهو في موضع خفض واعلم ان كل موضع رفعت بالصفة فلا ضمير فيها اذ لا يكون لها فاعلان فيجب حينئذ افرادها وتذكيرها ان
كان ما بعدها مذكرا او تانيثها ان كان ما بعدها مؤنثا كالفعل فتقول مررت برجل حسن وجهه ومررت برجلين حسن وجههما وبرجال
حسن وجوههم وحسنين وجوههما ضعيف وحسنين وجوههم ضعيف ضعفا كلغة اكلوني البراغيث واما مررت برجال حسان وجوههم
فهذا ليس بضعيف لانهم انما كرهوا الاتيان بالعلامة التي تدل على ما يدل عليه علامة الفعل والجمع التكسير فليس
كذلك وكل موضع نصبت المعمول او خفضت ففي الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه ان كان مذكرا فمذكر وان كان في
التانيث والتثنية والجمع فتقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين حسنين الوجه وبرجال حسنين الوجه وبامراة حسنة
الوجه وكذلك ما اشبهه لانهم لما نصبوا ما بعدها شبهوه بالمفعول فجعلوا حسنا كانه في الحقيقة لما قبله ثم اتى بالمعمول
للامر الذي كان به الاول حسنا فالحسن على هذا التقدير للاول كما تقدم وذكر المعمول تبيينا للامر الذي به حسن لان الشيء قد
يكون حسنا جملته حسن او بعضه بخلاف الرفع فان الحسن ليس منسوبا الا لما بعده ولذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب
مع النصب واذا خفضت المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب لان الاضمار فيه لما قبله فتقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين
حسني الوجه وبرجال حسني الوجه وكلهم في الضمير ما ذكر في المنصوب ثم في هذه المسايل الثماني عشرة مسالتان ممتنعتان وهما
مررت بالرجل الحسن وجهه وهي الثانية عشرة ومررت بالرجل الحسن وجه وهي المسالة الثامنة عشرة فامتناع الاولى
لانهم لم يفعلوا خفضه بالاضافة وامتناع الثانية لانها خالف قياس وضع اللغة في اضافة المعرفة الى النكرة وفيها مسالة وقع فيها
خلاف وهي مررت برجل حسن وجهه وهي السادسة منعها نظرا الى ان حسنا للوجه كانه اضيف الى نفسه قال الشيخ
وهذا التعليل لابي ناساد وليس بصحيح لانه انما يلزم اضافة الشيء الى نفسه ان لو كان مدلولهما واحدا كالليث والاسد
واما اذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا فالحسن ههنا ليس هو الوجه وانما هو معنى قائم بالوجه فلا يلزم ما ذكره او لان الوجه
مضاف الى ضمير وكانه مضاف الى نفسه وكلاهما تعليل فاسد وان كان لا يحسن وانما منعها صاحب الجمل فخطاه
الناس وخطؤوه فانه خالف سيبويه فيها وجميع الناس ليس الامر على ما ذكره اما التعليل الاول فباطل لانه حسن وجه بالاتفاق واما
الثاني فلجواز اضافة علامة بالاتفاق ثم هذه المسايل الست عشرة فيها القوي والضعيف والمتوسط فكل مسالة كان الضمير في الصفة
او في معمولها فهي قوية وكل مسالة كان الضمير فيهما جميعا فهي متوسطة وكل مسالة ليس فيها ضمير فهي ضعيفة فعلى ذلك تكون
المسالة الاولى والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والرابع عشرة والخامس عشرة والسابع عشرة قوية لانه
ليس فيها الا ضمير واحد وتكون المسالة الثانية والثالثة على قول المجبر والحادية عشرة متوسطة لان في كل واحدة منها ضميرين وتكون المسالة

الرابع والسابع والثالث عشرة والسادس عشرة ضعيفة لانه لا ضمير فيها وقد تقدم ان المسالة الثانية عشرة والثامنة عشرة
غير جائزتين فقد كملت الثمانية عشرة ولم يذكر صاحب الكتاب منها الضعيف وانما ذكر القوي والمتوسط فان كان جعلها سبعة
وان كان نقص اثني عشرة الا انه استغنى بالتنكير عن التعريف لانه هو هو فاستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهه واستغنى بحسن وجها
عن الحسن وجها وكانه لما عدلها الا انه يسقط مثل التعريف مسالتان ممتنعتان غير الجائزتين احديهما تعرف حسن وجهه والاخرى
تعرف حسن وجه واذا نكرت سبعة دون اثنين منها علم انها اثنا عشر فان كان ذلك في مسالة حسن وجهه سبعة حاصلة
الى الحادي عشر وهي الحسنة والمتوسطة واما الضعيف فلم يذكره وهي الاربعة المتقدمة وضبطها كل موضع ارتفع المعمول
وهو عري عن الضمير وضبط الحسن كل موضع ارتفع المعمول وفيه ضمير او انتصب او انخفض عريا عن الضمير وضبط المتوسط
كل موضع انتصب او انخفض وفيه ضمير وذلك بعد اسقاط المسالتين غير الجائزتين والصفة انما جاز فيها كل ما شبهها الا في الحسني
قال الشيخ في مسالة مررت برجل حسن الوجه وامثالها الى فقد الضمير وان كانت ضعيفة فمنهم من يرى ان الالف واللام بدل
من الضمير وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول الضمير محذوف وتقديره حسن الوجه منه وهو مذهب البصريين هذا ان قلنا الوجه مرفوع
حسن رفع الفاعل فاما اذا قيل ان في حسن ضميرا يعود على رجل وان الوجه بدل فعند ذلك تقوى المسالة ولا ضعف وعلى مثل
ذلك حمل قوله ... لما ... الابواب ولا يكون الاحتياج الى الضمير باعتبار البدل ايما اشتمال في ذلك جاز حذفه فاذا علم والبدل فيه
في الجواز الحذف والضمير العائد على صاحب الصفة واما مسالة حسن الوجه وحسن الوجه مما انتصب فيه المعمول او انخفض فليس الحاجة
الى الضمير كالحاجة في حسن الوجه لما بينا ان الضمير عند النصب والخفض في الصفة وان انتصب على التشبيه بالمفعولية
والخفض فرعه وكما حسن ضارب زيد الحسن حسن وجها ولذلك الخفض قوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي
جونتا مصطلاهما استشهد به سيبويه على جواز اضافة الصفة الى معمولها مضافا الى ضمير موصوفه وهي مسالة مررت برجل
حسن وجهه لان جونتا صفة لجارتا مضاف الى مصطلاهما بدليل حذف نونه وهما في قولك مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف
جونتا وهي هي مسالة الخلاف فقال المخالف ليس الضمير في مصطلاهما للجارتا انما يكون مسالة الخلاف بان جعله عائدا
الى الاعالي وهو غير الموصوف بجونتا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل ثوبه على ان يكون الضمير في ثوبه للغلام فيكون
التقدير جميل ثوب الغلام وتخرج بذلك عن ان يكون دليلا على مسالة الخلاف فاجيب عن ذلك بان الاعالي جمع والضمير
في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم ان يكون الضمير مثنى لجمع وايضا فان المعنى على انه نعت على الجارتين بانهما من موقد النار وسود
موضع الاصطلاء على ما ذكر من يكون اسود ولم يسود وهو غير مستقيم وغاية ما يقولون على الوجه الاول انه وان
كان لفظ الجمع فهو في معنى المثنى فعاد الضمير عليه من حيث المعنى والمثنى لفظه جمع مستقيم ان كان حمله على ظاهره فلا
حاجة الى حمله على غيره واما الافراد مصطلى فهو لانهم على كلا القولين وجهه ان يكون مصطلى مصطليا على نفسه ومضاف
الى مضمر اصطلاهما فاما ان يكون مفردا واقعا موقع التثنية كما قالوا في بعض بطنكم لما كان معلوما واقع الواحد موقع
الجمع فوقعه موقع التثنية ليجوزوا فعل التفضيل قال صاحب الكتاب قياسه ان يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا
عيب الى آخره قال الشيخ انما لم يصغ من المزيد فيه على الثلاثة لانه ان يبني على حروفه لم يمكن وان حذف فيه الزائد

واما اللون والعيب ففيه الخلاف في تعليله فقال قوم لانه في الاصل فعل زائد على ثلاثة فاذا ورد عليهم ادم
وشهب وسود لجابوا بان الاصل افعل وفعل ولذلك صحت وسود لانما في موضع يجب فيه تصحيحهما في الفعل ومنهم
من قال انما لم يتعجب من اللون والعيب لانهما خلق ثابتة في العادة وانما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان وجرت الالوان مجرى
الاجسام الثابتة على حال واحد والحق انه انما لم يتعجب منه لانه يبنى منهما افعل لغير التفضيل فكرهوا ان يبنوا منهما افعل
للتفضيل فيلتبس فلذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجعلوا لكل واحد حكما لم يجمع عليه الاخر ومما يدل على ان الاسم
يجوز ان يتعجب اذا لم يكن له افعل لغير التفضيل كقولك ما اقبح وشبهه من الحلي فقلت العلة هي المشتبه وينبغي ان يضبط بان
يقال موضع ليس بلون ولا عيب لا يبنى منه افعل لغير التفضيل لانه مقابس ان كونه ليس بلون ولا عيب ان تحصل الضبط طردا
وعكسا الصحة قولهم اجمل الحق ولسان قولهم اقتى فاذا قصد التعجب من هذه الاشياء فما لا يصح بناؤه على حسب المعنى
الذي يعطيه المتكلم ثم يبنى على ما ذكره صحته التعجب بطل تعليل من قال انما لم يتعجب منهما لانهما ثابتة كالاجسام فان
قالوا يتعجب منها وانما يتعجب بمعنى افعل لمن ذكر وقيل ثم علم ان المقصود في التعجب ليس الا هو وتعليلا انما كان من
جهة المعنى من جهة اللفظ ومن على علم ان معنى قولك ما اشد حمرته بمعنى ان التعجب من الحمرة بمعنى قولك ما احمر لجاز
كان قولك ما اكثر فضله وما افضله بمعنى واحد دل على ان التعجب في شيء من ذلك وصلت اليه باشد وشبهه فهذا الصحيح
بان يتعجب منه من حيث المعنى **قال** والقياس ان يفضل على الفاعل دون المفعول لانهم لو فضلوا على المفعول دون
الفاعل لبقيت كثير من الافعال لا يتعجب منها وهو ضد التعميم ولو فضلوا عليهما جميعا لادى الى اللبس فلم يبق الا التعجب
من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة اليه في المعنى والمفعول فضلة وكان هو المقصود اولى وهذا معنى قول
سيبويه وهم ببيانه اعني يعني انهم يعتنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يبنيه الا من فعلا او لا يكون لمفاعلا او ما يقوم
مقامه مما على بان الفاعل عندهم فلما عجبوا كان الاولى عندهم ان يحمل التعجب له لذلك **قال** وتعتوره حالتان
الحاجزة اما لزوم التنكير عند مصاحبته من فهو صحيح وعلته انهم لما عرفوا لا يخلو من ان يعرفوا بالالف واللام او الاضافة
وكلاهما مفسد اما الاضافة فهي صحيحة لانهم انما يضيفونه الى ما هو فضل عليه وانما يذكرون من لينبئوا بعدها المفضل عليه
وكان الجمع بينهما عبثا لغاية فيه ولو عرفوه باللام لم يمكن الا لام العهد فيجب ان يكون معرفة افضليته عند المخاطب
والمخاطب لا يحتاج معرفة افضليته لمن بالنظر الى المفضل عليه فلو جمعت بينها وبين من المذكور بعدها المفضل عليه لجمعت ايضا
بين امرين يغني كل واحد منهما عن الاخر كالاضافة المذكورة سواء واما قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون
مضافا الى نكرة وهو باق على تنكيره كقولك مررت برجل افضل رجل فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف بل منع من الاضافة الى
النكرة وانما يلزمه عند مفارقته من لام التعريف والاضافة **قوله** وذلك لانه لا يجمع بينهما وكلاهما معطوف على قوله
ويعتوره حالتان متضادتان وهو مستقيم في الظاهر لانه اذا كان مؤنثا او مثنى او مجموعا لا يصاحب من وانما الاذى بقوله
وذلك لانه لا بد له مما يقوم من تعريف او اضافة لان حذف من يوجب فيها بخلاف لا ولانه غير واجب بل الثابت بالجنا فانه كا
في انه اذا حذف من للفصيلين فلا بد من اللام او الاضافة لما تانح الاول مجبر في حذف من في التعويض بالالف

واللام او الاضافة وصفا في المؤنث والمثنى والمجموع لانهم حذفوا من لاثبات احد الامرين **وقوله** بالالف واللام تعريف ذلك باللام
او الاضافة جريا على النمط الاول في قوله لزوم التعريف عند مفارقتها فانما الواجب اللام والاضافة وقد يكون الاضافة تعر
وقد اتم فيخطي المقدم **قال** ومادام مصحوبا بمن استوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع الى اخره لانهم اجروه مجرى
باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبنوه الا مما يبنى منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا
ومعنى افردوه كما افردوا الفعل واستغنوا عن تثنيته وجمعه فاذا عرفوه باللام انتفى مجيء من لان تعريفه باللام اخرجه
عن شبه الفعلية فجرى على القياس من مطابقته في التانيث والتثنية والجمع واذا اضيف صار فيه الامران معنى المطابقة
والافراد اما المطابقة فلان المضاف شبه اللام فاجري مجراه واما الافراد فلان الاضافة فيها بقيت الا افضل على
فاشبهت من مع ما بعدها الاخرى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك زيد افضل من الناس فلما كانت الاضافة لا تخرجه عن معنى
من الذي كان بها مفردا بقي مفردا مع الاضافة لانها بمثابة من مع مجرورها وقوله ذي الكرم وسادة واحسنه وقد الم
على الافراد وليس على المطابقة اما الحسن المقلب وحساده وقد اولوا الضمير في احسنه عائدا على المقلب ولو كان مثنى لكان مذكرا
معنى الخلق كانه قال وسنه احسن الخلق **قوله** وما حذف منه من بعض زيادة الى اخره **قال** قوله اول من افعل
لا فعل له كالباب هو مذهب البصريين وقال الكوفيون وزنه فوعل كان اصله ووال فقلبوا الهمزة الى موضع الفاء ثم ادغموا الواو
في الواو وهو عندهم من قولهم وال اذا لجا كان يرجع الاول الى النجاة وقال قوم اصله وول على فوعل ليس بشيء اذ يلزم منه
تغيرات كثيرة ولا اصل له في الاشتقاق وهذا عند البصريين افعل المبني للتفضيل لقولهم اول من كذا وقولهم في
الاولى جمعه الاول كما ذكر وهذا هو الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه اولة **قال** والاخر ثاني الثنين
الى اخره قال لانه اشتهر في كلامهم حتى صار احد المشتبهين فاستعملوه حينئذ استعمال الاسماء التي لا تفضيل فيها فانه زموا
حذف من وصحا للتنكير وهو خلاف قياس صيغة ولاجل ذلك خالف ابوابه وهذا هو ايضا الذي جوز استعمال اول انه كان
تراهم يقولون الاول والثاني والثالث كالثاني والثالث لا تفضيل فيه الاول فيبطل حينئذ لجعلهما باعتبار المعنى نحو
مجراهما في صحة استعماله بغير من نحو قولك هذا اول وثان **قال** ولم يستو فيه ما يستوي فيما استوى في اخواته الى اخره
قال المعنى ان افعل التفضيل اذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه المطابقة لا غير فهذا لا يصح بابه وقوله
ايضا ما ذكر من انه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه يجري مجرى ما لا تفضيل فيه فوجبت المطابقة كسائر الصفات فلذلك
قالوا على ما ذكره ولانه غير منصرف نحو جمع اخرى وفعل جمع فعلى في جمع باب المفضل منصرف وهو جمع اخرى وعلته انه في الاصل
والعدل اعلى بيان العدل المذكور ليستعمله هذا الاستعمال فقد عدل عن صيغة كان يستحقها الى صيغة اخرى وهذا معنى العدل
وقد رد ابو علي على ذلك اخر ايضا وقال المعدول عن المعرفة فهو الذي ان يجر المعدول عن الجمع فيه وامس معدود
عن الاسم فيه واخر انما كان ينبغي ان يقال الاخر فلو كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة ولا يمنع فيه باتفاق وصف النكرة
وما لم يكن معرفة كان غير معدول وطلب له علة اخرى **والجواب** من وجهين احدهما انا نقول الرجع معدول وانما ذكرت
معد واعني قولهم اخر من كذا فاستعملوا اياه مجموعا في موضع المفرد مع من عدل عن الصيغة التي كانت لا بد صاحبة من وعلى ذ

يحتمل لعمله مع التنكير وندفع السؤال الثاني فجعلنا انه معدول عن صيغة التي فيها الالف واللام ومعنى كونه معدولا
انه كان يجب له ان لا يستعمل الا بالالف واللام فلما استعمل على غير تلك الجهة كان عدلا ولو ما ذكرنا من قياس لعمله صحيح الا انه
قام الدليل هنا على التنكير وثم على التعريف فحملنا في كل موضع بموجب دليله **وقوله** وقد استعملت دنيا بغير الف ولام كما ذكر
وهو ظاهر وقول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى معنى انهم لا يجمعون بين الالف واللام وبين من الجارة للمفضل عليه
ما تقدم فلا من زائدة وليس من قوله ولست بالاكثر منهم وتأويلها انه مثلها في قولك انت منهم الفارس الشجاع ومثله
هل يجوز ان يجتمع مع افعل الذي فيه الالف واللام لانك تقول انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش الافضل
لا على انك فضلت على قريش ويكون المفضل منه معلوما من الكلام الذي كان المعهود على حسب ما بين المخاطبين وقد يكون
هو المذكور بعد من وقد يكون غيره الا انك قد تقول لمخاطبك هذا افضل من تميم فالمفضل عليه تميم ثم تقول له بعد
ذلك الافضل من تميم قلت تعني هنا الاسم لا الافضلية وثبت لها ايضا انه من تميم فهذا المذكور بعد من هو المفضل عليه
في المعنى والكلام تفضيله على عمرو وانما عرف ذلك بما تقدم وذكرت من التبيين وقد تقول لمخاطبك هذا افضل من عمرو ثم
يقول له ذلك الافضل من تميم فهنا لست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو لانه المعهود وذكرت من قريش على انظم
البيان فهذا فيجري هذه المواضع واشباههما ولا يبالي بانفاق ذكر المفضل عليه وغيرها وانما المفضل ان يكون الاثبات
بما النزح لاداة التفضيل على ما بعدها فاما وقوع ذلك فاما والمراد بها التبيين فلا يضر **وقوله** ولا يعمل عمل
الفعل الا على عمومه بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع وهو كل موضع كان فيه لسبب مفضلا باعتبار من هو له على نفسه
باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل الفعل في ذلك السبب مثاله قولهم ما رايت رجلا ابغض اليه الشر منه الى زيد وما اشبه
ذلك فالبغض هنا في المعنى لسبب الرجل وهو الشر مفضل باعتبار الرجل على نفسه باعتبار غيره وهو زيد قال سيبويه
في هذه المسئلة ونظائرها كلاما معناه انك لو جعلت ابغض خبرا عن الشر كان محالا يعني انه يؤدي الى الفصل بين
العامل والمعمول بالاجنبي لان البغض اذا ارتفع بالخبر كان الشر مبتدأ ومنه متعلق بالبغض وقد فصل بينه وبينه بالمبتدأ
وهو قصد بالاجنبي وذلك غير جائز وكذلك ان حذف فتقول البغض اليه الشر من زيد فتحذف الضمير من منه وحرف الجر الذي
هو فيه وتدخل من على ما دخلت في عليه وكذلك تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنه ما انشد سيبويه
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
واذا اعربت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية منه بوادي السباع وعلى العبارة الثانية ولا ارى
واديا اقل به الركب اتوه منه بوادي السباع والثالث ما ذكره في البيت وافعل هنا اقل جرى لشيء وهو في المعنى لسبب
هو الركب مفضل باعتبار وهو قوله به على نفسه باعتبار وادي السباع واتوه صفة لركب وتئية امام مفعول على اصله
لان الاتيان قد يكون منه اي بتوقف وتحبس وقد يكون بغيره واما مفعول له في موضع الحال اي متوقفين متلبثين واما
غير هذا الباب الذي قدمناه من المسائل فلا يجوز ان يرفع به الظاهر بل يرتفعان جميعا على الابتداء والخبر ويكون
الجملة صفة الاول كقولك مررت برجل افضل منه ابوه فابوه في افضل مبتدأ وخبر والجملة صفة لرجل وابو حفص

للاعراب ومقتضاها هو الجر وقال والعامل هو حرف الجر المقتضي كما كان ثم ان العامل هو ما يقوم به المعاني المقتضية
فيجب ان يكون غيرها وهو ههنا حرف الجر او معناه يعني في المضاف اليه اذا كان اسما كقولك غلام زيد فان المعنى على
ما تقدم غلام لزيد والظاهر انه لم يرد بقوله او معناه الحرف قدرناه كما ذكرنا من ان المراد الحرف المقدر او يجعل
العامل معنويا فانه ليس من مذهب البصريين الا في المبتدأ والفعل المضارع **فصل** واضافة الاسم الى الاسم
على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما افاد تعريفا او تخصيصا **قال** الشيخ يرد عليه مررت برجل ضارب
ابيه فان هذا افاد تخصيصا ومع ذلك فليس بمعنوي فجوابه ان هذا لم يفد تخصيصا الا بالاضافة وانما التخصيص
حاصل قبل الاضافة اصله ضارب امراته فبقي على ما كان عليه ولو قيل ما افاد تعريفا على تقدير ان يكون المضاف
اليه معرفة لسلم من هذا الاعتراض في مثل العالم الاولى ان يحملها على الجر ان من مثل قولك ضارب اليوم وكم
الليل فان هذه بمعنى في ولا يقوى ان يحملها على مثل قولك عند زيد والذي حكيم وشبهه لانهن في الحقيقة بمعنى
اللام وانما امتنع تقديرها لان بعض الالفاظ لا يستعمل الا مضافة وهما اللتين فيهما عدم القطع فيما فيها انما قدروهم
انها لا تقدر وهي في المعنى مقدرة زيدا الا ترى كما تقدرها في تحت وفوق وشبهه وان كان ايضا لا يستعمل مقطوعا ذلك
انما ان تقدير عند زيد بمعنى موضع ونسبة موضع الى زيد نسبة بمعنى اللام فيعلم ان نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام ايضا وحرف
ما كان بمعنى من ان يكون الاول نوعا من الثاني ومعنى النوع ان يصح اطلاق اسم الجنس عليه **قال** والفظية
ان تضاف الصفة الى مفعولها او الى فاعلها ولو قيل في التي تضيف تعريفا بشرط تعريف الثاني كان جيدا
ليطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها ايضا ما فرع عن اصل في العمل الى لفظ الاضافة لا فادة التخفيف
لكان جيدا ايضا ولا يكون ذلك الا في اسم الفاعل بالنسبة الى مفعوله او الصفة بالنسبة الى فاعلها مثل قولك ضارب
زيد وحسن الوجه وقوله في التمثيل ومعمور الدار هذا ذكره بناء على ما قدمناه من ان مفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل
ثم استدل على انه نكرة بوصف النكرة به وما ياتي ذلك **فصل** وقضية الاضافة المعنوية ان يجرد لها المضاف
من التعريف **قال** الشيخ الاضافة المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني الجمال
عهد بينك وبين مخاطبك فيه وهذا المعنى يغنيك الالف واللام فالجمع بينهما لا حاجة اليه ولا يجوز تعريف واضافته
الحكم من طريق الاولى وما تقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب ليسوا بفصحاء ووجهه انهم اولوا ان
الخمسة والاثواب اذا كانت واحدة في المعنى وانما جيء بالاول لغرض العدد فلما فهم اتحاد الذات عرفوا الاول
لانه محل التعريف ولم يخلوا الثاني لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وان كان ضعيفا واما اللفظية
فلم يقصد بها النسبة المذكورة ولكن الاسم فيها على ما كان عليه في الانفصال وكما جاز تعريفه منفصلا جاز متصلا
لزوال المانع فتقول هذا الضارب زيد فيجمع بين الالف واللام والاضافة واما الضارب زيد فمن نظر الى
ان الالف واللام سابقة والتنوين الحاجبه للحكم يمنع الاضافة فلو ان الشرط الذي هو التخفيف ومن نظر الى
الاضافة سابقة وقد حصل التخفيف بها بحذف التنوين قال لانه حصل حصل بما يجوز تعريفه والوجه الاول والحرف

واللام في والسم سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب ان يكون حذف النون لاجل الاضافة لانه صحبه [illegible] فيثبت الحكم للسابق
كما لو لم يتم بل لو نقض الحصول [illegible] السابق ولم يوثر الثاني شيئا اذ لحصل الحاصل وورد الضارب الرجل وسيأتي ذكره في باب الحسن الوجه

فصل واذا كان المضاف اليه ضميرا متصلا جاء ما فيه التنوين والنون وما عدم واحدا منهما شيئا في حكم الاضافة قال الشيخ هذا الذي اعترض به على
مسئلة الضاربك ليدخل منعا ما يجوز ههنا وفيها خلاف منهم من يقول الكاف في موضع نصب فلا يرد على قوله هذا الاعتراض ومذهب
صاحب الكتاب انه في موضع خفض فاحتاج الى ان يستدل عليه واستدل بالقياس على الضاربك من جهة ان الضاربك بالاجماع مضاف
الى المضمر وهو في موضع خفض فكذلك تقول الضاربك فاذا وجب ان يكون الضاربك مضافا ولا خفض وجب ان يكون الضاربك مضافا وان لم يكن خفض
وانما وجبت الاضافة في الجميع لانهم لو اعتبروا التخفيف لادى الى التناقض اذ لا يجوز الضاربك [illegible] في ضاربك والضاربانك
ليصح التخفيف في الضاربانك لادى الى الجمع بين ما يشعر بالتمام وهو التنوين والنون وبين ما يشعر بالاتصال وهو الضمير المتصل فلما بطل ذلك كان
لاسم الفاعل مع الضمير المتصل حكم ليس له مع المظهر ولا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف [illegible] جواز اضافة
اسم الفاعل الى الظاهر مع [illegible] الفرق بين مسئلة الضاربه زيد [illegible] الضاربك [illegible] على ان الكاف في موضع خفض [illegible]
الذي تعلق به صاحب الكتاب [illegible] يعني ضاربك [illegible] والضاربي [illegible] قوله وما عدم واحدا
منهما يعني [illegible] واحد منهما التنوين [illegible] غير الاضافة [illegible] فلا يصح [illegible] قوله وما عدم واحدا
منهما الا التنوين [illegible] الذي يعني الالف واللام قوله [illegible] الامرون [illegible] اعتراضا على الاصل الذي
ذكره ولجاب [illegible] فصل وكل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه الا اسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان اضيفت
الى المعارف قال الشيخ وتقدم ان تعريف الاضافة المعنوية بسبب ما يحصل من خصوصية النسبة باعتبار المعنى الذي جعل له لفظ
المضاف [illegible] النسبة لا تختص [illegible] التعريف [illegible] في غيره [illegible] النسبة [illegible] تخصيصها فان
قصد [illegible] شهرة [illegible] جاء التعريف [illegible] اذا اشتهر المضاف بمغايرة [illegible] المماثلة واستدل
على انها نكرات [illegible] وصف النكرات بها [illegible] فصل والاسم المضاف اضافة معنوية
على ضربين [illegible] قال الشيخ [illegible] الاسم [illegible] بالنسبة [illegible] على [illegible] الاضافة
[illegible] هذا المعنى [illegible] اضافة مطلقا [illegible] المنابذة [illegible] فان
الاب والابن [illegible] بالنسبة [illegible] مضاف [illegible] ان يستعمل
مضافا وقد [illegible] فيما ذكر [illegible] والاسماء وان [illegible] متعلقاتها [illegible] في [illegible] زيد [illegible]
عم [illegible] على [illegible] ان وضعها على [illegible] المعاني [illegible] ذكر [illegible] المتعلقات [illegible] الحرف فانه
لم يوضع [illegible] على ذلك المعنى [illegible] باعتبار ذكر متعلقه معه [illegible] ان للاسماء خصايص [illegible]
[illegible] على هذا القياس [illegible] انها من قبيل الاسماء وان معانيها مفهومة منها [illegible] الاسماء التي لا يعقل في نفسها الا
غيره [illegible] على متعلق لها [illegible] مع استعمله [illegible] مفردا باعتبار معناه [illegible] ذكرنا في الاب والابن فصل واي اضافته
الى الاثنين [illegible] اذا اضيف الى المعرفة قال الشيخ الحكم الذي ذكره في اي صحيح الا انه لم يبين المعنى في اضافتها الى النكرة

فاما معناها اذا اضيفت الى المعرفة [illegible] سوال عن واحد من المذكور معها اضا او جماعة معروفا او شي معروفا باضمار او للجنس
او عهد او اضافة واشارة فاذا قال جاءني احد الرجلين قلت اي الرجلين واذا كان شبهه واذا اضيفت الى النكرة فمعناها السوال
عن عدد اضيفت اليه واحدا كان او اثنين او جماعة كقولك اذا قال جاءني رجل اي رجل واذا قال جاءني رجلان اي رجلين واذا قال
جاءني رجال اي رجال والمعنى فيه ان تقدير الجنس رجل ورجلين ورجال وجماعة جماعة ثم سال عن الواحد المقابل عن ذلك منهما في التجنيس فهذا
مضافة الى المسئول عنه على طريقه [illegible] في الاول مضافة الى الشي المسئول عنه [illegible] وانما اضافها الى المسئول عنه
وان كان سوالا عن [illegible] ذاتهم لما اضطروا الى السوال عن مثل ذلك [illegible] لان ضيغوها الى الجنس [illegible] او اليه
او اليهما ولا يستقيم المضاف اليهما اذا اضيف الى مسير والى الجنس لئلا يوهم الجنس الاول فاضافوه الى النكرة مطابق المسئول عنه
لتحصيل الغرض فكان [illegible] مناسبة للجنسية في [illegible] الاختصاص بثبوت الصلاحية [illegible] في المعنى الجنس [illegible]
[illegible] اي رجال من [illegible] الرجال [illegible] لو اعترض ان اضيف الى المعرفة
[illegible] ان لم يضف في التحقيق الى المتعدد [illegible] على المضمر المخصوص
[illegible] المفعول [illegible] معنوي [illegible] لما ذكره من اللفظ [illegible]
[illegible] على [illegible] قالوا [illegible] فلذلك [illegible] في الاضافة فاذا حذف المضاف اليه فلا بد
اياما تدعوا [illegible] الحجة [illegible] الاضافة فاذا حذف المضاف اليه فلا بد
[illegible] يدل عليه ومثله قوله [illegible] اياما تدعوا ادعوا الله او ادعوا الرحمن ثم قال ايا ما معناه اذا كانوا
[illegible] عليها [illegible] المضاف مع [illegible] المعنى الذي [illegible] الاضافة [illegible] قوله و
[illegible] الاضافة الى اخره فصل وحق ما يضاف اليه كلا ان يكون معرفة ومثنى او ما هو في معنى المثنى وكلا انما يجب اضافة
لان الغرض [illegible] المضاف اليه لانه كالتاكيد له [illegible] التفصيل [illegible] وانما وجب ان يكون مثنى [illegible]
كما [illegible] في الجمع وانما وجب ان يكون معرفة لانه وضع للتاكيد [illegible] ان يكون المضاف اليه معرفة كما في كل وانما اضيف
كل [illegible] الى [illegible] كقولك كل رجل لافادة الجنس وكان في معنى المعرفة ولم يصف كلا [illegible] الا انه في التثنية فبنائي في ذلك
معنى الجنس [illegible] لا تمتنع اضافته الى نكرة [illegible] الفرق بين المضاف اليه ضعيف لانه موضوع لتاكيد المثنى فنظر المثنى
في المضاف اليه [illegible] مقصود [illegible] الجمع في المضاف اليه [illegible] مقصود [illegible] التثنية ههنا والجواب [illegible]
[illegible] الجواب في [illegible] قولهم استوى [illegible] والخشبة وتضارب زيد وعمرو لانه ليس الغرض ههنا
الا [illegible] متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا احدهما على الاخر [illegible] بلفظ واحد [illegible]
لما ذكرناه من قصد المثنى والجمع فيهما قال وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يجري مجرى عصا ورحا واذا اضيف الى المضمر ان يجري
مجرى المثنى واما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ما هو مستعمل فيه لانه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالحركة [illegible] الالف
ان يكون اعرابه تقديرا واما اذا اضيف الى المضمر فقياسه ان يكون [illegible] على ما هو مستعمل في اللغة الضعيفة لانه اسم مفرد
[illegible] اذا اضيف الى المضمر ان يكون حكمه حكمه اذا اضيف الى الظاهر واستعماله استعمال المثنى على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف
القياس ووجهه انه لما كان معناه مثنى [illegible] التثنية بكون المضاف اليه ضميرا متصلا لان المضمر المجرور لا يكون

المتصل اضا كالمضمر لاتصاله به حكما ولفظا فاشتد اثر التثنية فيه لفظا ومعنى فناسب ذلك ان يجري مجرى المثنى فلذلك اعرب على
اللغة الفصيحة باعراب المثنى مضافا الى المضمر وان كلتيهما ومررت بكليهما كذلك تقول كلانا فعل ورايت كلينا ومررت بكلينا لانه ضمير
تثنية فحكمه حكم غيره من مضمرات المثنى والا ... لفظه موافقا لمضمرات ابعد لان المتكلم في المثنى والمجموع في جميع ابواب المضمرات **فصل**
وافعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه اي في المضمر والمظهر قال الشيخ يعني انك اذا قصدت التفضيل على معروف اضفتها الى
معرفة وجعلته بعض المضاف اليه لكثير على حسب ذلك المعنى فان قصدت تفضيله على عدد مثله من ذلك الجنس اضفته
الى العدد الذي قصدته منكرا كما قلت في ... قلت اي رجلين فتقول الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وقلته
كقلته في اي وانك قلت المعنى فيه ابعد عند اضافتك الى النكرة اثبات الفضل على الجنس اذ افضلوا رجل رجلا او اثنين
اثنين وجماعة جماعة ثم قال له معنيان فاما الظاهر وهو الكثير المستعمل والثاني ان يوخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا
هو قوله ان يوخذ يعني افعل لا باعتبار من هو له فيقبل ضمير يعود على افعل ومطلقا حال الزيادة مرفوع مطلق وفيها ضمير الخصلة
ثم قال ثم يضاف للتخصيص بل للتخصيص مثل قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانهما لم يشركهما احد في عدل
غيرهما وانما اضافه للتخصيص لانه لو لم يقيد بذلك للزم ان يكون من الوجه الاول ثم قال فانت على الاول يجوز لك توحيده الى آخره
يعني انه ليس بواجب وسياتي ذلك عند ذكر الاسماء المتصلة بالافعال مستوفى في فصل ثم قال وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام
الى آخره فالظاهر انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم باعتبار المعنى وان حمل الوجهان باعتبار
قوله يجوز لك توحيده ان فيه وجها آخر وهو ايضا غير مستقيم لانه غير مقصود ههنا اذ سياتي في بابه ولانه اخره بعد
ان ذكر المعنى الثاني والظاهر انه لم يقصد الا المعنيين فتوهم ان الجمع للوجه الثاني وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافي
ان يكون في الوجه الاول فلذلك وقع في بعض النسخ موضع جمع نجيب وبيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه الاول اي قوله احاسنكم المخاطبين
وهم المقصودون ومعشر كونهم احسن الخلق ومحل ... ان يكون من الوجه الثاني اي الجامعين المحاسن للمخاطبين ولكن من
غيرهم ولا يلزم الاشتراك في الحسن لانه وهو غير جيد فثبت ان حمله على المعنى الثاني غير مستقيم ثم مثله وصف احسن اخو به قال
اوضحها وقال بعضهم قول ... انت اشعر اهل جلدتك لان اهل جلدته ليس هو منهم فاذا اضاف اشعر اليهم فقد اضافه الى شي
هو منهم وذلك انما يكون على الوجه الثاني **فصل** ويضاف الشيء الى الآخر بادنى ملابسة بينهما قال الشيخ يعني انه لا يشترط
في الاضافة ان يكون فيها ملك او خصوصية بذلك المعنى بالنسبة الى المضاف اليه ولكن يكفي ادنى ملابسة فيحصل خصوصية ما ثم
مثله بكوكب الخرقاء ثم قال وتقول اذا قال فتى ... لتعنى متى ذا انا يكحا ... وهذا البيت يحتمل معنيين احدهما
ان يريد اضافة الاناء الى المخاطب لان الاناء ليس له وانما اضافه للملابسة له في شربه فالضمير في له يعني به المضاف اليه وله
للاناء ويحتمل العكس وفي شربه يجوز ان يكون للشارب والاناء واللبن والمعنى الآخر ان يكون موضع الاستشهاد اضافة ذا
الى الاناء على معنى انه صاحبه للملابسة اللبن للاناء قال وهو لسائر اللبن في الحقيقة وليس اللبن وهو ضعيف لانه لا ملابسة في
شربه واللبن لا ملابسة الا للاناء في شربه وفي شربه فقيل بشربه يقوي الاول والذي يمنع من اضافة الشيء الى نفسه الى آخره قال الشيخ
اضافة الشيء الى الشيء تفيد تعريفا او تخصيصا فاذا اضيف الشيء الى ما هو هو في نفسه لم يحصل معرفة التخصيص فبطلت الاضافة فاما

قراءة نحو جميع القوم الى آخره فانما جاز الثاني في الاول لان الابهام فجاز اضافته للتخصيص كما في خاتم حديد وجوز ان يقال نفسه ان
المراد بالاول الذات وبالثاني اللفظ كما في ... ذات زيد كما سياتي ذكره **فصل** ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته ولا الصفة
الى موصوفها اما امتناع اضافة الموصوف الى صفته فلا يوجد ذلك الى اضافة الشيء الى نفسه واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
فلانه اضافتهما يخرجهما عن وضعهما بخلافهما وخروجهما عن كونها تابعة وخروج متبوعها عن ان يكون متبوعها ولانه يودي الى اضافة
الشيء الى نفسه ثم اورد اعتراضا بوهم اضافة الموصوف الى صفته واعتراضا بوهم اضافة الصفة الى موصوفها واجاب عنهما اما
الاول فهو قوله دار الآخرة الى آخره وجوابه انه ما وقع في موصوف للمضاف اليه بل هو المضاف عليه بنيته والموصوف محذوف
اذا اضاف الموصوف الى صفته وتاويله على ظاهره واما الثاني فهو قوله جرد قطيفة الى آخره والجواب عنه بان هذه صفات في الاصل
حذف موصوفها فصارت موضوعة للذات ثم زادها بينها كما بين خاتم وشبهه فاضافها اليه اي بينهما فصار في الصورة كانهما
مضافا الى موصوفهما وليس الامر كذلك وشبهه بالموضع العائد الذات للطير لا من جهة الاضافة لكن من جهة انك اخرجتها الطير على
العايدات مطلقا بيان ... اذا اردت بالعايدات نفس الذات كما في موصوفها فلما صارت مبهمة جاز بيانها بالموصوفها فوجه
تشبيهه بها انك اردت بالاول الجنس الموصوف فصارتا مبهما فصدرت الى تبيينه الا انك نبينه في الاول بالاضافة وههنا بوقت
البيان بالجمع تاويل لانه ههنا ايضا لو لم يتاول كان تقديما للصفة على الموصوف وكما يمتنع اضافة الصفة الى الموصوف فههنا
يمتنع تقديم الصفة على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما **فصل** ومما اضيف المسمى الى اسمه الى آخره قال الشيخ يعني انك تطلق اللفظ المراد
به الذات فتضيفه الى اللفظ الذي هو علم يريد به اسما للفظ فتقول ذات زيد ويعني بالاول مسمى هذا اللفظ به الذات وهو ان كل اختلاف
ويعني الثاني نفسها ما قصد به اللفظ وفي ذلك الخلاف فمنهم من يقول الاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة والنحويين واكثر الفقهاء
ومنهم من يقول هو المسمى وهو مذهب الاشعري والخلاف انه يطلق الاسم على المسمى وعلى التسمية وانما الخلاف ما هو في التسمية مجاز وفي المسمى حقيقة
او المشكل فالاول مذهب الاشعري والثاني مذهب المعتزلة وهو خلاف لفظي لا يتعلق به اعتقاد والحق فيه ان القرآن ظاهر في المذهبين
قال الله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء وظاهر هذا على مذهب الاشعري وكذلك سبح اسم ربك فتأمل وقال تعالى ان هي
الا اسماء هو ... ان كنتم صادقين وقال اسمه المسيح عيسى بن مريم وظاهر هذا على مذهب المعتزلة وفي ذلك اثبات وشبهه فقال بن آخر وهو ان
يكون من باب قولك عين الشيء ونفسه على ما ذكرنا على التشبيه بخاتم حديد **فصل** وقالوا في نحو قول لبيد الى آخره اورد هذا الفصل
اعتراضا على اضافة اللفظ الى المسمى لان الاستشهاد واستعمال الاسم بمعنى المسمى وهو خلاف مذهبه قلنا وان كان اسم الله والمعنى
على مقاطعه ليستقيم مذهبهم ثم وذلك بقوله داع يناديه باسم الماء مبغوم وانما انما هو بالاسم باللفظ فلو حمل الاسم على اللفظ لاختل
المعنى والذي يحمل الاسم للمسمى يقول ثم اسم السلام يكون من باب ذات يوم وثبا والى قوله باسم الماء على ان المراد بهذا اللفظ
بمعناه الاعلى في ذلك وهو حكاية بغام الظبية نحو قوله غيب هو حكاية صوت مثل في الابل عند الشرب يقوي ذلك استعماله
مثل وفرس بادخال اللام عليه وجمعه اضافة ولو كان علما لما ذكر لم يجز هذا الجمع ثم قد صاحب الكتاب زيادتها بايراد
اسماء وتعدد آية كقولهم حي زيد ومقام الذي الى آخره **فصل** ويضاف اسماء الزمان الى الفعل الى آخره قال الشيخ انتصوا في اضافة
الزمان حتى اضافوها الى الجملات وبل ضمنوها فقالوا اتيتك يوم يقوم زيد اي زمن الحجاج امير المعنى قيام زيد وامارة الحجاج وقوله

ويضاف إليها الفعل نعم قال ويضاف إلى الجملة الابتدائية يحتمل ان يكون اراد في موضع الجملة على ما ذكره ويحتمل ان يكون اراد بالاول
المضاف إلى الفعل بتاويل المصدر وفي الثاني بتقدير الجملة فلذلك فرق بين العبارتين وقياس اسماء الزمان ان تضاف إلى
المفردات فلما خولف بها في القياس الحقت بالمستثنى لكونها اضيفت إلى الجمل كانت بتاويل مضمونها وهو في المعنى مفرد وقوله وحق
نوا ولات هنا حنت محمول على ان لا هذه هي التي لنفي الجنس المكسورة بالتاء لا تدخل الا على الجنس والاخرون ان المعنى
لات الحين بعد الكسر وذلك انما يتحقق بالزمان لا بالمكان والثالث انه لو جعل المكان لم يصح اضافته إلى الفعل اذ لم تضف
من اسماء المكان إلى الافعال الا الظروف غير المتمكنة نحو حيث وانما لم يضيفوا ظروف المكان إلى الجمل لامرين احدهما ان ظروف
الزمان لكثرة استعمالها فاتسعوا فيها ما لم يتسعوا في المكان لقلة استعماله والآخر ان ظرف المكان في الجهات والجهات اذا
اضيفت إلى الجمل كانت في المعنى مضافة إلى المضمون فيصير مضافا إلى المعنى فلا يستقيم المعنى اذ لا يستقيم ان تقول خلف ذلك
وقدام ذلك بخلاف الزمان فان نسبة المضيف في الحقيقة انما هي إلى المعاني فلذلك صحت اضافة الزمان إلى الجمل ولم يصح اضافة
المكان وقوله ومما يضاف إلى الفعل آية تذكره مبينا وقولهم اذهب بذي تسلم الطلقا اذ لحقت ما فصله به استغنى
عن تقدير آية مضافة إلى الجملة وقولهم اذهب بذي تسلم وفيه تاويلان كلاهما بمعنى صاحب احدهما ان المراد الامر على ما ذكره كانه
قال بالامر الذي هو صاحب سلامتك والآخر ان يكون للزمان كانه قال في الزمان الذي هو صاحب سلامتك واختار هذا
هذا كثير من الناس اخذا من التشبيه بالظروف المضافة إلى الجملة **فصل** ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا بالظرف
في الشعر اذا اوردت على مذهب سيبويه انه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغيره فجوابه ان مثل هذا الفصل سائغ لاشتراك
الفاصل مع ما قبله في النسبة إلى المضاف اليه فهذا هو الوجه الذي حسن منه ذلك وانما الفصل ممتنع اذا لم يكن كذلك
ومذهب سيبويه ان علامة مضاف في باب المذكور حذف المضاف اليه وكأنه اراد ان يحمل الاول على الحذف وتقدير
في المعنى والدليل يجب ان يجعل قبل المذكور لا انما آخره لانه لو وقع موضعه غيره لجاء الثاني مضافا الى ما بعده مضافه
ولا يقوم مقام مضاف فاحتيج ليكون العوض من المضاف اليه علامة لا اسما وهو في المعنى غير ما اضيف اليه علامة مذهب زيد
وعمرو قائم ان خبر الاول هو المحذوف والمذكور آخره هو خبر الثاني وهو عكس ما قاله صاحبنا والفرق بينهما انه فقد فصح ثم امر
احدهما الخبر مع حسن الذي اجاز التقديم وهمنا لو كان خبر الاول لوقع موضعه من غير ضرورة وقوله يجوز ان يكون
خبر المبتدأ محذوفا واستدل على ان الخبر الثاني لا الاول بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ولو
كان خبرا عن الاول لقال راضون وقوله في البيت زج القلوص ابي مزاده يرد في المعنى على قراءة ابن عامر وانما ورد على الشعر
فصل في الشاعر عنه في الفصيح يرد القراءة والنحويون لانهم ينكرون ذلك ويجعلون انه لم يثبت الفصل عندهم
الا بالظرف وهذا ليس بظرف وقد ادى بعضهم بطريق آخر وهو ان الفصل انما يجوز في الشعر للضرورة وهذا لا ضرورة
فيه اذ كان يمكنه ان يقول زج القلوص ابو مزاده فيضيف المصدر إلى المفعول ويرفع بعده الفاعل وقد قال سيبويه في قوله ثلاث
كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود كلا ما معناه ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الجملة التي تقع خبرا
على السعة لا بضرورة اذ لا ضرورة تلجئه إلى الرفع وحذف الضمير لانه كان له ان يقول كلهن قلت وهذا وان حصل المقصود لم ...

من باب الضرورة انما يكون عند تعذر الوجه الواسع فتمثيله بالبيتين مستقيم اذ لا وجه يمكن العدول عنه كقولهم فهو مضطر الى
الوجه وبيان ذلك ان كلهن اذا اضيفت إلى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا ومسند الجائز ان يكون همنا تاكيدا فتعين ان يكون
مبتدأ ولو نصبها لاستعملها مفعولا وذلك لا يجوز وانما كان كل اذا اضيفت إلى المضمر يستعمل الا تاكيدا ومبتدأ
لانه قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لانها اشتملت على ضميره لان معناها الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه
ولما ضيفت إلى مضمر كانت الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأة لحيث كان المبتدأ لم عامل
لفظي فيه يجمعها في الصورة عما هي له فلما جاز ذلك لما تشابههم فيها ولم يجيزوا ذلك في غير المبتدأ لحيث كان العامل
فيها لفظيا فيخرجها عن صورة التاكيد وبيان ذلك ان قال ان الامر كذلك وان قال الامر ان كله لله لما فيه من اخراجها عن صورة التاكيد
بادخال العامل اللفظي عليها **فصل** واذا امنوا الالباس حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه واعربوه باعرابه
قال الشيخ ذهب القاضي إلى انه لا مجاز في القرآن وان مثل قوله واسأل القرية محمول على ان القرية تطلق على الاهل
والجدار جميعا على وجه الاشتراك ليس بمحتمل لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدار المخصوصة دون الاهل
فاذا اطلق على الاهل لم تطلق الا باعتبار قرينة تدل على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك وقوله
وكما اعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الاعراب فقد اعطوه حقه في غيره يعني في التذكير والتانيث والافراد
والجمع فالتذكير والتانيث مثل قوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل فلما قال يصفق
اراد المحذوف ومثل الافراد والجمع قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون على
ما للثابت والمحذوف جميعا اهلكناها على الثابت واو هم قائلون على المحذوف فاعاد الضمير على الثابت وحمل
لحكمهما انك اقمته مقام المحذوف فصارت المعاملة معه والآخر انه تقاه في الثاني حذف المضاف كما قدره
في الاول فاذا اعلمت مسألة القرية وصرحتهما قلنا او ضربت اهلها فحذف المضاف كما حذف في الاول الذي وجب الجواز فالمعنى
فصل وقد حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه قال الشيخ اختلف في مثل ذلك فقال سيبويه واصحابه
ليس معطوفا على عاملين ولا يجوز العطف على عاملين مطلقا وحمله على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه واذا اورد
عليهم جواز واسأل القرية بالخفض لم يجيزوه وفرقوا بينه وبين هذا بان يكون المضاف مقدرا مضافا إلى شي ثم يذكر
بعد ذلك شي آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول فعند ذلك يجوز ترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم جعله من باب العطف
على عاملين ويجيز العطف على عاملين مطلقا وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفا على عاملين ويجيز العطف على عاملين اذا كان مثله
وسواء تقدم فيه المجرور او تأخر وغيرهم يوجب بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك ما كل الدار زيد فيه الحجرة وعلى هذا قوله تعالى
واختلاف الليل والنهار آيات وايات نصبا او رفعا وعليه قوله عندهم للذين احسنوا الحسنى ثم قال والذين كسبوا السيئات
جزاء سيئة فالذين كسبوا السيئات في موضع خفض عطفا على الذين وجزاء عطفا على الحسنى وبعضهم اجاز مثل هذه المسائل وفرقوا
ان الباب واحد فاجازوا الجميع واما سيبويه فالذي هو المانع لما ظهر له امتناع زيد في الدار وعمرو الحجرة فقال لو ورد
وظهر عليه ظن ان الباب واحد فعمم المنع في الجميع ومن ان الباب لا يرد على قوة الاصل فكلام من حمله على الفصل اولى واما

وهذا الحجة في الرواية النسخة الاولى الصواب

استدل سيبويه بقولهم ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه واستشهاده هذا جوابا بان الحمل عليه قليل شاذ فلا وجه لحمل ما شبهه
عليه مما كثر وقد يقال الثاني فان قول العرب مثلك لا يبخل انما يعنون في الحقيقة المخاطب وكانهم ارادوا انك لا ينبغي لك
ان تقول كذا وذكر المثل مقصود لم يكن المخاطب مرادا فسد ذلك وفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المراد حينئذ مثلك لا يقول
كذا ولكن انت تقول كما تقول غلام زيد لا يقول كذا لكن زيد يقول لما كان الغلام مقصودا واذا كان كذلك فالمراد
هو الاسم المضاف اليه متنزع للحقيقة والعطف عليه في المعنى واذا كان كذلك كما ذكرت ما ابواه ولا اخوك يقولان ذلك فالعطف
في الحقيقة انما هو على المضاف اليه مثل ولكن لما كان المثل غير مقصود في المعنى صار المعاملة مع المضاف اليه فجاز لذلك
هو المراد والعطف عليه وان فصلت كما تقدم الخبرية الاعتراضية في المعنى وما عطفت الا على موضع في المعنى فهذا وجه الجواز
واستدل سيبويه في مسئلة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على انه ليس عطفا على عاملين وانما هو بتقدير كل وتقديره ولا كل بيضاء
بحذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه معطوف على سوداء كقولهم ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه فان هذا
محمول على ان المضاف محذوف والمضاف اليه باق على اعرابه فلا يستقيم ان يكون ولا اخيه معطوفا على عبد الله من وجهين احدهما
ان المخصوص بالمعطوف لا ينفصل عنه وبين ما عطف عليه بالاجنبي فلا يقول غلام زيد ضارب وعمرو ولو كان ولا اخيه معطوفا على عبد الله
لكان كذلك الثاني ان المعطوف ادخل عليه لا انما يكون معطوفا على ما دخل عليه الحكم المنفي وههنا قد دخل على اخيه
فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف النفي وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي الا ترى انك لا تقول جاءني غلام
لزيد وعمرو وما جاءني غلام زيد ولا عمرو لان عمرا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وايضا فان المراد ما كل واحد منهما يقول
ذاك ولو جعلنا اخيك معطوفا على ابيك لكان المعنى ما مثلهما جميعا يقول ذاك فيفسد المعنى واستدل ايضا بقوله ما مثل ابيك ولا اخيك
يقولان ذاك لان المعنى لا يستقيم ان يكون معطوفا فيها لعطفه على ابيك لاوجه ثلاثة احدها دخول النفي وهو احد الوجهين المتقدمين
والاخر انه لو كان اخيك معطوفا على ابيك لم يكن الاخبار الا عن مثل واذا كان الاخبار عن مثل وجب الافراد في الخبر فتقول
ما مثل ابيك ولا اخيك يقول ذاك كما تقول غلام زيد وعمرو جاءني ولو قلت جاءا اخطأ الثالث انه لو كان معطوفا على
اخيك لفسد المعنى لان المعنى يكون ما مثل هذين الشخصين جميعا يقولان ذاك وليس الغرض نفي القول عن المماثل للشخصين جميعا
بل المراد نفي القول عن مثل كل واحد منهما وهذا لا يستقيم الا ان يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا على مثل الا بتقدير مثل وهو
احد الوجهين المتقدمين **فصل** وقد حذف المضاف اليه في قولهم كان ذاك اذ وحينئذ الى اخره قال الشيخ كل هذه الاسماء
لا تستعمل الا مضافة لابهامها فاذا استعملت غير مضافة فلابد من قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف اليه فان الحكم بحذفه
واراد به خلاف قولك ذا حينئذ وبعد وحسب فانه لا يعلم حذف شيء منها ظروف وغير ظروف فالظروف تبنى عند الحذف على ما سيأتي
في المبنيات وغير الظروف لا تبنى ثم قال وقد جاء محذوفين وذلك انما يكون عند وجود مضاف اليه ثان المضاف اليه ثالث
للمضاف فيحذف المضاف ولا يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف الى الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله في صفة البرق اسال
البحار فانتحى للعقيق فقدر اسال سقيا سحابه فحذف الاول الذي هو سقيا فبقي اسال سحابه ثم حذف سحاب فوجب رفع الضمير
لقيامه مقامه فوجب استتاره لانه صار ضميرا مفردا غائبا ولا يكون ذلك الا مستترا في اسال لانه ضمير مرفوع وهو ذلك الضمير الذي

كان مجرورا في حال سحابه وان كان قد جعلتني من حزينة اصبعا اي ذا مسافة اصبع فحذف ذا وبقي مسافة ثم حذف مسافة فبقي اصبع
فصل مما اضيف الى ياء المتكلم حكمه الكسر قال الشيخ انما كسر ما قبل الياء لانهم ارادوا ان يكون ما قبل الياء من جنسها وما كراهة ان تقلب
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او قلنا ان اصلها الفتح وهو الصحيح وهذا الاسم عند المحققين معرب لان الاضافة الى المبني لا توجب
بناء المضاف لا يتضمن الا في الظروف فيما اجري مجراها كمثل وغير وحسب بل يكون معربا على اصله الا ان اعرابه تقديري لتعذره
اللفظ واستثقاله والكسرة في قولك مررت بغلامي في اصح القولين انما هي لاجل الياء لا كسرة اعراب اذ الياء عليها فتلك
قبل التركيب لو قلت غلامي ثم كانت ثابتة واذا وجب ثبوتها قبل الاعراب فمتى جعلت بعد وجب ان تكون تلك
للعرب فان كان اخر الاسم الفا فانها تبقى على حالها الا في اللغة الفصيحة لان الياء لا يمكن كسرها لجر وجب فتح الياء ولو قدر
جواز تحريكها لوجب ان تقلب الفا فوجب ان تبقى الفا وهذيل تقلبها ياء ووجهه انه لما تعذر كسرها لمناسبة الياء لا الكسر قلبوها
بالحرف المناسبة بالقلب لا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف التثنية لم تكن منقلبة كما تعبر حتى عوض عن
كسرها القلب فلم يقلبوها بخلاف هوى وعصى وشبهه فان الاخر لانهم انما قلبوها تشبيها على تماثل
منقلبة الياء لا تقلب الفا وكذلك لدى والثاني ان الفعل لما كان في الحرف ضعف الحرف ثم
سلامة الف الاسم الثالث ان الحرف تبع على الفعل كما تقول العطى فيكون مع المضمر بالياء الا كل
مع الضمير بالياء ومع المظهر بالالف حملا على الفعل الكسر وانما
التثنية قلت كذلك الثاني انهم كرهوا ان يقلبوها ياء لالتباسه بخلاف الف هوى وشبهه فانه لم يوتى به
على افراد المعنى فلا يلزم من جواز تغيير ما ذكرناه كما ولديه ولديك كما قالوا
عليك انما قالوا عليه وعليك لان ان يفرقوا بين الفعل والحرف اذ لو بقي لا يعرف ثم اجروا ما كان اخره الفا من الحروف والاسماء
المبنية المضافة هذا المجرى لشبهه به واما قولهم علي فلم يكن فيه لبس فاجراه مجرى عليه وعليك لشبهه به وما الحقنا
يعني بعد الالف واو وكذا قرأ نافع ونحوه تضعيفها واما الياء فلا يخلو فان كانت ياء وقبلها فتحة ادغمت في
لانها وقعت ساكنة بين مفتوحين وكذلك ان كانت واوا قبلها فتحة قلبت ياء وجعلت حكمها حكم الياء فصارت ياء ساكنة بين
مفتوحين وان كان ما قبلها مكسورا ادغمت في ياء المتكلم فصارت ياء بين مكسور ومفتوح وكذلك ان كانت واوا قبلها ضمة فانما
تقلب ياء لاجتماعها مع الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء ساكنة فتصير ياء بين مكسور ومفتوح **فصل** والاسماء
الستة متى اضيفت الى ظاهر او مضمر خلا الياء فحكمها ما ذكر الى اخره قال الشيخ هذه الاسماء اذا اضيفت الى ظاهر او مضمر
غير الياء فحكمها ما ذكر من اعرابها بالحروف في بيان اعرابها بالحروف وقد تقدم وهو على خلاف القياس لما حصل من تشبيهها
بالمثنى والمجموع لتعددها في المعنى لاضافتها ولزوم حروف العلة اواخرها واما ذو فلا تضاف الا الى اسماء الاجناس لانها
وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس فلا يدخل الا عليها ولذلك لم يجز دون اما غيرها فيضاف الى المضمر والظاهر
ويفرد اما حكمها اذا اضيفت الى الياء فقد تقدم واما حكمها اذا افردت فهو ان تعرب بالحركات وتحذف حروف العلة فيقال
اخ واب وحم وهن وفم الا ان فما تغير ذلك في الفم ابدلت من واوه ميم ليلحق باخواته وقيل انه لما حذفت واوه كاخواته لبقي على

حرف واحد فيحصل [illegible] والالف قبل الحركات فابدلت منها الميم لتصح الحركة فيقبل الحركة وفي [illegible] لغات احدها ما ذكرناه

واجراؤها مجرى يد [illegible] ومجرى عصا ومجرى دلو [illegible] احدهما ما ذكرناه والاخرى مثل [illegible] فاذا اضيف

الى المتكلم على اللغة الاولى حذفت اواخرها على ما فعلت في الافراد فتقول هذا فمي [illegible] في الفم لغتين [illegible]

الافراد [illegible] في الافراد ثم [illegible] ان يقال فمي كما قيل [illegible] اخي [illegible] في الاحوال الثلث ان العلة التي [illegible]

بها منفقودة ههنا وهو اداء الكلمة الى الاختلال وذلك لا يدوم عند الاضافة لاجل الادغام فكان القياس

ان تحرك هذه الواو بالكسر لانها بمثابة [illegible] ولكنه لما كان تحريكها يؤدي الى قلبها [illegible] لجنبه عن الكسرة

قلبوها حرفا [illegible] الكسرة وهو اليا ثم كسروا ما قبلها ليحصل صورة الكسرة التي تعذرت على الواو ولتسلم اليا او تقول

كان القياس ان يحرك ما قبل اليا بالكسر فلما تعذر تحريك ما قبل الواو [illegible] فقلبت الواو وادغمت في اليا في

الاحوال الثلث واما علة التزامهم اخي [illegible] في الاحوال الثلث على الصحيح خلافا للمبرد فانهم كرهوا ان يقولوا حرف الاعراب

فيؤدي الى الاعلال [illegible] بالحذف [illegible] فلم يلزم المحافظة عليه كالاصول فردوا الى صورته اذا اعرب بالحركات

فقيل اخي وقال المبرد يجوز ان تقول اخي وابي في الاحوال الثلث ولو صح له النقل [illegible] ولكن ما استدل به

ضعيف لاحتمال التركيب جمعا وما يستدل به [illegible] اذا كان غير محتمل لغيره لكن فاما اذا احتمل [illegible] جاريا

على القواعد المستمرة واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد اولى وهو [illegible] قوله وصح حمله على الجمع في قوله [illegible] بالابينا

[illegible] ذلك على اذا كان [illegible] من المحتمل [illegible] ثم حذف النون للاضافة فاجتمع اليا التي

للاعراب ويا المتكلم فادغمت فيها واذا احتمل ذلك وصح كان جاريا على القاعدة المستمرة في مثله فلا يصح حمله على ما يخالف ذلك مع ما ثبت

قال صاحب الكتاب التوكيد على ضربين [illegible] قد تقدم ان المذاهب ثلثة احدها الانسحاب والاخر التقدير [illegible] والفرق بين البدل والمعطوف

وغيرهما [illegible] من هذا الخلاف صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل [illegible] اذا قلت جاني زيد العاقل وكان

تقدير جاني العاقل كان جملة مستقلة فيستقيم الوقف دونها [illegible] غير مستقيم فانه يؤدي الى الابتداء لانه اذا كان التقدير

جاني العاقل كان تقدير العاقل [illegible] جاني زيد العاقل [illegible] الابتداء [illegible] ذلك واكثر

الناس على انه لا يجوز الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب بمثل قولك جاني غلام زيد وعمرو وقالوا

لو كان [illegible] فسد المعنى اذ يفيد [illegible] الغلام وهو واحد فوجب القول بالانسحاب وتمسك القائلون بالتقدير بقولك اعجبني قيام

زيد وعمرو اذ لولا التقدير لم يستقم المعنى [illegible] فوجب ان يكون التقدير وقيام عمرو ومن قال

بالتقسيم تمسك للانسحاب بما تمسك به اصحابه وتمسك في البدل والعطف بالتكرير [illegible] كقوله للذين استضعفوا لمن امن [illegible]

الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقا [illegible] في المعنى ووجوب الانسحاب [illegible] المنسوب الى المعطوف [illegible]

البدل [illegible] الدليل على انك تقول في المعطوف قام زيد وقام عمرو [illegible] وتقول جاني غلام زيد وعمرو ويجب

الانسحاب [illegible] المنسوب [illegible] اعجبت من زيد حسنه ولو قلت اعجبني زيد حسنه لم يستقم [illegible] الاعجاب

[illegible] الى زيد في المعنى [illegible] في الكلام الواحد واما ما يؤدي [illegible] قولهم قام زيد

وعمرو وانه لا بد من التقدير لئلا يؤدي الى ان يكون قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال [illegible] انما وضعت

لمعقولية [illegible] عن نظر الى تعدد [illegible] نسبتها الى المفرد والى المتعدد فاذا نسبت الى مفرد فهو واضح واذا نسبت

الى متعدد [illegible] ان المراد [illegible] معقولها كقولك قام الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبته باعتبار خصوصية بالمضاف

اليه اذا لم يرد ان قيام زيد منسوب لعمرو ولكن نسبت القيام اليهما جميعا مطلقا كما اذا قلت قام الزيدان وانما جا الفساد

من ضرورة التقدير ولم يذكر صاحب الكتاب حد التوكيد لان غرضه بسط المعنى في تفصيله فصلا [illegible] التاكيد

[illegible] الفاظ [illegible] التاكيد على ضربين كما ذكر [illegible] الصريح اذا كان اسما

بدلا في كلامه [illegible] وهو غير [illegible] الى المقصود بالاول [illegible] فان كان المقصود هو الاول

فالثاني تاكيد والا فهو بدل [illegible] المعنوي بالفاظ محفوظة وهي كل وكلا والنفس والعين واجمع واكتع وابتع وابصع وهي منقسمة

باعتبار لفظها [illegible] باعتبار المضاف اليه وهو كل والنفس والعين وكلا [illegible] صيغته وهو اجمع واكتع

وابتع وابصع [illegible] نفسه عينه كما تقول نفسها عينها [illegible] انفسهم اعينهم [illegible] انفسهما اعينهما [illegible] انفسهن

اعينهن [illegible] اجمع اكتع ابتع ابصع جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء اجمعون [illegible] جمع كتع بتع بصع وهي [illegible] ثلثة اقسام قسم

يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا وقسم لا يؤكد به غير المثنى وهو كل واجمع واكتع وابتع وابصع وقسم يؤكد به الجميع وهو النفس

والعين فلذلك لا تقول [illegible] في التثنية ولا تقول كلهما ولا اجمعان الى اخرها وتقول انفسهما واعينهما [illegible] على المذكورين

لاجل اشتراك الضمير [illegible] الى اخرها [illegible]

المحافظة [illegible] الا ترى انك لو قلت جاني الزيدان وانت تريد [illegible]

تريد البعض فان قلت فقياس الواحد [illegible] والجواب انه [illegible] الافراد [illegible]

وانما يؤكد بما يدل على حقيقته فان قلت [illegible] المثنى [illegible] فتقول انفسهما كما تقول نفسه [illegible] قالوا اشتريت

العبد كله وهذا يدل على انه [illegible] التثنية اولى قلت انما [illegible] العبد وشبهه [illegible]

اجزائه بالنسبة [illegible] سوى [illegible] وقام العبد

كله [illegible] باعتبار الاجزاء [illegible]

فيقول لو اشتريت العبد [illegible] فصل [illegible]

اخر قال الشيخ لا يؤكد المظهر بالمضمر [illegible] المقصود [illegible]

لم يؤكد المظهر بالمضمر ثم قال [illegible] منفصلين او متصلا احدهما والاخر منفصلا [illegible]

من جهة ان القسمة [illegible] متصلين ومنفصلين والاول متصل والثاني منفصل والعكس [illegible] لانه اذا اتصل

الاول [illegible] اتصال الثاني [illegible] والثاني منفصل [illegible] ومنصوبا

وكان الانفصال [illegible] المضمر اذا اكد بالمظهر [illegible] منفصل قبل التاكيد

الاولى [illegible] المضمر المتصل [illegible] مرفوع والمنصوب والمجرور [illegible]

بالظاهر وسر ذلك انه لما اشتد اتصاله وكان النفس والعين في حكم الاستقلال لكونه جرى عليهما احكام الاخوة التي بالمفعول لما
ثبت مثل ذلك بعد الفعل الفاعل اسم مستقل غير مفعول وكذا هذا اقوى من دلالة الاعراب في النفس والعين فكان خوف اللبس
بينهما واما المنصوب والمجرور فلا يقع في لبس لم يشتد اتصاله واما كراهة ان يوكد ما هو كجزء بما هو مستقل متاخر فالفصل
بين النفس والعين مختصتان بهذه الفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبه وفيما سواهما لا فصل للجواز بين شيئهما الى آخره
يعني بالفصلة المفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجرور وفي لزوم المرفوع المضمر المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب
في جواز التاكيد من غير شرط فقال فيما سواهما يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبه ثم مثل
في الرفع واستغنى عن تمثيل النصب والجر لانه تجيء من طريق الاولى لانه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر
فلا يستغنى ذكره في النصب والجر مع استغنائها في الرفع اولى فاما اجمعون واخواتها فاكثر الناس يعتبرها اذا ذكرت الامرية
فقدموا اجمعون ولا يجيء عندهم والمجاز بعضهم حذف اجمعين مع تربيعها وكلا والمجاز بعضهم حذف اجمعين مع اسقاط الترتيب ولا يجاز بعضهم
حذف اجمعين مع ذكر اكتعين ولم يجز لانه مع وجود اجمعين تابع لها وجوب تقديم اجمعين عند الجميع اعتماد على المعنى المقصود
من هذه التواكيد فقدمه اولى ومن نظر الى وجوب هذا لم قربا من هذا المعنى ومن نظر الى الجواز استضعفه في غير
اجمعين ومع ترى حروف اجمعين نظر الى انه لا يجيء بغيرها مع كونها اذ لا العلة وجودها قال صاحب الكتاب الصفة هي الاسم الدال
على بعض احوال الذات الى آخره قال الشيخ الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو
المقصود والخاص باعتبار الصفة وهو لفظ تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد فقولنا تابع يخرج منه الخبر
اذ الخبر ليس بتابع وانما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فانها ليست بمستقلة وقولنا من غير تقييد يخرج منه الحال فان الحال
يدل على هيئة فاعل او مفعول ولا يتحد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينتقض بالحال فانه يدل على بعض احوال الذات وليست
بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم قال ويرد على الحد الاول ان بعض اسماء الاجناس كرجل تدل على ذات باعتبار معنى وليست
بصفات فان رجلا موضوع للذات باعتبار الذكورية والانسانية والمراة باعتبار الانوثية وكذلك جميع الاسماء والجواب
ان هذه الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد احترزنا عنه في الحد بقولنا هو المقصود
فان قيل قولكم جاني هذا الرجل فالرجل صفة باتفاق بين النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فكيف
صفة تقدم له وتعدد والجواب عن ذلك من وجهين احدهما ان الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد
الحد المذكور اولا هو الحد العام واذا فسدت فسد حد آخر وقيل اسماء الاجناس الجارية على الاسماء المبهمة والاخر ان يقول هو مندرج
تحت الحد الاول بان نقول الجهة ان الرجل في قولك جاني هذا الرجل لم يجيء للمبهم لانه لفظ يدل على الذات ثم تخيل العام
في الحقيقة التي تميزها الذات فلم يات رجل هنا الا ليبين المعنى الذي تميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع
باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما ذكرناه في الحد العام والذي يظهر من ذلك انهم يقولون مررت بثلاثة رجال فثلاثة
عندهم ليس صفة بلا خلاف ويقولون مررت برجال ثلاثة فثلاثة صفة بلا خلاف فانظر الى الاسم الواحد كيف جاء
غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قال صاحب الكتاب يعني في الامر

العام اما ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة قوله في الامر العام حسن اما من قولكم مررت برجل
اي رجل وشبهه ووجه ذلك ان الصفة تدل على ذات باعتبار المعنى والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت
من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى وهي الالفاظ التي بتسميه النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة
لانهم وضعوا الفاظا تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي
باب المنسوب والسماعي ذو واي وجد نحو وصلت وهو على النحو الذي ذكرتم ووجه استضعافهم مررت برجل
اسد لان اسدا ليس موضوعا للذات باعتبار معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص وكان استعماله صفة على خلاف وضعه
ووجهه يجوز ان يكون ثم مضاف محذوف وتقديره مثل اسد وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ليس بقياس وقوله
بوصفهم المصادر قال فيها وجهان احدهما ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل او المفعول وهو الصحيح والاخر ان يكون باق
على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره مثل عدل فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ليس بقياس وقوله وصف بالجملة
قال فيها وجهان احدهما ان يكون المصدر بمنزلة ذي وهذا ضعيف وجيز احدهما انه يلزم منه ان يوصف بجميع المصادر
على هذا الوجه الاخر انه يلزم حذف مضاف وعلى ما ذكرناه قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وانما
كان كذلك من جهة ان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات فلما ان الخبر لا يكون الا محتملا
للصدق والكذب فلذلك الصفة ثم قال ولا يوصف بالجمل الا النكرات وانما اختصت الجمل بالنكرات لان الجملة باعتبار الحكم
والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم يناسب منها نكرة وتقديره انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقدير معناه
ابوه فتستفيد الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قائم كان تقديره مررت برجل
قائم ابوه فتستفيد من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد يكون بعض الاحكام معارفا في قولك زيد القائم فالجواب
ليس القائم في زيد القائم مخبرا عنه بالقيام بل لابد ان يكون القيام معلوما نسبته الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان
الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الجزء في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه الذات واذا كان كذلك
صار زيد محكوما عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل اخوه القائم فان قيل اسبات منها قلت برجل محكوم عليه
بان اخاه القائم فانظر كيف سبكته من قولك محكوم لانه الحكم في الحقيقة كما سبكته في قولك قائم ابوه
ولو ان النعت الذي يحكم من سببه منزلة نعته بحاله لان اخاه انما كان كذلك من جهة انه له في الحقيقة
نسبته لا باعتبار افراده فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وصفته بذلك ولم تصفه باعتباره
المجرد من اجل ذلك صح جريه صفة عليه **فصل** قال الصفة تتبع الموصوف في عشرة اشياء كما ذكرنا الالفاظ اذا كان نعتا
بسببه نقصت خمسة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وسر ذلك ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم
باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة المتاخر عنه لا الموصوف فلاجل ذلك كان تذكيره وتانيثه باعتبار المتاخر لا باعتبار الموصوف
وكذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة وان كان مضمرا
كانت مثناة وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وفاعلهما هنا لا يكون الا ظاهرا فوجب ان تكون مفردة وان لا تثنى ولا تجمع

باعتبار الاول ولكن يعرفها باعتبار الثاني على ما ذكرنا واما الخمسة الاخر فهي مع اعتبار التعريف والتنكير فاحكامها ليست من احكام
الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الاول لانه لا يعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخر فانها
لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه فان قلت المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة لا لاجل ما ذكرت بل لان كونه لا يوصف فلخصوصه
ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو الدلالة على المعنى فالمضمر لم يوضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولذلك امتنع اضمار
الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور ولكن يجوز وصفه لقبوله الايضاح ويوصف بعينه المعارف بشرط المعنى المذكور
وصح وصفه بعينه اجناس المعارف لانها اقل تخصيصا الا الاخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة فمثل العلم فيه نظر من جهة
ان قولك غلام الرجل مضاف الى المعرفة فيلزم ان يصح صفته بقولك ضاربك فهو اخص منه وقد صرح بانك لو قلت مررت
بالرجل ضاربك لم يجز في قوله والمعرف باللام لا يوصف الا بمثله والمضاف الى مثله واذا امتنع ان تقول مررت بالرجل ضاربك
فامتناع مررت بغلام الرجل ضاربك من طريق الاولى فعلى هذا ينبغي ان تقول والمضاف الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر
اليه الا ان غير مضاف الى مضاف فهذا ان كان مضافا فانه قال والمبهم صفة باللام اسما وصفته الى اخره فان قال اما صفته باسم الجنس
فقد تقدمت علة ذلك وهي ان الغرض تبيين جنسه وانما يتبين جنسه باسم جنس واسما الاجناس كلها غير مضاف فوجب ان يكون باسم
جنس معرف باللام لان المواضع فهو اما امتناع وصفه بغيره فواضح لانها اقل تخصيصا وانما الاشكال في وصفه بالمضاف الى المعرف
باللام ووجهه ان الغرض تبيين ذاته وتبيين الذات انما يكون باسما الاجناس الجارية عليها معرفة باللام فالصفة الجارية
في الحقيقة انما هي صفة اسم الجنس المقدر صفته لما يدل على المعنى الا كان ذا خصوصية باعتباره ولذلك كان قولك مررت
بهذا العاقل قبيحا وكان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا لما في العاقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص والذي يدل على ان العرض
صفة المبهم انما هو المعنى الذي كانت به ذاتا مخصوصة انهم جعلوا اسم الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة ان المقصود
بهما جميعا ما يقصد باسم الاسما ولذلك امتنع ان تقول مررت بهذا يوم الجمعة العاقل فاصلا بينهما وجاز مررت بزيد يوم الجمعة
العاقل وامتنع مررت بهذين العاقل والطويل وجاز مررت بالزيدين العاقل والطويل لان صفة غير اسم الاشارة
ليست في الامتزاج كاسم الاشارة. قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني مذهب عيسى بن عمر
هو انه متى سمي بالفعل لكونه على صيغة الفعل سببا فيجتمع مع العلمية فيمنع الصرف ولذلك منع الصرف فقال وخرج اذا سمي
بما الذي فيه وزن الفعل والعلمية ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس ان المعتبر وزن الفعل المخصوصة وزن
لا يكون الا في الفعل او الا ان يكون في اول الاسم زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق بين ذنب وبين اخرج
اذا سمي بهما في انهما غير منصرفين ولا فرق بين جمل وقتل اذا سمي بهما في انهما منصرفان فهذا هو الصحيح الا انه يبقى عليه ما نقله
النقلة عن العرب الفصحاء من قولهم كعسب وهو في الاصل فعل ماض قال الغضب الجمل الذي يمشي باسراع مع تقارب الخطو وقد جاء في تفسير
بعضهم يمشي باسراع وجاء في تفسير اخرين يمشي على بطوء حتى ظنه قوم من الاضداد وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوهم للفريقين
من الاسراع وتقارب الخطو واذا ثبت ان كعسبا مصروف ثبت ما ذهبنا اليه وبطل مذهب عيسى بن عمر وقد تمسك بقول الشاعر
البيت ووجه الاستدلال انه جعل جلا اسم علم فلولا ان وزن الفعل معتبر لكان مصروفا ووجه انه غير مصروف مع اعتبار وزن الفعل مطلقا

غير ما ذكر نوع من الشبه واذا امتنع جلا امتنع تغلب ولا فرق بينهما والجواب ما اشار اليه سيبويه في ان قوله انا ابن جلا ليس
علما وتسمية على عيسى وينسب الى انه من باب الحكاية للجملة لان جلا فيه ضمير واذا كان فيه ضمير وجب حكايته كقوله نبئت
اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان كان قد يتاول بان فعل الضمير اليه لئلا يؤدي الى التناقض ذكرهم انه قد ثبت بالنقل
المقطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه مع المدعى الى التناقض واذا كان كذلك وجب تاويله ما عمل التاويل
منهما ولا تاويل الا ما ذكر به كعسب وهذا احتمال ان يكون على ما ذكرناه فوجب حمله عليه جمعا بين الدليلين وفيه وجه اخر من التاويل
وهو ان يكون جلا باقيا على فعليته كان اصله انا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فيكون فعلا باقيا
على فعليته فلا مدخل للصرف ولا للمنع فيه وهذا هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف الموصوف واقامة الصفة
مقامه. **البدل** قال الشيخ تابع مقصود بالذكر وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد فقولنا تابع يجمع التوابع كلها وقولنا
مقصود بالذكر يفصل الصفة والتاكيد وعطف البيان وقوله وذكر المتبوع الى اخره يفصله عن المعطوف فانه مذكور
للتوطئة وانما كان واحد منهما مستقل بنفسه وهذا الحد انما يحمل شاملا للجميع الا الغلط اذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله
للتوطئة ولا التمهيد فان قصد تدخله في الحد قلت ذكر المتبوع وليس هو المقصود وانما ذكرهم النحويون في باب البدل لان
كان الاول غلطا والاغلاط لا تبنى عليها الا ان الكلام وقع على الثاني وليس بغلط ولما كان حكمه في الاعراب والفصل حكم
البدل الذي ليس بغلط كان ادخله كان يذكر ههنا وانما لم يذكر حده في اول الباب لانه سيذكره ويبسط ويبين انواع
الحد والحد فيه احضارا فانه باب طويل فلم يذكره الا مبسوطا في الفصل الثاني والدليل على حصرها في اربعة هو انه لا يخلو
اما ان يكون مدلوله الاول او لا فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن مدلوله الاول فلا يخلو اما ان يكون بعضا او لا فان كان
بعضا فهو بدل البعض من الكل وان لم يكن بعضا فلا يخلو اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة اولا فان كان بينه وبين الاول
ملابسة فهو بدل الاشتمال وان لم يكن فهو بدل الغلط والخلاف في تسمية الاشتمال قيل لان الاول مشتمل على الثاني وقيل لان
الثاني مشتمل على الاول وليس بمستقيم وقيل لاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على
نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل له الذي سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان بدل
البعض كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن في اشتمال المعنى عليه
والجواب ان مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح في التسمية فكم من مسمى باسم جعل علما عليه لمعنى هو مخصوص ببعض
المسمى واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشتمال الاول على الثاني لامتنع اعجبني زيد غلامه ولو كان
الثاني مشتملا على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد قوله ويعتبر وطرح
البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا الى اخره قال الشيخ هذا خلاف الصفة والتاكيد لان الصفة والتاكيد في حكم التبع
فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل لما ان يعول عليه في حكم تكرير العامل فظهر له امر وصير
كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان يعول على اسقاط العامل الاول فكل منهما كان مقصودا او الاول كالتتمة لم يلزم مطابقته
كما لزم في التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل الاصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة وانما لم يحسن ابدال

الكلام من المعرفة الموصوفة لانهما ان كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فلا نقص لان يوفيا المقصود عن غير
زيادة على المعرفة المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل فلا بد ان يكون فيه ضمير يرجع الى المبدل فان كان متصلا به يجعل معرفة
وان كان منفصلا عنه يجعل موصوفا به والمتصل به كقولك اعجبني زيد ابوه وحصل له فلا يحتمل ذلك وجب ذكره وهذا في
غير بدل الغلط فاما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المبدل كونه قد غلط بذكر زيد لتستغني حمارا وهذا
مما يدلك على ان بدل الغلط عندهم مطرح **فصل** ولا يبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب قال الشيخ
قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه لانه يجوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان بدل الاشتمال في قولك
اعجبتني علمك واعجبتك علمي ومن جوزه في بدل الاشتمال جوزه نحو جوزه في بدل البعض لانه في معنى بدل الاشتمال لانك اذا
قلت اعجبتني لم يكن فيه تعرض لعلمك فان قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لجمالك في قولك اعجبتني وجهك فالوجه الذي
اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما امتنع في بدل الظاهر من المضمر لان الاول اخص من الثاني والمقصود من البدل
البيان والضمير اعرف ولا سيما اذا كان اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واما ضمير الغائب فليس هو في التعريف كضمير المتكلم
والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف
منها وكان ذلك في النكرة اولى والجواب انما جوزناه لاشتمالها صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في
بدل الظاهر من ضمير المتكلم فيقال جوزوه بشرط الصفة قلنا لو جوزناه لادى الى ان يوصف المضمر لان البدل هو المبدل الا
كان بدل الكل واذا كان كذلك وكانا وصفنا الاول المضمر اذا وصفنا الثاني فافترقا وشاهد بدل الاشتمال من ضمير
المتكلم قول الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا واما بدل المضمر من المظهر فجائز على كل حال لان
الثاني هو المقصود وهو اعرف من الاول واما المضمر من المضمر فجائز لما فيه من التاكيد كقولك انيتك اياك والاحسن
في مثل هذا ان يجعل تاكيدا لا بدلا لا عطف بيان قال صاحب الكتاب هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها الى اخره
قال الشيخ ويقال ايضا تابع غير صفة الذي به بيان الاول فان الذي يفصل بين البدل ان احدهما قول المرار وهذا
الاستشهاد انما اورده من يسلم الامتناع في الضارب زيد فاما من يجوزه فلا يرد شاهدا لانه يلزمه ومن لم يجوز فلم
ان يقول البدل حكم التابع حكم الاصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الاصل الا ترى انا متفقون على جواز كل شاة
وسخلتها بدرهم ولو قلت كل سخلتها لم يجز وهو رب رجل وغلامه ولو قلت رب غلامه لم يجز فعلى هذا لا يلزم
من امتناع التارك بشر تصريحا امتناع التارك البكري بشر وجوابه ان النقل لان الجيل لبدل في حكم المعطوفات ولا يقبله الجميع
لان البدل في حكم النكرة في جميع امثلته والمعطوف وان كان في بعض المواضع في حكم النكرة فليس في كل المواضع واذا كان
كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل الجواز تابع في حكم تكرير العامل العطف بالحروف قال صاحب الكتاب هو نحو
قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت الى اخره قال الشيخ حد تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة ثم العطف يطلق باعتبارين احدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص والاخر على نفس المعطوف وقوله العطف العام
انه المعطوف لانه تفصيل لما تقدم من قوله تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف وهو تفصيل التوابع فيجب ان يكون المعطوف

ثم المعطوف عليه لا يخلو ان يكون ظاهرا او مضمرا متصلا او مضمرا منفصلا فان كان ظاهرا لم يخل المعطوف من ان يكون ثلاثة
ايضا فيكون بالانتهى تسعة اقسام فان كان الاول ظاهرا والثاني ظاهرا جاز العطف مطلقا وان كان الثاني مضمرا منفصلا
جاز عطفه ايضا ولا يكون الا في المرفوع والمنصوب اذ ليس في المجرور منفصل وان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا
يتصل بحروف العطف فان قصدا اليه وجب اعادة العامل الذي يتصل به ان كان مما يكن فهذه ثلاثة اقسام وان كان الاول
مضمرا منفصلا وكان الثاني ظاهرا جاز عطفه ولا يكون ذلك في المجرور لما ذكرناه فان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز
ايضا فان كان الثاني مضمرا متصلا لم يجز عطفه البتة لانه لا يتصل بحرف العطف ولا يمكن التحامل اليه الا باعادة العامل
الاول وجب ايضا الانفصال فهذه ثلاثة اقسام وان كان الاول مضمرا متصلا وكان الثاني ظاهرا لم يخل الاول من ان
يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا لم يعطف عليه الا بعد تاكيد منفصل على الفصيح وان كان مجرورا لم يعطف
عليه الا باعادة الخافض وان كان منصوبا عطف عليه من غير شريطة فان كان الثاني مضمرا منفصلا كان حكمه في الرفع
بالتاكيد وفي النصب من غير شريطة ولا يقع في المجرور فان كان الثاني ضميرا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على
ما ذكر من غير فهذه ثلاثة اقسام فصارت الجملة تسعة وعلة امتناع العطف على المرفوع الا بشرط التاكيد المنفصل او
ما يقوم مقام المنفصل ان ذلك انه في حكم الجزء وهم لا يعطفون على الجزء فاتوا في الصورة بالضمير المنفصل ليكون العطف
عليه لفظا واما المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار لان المجرور اذا كان مضمرا اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث
اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ولم يكن له مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعلت في المرفوع
فاعادوا العامل الاول ليكونوا في حكم الاستقلال ومنهم من قال المضاف اليه اذا كان ضميرا صار بمنزلة التنوين فكما لا
يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف اليه وبيان كونه مشبها للتنوين انه لا يستقل معه كلاما كما ان التنوين
لا يستقل مع المنون كلاما فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف واختبرت هذه العلة لانهم يرد عليه الاول
الزام بجوز مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف انه يجوز ان يقال مررت بك انت فيلزم ان يكون مصححا للعطف المرفوع فيجب
هو ان بان المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع فاعله مستغن والمضاف مع المضاف اليه غير مستغن فلما اشتد اتصاله الى
ان الفاعل على خلاف بينه وبينهم في العطف ولو قيل انه لا يلزم لم يكن بعيدا لو ذلك وجب لجاء ان قولك مررت بك انت
مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا وهو انهم لو قالوا مررت بك انت وزيد لكانت ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي
قولك مررت بك انت ليس فيه الا مخالفة القياس ولا يلزم من مخالفة القياس مخالفة اللفظ والتقدير الا ترى كان بعضهم يقول انهم
اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون تخرج الجواب من تمسك بالوجه الاول الذي جعله كالفاعل لا يجعله كالتنوين فاك
صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المبني وهو الذي سكون اخره وحركته لا بعامل قال الشيخ حد المبني وجعل الفصل بينه
وبين المعرب العامل وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثال الاعراب ثم اخذ يتكلم في سبب البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
على ما تقدم مرارا وسبب بنائها مناسبة ما لا تمكن له في مناسبة ولم يقل مشابهة لان بعض المبنيات ليس مشابها
لما لا تمكن له كالمضاف الى المبني وكباب فجار على ما سياتي وقال لما لا يمكن ليدخل الحرف والفعل الماضي والامر ولو قال مناسبة

فانما

الحرف لورد عليه نزال ونحار والشباهها فانما لم تشبه الحرف فلان كل عدل الى ما يدخل فيه النقل لم لحد في تفصيل المناسبة
فهاك تتضمن معناه نحو اين وانى فيتضمن اين معنى همزة الاستفهام وامس تضمن لام التعريف على مذهب اهل الحجاز على ما ياتي في موضعه
او شبهه كالمبهمات شبهت المبهمات الحروف لاحتياجها الى ما يفسرها اليها من لفظ او قرينة وكذلك المضمر او وقوعه موقعه
كنزال لمعنى وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف مثل نحو كلما زيد وشبهه او اضافته اليه يعني الى ما اشبهه لانه اما ان يعني
الى ما اشبهه او الى ما لا تمكن له فان حملناه على الاول ورد علينا الحين وما يجانسه مضافا الى ما لا تمكن له وهو القسم الثاني لا الى
ما اشبه ما لا يتمكن له وهو القسم الاول وان حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ فانه مضاف الى ما اشبهه يعني ما اشبه
ما لا تمكن له وكان الاولى ان يقول او اضافته اليه او الى ما اشبهه ولعله اراد او اضافته الى ما اشبهه المتقدم ذكره وذو جهة
اضافة الى ما لا تمكن له من طريق الاولى قال وانما بنا على السكون هو القياس لانه اخف فلا يعدل عنه الا لعلة الى المعارض
فلذلك لما عرض علة اسباب للحرب مثل لقا الساكنين وهو ظاهر ولئلا يبتدئ بالساكن لفظا او حكما فاللفظ يعني به كاف
التشبيه لانها حرف تقدمها اول الكلام كقولك كزيد بالحق فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتدا بالساكن وهو متعذر
وقوله حكما يعني كاف الضمير نحو قولك ضربتك فان الكاف اسم مستقل الا انها المستفاد عرضته للتقدم والتاخير فهي في حكم
ما يبتدأ به وانما عرض له معارض منع من نقله اليه فهذا معنى قوله حكما او لعروض البنا ينبغي ان تكون الضمة ما وانما عرض
له البنا في موضع لمعارض بني على الحركة تشبيها له بالمعرب المضمرات قال الشيخ جعل المضمر اسما لما كان لمتكلم او مخاطب او
غائب تقدم ذكره فان قلت عرض عليه بان زيد في المدح وانا الجواب ان الغرض التعريف فاذا حصل باي طريق كان فهو المقصود وقد
يقال اذا [illegible] في اصطلاح الحدود [illegible] لا بد له من فصل يخرج [illegible] ويحيد [illegible] دونه فيل المضمر ما وضع
لمدلول [illegible] غيبة [illegible] فيه [illegible] وكل جيد وقوله والمستتر
ما [illegible] في زيد ضرب قال الشيخ [illegible] ان يكون [illegible] على الفاعل الفعل نفسه من غير [illegible]
الفعل فانه كان لفظ الفاعل هنا [illegible] فهو فاسد من جهتين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب [illegible] فعليته [illegible]
كما دل على حدث مقترن بزمان فهذا دل على شي آخر وهو ذات الفاعل [illegible] فاشتمل على حقيقة الاسم
وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسد والاخر [illegible] الجملة مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدر [illegible]
[illegible] وعلى هذا لا يكون الا على لفظ الفعل [illegible] وعندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر فيجب
ان يكون محذوفا فانكم تقولون ان الفاعل لا يحذف ولا يلزم ان يكون كالمفعول والجواب ان الفاعل [illegible] انهم انه
والمفعول [illegible] محذوف [illegible] في المفعول المحذوف [illegible] في حكم الموجود وقد يقدر على الفاعل ما يستغنى
عن التلفظ به مثال المفعول المذكور قوله تعالى ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير عايد على الموصول ومثال
الفاعل المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر وكون الفعل الماضي او المستقبل [illegible] او مونث او كونه [illegible] او الغائب [illegible] او كونه
امر المخاطب [illegible] فان يستغني [illegible] عن التلفظ بالفاظ تدل على الفاعل [illegible] الحذف فيهما كما [illegible] حذف الفعل
[illegible] في موضع ولكن لما كان باب المفعول [illegible] الحذف من غير [illegible] عند [illegible] التلفظ به محذوف في [illegible] موضع وما

[illegible] او مثال كلمة الواقع موقعه يعني مثاله [illegible] الضمير [illegible]

كان لفظا او اعتبارا فاعليته محكمة الوجود عندكما [illegible] الملفوظ به بانه موجود والتاء فالضمير في قولك زيد ضرب في الاصطلاح
البارز كالضمير في قوله فيهما ما تشتهي الانفس وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا فثبت ان مذهب الفقد وهو الصحيح والذي
يدل عليه من جهة اللغة علمنا بان كل قسم من اقسام الضمائر للمخاطب خمسة كانت واياه واياك وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
فلو جعل المضمر مقدرا في نحو قولك زيد ضرب فهذه ضربت وضربا وضربوا وضربن لم يكن خمسة لان ضرب في المذكر هو
ضرب في المونث فلو كان لا الا هو الفاعل لم يكن مخالفة ولم يعتد [illegible] واحد فليس ثبات التاء لانه في احدهما محذوف باعتبار
فليس مستقيم لان تا التانيث لا مدخل لها في الضماير والدليل عليه ان الشيء لا يعد ضربا وضربتا جميعا القسمين واحد وعلى ما
ذكر فهما قسمان وهو فاسد واما الحروف التي يتصل اياها الى آخره واختلف الناس في اياك ونحوها فمنهم من قال [illegible] ذكره ومنهم
المتاخرون وقيل ان ايا اسم اضيف الى ما بعده كاضافة بعض وكل وهو مذهب المبرد وقال بعضهم ايا اسم مضمر اضيف الى
الكاف وليس في اسم مضمر اضيف الى الكاف غيره وهو مذهب الخليل ومنهم من قال انه ظاهر اضيف الى الكاف وهو مذهب الزجاج
وشبهه قول المبرد ومنهم من قال ايا عماد والكاف هو المضمر وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول ايا كلها هو المضمر و
الصحيح هو الاول والدليل عليه انها الفاظ اتصلت مبنية [illegible] لفظ واحد يختص بها عن رجع الى الضمير فيجب ان تكون حروفا
كالتاء في انت وبنيت المضمرات لوجهين احدهما انها اشبهت الحروف في احتياجها الى ما يفسرها كاحتياج الحروف الى [illegible] والثاني
ان الاسم حيث [illegible] مناسب الاعراب فان السبب هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة وهذه صيغها مختلفة فيقوم اختلاف الصيغ مقام
الاعراب [illegible] وجد فيها سبب الاعراب [illegible] تعليل امتناع الاعراب في الافعال **فصل** ولان المتصل الى آخره
قال الشيخ ثم تقدم ان المضمر متصل ومنفصل فالمنفصل [illegible] المتصل لان المتصل اخصر [illegible]
المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك ان يتقدم على عامله فلا يمكن اتصاله مع تقدمه او يفصل بينه وبين عامله فاصل
مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل او لا يذكر له عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به وان كان لم يقع المجرور الا متصلا
لعل ما ذكر فيه انه لا يتصل اللفظ بالجار مقدما على المجرور وقد يقدر جميع ما تقدم من محرزات المنفصل فوجب ان لا يكون الا
متصلا فمثال ما يتقدم قولك اياك اكرمت ومثال ما يفصل بينه وبين نحو ما قام الا انا وجا عبد الله وانت ومثال
ما لا يذكر له عامل لفظي هو ضرب والكريم انت وقد جاء المتصل في الموضع الذي [illegible] وهو فيه للضرورة وجاء المنفصل في
الموضع الذي [illegible] فيه المتصل فالاول مثل قوله [illegible] والثاني مثل قوله حتى بلغت اياكا وقوله [illegible]
ايانا او ركه على انه وضع المنفصل موضع المتصل والقياس [illegible] بمثله [illegible] فاذن [illegible] وضع ايانا الموضع الماضي
ولكنه نظر الى القياس الاصلي [illegible] وهو ان القياس [illegible] في مثله [illegible] لانه وضع ايانا موضع ذلك الضمير
واذا اجتمع ضميران في نحو قولهم الدرهم اعطيتكه الى آخره قال الشيخ يعني ليس الاول منهما مرفوعا وتمثيله بمثال اليه [illegible]
ورد عليه ضربتك فانهما لا يأتيان الا متصلين قوله اجاز في الثاني الاتصال والانفصال فالاتصال لانه [illegible] والانفصال
وشبهه بالمنفصل [illegible] الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل قولك اعطيتكه واذا اتيا متصلين [illegible] لما ذكر من تقديم المتكلم
على المخاطب وتقديم المخاطب على الغائب [illegible] للضم [illegible] اذا انفصل الثاني لم يلزم هذا الترتيب المذكور لان المتصل كالتاء

المنفصل

في الاستبداد بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل الا ان يكونا غائبين فان المختار في الثاني الانفصال كراهة اجتماع
الالفاظ المتماثلة وقد جاء متصلا شاذا في قوله لضغمهماها واستشهد بالبيت ومعناه ان ... اصابه الشدة من رجل
ان حسن بن القاصدين له بالشدة اصابتهما مثلما وفي البيت اشكال فان الضغم عبارة عن الشدة فاذا قدرت اضافتها الى المفعول
وهو الظاهر وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى والبيت لا يستقيم لاجتماع ضميرين احدهما ليس من ضمائر الرفع والاخر ان ضمير الفاعل ياتي
بعد ضمير المفعول بدلا فالوجه ان الضغم بمعنى الاصابة اضيف الى الفاعل الذي هو ضمير التثنية ثم ذكر بعده المفعول وكأنه قال
لاصابتهما هذين الشدة التي عبر عنها بالضغمة اولا قال والاختيار في خبر كان واخواتها الانفصال ان كان لو لم نفعله لان خبر
كان هو خبر المبتدأ في المعنى كما ان خبر المبتدأ لا يكون الا منفصلا فان الخبر كان والاخر ان كان ضعف عن باب الافعال
عن اتصال الضميرين كما قصرت ان واخواتها ووجه ضعفها ان المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر الناس على انها لا
دلالة لها على الحدث **فصل** الضمير المستتر يكون لازما وغير لازم الى اخره قال الشيخ يعني بقوله الا لازم ان الفاعل
لا يكون الا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا والدليل على انه لم يرد باللزوم الا المتصل مستكنا كان او بارزا انه
مثل بما يصح ان يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب لانك تقول افعلا وتفعلون فدل على انه لم يرد المستكن خاصة
كما وقع في بعض النسخ والدليل على انه لم يرد المنفصل ان جميع امثلته في اللازم لا يستقيم ان يكون فيها المنفصل
وايضا فانه مثل في غير اللازم بالمنفصل بقوله ما قام الا هو وقوله تفعل للمخاطب احترازا من تفعل للغائبة فانه لا يكون
لازما وهو كذلك في اللازم وانما لم يقع الفاعل في هذه المواضع الا مضمرا من جهة انها الفاظ موضوعة بقرينة لازمة للمتكلم
والمخاطب هو موضع المضمر الا ترى ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه ولا يقول للمخاطب الا انت وشبهه فلو وقع
موضعها غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات وغير اللازم في موضعين احدهما في فعل الواحد الغائب والثاني الصفات لان فعل الواحد
الغائب والصفات يكون مضمرا لقرينة تثبت وتفقد فان ثبتت صح الاضمار وان فقدت وجب الاظهار ولذلك جاء الوجهان بخلاف
الافعال الاول وانما لم يقع فاعلها الا مضمرا فلذلك كان لازما ولم يكن لازما ها هنا ومن غير اللازم ما
يستكن في الصفات لما ذكرناه من انه كفعل الغائب باعتبار قرينة تجوز الخلو عنها فلذلك جاء فيه الوجهان فاذا جرت الصفة
على غير من هي له جاء ضمير الفاعل منفصلا فلا يكون متصلا ويكون ذلك في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف
واللام فمثال الاخبار قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الصفات مررت برجل ضاربه انا ومثال الاحوال ركب الفرس
طارده انا ومثال الموصولات بالالف واللام ... وانما اسما الفاعلين لا يتصل بهما ضمير بارز وانما يكون مستترا فلا يلزم من
تحمل الافعال هذه الضمائر مع وجودها بارزة لقربها من التركيب وقد علمنا ان اسماء الفاعلين تنقص في القوة عن
الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال الضمائر ما ليست جارية عليه مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها والثاني ان الافعال تتصل بها اكثر
صيغ الضمائر التي تبرز بها من هي له لان اكثرها بارزة في الاكثر وتحمل اسماء الفاعلين هذه الضمائر مع خلوها فان قيل اسما
الفاعلين وان لم تبرز ضمائرها فالمثنى والجمع فيها تتبين مرفوعاته لفظا كما تبينه الضمائر بنفسها فانك اذا قلت ضاربان علم انه
للمثنى كما يعلم بضربا انه للمثنى وان اختلفا الا ان الفارق ان ضاربون مثل ضربوا في الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا

٧٤

او غير ضمير والجواب من وجهين احدهما ان هذا وان وجد في احاد الصور فهو مفقود في اكثرها الا ترى ان ضربت وضربت
وشبههما اسم الفاعل منه ضارب وان اختلفت الضمائر فقد تحقق في كثير من الصور الدلالة في الافعال دون الصفات والثاني
وهو ان ذلك في كل الصفات لكانت هذه الحروف في الصفات قرائن وهي في الافعال نفس الضمائر فلا يلزم من الاستغناء
بما دل عليه الشيء نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقرينة فيحصل الفرق بينهما **فصل** ويتوسط بين المبتدأ وخبره
قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها اذا كان الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا
احد الضمائر المنفصلة المرفوعة الى اخره قال الشيخ شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط وشرط ان يكون الخبر معرفة
لانه لا يقع اللبس الا اذا كان معرفة لانه اذا قال زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم يشترط في المبتدأ ان يكون
معرفة لانه لا يكون الا معرفة وما يقع نكرة نادر ولما وقع خبره معرفة وقد قيد الخبر بالمعرف فعلم انه مخصوص بان
يكون المبتدأ معرفة وقوله في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا انما عنى افعل من كذا فلذلك مثل به
فعلى هذا لا يجوز ان تقول زيد هو غلام رجل وان كان ممتنعا دخول حرف التعريف والفرق بينهما ان افعل من كذا اشبه
المعرفة شبها قويا من حيث المعنى حتى ان معنى قولك افضل من كذا الافضل باعتبار فضلية معهودة ولذلك قام مقامه
وليس غلام رجل كذلك فانه انما امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة ان الاضافة فلا تكون للتعريف والا لام التعريف
نكرة الجمع بينهما بخلاف افضل منك قال وهذه الضمائر لا يخلو اما ان يكون لها موضع من الاعراب او لا باطل ان
لا يكون لها موضع من الاعراب لانها كلها في التركيبات لها موضع من الاعراب فتعين ان يكون لها موضع من الاعراب فاذا
كان لها موضع فلا يخلو اما ان يكون رفعا او نصبا او جرا ولا عامل لواحد منها وانما قلنا ان لها موضعا من الاعراب
لانها مضمرة فتجري على قياس باب المضمرات اما النصب والجر فغير مستقيم لان لفظها لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم
لان عوامل الرفع اللفظية كلها منتفية والعامل المعنوي لا يصح لانه لو كان مبتدأ لارتفع ما بعده وانت تقول كان
زيد هو المنطلق ولا يستقيم ان يكون حرفا لان الحرف يلزم طريقة واحدة وهذا يتغير باعتبار من هو له باعتبار التكلم
والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهذه احكام الضمائر فدل على انه ليس من قبيل الحروف
وقد اجيب عن ذلك بان تغييره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في اولئك الا ترى انك تقول اولئكما واولئكم وهو حرف باتفاق
واجيب عنه بان حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب وهذا يتغير باعتبار المضمرات اعتد ذلك عنه بان مثله قد جاء في اياه
واياهما واياك واياكما في الخطاب وغير الخطاب وهو حرف على المذهب الصحيح واجيب عنه بان هذا على هذا المذهب اسما جيء
بها ... صاحب المضمر الذي هو اياه واما حرف جيء به لبيان مختلف كاختلاف الضمائر فليس بموجود في اللفظ
فالصحيح اذن انها ضمائر وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا فان كان مرفوعا فهو واضح وان كان منصوبا كان لفظ المرفوع
وانما وقع المنصوب والابدال وكذا المنصوب بالضمائر المرفوعة بدليل قولهم ضربتني انا وضربتنا نحن قوله ويدخل
عليه لام الابتداء فيه تسامح لان الاصطلاح في هذه اللام ان تسمى الفارقة لانها تفرق بين ان المخففة والنافية ولكنه
سماها لام الابتداء وان كانت لاتيه فارقة نظرا الى اصلها لان اصلها الابتداء وتسمية اهل البصرة له فصلا اولى في الاصطلاح

لان الشيء يسمى باسم معناه في كثير من الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا اولى من تسمية الكوفيين
لها عمادا نظرا الى حال السامع والمتكلم او سماها جميعا بما يناسبها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلائمها ويؤدي معناها
وكانت تسمية البصريين اظهر **فصل** ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين قال
الشيخ تسمية البصريين اقرب لانهم سموه باعتبار معناه لان معناه الشأن والقصة والكوفيون انما لقبوه على معناه بذلك
وانما سموه باسم اخر ملائم فهو لكونه عائدا على غير مذكور اولا ولكن على ما فسره ثانيا فتسميته باسم معناه اولى و
لما قال البصريون في انه مجهول والى الكوفيون في تفسيرها بالجملة لو وقع اخرا عاد على ما تقدم ولم يحتج الى تفسير يخرج
عن ما نحن فيه ولا يجوز الا في الموضع الذي يقع فيه الجملة لان شرطه ان يفسر بالجملة وانما وضعوا ليعظموا القصة المذكورة
بعده لان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر كان وقعه في النفس وقع مفسرا اولا ويكون متصلا ومنفصلا فالمنفصل يجب
ان يكون مرفوعا بالابتداء غائبا اما كونه غائبا فواضح واما كونه مرفوعا فلانه لو كان منصوبا او مرفوعا بغير الابتداء لم يكن بد من
عامل فلو كان عاملا لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال فاذا لا يكون الا منفصلا عند عدم العوامل واذا عدمت العوامل وجب الرفع
على الابتداء ويكون متصلا في كل موضع كان ثم عامل في الجملة والعامل لا يخلو اما ان يكون ناصبا او رافعا فان كان ناصبا وجب
ان يكون متصلا بارزا اما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به واما بروزه فان ضمائر النصب لا يكون الا بارزة كقولك انه زيد قائم ولا
يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر
محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر فان كان العامل رافعا وجب ان يكون مستترا لانه
ضمير مرفوع غائب مفرد فيجب ان يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر ومثاله فيقول كان زيد منطلق فلو ابرز بهم بجعل الضمير
المستتر لا يظهر ويكون مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث فيه انهم قصدوا الى المناسبة والا فالمعنى سواء مذكرا كان او مؤنثا
قال تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وقال اولم تكن لهم آية على قراءة ابن عامر الا على قراءة الجماعة فليس
من هذا الفصل لان آية خبرها وان يعلمه اسمها وليس اضمار الحكم اخرا وهو التانيث لان قراءتهم بالياء وانما يصح قراءة ابن
عامر على هذا التاويل لانه يجوز ان يكون التانيث لاجل آية ويكون الخبر لهم لا ان يعلمه لئلا يؤدي الى ان يكون الاسم نكرة
والخبر معرفة ويكون ان يعلمه بدلا من آية او مبتدأ خبره لهم محذوف على جهة التفسير لان المقدر هو ان يعلمه وانما حمل
النحويون قراءة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزم من تفسيره في ان يعلمه لانه في محمل بين بعيد ومنعقد اما المعنى فهو ان
يكون خبرا واما البعيد فهو ان يكون بدلا او تفسيرا ومثل هذه الابدال قليل والاضمار والتفسير على خلاف القياس وقوله
كاد يزيغ قلوب فريق منهم لا يستقيم ان يكون من باب قاما وقعد الزيدان لانك ان جعلت قلوب فاعلة لتزيغ وجب ان يكون في كاد ضمير
القلوب وضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون الا مستترا بالتاء او بارزا بالنون فكان يجب ان يكون كادت او كدن
وان جعلت قلوب فاعلا لكاد كنت قد اخرت اسمها عن خبرها وهو خلاف وضعها فوجب ان يكون في كاد ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة له
فصل والضمير في قولهم ربه رجلا الى اخره قال الشيخ اختلف الناس في هذا الضمير فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه
فيقولون ربه رجلا وربه امراة والكوفيون يقولون ربه رجلا وربها امراة وربهم رجالا ومذهب البصريين هو الجاري على القياس

لانه مضمر مبهم فيجب ان يتحقق في جميع وجوهه قياسا على الضمير في نعم وبيان انه مبهم انه وضع رب انما يدخل على النكرات
فيجب ان يكون هذا الضمير مبهما لئلا يؤدي الى فوات وضعها واذا وجب ان يكون مبهما وجب ان يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفيون
اما ان يقولوا ليس بمبهم فيخالفوا وضع رب واما ان يقولوا هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمات فاذن المذهب ما صار اليه البصريون وانما
لم يوصف لامرين احدهما ان الصفة انما يكون بعد معرفة الذات والذات مبهمة فوجب تفسيرها بما يدل عليها ثم يكون الصفة
لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة حينئذ لتفسير والثاني انه لما كان صورته صورة الضمائر حمل على الضمائر في
انها لا توصف وان لم يكن فيه عين ما كان يمنع من الصفة في المضمرات الاخر وقد يحمل على غيره لشبه غير المعنى الذي كان لاجله الحكم
الاصلي ومثاله ان العرب تقول اكرم واصله أأكرم هذا معلوم وعلته استثقال الهمزتين الثانية كراهة اجتماع الهمزتين
ثم اجروا يكرم ونكرم وتكرم مجرى اكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة وان لم يكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ولكنهم اجروه مجراه
لشبهه له وهو كونه فعلا مضارعا مثله **فصل** واذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى اخره قال الشيخ والقياس
ان يأتي الضمائر بعدهما على قياس الضمائر وهو ان يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع وقد اتى خلاف
عن العرب وقوع صيغ الضمائر المجرورة بعد لولا وصيغ المنصوبة بعد عسى واختلف في توجيهه فمذهب الخليل عن العرب قال
سيبويه الضمائر بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه
اللغة حرف نصب والاخفش لولا وعسى على حالهما فالضمير بعد لولا وان كان صورته صورة الجر في موضع رفع الا انه حمل المرفوع
على المجرور والضمير بعد عسى في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على المنصوب وحجة سيبويه انه يقول هذه المسائل اما ان يكون التغيير
فيها في الكلمة الواقعة قبلها او فيما بعدها باطل ان يكون التغيير فيما بعدها فوجب ان يكون التغيير فيما قبلها وبيان انه لا ينبغي
ان يكون التغيير فيما بعدها انا اذا جعلناها متغيرة كانت تغيرات كثيرة تبلغ الى اثنى عشر تغيرا فاذا جعلنا التغيير فيما قبلها كان
تغيرا واحدا تقديريا وذكر لذلك تانيسا بتغير العامل وحجة الاخفش انه يقول الاولى ان يكون التغيير فيما بعدها لان تغير ما قبلها
لا يعرف الا في مثل لولا وعسى وتغيير ما بعدها لا يكاد ينحصر كتاكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات ووقوع المرفوع موقع المجرور
في قولهم انا كانت ووقوع المنصوب علامة نصبه الكسرة ووقوع المخفوض علامة خفضه الفتحة وكان تغيير ما كثرت
امثاله في كلام العرب اولى من تغيير ما لم يكثر والمبرد ذهب الى انه تقوى اما قياسه على انا كانت ضعيف فقد استعماله او شاذ فيه
خلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم مررت بك انت فضعيف لامرين احدهما
انه لم يقع موقع ضمير اخر اذ لا ضمير منفصل للجر والاخر انه موضع ضرورة اذ لا يمكن الا ذلك واما وقوع المرفوع موقع المنصوب
فليفرق بين التاكيد وبين البدل فاذا قالوا ضربته اياه كانت بدلا واذا قالوا ضربته هو كان تاكيدا فصار المرفوع في
هذا الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتاكيد فبقي قول سيبويه سالما **فصل** وياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل يدخل
قبلها نون صونا له من اخي الجر الى اخره قال الشيخ المحوجة الى الفعل في دخول نون الوقاية عليها تنقسم الى ثلاثة اقسام قسم يستوي فيه
الامران وهو كل كلمة كان في آخرها نون مشددة وهي ان وان وكان ولكن اما علة الاثبات فلشبهها بالفعل واما علة
الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل لان الموضع الذي لحقت فيه الا ان الحذف فيه اقل وعلته تنزل الضم منزلة النون فيه

عن جهاتهم مع لام الاخرى قبل العين فلما اشترك اسما ثلاثة مع المقاربات كان الحذف اولى وعلة اخرى وهو كون الحرف على اربعة
احرف فخالف فان زنة على ثلاثة احرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف احسن ولما لم تطل ان ثلاثة احرف فاستوى الامران وان
اوردت لكن وكان فالجواب انكان هي كاف التشبيه دخلت على ان فبقيت ان على اصلها في شتوا الامرين واما لكن فاصلها
لكن ان فخففت والدليل عليه ولكنى من جهة التعيين واللام لا تدخل الا مع ان فبقيت بعد تخفيفها بالقلب والادغام على ما كانت
عليه في جواز الاثبات والحذف على السواء وان اوردت لكن على العلة الاولى فالجواب ان هذه كلمتان كما قلنا ههنا اما
والموضع الذي الحسن فيه الاثبات فهو ليت وعلته انه مشبه بالفعل ولم يعرض مانع من الاثبات وقد جاء حذفها شاذا
نظرا الى انها ليست بفعل وقد فصلوا ذلك في الكلمات المبنيات على السكون عند دخولها على المتكلم صونا لها من الكسر واذا
كانوا قد صانوا الفعل القابل للحركة الاعرابية عن الكسر فلان يصونوا الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب الاولى فيقولون
مني وعني الى آخر ما ذكر ويقولون حسبي لانه ليس بمبني وهو مشابه قولك ثوبي وقالوا قدي شاذا تشبيها بحسبي لانه
معناه ولم يجعلوا ذلك في الى وعلى ولدى لانها تقلب الالف فيها ياء فتجتمع مع ياء المتكلم فتدغم وهي ساكنة فلا لبس فيه
الكسرة فلا حاجة الى النون **اسماء الاشارة** قال الشيخ هي كل اسم وضع لمشار اليه وقد بولغ باعتبار التقسيم العقلي مثله
لان المشار اليه لا يخلو من ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد منها لا يخلو من ان يكون مذكرا او مؤنثا الا انهم وضعوا
للاثنين منها لفظا مشتركا ومحوا الجماعة المذكرين والمؤنثين بمعنى تجمعه وضعوا لواحد منهما الفاظا مترادفة ووضعوا للواحد
المؤنث والفاظه ذي وتا وتي وته وذه وته وذه بفتيت بلا ته وضعوا الكل واحد الفاظا وهو ذا للواحد المذكر وذان
للاثنين المذكرين وتان للاثنين ومي مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب
وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب في ذلك لانه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربا قياسا على سائر
المثنيات واجيب عن ذلك بانه وجه لسيبويه ان الدليل قائم على وجوب البناء فيهما كما فوجب الحكم عليهما كلتيهما بالبناء واما ذا المذكر او جمعه
ان يقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان كلتاهما منقلبة كما تقلب في عصا ورحا ولما لم تقلب دل على انها صيغة موضوعة للمشار
المرفوع فان والمنصوب اخرى كما وضعوا اياك للمنصوب المضمرات لانه نوع ولكن لما كان ثم تغيير لجميع الصيغ وضع اخره ولما
كان ههنا تغيير لبعض الصيغة ادى كل آخره ولا فرق في التحقيق في تغيير الصيغة بين ان يكون تغيير الجميع او تغيير البعض والحجة الاخرى
انها تشدد نونها حكما ولو كانت نون التثنية لم تشدد نونها اذ لا يجوز ان يقال رجلان في رجلان بالتشديد هذا كله على لغة من قال
هذان في الرفع وهذين في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال كلها فلا اشكال فيه انه مبني وانما لم تحذف اسماء الاشارة استغناء
عنه باسمها فان الاشارة هي التي تميزه عن غيره قوله وتلحق حرف الخطاب باواخرها كان الخطاب لغير من تشير اليه
وتغييرها على حسب من تخاطب والفاظها خمسة وقد تقدم ان الفاظ الاشارة خمسة فيكون خمسة وعشرين لفظا نحو ذاك
ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن فهذه خمسة مع ذا لان المشار اليه مفرد مذكر وتجري مع البواقي على هذا المثال الموصو
ل قال صاحب الكتاب الذي للمذكر الى غيره قال الشيخ الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها وانه ضح وهو احتياجها
الى كلمتها كاحتياج الحرف الى متعلقه والاصل في المثنى منه اللذان واللذين واللتان واللتين في اللغة الفصيحة كالكلام

في هذين وهذان في الاعراب والبناء وكذلك الكلام بعينه في اللذين بمنزلة اللذون واللذين وهي لغة قليلة ثم ذكر اللغات
ثم عدد الموصولات من حيث الجملة ثم ذكرها مفصلة وابتدا بالذي لانها اصل الكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث الجملة فقال
وهو ما لا بد له في تمامه اسما من جملة وضمير فلذلك ينبغي ان يكون اولا لانه حد الموصول والتفصيل ينبغي ان يكون بعده وانما
احتاج الى الجملة لانه وضع ليتوصل به الى وصف المعارف بالجمل المقدرة نكرة معرفة فهو مع الجملة مشابه الالف واللام مع المفرد فثبت
انه لا بد من جملة وانما احتاج الى ضمير يرجع اليه ليحصل ربطا بينه وبينه ثم قال واسم الفاعل في الضارب في معنى الفعل الى آخره اورده
اعتراضا على قوله لا بد له من جملة فان الضارب ليس مع الالف واللام جملة والجواب انه في معنى الجملة وانما وقع مفردا لان الالف واللام
ليس هما الالف واللام واللام التي للتعريف في قولك الرجل فلما كان الجملة اسم فاعل لم يدخلوا على الالف واللام ما يقتضي
من المفرد والمعنى على ما كان عليه وكان فيه وفاء بالغرضين وقوله وقد يحذف الراجع كما ذكرنا معنى في فصل حذف المفعول به كثيرا
لان ذكرنا ان الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله الله يبسط الرزق لمن يشاء اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه
ضعيف وانما ضعف اذا لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزءي الجملة في غير الجر وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي الى
الاختلاف والحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضلة مفردة وقوله وحق الجملة التي توصل بها ان تكون معلومة للمخاطب هذا قياس
الصفات كلها لان الصفة لم يوت بها الا ليعلم المخاطب معنى تحمله بخلاف الاخبار فقد تبين ان الذي اذا جعل صفة فلا بد ان تكون
معلومة كالصفات كلها ثم قال وحذفوا راسا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف فيه نظر لان الذي كلمها للتعريف
لان الالف واللام على انفرادها للتعريف وقد صرح بذلك في قوله والذي وضع وصلة فكيف يكون الذي كلها وصلة للتعريف
ويكون الالف واللام وحدها للتعريف وانما جاء الوهم من ان هذا الاسم مفيد للتعريف كما يفيده الالف واللام وحكم
انهما حكم الالف واللام التعريف وعند حذف الذي أشبك الجملة تصير مفردا فلما حذف الذي اصلها راعوا لفظ التعريف ومعناها
معنى التعريف والداخل عليه اسم مفرد كما الداخل على حرف التعريف حكم بانه حرف التعريف والاولى ان يقال الالف واللام في قولك
الضارب حرف التعريف بمعنى الذي لا انه كان الذي فحذف الدو باقيه وبقي حرف تعريفه لان الذي كلمة لا ينفصل بعض اجزائه
للتعريف وقوله مستشهدا بقوله وخضتم كالذي خاضوا ان جعل ضمير الفاعل عائدا على الذي فهو كما ذكر من ان الذي بمعنى
الذين ويكون المعنى وخضتم مشبهين الذين خاضوا وخوضا مثل خوض الذين خاضوا فيكون على هذا التقدير مصدرا وعلى
التقدير الاول حالا وان جعلنا الضمير العائد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب ان يكون الذي على بابه ويكون التقدير
وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه فيكون صفة لا غير **قال** ومجال الذي في باب الاخبار اوسع من مجال اللام الى آخره
قال الشيخ فايدة الاخبار في هذا الباب ان تعلم اذا علمت نسبة حكم الى مبهم او منسوبا نسبت اليه حكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذي
يفصل به ذلك المبهم فيجعل رصد الجملة بالذي وما شاكلها لانه مبهم عندك لم تعلم غير نسبته او منسوبه المذكور في الجملة فيصير
الجمع مبتدا ويجب ان يكون موضع ذلك الاسم ضمير يرجع الى الذي ولا بد منه لانك في المعنى انما ذكرت الجملة منسوبة الى المبهم
نسبت اليه او نسبت الى غيره فلو لم تذكره لم تنخ النسبة الى الخبر منسوبا والمنسوب غير عين نسبه فيختل المقصود ولهذا المعنى احتاج
الموصول الى الصلة لانه وضع ان تصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة فلا اعرف المقصود من وضع الباب في المعنى فانما قالوا في الاخبار

لم يفصل في الفاعل

بلاغ

بلغ

عن الاسم الذي يذكر اخرا من جهة انه اوضح من الاول لما ذكرنا من ابهام الاول فهو هو في المعنى فنصب الخبر الجامد هو الاصح
كما كان في الثاني واحد كان القياس ان يقال كيف يخبر بها وانما جرى على ما ذكرت لان الاصل انه يكون اولهما وهو في المعنى زيد مثلا فقال
كيف يخبر عن هذا الذي هو زيد ثم كرر حتى قال كيف تخبر عن زيد وذكر صاحب الكتاب الطريق في الاخبار متضمنا ذكر المواضع فقال ان
تصدر الجملة بالموصول فعلم ان كل موضع لا يصلح ان تصدر الموصول فيه لا يصح الاخبار ثم قال وتزحلقه الى عجزها فعلم ان كل
ما لا يصح تاخيره لا يصح فيه الاخبار ثم قال واضعا مكانه ضميرا عائدا الى الموصول فعلم ان ما لا يصح اضماره لا يصح وضع
ضمير مكانه لا يصح الاخبار عنه فامتنع الاخبار عن ضمير الشان لعدم تاخيره وامتناع تقديمه الذي عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير
يعود على المبتدا لانك تؤخره وتجعل مكانه عائدا الى الموصول فيبقى المبتدا بلا عائد فيبعد تاخيره في المعنى وقوله لفظا اذا
عادت الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد فيه ابهام انه لو كان ضميرا يصح لكن المبتدا لا يحتاج الا الى ضمير واحد كقولك
زيد ضربت اخوه فالمبتدا لا يحتاج الا ضمير منهما ولو اخبرت عن الاخوه لم يصح لانك تحتاج ان يكون اولهما في الجملة الخبر عنه
ثم بعد ذلك يذكر الجزء الاخر لتعيبه في التركيب والقسمة فايدة وانت هاهنا اذا اخبرت لم تجعل الضمير اخر يعود على زيد
ذكره في الخبر ولا فلم يذكر شيئا فيه فايدة فامتنع لعدم الفايدة المقصودة بالاخبار فهو داخل في القيد الاول وقوله
ومن خلفه الاسم الى عجزها وهذا لا يتخلف لانه يكون خبر الغير فايدة قوله وما اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة
كما ذكر وموصوفة قال واذا كانت موصولة لم يكن الموصوف والصفة جميعا بخلاف الذي فان الموصوف فقل معهما
قلت لك تقول في قوله عجبي ما صنعت معناه اعجبني الذي صنعت فيفسرها بالشي والذي جميعا فهذا يدل على ان الموصوف
ذا الصفة جميعا وموصوفة في قوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال فحمل على انها نكرة بدخول رب عليها وحكم بالجملة
صفة على قياس نكرة رب مثل نعما موصوفة لعلها او من حيث فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا حتى يحصل التوحيد وقد قيل ان ما
ها هنا مهيئة فلا ان يقع الجمل بعد رب كما في هو كما قام زيد وربما زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال او يكون حرفا
ومخرج عن الاسمية الا انها على ذلك وسيأتي ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وكان الاول اولى لان الضمير العايد على الموصوف
حذفه سايغ ومن الامر يتبين له واذا جعلت ما مهيئة كان قوله من الامر والقا موقع المفعول تقديره تكره النفوس شيا من الامر وحذف
الموصوف وابقا الصفة جار او مجرور في موضعه قليل ونكرة في معنى شي غير صلة ولا صفة كقوله نعما هي اي نعم شيا هي والمضمر
بعده هو المخصوص بالمدح فيجب ان يكون اسما مستقلا وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه فانها عنده في معنى شي احسن زيدا وسيأتي
ذكر ذلك في بابه وقوله متضمنة معنى حرف الاستفهام والجزا ظاهر وهي في وجهيها مبهمة تقع على كل شي معناه انها لا تختص بالعقلا
عند الابهام فلذلك تقول الشيخ كما ذكر وقد جاء سبحان ما سخركن لنا الى اخره وقد جاء من اطلاقها على اولي
العلم وانه يحتج بهما قال الله تعالى الا ما ملكت ايمانكم والثاني انه لما كان الباري لا يذكر احسن صح التعبير باللفظ المبهم المحتمل
عنه وقوله وصيغها العلم الحروف فالعلة في الاستفهامية كما ذكر ولذلك في الجارة على ما ذكر والشبه يقول اسمها انا
بمثل به على مذهب سيبويه لان اصلها عنده ما فلما اصلت الالف الاولى كراهة اجتماع المثلين وكانت في اللغة الثانية ليلا يتوهم ان
التغيير للوقف والتخفيف والحذف في الاستفهامية على ما ذكر من الشرط ان الجار مع المجرور كالجزء الواحد كالكلمة الواحدة

وحقه ان يحذف الفها فقيل بما ذكر من الشرط انه مع الجار وكيفية الوقف عليهما والفرق بين لم ومجي م بلى في باب الوقف ان شاء
الله تعالى وكان الاكثر مذهب سيبويه في مهما قوله ومن كذلك الا في وجهيها الا في وقوعها غير موصوفة ولا موصولة قال
الشيخ ومن الموصوفة الذي يكثر فيه معنى شي والتي بقيت لها الوجوه الاربعة فجاءت فيها وقوله غير موصوفة ولا موصولة هو وجه واحد
ما هو قوله فنعما هي وما احسن زيدا فما ههنا غير موصوفة ولا موصولة فهذا الوجه لا يقع في من فبقيت الموصولة والموصوفة
والشرطية والاستفهامية ومن تختص باولي العلم هذا اصح ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر الا
انك اذا حملت على اللفظ جاز ان تحمل بعد ذلك على المعنى واذا حملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ وسره ان المعنى
اقوى فلا يبعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي ان ترجع الى الاضعف قال واذا استفهم بها الواقف
عن نكرة الى اخره قال شرطه ان يكون واقفا وان يكون المستفهم عنه نكرة اما الوقف فلانها زيادة على خلاف الاصل فشرطه
الوقف لان الوقف محل تغيير وشرط ان يكون المستفهم عنه نكرة لانه الذي يحتاج الى تمييزه بالاستفهام الاترى
انك اذا قلت جاءني رجل وضربت رجلا ومررت برجل كان اللفظ واحدا والمعنى مختلف فدل على ان النكرات يحتاج الى تمييزها
في الاستفهام عنها اكثر من احتياج غيرها وكان هذا الزيادة في احرف اللين ليدلوا على المستفهم عنه ما حاله في اعرابه ثم
لما كانت النكرة قد يكون مؤنثة ومذكرة ومثناة او مجموعة اختلف اصحاب هذه اللغة فمنهم وهم الاكثرون من يرى الدلالة
على ذلك بان يزيد في التثنية والجمع نفس ما يكون اخر المثنى والمجموع على حسب لغة الرفع والنصب والخفض فيفهم منه الاعراب والحال
جميعا فاذا قال منان علم انه يستفهم عن مرفوع مثنى وكذلك جميع الامثلة فان الاصل لا يمكن اجتماع الدلالتين رجح الدلالة
على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا قال ضربت امراة فتقول منه منه ولم يزد ما يدل على التانيث
لانه جعل معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب واللغة الاخرى اقتصر لما يدل على الاعراب فهو لا استغنوا بالحرف الملحق
عن غيرها لان المعنى الذي تحصل به متصل بها فتقولون منو ومنا ومني في ذكر منكر مستفهم عنه مذكرا او مؤنثا او مثنى او مجموع فالواو
للمرفوع والالف للمنصوب والياء للمخفوض كما تقولون في الجميع واما المعرفة فهي لانه غير محتاج احتياج النكرة على
ما تقدم لانه في الغالب غير محتاج الى الاستفهام عنه وانما جرى في العلم الحكاية عند اهل الحجاز لما تطرق اليها الاحتمال لكثرة
المسميات بالعلم الواحد فجرى فيها من اللبس المعنى مثل ما جرى في النكرة فصدقوا احكايتها ليعرف بها ما قصدوا الاستفهام عنه
ولم يجعل العلم فيها لما في النكرة فرقا بين المعرفة والنكرة ولم يعكسوا لما ذكرناه من ان الاكثر في الاستفهام عن النكرة
فلو عكس لكثر اللفظ وقل الاختصار لان في العلم هو المختصر في الاستفهام ولانه لا يمكن حكاية النكرة لانك لو حكيتها وهي
لفظها المستفهمات اسم للخبر بعد تقدم ذكره غير معرف باللام والتي يحسبه الاترى انك لو قلت جاءني رجل ثم قلت بعد ذلك ضربت
رجلا وانت تعني الدلالة عليه لم يكن مستقيما ولو حكيت بالالف واللام لكنت حاكيا لفظا غير اللفظ الواقع في كلام من تخاطب
العلم فان ذلك غير جار فيه ثم قال واذا استفهم عن صفة العلم الى اخره وانما فعل اصحاب هذه اللغة ذلك لانهم راوا ان الصفة
اولى بالاستفهام لان اللبس في العلم انما جاء من اجلها الاترى انك لو قدرت مسميات باسم علم وكان تميزها يكون لصفاتها
وشيا والاخر تميميا والاخر هذا لما كان اللبس انما حاكيا باعتبار الصفة فالاستفهام عنها اولى فلما قصدوا الى الاستفهام عن

هذا الملبس على السامع او الى منزل اللفظ العام الذي يختص بالصفة من اطلاقه واخرها وهو الالف واللام ويا النسب وسقطوا فيه
بينها فقالوا المنى وانما خصوا الصفات المنسوبة لانها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب بها فخصوها بذلك ولا هذا يكون
الصفة بغير النسب ايضا فانهم لو استفهموا بالالف واللام وصاحبه لم يعرف انه صفة اذ لحصل الالف واللام بالصفة خلاف الياء
الى اليا معها فانما تحفظه بالصفة فيعلم ان المستفهم عن الصفة وزادوا همزة الاستفهام لما وسطوا من ادخلوا اهلها الالف
واللام وكانها مست ضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام فادخلوا الهمزة في اوله لتقوم بامر
الاستفهام قال واى كمن في وجوهها تقول مستفهما الى آخره قال الشيخ اى معربة في الاستفهام والجزاء مبنية في الصفة
منقسمة في الصلة الى معرب ومبني فاما اعرابها في الاستفهام والجزاء دون بقية اسماء الاستفهام فلانهم التزموا استعمالها
مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوى امر الاسمية فيها فردت الى اصلها في الاعراب واما بناؤها اذا كانت موصوفة
فلانها غير مضافة او لتاكيد امر المقتضى للبناء بدخول حرف النداء عليها واما الموصولة فانها ان كانت صلتها تامة فالاعراب
وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية وان كانت صلتها محذوفة الصدر فالبناء افصح كانها لما نقصت صلتها جعلت محتاجة
الى امر آخر من جهة آخر فقوى شبه الحرفية فيها فبنيت والوجه الاخر اعربت لحمل الاضافة على ما هو في الاستفهامية
ولم يعتد بهذا الضعف بحيث خفا من غير ضم [illegible] قبل العرب نطقا في الوجهين جميعا فانها اذا اضيفت المحذوف ينبغي ان
لم تضمنه اعربت وبناؤها الافصح فلذلك هيهنا قال واذا استفهم بها عن نكرة في وصل الى آخره قال الشيخ اما النكرة
لما تقدم من ان النكرة هي التي تحتاج فيها الى الاستفهام غالبا واما لم يشترط فيها امر الوقف كما اشترط في من في الزيادات
لانها معربة في اصلها فتقبل الحركات بخلاف من فانه لا يقبل لها الحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المد واللين وقد
تقدم اختصاصها بالوقف ولما صح دخول الحركات عليها جرى امرها في الوصل لان الحركات لا تنكر الا في الوصل ولما جرت الحركات
فيها في الوصل جرت فيها علامة التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في الوصل لانه باب واحد يجري على قياس واحد فاذا وقفت
جرى في الوقف كالاسماء المعربة مثل ما فيها فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت اى وعلى المنصوب ابدلت من التنوين الفا ايا
وعلى المثنى والمجموع باسكان النون ايان ايين وعلى المؤنث بقلب التاء هاء اية وعلى المجموع بالالف والتاء ساكنة ايات لان هذا حكم
ما شبه به على لغة من يقف بالفرقة في الاعراب لاحوال الذات باعتبار المثنى والمجموع والتذكير والتانيث كقولهم من يقول منو
ومنا ومنه ومنات وانما لم تفقد الفرقة في الاعراب خاصة دون الاحوال المستتر بها بقول اى واى وانا في الاحوال كلها
لان الحركة ههنا بمنزلة الحروف ثمة قال ومحله الرفع على الابتدا هذا ظاهر لانه اسم تجرد عن العوامل اللفظية لتقدير عنده لان التقدير اى
هو وجاز ان يكون مبتدا ولا يستقيم ان يقال انه معرب لفساد اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي الى ان يكون العامل في
كلام المتكلم من كلام غيره واما المعنى فلانه يصير تقديره ضربت ايا وليس المعنى كذلك لو قيل في الافراد في فلك اعتدادا بانه
معرب كان مستقيما ويكون المقدر اذا قال ضربت رجلا فقال ايا ضربت فلو قال كذلك كان معربا باتفاق وكذلك اذا صح غيره
وانما في الرفع [illegible] وانما اختير غيره لوجهين احدهما يمين مخالفة الجمهور [illegible] الى اضمار الجار والاخر ان جملة السائل [illegible] مسائل
التثنية والجمع في المعنى جهة واحدة ولا يمكن ان يكون في [illegible] معربا اذا قال [illegible] ضربت فعلم انه حكاية واما من زيد لحواته

واضح في الحكاية والكلام في من زيد في الرفع واحتماله للاعراب كالكلام في اى في النصب واحتماله للاعراب فان قيل فاذا جعلتم حكاية
وهو في موضعه مما هو معرب ومبني قلنا هو معرب عند من يقدر الاعراب اللفظي والاعراب التقديري كان يكون المقدر
ثابت ولا استعمال الاخرى واذا تعذر الاعراب فاعرض لاشتغال الضمة عليه فتقدر اعراب من زيد من زيد بالضم على حركة [illegible]
لها الفتح لمعنى اولى بالتقدير لاستقلال الالفاظ مركبين على حرف واحد هذا واضح واما المعرفة فمخير العلم لا الكلام فيه يحكم مر في من
واما العلم فانه ايضا لا يحكى خلافا لمن [illegible] وهو انك مستغن عن حكايته بما يظهر في اى من الحركات فلا حاجة الى الحكاية
التي هي خلاف الاصل مع وجود المغني عنها وايضا فانك لو حكيت فاما ان تحكي في الاسمين او في احدهما فان حكيت في الاسمين
فليس بحسن لكونه مخالف الاصل مع الاستغناء بالاول وان حكيت الاول كان فيه مخالفة المعنى اذ حكيت غير المحكي وتركت المحكي وان
حكيت الثاني دون الاول صرت بما لم يثبت فيه تغييره وتركت القابل للتغيير فتعذر تغييرهما او تغيير احدهما قال ولم يثبت فيهم
ذا بمعنى الذي الا في قولهم ماذا الى آخره قال الشيخ ما ذكره الكوفيون ليس يثبت بخروجه عن القياس وقلته وذكر فيه
ضعف وجهين وقال احدهما بالرفع والاخر بالنصب على ما ذكره وهذا اسبل الاختيار والا فالوجهان جائزان في الوجهين
والذي يدل عليهما انه لو صرح بما فيه بذكر واحد منهما لجاز الوجهان واذا جاز مع التصريح الوجهان فهما مع المحتمل اقرب ووجه
في النصب انه يقدر الفعل المذكور فينصب به وفي الرفع انه يقدر مبتدا على حسب المعنى وانما حسن النصب في احد الوجهين لانه
السائل بجملة فعلية وكان في تقدير المجيب كذلك اولى بالمناسبة وفي الرفع بالجملة مقدمة في كلام السائل اسمية فكان الرفع
ليكون اسمية اولى للمناسبة المذكورة وجاز غيرهما لصحة تقدير الفعل في الاسمية والاسم في الفعلية وهذا كله انما يكون
اذا كان الجواب موافقا للسائل في اخره بدليل فحذف فيه ويستغني بدلالة كلام السائل عليه مثل قولك ماذا كتبت ونحو وكذلك تقول له
مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا لمعنى الفعل لم يقدر لاخلاله بالمعنى اذ لا يفهم منه الاثبات وهو غرض [illegible] كما
اذا قال له وقد سمع صوتا ظن بانه من ضربت فيقول له القايل هو صوت منادي فالنصب ههنا لا يستقيم لانه فاسد [illegible]
مثل هذين فهو يفسد المعنى ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فلو نصب ههنا لم يستقم
لانهم ليسوا مقرين بانزال [illegible] بل متعلقين باساطير الاولين بل منكرين للانزال [illegible] وقوله اساطير الاولين هو خبر المبتدأ
نحو انزل الى هذا الذي يقول انه انزل هو اساطير الاولين فيفسد تقدير الفعل على هذا والله اعلم بالصواب الكلام على
اسماء الافعال والاصوات والظروف من جملة المبنيات قال الشيخ اما اسماء الافعال فانما بنيت لوقوعها موقع ما الاصل فيه البناء
وهو الامر والماضي وقول بعض النحويين انما كون الامر والنهي المرجع الى الامر لان الذي وقع هذا القول عن النهي عنه امر
والامر لانه تحتاج بنفسه [illegible] ولما نقض صاحب الكتاب ان الكلام يتعرض لذكر النهي [illegible] للتسمية الاوامر [illegible]
للتسمية الاخبار ثم ذكر ما ذكره منها جملة ثم ذكر [illegible] فصلا فصلا واعلم ان هذه الاسماء معناها معنى الفعل [illegible] في الامر
والخبر [illegible] في الخبر [illegible] لانها منهم [illegible] وبنا [illegible] وشبهه [illegible] والماضي [illegible]
لنبهم [illegible] بان [illegible] مصدر [illegible] وانما [illegible] لكثرة الاستعمال [illegible]
وقال سيبويه وغيره من النحويين ان [illegible] عوض [illegible] اللفظ بالفعل [illegible]

واقع موقع سقيا او سقي وحكمنا بان رويدا وشبهه واقع موقع فعل الامر فتوجه علة البناء ولو انا سمينا لاحد القوم واعرابهم
للتجرد لكن الفصل بينهما معنى والدليل على ذلك انه قد جاء بعض هذه الاسماء معربا ومبنيا كرويد وحكمنا في حال اعرابه بكونها
على سقيا وحكمنا في حال بنائه بكونها على حالها وشبهه وكذلك ليس قولك واها ونظائرها فقد صح ان التعبير مختلف والمعنيان
متقاربان ثم قال وهلم وذكر الخلاف في تركيبها والذى حمل النحويين على الحكم بالتركيب في مثل هذه المواضع وان كان الظاهر
انه كلمة برأسها انهم راوا العرب حكمت بالتركيب في مثله فقولك اما ان في قولهم وان خيرا [illegible] مع اما العاطفة
فخففوا وبقيت ان واذا [illegible] مع بطلان التركيب فيهما صورة فلا يبعد ان يكون في هلم كذا ويقويه هنا انه في بني تميم
في قولهم هلمن هلموا هلمي الا انهم لما صرفوا تصرف الفعل دل على انه فعل لا يكون فعلا الا بالتركيب على مذهب اهل الحجاز يضعف
التركيب لانه لو كان مركبا لوجب اللغة التميمية فلم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ كيف يكون اسم فعل وهو فعل ومذهب بني تميم يقوي
التركيب ولكنه يضعف كونه اسم فعل للمنافاة الحاصلة بين الفعل واسم الفعل واذا حكمنا بانه فعل عند بني تميم بانه اسم
فلا يبعد ان يكون مذهب اهل الحجاز اسم فعل [illegible] مركبا على مذهب بني تميم فعل لا اسم فعل ويمكن ان يجاب عن ذلك بان هلم المركب [illegible]
والحاق [illegible] معنى عند التفصيل ويصير لها بالتركيب معنى آخر وحكم فلا يبعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا
جميعا اسم فعل فحصلت له احكام اسماء الافعال الا انه بقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على اصله ومذهب البصريين [illegible]
لعل معنى حرف الاستفهام من معناه [illegible] على ما ذكر ثم استدل بقوله صهلا على انه يكون مفتوحا منونا وان كان المراد
ههنا اللفظ لان حرف الجر لا يدخل على معناه كما لا يدخل على الفعل الذى بمعناه لتعذر معناه فيه الا انه استقام الاستدلال
لان الحكاية فيه معلومة اذ لو لم يقصد بها الحرف واذا كان حكيا علم انها لغة في الحكي واذا لم يعرب جاز ان يكون حكاية واما
قوله يوم كثير تناديه وحيهلا فلا معنى للاستشهاد ههنا لانه لا يستقيم دليلا على اخر فلا يتبين بنائه ولا على التعدى بنفسه ولا على
التعدى بحرف جر اذ ذكر ذلك لا يحتمل [illegible] اما انه [illegible] لانه لما قصد اللفظ ولم يحكم له بحركة [illegible] احكام الافعال البنا على السواء والذى
يدل على [illegible] لغة اذ ليس [illegible] واما تعديه بنفسه او بحرف جر فذلك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته وقد
يتبين انه لم يستعمله بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك اضافه ولم يحكه لانه اعربه فصار تعذر التعدى على اختلافه على حد
سواء ثم قال فعال على اربعة اضرب [illegible] القسم الاول [illegible] بناء علة بناء اسماء الافعال اما الثلاثة البواقي فعلتها مختلف
فيها فمنهم من ذهب الى ان علة بنائها [illegible] شبهها بما وقع موقع المبني فشبه يسار وحماد بنزال من وجهين احدهما انه
معدول [illegible] عن الميسرة وحماد عن المحمدة كما ان نزال معدول عن انزل والثاني انه نظيره في حركاته وسكناته [illegible]
نزال هو مذهب صاحب الكتاب في المذهب الثاني انها كلها [illegible] معنى التأنيث وزعم ان يسار متضمنة للتأنيث التى
في الميسرة لانه بمعناه [illegible] معنى التأنيث واذا ورد عليه هند ودعد [illegible] مما هو مؤنث في كلامهم [illegible]
فيه تاء التأنيث [illegible] التأنيث مراد [illegible] وفي مثل يسار تضمنها الاسم فصار دالا عليها وزعم ان ذلك [illegible]
في احكامهم لبنائهم احد القسمين [illegible] فاذا [illegible] هذا القصد جرى [illegible] والى [illegible] هذا التعسف
وقد الاسماء المؤنثة لم [illegible] ثم قال البناء في [illegible] لغة الحجاز وقد تقدم علته وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف

ووجه انه معدول وعلم فوجب ان يمتنع من الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من الصرف وهذا وان كان جيدا في معناه
لو طرد [illegible] لكنهم خالفوا فيما آخره راء فبنوا فلولا انهم [illegible] علة توجب البناء فيما آخره الراء لما بنوا واذا وجب بناء ما آخره
راء وجب بناء الباب كله اذ ليس لكونه راء اثر في البناء ويمكن ان يقال انهم [illegible] القياسان مستقيمان لكن يترجح احد القولين
لغرض العرض ها هنا قصد الامالة وذلك لا يحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب لم يكن [illegible] واذا بني كسر [illegible] لا
يكون الا للكسر فلما كانت الامالة مقصودة في لغتهم ولا يحصل الا بالكسر والكسر لا يحصل الا بتقدير علة البناء كان تقديرها
اولى من تقدير علة منع الصرف وان كانتا مستقيمة ولكن يترجح عليها علة البناء لما ذكرناه واما القليل من بني تميم فهذا
جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ولم يحتاجوا الى التعسف في الفرق ثم قال في فصل هيهات وقالوا
ان المفتوحة مفردة الى آخره لم يرد نسبته اليه [illegible] من تعسف والحق انه لغات فيها الا انهم لما راوها
مفتوحة تارة ومكسورة اخرى ويقلبونها تاء وقفا وتثبت اخرى شبهوها في الموضعين بما يناسبها [illegible] من ان المفتوحة
اصلها هيهية كزلزلة فقلبت الياء الفا وبقيت تاؤها تاء التأنيث في مفرد [illegible] الوقف مثلها في زلزلة
وان المكسورة اصلها هيهيات فحذفت الياء التي هي لام [illegible] اذ قياسها ان تحذف في جميع مصطفاة [illegible]
اذ اصلها مصطفيات ومعليات لان الياء [illegible] اذا [illegible] كراهة اجتماع الساكنين والمحذوف للتركيب في
[illegible] لا انك لو قلبتها الفا حذفت لاجتماع الساكنين فيبقى مصطفاة [illegible] لفظ المفرد [illegible]
تا بجمع كما مثليات فيوقف عليها بالتاء وهذا كله تعسف لا حاجة اليه وقوله في فصل [illegible]
الى آخره هذا باب الضمير لما يلزم من جعلها على المقصود به الفرقة بينهما في المعنى لفظا [illegible] في اللفظ
كانهم لما انهم لما قصدوا الفرقة في المعنى قصدوا الى ان يكون اللفظ ايضا مفترقا ليتناسب اللفظ والمعنى وكان
المجرى لما تم ان معنى قولك شتان زيد وعمرو وشتان [illegible] حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه [illegible]
الفاعل غير فعل [illegible] وان كان لفظه مفردا [illegible] اذا كان الفاعل لا بد ان يكون متعددا في المعنى
جاز ان ياتي اللفظ متعددا لفظا ومتعددا معنى كقولك كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو والجواب ان ذلك لا يلزم الا معدد
[illegible] زيد وعمرو [illegible] احدهما ان [illegible] والثاني ان [illegible]
متعدد ولكنه عند ذكر [illegible] حتى يحصل التعدد [illegible] واما الجواب عن الثاني فهو ان المعنى
اذا لم يحصل الا بالتعدد نظرا فان كان المعنى يقتضي اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد هو الوجه ليحصل الغرض وان
كان المعنى يقتضي افتراق المتعددات فالوجه الاتيان بما في اللفظ مفترقة وما ذكر [illegible] عليكم فان كلا الزيدين
هو الوجه وكلا زيد وعمرو ضعيف [illegible] شتان زيد وعمرو [illegible] فلا بد من الفرق [illegible]
ما ذكرناه [illegible] ما ذكرناه اولى ثم قال في فصل [illegible] بفتح وضم وبكسر وينون في احواله ويلحق به التاء منونا [illegible]
الشيخ [illegible] الثالث [illegible] انه مصدر ولا حاجة الى [illegible] اسم فعل لانه [illegible]
اسماء الافعال [illegible] هذا [illegible] علة البناء فاما اذا كان [illegible] الاعراب [illegible] على المصدر [illegible]

في المصادر المنصوبة بافعال مضمرة ونحو ان صه ونحوه اسم فعل لما ثم مرة ان معناه في حال النكرة كمعناه في حال التعريف وقد ثبت انه في مرتبة
لو انه اسم فعل فليكن ها هنا كذلك قال وهذه الاسماء على ثلاثة اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل غير منون فهذا فيما استعمل منونا
ان التنوين للتنكير وانك اذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتا والامر بسكوت معهود واذا قلت صهٍ لم يكن به الا انهم قصدوا الى ان
يجعلوا التنوين في صه للمعنى وحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة لما ذكرناه وينبغي اذا حكم بالتعريف ان
يكون على موضوعها اسما للفعل الذي معناه فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى
قلت اذا قدر معرفة جعل علما للمعقولية الفعل الذي معناه كما تقول في اسامة وثعالة واذا قدر نكرة كان كواحد من
آحاد الفعل الذي تعقد اللفظ به فصار امره بجعل التقدير مخالفا فصح ان يقدر معرفة وان يقدر نكرة وجيئه معرفة
لا غير في بعض مواضعه كنحو قولهم ابو براقش وجيئه معرفة ونكرة باعتبار التاويلين المذكورين كما لو نكرت اسامة وجيئه
نكرة لا غير كقولك سد وشبهه وقولهم فداك لا بد من تقدير اسم فعل او اضافته واذا جاء منصوبا كان مصدرا
وهذه الاسماء كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب ام لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى
ما لا موضع له من الاعراب كذلك ثبت ايضا ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال بعضهم لها موضع من الاعراب لانها انما
وقعت مركبة وكل اسم وقع مركبا فلا بد من حكم الاعراب بعد حصول التركيب فقد وجد ما ذكرتموه من علة البنا لا يوجب
الا يكون له موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية فاذا حكم بان لها موضعا من الاعراب كانت مبنية على اختلاف وجوه البناء
وموضعها رفع بالابتداء لانه واقع اسما مجردا عن العوامل اللفظية اسند احدهما الى الاخر كقولك القائم الزيدان
وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى القائم وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء انهم
بنوا لوقوعه المبني وهذا هو الوجه واما اسماء الاصوات فعلة بنائها انه لم يوجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب لانها
وضعت مفردة سواء الحكاية وامرا وغيرهما على ما ذكرت معانيها ولانك ان فارق المبتدا والخبر انهما لو جردا لا الاسناد كانا في
حكم الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معرب لان الاعراب يستحق بالعامل لعقد التركيب فهذا اوضح بانها مبنية لعدم
مقتضي الاعراب وهو التركيب فاذا وقعت هذه الاسماء في التركيب كقولك ما كان عليه ويكون لها حينئذ موضع من الاعراب
كقولك غاق حكاية صوت الغراب وكذلك ما اشبهه وفي هذه الاسماء خلاف في انها اصوات او اسماء يمكن ان تقدر اصواتا
ويمكن ان تعتقد اسماء افعال كالالفاظ التي يقال للبهائم زجرا او دعاء او غيرهما كقولك اخ للبعير فانه قابل لان يقال انه اسم
فعل لانه بمعنى اخ وهو بالاناخة كما ان صه امر بالسكوت فيكون معنى ان النفس بالخطاب بعينها البهائم لا تفهم المركبات وان فهمت
بعض المفردات وانما هي الفاظ يقولها قائلها عند الاناخة البعير بحيث اذا سمعها البعير اناخ لانه يقوم بنفسه
طلب الاناخة من البعير فعلى هذا تكون اصواتا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب وكذلك كذلك يحتمل ان يقال في
نحو نعم فعل معناه معنى تعجبا وانما في قولهما موقع المبني وهي صوت يستعمله المتعجب كما ان هيهات تستعمل بمعنى بعد ويجوز ان يقال
انها اسم صوت لان المتعجب يقول ما يقول المتعجب ولا يقصد اخبارا بانه يتعجب بل كما يقول المتالم اه وان لم تقولها للمتعجب منفردا
ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب في قوله وذلك لانه لا يقتضي الا واوا في الاجماع

اذ وهي كلمة دخلت على كان واخواتها ولكن دخلت على ان المولى ابن بعب البصريين والثاني مذهب الكوفيين والقراء البصريين جاءت
قراءتهم على خلاف مذهبهم ووقف مذهب الكوفيين وقراءة الكوفيين جاءت ايضا على خلاف مذهبهم فابو عمرو بصري يقف على الكاف
من ويكأنه والكسائي كوفي يقف على الياء من ويكأنه فدل ذلك على ان قراءتهم لم يأخذوها من نحوهم وانما اخذوها نقلا حتى لمخالفات
النقل في حجته في النحو لم يقرأ الا بما نقل كما رايته في وجه الكلام على بناء بعض الظروف قال منها الغايات ومنها قبل وبعد الجهة
علة بنائها اعلم ان الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف اليه العرف منه اذا افردت وقيل بنيت اذ ابنيت لحذف في الخالي
انما في البنا متضمن المحذوف وتضمن اين حرف الاستفهام ولاذا افردت كان المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان
شيئا تضمنه فهو كالظروف فيك ان حين يوم الجمعة في ان الحرف محذوف مقصود له ولا يوجب البنا وهو معرب باتفاق فلما جاء
الظروف على الوجهين فلذلك وجه ما يليق به مما هو قياس العربية قوله وحسب لا غير وان لم يكونا ظرفين فقد اجريا مجراه
في تضمنها المعنى الذي في الظرف من اجله ولو كان معربا لوجب تنوينه ولا كذلك غير في ذلك غير فعل على ذلك البني والعلة
للبنا الا ما ذكرناه في الظروف وفي معنى حسب قلت فخذاك نعم الحال ان ذكر في اسماء الافعال لانها مبنية ومعناها كافك
وليس بناؤها لقطعهما عن الاضافة الا ترى انهم يقولون بحسبك فيبنونها على خلاف حسب فانها نكرة معربة عند الاضافة فهو حسب الدرهم
فدل ذلك على ان بناءها ليس لقطعهما عن الاضافة ولكن بناؤها لموافقته حسب في المعنى حيث تقول بحسبك فيجلى كما تقول حسبك
وحيث ذكرها معها والاولى ذكرها في بناء اسماء الافعال لما ذكرناه وبنا الظروف على حركة لعروض البنا او لالتقاء الساكنين في
بعضها وعلى الضم لانها حركة لا تكون لها في حالة الاعراب قال وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة فان قصد بهذا
التشبيه انه علة البناء لم يستقم لان لزوم الاضافة لا يلزم منها البناء وان اراد انها مضاف الى جملة فلا يستقيم التشبيه لان الغايات
غير مضافة الى جملة واضافة فان مضاف ظهرت الغايات بنت لتضمنها معنى مضاف بما بعد الحرف فلا يستقيم ان يكون ما ذكر علة
للبنا وان قصد الى انه علة الضم فهو مستقيم ولكن ذكر علة بنائها انه لانه طابق وعلة بنائها احتياجها الى جملة معها كاحتياج
الحرف الى جملة معه وهذه هي علة بنا الذي وانما احتاج الى جملة من جهة ان وضعه لمكان منسوب الى نسبة وتلك النسبة
لا تحصل الا بالجملة زائدة في احتياجه الى الجملة كاحتياج الذي لا على ان وضعه لمن قامت به النسبة فلما احتاج الى الجملة في تتمة
اشبه الحرف قال ومنها منذ ومذ اذا كانت اسما على معنيين الى آخره قال الشيخ علة بنائهما انهما اشبها الحرف في احد
وجهيه لفظا وفي جهة الاسمية لفظها منذ واصل معناها في اشبه شيء بالحروف فهذا المعنى هو الذي يقال في بناء غير شبهها
اذا وقعت اسما والا وجب الاعراب الوجه الاخر انه يقال انها مقطوعة عن الاضافة مرادة في المعنى الا ترى ان قولك منذ يوم
الجمعة معناه اول المدة فالمضاف لبنية متصرفة كمن قبل ونحوه مع الحرف لم لا قالم بان المعنية للمضاف اليه لم يذكر
ابل تبعهما لم يصح تقليمه مجردا مخالف قبل وشبهه فانه يصح ذكره مضافا فصح ان يقال بحذفها فتعرب فمن ثم جاءت مبنية بعد
الا وقبل واخواتها مبنية تارة ومعربة اخرى قال ومنها اذا وهي للمستقبل واذ للماضي قال الشيخ علة بناء اذ واذا انه وضعهما
لزمان منسوب الى نسبة فهما محتاجان الى جملة بين معناهما كاحتياج الحرف الى جملة معه وفي اذا امر اخر وهو تضمنها معنى الشرط
وفي اذ امر اخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس من وضع المتمكن ولم تضف اذا الا الى الفعلية لما فيها من معنى الشرط واما اذ فاضيفت

الى الجملتين لانه لا شرط فيهما فان وقع بعد اذا اسم مرفوع او منصوب فلا بد من معمول لفعل لا بد من تقديره عليها مفسر بالفعل الظاهر كقوله تعالى
اذا السماء انشقت وقولهم اذا العصا انشقت وقد اجاز بعض النحويين ان تكون اسمية مبتدأ وخبرا واستدل على ذلك باتفاقهم على جواز
اذا زيد ضربته ضربته ولو كان الفعل لازما لم يجز الرفع كما لا يجوز ان زيد ضربته ضربته اذ لا يرتفع الاسم بعدها بالابتداء والجزء الاول
وقوع المبتدأ بعدها وهو استدلال قوي [illegible] ذكر الشلوبين فقال وقد استقبحوا اذا زيد قام ووجه استقباحهم انه ان قصد الى الفعلية
فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية فالوجه اذا زيد قائم فلذلك قبح اذا زيد قام فان قيل قصد الى الاسمية والتقييد بالماضي دلالة
على ان الحكم فيما مضى قيل هذا معلوم من نفس اذ فلا حاجة الى ايقاع الفعل الماضي الا لغرض فان قيل يلزم مثله في اذا في قولك
اذا زيد يقوم فالجواب ان يقوم مفسر للفعل المقدر بعدها وليس الجملة اسمية حتى يقال الوجه زيد قائم فان قيل فاذا قلنا
ان اذا يصح وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوي فالجواب ان تقدم حينئذ لم يقصد بها الدلالة على المستقبل
وانما قصد بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية فصار [illegible] لمعنى مقصود [illegible] اذا [illegible] اذ فانه [illegible] ذلك حسن اذا
زيد يقوم لما كان معنى خبرا ماخوذا من اذ واذا قد تكون ظرفا غير متضمن للشرط في مثل قوله والليل اذا يغشى [illegible] لانه لو كان
شرطا لفسد المعنى من جهة ان الجواب لا بد ان يكون بعد [illegible] او في معنى المذكور له لا ما تقدم عليه وههنا لم يذكر شيء
يصلح جوابا فيجب ان يكون ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ المعنى اذ يصير اذا يغشى الليل اقسم فيصير القسم معلقا على شرط
وهو ظاهر الفساد فيجب ان يكون ظرفا فان قيل بماذا يتعلق اذا كانت ظرفا مجردا عن الشرط قلت [illegible] والليل
حاصلا في هذا الوقت فهو اذا في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام حينئذ المعنى ولا يستقيم ان يكون
ظرفا معمولا لاقسم لفساد المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل والمراد المعنى على تقييد القسم [illegible] القسم مطلق والعامل
في اذا اذا كانت شرطا مختلف فيه فمنهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها ومنهم [illegible] خلاف [illegible] فان لم يكن [illegible] على
العكس فاما من قال العامل فيها جوابها فلما رآه من ان وضعها للوقت المعين وراى انه لا يتعين الا بنسبته الى ما يعين به من
شرط فيصير مضافا الى الشرط واذا صار مضافا امتنع عمل المضاف اليه في المضاف [illegible] العامل
معمولا [illegible] فيجب ان يكون العامل هو الجواب واما متى فليس لوقت معين فلا يلزم ان تكون مضافة فصح عمل ما بعدها
فيها فان قيل فهلا عملت متى فيما بعدها وما بعدها عاملا فيها على القول [illegible] معمولا قلت [illegible] تعدد الوجوه
[illegible] الوجه [illegible] متى انما عملت في فعلها لتضمنها معنى ان [illegible] لكونها ظرفا له
فالوجه الذي عملت به غير الوجه الذي عمل فيها فان قلت فهذا [illegible] اذا قلت لا يستقيم لانك اذا جعلت اذا مضافة الى
فعلها كان عملها فيها باعتبار كونها ظرفا له [illegible] الذي هو [illegible] فاذا جعلت الفعل عاملا فيها كان على معنى كونها ظرفا
له [illegible] الوجه [illegible] والحق ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا [illegible] الاضافة في اذا لا
معنى له وما ذكر من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل [illegible] كما تحصل [illegible] فانه
تحصل التعيين ولا يلزم الاضافة واذا لم يلزم الاضافة لم يلزم امتناع عمل الشرط والذي يدل على ذلك [illegible] اذا الا
اليوم اكرمتك [illegible] وقوله تعالى ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف اخرج حيا ومعلوم ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيا

فلو كان هو العامل في اذا مضافا الى الموت لفسد المعنى اذ يصير [illegible] وقال [illegible] الاخراج فيصير وقت الموت وقت الاخراج
[illegible] ظرف [illegible] للاخراج وهو متسبب عن الموت على ان نظر [illegible] لا يستقيم ان يكون ظرفا الموت والاخراج جميعا [illegible]
المنازع قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا فهذا ظاهر في ان العمل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب قوله وقد اذا معنى المجازاة
دون اذ الا اذا كفت الى آخره قال الشيخ وقد تقدم ما يدل على ان اذ لا تخلو عن الشرط ولكنها في غالب [illegible] كما ذكر واما اذ فحكمها
ما ذكر فاذا دخلت ما عملت عمل الشروط [illegible] او حرف فيه خلاف فمن نظر الى الظرفية حكم بالاسمية ومن نظر الى الشرطية
حكم بالحرفية قوله وقد يقعان للمفاجاة ويعني بالامثلة مواضع وقوعهما ولا يقع بعد اذا في المفاجاة الا المبتدأ والخبر والعامل
فيهما معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره [illegible] فاذا
زيد بالباب [illegible] العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفاء [illegible] العطف او السببية وكلاهما متعذر
واما بينا وبينما فهو ظرف فيه معنى الشرط يجابان باذ واذا تارة وتارة بالفعل والاصمعي [illegible] مجيء الفعل [illegible] اذا او اذ مع
استقلال المعنى [illegible] زيادة [illegible] بان الفصيح اسقاطهما والجميع جيد [illegible] تقول بينا زيد [illegible] اذ اتاك [illegible] وان
[illegible] اكرمك ولم يدل [illegible] على ان الاسقاط افصح قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون [illegible] على
ذلك واما لدى فلا يستقيم ان يقال علة بنائها احتياجها الى مضاف [illegible] كل اسم محتاج الى الاضافة
كفوق وتحت وامام وقدام [illegible] الى الاضافة وانما [illegible] وان اشبهها
بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف [illegible]
[illegible] بزيادة او نقصان [illegible] الحرف وبني [illegible]
[illegible] ما اشبه الحرف وان اختلفت جهات التشبيه [illegible]
وان اختلفت جهات التشبيه وهذا كثير في العربية في ابواب مختلفة [illegible] ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم
علة بناء الآن تضمنها حرف التعريف ولا يقال ان فيه التعريف [illegible] دخلت عليه الالف واللام [illegible] موضوع في
اول احواله بالالف واللام [illegible] حكم التعريف [illegible] فيجب ان يكون تعريفه بامر مقدر وهو تضمنه معنى لام التعريف وهو
معنى كلامه في قوله [illegible] ولدخول الالف واللام [illegible] بنائها [illegible] معرفة وجب ان يكون
معرفة بحرف تعريف مقدر [illegible] وايان [illegible] علة البناء فيهما واضحة في الشرط والاستفهام جميعا وقوله ومتى
للزمان المبهم [illegible] تستعملها [illegible] ولا يقال متى طلعت الشمس ولا بالعكس وان كان اذا قد
استعملت [illegible] المبهم [illegible] في الابهام فاشبهت الاحيان المضافة [illegible] على قول [illegible]
[illegible] على الحقيقة واما لما [illegible] تشبيها بالشرط [illegible] جمع بينهما [illegible] اذ واما امس [illegible] تضمنه
معنى لام التعريف عند الحجازيين [illegible] واما بنو تميم [illegible] ينبغي ان [illegible] على مذهبهم [illegible] العلمية والالف
واللام والعدل [illegible] ممنوعا من الصرف [illegible] واما قط فبنيت لما تضمنها معنى لام التعريف
[illegible] الزمن الماضي جميعه [illegible] واما ان [illegible] معنى المضاف اليه [illegible]

واللفظ

او نقول ان من لغاتهما فتح ساكنة ومن توضيحه وضع الحروف هل مشبهة بالحروف من حيث المعنى فاجريت مجراها كما قلناه
من لدن لا تشبه الى اذ واما عوض فبنيت للعلتين المذكورتين في قط الا ان ما كان مستقبلا فان ورد ابدا فانما هو موضوع
للزمن المستقبل وهي معرفة لجيئان ابدا بدخلها لام التعريف ولو كان متضمنا لها لم تدخله كما قلنا في امس وشبهها من المبنيات
التي تضمنت معنى الحرف المركبات قال صاحب الكتاب هو على ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا الى العشرة قال الشيخ
اعلم ان الاول من احد عشر الى تسعة عشر انما بني لانه ... فاشبه المضاف مع المضاف اليه كما ان المضاف اليه ... وكذلك التشبيه ثم
قال ان الاصل لعدد المنيف على العشرة ان يعطف الثاني على الاول لان القياس في الاعداد كلها ان يعطف الثاني على الاول
وكان قياس هذا كذلك الا انه جمع الاسمان كما ذكر الى تسعة عشر ولم يمزج غير ذلك لان العشرة وما دونها اكثر فيما تعدد
واما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على الكثرة انه اذا كان ... في ضمنه
وحرف التعريف والاضافة لا يخلان بالبناء لان حرف التعريف تنعقد على كلمة واما الاضافة فبحسب البناء فلم يبعد الاضافة
كما هو قبل الاضافة ومذهب الاخفش ان الثاني معرب لانه مضاف فهو كالاسم ... قياسا على الثاني في اثنا عشر والفرق
بينهما ان اثنا الملحق ... وهو حكم من احكام الاضافة فاعطى حكم المضاف لان علة بنائه انما هي كونه بمنزلة
جزء الكلمة فلما قد صار مضافا فالمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب فانت علة البناء فاجري مجرى المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر
فان علة بنائه تضمنه معنى الحرف وتضمنه معنى الحرف باق على حاله قبل الاضافة وبعدها فلا يلزم من اعراب اثني من اثني عشر اعراب
عشر في تسعة عشر فان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان ... كما ذكر اما وجه البناء فلانه قبل النقل كان مبنيا فاجري
بعد التسمية مجراه قبلها كما اجري غلام زيد بعد التسمية مجراه قبلها في الاعراب قياسا على ... اذا اسميت به ... في البناء
واما الاعراب فلانهما كلمتان ... وسمي بهما فاجري مجرى ... كمعدي كرب ... ان يجري فيه
اللغات الثلاث التي في معدي كرب على ما ياتي بيانها في فصل معدي كرب ... مفرد
فلا علة توجب البناء ... وان قدر مركبا فلا علة ... الواو العطف على ان يكون الاصل ... وصير الحد
لخمسة عشر ... خمسة عشر اذ قياسه خمسة وعشرة فاذا صح هذا التقدير فيه فليصح في معدي كرب القابل له
وغاية ما يمكن ان يقال فيه انه في الاصل فصل ... العطف لا يحل التسمية بهذا التقدير وان كان ... في معدي
كرب لان الاحكام من البناء ... والاعراب في معدي كرب ... على ... فاذا كانت قواعد معلومة ... حكما
مختلفة ... الاحكام مختلفة في الفاظ ... كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة ... ذلك فيها ... وذي
لا يبطل ما علم صحته هذا اقصى ما يمكن ان يقال ... واما بادي بدا وايدي بادي بدا ... بدا بلا ... الهمزة
من ... مقصورا وابدلت الهمزة في بادي ... وسكن ... الثاني في الاول واما ... والاسكان ... في بابيا
في الاسم الاول هو بادي ... القسم الثاني منه ... بتضمن ثانيه معنى حرف فهو معرب والاول ... كمعدي كرب فهو
مشكل ايضا ... الاصل اسم معرب لم ... التخفيف والتخفيف ... ولو قيل انه معرب على اصله منصوب
على الحال ... سكنوا الياء في ايدي سبا ... بعد تخفيف الهمزة تخفيفا ... في كلامهم كثيرا ... كما ... قولهم ...

باهلها وكذلك قول الشاعر حتى ... في محل وسبا ... ذكر ذلك في المركبات لانه اقرب الى الصواب لانهم حكوا بانه ... واشكال العدول
... نصب ... التركيب ... لكثرة استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار قولهم ايدي سبا ... منه
التفرق من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا على التفصيل فلما صار جميعا ... معنى ... ومن غير نظر الى ...
معدي كرب في ... عليه ... من غير نظر الى تفصيل اللفظين فاجري مجراه لما صار في المعنى مثله واذا كانوا ... فعلوا
مثل ذلك في الجمل حتى اجروها مجرى المفردات ... منها معنى من غير تفصيل ... المفرد ... عن معنى الجمل فهذا
اقرب الى ذلك ان كان ... الاحكام ... باختلاف المقصود فيهما ... الجامع بينهما في التشبيه انهما الفاظ متعددة
يفهم منها معنى مقصود من غير نظر الى ... كل مفرد حتى اجري ... مجرى المفرد ... وجه المشابهة بينهما وحكم
بادي بدا في ... مثل ايدي سبا ... للاولية واما معدي كرب ... فيه
لغتان على ما ذكر اما اللغة الفصيحة فهي اعراب الثاني وجعل الاول ... ويكون غير منصرف ... والضمة ... لغتان
مرجا ... لا على معنى ... بالمفردات من ... المركبات قبل النقل ... في الاعراب
فيقدر ذلك الحكم على حاله وهذا لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد له من حكم ... بالمفردات من حيث المعنى ... مفرد
كما ان ... المفردات معربة واللغة الثانية ان يضيف ... الثاني ... بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا
... التشبيه اللفظي ... في ... تشبيه
... معنوي واعتبار المعنوي اقوى ... ساكنا في حال النصب ... معدي كرب لو كان ... مجرى المضاف على
... بنصب المضاف اذا كان ... في قوله ... اعتبار ... اعتبار المزاج
دون اعتبار الاضافة وهذه اللغة ... بالقسمين ... الثاني ... في ... معدي كرب
ولولا اعتدادهم بالتركيب والمزج لم يكن ... اعتدادا بالتركيب
الصوري كما اعتد به في ... معدي كرب ... هذه اللغة ... القياس ... الاضافة
اذ التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف والله اعلم الكنايات قال صاحب الكتاب ... كذا
وكيت وذيت الى اخره قال الشيخ علة بناء كم الاستفهامية ظاهرة وهو تضمنها معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها
بالخبر لفظا واصل معنى ... الا ... وليس ... الحروف ... معنى الانشاء
في ... الكلام ... الانشاء ... صدقا ولا كذبا
بل نوع من الكلام ... النفس ... اعتبار من خارج ... فيسمى صدقا ولا ... فيسمى كذبا والخبر ... نوع من الكلام
في النفس والخبر ... اعتبار من خارج ... فيسمى صدقا ... فيسمى كذبا ... خارج
... فيسمى صدقا ولا ... فيسمى كذبا ... من خارج ... الصدق ولا الكذب
والخبر كقولك زيد قائم فيعتبر بامر من خارج ... زيدا باعتبار ... صدقا وان كان ...
... كذبا واما كذا ... بها ... بها ... على ... استفهام

انما

كناية فبقيت على اصلها في البنا واما كيت وذيت فعلة بنائهما كنايتان عن الجمل والجمل صيغة باعتبار الجملية فبنيت تشبيها لها بما كني بها
عنه قال وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور مجموع او مفرد اقول انما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا لانه مطابق العدد
من غير نظر الى الكثرة والقلة فجعل له تمييز مطابق العدد المتوسط وهو احد عشر وهم جعلوا له القلة ولا الكثرة مميز فلم يجز تقليلا ولا
الخبرية فجعلوا لها لما كانت للكثرة مميز يوافق مميز عدد الكثرة وهو المائة والالف وهو مفرد مخفوض وجاز فيه الجمع نحو
لمعنى الكثرة اذ ليس في لفظ كم ما يشعر بخصوصية الكثرة المقصودة بخلاف الالف فان فيها ما يشعر فاستغنت عن الجمعية قال
ويقع في وجهيهما مبتدأ الى آخره قال ولا يقال ولا يقع الا صدر الكلام عند البصريين فلذلك لم يقع فاعلا ولا على صفة يلزم منهما تقدم
العامل الا اذا كانت مضافا اليها فانه يغتفر تقدم المضاف لها اما لانه متعلق بها خبرها واما لان مميز الاستفهام من يسبب اليه
فيصير الحكمان للاستفهام فلم يبق الا ان يقع مبتدأ او مفعولا للفعل بعدها فيعرف ذلك بان ينظر الى ما وقع بعدها فان كان بعدها خبرا عنها
وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم مالك شبهه وان لم يكن اسما مخبرا عنها وجب ان يكون ثم فعلا فينظر فان كان مسلطا على كم
وجب ان يكون معمولة له على حسب ذلك التسليط مفعولا به او ظرفا او مصدرا كقولك كم ضربت وكم يوما ضربت وكم ضربت زيدا وان لم يكن
مسلطا عليها فلا يخلو اما ان يكون مسلطا على ضميرها تسلط المفعولية او لا فان كان الاول كان فيه وجهان كمسألة زيد ضربته ومثاله
كم رجلا ضربته الا انك اذا قدرت منصوبا وجب ان تقدر الناصب متأخرا عنها فيقول كم رجلا ضربت ضربته لما تقدم من ان لها صدر الكلام
وان لم يكن مسلطا عليها ولا على ضميرها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم رجلا قام وكم رجلا جاءك وشبهه ثم مثل بالمبتدأ ثم مثل بعد
مثال الراجح من الابتدا بين بما ان المنتصب صفة للمبهم صح ان يكون خبرا وهو قوله وكم منهم شاهد على الارض وكم غلام لك ذاهب ثم مثل
بالمفعولية والاضافة قال واذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب قال رضي الله عنه جاز الفصل بين كم ومميزها ولم يجز في مثل
عشرين رجلا حيث ان عشرين لا الغرض فيه تبيين الذات اولا وانما جي بعشرين ليبين بها خصوصية العدد فهما جميعا كانما شي واحد
الا ترى ان هذين المعنيين لما كان التعبير عنهما باللفظ والحكم بعد لعشرة كقولهم ثلاث وثلاثون وصار عشرين رجلا بمثابة قولك رجلين
فكان جملة لا يفصل بين عشر وبين ذلك عشرون رجلا بخلاف كم فانها في اصل وضعها للابهام وليست مع جزئها كعشرين بحيث ميز الاثني كم
قلتم كم ليلا لم تتبين به خصوصية العدد فلهذا ظهر الفرق بين الجائز والمختار النصب عند الفصل لانه في التقدير المختار مضاف اليه
والفصل بين المضاف والمضاف اليه ضعيف ولما ضعف ان يكون مضافا اليه انتقل الى اعراب عموم التمييز وهو النصب وحكى الجر مع الفصل الجائز
جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ان يجوز اما في ضرورة تقول كم عندي لك من آخر قال رضي الله عنه انما ذكر هذا الفصل
ليعرف ان عز ومثله وشبههما مما يتعرف بالاضافة فصح ان يقع مميزا لكم كما صح ان يقع مجرورا كرب وبلفظ بيت الفرزدق كم عمة
لك يا جرير وخالة والنصب كما ذكره والجر كذلك والرفع على معنى كم مرة او كم مرة عمة لك حلبت على عشاري وكم منصوب على الظرف وحلبت وعلى
المصدر ان جعلنا المرات الحلبات حلبت ايضا فتقديره على الاول حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة والغرض
في المعنى بين الرفع والنصب فيهما واحد اذا معناه في الخبر كثيرا من الازمان عمة لك وخالة لك حلبت حلبات كثيرة في تلك الازمنة
واذا جعلته استفهاما كان معناه اخبرني اي عدد من الازمان او الحلبات عمة لك وخالة حلبت على عشاري ادكر كثيرة الازمنة
على تقدير النصب مع الحلات وهذا المعنى ابلغ من الاول لانه لما فيه من الاستهزاء او قوله تقديره كم مرة حلبت على عشاري اذا اراد به تحقيق

٤٢

المعرب لم يستقم لان عاملك فيهما قبلها وفاعل معربي في البيت مبتدأ تاخر الفعل عنهما ولا يتقدم الفاعل على فعله وان اراد تبيين
المعنى وايضاحه فهو مستقيم ان عماتك حلبت وحلبت عماتك سوا قال والخبرية مضافة الى مميزها الى آخره نقلا عن الاضافة فيه
هو الموجب لما ارادوه من اضمار الجار ووجه القول الاخر مانبه من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهي مع حذفها بمعناها فحملت عليها ومعنا
القول الذي يقول كذلك حتى يقول القائل زيد مع غلام زيد ومن قبل القائل في المعنى ما لا الاظهار بعلة الاسم الاول انا منونا في التقدير
ومضمرة وكذلك عمل الحرف المقدر في معنى عامل مع كونه الاول اضافة لفظيا ومعنى ومن اصناف الاسم المثنى قال الشيخ هذا
الحد الذي يستقيم في حد المثنى واذا احترزنا السببية قلنا هو لحاق الاسم زيادة في آخره وليس في آخره الضم نحو اليه ليدل على ان مثله مستعمل المثنى
بمثل ذلك لو قلت زيدان وزيدتان فانه ضم مثل الى مثله وليس مشتق وقوله ليكون الاول الاول احترازا مما لو ضم واحدا الى واحد ضمه
المثنى بل لك لانه كقولك رجل ورجلان ونحو ذلك يجوز ان لاحق الاسم المشترك فيثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين
الشمس وعين الجارية خلاف والظاهر جوازه شاذا والكثير المستعمل خلافه وقالوا زيدان عمران الاسما الاعلام وان كانت
ماعتبار مسمياتها كالاسما المشتركة لانها لم يسمها باعتبار المراد من معانيها وهذا مما يقوي قول من يقول ان الاسم المشترك
يثني وان اختلف مدلوله والجواب انها انما تثنى بعد ان يخطر المتكلم للمسميات بزيد سالبه وقد انتفا العلمية منهما فصارت
كانها اسما اجناس كرجل باعتبار ما تحته وفيما كانهم ينحى رجل بمثل ان قال هنا مثله وهذا المعنى هو الذي حملنا ان قالوا الزيد وزيد
فلان ولولا ذلك لما نكر ثم لم يستقم تعريفها وما ثم تقدر تنكيرها صارت كاسما الاجناس المشتركة في امر واحد الا ان انما
الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونه مسمى بزيد فان قيل اذا كانت تثنيتها
كابا تنكيرها وتعريفها باللام وذلك شاذ فليكن تثنيتها ايضا شاذا والمثنى شاذ والاجماع دل على انه ليس مثله فالجواب
ان زيدا اذا ذكر وعرف فهذا استعمل على خلاف ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فاذا نكر بعد التعدد
لاخراجه عن اصله لغير ضرورة واما زيدان فلا يمكن استعماله علما لان تثنيته تنافي علميته فلا يلزم من شذوذ ما يمكن جريه على
اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله قوله والثانية عوض من الحركة والتنوين مذهب البصريين والكوفيين يقولون انها
عوض من التنوين ويستدلون بقولك جاني غلاما زيد فحذف فيها ايدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها
يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع فاذا قلت
رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا واذا قلت الرجلان كانت عوضا من الحركة واذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من التنوين
قال ومن شانه اذا لم يكن مثنى منقوص يعني بالمنقوص ما اخره الف وهذا غريب في الاصطلاح وانما المنقوص في الاصطلاح
ما نقص آخره من حركة كقاض ومن عصا وما نقص بعض الاعراب كقاض واما اطلاق المنقوص على ما في آخره الف خاصة فليس بمعروف قال
والمراد المنقوص الحاجز قال المنقوص على اصطلاحه وهو ما في آخره الف لا يخلو اما ان يكون ثلاثيا او فوقه فان كان ثلاثيا
وجب رده الى اصله لانه لا موجب لكونه لا موقع الحركة بعده والواو والياء لا يعلان اذا وقعتا قبل الالف كقولك عصوان ورحيان
اما الكراهة اجتماع الالفين وكراهة اللبس بين بنا الاصل وعلى الواو في علية واذا لم تعتل وجب ان تبقى على الاصل فقولك قفوان وعصوان
واجري على اصلها نظرا الى المماثلة كما ذكر وان كانت فوق الثلاثة لم تقلب الا يا وانما قلبت يا فيما اصله الواو لاجل امرين ما لانها

في اصل الافعال فعل بها ذلك فاجريت الاسماء عليها كقولهم اغزيت واستغزيت ولما استثقلها اخرا فيما كثرت حروفه فابدلوا
منها الياء لخفتها واما مذروان فلان التثنية فيه لازمة الى آخره وجه اعتراض انه اسم رباعي جاءت عينه الواو ورابعه ولم تقلب
ياء وجوابه ان مذروان لا يقال في مفرده مذرا فان عللنا بالوجه الاول فليس آخره الفا محققة عن واو حتى تبدل اعني الالف ياء بل
هي لم توجد اولا للزوم التثنية وان عللنا بالثاني فالواو لم يقع متطرفة لان التثنية لازمة فلا تقع متطرفة وان كان يشتبه بها
بالواو الواقعة في جباوة قال وما آخره همزة الى آخره ثم قال في آخر الفصل فعلم ان الهمزة تقلب واوا والاجود والباب في الهمزة
الاقلبن **قوله** الباب في الواو في الاقلبن وقلة جواز القلب يوهم ان المسائل الابواب مستوية في البقاء والقلب ليس الامر
كذلك فالاولى الباب فيها الاقلب والقلب ضعيف جدا والقلب في الثانية اولى منه في الاولى والقلب في الثالثة اظهر منه في
الثانية وانما كان القلب ضعيفا في الاولى لانها همزة اصلية فلم يجد بالوجه تغيرها فكان بقاؤها على حالها اولى والثانية ليس
همزة اصلية ولكنها منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة والثالثة ليست اصلية ولا منقلبة عن حرف
اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة وفوات الحرف الاصلي المنقلب عنه الهمزة والاخيرة الرابع ونحو حمراء وصحراء
فانما اوجبوا فيه القلب للفرق بين همزة التانيث وغيرها وكانت اولى بالقلب من الاصل والاخر الاصلي المشبهة بالاصل
وقلبت واوا لان العلامة التي ثبتت لها في التثنية فحمل عليه وان اختلفا علة واما الابدال عن همزة والواو اقرب اليها لاشتراكهما
في الثقل ولما كرهت الاداء الحاصل بعد الف لو قالوا حمراءين واما بقي قوانينها وبين الالف المقصورة بالهمزة فهما اولى
لا الف فلما لم يقع بلغ ذلك القلب لان القلب ثم الواجب والجائز انما كان اما لانها زائدة مع استثقال همزة بين الفين واما
لاستثقالها بين الفين وما يوجب في جملة شيء من ذلك نعم قد تخفف الهمزة على ما ياتي في تخفيف الهمزة وليس من هذا الباب
قوله وقد يثنى الجمع على تاويل الجماعتين والفرقتين الى آخره قال رضي الله عنه تثنية الجمع قليل وسبب قلته
ان مفرده يعطي ما يعطي التثنية فيقع ذكر التثنية ضايعا ولكن يجري في بعض المعاني ما يحتاج الى ذكر الجمع مثل
قولك لشاة العادية بين الغنمين ... لكن ... ولا يمكن التعبير بمجرد الجمع بخلاف ذلك عند حاله
فانه ضعيف **قوله** ويجعل الاثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين الى آخره يعني اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى
مضافين الى اثنين متصلين بهما في المعنى عبر بلفظ الجمع وان كان مثنى في المعنى وسببه اجتماع لفظ تثنيتين
فيما كانا كالشي الواحد في المعنى نحو ذلك تقول ضرب رؤوسهما ولا فرق بين ان يكون الاول مفردا من كل واحد منهما
او متعددا من كل كقولك قطعت ايديهما وان تريد يدا من كل واحد منهما وقال الكوفيون شرطه ان يكون الاول متحدا
في كل واحد منهما كقوله فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما فبطلت شرطية الاتحاد
وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هذا فالاصل ... يعني بقوله هذا وضع الجمع موضع التثنية ...
حكم هذا الفصل ... قوله ظهورهما الترسين **قوله** والاصل يعني لفظ المثنى للدلالة على التثنية على القياس الاصلي وهو
قوله ظهراهما ثم تبين ان الشرط الاتصال لامتناع افراسهما لما فقد الاتصال **قوله المضاف الى اسم المجموع** قال الشيخ لما كان
غرضه الدلالة على بيان لفظ السالم المذكر لاختلاف آخره بالحروف ولاختلاف العامل لم يكن حد الجموع المكسر معه لاختلافهما

في هذا المعنى فجعل كلا واحدا على حدته ثم حد المجموع السالم المذكر على نحو حد التثنية وذكر السالم المونث بالالف والتاء اخيرا ثم
عموم السالم فيما ذكره واستغنى عن ان يعيد لفظ التكسير للمونث السالم اذ لفظه فيه بينه فالذي بالواو والنون لم يعلم في خاصه
صفاته الا بعض احاده وبعض صفاته والافلا يستغنم التعبير فان طلحة وشبهه لا يجمع جمع التصحيح ومنو اعلام من يعقل واحمر
وعلامه وجريح من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون وانما يجمع بالواو والنون مذكر علم يعقل او صفة لمذكر يعقل او اسم ما فعل
فعلا ولا فعلان فعلى مونثه جارية على المذكر وكلامه كذا يجري على المونث فلذلك جمع كما استغنى عن بيان ذكرها هنا بتفاصيل
سياتي في الباب ثم قال والثاني نحو من يعلم وغيرهم في اسمايهم وصفاتهم يعني المكسر وقوله في اسمايهم وصفاتهم يريد في بعض
الصفات اذ بعضها لا يجمع الاصحيحا ككريم وكرام على ما سياتي وحكم الباب الذي جعلها فيه سالمان المجمل على ما قدم وقد اجرى المونث على المذكر
في التسوية الى آخره اي جعل علامة النصب والخفض الكسرة حملا له على المذكر حيث جعل علامة الخفض والنصب الياء لما كان يكون
للمونث على المذكر مزية وانما اعرب الجمع الصحيح بالحروف لانه زيد في آخره زيادة مع بقاء صيغته فاشبه التثنية فاعرب كاعرابها
وانما اعرب المثنى بالحروف لانه لما كان فيه ذلك لو اجعلوا اعرابه في شيء هو اكثر من اعراب المفرد وهو الحروف وكان القياس فيما يعرب
بالحروف ان يكون الواو الرفع والالف النصب والياء المكسور ما قبلها الخفض كما هو في ابوك واخواته فقياس الزيدان في الرفع النصب الزيدين في الخفض الزيدين
في الجمع في الرفع والخفض على القياس وجاءت التثنية في الخفض على القياس الاخير وانما كان ذلك لان النصب الثاني هو قياس النصب
لو بقيت الالف لالتبس التثنية بالجمع في قولك ضاربان لان النون تحذف وما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلا فرق لو انه تثنية او جمع
فلما جاءت الالف للرفع النصب سقطت منها جميعا في النصب ثم لما كانت الالف الخفيفة حروف علة كن ان يختلا بالكلية فجعلت
هو ضامن الواو في التثنية ثم حمل في كل واحد منهما المنصوب على المخفوض اذ لم يبق عوض ذلك فصار الامر على ما ذكره في الجمع و
التثنية ويقسم الى جمع قلة وجمع كثرة ونعني جمع القلة ما ذكر وجمع الكثرة ما زاد عليه وصيغ جمع القلة ابنية مخصوصة من
جموع التكسير ومما ذكر وجميع صيغ التصحيح وصيغ جمع جمع القلة ابنية مخصوصة من جموع الكثرة ما عدا ذلك **قوله**
ويجعل عرايد الجمع بالواو والنون في المونث قال الشيخ جعل الاعراب في الجمع بقاء جمعا شاذا ولم يات مع شذوذه الا في ما
جمعت جمع التصحيح على غير قياس كما انها كانت مستحقة للتكسير ... من ذلك قوم ... على ما ذكر ومنها العما
الاعداد كقوله وقد جاوزت حد الاربعين ولان في الاعراب ... وانتقل الواو
قال والثلاثي المجرد اذا كثر عشر امثلة الى آخره لم يتعرض لابنية الجمع ولم يذكر المفردات ولم يذكر اكثر مفرد ابنية
التي جمع عليها لانه لا يعنيه كثير غرض اذ ذلك لا ينضبط الا بالسماع في كل لفظة هو حفظ اللغة والذي ينضبط هو ان نعلم ان الحكم وقد ان
المفردات ونعلم ان تلك المفردات لا تخرج عن قبيل فعل الجمع وهذا المعنى حصل لما ذكره من الجموع عشرة في مثال علم ان عشر
الاوزان المعتبرة جمع عليها وان جاء ناقصة علم ان ذلك المنقوص لم يات جمعه ويعلم تلك الزنة ونحوها انه ذكر في افعال جميع
الامثلة فعلم ان جميع الامثلة عليه ثم ذكر فعالا وذكر ستة امثلة فنقصت اربعة وهو فعل وفعل وفعل وفعل فعلم ان هذه
الاربعة لم تجي على فعال لكن لكنايه هذا هو الذي كان يحصل لو ذكر المفردات واحدا واحدا الا انه كان يطول الكلام
قال والمونث الساكن الحشو لا يخلو اما ان يكون اسما او صفة كما ذكر فان كان اسما حركت عينه في الجمع اذا صحت

الاسماء وصفاتهم ... علامة ... اعرابها ... ... في العلوم الاربع وعليه في الرفع والخفض ... في التثنية ... الاسباب في الرفع ...

...ال الزيدان في الرفع وقياس ... الزيدين على ... في الرفع ...

ولعلها

وانما

٨٤

فان اراد بقوله اذا صحح فعلات معتله مصروف الادغام فهو جيد لكنه بالظاهر حكمه حكم المعتل فانه لا يجري كقولك سكات وصفات
قوله ويبدو الكسر في المكسور كسدرات وان كان ينبغي ان ينبه على المدغم العين والمعتل اللام فاما المدغم كقوله جنة وجنات
فيجب اسكانه واما المعتل اللام فالاسكان فيه جايز كذروة وذروات قوله ويبدو في الضم في مضمومها كغرفات ولكن ينبغي ان ينبه
على المدغم العين والمعتل اللام اما المدغم فيجب اسكانه كقولك عدة وعدات واما المعتل اللام فيجوز اسكانه كخطوة وخطوات
وخطوة وخطوات ثم اورد اعتراضا على قوله وتسكن في الصفة وهو قولهم لجبات وربعات وهي صفات لقولهم شاة لجبة
وهي الشاة التي جف لبنها وربعات للقصيرات واجاب ان ذلك في الاصل من قبيل الاسما فلما وصف بها لمح معنى الصفة بحث
حكم الاسمية في التحريك وجاز ان يقول لجبات وربعات وهو القياس ثم قوى ذلك بان مثل اسما الا ترى في اسميتها وقد اجريت
صفات على خلاف اصلها تقول امراة كلبة وليلة غمة ولو جمعت في مثل ذلك لقلت كلبات وكلبات فكلبات نظرا
الى الاصل وكلبات نظرا الى الوصف واما مثل ليلة غم فلا يظهر في الجمع فرق بين كونه اسما وصفة لان المدغم فيهما سوا على
ما تقدم قال وحكم المؤنث مما لا تا فيه كالذي فيه التا قال رضي الله عنه وقولهم عيرات في جمع عير انما يكون على لغة هذيل لانه
معتل العين فكذلك كالبيت واستثقلوا الضمة على الواو والياء فلا يقولون عودات وبيضات في جمع عود ودير واوادك
الا ما شذ واستغنوا في الواو دون اليا فهو لكراهة الضمتين والواوين فلا يقولون ومن لا ما شذ ولم يكرهوا في اليا
لثقل الضم على الواوين ودونها بالساكن بعدها ومنهم من حرك الاول في مثل ذلك لكراهة الضمتين والواو فيقولون عدوه وشبهه
والعلة من المعتل اللام يجمعان بكسر من باب قاض فيصير لفظه على لفظ قاض في الرفع والجر والفتح في النصب لانه لو بقي لادى الى
واو وياء قبلها ضمة وليس من لغتهم فتبدل الضمة كسرة فيجتمع ساكنان حرف العلة والتنوين فيحذف لالتقا الساكنين فيصير
كما ذكر كقولك دلو وادل وايد وايدي اذا جليا وايديا ويقول من المعتل اللام يبدل من الضمة كسرة لشبهه بما في آخره حرف علة قبلها
ضمة كقولك دلي وادلي لانه لو قلبت الضمة كسرة فاقلبت الواو الاولى يا ثم ادغمت فيها بعدها سواكان واوا او يا على
اصل الاعلال الذي سبق وقد جا الضمة في مثل ذلك في ما كان من ذوات الواو مثل فتو ونحو وجا في اليا نادرا فالو نحو وجمعه
كثير فاني الفقير كقولك دلي وحي كراهة الكسرة بعد الضمة في اول الكلمة في الاسم وقولهم قسي جمع قوس جمعوه على فعول فكان
قووسا فكرهوا اجتماع الضمتين والواوين فاخروا الواو الى موضع اللام فصار قسوو ففعلوا به ما فعلوا بدلي فصار قسي فان كان كانه
جمع قسو في التقدير كما ذكرناه قوله ويجمع على افعل كآدم وهو نظير اكم معناه ان آدم وزنه افعل فيكون اصله اءدم فيجب قلب
الهمزة الثانية الفا مثلها في آدم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها في ادل لان الواو ينقلب يا لكسرة ثم يسكن لاستثقال الضمة والكسرة
عليها مثلها في قاض فيجتمع ساكنان فحذف حرف العلة لاجتماعهما فيصير آدم ووزنه افع تقول في الرفع والجر آدم وتقول في النصب
رايت آدميا فتنا لما لا ترى ما قبلها مثله رايت غازيا قوله واما الثلاثي فلا يكسر الا على استكراه لانه مستثقل في مفرده
فاذا جمع زاد استثقالا ان يحذف حرف علة او يبدل به ان حذف فيما فان كسر فعلى الاستكراه وجب الحذف وقياسه ان يحذف
الخامس لانه يحصل به الثقل فيما يزاد ومحار وقياس قولك جحمرش فرزدق ان تقول فرازد وجحارش قال
وما كانت زيادته فائقة قد قلت فلا شبهه فيه في الجمع لما عشر مثلا الاحرى في هذا الفصل كالفصول الاول لاشتراك الحكم

في الابنية المذكورة وهذا لا يكون الا في خمسة امثلة لان الحرف اما الف او واو او يا فالالف لا يكون ما قبلها الا فتحة فبقي
او الياء يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا فهذه ثلثة وان كانت المدة واوا فلا يكون قبلها الا ضمة والياء لا يكون الا مفتوحا لان
الكسر ليس لفيه بهم والضم لا نفيها لجمع الامثلة من نحو سليمان لطيلسان لاخر وقد رواه الاصمعي بالفتح وقوله وابجع على
افعل تخصيص له بالمؤنث وبيّن ان الحكام السواد الحب وان كانت المدة يا فلا يكون قبلها الا الكسرة والواو مضموم والضم والكسر
ليس منفيه بهم اذ فعيل وفعيل ليس من ابنيتهم فثبت انها خمسة ولم يجي فعل في المضاعف ولا المعتل اللام كانهم كرهوا ان
ياتوا بالمثلين لانهم فيه بين ليس نقل الضم ان ادغموا لم يعرفوا كونه فعلا او فعلا وان اظهروا استثقل النطق بالمثلين وقد
جا قليلا على فعل مفكوكا ادغامه كالواسر بر وسرر فاما المعتل اللام فكراهة ان يبنيه مما يودي الى الاعلال الحقه الذي ليس من لغتهم
ما آخره حرف علة وقبلها ضمة فاذا ادى اليه قياس قلبوا الضمة كسرة فلو فعلوا ذلك هنا لقالوا في النصب فعلا فيوجي الى
ما ليس من ابنيتهم اسما ولم جا فعل قطيع قالوا دبات ذب واما المؤنث وظاهر قال في صفاته تسعة امثلة منها افعلا ولم
يذكرها في الامثلة ووضعها بعدها فينبغي ان يكون بعد واحد نحو وجمع جميع الصحيح لوجود شرايطه واما فعيل فبابه
ما ذكر والجمع جمع الصحيح لان فعيلا يكون بمعنى مفعول ويكون بمعنى فاعل فكانهم ارادوا ان يحصلوا بينهما في الجمع فرقا فجمعوا
ما جمعنا جمع السلامة والآخر جمع التكسير وكان ذلك اولى بالسلامة لانه الاصل وفعيل بمعنى مفعول ليس اصلا فلما جمع
بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالالف والتا لكونه فرعا عليه في الجمع وجمع فيهما ثلثة امثلة وهي فعلا وفعلا عند غيرهم
لا يكون جمع فعيله انما هو جمع فعيل فقولهم خلفا ظاهر بما ذكر وجمع بزعمه انه قيل خليف وخليفة وان خلفا جمع خليف و
خلايف جمع خليفة واذا احتمل خلفا ان يكون جمعا لخليف فلا يجعل اصلا في جمع فعلية عليه اذ ليست بابا مثل هذا بالاحتمال
بل لا بد من ثبت قال وما كان على فاعل اسما الى آخره لما كان هذا الوزن غير مشترك مثله في اشتراوفي والصفة ثمانية
وقع في بعض النسخ تسعة وعدتها قول ومثل قعود وليس ببعيد عن الصواب فان قيل هو قليل في فعال الفاو وقد ذكرو وقد شذ
نحو فوارس وهوالك ونواكس فاما فوارس فلا يحسن منه التغليب وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك
فجا في مثل هالك الهوالك وفي الامثال كثيرة ما يخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة فلا اعتداد به وجمعه في فاعل اذا كان
لما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا لقولك جبل ذكر وحوالق وسرير هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى المؤنث
فيصح فقال ان في مفرده وتاي في صفاته والجبان والحوالة ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت كذلك لجري المؤنث
ان افعل لمذكر فعلى لا يجمع على فعل وفعلى في مؤنثه يجمع على فعل وقال الله تعالى من ايام اخر والجمع جمع آخر لانه لليوم ولكنه
لما كان فيما لا يعقل اجري مجرى الاخرى على ما ذكر وسيستوي ذلك فيما لنا وما لا قاله ان بعض الغرفة بيين المذكر
والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التا وعدمها كحائض وحاسر قال والاسم مما آخره الف التانيث الى آخره مثل
بعحاري واناث وقياس تنبيه ان مثل بالبعة لان المفرد مثال الى والجمع مثالا لا نحوي التركيب ربعة والصفة البعة
امثلتهم ذكر فعلا وفعلا وفعل وفعل كسهام وانما جمع على فعل فعلا لا افعل وفعلى افعل فعلى فعلم قال وبيان في فريات
تنبيها على انه يجري فيه تصحيح الافعلا لافعل وشبهه ان افعل فعلا صواعق لا افعل فعلى في اللفظ فارادوا ان يعرفوا بينهما في الجمع

وهو دفاري في دفري

فجمعوا افعل فعلى بالواو والنون ولم يمتنعوا في جمع افعل فعلاء فرقا بينهما فلا يجاب في فعلى افعل الفعليات حملا على مذكره ولم يجي
في فعلاء افعل فعلاوات لامتناع التصحيح في مذكره ثم استثنى الخضراوات والجواب عنها انها صفة غلبت حتى لا يذكر الموصوف فيها فصارت مثل
صحراء فاجري مجراها **قال** واذا لحقت الالف خامسة لم يجمع الا مصحح لانه اذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلان يكره
التكسير في المؤنث اولى قال ولافعل اذا كان اسما مثال افاعل الى اخره **قال الشيخ** والصفة مثله امثلة جمع من امثلة الصفات
وفعل وفعلان مخصوص بافعل الذي مؤنثه فعلاء وافاعل مخصوص بافعل الذي للتفضيل وهو الذي مؤنثه فعلى **وقوله** وانما يجمع على افاعل
افعل الذي مؤنثه فعلى لا يكون فانه سبق فعلاء فعلان وصيرا انها مطلقا وليس كذلك لان افعل التفضيل يجمع ايضا بالواو والنون
دون افعل الاخر وقد ذكر كذا لانه لعوده قول الشاعر اتاني وعيد الحوص والبيت لا اعترض على الفضل فانه ان كان الحوص صفة
فليجمع على حوص وان كان علما فليجمع على احاوص فاجاب هو منقطع قيل الى الصفة الاصلية فجمع جمعها فقيل حوص والى الاسمية
العارضة بالعلمية فجمع جمعها فقيل احاوص وهذا معنى قوله فقطر فيه الجانبان الوصفية والاسمية وقوله وكل ثلاثي فيه زيادة
للالحاق بالرباعي الى اخره حكم الملحق بالرباعي ان يجمع جمع الرباعي كقولك جداول وعثيل والحكم ما فيه زيادة غير مدة يكون بها مماثلا
للرباعي ان يجمع جمعه كاجدل واجادل **وقوله** غير مدة احتراز من نحو فاعل وفعول وفعيل واشباهها فان جمعها مخصوص بالعلم
محكوم للرباعي اذا لحقه حرف لين رابع ثبت في جمعه موضعه الا انه تقلب ياء ان لم يكن ياء لانكسار ما قبلها كقولك سرداح
وسراديح وما كان من الثلاثي لحقها خماسية في الجمع كان كقولك فرولح وقراويح وكذا كل ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقا للمثال
المثال ان لم يكن للالحاق كمصباح ومصابيح **وقوله** في هذا وكل ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة غير مستقيم لانه لا فرق
بين ان يكون ملحقا او غير ملحق وبيان ذلك ان المدة لا يمكن ان يكون فيها الا ثانية لان الاول موضع حركة والثالث قبل حرف المد
واللين موضع حركة والرابع هو نفس حرف المد واللين الذي الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حرف الاعراب وهو موضع
حركة ولم يبق له الا الثاني واذا تغير لعبته حرف المد واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك طومار وطوامير وديماس ودياميس
وساباط وسوابيط فلا معنى لاحترازه بقوله غير مدة لما بين ان المدة وغيرها سواء وقوله ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميز منه
واحده بالتاء فاكثر مثل مختلف فيه فاكثر الناس على انه اسم مفرد وضع بازاء الجمع والدليل عليه افراد صفته وضميره وانما
يكثر ذلك في الاشياء المخلوقة يعني الذي يتميز بذلك باعتبار خلقته الاصلية لا باعتبار صنعه من الادميين ثم اورد نحو سفين واشباهها
على وجه الشذوذ ونكس تمر وتمرة تمثيلا لما في بناء الجمع وما حذف منه للمفرد فهو عكس تمر وتمرة قال وقد يجي الجمع مبنيا على
غير واحده المستعمل نحو اراهط لان فاعل ليس من ابنيته فقال واباطيل ليس من ابنيته فعال واحاديث ليس من ابنيته فعيل
واعاريض ليس من ابنيته فعول واهال على فعالي زادوا فيه ياء الالحاق فاعتلت كما اعتلت ياء جوار فيكون مجراه وليال
مثله قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وليس في المفرد ياء بعد الالف الثانية فدل على انها للالحاق والكثير قد تقدم **قال**
وجمع الجمع ليس بقياس فلا يجمع الا على انه يطرد قياسا لكثرة كثر في جمع القلة وقال في جمع الكثرة لم يأت بالمال اتفاقا وان كان الجمع لا يثبت
الا بالسماع ثم ذكر مثل كل امثلة **قال** ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحد قال هذا فيه خلاف والصحيح ما ذكر لان
الجمع انما يثبت كونه صيغة جمع اذا كثر جمعا فاما ابنية نادرة استعملها جمعا فلا يثبت كونها جموعا والدليل على انها للجمع صغيرها

١٥

على صيغتها ولو كان جمعا لم يجز ذلك فيها **قال** ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد في طرفاء للسماع
قال ويحمل الشيء على ضده نحو قولهم مرضى ومرض بمعنى فاعل وقياسه ان لا يجمع على فعلى وانما يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وقتلى
واسرى في وزنه وكونه صفة باعتبار الافة لمن يتجاوزه فاجري هلكى وشبهه مجرى مرضى **وقوله** حملت على قتلى وجرحى وعقرى
ولم يجي لانها هو الاول الذي يجمع على فعلا **وقوله** ايامى ويتامى محمول على وجاعى وحبالى ولكن جمعا وجعا جاء على
فعالى تشبيها للفعل بفعلان لانهما يشتركان كثيرا كقولهم صدي وصديان وغرث وغرثان وعطش وعطشان ولما كان فعلان
جمع على فعالى حمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه مع موافقته في معنى الافة وايامى ويتامى حملا على وجاعى لقرب ما بينهما
الوزن لان فيعلا وفعيلا لا يفارقان فعلا الا بزيادة الياء فاجرى عليه مع موافقته اياه في كونهما افة والمحزون عند التكسير
ولم يشال الا بالحروف الا لام لانه كثير وغيرنا لا كلفة لقلة لو جمع ايضا بقلة الفتاه **ومن اصناف الاسم المذكر والمؤ**
قال صاحب الكتاب المذكر ما خلا من العلامات الثلث الى اخره **قال الشيخ** يعني ما خلا لفظا وتقديرا لانه يتبين ان المؤ
يكون مؤنثا لفظا وتقديرا فان لم يكن المذكر كان كالجمع المؤنث المقدرة لا يذكر او الفعل من مخصوص بالتاء على ما سياتي والياء
لا يكون للتانيث في الاسم الا في نحو هذي عند بعضهم وبعضهم لا يثبت الياء ويزعم ان هذي كهذا صيغة موضوعة للتانيث
وبعضهم يزيد في علامات التانيث الهاء في نحو قولهم الباطن والحق قولهم هذه فيجعل الكاف والياء الفا وهذه التاء التي
انقلبت هاء في الوقف في اللغة الصحيحة ولذلك عدل الاكثرون الى التاء للتانيث لانه قد يثبت لفظها تاء في الوصل اجماعا وجعلت
في الوقف هاء انما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل والوقف محل تغيير وايضا فان تاء الفعل للتانيث وهذه محمولة عليها فهي اذا
تاء **قال** والتانيث على ضربين حقيقي على ما فسر وغير حقيقي كتانيث الظلمة والنعل فقيل مؤنث بنا لفظيه ونامقل
على ما سياتي ذكره ثم ذكر احكام الفعل اذا اسند الى المؤنث عند تحقيقه الحقيقي على غيره والفعل اذا اسند الى الظاهر
فلا يخلوا اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي فالحقيقي لا بد له من علامة التانيث وقد فصل ابو حنيع الا في لغة ردية
ومنه قوله لقد ولد الاخيطل ام سوء وغير الحقيقي انت مخير في الفعل من اثبات التاء وتركها ومع الفصل العلم بتقديما
بذلك كله وقال النحويين ان اثبات التاء مع عدم الفصل احسن ليس مسايرا للاجماع على قوله وجمع الشمس والقمر فاذا
مشتوبا ان فاذا اسند الى الضمير المؤنث استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة فيقول هند قامت والشمس طلعت
اما في الحقيقي فواضح واما في غير الحقيقي فلامور منها ان التانيث انما جي بها ليدل على ان الفاعل مؤنث فاذا اسند
الى الظاهر والظاهر نفسه يدل على التانيث فاستغني عنها وليس في الضمير ما يدل على ذلك فلم يستغن عنها الاخر فلانه
كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يكون للفعل اكثر من كونه ظاهرا منفصلا الاخر انه اذا تاخر علم انه فاعل بوقوعه
واذا لم يتاخر وكان مضمرا فقد يتقدم نحو وغيره من المذكرات فلا يعلم اهو للمذكر او المؤنث الاخر فلانه اذا كان
قد يكون مستترا فجعل له لفظ يدل عليه بخلاف الظاهر ثم حمل الجوا تم في الاضمار عليه **قوله** ولا فرق في القطعات
وبدان حيث يعني موضع فاجري مجرى موضع **قال** والتانيث في اللفظ وتقديره الى اخره **قال الشيخ** يعني ان التا
يكون الاسم مؤنثا بها تقديرا وانما حكم بذلك لاعتقاد الاثبات بها في مصغر الثلاثي فعلم انها مرادة اذ لو لم يكن مرادة لم

الاتيان بها لان التصغير لا يرد شيئا لم يكن وما ثبت في الثلاثي علم ان الرباعي مثله وانما منع وهو زيادة الحرف الرابع فلان الحكم
بان التا مقدرة في الجمع وان كانت في الثلاثي اوضح واما قوله ويظهر بالاسناد فغير مستقيم لان التا لا تظهر بالاسناد الا
مونث هذا يظهر باشياء كثيرة غير الاسناد من الصفة وعود الضمير وبعض الجموع وغير ذلك وان اراد يظهر ان التا في كونها
مقدرة فغير مستقيم اذ ليس للاسناد ما يشعر بذلك وانه قصد الى ان الباقي من الاسماء القياسية محمولا على التا التي في الفعل
والتا التي في الفعل بالنظر الى الاصل فيها دلالة على التا التي في الاسماء المونثة في الاصل لان التا في الاسماء اصلها
ان تكون في الصفات فرقا بين المذكر والمونث ودخولها في الصفات في الموضع الذي يدخل التا في الافعال كقولك قامت
فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فكان كذلك قالوا حايض حامل لم يتصل لانه بمعنى الفعل فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا حايضة هذا
وجه ذكر الاسناد في دلالته على التا في خصوصيته دون غيرها بدليل التانيث لا غيره وان دل على كونه مونثا لا يثبت
فيه دلالة على كون المونث فيه بالتا مقدرة وانما خص التا بالتقدير دون الالف لانها التي تثبت ردها في قولنا اذن واذينة
ولم يثبت رد الالف فلا ينبغي ان يقدر قال ودخولها على وجه الفرق بين المذكر والمونث في الصفة الى اخره اكثر ما يدخل
التا للفرق بين المذكر والمونث في الصفات كما ذكر وهو قياس الا في الابنية المستثناة واما في غيره فيحتاج فيه الى السماع
وهو ثمانية لضبطه كما ذكر قال ويجمع هذه الاوجه انها تدخل للتانيث وشبه التانيث فهي الاول والثاني والثالث المتفرقة
والواحدة وفي الرابع المبالغة وفي الخامس فانه والجمعية والنسبة والتعريب يعني انه كان اعجميا فكان دلالة على
العجمة والتعويض يعني انه عوض عن الياء والياء ثابتة قوله والكثير فيها ان تجي منفصلة يعني انه يقدر وجودها كعدمها
في الاحكام التي تثبت في الاسم قبلها ويكون ما قبلها في حكم المتطرف في احكام الطرف وقوله وقد تبنى على الكلمة يعني يجعل
معها كالحرف الجزئها حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع عليه احكام الطرف ومن هذا القليل قولهم عباية وعظاية بالياء
وعلاوة وشقاوة في الواو وكان القياس ان يكون موضع الياء والواو همزة قال قولهم حمالة في جمع حمال بمعنى جماعة
يعني ان هذه التا ليست بمعنى اخر غير ما تقدم ولكنها فيها مشابهة فكما ان ضاربة لما كان ضاربة يصح جريه على كل جماعة
صح ان يكون حمالة يجري على الجمع ايضا الا ان في حمالة من الدلالة على الجمعية ما ليس في ضاربة وسببه كثرة استعمال الجماعة
بحذف موصوفه ولم يكثر ضاربة ولو كثر ضاربة هذه الكثرة باعتبار الجمع وحذف موصوفه كان مثله ومن ذلك البصرية
والكوفية وهذا اظهر في انه من باب ضاربة وضاربة لانه ليس في الدلالة على الجمعية كحمالة لكونه دونه في الكثرة
ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة قال المتقدمون انها لكونهم [illegible] وهو موضع الاستشهاد وقد يقال حلوبة
وحلوب حلوبة للواحد وحلوب للجمع فليس هذا من باب الحلوبة المتقدمة لان تلك للجماعة وهو من باب غلامة فهذه المفرد
في باب [illegible] قال وللمبالغة في نحو طامث وحايض مذهبان الى اخره قال رضي الله عنه مذهب الخليل انه على معنى النسب
وما كان على معنى النسب فقياسه ان ياتي بغير تا كقولهم لابن وتامر [illegible] منسوبا اليها لا على معنى حدوثه حتى يدخل
التا لان التا انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل على ما تقدم فاذا لم يقصد جريها على الفعل قصد ذلك المعنى بمجرده منسوبا
الى من قام به لم يوت بالتا فلذلك قال الخليل على معنى النسب يشير الى هذا وقال سيبويه انه متاول بانه انسان او شي حايض

٨٤

وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى معنى يصح حذف التا واتفاقهم على انه انما يكثر في الصفات الثابتة دون الحادثة
دليل على صحة ما ذهب اليه الخليل اذ لو كان المصحح ما قيل لما كانت فيه شي جرت في الحدوث وغيره على سوا وقال الكوفيون انما
ذلك لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر والتا جات للفرقة فلا حاجة اليها وقد رد ذلك بقولهم جمل ضامر وناقة ضامر [illegible] لو كان
لذلك لوجب ان يقولوا ناقة ضامرة لان [illegible] ليحصل التفرقة وهو الذي اشار اليه في الكتاب وهذا لا يلزمهم
لانهم يعنون انما علموا نحو حايض وطامث والثاني انه لو كان لذلك لوجب ان يقال امراة مرضع لانه لا مشاركة بينه
وبين المذكر ولما قيل امراة مرضعة دل على فساد التعليل وهذا يلزمهم ايضا لانهم [illegible] انما يجعلون مجوزا
لا موجبا ويجوز ان يقول مرضع كذلك الثالث انهم انما علموا الواقع في كلام العرب من نحو حايض وطامث وطالق ولا يلزمهم
التعميم الثالث انه قيل لو كان ذكرهم صحيحا لجاز ان يقول هند حامض اذ لا مشاركة بينه وبين المذكر وهذا ايضا
لا يلزمهم لانهم لم يعمموا في الاسما فضلا عن الافعال واذا لم يرد عليهم بعض الاسما فلان لا يرد عليهم الافعال اولى قال
ويستوي المذكر والمونث الى اخره قال الشيخ هذا الفصل راجع الى السماع ولكنه اطرد [illegible] على المونث قصدا الى الايضاح
في كونه للمونث ليحصل الفرق بينه وبين المونث بقرينة تجري عليه ثم قال وشبه به ما هو بمعنى فاعل يعني لما كان فعيل
حذف منها التا في المونث وهو بمعنى مفعول شبه به فعيل اذا كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ وقيل ان قريب
ههنا ذكره لان الرحمة مصدر والمصدر المونث يجوز تذكيرها حملا على لفظ اخر في معناها فالرحمة بمعنى الرحم والتذكرة
في قوله فمن شاء ذكره بمعنى الذكر واما الجديدة [illegible] فالكوفيون يزعمون انه بمعنى مفعول من جدة بمعنى مجدود
اي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثر حتى قالوا جد الثوب فهو جديد [illegible] من جد فهو جديد
وانما هو من جددت وليس بقوي لان دعواهم ان جديد الشي وقع على جدة انه فهو جديد لا دليل عليه قال وتانيث
الجمع ليس بحقيقي سوا كان مفرده تانيثا حقيقيا والا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر عند الافراد ولانه في جمع
لم يقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه تانيث حقيقي فلما كان كذلك كان حكمه التانيث والتذكير جريه
على المونث غير الحقيقي واذا اسند الى الضمير الجمع فان كان مذكرا يعقل اختص بضمير او علامة لا تشركه غيره
فيها وجاز ان ياتي معه ضمير المفرد المونث وان كان غيره كان من مذكر لا يعقل ومونث مطلقا كنت فيه بالخيار
بين ضمير المفرد المونث وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات كما جرى في الافعال فتقول الرجال ضربوا وضربت
ولا تقول ضربن والنسا والايام فعلت وفعلن ولا تقول فعلوا وجرى ايضا في الضماير وان لم يكن للفاعل فتقول
الرجال ضربتهم وضربتها والنسا والايام اكرمتها واكرمتهن ولا تقول في الاول اكرمتهن ولا في الثاني اكرمتهم
وعن ابي عثمان الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون وخمس عشرة خلت على سبيل الاستحسان الى اخره
ووجهه انك اذا قلت خمس خلون فاصله خمس ليال خلون فالليالي هي المقصودة بالذكر فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع لتناسبهما
واذا قلت خمس عشرة خلت فاصله ليلة فرجع الضمير الى ليلة مفردا كما رجع الى الليالي جمعا لكونها المقصود ثم حملوا الجموع
على تفسير الاعداد وان لم تذكر نظرا الى المعنى فقالوا الجذوع انكسرن نظرا الى انه جمع قلة فثبت على الاصل مع تقدير الفاظ

العدد ثمان قلت ثلثة اجناع او نحوها الى العشرة واذا قلت الجموع انكرت فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد وكانك قلت
احد عشر جمعا او ما به جماع والفا جمع فحال على تقدير وجود ما يكون تمييزا له قال ونحو البط والنعم يذكر ويونث قصته
تما عيه فذكر فلهذا للفظ ومونث فلانه في المعنى جماعة ويستوي المذكر والمونث الحقيقي في ادوات المفرد منه هذا الباب
فقال حمامة ودجاجة وشاة للمذكر والمونث ولم يفرقوا لانهم اكتفوا بالصيغة للجنس كما ذكر وقال يونس اذا ارادوا ذكر معنى
الدلالة على المذكورية قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر فعلى هذا يجوز ان تقول هذا حمامة وان كانت ذكرا لان فيها تانيثا
لفظيا فيجوز اعتباره فتقول قال ان قولهم ان قالت نملة يدل على ان النملة انثى غير مستقيم لجواز ان يكون التانيث لما في
لفظها من التانيث والتعيين لا على ذلك قولهم هذه حمامة ذكر ولو كانت التانيث في قالت لما الا لان الفاعل العلم عجز
ان يقال هذه حمامة كما ذكر قال ولا يجوز الا ان في اسم الاشارة المونث المفرد من هذا الباب الفصيح لانه لا يجوز الا ان
يعلم بها التانيث وان كان مذكرا او نحوه على ذلك نعم قال طلحة وشبهه لان التانيث ملفوظ به فيه فعند الا يلزم لما ذكرناه
من الاتفاق على نحو هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة
علم اصله فيه الاخراج عن موضوعه وجعلوا من هوله فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك شاه ونحوها على ان
بعض الكوفيين يلزم جواز هذه طلحة قال طلحة وان كان المذكر ولم يرد ذلك شيء قال والابنية التي تلحقها الف التانيث المقصورة
على ضربين مختصة ومشتركة الى اخره يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها الف التانيث والالحاق دون الالف لانه كان
لحذفت الالف في الابنية تعذر ان يكون مشتركة لان البناء الذي فيه الف التانيث باعتبار الالف لا اشتراك فيه ابدا فدل
ذلك على ان المراد الابنية دون تقدير الالف **وقوله** ومشتركة وقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك لا بد ان
ان يكون فاعله متعددا متعلقا بمشترك فيه والمشترك لا بد ان يكون متعلقا به الاشتراك متعددا فاذا قلت مشتركة بالكسر
وهو البناء فالبناء مفرد لا مشاركة بينه وبين غيره فتعذر ان يكون مشتركا واذا قلنا مشتركة فالمشترك البناء الف
التانيث والالحاق وهو متعدد وهما جميعا متعلقان بالابنية التي تلحقها على سبيل الاشتراك فان قال قائل المشتركة
بالكسر هي الابنية وهي متعددة والمشترك فيه هما الالفان لا يضر تعدد المشترك فيه اذا ثبت تعدد المشترك فيه
اذا ثبت تعدد المشترك على معنى الاشتراك قلنا لا يستقيم فانه يؤدي ذلك الى ان لا يكون مختصة في الابنية لان فعلى وفعل
وفعلى مشتركة في الف التانيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه **فان قيل** المشتركة هي الابنية التي اشتركت في الالفين
والمختصة الابنية التي اشتركت في الف التانيث وحدها وسميت مختصة لاختصاصها بالالف التانيث قيل لا يستقيم لان كل واحد
من الابنية يقال له مشترك مع قطع النظر عن اخواته وهو على هذا غير مشترك لان المشترك لا يكون واحدا **قال**
فالمختصة فعلى وفعلى وفعلى الى اخره انما كانت الف التانيث لانها لو كانت للالحاق لوجب ان يكون في الاصول ما الحقت به لان معنى الالحاق
ان تجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى في الاصول فتزاد على الناقص حرف ليصير مثله في زنته وعدد ادمج منه
تلك البنية المخصوصة وليس في الاصول ما يلحق بها فليس في الاصول فعلى عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل اما الاخفش فلا
ينهض له هذا دليلا في فعلا لان عنده فعلل فيحتاج الى دليل غيره فيقول لو كان فعلى للالحاق لجاء مصروفا ولم يصرف

دال على انه للتانيث **قال** ومن المشتركة فعلى فما ذكرهم في التانيث يدل على انها الف التانيث كونه غير مصروف وما
ذكر من الالحاق دل على صرفه او لحاق تاء التانيث لان تاء التانيث لا تلحق الف التانيث واما ارطى فالف للالحاق في الاكثر
لقولهم اديم مارطي فلحذف الالف من مفعول دل على زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان
كل الف زائدة وتعلحرا وليست للتانيث فهي للالحاق لما ان تمنع مانع كما في نحو قبعثرى ويجوز ان تكون الف اصلية ويكون
وزنه افعل بدل عليه قولهم اديم مرطي بخلاف الهمزة من مفعول دل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها وان جاء
ارطى غير مصروف في النكرة فيجب ان يكون للتانيث واما علقى فيجوز ان يكون الف الالحاق لقولهم علقاة ولكونه منصرفا
واما من قال علقى غير مصروف فالف للتانيث فلا يستقيم ان يقال انها اصل لما ثبت من ان الالف اذا وقعت مع ثلثة احرف
اصول لا تكون الا زائدة على ان منعهم الصرف في علقى يدل على زيادتها لان اصول الكلمة عين ولام وقاف فعلى ما بقي منها
محكوم بزيادته لانه لم يمنع مانع ومنها فعلى فالشيزى الف للتانيث لانه لم ينصرف ولو كانت لغير الصرف وكذلك الدفلى
واما الذفرى فمن لم يصرف فهي كالشيزى ومن صرف فهو كمعزى ومعزى ملحق بباب درهم مصروفا فالف للالحاق لا غير **وقوله** وصف هذا الى غير
سيبويه لان سيبويه هو الفعلى لا يكون صفة الا مع التاء ولذلك ذكر صاحب الكتاب في اخر الفصل قد اورد سيبويه قولهم قسمة
ضيزى ومشية حيكى منونة عند سيبويه فعلى لا فعلى لانما كسرت الفاء ليسلم الياء لانه من حاز يحيز وحاك يحيك ولو لم يكسر
لاقلبت الياء واوا وقلب الضمة كسرة اقرب لانه تغيير حركة وذلك تغيير حرف والما من قال ضيزى بالهمزة فلا ادى سيبويه
ممكنا له نقل على احبان نحو ضوزى غاية ما يقال انه ابدل من الياء همزة على غير قياس وهو بعيد **قال** والابنية التي
تلحقها ممدودة فعلاء وهي على ضربين الى اخره هذه الابنية كما تختص اما بالف التانيث واما بالف الالحاق فعلا وفعلا مختصان
بالالحاق وما عداه للتانيث **قوله** ويجمع بين اسم جمع لان فعلاء ليست من ابنية الجموع وعد اشياء منها وهي اي ذلك على مذهب الخليل
وسيبويه واصلها عندهما شيئاء كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما الف فقلبوا العين الى موضع الفاء فقالوا اشياء والذي يدل على ذلك انهم
قالوا في تصغيره اشياء وفي جمعه اشاوى وانه غير منصرف ولو كان جمعا لشيء لما ان يكون افعالا كما يقول الكسائي وافعلا
كما يقول الفراء والاخفش ان المختلفة في معرفته فقال الفراء اصله شيء مخفف كما خففت هين وقال الاخفش بل شيء فعل جمع على افعلا
على غير قياس فلو كان افعالا كما قال الكسائي لانصرف لان افعالا مصروف باتفاق نحو ابناء وايضا فانه يكسر على اشاوى وافعال
لا يكسر على فاعل الخليلي في كلامهم اي افاعل واما الفراء والاخفش فانه يبطل عليهما بانه في التصغير يقال فيه اشيا ولو كان افعلا
كان جمع كثرة وجمع الكثرة في التصغير يرد الى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في التصغير وايضا فانه يكسر على اشاوى وافعلا لا يكسر
على افاعل لا يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيره على اشيا لانه اسم جمع لا جمع وجمعه
على اشاوى لانه اسم على فعلاء وفعلاء يجمع على فعالى كقولهم صحراء وصحارى **فان قيل** يلزم سيبويه انه قلب الهمزة الى موضع الفاء
والقلب على خلاف القياس كما ان منع الصرف على خلاف القياس كذلك التصغير والجمع الذي ذكره **فالجواب** ان منع الصرف في
افعلا حكم لا يعرف اصلا فلا يجوز حمله على خلاف القلب فانه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة فكان ذلك بالحمل على لغتهم اولى
وايضا فانه يلزم الكسائي امر زايد على خلاف القياس منع صرف افعال وجمعه على فاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى امر واحد اما الاخفش

فانه يلزمه ثلثة امور منها انه جمع فعلا على افعلا وهو خلاف القياس ومنها حذف الهمزة التي هي لام ومنها التصغير المذكور لما لزم فيه
ملئه امور منها الاعلال لاخوان ومنها جعل شي اصله شيئ ولو كان كذلك لجاز في الاصل كما في هيئ فانه لزم التخفيف مع ان الاصل ما ذكره على
خلاف القياس فظهر ان القول المذهب اليه الخليل وسيبويه واما فعلا وفعلا فالتمام الالحاق لان فعلا وفعلا لم يثبت بهما له
ما جاء في قوباء اذا فعلا ادخر باو اضح وسيما ان قيل لم لا يكون فيعا لا مثابه كما مر فيكون الياء زايدة وفعلا لا مثابه لانه لا
يكون الياء اصلية والهمزة عن ياء اصلية حتى يكون مضاعفا كزلزال فالجواب انه لا يجعل الياء زايدة لانا لو فعلنا العين من جنس ولهذا ذلك
بعيد فيجب ان يكون اصلية واذا ثبت اصالتهما فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء لكن لزال كان صدره لام كالمضعف بالمصادر ايضا
فانه يكون جايزا في الفتح ولم يسمع فيه الفتح فيجب ان يكون الهمزة زايدة وليست للتانيث لما ذكرناه ولا فيجب الالحاق والمحو فان قيل
لم لا يكون فعلا لا لحاق صراب فيكون الهمزة منقلبة عن حرف اصلي او اصلية لو فعالا كقولهم طوما فالجواب انه لم يثبت بعض منه
الى الحق والاشتقاق يدل الى ان المشتق ليست اصلية ولا يجوز ان يكون اصلها الهمزة لان فعالا من ابنية الصفات ولا يكون
فوعالا كما جيئة واوم يات ولو الحق الحيا ان يكون عن بدعم وقاين الياء فيكون فواين تفعل وفوعل فعالوا اسوبر وتسبير
فادعوا في تفعل ولم يدعوا في فوعل وهذا يتبين في اعلال اما مر او زنه فعلا ايضا فان قلت لم لا يكون فعالا من المرتبه
لان فعالا من ابنيه الصفات كما يعلم وهذا اسم وايضا فانهم يقولون سر المقصور عن مضروب فدل على ان الغير في الاصل ان
ولو كان من المرتبه لوجب ان يكون الياء اصلية والاستقيم ان يكون من المرتبه لما ذكرنا من ان فعالا من ابنيه الصفات وايضا فان
حرف التضعيف انما تقلب فيما قلب عند الاجتماع وههنا قد فصل بالالف فوجب ان يكون فعلا فاما من حفر فلا خلو اما ان يكون مع
الصرف ولا فان كان مع الصرف فهو فعلى من الحين ولا من وان صرف ولم يكن الفه للاخر اصل ويكون وزنه فعل كان مشتقا من
المرتبه وهو ضعيف لما ثبت من انه مشتق من المرتبه بدليل منع غير مصروف صرحوا فالاولى ان يكون فعلا مشتقا من الحرز
ولست من الزوائد الثالثه يا فاعلت الفا فاصله متر فان قيل لم لا يحكم بزيادة الالف فيكون وزنه فعلا ويدل على زيادتها
ما ثبت من زيادتها في مرى غير مصروف وهذا انما يرد اذا قلنا انه من الحرز فاما اذا قلنا انه من المرتبه فاصالتها واضحة
فالجواب انه لا يمكن ان يقول على تقدير ما لو قلنا هو فعلى لوجب ان يكون الالف للالحاق فيجب ان يكون في الاصول فعلال وليس
ذلك على مذهب سيبويه نعم يلزم الاخفش ذلك فيقول به وليس ملاع عنده ثبت فعلال بل هو جار على قياس قوله والله اعلم
قال صاحب الكتاب واما الاسم المصغر قال الاسم المتمكن اذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه الى آخره قال الشيخ قوله الاسم المتمكن
احتراز من الاسماء المبهمة فان تصغيرها مخالف فيه ذلك كما سياتي في آخره ولم يتجاوز ثلثة امثلة كانه قصد الى ان يكون
هذا المعنى صيغ محصورة ليشمل امره وقوله فعيل وفعيعل وفعيعيل انما بل صيغتها باعتبار الحروف الاصول ولو اعتبر
الموزون بالاصول لادى الى ذكر اكثر ابنية الاسماء في التصغير فلم يرد الى صور الحركات الضمة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها على اختلافه
في الحركات كما تقدم قال وما خالفهن الى فعيعل وفعيعال ذكر فعيلى وفعيلا وافعال وفعيلان فان قصد الى انه فعيعل
حقيقة فهو باطل كما تقدم وان قصد الى اعتبار الحركات والسكنات على ما قررنا فينحصر له ذلك لان من الاوزان التي ثبت فيها الالف
التانيث والالف والنون كثيرة خرجت كقولك في جعفرى جعيفرى وفي خنفسا خنيفسا وفي زعفران زعيفران وفي عقربان عقيربان

(؟) ان الالتفات ... الى الخطاب ... [illegible]

وهذا التصغير كره وكان الوجه ان يقول وما خالفهن الى فعيعل وفعيعال وفعيعلا انما يكون لاجل الف التانيث المقصورة والممدودة
والالف والنون اللتان لا تقلب الفهما يا في الجمع المكسر والف افعال اما الثلاثة الاول فكان ينبغي عنها بان يقول وما في آخره
الف التانيث المقصورة من الثلاثي او الف التانيث ممدودة مطلقا او الف ونون زايدتان لا تقلب الفهما يا في التصغير فالاعتبار في
البنية بدون ذلك فيكون فعيلى وفعيلا وفعيلان من باب فعيل ويكون فعيعلا وفعيعلاء وفعيلان وشبهه من باب فعيعل
ولم يبق الا افعال فيحتاج الى ذكره بخصوصيته وانما جاءت الثلاثة الاول مخالفة لصيغ التصغير تشبيها لالف التانيث في
المثالين بتاء التانيث وفي المثال الثالث بالف التانيث في ترك الاعتداد بهما في الجمع ولذلك بقي ما قبلها مفتوحا في محل
على فعيل وفعيعل كما تقدم واما المثال الرابع وهو ما جمع على افعال فانما خولف به مما قطر على لفظ الجمع كانهم قصدوا الى الفرق
بين جمع القلة وجمع الكثرة وحرف الافراد فلو صغرت اقلاما لقلت اقيلام ولو صغرت اغلاما لقلت اغيلام قالوا لا يقال الا بالفتح لرفع اللبس
فوجب الفتح عند المحافظة عليها لانها لا يكون قبلها الا مفتوحة ثم قال والاصغر في الثلاثي والرباعي يعني في الخماسي والذي ذكره
تصغير الخماسي وفي تصغيره ثلاثة اوجه احدها وهو الجيد ان يحذف الخامس كما ثبت في التكسير وعليه ما ذكره سيبويه وهو
واضح والثاني ان يحذف ما كان من حروف الزوائد في الخماسي في الشبه كحرف الميم والدال على ما ذكر والثالث ان يبقي حروفه
كما في قول سفيرجل كما ذكر عن الاخفش قال والتصغير والتكسير من واد واحد يدل انه في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا
الى معنى زايد في الاسم غير ما فهم واصيغه تغيير انوذ لذلك لذلك انهم حملوا عليه في رد الاشياء الى اصولها وفي
امتناعهم من صغفل كما جي في التسعة كما امتنعوا من التكسير قال وكل اسم علي حرفين فان التصغير يرده الى اصله
قال الشيخ الاسم الذي نقص حرف منه الاصول لا يخلو اما ان يكون بغير زيادة فيه او مع زيادة فالاول نحو
الفضل المقول وحكمه ان يرد الزايد ورق بنا فعيل اذ لا يمكن الا به لانك لم ترد لوقعت ياء التصغير اخرا وكان فيه
عن بنا فعيل وتغير البنا لانها بجمع معقبه حركات الاعراب ثم مثل بما حذف فاؤه او عينه او لامه تمثيل واضح وان كان فيه
زيادة فلا يخلو اما ان يكون مما يجب حمل الاسم على فعيل الا فالاول نحو القسم الثاني وحكمه ان يستغنى بالزيادة عن حرف الاصل
المحذوف ولا كان صيغة فعيل بما فيقال في ميت وانه فيل ميت لحصول الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى رد الاصل وكذلك
قولهم في تصغير دوهار اما ان يكون اصله فعل هورا وفعل هار او يكون مقلوبا فيكون مثل قاض ولا يكون الاول لانه
ابنه محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لانه حكم مثل قاض ان يكون لبا فيكون الثانية اذ حذف فيها عارض
كقولك في ثت ثويبتا فوجب ان يكون الثاني فاعلا فيكون حذف عينه فاذا صغرته قلت هوير واستغنيت بالزيادة وناس
مشتق من الانس فهاو محذوفه فاذا صغر قيل نويس واستغنى بالزيادة ثم قال او لو ردوا لم يكن على هذه الصيغ المذكورة
ولوجب ان يقال في ميت مييت لانك اذا صغرته مييتا ويقال في هار هوير وقد في النفخة هوير واليس حيث ان قياس اسم الفاعل
من مثل قال وقام وهار ان يقال قويم وقويل كما قال هوير فقد احتج بان زعم ان المحذوف منه الواو وقبل قلبها
همزة استثنقالا لاوقعا الهمزة في التصغير ورجع على التكبير فاذا لم يثبت في المكبر لم يثبت في المصغر الا ترى انهم يقولون في تصغير
اسم الفاعل من صيد صويد وصويد وعوير لانهم لم يقولوا اصايد وعاير فدل على ما ذكرناه واذا لم تقلب همزة في فاعل لم تقلب همزة

في سويد وليس ببعيد وان لم يكن جعل الاسم على فعيل لانه نحو قسيم ان حذفهما لان تكون الزيادة همزة وصل او تا التانيث عوض
عن اللام وهو الفصل الثالث وبيان ذلك انك لا يمكن فيه بنا فعيل مع الزيادة انك لو بنيت فعيلا من اسم وابن الزيادة لضممت الهمزة
وفتحت ما بعدها فاتت في الدرج اما ان تحذفها فتختل بنية فعيل واما ان تثبتها متحركة مضمومة وتنطق بها مع الاستغنا عنها ولان
الابتدا يستغني بتحريك ما بعدها ولو بنيت فعيلا من اخت وبنت وهنت لاعدت بنا التانيث في بنا فعيل وهي في حكم كلمة اخرى
بدليل قولهم شقيقة ونظايرها واذا لم يعتد بها لم يحق الاسم على فعيل فاذا صغرت مثل هذا القبيل وجب رد ما ذكر في الفصل
الاول الا انك هاهنا تحذف همزة الوصل الاستغنا عنها لوجوب تحريك الفا ولا تحذف التا لان المعنى الذي اتى بها له باق
الا انك لا تجعل حكمها حكم التا التي كانت في اخت لخروجها عن التعويض برد المحذوف ولكن تجعلها تا تانيث مثلها في قايمة
لانها في اخت عوض وتانيث فثبت لها بالعوضية حكم فلما اوردت المحذوف زالت العوضية فزال حكمها فلذلك تقف عليها
ها وتسكن ما قبلها وتحرك ما قبلها فهذه احكام غير العوض هذا الايجاد بقوله ويذهب الثانيا اللاحقة ثم قال والبدل
على ضربين لازم وغير لازم الى آخره **قال الشيخ** الاسم الذي تصغره لا يخلو اما ان يكون حروفه لم تغير او غيرت والثاني
هو هذا الفصل وهو ينقسم الى قسمين تغيير سماه البدل وتغيير غير لازم وقد فرق بعض الناس البدل اللازم بانه الذي يلزم المكبر
والمصغر وغير اللازم بانه الذي يلزم المكبر دون المصغر وليس بمستقيم لان غرضنا ان نعرف كونه اذا قبل التصغير يثبت او
يرد الى اصله فالاولى ان يقال البدل اللازم كل ما كانت علة البدل فيه ثابتة في المكبر والمصغر وغير اللازم كل ما كانت علته
في المكبر دون المصغر بيانه انك اذا اردت ان تصغر ميزانا فانك تعلم ان الواو انقلبت يا لسكونها وانكسار ما قبلها وتعلم ان
المصغر يضم اوله ويفتح ثانيه فتزول الامران جميعا فاذا زالت العلة المقتضية للبدل في المكبر مستقبة في المصغر فرد الى
الى اصله فيقول مويزين واذا اردت ان تصغر متعدا ومتسرا واصلهما موتعد وميتسر من الوعد واليسر فتعلم ان الواو والياء
قلبتا تا لكونهما فاوين ساكنين مع تا الافتعال طلبا للتخفيف وعند تصغير مفتعل يحذف تا الافتعال وتحرك الاول بالضم
والثاني بالفتح فتزول العلة التي اوجبت قلبهما تا فهي غير لازمة فترد الى اصلها فلذلك قلت مويعد وميسر وفي باب
وناب قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وفي التصغير يضم الاول فتذهب العلة فهو اذن غير لازم فيرد الى
اصله فيقال بويب ونييب ومثال البدل اللازم قولك في قايل وبيع اذ العلة في الاعلال في اسم الفاعل انما هو حمله على
الفعل صح او كسر فان كان قد قيل في بيع كما قيل قايل وقد يتوهم ان الواو في قايل انما قلبت همزة لوقوعها بعد الف الجمع انها
ثبت عليهم من حكم المصغر ولو كانت تلك العلة لوجب ان يقال قويل ومرح للكلمة ولذلك ادى ان العلة في قلب الواو كونها
مضمومة وهل في التصغير مضمومة فيجب ان يبقى وقد ورد تصغير عيد عييدا وبيانه هو ان عيد العشق من عاد يعود قلبت
الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فهو مثل قيل في تصغير نحو هذه العلة فكان يجب ان يقال عويد كما يقال قويل ولحاجة
بان هذا القياس خولف فيه لغرض آخر وهو اجراوهم المصغر مجرى المكسر وهم يقولون اعياد بالياء وكان القياس اعواد
بالواو ولكنهم خالفوا القياس لرايهم فرقا بين جمع عود وجمع عيد فلذلك خالفوا القياس لو قالوا في عيد ما قالوا عويد
ليفرقوا بينه وبين تصغير عود كان الترتيب **قال** والواو اذا وقعت ثالثة وسطا كواو اسود وجدول كان الحكم

قال الشيخ اما نحو اسيد فهو قياس العربية لانه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون كما في سيد اذ ذاك
كان الفصيح واما نحو اسيود فكانه تداعى فيه امر من احدهما مراعاة البنية كما في ذلك جدول ليعرف بينه وبين غيره
لو ادغم لالتبس والاخرى ان التصغير ياتي عارضا والعارض لا اعتداد به الا ترى انهم يقولون قالوا يا قوم ولا يدغمون وتادروا
بما ما كلمة ونص بحي الياء بعد الواو وخلافا كان مجيئها اصلا في بنيته الكلم فاذا كانت واو وقعت لاما صحت واعتلت فانها تنقلب
يا لانها ان كانت ثالثة اجتمع مع يا التصغير فتقلب يا سواء كانت صحيحة او معتلة فالصحيحة كعروة والمعتلة كنحو
عصا لان يا التصغير اذا وقعت قبل الالف التي منقلبة قلبت الواو والف فردت الى اصلها لانه ما عنده علم
كما تقدم في فصل البدل وان كانت رابعة وقعت بعد الكسرة التي بعد يا التصغير فتقلب يا صحيحة في المكبر ومعتلة كقولك في فرو
قريبة وفي شقاشق **قال** واذا اجتمع مع يا التصغير يا آن حذفت الاخيرة الى آخره وانما كان كذلك لثقل اجتماع
الياآت وليس هذا الحذف علاما لازمة في ماض ولكن حذفت اعتباطا للتخفيف بمنزلته في يد ولذلك كان معربا بالحركات
الثلاث كما ترى اعرابها الا ترى انك تقول هذا عطي ورايت عطيا ومررت بعطي ولو كان كقاض لقلت هذا عطي ومررت بعطي ورايت
عطييا كما قيل ابو عمرو في احي على ما سيأتي فاما عطا فيا تصغير عطي اذ ردت الهمزة الى اصلها لزوال العلة قبلها همزة
ثم قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث يا آت فحذفت الاخيرة تخفيفا وادا مثله لان اصله اداوة كما قالوا اسالة
ثم قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها ثم حذفت لاجتماع اليا آت وقفا ديه اصلها في التصغير غديوة قلبت الواو يا كما فعل
في سيد وميت صارت غدية فاجتمع ثلث يا آت فحذفت الاخيرة تخفيفا ومعاوية مثل اداوة لانك تحذف الالف لانها زايدة خامسة
مع التصغير في الحق بالحذف على ما سيأتي فقياس تصغيره معيوية ثم يفعل ما تقدم وقياس من قال اسيود ورايت احيويا ان يقول
معيوية لانها ثالثة ولم يجتمع ثلث يا آت وكذلك ما اشبهه ولحي قياسه ان يقول احيو لانه من الحوة فانقلبت الاخيرة يا لانكسار
ما قبلها ثم ادغمت اليا في الواو بعد قلبها يا كما تقدم فصار احي فاجتمع ثلث يا آت فحذفت الاخيرة على القياس المتقدم
ثم منهم من منع الصرف نظرا الى ان المقدر في صيغة افعل كالمحقق الا ترى انك تمنع صرف ... واسيد ان يعرض صيغة افعل
فكذلك هنا ومنهم من نظر الى ان الحذف هاهنا اثر لحذف في قاض فيكون مرادا فيكون الكلمة كانها على هذا البدل خرجت عن صيغة
افعل فان ذلك اذا صغر احمر تصغير ترخيم قيل حمير على ان ... بالاختلاف لانتفاء صيغة افعل وان كانت في التقدير وكانهم
فرقوا بين ما التغيير فيه لاعلال موجب فيكون المحذوف مرادا امثاله في اسيد وبين ما التغيير فيه ليس لاعلال موجب فلا يكون
الاصل مرادا امثاله في حمير والاول مذهب سيبويه والثاني مذهب عيسى بن عمر واما من قال احيي فهو يقدم محذوفة اصلها كما تقدم
ايجيء فقد اجتمع ثلث يا آت فوجب حذف الاخيرة كما في عطي فان حذفها هنا حذف لاعلال قال احي في الرفع ومررت
باحي ورايت احيي وجب عليه في جميع الباب ان يقول هذا عطي ومررت بعطي ورايت عطييا ولا قايل به اذ لا فرق بين المسايل
ونظاير ذلك وهم اذا لم التسوية مغلوبة واما من قال اسيود فقياسه ان يقول احيو في الرفع والجر ورايت احيو في النصب
واصله احيوي فاعله كما اعل نحو قاض فقال احي كما يقال اعيل ولم يجتمع يا آت فيحذف وان كان قلنا ان قياس الباب عنده ان يقول
معيوية وشبهه على ما تقدم اذ لم يجتمع يا آت على مذهبه **قال** وتا التانيث لا تخلو من ان يكون ظاهرة او مقدرة

الى آخره قال انما ظهرت التا في تصغير الثلاثي المونث لانه لما كان فيه معنى الصفة وتا التانيث فيا سماان يلحق صفة
المونث لحقت المصغر وان لم تكن في مكبره ولم يثبت في الرباعي استثقالا لكثرة حروفه وكان الرابع عوضا منها واما الالف فان كانت
مقصورة في رابعة ثبتت نحو الاسم فان كانت اكثر من ذلك حذفت استثقالا لها فيقول في جحجبى جحيجب وفي حولايا حويلي حويل
فالحويلي فانك لما حذفت الف التانيث بقي حولاي على خمسة احرف وقبل آخره حرف لين فثبتت في التصغير الا انما تقلب
بالانكسار ما قبلها فيدغم في اليا الاخيرة فيصير حويلي وحكم هذا الاسم وغيره الصرف لان منع الصرف انما كان لالف
التانيث ولا الف تانيث واما من قال حويل فكانه قدر في الاصل فانه اما ان تكون حذفت لالف لزيادتها ثم صغر فقال حويلي
ثم اعل اليا كما فعل في قاض واما ان تكون صغره اولا على حويليي ثم خففت اليا كما تخفف يا صحاري فيقال صحار فيعل كما اعل
باصحار وان كانت ممدودة ثبتت مطلقا ثلاثيا كان الاسم او غيره وانما ثبتت لانها زادت على حروف فاشبهت كلمة اخرى
فيثبت كما ثبت بك في فولك بعلبك فان قيل فلم لم تحذف تا التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي او شبه الف التانيث
كما ثبت التا قيل الف التانيث مع الاسم كالجزء منه لانها لا تقل منفصلة بخلاف تا التانيث فانها تقدر كالمنفصلة
فاشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذفت كما تحذف وثبتت رابعة لانها لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت فكذلك الف
التانيث قال وكذلك ابدلت كانت مدة في موضع يا فعيعيل وجب تعديتها وابدالها يا الى آخره قال لانها الاخيرة من
ابنية التصغير اذ الاسم يبقى على فعيعيل وقوله وجب تعديتها يعني ابقاؤها مدة وقوله وابدالها يا ان لم تكن كذلك
يعني ان لم تكن يا لانها ينكسر ما قبلها فيجب قلبها يا اذ لا يمكن النطق بالف او واو بعد كسرة قوله وان كان في اسم ثلاثي زيادتان ليست
احديهما يا ابقيت الاذهب بهما في الفائدة وحذفت الاخرى كما في ابنية اخريهما المدة التي قبل الاخر ابقيت لذهبتهما في الفائدة اي اقواهما
في الدلالة على المعنى المثلي وحذفت الضعيفة مثل اسم فاعل او مفعول الخماسي بالزيادة مانك تبقي الميم وتحذف الاخرى لان الميم
بمعنى موضعه لبنا اسم الفاعل او المفعول وهو المقصود بالصيغة والزيادة الاخرى تماثل ما يجيء من معان اخر فالميم اقوى في الدلالة
على المقصود فوجب ابقاؤها وحذف الضعيفة لكن تقول في منطلق مطيلق واشباهها مما ذكر وان تساوتا كنت مخيرا او تساوتا بان لم يكن لاحدهما
قوة في الدلالة على المقصود فيكون مخيرا في حذف ايتهما شئت مثل قال وان كن ثلاثا والفضل لاحداهن حذفت اختاها
على ما تقدم واما الرباعي فيحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة لانه لا يكون ابقاء الكثير اربعة احرف في هذا الاسم الذي فيه الحرف
لسول قال مقابلها ويبقى الزوائد فالزوائد ابدلت والى فاذا صغرت مفرنطسا قلت فريطس كما تقول في تحيط بقا شيء من الزوائد اذ لا يجاب صيغة
التصغير يقابل الاول الا يكون مدة قبل الاخر فانها تبقى كما تقدم في ولا الفصل لهما صيغة التصغير معها وهو قوله ما خلا المدة الموصوفة
قال ويجوز التعويض وتركه فيما حذفت منه هذه الزوائد والتعويض انما يكون فيما حذف منه شيء وهو على ضربين ضرب موضع العوض
مستعمل بالبنا في هذا التعويض وضرب موضع العوض خال فالضرب الاول لا يمكن فيه هذا كما لو قيل في تصغير آخر محرنجم
فلا يمكن في هذا التعويض والضرب الثاني نحو قولهم في منطلق مطيليق فهذا يمكن فيه التعويض كمطيليق قوله وجمع القلة يصغر
على بنائه والجمع على ضربين جمع كثرة وجمع قلة على ما تقدم في الجموع فجمع القلة حكمه في التصغير حكم المفرد يصغر كما يصغر المفرد
ان لفظه فاحافظ عليها كما تقدم واما الجمع الكثرة فلا يصغر على صيغته لانه لما كان التصغير فيه معنى التقليل كما ان الجمع

بينه وبين صيغة التكسير فرد اما الى المفرد ثم جمع القلة ان كان له جمع قلة او الى المفرد ثم جمعوه بالواو والنون والالف
والتا على حسب ما يستحق فاذا صغرت غلمانا فانت بالخيار ان شئت اخذت جمع قلته وهو غلمة وصغرته فقلت غليمة وان شئت
صغرت المفرد ثم جمعت فقلت غليمون فان لم يكن له جمع قلة فتعين رده الى المفرد كقولك في شسوع شسيعات لفقد السماع
في اشسع وانما جمع بالواو والنون على غلام وجيل كذلك لان التصغير لانه فيه معنى الصفة وقبل التكسير لبس فيه معنى الصفة كما ذكرناه
في دخول تا التانيث في مونثه في اذن اذينة مصغرا واعتاضها فيه مكبرا واسما الجموع حكم الاحاد لان ذلك المعنى مثل الفاظها
الفاظ المفردات فلا معنى للعدول عنها وجاء في بعض الاسما تصغير على خلاف القياس على ما ذكره وحكم السماع في انيسيان
زادوا يا بعد السين وفي عشيشيان زادوا الفا ونونا وفي عشيشية ابدلوا من اليا شينا وزادوا اليا التي كان قبلها
حذرا من اجتماع اليا آت في اغيلمة واصيبية زادوا الهمزة قال وقد صغر الشي لدنوه من الشي وانس مثاله وقد تقرر ان
التصغير يدل على ان الشي عنده مستصغر وقد جا قليلا على معنى قرب الشي من الشي مثاله قولهم هو اصيغر منك لا يستقيم ان
يقال ان المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصد الى
ان المسافة التي بينهما قريبة وكذلك ما مثل والا تصغير الفعل لم يصح قياسا وانما جا في الفاظ يسيرة محفوظة لا يرجع قال
التصغير لوصفه بالصغر لما صغرته والفعل لا يصح وصفه فيصغر وانما المعنى فيما صغر لمن نسب اليه الفعل كما في قولهم
ومن الاسما الى آخره يريد انه في الاصل وضع مصغرا كانه في اصل الوضع هو التصغير فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قابل
منه جميل وكعيت اسمان لطائرين وكيت صفة للغرض فاذا جمعوا ردوه الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل
وكعيت جملان وكعتان فدل ذلك على انه جمع في التقدير جمل وكعت لان فعلا يجمع فعلانا فدل على انه مكبر في التقدير
قال لان فعلا لا يجمعه وايضا فان كعيت من صفات الالوان فهو من باب احمر واسود فقياس مكبره كميت فهذا الوجه نعلم انه افعل
والاسما المركبة يصغر الصدر منها ولا يعتد بالجملة الثانية كما لا يعتد بتا التانيث ولا يحذف كما لا يحذف تا التانيث
وهو مما يجب لعدم الالتباس تصغير عن المركب تركوا ما قبل الثاني مفتوحا تشبيها بتا التانيث قال وتصغير الترخيم
ان يحذف كل شي زيد في بنات الثلاثة والاربعة الى آخره قال الشيخ هذا باب على حياله في التصغير يسهل وهو ان يحذف الزوائد
كما تصغر الاسم ويسمى تصغير الترخيم لما التزم فيه من حذف لان الترخيم في اللغة صوت رخيم اذا لم يكن قويا ومنه سمي
الترخيم المرخم تصغير الترخيم ومعناه انك اضفت الى الترخيم الذي هو حذف الاخر وانما الا حذف الزوائد علقه فيه قال
ومن الاسما ما لا يصغر ثم ذكرا اسما آخره الاستعمال لم يصغر في كلامهم وذلك على ان تصغيرها مطرح في لغتهم اما اسم
الفاعل والمفعول اذا اعملتهما لم يات في كلامهم تصغيره كراهة اجتماع العمل والتصغير لانه قوي شبهه بالفعل فيه قال
والاسما المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها يعني اسما الاشارة والموصولات وخولف للابدان بين الاسما انها غير متمكنة
الحقيقة واخرها الغا ت فيما سوى هولا فان الالف لحقته قبل الاخر وفيما سوى المثنى والمجموع فان تصغير الذي اللذيا
وفي الذين اللذيون لا الذين ذكان حمل الالف في اللذين واللتيان سقطت لالتقا الساكنين فرد ود بعضهم اللذون
بضم اليا ولو كانت الالف مرادة لجاز فقال اللذون فان اللذون كان لا ينفصل مستعمل وكان ينبغي ان يقول ان فقال

آخرهما ياء المصغر لا علامة بينهما فالاول من اصناف الاسم المنسوب قال الشيخ وهذا بما ذكره في ظاهره غير مستقيم وهو في الحقيقة مستقيم
فاما ظاهره فانه يقال لا يخلو اما ان يكون حد المنسوب او المنسوب اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم لقوله علامة للنسبة اليه
والمنسوب الملحق الياء علامة للنسبة اليه اذ ليس منسوبا اليه وان حد المنسوب اليه كان غير مستقيم لان التبويب بالمنسوب فكيف يحد غير
ما بوب له وهو في الحقيقة لم يحد الا المنسوب وقوله هو الاسم يريد الاسم قبل الالحاق قال الملحق بآخره ياء مشددة علامة للنسبة
يعني الى الاسم قبل الحاق الياء والاسم الذي الحق بآخره ياء مشددة علامة للنسبة اليه هو المنسوب وانما الاشكال رجعة الضمير
في نسبة الضمير راجعا الى الاسم الذي الحق باخره ياء فاسد ومن جعله ضمير الاسم لا باعتبار الحاق الياء جاء مستقيما وهو الذي قصد
وتشبيهها بتاء التانيث من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تغير التاء وشبهها بتاء التانيث في انها تكون للنسب المحقق ولمجرد اللفظ
وفي انها تكون للفرق كما تكون التاء وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مونثا
في المعنى بان يكون بازايه ذكر في الحيوان على ما تقدم وغير الحقيقي ما جرى في اللفظ فقط كقولهم ضربة وطلحة وشبهه وكذلك النسب ما كان
مدلوله منسوبا حقيقة كقولهم دمشقي ومصري وهو الكثير الشايع ومنه ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك كرسي اذ ليس كرسي
منسوبا من حيث المعنى كما ان طلحة ليس مونثا من حيث المعنى قال والنسبة ما طرق الى الاسم تغييرات شتى لانها غيرته من مدلول الى
مدلول اخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم البلدة وقولك دمشقي الرجل المنسوب اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان عريا
عن الياء فصار بها وكان اعرابه على ما قبلها فصار على آخرهما قال وحذف تاء التانيث في النسب لئلا يلزم لو ابقوها الفساد في المعنى الا
ترى انك اذا نسبت رجلا الى ضاربة قلت رجل ضاربي هو الاسم الذي فيه ياء النسب فلو بقيت فيه تاء التانيث لكنت مونثا المذكر الثاني
انه كان يودي الى اجتماع تانيثين اذا نسبت مونثا الى مونث فيقول اذا نسبت امراة الى طلحة طلحتية والثالث انه يودي الى ان يكون
تاء التانيث وسطا قال ونون التثنية والجمع ينبغي ان يكون علامة التثنية والجمع ونونهما لانه لو ابقى مع النون فتحصيله
النون موسم بقاء ما قبلها وانما حذف علامة التثنية لان المعنى يحصل بالنسب الى المفرد فيقع الزيادة ضايعة فلا حاجة اليها
وكل ما ذكرناه في ان انه جار في المثنى والمجموع فيكون النسبة اليه فاذا سميت بالمثنى والمجموع الصحيح فلا يخلو اما ان تعربهما اعراب المفرد
او تجريهما في الاعراب على حكم ما كان عليه فعلى الاول لا تحذفهما لانك اخرجتهما من حكمهما في احكامهما التي كانت لهما وكانهما الف ونون غير التثنية
كما في عمران وعلى الثاني تحذفهما كما قبل التسمية لان احكام علامة التثنية في الجمع باقية فيهما فاجريت بعد التسمية مجراها قبلها فتقول
على الاول قنسريني وعلى الثاني قنسري وكذلك نصيبيني ونصيبي وكذلك زيدي وزيداني وخليلي وخليلاني وسبعي وسبعاني
في النسب الى السبعان اسم موضع ومن الجارية على القياس في التغيير ان يكون الاسم ثلاثيا ثانيه كسرة فانهم كرهوا اجتماع الكسرتين
والياء مع قلة حروف الكلمة فيفتحون الحرف الاوسط كنمري ودولي في الي فان كان اكثر من ثلاثة احرف والكسرة في اخره كما في تغلب الكسرتين
والياء فالاحسن بقاء الكسر لقوة الكلمة بالزايد على الثلاثة كتغلبي ومشرقي ويجوز الفتح كراهة اجتماع الكسرتين والياء وحذف الياء
الياء والواو من فعيل وفعول وفعيلة في صحيح العين من مضاعف فرقا بين المذكر والمونث فاذا نسبت الى كريم قلت كريمي والى كريمة
كرمي المونث اولى بالحذف لاستثقالهم اياه واما المعتل العين فلم يغيروا فيه لما يودي الى استثقال الحرف في كلامهم كانهم قالوا طويل
لادى الى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فيلزم قلبها من استثقال وزيادة تغيير قال وحذفوا الياء المتحركة من كل ما قبل آخره ياءان

مدغمة لثقل كما في الاخرى قال ومن ذلك حذفهم الياء المتحركة اذا وقعت مشددة قبل الاخر كراهة اجتماع الياءات
والكسرتين فيقولون في سيد سيدي على ما ذكر وللطاي طائي وذو وضع الالف مكان الياء الساكنة لا عبرة وانما حذف الياء المتحركة
فقياس لانه في الواطي لم يكن فيه مشددة وقد قوي من مهيم مصغرا ومكبرا عند النسبة اليه فاجروا ههنا الحكم على القياس بالحذف
وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما وكان جري الحكم على القياس اولى لانه خلاف فيما لم يحذف منه شي ولو عكسوا
لحذفوا فيهما فانه قبل النسب وانهم لم يستغنوا ابقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع ان الفرق اذا لحاصل الا ان لفظ
مهيمي انقل من لفظ مهيمي ولانه امر جاز فيه قبل النسب فجاز ان يبقى بعده على الحالة التي كانت تكون له في المصغر قال
ويقولون في فعيلة فعيلي وفعيلة فعيلي الى اخره قال الشيخ ومن التغييرات الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فعيل
وفعيل وفعيلة وقلبهم الثانية واوا وفتح الكسرة التي قبلها فيما هي فيه وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياءات ولم يفرقوا
بين المذكر والمونث لان الاستثقال فيهما واحد فيهما جميعا ومن العرب من يقول امي ولا يقول في عدي عدي لما في عدي من زيادة
الاستثقال بالكسرة وقد فعلوا امثال ذلك فيما اخره ياء مشددة وان كان مخالفا له في الوزن كقولهم في تحية تحوي لان الاستثقال
موجود فلا اعتداد بالوزن واما قولهم العدوة فانه ليس فيه الاستثقال الذي في عدي فجرى مجرى الصحيح فقالوا عدوي بالاتفاق
فاجري مجرى الصحيح لما سبق ذلك الاستثقال واما المختصة بتاء التانيث فقال سيبويه فيه عدوي اجراه مجرى شنوءة وبابه
وهذا هو القياس الذي ينبغي ان يصدق قال المبرد عدوي كالمذكر وليس له وجه في القياس عن عدو كما نقل من قوله عدوي
فلا معنى لا انكاره قال ومما جرى على القياس ما آخره الف وحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا سواء كانت عن واو او ياء
لانها ان كانت عن واو فظاهر وان كانت عن ياء فلا تبقى بالكسر بقاؤها لما يودي في الجمع بين ساكنين او الاخلال بالحذف وكره ردها
الى اصلها المانع من اجتماع الياءات فلم يبق الا ردها الى الواو وان كانت رابعة نظرت فان كانت اصلية قلبتها الا كما محافظة
على الحرف الاصلي وقد جاء حذفها استثقالا لها كحبلى وان كانت زايدة فالمختار حذفها بخلاف الاصلية لمن زادها يجوز حذفها
واصليتها في الاولى ضعيفة والثاني قلبها واوا محافظة على البنية تشبيها لها بالاصلية والثالث ان تحمل قبلها النسب الف
واوا وهل يكون الالف بعد الف التانيث والواو زايدة او الواو والف التانيث انقلبت والالف هي الزايدة كل ذلك محتمل قال
وان يفصل بين الواو والياء بالف فقوله وهم انه لا يجري الا في دساوي وعلياوي وشبههما وكان الاولى ان يقول وان يفصل
بين اخره وبين الواو بالف لتشمل نحو حبلى ولعله قصد الى النسبة على التعليل في ادخال الالف كراهة اجتماع الواو والياء ليس
فيما وراء ذلك الا الحذف لاستثقاله مع النسب ثم قال وجمزي في حكم حباري حمزي وان كانت الالف في الرابعة الا انها تحمل على
الخامسة لامر لا حاجة لها تقعه حملها على مثل دعوى لانه محمول على مثل مرمى الذي الفه اصلية والمرجح مثاله فعلل
عليه جمزي فانه وحبلى لا ينكر مذهب الاخفش في سوحي والثاني ان الحركة فيه تنزلت منزلة الحرف الرابع على الرابعة
كما في قوس لو سميت به امراة بخلاف هند جعلوا الحركة بمنزلة الحرف لثقل الكلمة بها قال ومن التغييرات الجارية على القياس
ما آخره ياء مكسور ما قبلها وحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا ويفتح ما قبلها الا فتح ما قبلها ثم انفتح ما قبل آخره ولما قبلها واوا وفيما
انقلبت الفا وان كانت رابعة فالمختار حذفها استثقالا لها ويجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها وانما كان المختار هنا الحذف في اليا

وفي الف القلب لاهمزة من احدهما ان لا الف الخفة ولا يلزم من لزوم اعادة المحذوف اعادة المنقلب الاخر ان الالف المنقلبة فيها الاعتبار واحد
وفي الياء يعتبر آخر وهو عليه الكسرة فحذفه ولذلك كان الحذف في الياء احسن من الالف وبالعكس كما بين فيما ورد ذلك الحذف واستعمال المراد
على الاربعة واذا كان ما قبله هو الحروف فيما زاد على الاربعة في الالف فالاتهم لحذف في الياء اجدر لانها اثقل في الوجهين فان كانت
الياء زائدة على الاربعة قبلها ياء مشددة وجب حذفها لخامسة كما يجب حذفها من مشتري فينبغي قبلها ياء النسب بياء مشددة قبلها فتحة فيكون
في الاستعمال مثلها في اسمه ثم استثقلها فالمحي كما قال العربي ومن لم يستثقلها قال محيي كما قال امي **قال** ويقولون في غزو وظبي
مما آخره واو او ياء ثلاثي الساكن الحشو غزوي وظبيي بلا خلاف اذ لا استثقال لسكون ما قبلها لانها تخف عند سكون ما قبلها فاما ما
لحقته تاء التانيث ففيه خلاف فمذهب سيبويه والخليل انه في حكم الاول فيقولون في غزوة وظبية غزوي وظبيي ايضا لانه ساكن الاوسط
فاستخف ومذهب يونس غزوي وظبوي وله شبهتان احديهما ان العرب يقولون في النسب الى حي زنة وقرية زنوي وقروي
وهو محل الخلاف فيجب الحاق ذلك به الاخرى انهم كرهوا الثقل باجتماع الياءات في المؤنث كما كره ذلك في كرهيه ولم يكره في كرم
واذا كره لاجتماع الياءات قلبت الياء الاولى واوا وحرك ما قبلها بالفتح كما قلنا في بدوي ومذهب سيبويه اولى لما ذكر المجيع
نادر لا ينبغي ان يجعل اصلا والاستثقال الذي يشير اليه غير معتد به لمخالفة اكثر النسب فيه ثم هو باطل بباب الواو اذ
لا يا فيستثقل حتى يفتح ما قبلها ولذلك عند الخليل في باب الياء دون باب الواو ولما كانت شبهة الاستثقال مختصة بها
فان كانت وسط الاسم يا ايضا كقولك طي وليه نظرت في اصل الياء الاولى فرددتها اليه متحركة وقلبت الثانية واوا
فيقولون في طي طووي وليس هذا مثل قولك طيي لانه لو قيل فيه طيي لادى الى اجتماع اربع ياءات وكسرة مع قلة حروف الكلمة
وفي حية حيوي فان كان الاسم آخره واو مشددة تقيسه على حاله وجرى مجرى غزو وقلبت في دوي دووي لا ياءات مجتمعة
قال فان نسبت اسم آخره ياء مشددة مع ثلاثة احرف فصاعدا نظرت هل يجوز ابدالها ام لا فان كانت الثانية اصلية
كما فيها بلحقها وان شئت شبهتها بالياء في قولهم مرموي كما قلت عدوي وان شئت شبهتها بزيادتهما على الثلاثة سامري
اذا نسبت اليه فحذفتهما فيقول مرمي فالياء في مرمي بياء النسب وتلك الياء حذفت استثقالا لها مع ياء النسب وان كانت الياء المشددة
مزيدة حذفت فيهما لا غير اذ لا وجه في تشبيهها بمعنى زيادتها فتقول في كرسي كرسي وفي بخاتي اسم رجل بخاتي **قوله** اسم رجل احترازا
منه جمعا فانك ترده الى الواحد فتقول بختي على قياس الجموع فان كان اسم رجل ولا دليل على ان هذه الياء هي ياء النسب
وان الياء التي كانت فيه هي المحذوفة انك تقول قبل النسب بخاتي غير مصروف فاذا نسبت قلت بخاتي مصروف ولو كانت
هي الياء كان على حاله **قال** وما كان آخره همزة قبلها الف نظرت فان كانت الف التانيث قلبتها واوا وان كان غيرها
ساغ فيه الوجهان على ما ذكرناه في التثنية وهذا اولى من قوله ان كان منصرفا لانك لو سميت به امراة كان غير منصرف ولا يجب
قلب الهمزة وكان التنبيه على ان القلب لا اذا كانت الف التانيث اولى من اعتبار الصرف وعلامة التانيث يؤدي الى دخول كساء وشبهه
اذا سميت به امراة فيما يجب قلبه لانه غير منصرف حينئذ وتقول في سقاية وعطاية الى آخره سقايي وعطايي بالهمز لانه لو قلبوها
ياء لاجتمع اربع ياءات بعد الف زائدة وهم يكرهونها بعد الالف الزائدة وان انفردت فكيف بها وقد صارت بعدها ياءات **فان قيل**
فلم قالوا سقايه فاقروا الياء ولم يجعلوا التاني في حكم المتصلة بياء النسب اجدر بالاتصال لغيرها بمعنى الاسم على ما تقدم

فالجواب انها في النسب اكثر فلا يلزم من صحتها مفتوحة صحتها مكسورة والاخر انها في النسب اجتمعت مع ياءات اداهوى
المستثقل والاخرى صحتها في سقاية شاذ فلا يلزم من شذوذه مع تاء التانيث شذوذه مع ياء النسب **فان قيل** فلم لم يقولوا سقاءي
فقلبوها واوا كما قلبوا في شقاوي اذا نسبوا الى الشقاوة قلت كرهوا اجتماع الياءات هاهنا قد وقعت طرفا بعد الف زائدة
فقلبوها همزة على قياسها ثم لم يقلبوها واوا لانه وجب قلبها همزة لاجتماعها مع النسب وهم انما يقلبون الهمزة واوا اذا كانت
همزة قبل ياء النسب فلما لم يكن هذه همزة قبل ياء النسب لم يقلبها واوا فيجب ان تكون همزة على ما ذكر ويقولون في شقاوة
شقاوي وكان كان اشبه لانه لم يجتمع فيه ياءات مستثقلة اذا اخره واو فبقيت على حالها ولم تقلب همزة لانها قد ثبتت مع تاء
التانيث وهي اولى الا انفصال فثباتها مع ياء النسب اجدر ويقولون في راية وآية وشبههما مما وقعت فيه الياء بعد الف ليست
بزائدة رايي وآيي ورائي وآوي اما راي بالياء فلانه لم يقع فيه بعد الف زائدة فلم يستثقل استثقال سقاي بل اجري مجرى ظبي
لانها مثله فترك على حالها ولم تجر مجرى طووي في رد العين الى اصلها لما يلزم من كثرة التغيير من غير حاجة بخلاف طي فانه
لو ترك على حاله لاجتمع اربع ياءات واما راءي بالهمزة فلانه اجتمعت فيه ياءات مع وقوع الياء بعد صورة الالف فاشبه سقاية
والياء اذا استثقلت بعد الالف فالوجه قلبها همزة واما راوي بالواو فلانهم لما استثقلوا الياءات فيما قلب حروفه مما قبله
في حكم المتحرك قلبوها واوا كما فعلوا في رحوي وقياس الياء اذا استثقلت في النسب ان تقلب واوا كما قالوا عموي وشجوي
ورابه **قال** وما كان على حرفين فعلى ضربين الى آخره **قال الشيخ** وقد ضبط بعضهم بان كل موضع رد في التثنية وجب
الرد في النسب وكل موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان وكل موضع كان المحذوف غير لام لم يجز الرد وليس بجيد لانه رد
الى حماء اذ ليس فيما الذي يرد في التثنية ومنهم من قال كل ما كان المحذوف غير الياء في موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض
منه همزة وصل فهو واجب الرد وكل ما كان المحذوف منه فاء معتل اللام وما كان المحذوف غير لام مما ليس معتل اللام فانه
لا يرد وما سوى ذلك جاز فيه الامران ولصحة قوله ما كان المحذوف غير ما في القسم الاول ان يرد فان اصله عند المبرد دمي
ويجوز في النسب اليه الوجهان مع لزوم نقل ما آخره غير ياء او رده عليه وجوب دموي وليس واجب فعلى مذهب سيبويه الحاج
الى ان يقول غير ياء لان اصله دمي عنده وان لك قبل في جمعه دماء كدلو ودلاء وظبي وظباء وقولهم الدميان مفطور
الدال لا ينهض لانه شاذ فلا اعتداد به ينبغي ان يقال فقد قيل في تثنيته دموان فيلزم هذا الاعتراض على القولين جميعا **والجواب**
انه لا اعتداد بهذا القول فانه مخالف الظاهر فان باب لن اكثر من باب لوو والحاجة الى جواز ان يكون من الياء
وهذا القائل يزعم ان الياء في دمي لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي بانه بحجة وهو قولهم الرضوان من خشن
ان لا يجعل منقلبة فلا حسن ان يدعي ذلك بلا دليل عليه وانما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحته قول المبرد في دم
لانه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير فينبغي ان يرد لانه موضع يقبل التغيير بالرد من غير ثقل ولا يلزم دموي لانه
محذوف منه ياء فلو وجب الرد لوجب تغييره لكثرة فيه الياء وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير المعنى وجوب
تغيير بن والتالمذهب سيبويه فلا يحتاج الى الاحتراز من دم اذ اصله دمي عليه فلم فصلوا ان عوضوا فيما كان متحرك الاوسط
عوضا من حركته وليس يلزم عند حركته في الاوسط حتى يجب التعويض **قال** ومن ذلك سنتي في سنة وفي الشفة شفي امت

ولنسب بحيل لمن انشا بجوز فيه الوجهان انسني وسنتي لجريه على قياس ما يجوز فيه الامران واما سنه فاصله سنة فهو
قياس ما يجب فيه الرد فيجب ان يكون سنهي واما القسم الآخر الذي فيه الرد فهو ان يكون معتل اللام والفا نحو شية فانهم
كرهوا الرد وفيكون من معتل وارتكبوا تغييرات على غير قياس النسب فردوا الفا لواو فقالوا وشوي وابو الحسن يقول وشيي وحجته
انهم لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت وشية ولو نسب الى وشيه لقال وشيي عند المخالف فلذلك
همنا ولذلك قال في القسم الثاني بدي وغدوي فاسكن لهذا المعنى والوجه عندي لانه يغير لاجل النسب كان قياسه
القلب وفتح ما قبل الآخر كعموي وشبهه وحمله على النسب على طوي وعز والنسب … اذ ليس ذلك تغيير في النسب بل الفا
الثاني على ما كانت ولذلك ان يونس لما خالف بتغيير في النسب يلزمه ان يقول الظبوي فيثبت ان قياس تغييرهم
في النسب ان يقلبوا الياء واوا ويفتحوا ما قبلها فلذلك كان بدوي ووشوي اولى من بدي ووشيي واما ما لا يجب
فيه الرد فهو ان يكون المحذوف في غير موضع التغيير مما ليس مثل شبه لقولك عدي وزني لان المحذوف في موضع
ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شيه لما ذكرناه ولما يؤدي اليه من الاخلال فقد جاء عن بعض العرب
زناته وابو يعلى العين في مثل عدي فيقولون عدوي كانهم لما … عليهم الرد في موضع الحذف اذ ليس موضع
التغيير قلبوا الى موضع التغيير او زادوا في موضع التغيير قال ومن ذلك سمي في سه يعني ما لا يجوز
فيه الرد لان اصل سه فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في عدة واما القسم الثالث وهو ما عدا هذين القسمين الفصل
المذكوران لقولك … وغدوي واخوانه مما المحذوف منه لام … او معوضا اخذ سيبويه او متحركه والمحذوف ما عند
المبرد على ما تقدم ولم يعوض ومما رددت ولم يعوض وجب حذف العوض اذ لا يجوز جمع العوض والمعوض فتقول سموي مما لم ترد
وجب اثبات العوض لانه ثابت قبل النسب فأولى ان يثبت في النسب قال ويقول في بنت واخت اخوي وبنوي الى آخره عند الخليل
وسيبويه لان التاء فيهما معنى التأنيث فكان القياس ان في النسب حذفهما واذا حذفت وجب رد المحذوف واذا كانوا قد ردوا
في اخ وهو غير معوض قبل النسب فهم الرد عند حذف العوض الزم لانهم … اسم ملحق … العوض وجب الرد كما
سموي وان كان مما لا يجب الرد فيه لو نسي عوضه فاخوي اجدر لانه مما يجب الرد فيه لو لم يكن معوضا واما يونس فيقول
اختي اجرا التاء مجرى حرف اصلي لانه عوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز ان يقال اختي جاز ان يقال في التصغير
اخيت ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب وبيان الملازمة هو انها انما لم تثبت في التصغير لانها بمنزلة تاء التانيث
ومنعهم الجعل ان بناء التأنيث في مثال الصغر فان كان لم يعتد انما كان في معناه ولذلك لا يكون تاء التانيث قبل ياء
النسب فكذلك اذا كان في معناها ويقول في كلتا كلتي وكلوي ووقع في النسخ كلتي كلتوي على المذهبين وليس مستقيم لان المنقول
من مذهب سيبويه تحرك اللام والقياس جميعا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلتوي على المذهبين وكلتا عند سيبويه فعلى
اصله كلوى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب ياء في قولك رايت الرجلين كليهما فاصله الى النسب
لم يبق لاثبات التاء وجه فحذفت على الحذف وجب ان تقول كلوي بتحريك اللام على ما ذكر فمن قعدوا وجب حذف الالف كراهة اجتماع
الواوات لو قلبت على ان اللغة الفصيحة في مثل حبلى الحذف فهي ههنا اجدر وكذلك لانهم استخفوا لما ذكرناه من الاستثقال

صفة ووقع ابي با فعل خلاف ما تقدم **قوله** واضرب عنا بالسيوف القوانسا اورده اعتراضا لمن توهم ان القوانس
منصوب باضرب وانما هو معمول لما دل عليه اضرب كانه قيل لماذا يضرب فقيل القوانس وهي بيضة الحديد وهو مثل قوله
اعلم من ضل عن سبيله ثم يضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم ولا يجوز ان يكون مخفوضا باعلم لما يلزم من المحال
وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والتذكير والتانيث
على ما تقدم في قولك زيد افضل من عمرو ولانه الاصل قال صاحب الكتاب اسما الزمان والمكان ما بني منهما من الثلاثي المجرد
على ضربين الى آخره **قال** رحمه الله هو كل ما اشتق من فعل اسما لما فعل فيه الفعل من زمان او مكان ولا يخلو من ان
يبنى من ثلاثي او غيره فان كان من ثلاثي فلا يخلو من ان يكون معتل الفاء او اللام او لا فان لم يكن معتل الفاء واللام فلا
يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر او لا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر ايضا ان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعل
وان كان معتل الفاء فالاسم على مفعل بالكسر لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير فالاول مثل مضرب والثاني
مثل مقتل ومدخل والثالث مثل موعد ومورد والرابع مثل مأتى ومسعى وما جاء على غير ذلك فشاذ وقد ذكر فانهم
كسروا اشبهما الفتح بالمضارع لانه جاء عليه وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا او مضموما لانهم حملوا المضموم على المفتوح
لانه اخف وكسروا في المعتل الفاء مطلقا لانه اخف مع الواو اذ موعد اخف من موعد وفتحوا مع معتل اللام لما يؤدي
الكسر فيه الى الثقل المؤدي الى الاعلال **قوله** وقد يدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس ومخالفة
فالجاري كالمقبرة … وغير الجاري كالمظنة اذ قياسه مظنة بالفتح لانه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقع
الظاء بجار على القياس واما ما جاء على مفعل بالضم فاسم غير جارية على الفعل ولكنها بمنزلة قارورة وشبهها وما
بني من غير الثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا مزيدا فكله على لفظ اسم المفعول فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدم
الزمان والمكان مشتركا نحو المخرج والمستخرج من اخرج والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج وانما كان كذلك لانه لما
فضلة … المفعول في … فاجري على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح
لخفة ولان الاسم مفعول فيه في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لمطابقته له اقيس ثم استعملوا صيغة المفعول او … البيت

وما هي الا في ازار وعلقة مغار ابن همام على حي خثعما

انشده سيبويه وقد اخذ عليه من حيث ان حلها في قوله على حي خثعما واسم الزمان والمكان لا يعمل وان حمل على شبه …
ما عليها ابن همام عند غارته فان المعنى وما هي الا مستخفة كتخففها ابن همام وهو وجه في الرد والجواب عن الاول ان الجار متعلق
بما دل عليه مغار كانه قال اغار على حي خثعم واما الثاني فلا بعد ان يكون المراد وما هي الا مستخفة في زمان مثل زمن اغارة ابن
همام فحذف مضافا … **قوله** ولا يعمل شيء منها لانها اسماء الاجسام …
بما خلا المصدر فانه اسم المعنى كالفعل بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما صفة والمعنى في الصفة هو المقصود فجريا
مجرى الفعل في ذلك وليس اسم الزمان والمكان كذلك لانهما اسمان للذوات ففرق بينهما وبين الصفة فجريا مجرى اسم الفاعل
والمصدر المعنى فجريان مجرى الفعل فمن اجل ذلك امتنع العمل فيهما وقول الشاعر كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصناع

وتقدير الاعتراض ان مجرى ههنا اسم المكان وقد علمت بوجود نوها ديار كونه اسما للمكان ان لا يخبر عنه بعضيم وسوق الورق البيض
تكتب فيه فتشبه موضع مرور الرياح بالورق المنمق بالكتابة ولا يستقيم ان يكون المجرى فيكون تشبيهه بالورق والمعنى اذ ذاك
والجواب ان اسم المكان قد استعمل باستعمال العبير وتاكد ذلك بالمعنى فاذا اخبر عنه ... ويكون ذلك ولان احدهما
ان يكون اسم مضاف قبل مجرى وتقديره كان موضع جرى الرامسات وهو خبر من يعتد باثر لبلى الاختصاص ... من الاخبار
تقديم اداه اثر مشبه بالكتابة لا بالورق وغرضنا ههنا المشبه بالورق لان الذي هو الذي يقع خبرا عن كان فيجب ان يكون
اسمها هو المشبه بعينه والوجه الثاني ان يكون مجرى موضعا على ظاهره والمضاف محذوف من الرامسات كانه قال كان مجرى
جرى الرامسات وتاكيدا من احدهما مطابقة المشبه بالمشبه به لان فيه ذكر الموضع اولا والاثر ثانيا كما ان المشبه به
ذكر فيه الورق اولا والتنميق ثانيا والاخر ان المحذوف قد دل عليه مجرى لان مجرى موضع الجري فلم يفتقر الا ما دل عليه خلاف
التقدير الاول فان لم يؤد اليه امتناع استقامته في الظاهر ومع تعينه بوجودها هنا مع الوجهين الاخيرين ضعف
من جهة ان خبرها يكون منصوبه مضمره تقديره والنصب لما به المقالة لا يكاد يوجد من اجل ذلك تقدم ذكر القول
الاول اسم الالة قال صاحب الكتاب هو اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال ... قال الشيخ
اسم الالة هو كل اسم اشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعل ومفعال كالمفتح والمفتاح وما
الحق به الهاء مسموع مثله في الزمان والمكان واما ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجاري قياسا وانما هي الفاظ وضعت
اسماء لاوعية من غير اعتبار جريها على الفعل ومن اصناف الاسم الثلاثي له عشرة ابنية وقسمته العقلية اثنا عشر اهملت
العرب منها اثنين واستعملت عشرة وبيان ذلك ان اللام لا يعتبر باعتبارها لان اختلافها لاجل الاعراب فبقي الفاء والعين
فاما الفاء فيكون متحركة بالحركات الثلاث فلا يكون ساكنة لما يؤدي الى الابتداء بالساكن واما العين فيكون بالحركات الثلاث
وبالسكون واذا ضربت ثلاثة في اربعة كانت اثني عشر مفتوح الفاء اربعة فعل فعل فعل فعل وكذلك مكسورها ومضمومها
الا انه سقط من مكسورها فعل لانه ليس من ابنيتهم استثقالا له وسقط من مضمومها فعل لانه بناء مختص بالفعل ما لم يسم
فاعله وقد يلحقه الزيادة ويعرف الاصلي من الزايد بان ينظر الى تصاريف الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها فهو الاصلي وما
سقط فهو الزايد والزيادة قد يكون من جنس حروف الكلمة وقد يكون من غير جنسها فما هو من جنسها قد ذكر منفصلا وما
هو من غير جنسها فهو حروف سالتمونيها فاذن لا يكون زيادة من غير سالتمونيها الا ومن تكرير حروف سالتمونيها فان تكون
تكريرا الا انها اذا كانت تكريرا ... بلفظ الاصل المكرر ولذلك يقول في ... علم فعل وفي ضرب فعل وفي
خفدد فعلل ... واما اذا لم يكن الزيادة تكريرا لم يذكر في الوزن الا بلفظها فيقولون وزن مضروب مفعول وفي ازرم افعل وكذلك
جميع ما يأتي من غير تكرير والزيادة ايضا قد يكون للالحاق ولغير الالحاق فاما زيادة الالحاق فان يكون الزيادة جيء بها
لغرض صيرورة تلك البنية الناقصة على مثال بنية اكمل منها كالحاق جوهر بجعفر فلا يرد على هذا مثل مضرب فانه على
جعفر ولا مثل مضارب فانه ملحق بقرطاس لان شرط الالحاق ان يكون الغرض بها ما ذكر واما هذا المعترض به فلاتفاق اخر
واتفق في غير ذلك المعنى فلا يصح جعله الحاقا وموضع الزيادة في الثلاثي اربعة لانها اما ان يكون قبل الفاء او بين الفاء والعين

92

من امثلة الاسماء والحلبلاب اسم ما كان بعمان وجاء بضم اللام تخرط عليها لحصال الماء لان وفيه زيادة النون والالف والكلام في
الالف ظاهر والنون كالنون في قرنبى ووقع في المفصل بالالف واللام وسواء علم فالاولى ان لا يكون فيه الالف واللام والمنهي
نونه والالف زايدتان لانه مثل قرنبى ولا نه جمع بالعوض اسم طاير وانما كون وان كان مثل قرنبى لان الالف للمنهي للتانيث
والف قرنبى للالحاق بسفرجل وحبارى نوع من الطير ظاهر واما الحنظاو ظاهر وهو القريع وحرنبه نونه وواوه زايدتان
اما الثاني فواضح واما النون فقليلا يؤدي الى مثال ليس في ابنيتهم امثال قرنبى وبقي عليه من هذا الفصل شيء للبلاطل وصحار
وصحارى وعطود وحبونن اسم واد قال وبينها الفاء والعين في نحو اعصار وهي ريح شديدة او شديد وفيها نار وحبب
بستيمم لشلمة ... ولاخر ما يلزم سقوط مثال نفعل والثالث ما يلزم من الكلام من غير فايدة
والصوابع ... وهو مضروب وبشر وهو طاير وجاء بشر واصطلح عليها لحصال الماء لان والصوابع ظاهر
من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم ارض ووقع في المفصل مضروبا ووقع في نسخة السيرافي بالالف واللام ويقع من الامثلة
اسروع لدويبة يكون في الرمل تضم همزته ويكون كاسلوب واسروع لغة فيه وتفتح تارة فيكون ابرنوع وتنوه وحديث
يوسم بها الابل قال وبينها العين واللام في خيزلى وخيزرى ويقال الخوزلى وخوزرى ضرب من المشي وفيه عشر والاولى
ان يقال خوزرى لانها لغة فيه وحبرلى بمعنى عنده والاهمد كر الماء من غير فايدة واسقط فوعلى عفنطاو نونه وواوه زايدتان
اما الواو فظاهر واما النون فقليلا يؤدي الى حالها من ابنيتهم باعتبار الاصول وبقي عليه كوالل القصير وقال الزوج ... فلا
يكون منه ناجز ظاهر وبينها الفاء والعين واللام في نحو الجفلى بمعنى جفلى الكثير يقال دعا الجفلى اذا عم ولم يخص واجنح وازرب
وهو الغليظ وقال ... كما ازربا كانه حبيبه ذاك حسا وبقي من هذا الفصل هبير وهو الباطل ... اذا طلبت
قبل ان تضربها الفحل قال والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو منطلق ومستطيع ومهراق واصطرح من جهة الاشتقاق
ومسطيع من قولهم اسطاع بمعنى اطاع زادوا السين على غير قياس ثم صرفوه بها فقالوا مستطيع للفاعل ومستطاع للمفعول
ويجيء في تصريفه المفتاح العدد الا تراهم يقولون يسطيع بضم الياء لانه مضارع اطاع ومهراق في قولهم اهراق بزيادة الهاء
لانه اراق زادوا بعد الهمزة ها كما زادوا السين بعد الهمزة في اسطاع هذا ان قلنا مهراق باسكان الهاء واما ان قلنا مهراق بفتح الهاء
نحو قولهم هراق ابدلوا من الهمزة ها فصارت مثل دحرج فكما قالوا مدحرج ومدحرج ومدحرج قالوا هريق ومهريق ومهراق
والهاء فيه حرف اصلي وهو بمعناه الهمزة والنون زايدة تارة ذكر المثال لانه منحصر فيهما وبقي منطلق ومستطاع ومهراق
ومهراق وانما ذكر لا بها الفاظ جرت على الفعل قياسا قال وبين الفاء والعين في نحو جواهر وحبالم وحباذب في الخبر ظاهر
ونحو دلامص قال وبين العين واللام في نحو كلالا وخطاف ماكلا فانما يكون فيه زايدتان بين العين واللام اذا كان
من قطع كلالا فانه كان من قولهم كلا لانه موضع يكلا فيه الريح عن الماء ونحو ... ومختاف ... وامنح ... والذكر
ودرياك ... وصواد ... ظاهر والذي من الواو والياء زايدتان ومعقتل فضلا فان النون زايدة والقاف انه لانها تكرير للعين
وعثوبا مثل حطاط الالف والهمزة زايدتان فان قيل له فما علمت لم يكن بعيدا وانما حكموا بزيادتهما نظرا الى الاشتقاق
وان كان بعيدا لانه اسم القصير كانه خطاط من جرم الكبير ودلامص لان الالف والميم زايدتان لانهم يقولون درع دلاص ونحو جلز ازرق

مع زرق وفرناس الا ان الاسد احد من فرس ومعطود للسفر البعيد وبوم لبت ولا اشكال في ان فيهما زيادتين بين العين واللام

وبعد اللام في نحو ضمبيا وطرقا ومما شاد ان يستغني باحدهما عن الآخر وانما كرر المثال لان الاشكال في ضمبيا لانهم يقولون

امرأة ضمبيا فلعله توهم انه اصالة وقوبا الحرعرضي ظاهر وعرضني بمعنى القيد زايدتان لانه النهم لشدة فيهما معا رضه فلا اشتقاق

وشد اليه فقال عرضني وعرضني ودفني وهربيبو ولضج وسبنتها التا الاولى والثانية زايدة فان لها الثانية فلا اشكال واما

الاولى فلانهم يقولون مضى سبة من الدهر وسبوتا التا الاولى فدل على ان التا الاولى زايدة وقرنوة ومضوة الواو والتا

فيهما زايدتان وانما حكم بزيادة الواو الاولى دون النون فيهما لان زيادة الواو اكثر وكان جعلها زايدة اولى وجبروت الى

آخره ظاهر وبقي عليه بالصوص لطا برو كردين وزعبوت وعرصي بمعنى عرضي وحميصيص وتله وسقه والتا المفرقة

في نحو الجبري الى آخره ظاهر يعني اباطيل ومن العين واللام في سلاليم الى آخره واضح ويعني مرمريس وبعد اللام

في صليان يعقولان ظاهر ويعرفان لانه من المعرفة اذ هو بمعناها فالفا الثانية واللام الف والنون زايدة وكرباء وسياوخ

لانه من الكرو السيا ومرحبا وبقي عليه حلبان وحلبان فعلان للطويل واجريا بمعنى الجبري العادة وانسه للعين الجمو كانه

من البلد وفيه نظر وقد اجتمعت ستان وانفردت ولعل نحو افعوان حكم بزيادة الهمزة الاولى هاهنا ولم يجعل افعوان لانه ذكر

افعى وهو منصرف وضحيان كون الهمزة اصلية لانها وقعت اولا مع ثلثة اصول واضحيان واضح لانه من الضحا لان معناه المضي

واردنان الشديد واربعا فقال اربعاوا وربعا واربعا وفاصعا الى آخره ظاهر وقع في بعض النسخ عملان وان كانت لغة فيه الا انه

لا يستقيم هاهنا لانه يكون ثلثه بعد اللام فيكون من الفصل الذي قبله وملعان لانه من قولهم بالكم وبقي عليه جبريان وعيمان

بمعنى الطويل لانه اكان صفد وعجيبا لمشيه وحوثنان يجتمع بالتا والتا جميعا وقرنداد وموضع ومعيو المجمير لانه من العير

او بهم للباطل ويكون للكبير المخفف مجمري وصلات للمنبسط الشعر وصحاري في الحيز جمع حياس تدركا جمع براكا التا

في الحرب ودعان كسو الحلق وحضاري لطاير انقره وصلا وموصلة للمفصل وخفيتق وصنعقق بمعنى طويل مضطرب وبل

بمعنى مجنون وبقي عليه ترنموت لانه بمعنى الترنم وتعدمند الاول مقدم الجبل والا ربعة في نحو اشهيباب في احمير ظاهر

قوله الا في نحو مدحرج ينبغي ان يقول الا في نحو مدحرج ومدحرج واما فخر فالنون فيه زايدة لانه فعيقال فخر فلو كانت النون

اصلية لادى الى مثال ليس في الاسما وهو فعلال لانه فعيقال في معناه الفخار الفارق فارشد الاشتقاق اليه كما ان النون فيه

زايدة لما ذكر وكنهبل فالنون فيه زايدة والا ادى الى ما ليس من ابنيتهم وبقي عليه كنهبل فالنون فيه زايدة لما ذكر في اللغة الاخرى

ولذا قيل فالنون فيه زايدة لئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم لا بعد العين في نحو حذافر الحباح ظاهر وقرنبا فالنون فيه زايدة وان لم

يعرف له اشتقاق لعدم مماثله بالحكم زيادة النون ثالثة فيما عرف اشتقاقه نحو حبنطى ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيد

وقرنفل فالنون فيه زايدة لئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسما وهو فعلل وعملا كالى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة سمعنا بالزاي

والظاهر انه الصواب وبقي عليه سمعنا للنحو وسمرش وهو عند سيبويه من ذلك مضاعف العين فيكون زيادته واحد بعد العين

وعند الاخفش اصله سمرش وعنده كما الاصول مثل جحمرش فلا يكون من هذا الفصل وكجرش لو زايده فالجرو ونحو من اي الكبير

وبعد اللام الاولى ظاهر وبقي عليه قرناس وهو ما شخص من الجبال والالة التي يلف عليها ما يعلو زمرد

او تلي اللام ولا موضع غير ذلك اما في غير الثلاثي فيزيد على حسب عدد الحروف قال صاحب الكتاب فالزيادة الواحدة

قبل الفا نحو اجدل واثمد واصبع واصبع واخضر والكتب الى آخره قال الشيخ كل همزة وقعت اولا وبعدها ثلثة احرف

اصول فهي زايدة فالحكم في انها اولا الى الحكم بالزيادة لذلك فان وقع مع الهمزة ما يحتمل ان يكون زايدا ويحتمل ان يكون

اصليا جاز الحكمان فيه كذلك ولو وان وقع بعدها ثلثة ولا يصلح احدها ان يكون اصليا باصالتها مثل قولهم امعة الا الحمير

لوكانا اصلا لاحدى الى ان يكون من باب سوهى نادر فالحكم بزيادة الثانية فيجب ان يكون الهمزة اصلا واما حب

وهو شجر عند منه الغشي فالتا فيه زايدة لانها لوكانت اصلا لم تخل من ان يكون النون بعدها اصلا او زايدة وكلاهما

يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم فيجب ان يكون التا زايدة فان قيل فانتم اذا حكمتم بزيادة التا ادى الى ان يكون

وزنه تفعلا وتفعل ليس من ابنية الاسما فالجواب ان الوزن اذا تردد بين ان يكون حرفه اصولا وليس من ابنيتهم

وبين ان يكون بعضها زايدا وليس من ابنيتهم كان الحكم بزيادة البعض اولى ووجهه هو ان الابنية الاصول قليلة

محصورة والابنية التي فيها الزيادة كثيرة لا تكاد تنحصر فاذا تردد هذا بين ان يكون من قليل او من كثير كان جعله

من الكثير اولى وهذا جار في كل ما ياتي مثل ذلك فاما تهدار فالكلام في التا وزيادتها مع الهمزة اخرا كالكلام في تنضب

مع النون الا انه انما ينقض على مذهب سيبويه اذ ليس في الكلام عنده فعلل فيحتاج الحكمة اخرى من الدليل فيجب ان

الاشتقاق ويعوشر من خرانه اذا دفعته لان البدراء المدافعة فالاشتقاق يشعر بزيادة التا واما سعلاة

زايدة لامر لانها تسعل فثبت ان التا زايدة مثل بابات في صبحهم يقول الا ان في سعلى في انهما بمعنى لفظا ومعنى واذا ثبت

ان يكون زايدة في احدى الصيغتين وجب ان يكون زايدة في الصيغة الاخرى لاتفاقهما حروفا ومعنى واما تحلى فالتا

زايدة لانه من قولهم حلات الاديم اذا قشرته عند السلخ فالاشتقاق دل على زيادة التا واما يرمع فالياء زايدة لانه عرف

بالاشتقاق انهم اذا ذكروا تفتعل مع ثلثة اصول فهي زايدة والميم في معزل وفي نحيتها الثالث واما هبلع فالها فيه زايدة

عند الاخفش لشهادة الاشتقاق لان الهبلع الشديد البلع وكانه من بلع فالها زايدة وغيره يقول الهاء اصلية ولا اثر

لمثل هذا الاشتقاق الذي ليس على قياس كلامهم اذ لم يعهد زيادة الها اولا الكلام ولعله يجوز ان يكون من قبيل المتدانية

البلع من الها والبا والبا في اللام والعين في الاتفاق في بعض حروفهما دون بلع وليس هو مثلا كقولنا ان النون في عنسل زايدة اخذا

من قولهم عسل اذا اسرع لان العنسل السريع لان النون قد ثبت زيادتها ثانيا ساكنا كثيرا فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا

لخلو من هذا الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم بزيادة الها في هبلع اذ لم يثبت زيادتها اولا وقد بقي عليه من الامثلة

الثلثية التي زيد فيها زيادة واحدة قبل الفا تفعل نحو تهلوبا ويقال وبقي عليه تفعل كقولهم تبقع فان الحب عن تعفر بان الخمة

للاتباع كما الاصل تعفر فقد ذكر من ابنية تحزا وان كان الكسر للاتباع كما لم يخرج من الكلم تعجم بعفر

وما بين الفا والعين الى آخره قال الشيخ الالف لا يكون مع ثلثة احرف اصول الا زايدة والهمزة في شمال زايدة

لانه من قولهم شملت الريح واليا في صيرفة زايدة لما تقدم من ان اليا اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول زايدة والنون في قنبر

زايدة لما يؤدي الى ان يكون فعللا وليس من ابنيتهم عند سيبويه واما الاخفش فيجيز ذلك فيقول لغة فيه جندب وعنصر

فيه وفيه بعينه نون مع بقاء معناه يشعر بزيادتها فلحذف لانه معنى الزايد وجندب النون فيه زايدة لانه من الجدب لانه جدب يثبت
ان النون ايضا زايدة واذا ثبت ان النون زايدة في جحنفل ثبت انها زايدة في جندب لما قال الاخفش فيحتاج الى غير ذلك والذي يدل عليه
وجهان لعله يقول لانه فعلل واما عنسل فقد تقدم بيان زيادة النون فيه واما عوسج فالواو زايدة لان الواو مع ثلثة احرف
اصول لا يكون الا زايدة وقد يجي عليه من امثلة هذا الفصل فعل كجند وخنفس للقصير ودلامص بمعنى دلاص اي براق
واحرنجم اجتمع مقرب قال وما بين العين واللام في نحو سميدع الهمزة زايدة نحو الجمال فلا اشكال فيه وعبير
وعثير ومطيب لان الكل اما عند فونه زايدة لان بني لحقيهما انهم يقولون العرد فوجب ان يكون زايدة والحط لو كانت
اصلية لوجب ان يكون وزنه فعلا وليس في الكلام فعل والحروف اصول وقعود فعدول وخروع وسلاوس وسلم وقبل الكلام
فيها ويجي عليه من امثلة هذا الفصل دلمص وميمه زايدة بمعنى دلاص وحمص وتبع لغة في تبع قال وما بعد اللام في نحو علقى
وقعري ويعمي بالتنوين ليكون للالحاق والالحاق مثلها واذا نون لم يكن تكريرا كانه قصد الى امثلة الالحاق والى امثلة
غير الالحاق وانما يجي هذا على مذهب الاخفش والا فالالحاق على مذهب سيبويه لعقد فعال علقاة وان كان يسمى
هاهنا غير منصرف وان لم منه التكرار وسلبي وذكرى وحبلى ودعوى وشيعي ونحو وعرتن النون زايدة بدليل الاشتقاق
لانه من عرتنه ان معناه المرعش وفرسن النون زايدة لانه اسم لمقدم خف البعير من فرس اذا دق فارشد الاشتقاق
الى زيادته وبلغن النون زايدة لان معناه البلاغة فارشد الاشتقاق الى زيادته وقردد وشربب عند دو ربد ظاهر
وهو تكرار ومعدد لان الدال الثانية زايدة سواء جعلته اسما للقبيلة او اسما لموضع رجل الفارس من الدابة اذا ركب
اما اذا كان اسما للقبيلة فدليله قولهم تمعددوا اذا تشبهوا بمعد في خشونة العيش والميم لا يزاد في الفعل وان كان
اسما لموضع رجل الفارس فيدل على زيادتها ما تقدم انه منقول عنه اذ الاسماء الاعلام اذا امكن فيها النقل كان
اولى وما انهم يقولون معد اذا علا فيقرب ان يكون معدة لانه موضع رجل الفارس الذي يمتد بها على العدة
وهذا اولى من ان يجعل من عد بعيد اذ ليس بينهما معنى قريب خدب وحفى فلا اشكال فيه ويجي عليه من امثلة هذا
الفصل ضمبا فالهمزة زايدة وزرقم والميم زايدة لانه اسم للازرق ودلقم اسم للناقة المسنة لاندلاق لسانها ودرجم
لغة في درلجه وشجعم للشجاع وهو عند سيبويه فعلم الشجاعة **قال** والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء
نحو ادابر الهمزة والالف زايدتان لانه اسم لمن قطع رحمه وادبر عنها فالهمزة زايدة وهو منصرف وان جعل اسما
موضع فيجابر الاصراف ولجادل لجمع اجدل وقد ثبت زيادة همزته في المفرد فكان الجمع في الجمع التي همزته ونونه زايدة
اما الهمزة فلانهم يقولون للنحو هندلع على زيادتها لان الياء لا يقع بدلا عن الهمزة المفتوحة واما النون فلا يؤدي الى وزن
ليس ابنيتهم وهو فعالل الذي مثل النحو لدلالة الخصومة والاشتقاق يرشد الى الزيادة وما قال الى اخر الفصل ظاهر **قال**
وبينهما العين في نحو عاقول وساباط وطومار الى اخر الفصل ظاهر ويجي عليه من هذا الفصل عيار وهو شديد الى بدليل
الفعس وهو الشدة فالاشتقاق يرشد الى زيادته **قال** وبينهما اللام في نحو قصيري ظاهر زيادة الياء والالف فيه وقري اسم
دوسة من الحشرات مصروف العد ونونه زايدتان اما الالف فواضح واما النون فلانها لو كانت اصلية لادى الى مثال فعلل ليس

وبعد اللام الاخيرة ظاهر ايضا ويجي عليه هندبا بمعنى هندبا. والزيادتان المفترقتان في نحو حولايا محسو
ظاهر ومجنون وقع في هذا الفصل وليس هو موضعه لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لانك ان جعلت
الميم اصلية وهو الصحيح فنونه الاولى والواو والنون الاخيرة زوايد فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان مفترقتان
وان قدرت الميم زايدة كان غير مستقيم لانه يؤدي ان قدرت النون زايدة ايضا او ابطال الى مثال ليس في الاسماء وهو
مفعول ومنفعول ويكون بعد ذلك ثلاثيا وفيه زيادتان مجتمعتان والظاهر انه تصحيف المنجنوق فانه من هذا الفصل
وهو بمعنى منجنيق ويوافق له في كثرة الحروف فغلط به لموافقته له في الحروف والمعنى ومنجنوق عند سيبويه فعلليل فالنون
الاولى زايدة والواو زايدة والميم والجيم والنون الثانية والقاف اصول فهو رباعي فيه زيادتان مفترقتان انما حكم
بزيادة النون لقولهم مجانيق فحكم باصالة الميم لان الجمع بين زيادتين في اول الاسم ليس جاريا على الفعل ولا يؤدي
الى مثال ليس في الاسماء وتفعليل كخندريس وبعض الكوفيين يزعم ان الميم والنون زايدتان لقول بعض العرب جنقناهم اذا
رموهم بالمنجنيق فادى الاشتقاق الى زيادتهما وما ادى به الاشتقاق حكم به وان ادى الى مثال ليس في الاسماء وكابل
اسم موضع ووقع منصرفا والاولى ان لا ينصرف وحنبار النون والالف زايدتان وهو الضخم واما المجتمعتان الى اخره
ظاهر وحندمان ثانيا لا يدل الدال ممتنع فيه والاولى ان لا ينصرف ووقع في امثلة السيرافي كلام افعل الايام وليس بجيد
ويجي عليه عرفصان لغة في عرفصان وهي دابة. والثلث في عنفوان مر فصان وعجادما وبرنسا ظاهر ويجي عليه
ولما الخماسي خندريس فعلليل وهو وزن لم يثبت والاولى ان يكون فنعليلا والذي حكم يجب ان يكون فعليلا
وقال بعض الناس النون اصلية نظرا الى انه لم يثبت عنه زيادة النون في الرباعي ثانية فحكم على النون بالاصالة وهو الذي
لحكم بانه خماسي وان زيادته ولحقه فيجب ان يكون نونه اصلية وعيطموس واضح وعيطموس زايدة وانما حكم ان
عنجوف ليس مثل عطرفوط لان نونه الاخيرة لا يجب ان يكون زايدة ويجب ان لا يكون مثل عطرفوط فلذلك قيل لا يؤدي
الى بناء ليس في الاسماء ويشتغون مثل عطرفوط لئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسماء عنجرمرح اذ فعلول ليس في الخماسي واذا
جعل الياء اصلية كان مثل عطرفوط فلم يؤد الى مثال ليس لهم كان اولى وقرطبوس ظاهر وقبعثرى مثل ثمان لان الفه ليست
لانك تقول قبعثرات اي شديد ولان الف التانيث لا يلحق مثل هذا الوزن فيجب صرفه وليست للالحاق ايضا لانها لو
كانت للالحاق والخمسة التي قبلها اصول لوجب ان يكون ثم ملحق به على مثله لكونه ليس موجود **فصل** فالزيادة والحمله
قبل الفاء في نحو اجمل احمد واصبع واصبع واكرم ونحو حصل الفعل واكليل وسبب وهو شجر يعمل منه القسي وتدرا وهو المدافعة
في حرب وخصومة ويفعل وهو العلك والذي يعمل وتفعل يعمل ويفعل يسعل ويفعل فاما يفعل ويفعل فعن جهتها ضبط وتدرا ويفعل
انضبط على الوجهين الباقيين لتحصل الثلاث وتفعل وهو ولد من الادميم اي سوا وبشر ويمع وهو حجر يخرج منه
اذ افرك معقد ومر ومجلس ومجال ومصحف ومنخر وكسر الميم فيه الاتباع قال سيبويه منتن ومغرف كسر الميم فيهما
على الاتباع والاصل الضم وكذلك منخر ومطلع وهو التقليد البلح وضير الخنس حجل من الرباعي كما يم فيجي عليه بعض اسم علم الضعه
للاتباع لكسر منخر فان الحيا بانه علم معدل اسم فعل ولا يخالفه في وزن الاسما كعلب يشكر فهو مستقيم لسلم فيهم الياء واما

بعد ضم بانه فهو اشبه بالمرتجل فلا وجه لاسقاطه **فصل** وما بين الفاء والعين في نحو كاهل وخاتم وشامل الشامل
والشمال للشمال من الرياح وضيغم وهو من نعوت الاسد وقنبر وجندب وجحدب وحدب فالمحدث فتحها وعنده قنبر فينبغي
ان يضبط على الوجهين لئلا يخرج عن الفصل الثالث وعنسل وهو السريع و[illegible] يقع عليه جعفر وهو القصير ودملص وهو البراق بمعنى
دلامص يقال دلاص ودمالص ودملص ودلمص بمعنى واحد والجرم بمعنى الجرم ومنه اعجمي معرب **فصل** وما بين العين واللام في نحو
شمال بغير الف وحمار وغلام وبعير وعثير وهو الغبار وعلبط [illegible] والصواب صرفه وعربد وهو الشديد ويقال عردد [illegible]
وجلنفع [illegible] وهو ما ادنى من الشجر وسندس وهو ضرب من الطيالسة الخضر بالضم وقبيلة بالفتح والاصمعي يعكس فيقال ان
[illegible] ان [illegible] بالضم وسلم وقنب يقع عليه دلمص [illegible] لغة في تبع **فصل** وما بعد اللام في نحو طلح وهو
[illegible] للتنوين [illegible] وهو شوك والواحد والجميع سواء والف للتانيث وقيل للالحاق فلحق بها [illegible] وذكرى وجلبي
ودفرى [illegible] بالمعنى فقال [illegible] ومصوري مياه [illegible] وشبعي [illegible] دمشق وهو [illegible]
[illegible] خفا البعير [illegible] اذا دقه [illegible] وقدد [illegible] المستوية [illegible] واثم [illegible] وعنده
[illegible] عنده [illegible] يقال [illegible] على الاهد [illegible] حاله [illegible] الفارسي الاية
اذا [illegible] اطلب [illegible] في حشونته العيش والميم لا [illegible] في الفعال [illegible]
قليل شاذ في الفصيح [illegible] فانه يقال [illegible] فهو اشبه ان [illegible] منه [illegible] لانه موضع [illegible] الفارسي الذي
[illegible] على العد [illegible] على بعد [illegible] وهو الضخم [illegible] بالشد [illegible] تخفيفه [illegible]
[illegible] بعينه بمعنى ضمنا [illegible] وهو [illegible] لئلا يقع [illegible] للناقة المسنة والميم زائدة من الدلاص [illegible]
الخروج [illegible] لغة في [illegible] وهو الشجاع [illegible] سيبويه فعلم
وذكر سيبويه [illegible] لو بادر [illegible] المفرد [illegible] ومنها الفاني نحو [illegible] يقطع رحمه
[illegible] فعلى هذا يكون [illegible] وقال السيرافي [illegible] مستنكر ان يكون [illegible] في هذا الجمع ان لا ينصرف [illegible]
جمع [illegible] والنجح وهو العود [illegible] والنجوح [illegible] والندد [illegible] وهو الشديد الخصومة [illegible]
[illegible] جمع [illegible] منه [illegible] جمع [illegible] ومنها العين في نحو [illegible] **فصل** اذا [illegible]
وهو الموضع اذا كانت فيه [illegible] وساباط [illegible] نام الخاتم [illegible] بكسر الدال وفتحها
[illegible] ينبغي ان يضبط عليهما لئلا يخرج عن الفصل الثالث [illegible] وهو التراب [illegible] وهو الشديد [illegible] **فصل**
ومنها اللام في نحو تصغير [illegible] فاما بضم اللام فينبغي ان يضبط
عليهما لئلا يخرج عن الفصل الثالث [illegible] في المفصل [illegible] التعريف والصواب اسقاطها [illegible] جمع [illegible] على [illegible]
[illegible] وهو طاير [illegible] وهو السريع [illegible] للباطل [illegible] وعلود للشديد [illegible]
[illegible] **فصل** ومنها الفاء والعين في نحو [illegible] وقيل فيها [illegible] والشلوب يقال [illegible]
في اسلوب [illegible] في اسلوب [illegible] في الجبوب [illegible] وهو [illegible] في الاصل الذي [illegible]

ومضروب ومندب ومغرود المغرود والمغلوق ضرب من الكماة والمعيور والمغفور الصمغ وليس في الكلام غيرها ومثال
وتزداد ويربوع ويعضيد وهو بقلة [illegible] ونبت [illegible] على الارض [illegible] قيل ابن [illegible] فينبغي
ان يضبط عليهما لئلا يخرج عن الفصل الثالث ولو قلنا ان الكسر للاتباع لانه قد ذكر مفعلا ومثله منخر والكسر للاتباع [illegible]
وهي البسر اذا ارطبت من اسفلها ولم يبلغ النصف وسوط وهو طاير تعلق بيضته في اغصان الشجر فيسمى نوطا من نطت
الشيء بالشيء ونوطته اذا علقته به ووقع في المفصل نوط على مثال بشر وليس [illegible] لثلاثة [illegible] منهما انه لم [illegible]
هذه اللغة ومنها ما يلزم من سقوط مثال تفعال ومنها لزوم التكرار [illegible] فالصواب [illegible] مصروف [illegible]
وهو طاير [illegible] فينبغي ان يضبط عليهما لئلا يخرج عن الفصل الثالث والصواب [illegible] وهو [illegible] وقع في المفصل
مصروفا ووقع في ابنية [illegible] في اللام [illegible] فيكون
كالشكوب [illegible] **فصل** ومنها العين
واللام في نحو [illegible] فيه [illegible] ووقع في المفصل
بالياء والصواب ان يكون للجوهري [illegible] فايتة واسقط [illegible] والخطاء [illegible] العظيم
البطن وقيل القصير [illegible] والواو [illegible] في كتاب وهذا [illegible] العصير
وقال ابن [illegible] **فصل** ومنها الفاء والعين واللام في نحو [illegible] يقال [illegible]
[illegible] **فصل** [illegible]
[illegible] الباطل [illegible] قبل ان [illegible] وهو [illegible]
[illegible] في [illegible] **فصل** وان زادها المجتمعان قبل الفاء في نحو منطلق ومسطيع وهو اسم فاعل من اسطاع
بمعنى اطاع والسين زائدة [illegible] معنى اراق [illegible] الهاء [illegible]
[illegible] اسم الفاعل والمفعول [illegible] بالقاف
[illegible] **فصل** وما بعد اللام في نحو [illegible] وهو
مثل [illegible] ان يكون [illegible] اوالمراة
[illegible] التصغير والذي
[illegible] **فصل** وبين العين واللام في نحو [illegible] وهو الموضع الذي
[illegible] فيه [illegible] وهو [illegible] العظيم [illegible] الفصيح [illegible]
[illegible] الجرمي [illegible] والصباح [illegible] وهو العظيم [illegible]
[illegible] الطعام [illegible] وهو [illegible]
[illegible] وهو [illegible]
[illegible] رزق الطاير [illegible]

فصل وبعد اللام في نحو ضيا وهي نبت له نبات بها والمراة التي لا تنبت لها ثدي وايضا التي لا تحيض فهيا ضهيا
مهموز مقصور وطرفا ثم في لحيته طرفه وثوبا وحلبا ومخضا وسبرا وهو ضرب من شاب الحلويا وجفا موضع وسعدان وهو نبت
وكروان وسروان وهو الذيب والاسد ايضا الى ان كروانا مثله وعثمان وظربان وبحدا بمنته البرج والسعدان موضع
والسلطان ومرضى وهي مشيته في معارضة وحلبا ومرضى وينبغي ان يضبط عليهما لتحصل المثالان وما فيه العرضي وذرحي
وهو ضرب من المسير وجا بكسر العين وفتحها فينبغي ان يضبط عليهما لتحصل المثالان وهو به وهو الحزاز في الراس وسنبته
من الدهر حين وسنبت مثله وقرنوة وهو نبت يدبغ به وعنصوة وهو لغة العنصر وحبروت وهو طاط القطاط والقطاط
الجمة وجلباب وهو القميص وجلبيت وسحو وهو العسكيط والعراجل وهو منه مثل سفرجل وطال عليه بانحرج اذا بدا الكلام
مثل سفرجل وحرج اللفظ عن ابيه كلامهم احال لا دلة على زيادة الحرف فيه ودرج وهي خر وسعدات سم اذا اكل في
طعام واسد الدراج وهو عليه بالضم من هو طير وجمعه بلنصبي وكرديد وهو جلة التمر وعنبوب الناحية البد وعرضي بمعنى عرضي
وعصيص وهو نبت وسفه وفيه نظر يقال حسا عليه على سفه ذاك وبفيه ذاك اي فاه اي بالقرب منه وقوم بعضه بين على اللتا الخيلة
يكن من هذا الفصل فهو اقرب اكبر اعلى ان لنا زائد يتكون وزنه تفعلو ولا يكون من هذا هو تلتوه وهي الجابة قصد
قال ابن مقبل

يا حراه منت ثلاثات اشباه ذهبت فلست منها على عين ولا اثر

والثلاث المفرقة في نحو هري ومحارق وماسل وراتع جمع برنوع وسود صه وفي عليها باطيل **فصل** والمجتمعة قبل
الفا في مستفعل بكسر العين وفتحها وينبغي ان يضبط عليهما لتحصل المثالان **فصل** وبعد العين في نحو سلا بيم وفراوح
بجي عليه بهرمس **فصل** وبعد اللام في نحو حليان هو نبت والامصار والياء مخفف وعنفوان وهو ابتداء الشباب
وعرفان وهو المعرفة وقيل لكرى لقوله الغنائي العرفان الكرى وكفيه كلا العلاة والنعاس معانقه وبفان وهو اول النعت
وقيل النشاط وكبريا وهو الكبر وسيما وهي العلامة ويقال الحيا وهو وزن كبريا والمعنى العلامة ومرحبا وهو حبر
عاد لمي يقع على جبان وهي نعل وحلال وهو نبت والحربا بمعنى الحجبري وعبونا وبلسنه وهو العين الذي لا كذا فيه
فصل وما اجتمعت فيه زوائد افردت واحدة في نحو افعوان وهو الذكر من الافاعي واصحيان وهو الضحى واردنان يقال
يوم اردنان اي شديد قال النابغة

فظل لنسوة النعمان منه على سفوان يوم اردنان

وبعض الناس يقول الفاقيه
مجرون والها المالع في حلف رسول الله الحفا ان اطلكم سحابت

تصحيف لامر بين احدهما ان يكون اقوى والاخران
يكون نسب الغنى كقوله الدهر بالانسان دوارى وانما هو دوار والربعا اليوم لا ربعا المختار عند ثعلب الصحيح فيه لغات
الاربعاء والاربعاء بفتح الهمزة والباء وكسرهما والاربعا بالكسر عند سيبويه جمع ربيع والاربعا وقع في المفصل مضموم الهمزة والباء
وهو غريب وينبغي ان يضبط هذا على الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه لاحتمال الوزنين وقاصعا القاصعا الى اناها مجمع
اليربوع وضاطيط وبراجيز وثلاثا وثلاثاوات وهي في طي نافج وقصاعة وقيعان ذين سلطان وغير الدهطا حيلة السلطاني
وقراسيه وهو الجمل العظيم وقلنسوه وخنفسا وحفان هو المتعرض لما لا يعنيه وعبلان وهو الطويل وفي نسخة المبرد كتاب
سيبويه عملان وينبغي ان يضبط عليهما والا فقد اسقط فعلان وملكعان وطلكعان وذكر ابن هلال ملكعان انما يقع في النداء ملكعان

وتكسان من العود وهو الجهة من الكرامة وملامات من اللوم وعي عليه حبرات وجيمان وهو نبت ويقال رجل حيسمان اي
طويل عظيم ادم ونحجيا وهو مشية وعثمان وهو موضع بالشام وانا ومعطان وهو العبيط ايجم وفرندد وهو موضع ومعبودا
اسم للحمير ولغيري بعض حجرة اليربوع وجيري للباطل وعكوري للعظيم ومنه الالف وحجيري وصحاري ودماميس وردكا يعني
براكا وهو السابغ اللين وعان وهو الحلق ويقال حار لثلة لحرصبان لثلاثة البردة يبرج الكلام غيرها وعصار وحوص
طاير اخضر وحوصلاء وحوصلة للحوصلة وخفيفق وهي الداهية وخنفقيق وهو نبت يقال له الدلاق وهو منطق بمرموت ولا تقل
الحندقوقا وترنموت وهو ترنم القوس عند النزع وتعلم به وهي لغة في الكافة وهو لو المقام الحبل **فصل** والاربعة
في نحو شيا بي احمرا **وما يصانا الاسم الرباعي** الاسم الاخيفر وزبرج وهو الذهب وقيل الاحمر وقيل السحاب الرقيق وبرش
وهو النبع والطابر كالاخيع للانسان ودحيم وقطا القطحل الشم زمان زعم العرب ان الحجارة كانت فيه رطبة
قال الراجز فلت لو عمرت عمر الحسل او عمر نوح زمن الفطحل **فصل** والزيادة الواحدة قبل الفا لا يكون الا في نحو حج
فصل وبعد الفا في نحو محجو القمحز والقمحز والقفاخر كالفايق في نعمه وكشال وهو القصير وكنهبل وهو
ضرب من الشجر **فصل** وبعد العين في نحو خفافر وهو الغليظ الجانب وسمادع وهو السيد وقلا لمس وهو الفلاحات لم
يجي من علبة ولا حجاج وجردبل وهو القصير وبنات يحكم زيادة النون وان لم يعرف الاشتقاق لان النون قد
كثر زيادتها ثالثا ساكنة فما عرفنا بالاشتقاق نحو حنبطي وشبهه وكان حمله على الاكثر اولى حملوا على تلك عرجلا وزحلا
وهكلا وهو الغليظ وقال المبرد البحور المسنة كالعلكد وهو صوت ومحد وهو المنقطع وفي كتاب سيبويه نحو
بالزاي يعني عليه حنبل وهو نحو وسمرش وهو عند سيبويه رباعي ومضاعف العين ووزنه فعلل وعند الاخفش وزنه
فعلال مثل حجرش واصله عنده حمرش فادغمت النون في الميم ونحو حرش يقال حو ونحو شل كبير قال السيرافي وهو
ملحق بجحمرش بزيادة الواو **فصل** وبعد اللام الاولى في نحو قنديل وزنبور وغرنيق وهو السيد وفردوس ومجاة
وقربوس ووقع في موضعه في امثلة سيبويه وقربوس هو العاع الاملس فيجوز ان يكون عنده بعربوس فيجوز ان يكون
تصحيفا والنابل فليكنهور وهو السحاب العظيم والحل كنهور وصلصال وهو المرجاح وهي الاصل والعرصة ايضا الفحيري وشلع
وهو تمر الكبر والغليظ الشعفاين وصعرف وهو نبت ومثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل العلاوة نحو علج وزبك
وهو ما يخص من الحبل والالة التي تلقط بها القطن وعبره فيغرابي زهرة **فصل** وبعد اللام الاخيرة في نحو
حبركي وهو الطويل الظهر القصير الرجل عن ثعلب العكس وحجبي وهو بكى وهندبا يقال هندبا وهندبا مقصورا وممدودا فيهما
وهو من نباتات الدال المقصور لاعيرلان المدحرجة عن المفصل وكبرياء العين عنه هرنبك وحطري وعي ضخبة فيها قصر وسمك
وهو الفارغ وعريب وهو الشيء وطرطب وهو العظيم الثدي **فصل** والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكرى يقال حبو
وحبوكر للداهية وحنيتعو وهي الداهية ايضا وقيل ماغد فصحيح قال الشاعر كل امة وان بدا كلها آية الحب منها خنفعو
وكنحو وقد يقع في المفصل مجنون وليس هذا موضعه لانه ليس من الرباعي ولبيت فيه زيادتان مفترقتان والذي الان
موضعه مجنون لانه عند سيبويه فعلل فيه زيادتان مفترقتان ونحو رباعي فحكم زيادة النون لقولهم مجانين فحكم بان الميم

اصله لئلا يجمع بين زيادتين في اول الاسم ولئلا يؤدي الى مثل الين في آتما وتعليل الجمهور من بعض النحويين ان
ان الميم في انموذج زائدة وبيذكران من العرب من يقول جماهم اذا عوملوا بالمنجنيق وما ادى اليه الاشتقاق الصحيح حكم به وان
ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنابيل وهو اسم ارض علم فينبغي ان لا ينصرف وحمار ومنها النحو في جمعه فهو جمع فهو كثير
كقولك قناديل وزنابير وقراديد وقراس فصل والزيادتان المجتمعتان في نحو قنديل العندليب والعقنقل
العظيم والراس وقحادة وسلحفية وعنكبوت وعرطليل وهو الطويل ومنها الغلاظ وطرماح وعقربا وهو معروفة ووقع بضم
عينه وراءه وليس بمستقيم وان صح ذلك فينبغي ان يراد وزنا فانه على ذلك فعل اسقط فعالل وهندبا. تقال هندبا وهندبا.
ممدودا او مقصورا فيهما وهو هنا ذكر الدال وثعبا معا ممدودا لتحصل المثالان وشعشان وعقربان وعقربان وهو
ذكر العقارب وقيل دخال الاذن فصل والثلث في نحو عبوثران وعيثران وعرقصان وعرقصان
وعرقصان كذا. وحمادما وحمادما وجحادبه ضرب الجراد وبرنا سا بريانا وبرنسا وبرنسا الناس وقال الاصمعي ابي ابن ابرنسا
هو وعقربان ومن اصناف الاسم الثلاثي المجرد نحو سفرجل وجحمرش وقد عملا جردحل والمزيد فيه خمسة ابنية امثلتها خندريس
وخزعبيل وهو الباطل من كلام مزلع وعضرفوط وقوبطاة ومنه دابة ومنه بينتعو نحو بموضع الحجاز وتعالى الحب في السيعو
اي في الباطل وقد عبست لامري صمم ليلى بطارد في عطاه السيعو حمل علامرت وقرطبوس من بني الاعيدا والثار
الشديد وقبعثرى وهو الجمل الضخم الشديد الكثير الوبر والله اعلم قال صاحب الكتاب الفعل ما دل على اقتران
حدث بزمان قال الشيخ قوله ما دل على اقتران حدث ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا
قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان عن ان يدلا لانه لا ينبغي كونهما
متعلق الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد بعمرو دونهما فيثبت باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه واذا كان
مضاف مضافا اليه وان كان متعلقا له لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل المقصود
من الحد شيء ومعنى تمييز ذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله او لا فالمقصود من الحد قلنا الاقتران ليس
من مدلوله البتة وانما جاء لانهما لما دلا على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن الاقتران
الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من الحد هذه الالفاظ ان يذكر ما هو مدلول الاعتبار وضعه
ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار وضعه جزء الالفاظ هو الوجه الاولى قوله
ولحق المتصل البارز الضمائر اراد الضمير المرفوع والا ورد عليه غلامك وغلامي وشبهه فانه ضمير متصل بارز وقد اتصل بالاسم
واذا اتصل المرفوع فقد ادى في ذلك الاستعمال ولذلك مثل به دون غيره فدل على انه المقصود قال الفعل الماضي مبني
على الفتح الا ان يعترضه ما يوجب سكونه الى اخره قال الشيخ جرى في الحد على المنهاج الاول ويرد عليه ما يرد في الاول
وانما بني على الفتح لانه مشبه لاخذ المضارع وقد اعرب فجعل له حظ من الحركات التي هي له لاعراب وبني على الفتح لانه اخف
وشبهه به من حيث انه يقع موقعه قوله والسكون عند الاعلال يعني اذا كان اخره ياء او واوا مفتوح ما قبلهما
فانما ينقلب الفا والالف لا تكون الا ساكنة قوله وعند بعض الضمائر يعني لحوق ضمير المتصل المرفوع المتحرك فاذا

وجدت هذه الشرائط وجب سكونه فان فقدت واحدة منها رجع الى الاصل في الفتح فمثال فقدان كونه متحركا قولك ضربا
ومثال فقدان كونه مرفوعا قولك ضربني ومثال فقدان كونه متصلا قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر
قال ومن اصناف الفعل المضارع قال الشيخ ذكر المضارع ولم يصف الحال والاستقبال رجمة ان لفظها
واحد ونوبه منه بما يكان كذلك المضارع بعد ولم يتعرض في الحد للدلالة على ان ذلك وذلك المخاطب
او الغايبة فعلها مجردا عن الضمير المتصل والا فهو في الغائبين بالالف كقولك للمرأتين يجيئان وللغايب يفعل ويريد
مثال ذلك والا ورد عليه فعلان ايضا فانه الغايب وهو بالالف فلا يكن حمله على العموم كذلك ان قصد تحقيق ذلك
قيل التاء للمخاطب مطلقا وللغايبة وللغايبتين والياء للغايب مطلقا دون الغايبة والغايبين وللغايبتين والهمزة والنون
فانه ما ظاهر فالهمزة للمتكلم مفردا مطلقا والنون للمتكلم غير مفرد مطلقا وتسمى الزوائد الاربع هذا اصطلاح النحويين
ويشترك فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس
والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كذلك اطلاق المشترك فوجب القول به كسائر المشتركات قوله
واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال هذا مذهب الكوفيين جعلوهما قوله وان كان خالفه وقد صرح
بذلك في قوله في الحرف يجوز عندنا ان زيدا لسوف يقوم والمجيز الكوفيون وانما قاله هنا ليقوى امر المضارعة
وذلك ان اسم الجنس نحو رجال يقع على الاحاد متعددة على البدل والمضارع اذ كان ثم مميز الاسم لكل واحد من الاحاد اذا قصد
اليه حرف التعريف على البدل ايضا وكذلك المضارع مميز لكل واحد منهما اذا دخلت عليه على البدل فقوي التشابه واذا
لم يذكر اللام فلا يصح ان يقال انه تمييز حرف لكل واحد منهما اولا انه لا تمييز الا بحرف الاستقبال لا حد ما
دون الاخر فلا تجد ان العموم والجنس للحال ولا يصح ان يقال هو تمييز بقرينة نحو ان يمشي نحو الان والساعة ويكون الامر
للحد لو الاخر يدلك ويتبقى عن كون اللام للحال لان المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف لا في تعيين احد
مدلوليه بقرينة من خارج على ان المضارع موضوع لكل واحد منهما مدلوله وهما مختلفان حالا على كوضع المشتركات
وتجل موضوع للواحد من زيد اولانه الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول اللام في الجمل يجعله دالا
على ما يدل عليه فيناذ ذلك هو الجل المعنى ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في الحقيقي قرينة تصح بالمدلوله
في صدر المتكلم من غير زيادة الا ان التشبيه بينهما في امر جامع لهما وهو انهما جميعا موضوعان لمتعدد على البدل من غير
كل واحد منهما له حرف يدخل عليه بعد ان كان شايعا فمثله هو الوجه الذي تشابها فيه واما فيما يختلفان في الشايع
من وجه ذلك التخصيص من وجه على ما تبين وقد اشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الاعراب حظ واعرب
بالرفع والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكره وقال وهذا اذا كان فاعله ضمير اثنين او لم يشر الى المضارع فاعله ضمير اثنين او
جماعة او مخاطب مؤنث خفيفة يعني المضارع معه يعني الضمير في حال الرفع بنون مكسورة بعد الالف التي هي ضمير الاثنين و
مفتوحة بعد الضمائر يعني الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث قوله اذا كان فاعله
ضمير اثنين يعني مخاطبين او غائبين لان الاثنين اذا كان متكلمين فهو مضارع وفاعله ضمير اثنين والاثنين حيث ما ذكر

لقولك حتى يفعلا لذلك قوله او جماعة الا انه يستثنى من الجماعة جماعة المؤنث لانه ليس لذلك وانما قوله غير مستثنى لانه
سنذكر بعد ذلك انه مبني من مثل قولك هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين فعلم انه
لم يفصل الا الغايب المخاطب وقوله مستحقا لحال النصب كغير المتحرك يعني الجزم ومعنا هما اختار هذا اللفظ لينبه على انه شبه
حذفها نظير حذف الحركة في الجزم لان الجزم حذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ولما كان ثبوت النون علامة الرفع جعل
حذفها للجزم تشبيها لها بالحركة ولما حذفت بالجزم لم يبق للنصب شي يخصه فحمل النصب على الجزم كما ذكر في قوله كغير المتحرك
تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها وعلى ينبغي عند علامة النصب حتى حمل على الجزم وانما اعرب بالحذف ضمير المثنى والجماعة
بالنون تشبيها له بالتثنية في الاسما لانه مثله في اللفظ فاجري مجراه ولم يمكن ان يجعل حروف العلة اعرابا لانها ضماير
فلو جعلت اعرابا وللاعراب يختلف لادى الى اختلاف الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب
ان يلحق ما به يكون الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العلة وهو النون وجعل الاعراب به مثبتا ومحذوفا كما جعل
اعراب المتحرك منه على ما تقدم في قوله كغير المتحرك وانما اعرب المخاطب المونث بالحرف لشبهه بهما من حيث الحق آخره
حرف علة هي ضمير اجري مجرى يفعلون ويمكن ان يقال انما اعرب هذا الضمير بالحرف لتعذر الحركة لانها لو جعلت على
ما قبل الضمير لكنت غير متجه لان الفاعل مع الفعل كالجزء منه فلا يليق بالاعراب ان يكون قبله ولان الحركة قبل الالف
لا يمكن اختلافها وقبل الواو لا يمكن مع السكون وقبل اليا كذلك ولا يمكن ان تكون الحركة على الضماير انفسها لانها
اسما فكيف تعرب باعراب الفعل ولانها مبنية فكيف يصح اعرابها ولان فيها ما لا يقبل الحركة البتة وهو الالف وفيها
ما يستثقل وهو الواو واليا **قوله** ولا اتصلت به نون جماعة المونث رجع مبنيا اي صار وانما بني لما ذكرناه
من تعذر الاعراب بالحركات في باب يفعلان وتعذر الاعراب بالحرف ايضا اذ الاعراب للانفصال الا النون ولا يمكن الجمع
بينها وبين نون الضمير لانه كان يودي الى اعراب حرف في كلمة ليست على مثال ضاربون وضاربين لان اعراب الفعل
بالحروف انما كان حملا على مشابهته من اسما الفاعلين في قولك ضاربون وضاربين فالتزم ان يكون آخره حرف علة
كما كان ثم الا انها كانت نصب آخر حرف علة تعذر الاعراب بالحروف لعدم المشابهة وقد قال سيبويه انما بني
لشبهه بفعلن ويرد عليه ان يفعلن المقتضي للاعراب قايم وفعلن المقتضي للبنا قايم فكيف يشبه ما قام فيه مقتضي الاعراب
بما قام فيه مقتضي البنا ويرد عليه ايضا انه لو صح ان يكون يفعلن مشبها بفعلن لصح ان يقال ان يفعلا مشبه
بفعلا وان يفعلوا مشبه بفعلوا وذلك غير مستقيم وتجاب عن ذلك ان يفعلن وان كان فيه مقتضي الاعراب الا انه قد
قام فيه مشابهته لما هو اصل في البنا ووجه المشابهة لحاق ضمير فاعل آخره وهو نون متحركة واما النقض بلم
يفعلا ولم يفعلوا فيجاب عنه بان لم يفعلا ويفعلان وما جا بعده لم يفعلا الا بعد الاعراب فكيف يستقيم تشبيهه
بعد ان اعرب في وجه من وجوهه بالمبني لمعنى هذا ما لا يستقيم وايضا فان الاصل يفعلان وليس من يفعلان تفعل مثل
المشابهة التي ذكرناها وقوله لانها مثلها في الضماير وانما بنيت مع النون المونثة لما ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو يفعلن
ذكر وجوه اعراب المضارع الى الجزم **قال الشيخ** لان الفعل تختلف صيغه لاختلاف معانيه وكان مستغنيا عن الاعراب

لام كي بغيرها والواو والجحود فيه الاظهار لانه لم يجمع الا ان الذي لا يجوز فيه الاظهار الباقي وانما وجب الاظهار في
مثل لئلا يلزم اجتماع اللامين وهو اجتماع الحرف النفي ولا يلزم مثل ذلك على الحرف في مثل الها والتنبيه ان ذلك مع ما بعده في
تاويل الاسم فكانه لم يدخل الا على اسم فجاز مع الام ليحصل الفرق بينها وبين لام الجحود اذا قصد من قول الامر وجب الباقي
المضمار لان المعها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فخفف تخفيفا ومما يجوز فيه اظهاره ان حروف العطف اذا عطف بها فعل
على اسم مثل يعجبني حسنه وجلك يقوم وان يقوم الا انه لم يذكرها لانه لم يذكر حروف العطف لصرحه في العطف هنا
وسنذكرها في بعض الفصول التي بابي مخلوطة مع هذه الواو والفا قال صاحب الكتاب ابن الرحيم ان نصب الفعل في هذه المواضع
بالعدد الحجر ذلك من معنى وجهة من الاعراب صالح **قال الشيخ** يعني بالمواضع ما بعد حتى واو والواو والفا
دون اللام لان اللام لا يكون بعدها الا المنصوب وان كان لم يذكرها في تفصيل المواضع وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة
باثباته معنى الى وجهة ووقع في بعضها من معنى وجهة بتنوين معنى وعطف جهة عليه والصورة في الخط واحدة والوجهان
متقاربان وقد حصل الكوفيون بان الافعال موضوع اعرابها المعاني كوضع اعراب الاسما مثلا ما اشار به هنا في ان المعنى
يختلف باختلاف الاعراب وتحن لا ننكر انك اذا رفعت الفعل كان معنى خالف اذا نصبت وكذلك اذا جزمت الا انا نقول
هذه المعاني كلها معاني ما انضم الى الافعال الا ترى انك اذا قلت انت تكرمني فمعناه اثبات الاكرام واذا قلت لن
تكرمني فمعناه نفي الاكرام في المستقبل واذا قلت لم تكرمني فمعناه نفي الاكرام في الماضي فهذه المعاني ليست معاني معقودة
على الفعل حتى يجعل الحادث له في الفعل كالذي في معاني الاسم وانما هي معاني لما انضم الى الفعل **فان قلت** ما ذكرته
من معاني الاسما هي ايضا لما ينضم اليها الا ترى انك اذا قلت قام زيد كان المعنى نسبة القيام الى زيد واذا قلت ضربت
زيدا كان معناه وقوع الضرب على زيد وكذلك الجر وقد جعلت الاسما محلا لاعتبار معاني فليكن الافعال اذا كذلك قلت
ليس المعاني في الاسما كهي في الافعال الا ترى انها لو لم توجب ادى الى التباسها في مثل قولك ما احسن زيد وشبهه وذلك
محو ادعى من المعاني وليس كذلك الافعال فانها لو لم تعرب لكان ما انضم اليها مما ذكرناه مبينا للمعاني فقد وضح ذلك ان المعاني
يعتور على الاسما انفسها وان كانت تقوم بما ينضم اليها فان المعاني في الافعال الحجر دما ينضم اليها دون ان يعتور عليها فهذا معنى
قوله للعدد واليه الحجر ذلك من معنى وجهة من الاعراب صالح ثم انه مثله ولا ولا واسلم وليس الجهة التي يكون عندها
منصوبا والجهة التي يكون بها مرفوعا فاما حتى فلها حالتان الى آخر الكلام ثم قوله في تمثيله في النصب كانك قلت كي ادخلها
يوهم ان حتى لا ينصب الا بهذا المعنى وليس الامر كذلك بل ينصب بهذا المعنى وغيره وهو ان يكون لمجرد الغاية من غير تعليل كقولك
اسير حتى تغيب الشمس وليس ههنا تعليل **وقوله** او كان منقضيا الى ان يريد ما بعد حتى ويوهم انه في هذا الوجه لا بد ان يكون منقضيا
وان المعبر عنه ماضي وليس الامر كذلك كما لا في قولك كنت سرت حتى ادخل المدينة لا يلزم منه مضي الدخول والاخبار
عنه بالمعنى وقد يكون منقضيا لان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبلها ويكون متعلق حتى كان حينئذ مترقبا فاخبر بالسير
والدخول كان مترقبا عند السير مقصودا في التقدير فاخبر بوقوع هذا الدخول المترقب وقد يقع بعد ذلك الدخول وقد
لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى في الغير منه كما كان عليه فان كان يحول بعد وقوع الدخول ويعدو كنت سرت حتى ادخل البلد

فيحمل المعنى في هذا الإخبار على كلا التقديرين وإنما لا يتعرض فيه في إثبات وقوع الدخول ولا عدمه وإنما هو مخبر عن
دخول كان متوقعا ولا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه فهذا المعنيان مما موضع النصب ويرتفع إذا كان الدخول
متصلا في الحال يعني أن الرفع يجب إذا قصد التعبير عن وقوع الدخول حالا وقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة كما
تقدم في الاستقبال في كلامه فمثال الحال حقيقة أن تقول قد سرت وأنت داخل فتقول سرت حتى أدخل البلد مخبرا
عن الدخول الحاصل حالا حقيقة ومثال الحال تقديرا أن يكون السير والدخول قد وقعا جميعا وقصدت إلى التعبير عن الدخول
الواقع في الوجه الأول إلا أنك قصدت حكاية الحال في وجوده فتقول سرت أمس حتى أدخل المدينة فيكون مخبرا عن سير حصل
عنه دخول في الوجود حاكيا للحال فهذا سببان كان قوله في النصب ومتقضيا غير مستقيم لأنه إذا كان متقضيا وقصدت
التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني كما بعد حتى في وجهي الرفع مخبر به حصول ولا بد أن يكون مسببا عما قبلها
لم يذكر السببية فيهما ومن التزم ذكر في الناصبة ونحو غير لازم وإنما اشترط السببية هنا لما كان الكلام جملتين
فكأنهم قصدوا إلى قوة الربط بينهما بمعنى السببية هنا وفي الأول لم يلتزموها لأن الربط الحاصل بالجر مع ذلك أن حتى
في الوجه الأول جار ومجرور نحو جزء مما قبله وفي الوجه الثاني جملة مستقلة فلم تجمع ما قبلها ولم يلزم من التزام السببية
في الجملتين ليقوى الربط التزام السببية فيما الربط مقوى فيه بالجر وإنما ضعفوا في موضع النصب لما ذكرنا لأنه يمكن
فيه تقدير الناصب لأنه يرى أن الفعل مستقبل وأن تقدير أن فيه يتحقق لأنها للاستقبال فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فإنه
للحال وتقدير أن مع الحال متناقض لأنها للاستقبال فلا تجامع الحال فلهذا كان إذا النصب في مواضع الاستقبال فأما في مواضع
الحال ومثال صاحب الكتاب في النصب مما يتحقق فيه الاستقبال لدخول الجنة وفي الرفع مما يتحقق فيه الحال كما في الرجاء عنه
المصنف لو قدر مستقبلا هذا المعنى من حيث إن الرجاء المقصود بذكره مخطر المرض ليحصل ذلك حتى يكون الرجاء
الحال حاصلا وإذا كان حاصلا وجب الرفع ولذلك شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا لم يستقم لأن الغرض
بذكر جر البعير بطنه زيادة الإرواء ولا يحصل ذلك إلا أن يكون حاصلا فلذلك وجب الرفع ومثلا بالأمثلة في الرفع والنصب
فأما النصب فعلى أن الإخبار بالزلزال والقول كان متوقعا عند الزلزال والمير فيه أخبار بوقوع قول أنه كان الوقوع بعد
بأمر آخر وأما قوله الرفع فعلى أن الإخبار بالزلزال بالقول الحاصل في الوجود على حكاية الحال مسببا عن الزلزال ثم قال
كان سيري حتى أدخلها بالنصب ليس إلا هذا إذا جعلت كان ناقصة وإليه أشار وإنما كان ذلك من جهة أنها تحتاج
الخبر وليس معه ما يصلح خبرا لها في قولك حتى أدخلها ولا يصلح أن يكون خبرا إلا أن يكون في تقدير الجار والمجرور وإذا كان
كذلك وجب النصب فيتعين لأنك لو رفعت لم يكن لكان خبر لأن حتى أدخلها حينئذ جملة مستقلة بالإخبار بها ولا يصلح أن يكون
خبرا لكان لفقدان الضمير العائد لفصل حتى بين الاسم وما وقع خبرا عنها فإن زدت أمس وجعلته كان بمعنى جعلته خبرا
أو قلت سيرا متعبا وجعلته أيضا خبرا أو أردت كان التامة جاز الوجهان لأنك لم تفتقر ههنا إلى الخبر حتى يجب النصب فلذلك
جاز الوجهان ويقول الرفع حتى يدخلها بالنصب ليس إلا لأن الرفع فاسد لأنه يرى أنه الإيمان كون سيرا من أجل محققا
فكيف يستقيم أن يكون المسبب محققا ثابتا والسبب مشكوك فيه مستوٍ ليس وقوعه فلذلك لم يجز إلا النصب ويقول أيهم سار

خلاف الأسماء فإنما تعتورها معان مختلفة وهي على صيغتها فإنما أعربت لشبه لفظي على ما تقدم ولم يبال بالرفع
والنصب والجزم كان الجر وإنما لم تجر لما تقدم ودخل الرفع والنصب إن كان مثله أولى في الاسم الفاعلية والمفعولية
مما شعرنا أن في الفعل لا يتمكن أن الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا وإنما صح دخولهما دون الجر لمشابهة عاملهما
لعاملهما في الاسم لأنه كان عامل الرفع في الفعل عاملا معنويا نظير عامل المبتدأ وإن العامل للنصب في الفعل حملا لأن
وهذه قد لا يكون إلا أن وأن الناصبة للفعل يوافق أن الناصبة للاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل
الرفع والنصب شركا بينهما فيه ولما تعذر عامل الجر من كل وجه تعذر الجر وعوض عنه الجزم وجعل العامل فيه أمرا
مخصوصا به دون الاسم وقوله بل هو فيه من تمييز الفعل وفيه ضمير الإعراب عن الاسم المشبه به منزلة الإلف
والنون يعني الفعل من الإلف يعني في الاسم في موضع الصرف يعني الإعراب الثاني الرفع بعد الفعل والنصب والجزم عوضا عن الجر
به الإعراب يعني أن العامل غير المقتضي كما كان ذلك في الأسماء وإن اختلفا المقتضي في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد منها
فابتدأ بما بل في فنا الضمة في الارتفاع بعامل معنوي ثم قرر ذلك المعنى بأنه صحة وقوعه حيث يصح وقوع الاسم
ثم أورد اعتراضا وهو قولك جعل يضرب لزيد ونحوه وأجاب عنه ثم أورد في المفصل بعد ذلك اعتراضا آخر ذكر منه وهو
الأفعال المقتضية في كاد وأخواتها وأجاب عنه بأن الأصل أن تكون أسماء وإنما عدل عن الأسماء إلى الأفعال لغرض
والغرض الذي لأجله عدل إلى الأفعال لما كانت لمقاربة حصول الشيء والشروع فيه جعل خبر كل منها بلفظ الحال ليكون
تقويته للمعنى المراد كما أن عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو مما دخلت عليه أن تقوية لذلك المعنى وهو كي
أن ذلك الأصل قد ورد في الشعر من قوله وما كدت آيبا المنصوب قال صاحب الكتاب وينتصب بأن وأخواتها لن وكي
قال الشيخ أما أن فإنه متفق عليها وفي غيرها خلاف فلن منهم من يقول أصلها لا أن وإذن من إذ أن وكي
ناصبة بتقدير أن فهو لا ناصب عندهم إلا أن ليس مستقيم لأن لن وإذا لها معنى مستقل ولو وضع
موضعها ما ذكروه لم يستقم وأما كي فهي ناصبة بنفسها على ما ذكره بدليل الاتفاق على أنها ناصبة بنفسها في قولهم
لكي يفعل ونعم هو لأن كي في قولك لكي يفعل غيرها في قولك جئتك كي يفعل وإنما في الأول مصدرية وفي
الثاني حرف جر وهو بعيد لأنه لم يثبت كونها حرف جر إلا في قولهم كيمه على لغة الإظهار فلا ينبغي أن يحمل الأصل
ولأن المعنى في جئتك لكي يفعل وكي يفعل قال وينتصب بأن مضمرة بعد خمسة أحرف في الجزم هذا مذهب
البصريين والكوفيون يزعمون أنه منتصب بهذه الخمسة من غير إضمار والذي حمل البصريين على ذلك أنهم
وجدوا اللام وحتى حرفي جر ومعناهما ههنا كمعناهما فوجب أن يعتقد ما دخلتا عليه اسما ولا يقبل الفعل اسما
إلا بتقدير مصدرية المصدرية أن وما دل على الخلاف وكان لا يجوز أن تكون أن إذا دخولها على الفعل ولا أن
الفعل منصوب بهذه لأنه لا ينصب ظاهرا فكيف ينصب مضمرا ولا يجوز أن تكون كي ما عند من ليست عنده مصدرية
ظاهرا وأما من كان عنده مصدرية فلأن تقديرها ههنا يؤدي إلى تغيير المعنى مع حتى وإلى التكرير مع اللام وذلك
في قولك حتى تطلع الشمس فلو قدرت ههنا كي فسد المعنى لأنها ليس موضع تعليل وفي اللام يؤدي إلى التكرير

حرف بمعناها مع امكان غيره والاولى ان يقال يجب اظهارها لان مع اللام فدل على انها هي المضمرة فيها وفي
غيرها لانه يرد على القول بكراهة لفظها لكي لئلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد انهم فعلوا ذلك لفظه
في قولك جئتك لكي تكرمني واذا لم يكن مظهرا فكيف يكره كونه مقدرا وكان ما ذكرناه ثانيا اولى واما الواو
والفا فلانهما حرفا عطف بعد حملها على وجه العطف ههنا الابتداء وبل حمل الاول اسما واذا جعل اسما فلا يعطف
على الفعل الابتداء وبل الاسم بما تقدم وبيان بعد العطف انك اذا قلت اكرمني فاكرمك كان الثاني مخالفا
للاول على الفعل الابتداء وبل الاسم بما تقدم وبيان بعد العطف الا ترى ان الاول امر والثاني اخبار
وكيف يستقيم ان يكون الخبر معطوفا على الامر فيجب بعد الاول المعنى ليكن منك اكرام فاذا قدر الاول
كرامه معطوف فلا بد عليه وجب تقدير ان باللام ولقد انهما الا انهما تقدم فيتعين تقدير ان واما او فلان
بعدها عاطفة فالكلام فيها كالواو والفا واما ان بعدها بمعنى الى فالكلام فيها كالكلام في اللام وحتى واما ان بعدها
بمعنى الاستقطاع ولا المنقطعة لا يقع بعدها الا الاسم فيجب حمل المضمر على ما ذكر ذكر الواو وقع بين كونه
شرطها وحيث مثل الفا في انها لا تثبت النصب بعدها الا اذا وقعت بعد احد الاشياء الستة كالفا الا انها فارقتها
في ان معناها الجمعية ومعنى الفا السببية قال ولا تقل لكل ما يأتينا فيحدثنا معنيا الى الخبر قال الشيخ
لحملهما على ما قبل قول لغة فهو الذي لا بد فيه على ان يكون الاول سببا للثاني واسمي السبب ومعنى المسبب فهو معنى
قوله فيجب تحدثنا والاخر ان فصل الى ان الفعل الثاني لم يحصل عقيب الاول كانه نفي وقوعهما بصفة ان يكون
الثاني عقيب الاول كما تقول لا تجالس زيدا وعمرا اي بصفة الاجتماع فيجوز ان يكون احدهما وكذلك ههنا
يجوز ان يكون الاتيان وقع دون الحديث اذ لم يثبت المعاقبة للثاني الاول وكانه نفي الاول بصفة معاقبة الثاني
له لا انه نفي كل واحد منهما كما ذكر في مسألة الواو ولذلك قدر سيبويه المسألة بتقدير الاتيان على سبيل الكثرة
وانتفاء الحديث ليتضح ان النفي لم يرد الا على ما ذكر ولم يرد سيبويه ان يحمل الكلام ذلك في كل موضع وانما
اراد به التمثيل لبعض صوره لتحقيق المعنى المذكور وقد جاء في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام لا يموت لاحد ثلاثة
من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فهذا على الوجه الثاني لان المقصود من النفي نفي المس عند الموت المذكور كما ان المقصود نفي
الحديث عقيب الاتيان ولا يستقيم على الوجه الاول اذ لا يعتقد موت الولد سببا للمس حتى ينفي لمغايرته الحديث والعكس
ولا يستقيم ان يحمل على تقدير سيبويه بالكثرة اذ ليس المقصود ان يموت ثلاثة من الولد ولو كثيرا ولكن لا تحقق
نعلم مس وانما المقصود ان من له الابكر مع موت ثلاثة من الولد كان المقصود من الحديث الكثير بعد
الاتيان واعلم ان من صور المسألة ان يقع الاول كثيرا والا يقع الثاني فيستعملها ليتضح وبين الفصل بينه
وبين المعنى الاول لانه يخالفه في كل على ان كل كلام له كما بين من المعنى قال ويمتنع اظهار ان
مع هذه الاحرف بمعنى الخمسة المتقدمة الا اللام وحدها فان الاظهار جائز معها جاز مع غيرها ولا معها مع لا فصار
على ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه الاظهار وقسم يجب فيه الاظهار وقسم لا يجوز فيه الاظهار فالجائز فيه الاظهار

حتى يدخلها النصب والرفع لان الشيء ههنا متحقق وانما المنفي عنه صاحبه وجواز تحقق مسبب الشي والشي ويهمل
صاحبه فيما عنه فلذلك جاز الرفع ههنا دون التي قبلها قال وقرئ قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون الى الجزم
بالنصب على النصب ايضا باظهار والرفع على الاشتراك الحين يسلمون اي يقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل واحد
حتى كانك عطفت خبرا على خبر وعلى الابتداء يعني بقولنا وعلى الابتداء على الاستيناف لجملة معربة لاعراب غيرها غير مشترك
بينها وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقولنا او هم يسلمون ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله اذا
للجملة الاسمية لا يكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك وتكون باعتبار الاستيناف مثال التقدير الاول
في غير الجملة الفعلية قولك ان زيدا قائم وعمرا منطلق عطفت عمرا على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله
مستقلا ومثال التقدير الثاني قولك ان زيدا قائم وعمرو منطلق عطفت وعمرو منطلق على انه جملة مستقلة باعتبار
تشريك في عامل وقوله هو قاتلي او افتدي منه وان شئت ابتدأته على معنى او انا افتدي ولم يذكر الرفع الا تقديرا
واحدا وهو الثاني لان بعد تقدير الاول امتنع لانه عطف باعتبار تشريك في اعراب ولم يجز ههنا قتلي او افتدي ما يصح ان
يكون افتدي مشتركا معه في الاعراب لان الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني
وهو الاستيناف ومثلها ما انا الصالح واستشهد بقول امرئ القيس فقال في الرفع وجمان هذا لان جمان في الرفع مثلها في
قوله او هم يسلمون سواء لتقدم فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه ولهذه استيناف فاستقام تقدير الوجهين ويجوز
في قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا ان يكون وتكتموا منصوبا ومجزوما كما ظاهر ان اما النصب فعلى الجمعية على ما تقدم
واما الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها
اما التشريك فغير مستقيم لان الرافع للفعل الاول غير الرافع للفعل الثاني فكيف يستقيم التشريك في العامل مع انه مختلف
ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور مثل ما البيت الذي يتعلق فيه بمعنى الجمعية
ليتضح به وجه العطف جزما قال وتقول زرني وازورك بالنصب على معنى الجمعية وان كان فيه تقوية معنى لتجتمع
الزيارتان وقد وقع في المفصل لتجتمع بالنصب فهو غلط لان المعنى على انه تفسير قول زرني وازورك ولا يستقيم تفسيرها
مع النصب لامرين احدهما انه مستقبل ولا يكون جملة الامر الجزم مع النصب والاخر ان معنى قولك زرني وازورك لتجتمع الزيارتان
والمعنى معناه لتجتمع الزيارتان فصح ان يكون الاول تفسيرا دون الثاني وايضا فان النصب مفسد للمعنى من جهة اخرى
وهو انه يصير تعليلا للاول فيصير كانه علل الشي بنفسه وكانه قال لتجتمع الزيارتان لتجتمع الزيارتان وكان مثل قولك
ضربته لاضربه وهو فاسد ومثل النصب ما لا يستقيم معه سواه لان الجزم والرفع في البيت غير مستقيم اما الجزم فلذكر
واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض الاجتماع بدليل قوله فان ادعى اصوت ان ينادي داعيان ولا ينهض هذا
المعنى الا مع النصب قال وبالرفع يعني في المثال لا في البيت لان الرفع يضعف معنا ومثل الرفع لا يستقيم معه سواه
نهي قولهم دعني ولا اعود لعدم النصب والجزم على العطف اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير المعنى لتجتمع تركك لي وتركي
ما نهاني عنه وقد علم ان طلبه لتركه انما هو في الحال لغرضه المذمة فيفوت مقصود طالب الادب والغرض من هذا الكلام

لم ترد به حصول مقصود دون به ولا يحصل مقصوده الا بترك العود في المستقبل لا يستقيم الجزم لانه ان جزم
عطفا كان فاسدا على ما يذكر بعد وان جزم بلا على انها للنهي ويكون جملة نهيية معطوفة على جملة امرية وهي
قولك دعني فكأنه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى ناهيا لنفسه عن العود كان فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه لا ينهض
الموجب لترك التأديب الا بالخبر عن نفي العود لا بنهيه نفسه عن العود واذا لم يكن بين النهي وبين العود تناف صلح
ترى انك تقول انا انهى نفسي عن كذا في كل وقت ثم افعله وقد قلت انا لا افعل كذا ثم افعله كان ناقضا والغرض نفي وقوع
العود في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالخبر **وقوله** فان اردت الامر دخلت اللام يريد انه لا يستقيم الجمع بينه
وبين زيد في الاعراب لان الفعل لا اعراب له عند البصريين وان زيد معرب فكيف يشتركان في شيء في الاعراب
وهو منقطع عن الاضافة هذا انما هو **فان قيل** اجعله مشتركا على الموضع كما تقول في هذا وزيد مشتركين
اثنين في الاعراب اذ كان الاعراب مستغنيا عن الاول فهو غير مستقيم لامرين احدهما ان قولك زيد معرب
لفظا لا تقديرا والاخر هو ان التشريك باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع
عارض كما في الاسماء واما فعل الامر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه ومثله
قول كعب الغنوي وذكر النصب بالواو في هذا البيت وان لم يكن في الحقيقة مما هو فيه لان الكلام في واو الجمع وهذه
ليست واو الجمع وانما هي واو العطف لكنها لما [illegible] في اللفظ والمعنى الاصلي ولا يستقيم ان تكون هنا واو الجمع لانها
انما نصبت بعد الاشياء الستة على معنى الجمعية والجمع ههنا ليس سوى النفي ولو قدر الجمع بما بين النفي وبين ما بعدها
كان فاسدا لان قوله [illegible] في وتغضب اذا جعلتها ناصبة بعد هذا النفي كان المعنى نفي الجمع وبقي النصب فيفسد المعنى
اذ الغرض ان الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا عكسه وان كان اذا جعلناه في بيان وما انا [illegible]
ذلك ايضا وفساد الاخر هو تاخير ما ذكرنا منفيا وهو قوله بقول وشرط التقديم على واو الجمع فلم يبق الا ان يكون واو
العطف ويكون عاطفة لتغضب على قوله للتي واذا عطف الفعل على الاسم وجب [illegible] بتاويل الاسم والاستقبال
لا انا على ما تقدم فيكون المعنى وما انا للتي ولتغضب صاحبي بقول ويحتاج في استقامة المعنى الى تقدير مضاف محذوف
اي لقول التي لان الغضب لا يقال فيه مقول والتقدير لغضب صاحبي بقول الخنا فاستغنى لما كان معلوما والرفع اظهر
من وجهين احدهما ان عطف الفعل على الاسم غير مصدر ضعيف والاخر انه لا تقدير يلزم فيه بخلاف النصب لانه
جملة معطوفة على الجملة في [illegible] في حكم الصلة وان كان الضمير فيها الضمير يرجع الى الذي ووصلها بجملتين
احداهما منفية والاخرى مثبتة [illegible] ذكر مثل الرفع ما بعده فيه النصب وهو قوله تعالى ونقر وان
كان ايضا عاطفة بعد ما يتوهم العطف فيها وهو قوله لنبين لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى اذ اللام في لنبين
للتعليل لما تقدم وهو قوله تعالى فانا خلقناكم الى قوله لنبين فالمتقدم سبب للتبيين فلو جعل ونقر معطوفا
عليه لكان [illegible] للتبيين في [illegible] انا خلقناكم وليس ما ذكر في قوله انا خلقناكم الى آخره سببا في الاقرار في
الارحام ما نشاء فضعف النصب لذلك ذكر الفاء الناصبة في جواب الاشياء الستة [illegible] النصب

والنصب على المعنيين المتقدمين ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرتهما احدهما ان يكون عطفا للحدث على الاتيان مشركا بينه وبينه
في النفي فيرجع الى الرفع كما تقدم مثله ومثله بقوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون لان الظاهر فيه ذلك المعنى على نفي الاذن
ونفي العذر ظاهر **قوله** لا يعتذروا اليوم [illegible] الظاهر نفي الاعتذار فلا تقوى اثبات
الاذن منهم بعد ذلك لانه في المعنى مخالفة ويجوز ان يكون مستأنفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر
لان المواقف متعددة ويدل عليه **قوله** ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا [illegible] ضعيف الاولى ان يحمل على اختلاف
المواضع [illegible] بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر والثاني ان يكون جملة مستأنفة نصبها وفيها
على غير التشريك فالجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ويكون المعنى على خلاف ما تقدم فيما لا فيما تقدم نفي الاثبات للحدث
وفي هذا نفي الاثبات واثبات الحديث ثم مثل بما لا يستقيم معه الا الاستئناف [illegible] والاثبات حتى ثبت كون الجملة الاولى
منفية والثانية مثبتة وان خالف التمثيل في المعنى وهو قوله ما تأتينا فتجهل امرنا الا [illegible] قبله ذلك ان
قولك فتجهل امرنا ثبت بخلاف ما تقدم فانه يحتمل [illegible] الاحتمالين [illegible] مثل قول العنبري
علينا في النفع [illegible] لا يحتمل الا الرفع لان المعنى على انه لم تحلم [illegible] للقين
عمالق ولا يستقيم على ذلك الا الرفع لانه لو جزم [illegible] مع الاتيان في النفي فيفسد المعنى اذ المعنى اثباته ولو نصب لنصب على
الجمعية [illegible] ان يكون ايضا منفيا معه [illegible] ثم لا يستقيم النصب على المعنى الثاني للفاء وهو ان [illegible] هذا
لان معناها انها لاجتماع [illegible] ايضا [illegible] المعنى على ان الاول [illegible] حقيقة الثاني حتى كانه وصف
له [illegible] نفي الثاني على تقدير حصول الاول [illegible] المعنى فيهما جميعا اذ المعنى نفي الاول واثبات الثاني [illegible] مثل
بقوله الم تسأل الربع القواء فينطق [illegible] ظاهر ايضا الرفع لانه اراد ان [illegible] على سبيل [illegible]
ولم يقصد ان يدخل النفي [illegible] على ذلك يكون الرفع وان كان النصب والجزم غير ممتنعين اذ كان [illegible] لم يجعل
الاول سببا للاخر [illegible] على كل حال **وقوله** ولم يجعل الاول سببا للاخر [illegible] النصب **وقوله** [illegible] على
[illegible] الاستئناف **وقوله** ودلوا ما فيه [illegible] يجوز النصب على جواب التمني ويجوز الرفع على [illegible]
[illegible] الاستئناف [illegible] النصب [illegible] عطفا على [illegible] الجملة [illegible] وهذا
وان لم يكن الفاء فيها للجواب لكنها فاء العطف [illegible] بواو العطف في واو الجمع **قال الشيخ**
[illegible] المتاح
[illegible] الاجمال
[illegible] واذا كان
[illegible] ان يكون
[illegible] قصد
المتكلم فيه [illegible] بالاصالة [illegible] وعلى ذلك حمله بعضهم

قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد والعزيز الكريم وشبهه فستعلم المعنى بهذا التقدير دون غيره **وقوله** ارايت ما سبق
ثم تحدى فاني ثم ولم يبق هذه الفصول الا البيان بوجوه غير النصب في تحيى واو الجمع وفا الجواب او ولكنه لم يجر ذكر الواو
والفا ذكر الواو والفاء اللتين للعطف جرى ذكر الواو والفاء اللتين للعطف ذكرهم لانهما مثلهما فاذا نصبت فبالعطف
على ما قبلها واذا رفعت فعلى الاستيناف كما ذكر في واو العطف وفا العطف على ما تقدم **وقوله** وخبر الخليل في شعر
عروة العذري فان نصبت فعلى العطف على ارلها وان رفع فعلى الاستيناف كما تقدم ومما جا منقطعا قول ابي الطمام
الثعلبي لان العطف على المجزوم غير مستقيم ادعو ضده ان نفي الجود وثبت القصد ليحصل المدح واذا شرك بينه وبين الجود دخل
في النفي فصير بانفي الجود ونافيا القصد لا يحصل المدح بل يناقض فيجب ان يحمل على انه مستانف ليكون مثبتا فيكون الجود منفيا
والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض ومثله قوله على الاجود ويبغي له كذا وكذا كنايه عما يناقض الجود فلا يستقيم
ان يكون مشركا بينه وبين الجود لئلا يفسد المعنى ويحصل التناقض واذا جعل مستانفا حصل الجود منفيا وضده مثبتا فيستقيم
المعنى ويزول التناقض وذكر في هذا الفصل الفاء والواو جميعا مع ثم وان كان قد تقدم ذكرهما ليونس بان ذكر ثم كان احكامها
وحكم ثم لان الفصل لاجلها لا لاجلهما والله اعلم **المجزوم** بما فيه حرف واسما الى اخره **قال الشيخ** فالحرف لم ولما
ولام الامر ولا في النهي وان في الجزاء واذما على المختار وهي عند بعضهم من الاسما المكتسبة للشرط بما كحيثما فهي اذ الظرفية ضمت
اليها ما وليس بالقوي لفوات معنى الظرفية فيها اذ معناها في الظرفية لما مضى ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعا
فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة الى فعلين احدهما ماضيا مستقبلا هذا مما لا يستقيم وقال به ما نقل عنه انه لا يبعد ان يراد
حرف تغيير بعض المعنى قبل دخوله كما في قولك لم يخرج ولا تخرج واما الاسما فهذه قد تقدم ذكر جميعها في صنف المبني لانها متضمنة معنى
الشرط وذلك مهما اي ومن وما ومتى وانى وحيثما واين ومتى واي وانى وكيفما في قول بعض النحويين
واذا واذ ما في الشعر ضعيف وهذه الاسما العامل فيما شرطها على الصحيح وقيل جوابها وليس بشي لجواز اي رجل تضرب فاني اكرمه فما قبل
جوابه يصح عمله في اسم الشرط فوجب ان يكون العامل الشرط ولا يرد على هذا الاول الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملا
لانا نقول اعمل كل واحد منهما بجهة وليس عملهما بجهة من جهة واحدة والممتنع ان يكون من جهة واحدة كما في قولك ايهم الفال حسن فانه لا يستقيم
ان يكون العامل في ايهم الفال لانه معمول اليوم من اجله الذي تم فيه لو تم عملا فطعن فيه فان الفعل عامل في اسم الشرط باعتبار
تعلقه واسم الشرط عامل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط فالوجه الذي عمل به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه به فثبت ان
العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده اذا كان متعلقا به فان وقع الفعل الذي بعده على غيره واقع على كان الشرط مبتدا وما بعده خبره
وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان في موضع خفض ويكون الاسم الذي قبله معمول الفعل ان كان واقعا عليه او مبتدا
ان كان غيره كقولك بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب وغلام من يخرج اخرج معه **قوله** وجزم بان مضمرة الى اخره **قال**
الشيخ لان هذه الاشيا الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فلذا
ذكر المسبب علم انها هي السبب فهذا معنى الشرط والجزاء ولذا قال الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظرا الى المعنى المذكور وهذا الطلب
المجزوم فالخبر لا يلزم ان يكون لغرض كخبر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا كان عبثا ومن ثم بطل الكل

زيد فاكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تاتينا تحدثنا لعدم التعليل الذي ذكره في الفصل الذي ياتي **قوله** ما فيه
معنى الامر والنهي لذلك لان الجزم انما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون بصيغة الامر او بغيرها لحصول المعنى المتضمن **قوله**
وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر يعني ان الشرط المقدر انما يكون من جنس الفعل المصرح به في الاثبات والنفي والغرض بيان انك
من الاسد ياكلك فانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب ان يكون نفيا فيكون التقدير الا تدن من الاسد ياكلك لان الدنو واذا قدر
لذلك فسد المعنى اذ يصير الا تدن من الاسد ياكلك وليس سبب الاكل في العادة **قال صاحب الكتاب** ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم يقل ما تاتينا تحدثنا
وهذا الكلام غير مستقيم فانه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكره من تعذر تقدير النفي في المسئلة التي فرضها ولو كان ما تاتينا تحدثنا فانه
لو كان كذلك لجاز ما تاتينا تحدثنا بالصحة تقدير النفي كان الجواب بعد النفي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد ياكلك لعدم تقدير
النفي في هذه المسئلة وليس امتناع التقدير في مسئلة تفسد المعنى فيها بذلك التقدير بالذي منع اصل الباب مع استقامة المعنى في التعليل
بما ذكرنا انما منع لفوات معنى الطلب لان الكلام خبر محض كما في الاثبات وقد تقدم الكلام على النصب بما تقدمه وما جرى مجرى
الطلب وقد اجاز الكسائي لا تدن من الاسد ياكلك وشبهه مع تحقيقه انه نفي لا اثبات نظرا الى قوة المعنى فجعل القرينة المعنوية حاكمة
على القرينة اللفظية فجوز الجزم على معنى ان الدنو سبب له لا نفيه واذا ثبت ذكره في كلام العرب فلا بعد فيه **قوله** وان
لم يقصد الجزاء فيتنع بعد هذه الاشيا الخمسة لما ذكرنا انها في الجزم وان الخصوص عند حتى وشبهه كان جاز ان تعدل به الى
جملة لها موضع من الاعراب في تلك الجملة الرفع على الصفة ان كان قبلها ما يصلح وصفا له او على الحال ان كان كذلك او على الاستيناف وقد
تقدر الثلاثة ومثال الاول مثل قوله فهب لي من لدنك وليا يرثني فمثلا يجوز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة
والاستيناف وقولهم ذرهم في خوضهم يلعبون هذا ظاهر في الحال لان المعنى ذرهم على هذه الحال التي هم عليها ولا يعلمون
يكون اشتباها فالجار العلم على جهة الاستيناف ومثال القطع بقوله لا تذهب به يغلب عليه ومما لا يجوز فيه الا الرفع لان الجزم
لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك ان لا تذهب به يغلب عليه وهو عكس المعنى فصير مثل لا تدن من الاسد ياكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ
يصير المعنى لا تذهب به في حال كونه مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة فان
قلت الجعل حالا مقدرة فهو ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن
الذهاب في حال كونه مقدرا الغلبة فهما معنيان مختلفان **وقوله** قم يدعوك ايضا الوجه الرفع على القطع لان المراد بذكر يدعوك
تعليل الامر بالقيام فلا يصح جعله مجزوما لانه ينعكس المعنى اذ يصير القيام سببا للدعاء وهو عكس المعنى ولا يستقيم ان يكون حالا لانه
يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع لحصول المعنى المراد منه ثبت الكتاب وتبيينا لها والكلام فيه كالكلام في قوله قوله
اذ الغرض تعليل الامر بالارسال بالمراعاة للعجز فلا يستقيم جزمه ولا جعله حالا كما تقدم **وقوله** ذره يقول ذلك يصح رفعها
يجوز الرفع على الحال الظاهر في الخبر بقول ذلك اذ المعنى ذره على هذه الحال والقطع اظهر ويجوز جزمها لان المعنى لا يقوى اذ كان
التقدير مرة حاوا لما الاعلى فما ونيل التقدير والجزم في هذين المثالين ظاهر ويقول الجاحظ كروا الي حربكم يجوز جزمها بجود
فيه الجزم على ان يكون الكر سببا للعيان ويجوز القطع على ان يكون المخبر به مستانفا بعد الامر بالكر وعلى ان يكون حالا مقدرة كما في
مره يحفرها **قوله** فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف يجوز ان يكون مجزوما على الجواب وعلى ان يكون لا ناهية ويجوز ان يكون

مرفوعا على الحال والضمير في [illegible] وعلى الاستئناف **قوله** ويقول ان تأتني تسألني اعطك لان الفعل المتوسط لم يدخل عليه جازم
ولا ناصب لانه ليس شرطا ولا جزاء بل واقع موقع الحال فيجب رفعه فان كان الفعل صالحا بدلا مما قبله او صالحا ان يبدل منه ما بعده صح
جزمه والجميع فمثال الاول [illegible] قوله متى ما تأتنا تلمم بنا [illegible] فلولا ان الالمام نوع من الاتيان لما صح ابدال [illegible] منه ولم يجز الجزم ومثال الثاني قوله
تأتي تحسن اليك اعطك دينارا فلولا ان عطاء الدينار نوع من الاحسان لم يصح الجزم فيهما **قال** ويقول ان تأتني آتك واحدثك
بالجزم الى آخره ذكر في هذا الفصل ما يقع بعد جواب الشرط من العطف مجزوما على العطف او مقطوعا جاريا على ما ذكر في المنصوب حين ذكر
بعد كلا الافعال المنصوبة حروف العطف فلذلك فصل ههنا فجعل ههنا ما يجاز به فلا [illegible] في هذه المسألة فعلى العطف وان قطعت
فعلى الاستئناف واذا استأنفت الجملة كان لك فيه تقديران [illegible] ان تجعلها مشتركة بينهما في الاثبات [illegible] للسببية كما في معنى المجزوم
الا انك اتيت باحد المسببين بالفعل الصريح [illegible] وانت في الثاني [illegible] مقصود [illegible] الجملة المستقلة في العطف على مجرد الفعل
وكان مثل قولك ان تأتني اكرمك واعطيك [illegible] والثاني ان تجعله مقطوعا عن السببية وانما [illegible] مخبر [illegible] بعد الاتيان
على معنى التعقيب لا على معنى انه مسبب [illegible] فهذان الوجهان مستقيمان فاجريهما [illegible] **قال** وكذلك الواو وثم تعني في جواز الجزم
والرفع ومثل قوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم [illegible] تقدم [illegible] عطفا على موضع فلا هادي له [illegible] العطف
على الموضع اذا قصد كما يصح على اللفظ فيكون [illegible] بينهما في السببية ومن قرأ ويذرهم بالرفع كان على وجهين [illegible] ان يقصد
الى عطف الجملة التي هي جملة لا باعتبار عطفه مجرد الفعل على موضع الجزم المتقدم فعلى ذلك يكونان ايضا مشتركين في السببية ويجوز
ان يكون استئنافا [illegible] ذلك لا على تشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في الفاء **قوله** وسأل سيبويه الخليل عن قوله
فاصدق واكن فاجابه مثل ما سأل عنه وهو [illegible] على ان موضع الاول جزم فعطف الثاني على الموضع كما في قوله
فلا هادي له ويذرهم [illegible] وهذا شائع فصيح ومثله ما هو [illegible] في [illegible] فقوله [illegible] شيئا والفرق بينهما هو ان الاول
محقق فيه موضع الجزم لانك لو جعلت موضع فاصدق فعلا لكان مجزوما والثاني غير محقق فيه موضع الجزم وهو قوله لست مدرك ما مضى
ولا سابق [illegible] والمعنى موجود فلذلك كان الاول فصيحا والثاني ضعيفا **فصل** ويقولون والله ان اتيتني
لا افعل الى آخره **قال الشيخ** معنى هذا انه اذا اجتمع الشرط والقسم فان تقدم القسم اول الكلام كان الحكم في الجواب له ووجب
ان يكون الفعل ماضيا او في حكمه مثل [illegible] لا افعل [illegible] الجواب للقسم فلانه تقدم اول الكلام
على ان المقصود عند المتكلم فجعل [illegible] هو للقسم [illegible] الفعل ماضيا او في حكمه فلانه لما امتنع عمل الشرط
في الجزاء [illegible] وان يكون الشرط غير معمول في اللفظ [illegible] وان توسط القسم فهو متقدم على الشرط فلا يخلو
اما ان يجعل معترضا او يجعل معتبرا فان جعلته معترضا كان [illegible] قبل وجود المعترض [illegible] في احكامه سواء
ومثل [illegible] كقولك انا والله ان تأتني لا آتك وان جعلت القسم في هذه المسألة معتبرا كان حكمه حكم المسألة الاولى على السواء
فان تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه معترضا وغير معترض [illegible] فان جعلته معترضا قلت ان تأتني والله لا آتك [illegible] وان
جعلته معتبرا قلت ان تأتني فوالله لا آتيك [illegible] ان ذكر القسم في المسألة [illegible] مرادا او ملفوظا به [illegible] ما يدل عليه
[illegible] ما يدل عليه [illegible] المنافقون [illegible] وشبهه [illegible] وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه [illegible]

وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم لم يجز [illegible] لئن اكرمتني [illegible] واذا قدر القسم وجب كذلك المعاملة على
ما تقدم وقول [illegible] فانك لم تحذف الفاء مردود [illegible] ضعيف [illegible] الا في ضرورة الشعر **ومن اصناف**
الفعل مثال الامر قال صاحب الكتاب وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب الى آخره **قال الشيخ**
فقوله على طريقة المضارع للفاعل المخاطب [illegible] صيغة الامر ولما كان قوله على طريقة يحتاج الى تبيين [illegible]
ذلك كان ينبغي ان يبينه على كيفية اخذ هذه الصيغة فانه لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان في المضارع
في باب الجزم صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه فالامر خالف صيغة [illegible] ما لم يحذف الزوائد فقد
[illegible] وجاء في الثاني [illegible] اللفظ [illegible] الحال [illegible] صيغة الامر في [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] العبارات عن الامر [illegible] لهذا [illegible] صيغة [illegible] هذه الصيغة
لا تكون ظاهرة الا [illegible] في غيره ظاهرة [illegible] صيغة مخصوصة [illegible] الامر في غيره وكانت هذه اولى
بان يطلق عليها صيغة الامر ولا يكون الا للمخاطب [illegible] الغائب والمتكلم [illegible]
المأمور مخاطب او غائب **فان قيل** فلم خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم فلانهم لو جعلوها للغائب والمتكلم لكان استعمالها
لان المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا واما الغائب والمتكلم فقل ان يقع له امر واذا كان كذلك كان استعمالها لما [illegible]
بان [illegible] الاختصار [illegible] استعمالها [illegible] ثم [illegible] كيفية صوغ
هذه الصيغة فقال اذا حذفت الزائدة فان كان ما بعدها متحركا [illegible] على حاله وان كان ما بعدها ساكنا زدت همزة الوصل
ليحصل [illegible] بالساكن مضمومة ان كان [illegible] ضم [illegible] فيما عداه ثم ورد اعتراضا وهو ان الفعل المضارع من الرباعي
بالهمزة ومضمونه [illegible] حرف المضارعة [illegible] ساكن [illegible] همزة الوصل [illegible] قطع والجواب
عن ذلك [illegible] ان همزة [illegible] في التقدير ثابتة [illegible] حرف المضارع [illegible] الماضي [illegible] وجميع
الافعال [illegible] ان يكون الاصل [illegible] وانما حذف [illegible] حرف المضارعة فاذا قصد الى بناء الصيغة وجب
حذف حرف المضارعة [illegible] الهمزة [illegible] وجود [illegible] كان حكمها حكم الدال
[illegible] **قوله** واما ما ليس للفاعل
المخاطب يعني اذا قصدت الامر لغير الفاعل المخاطب فانك لا تأتي بهذه الصيغة لما تقدم من وجوب اختصاصها بالفاعل
المخاطب فاذا قصدت الى غيره مما ليس فاعلا ولا مخاطبا وفاعل ليس بمخاطب ومخاطب ليس بفاعل ادخلت لام الامر داخلة على
المضارع وهو على صيغته كقولك في الاول ليضرب زيد [illegible] وفي الثاني ليضرب زيد ولأضرب انا وفي الثالث لتضرب
انت [illegible] للفاعل المخاطب باللام [illegible] ما ذكرناه من طلب الاختصار [illegible] الصيغة للفاعل
المخاطب [illegible] اللبس [illegible] صيغة الامر للغائب [illegible] المتكلم خوف اللبس [illegible] الفاعل المخاطب
باللام [illegible] صيغة الفاعل المضارع [illegible] صيغة الامر على الغائب [illegible] كان
[illegible] اللبس **قوله** وهو مبني على الوقف [illegible] صيغة الامر التي ذكرها في الفصل الاول [illegible]

ما سماه الاراته لا تكفيه الا ان يتبين انه يجري مجرى المجزوم مطلقا الا ترى ان قولك اضربا واضربوا واضربي واضربن
والحق ليس مبنيا على السكون فيجب الاحتياج الى التبيين على انه مجزوم فقال الكوفيون هو مجزوم باللام مقدرة **قال**
وهذا خلف من القول لان حرف المضارعة هو محل الاعراب فاذا اسقط فيجب اسقاط الاعراب كما ان الاسم اذا اسقط سبب اعرابه وجب
اسقاطه فيما لا تجد فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة من جملة صيغة الكلمة كالميم
في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم لا يستقيم تقدير حرف المضارعة والله اعلم **قال ومن اصناف الفعل المتعدي**
وغير المتعدي قال صاحب الكتاب فالمتعدي على ثلاثة اضرب الى اخره **قال الشيخ** ايده الله كل فعل يتوقف عقلية معناه
على متعلق كقتل وعلم فانه لا يعقل معنى قتل الا مع متعلق لانه من المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب
اليه فقتل ذلك هو المعنى بالمتعدي وغير المتعدي ما لا يتوقف عقليته على متعلق اخر ولا يرد على ذلك ان غير المتعدي كهذا التفسير
يتوقف عقليته على فاعل لان فاعل محله وليس متعلقا له ومن علم ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على [illegible]
لانا نعقل العلم والحجر [illegible] من [illegible] يتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير ان يعرض [illegible]
الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه وليس بمستقيم فان المعاني لا تعقل
مع قطع النظر عن المحل [illegible] ولم يذكر في حد العلم ونحوه [illegible] بوصفه لان ذلك معقول لها واما الزمان والمكان
فواضح فساد قول من زعم انهما مما يتوقف عقلية الفعل عليهما فانا نعقل [illegible] مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان عقليته
لم يكن عقلية حقيقته مع الذهول عن ذلك **نعم** هو لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان ولم
يكن ذلك من حقيقته والمتعدي على ثلاثة اضرب لان المتعلقات لا تزيد على ثلاثة فان الكلام في الافعال المتعدية على ذلك
فما يتوقف عقليته على [illegible] واحد كذلك المتعدي الى اثنين والى ثلاثة قال غير المتعدي [illegible] بالفاعل
وقد تقدم في بيان غير المتعدي ما هو اوضح من قوله لان تخصيصه بفاعله انما هو اثر ما ذكرناه [illegible] **قال**
وللتعدية اسباب ثلاثة يعني ان ثم الفاظا تدخل على الفعل فتصيره في المعنى متوقفا عقليته على اخر لم يكن قبل ذلك
لا انه لا يكون التعدي الا بها لان الفعل يكون باصل معناه متعديا من غير شيء من هذه الزيادات وليس يعني ان هذه
الالفاظ باعتبار لفظها يوجب ان يكون الفعل متعديا وانما هو باعتبار معنى التصيير بما ادى لفظها يكون التصيير
معنى فالتي للتصيير هي التي تكون التعدية الا ترى انك تقول [illegible] زيد ولا يوجد ذلك تعدية ومن الحال ولا يكون ذلك تعدية وحرف
بالقدوم ولا يوجب التعدية [illegible] فاذا كان معناها التصيير كانت المعدية الا ترى انك اذا قلت في ذهب زيد اذهبت زيدا صار
متعديا بالهمزة بعدما لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء معنى [illegible] والتصيير لا يعقل الا متعلقا بمصير فيها وجد معنى
التصيير فقط [illegible] على الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك اذا دخلت على غير المتعدي صار متعديا الى واحد والمتعدي
الى واحد يصير متعديا الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعديا الى ثلاثة **وقوله** غصبت عليه الضيعة
في التعدي بحرف الجر غير مستقيم اذ معنى التصيير به مفقود الا ترى انك تقول غصبت الضيعة وغصبته الضيعة وغصبت
عليه الضيعة [illegible] على [illegible] ان يكون من [illegible] فيه **نعم** يصح ان يقال [illegible] ان الفعل

متعديا ليس الا باعتبار اهل العربية التي تخرج فيه كما يقول تعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي فكان ذكر على
التعدي في هذا المكان غير مستقيم **قال** والافعال المتعدية الى ثلاثة على ثلاثة اضرب الاول المنقول بالهمزة من فعل الى
بالالف قالوا علمت ورات ونقيضها افعال العلوم [illegible] والصحيح انما لا تجري هذا المجرى فان التعدي بالحاق الهمزة ليس الا
فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان زيادة الفاظا مخصوصة [illegible] سماع [illegible] الملحقة
باعلمت وارى وليس بالجيد فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم الفاعل بالاستقرار [illegible] **قال** وضرب
متعد الى مفعول واحد قد اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه [illegible] هذا الضرب متعد في الحقيقة الى واحد
لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فيجب ان يكون [illegible] ان الثاني والثالث بالنسبة الى انبات واخبرت
كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت لانا نجد تعلق الفعلين بهما تعلقا واحدا [illegible] شبهه ووجه التشبيه في ذلك ان
الاعلام منقول عن علمت وعلمت الداخل على النسب يتعلق باثنين فاذا عدي بالهمزة صار متعديا الى ثلاثة فوجب ان يكون
متعلقا بثلاثة واما المفعولان في باب علمت فهما نفس النبا والخبر والحديث هو نفس الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث
والخبر الا ترى انك اذا قلت [illegible] فانما ينتصب على المصدر [illegible] وان كان لنوع فلذلك هنا المفعول الثاني
والثالث حدث [illegible] وان كان لنوع مخصوص خلاف [illegible] فانها من متعلقاته لا من هذه الجهة [illegible] ان الاعلام
يتعلق بمصير [illegible] الحدث [illegible] متعلقاته وليس شيء منها [illegible] نفس العلم [illegible]
واما الانباء والاخبار فيتعلق بالخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق لانه نفس الخبر فاذا ذكر [illegible] المعنى [illegible]
لبيان النوع [illegible] كيف صح ان يقع ما ليس [illegible] المعنى مصدرا [illegible] المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انهما لم يكن
مصدرا باعتبار كونه [illegible] باعتبار كونه حدثا مخصوصا [illegible] الحدث اذا قلت خبرني
زيد عمرو منطلق هو الذي صح وقوعه مصدرا ومثل ذلك علمت زيد منطلق اذا قلنا ان [illegible] الحدث لو وقع بعد
القول هذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في باب انبات واخبرت **فان قيل** فاذا كان [illegible] مشابها ما يقع بعد
القول فالقول [illegible] الحكاية وليس ما نحن فيه كذلك فدل على المخالفة **فالجواب** ان القول اكثر ما يوتى للحكاية [illegible]
ذكره [illegible] الحكاية فيه على حسب القصد به خلاف انبات واخبرت فانه ليس فيهن المشابهة **فان قلت** فقد يكون القول [illegible]
جهة الحكاية كقولك عن [illegible] علمت زيد منطلق **فالجواب** ان هذا وان [illegible] فاجري مجرى [illegible] الباب بخلاف ما نحن فيه
وقوله فقد اجري مجرى اعلمت [illegible] بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى [illegible] لا يحقق معنى [illegible]
فيهما في النظام فاجري مجرى مفعول اعلمت في التسمية لموافقتهما له في الصورة والتعليق [illegible] **فان قيل** فما المانع
ان يكون انبا كاعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات اعلم فيكون مفعولات على الحقيقة **فالجواب** ان الاعلام هو تصيير [illegible]
متعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق العلم كتعلق الضرب بالمضروب [illegible] عن المعلوم [illegible] حقيقته اخرى
غير المعلوم فان [illegible] في نسبة شيء الى شيء فليس نسبة شيء الى شيء من متعلق الحدث بل [illegible] نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من العلم
فانه متعلق العلم [illegible] ان الحديث مع [illegible] والخبر مع اخبرت ليس متعلق الفعل [illegible] هو [illegible] مع علمت

يبين العلم وانما هي متعلق العلم فثبت الفرق بين اعلمت وحدثت وضربت متعدية الى مفعولين واما الظرف المتسع فيه فهذا الضرب اذ المجعول فيه الظرف مفعولا فهو على سبيل المجاز لا التحقيق مثل في قولك ضربت يوم الجمعة ولا معنى للاتساع في مثل ذلك الا اذا بقي للمفعول او اضمر غير في والا فلا حاجة الى اخراجه عن اصله مع استقامته من غير ضرورة ولا استحسان من النحويين من اجل الاتساع في الظرف في الافعال ذات المفعولين وسببه ان جعل الظرف متسعا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به فانما اختص ذلك فيما كثر المعمول الى ثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي الى اثنين الى واحد فلما كثر الكلام بعضهم الاتساع فيه مع المفعولين واما المتعدي الى ثلاثة فلا كلام على انه لا يتسع فيه اذ ليس من الافعال ما يتعدى الى اربعة فيشبه هذا بمفعول رابع وهو مذهب الاخفش **قال** فالمتعدي وغير المتعدي سيان في نصبهما على المفعول به من المفاعيل الاربعة يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قال هذه كما نسبة المتعدي وغير المتعدي اليها واحد فكما انتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي وان الكلام ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز فحكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه سواء والله اعلم **ومن اصناف الفعل المبني للمفعول قال صاحب الكتاب** هو ما استغنى عن فاعله فاقيم المفعول مقامه واسند اليه معدولا عن صيغته فعل الى فعل الخ **قال الشيخ** فلا اعتراض على قوله ما استغنى عن فاعله لان المرفوع عنده ايضا فاعل على ما تقدم من مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل لان كان حد الفاعل ما يدخل في حده واذا كان عنده فاعلا فكيف يستقيم ان يقول ما استغنى عن فاعله واقيم المفعول مقامه وهل هذا الا تصريح منه بان المرفوع هنا غير فاعل واجيب عنه بانه اراد ان الفاعل على ضربين فاعل قام به الفعل وفاعل اسند اليه الفعل من غير قيام به فقوله استغنى عن فاعله اراد به فاعله الذي قام به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون هذا فاعلا ايضا لانه داخل تحت حد الفاعل الذي ذكره ولا يخرجه كونه فاعلا بذلك الاعتبار عن ان يكون مفعولا في المعنى من الجهة التي كان بها مفعولا في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلا فقوله معدولا عن صيغة فعل الى فعل يريد بصيغة فعل صيغة كل فعل اسند الى جهة قيامه بمحله وبقوله فعل صيغة اسند الى جهة قيامه ولم يرد وزن فعل الذي هو مفتوح الفاء والعين ولا وزن فعل الذي هو مضموم الفاء مكسور العين لان علم واستخرج مندرج تحت فعل وان لم يكن على وزنه واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل وان لم يكن على وزنه لان المقصود ما ذكرنا وانا اخذ صيغة فعل علما على كل فعل اسند الى جهة قيامه وفعل علما لكل صيغة اسندت الا على جهة قيامه فاندرج تحت كل واحد منهما ما كان على وزنه وما ليس على وزنه **قال** ويسمى هذا الفعل الموضوع له صيغة فعل فعل ما لم يسم فاعله قال والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها يريد انه يصح ان يسند الفعل الذي حذف فاعله باعتبار قيامه به الى اي المفاعيل شئت الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه اما الاول الثاني فانما امتنع ان يسند اليه الفعل لانه مسند في المعنى الى الاول في قولك علمت زيدا قائما مسند في قائم الى زيد فلو ذهبت يسند علمت الى قائم وهي جملة والجملة بجملته قائما مسند اليه فكيف يسوغ ذلك مع الاستغناء عنه لانه اذا ذكر احدهما فلا بد من ذكر الاخر واذا لم يكن بد من ذكر الاخر فالغرض الاسناد اليه حتى لا يلتبس ما ذكر والمفعول الثالث في باب اعلمت كذلك واما المفعول له فانما لم يبن لما لم يسم فاعله لتعلقه بين احدهما انه في المعنى كالجواب لسائل سال عن العلة فلو ذهبت

تقيمه مقام الفاعل لانه يبطل المعنى منه والثاني ان يتقدر باللام ومتى يبقى غالبا ما باللام لها معنى غير ذلك فلو ذهبت تقيمه هذا المقام لم يعلم انه من هذا القبيل فيترك لذلك واما المفعول معه فامتنع لامرين احدهما ان حرف العطف يستدعي معطوفا واو صارفة لذلك بما يستدعيه والاخر ان اقامته هذا المقام تخرجه عن حقيقته ولا يبقى كونه مفعولا معه لانه مشترك بينه وبين فاعل في الفعل ولم نعلم الفاعل ذهبت المشاركة فلا يكون مفعولا معه فلم يستقم ذلك **قوله** واذا كان للفعل عدة مفعول فيتبني اولها الى آخره يريد انه لا يقيم مقام الفاعل الا واحدا ويبقى ما كان على حاله كان قالك اعطي العلم زيد عمر خير الناس ونصب ما عداه لانه لا يجب ضرورة ان المسند اليه والمسند اليه لا يكون الا واحدا فيجب ان يبقى ما عداه على حاله **قال** والمفعول به المتعدي اليه بغير حرف من الفضل على سائر ما في الى آخره يريد ان المفعول به الصريح اذا وجد مع بقية الفضلات لا يقام مقام الفاعل سواه هذا مذهب البصريين والكوفيون يختارونه ولا يحتمونه والبصريون يوجبونه اذا لحق الفاعل فالاولى ان يقام مقامه ما كان اقرب الى الفعل والمرجح المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل المفعول به لانه من معقوليته كما ان الفاعل من معقوليته فاذا حذف احدهما وجب قيام الاخر مقامه ولا يرد على ذلك الا المفعول المطلق فانه اقرب الى الفعل كان واصل اليه بغير واسطة والجواب عنه انه ليس فيه دلالة زائدة ليست في المعنى نفس الفعل والغرض اقامة شيء يسند اليه فلو اقمته اسندت الشيء الى نفسه وكان مستفادا حيث المعنى بخلاف ما ذكرنا فان قيل فقولك ضرب ضرب شديد ولما لم يستقم اقامته مقام الفاعل وفيه معنى زائد على معنى الفعل فلم لم يكن اولى **فالجواب** عنه من وجهين احدهما انه لم يخرج عن كونه كانك اسندت الشيء الى نفسه لان الضرب الشديد ضرب وكان غيره اولى اذا وجد والاخر انك لم تسند الا الى خصوص خاصة في الكلام على شديد بانه صفة وانما يكون الصفة بعد تقدمة الاسم فصار قولك ضرب ضرب شديد في ان الاسناد الحقيقي فيهما سواء **فان قيل** فالمفعول به المتعدي اليه بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل فلم كان المفعول به بغير حرف اولى وقد عللتم اولوية تنبيه على بقية المفاعيل لاجل اقتضاء الفعل لهما جميعا اقتضاء واحدا **فالجواب** ان المعرب باعتبار الفعل الى احدهما بنفسه والى الآخر بواسطة فصار في الصورة اقرب منه باعتبار اقتضاء الفعل فجعلوه اولى لذلك **فان قلت** فما بال المفعول بغير حرف ولم منه فلم لا يكون المفعول به مقدما على بقية المفاعيل الا لانه من مقتضى الفعل وليس كذلك من مقتضاه **فالجواب** انه لما كان متعدى اليه بحرف جرى مجرى امثاله مما يتعدى اليه الفعل بحرف جر لكون الباب كله على سنن واحد فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب بمعنى من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار بمعنى في الدار وان كان من الذنب مقتضاه والاخير لا المثل اقتضاء الفعل لها اشاركه في باب الجار والمجرور فجعلوا الحكم في الجميع سواء وان كان ذلك اولى ويكون على سبيل الالتزام **قوله** واما سائر المفاعيل فمستوية الاقدام الى آخره يعني انها سواء في صحة بناء الفعل لكل واحد منها وقال مثل استحقت بزيد الى آخره **قال** ولك في المفعولين المتغايرين ان تسند الى ايهما شئت هذا الاطلاق فيه ضمير يحتمل مطلقا وشرطان لا يقع لبس فلو قلت اعطي العبد الجارية لم يقم مقام الفاعل الا الاول لانك لو اقمت كل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من المأخوذ لان كل واحد يصلح ان يكون من المفعول به وقلت اعطيت العبد الجارية كان تقديم المتقدم معتبرا لخوف اللبس وان كان ذا قلت اعطيت زيدا درهما فانه لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الاول الا عند انتفاء

اللبس ولو قلت أعلمت عمرا زيدا قائما وزيد هو المعلم لم يجز لئلا يلتبس ولكن لا حاجة الى هذا القيد لما لم يسم فاعله لم يقم مقام الفاعل
الا الأول ليرتفع اللبس لأنك إذا أقمت الأول الذي هو الفاعل في المعنى مقام الفاعل جاز التقديم والتأخير لعدم اللبس ألا ترى أنك إذا قلت أعطي
العبد الجارية أو أعطي الجارية العبد كان اللبس منتفيا لأن حاله في المنصوب فإنك لو قدمت وقع اللبس ألا ترى أنك إذا قلت
أعطيت العبد الجارية فمعلوم أن العبد هو الآخذ ولو ذهبت تقول أعطيت الجارية العبد فقدمت كانت بعض المعنى لأدى وقع
اللبس إذ لا غرض مخصوص في أحدهما يميزه فلذلك باب أعلمت عند تسمية الفاعل وعند حذفه حكمه ما ذكرناه من لزوم تقدم
المفعول الأول عند تسمية الفاعل خوف اللبس ووجوب إقامة المفعول الأول مقام الفاعل عند حذفه فإذا قامت قرينة تبين
المراد فيهما جاز التقديم فيهما جميعا عند تسمية الفاعل وجاز إقامة أيهما شئت مقام الفاعل عند حذف الفاعل ومثاله قولك
أعطيت زيدا درهما فيجوز أن تقول أعطيت درهما زيدا لأنه لا يلتبس إذ معلوم أن زيدا هو الآخذ ويجوز أن تقول أعطي
درهم زيدا إذ لا التباس لذلك إذا قلت أعلمت زيدا الكتاب مستعملا والفهم أن تقدم إذ لا يبعد أن زيدا هو المعلم لاستحالة أن العالم
الكتاب ويجوز أن تقول أعلم زيدا الكتاب مستعملا لانتفاء اللبس لأن إقامة المفعول الأول وإذا انتفى اللبس أحسن لأنه فاعل في
المعنى وكان أقرب الى إقامته مقام الفاعل كذلك المفعول الأول في باب أعلمت لأنه في المعنى عالم فكان مثل زيد في باب الإعطاء

وهن أيضا والفعل أفعال القلوب وهي سبعة الى آخره **قال الشيخ** هذه الأفعال الكلمة اشتركت في أنها موضوعة
لحكم الذهن يتعلق بشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وقد بينا الأعلام بأن الفضية حاصلة عما دخل عليه الفعل من علم أو ظن
فإن الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فإذا قصد المعرض لتعريف المخبر عنه أتى بالفعل الدال على ذلك وأدخله على
المفعولين المذكورين **وقوله** إذا أن معنى معرفة الشيء على صفة فيه مسامحة لأنها ليست كما للعلم وإنما يختصان لكنهم لو
قالوا إنها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء على صفة لأن لفظ المعرفة إنما وضع لمعرفة الشيء في الجملة وهي المتعلق بالمفرد
خاصة فإطلاقه على العلم بالاعتبار الآخر غير صحيح ألا ترى أنك إذا قلت عرفت زيدا قائما فإنما حكم على قائما بالحال دون
الخبر في المعنى وإذا قلت علمت زيدا قائما احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فقد ظهر لك الفرق بين
معاني هذه الأفعال وبين المعرفة من الوجهين المذكورين **قال** وتستعمل أرى استعمال ظننت وأرى هنا أصله أن
يكون متعديا بالهمزة من رأى التي بمعنى علمت فاستعملت بمعنى ظننت لما كثر في كلامهم وأن الخبر عن ظن يحرب الظن لذلك
نابه فيهما وهو لوزن في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا بمعنى تظن تريد أن تفعل القول إلا إذا كان مستقبلا للمخاطب
مستفهما عنه جرى مجرى الظن عند اللغة الفصيحة وسيم ما تقدم من أن القول إنما حكمت الجملة بعده لما كان أكثر ما يطلق على
حكاية ما قبل لفظا ومعنى فلما كان هاهنا وإنما يتوقع معنى مما لا يصح أن يكون حكاية لفظا عمله وقول النحويين إنه بمعنى الظن تسامح
والا فهو عند المحققين أن هذه المسألة ونحى تقول زيدا منطلقا بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن ولو كان بمعنى الظن لم يصح
الاستفهام بها عما يعلم لأن الجواب بما يكون معلوما ونحن نعلم خلافه فهذا تسليم ما جاء أن باب قلت للجمع مثل ظننت يعني في عمله
لما أنه متعلقا بجزئين كتعلق العلم والحسبان جرى مجراه في نصب متعلقيه إذا ذكرنا الحق إذ أن القول على الحقيقة في المعنى
الوصلي وإنما حسن إجراؤه مما ذكرنا ولما كان يوقفنا الأفعال القلوب في المعاني وقد تقدم الفرق بينهما من جهة أن متعلق

العقل الذي هو متعلق الحسبان لأن متعلق الحسبان معقول معنى بمنزلة المفعولين في أعطيت زيدا درهما ومتعلق القول الذي
هذا القول إنما يكون بخصوصيته لذكر حاصيته فيتوهم أنه متعلق لها وليس كذلك كما توهم أن المفعولين الثاني والثالث
في باب ... إنما متعلق لما كتعلق أعلمت وأرى لكن فإذا ضعف نصب المفعولين في باب ... وقوي النصب في الذي ...
المذكور لما كان لازم المعنوي الحكاية مفردا **قوله** ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا يتجاوز علمها مفعولا
لأن تعديها الى المفعولين إنما كان لأن الظن الى ... بالجزئين فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا يقتضي إلا أمرا واحدا
أن لا يتعدى الا الى واحد لأن لتعدي أمر معنوي فثبت تعدد متعلقه والمراد على حسب المعنى وذلك ظننت أن الذي
المتهمة لأن الاتهام إنما يقتضي متهما وكذلك علمت إذا قصدت بها علم الشيء في نفسه إنما يقتضي واحدا
ووجدت إن وضع عرفته لذلك خاصة ... أن تشتبه الجميع بالمعرفة أو لا خير مثل **قال** ورأته بمعنى ...
لأن الأبصار يقتضي واحدا ووجدت الضالة أصبتها في نفسها وكذلك رأيت الشيء بمعنى بصرته أو عرفته قوله أو عرفته
نظرا الى مثل رأيت الشيء في نفسه بمعنى عرفته وإنما ثبت رأيته بمعنى علمته على صفة وبمعنى أبصرته بمعنى فاستعمال
على معنى عرفت على حال ذلك ولا يستقيم الاستدلال بعرفته وإنما ما سبكنا الظهور في بصرنا **قوله** والقول الذي
منطلق أي الفعل بذلك توهمهم أن المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح والتحقيق أن المعنى واحد في الموضعين لأنك
إذا قلت القول زيد منطلق والقول زيد منطلق والقول زيدا منطلقا في أن المعنى واحد وهو القول الذي قام به القول
هو مخصوص بهذه النسبة وجب النصب كوجه نصب معنى في علمت كما تقدم ووجه الرفع ما تقدم من قصد حكاية الجملة وإنما يلزم
أن عملت لما وجهان أيضا مثل عملها في الأفعال مع أنهم يقولون زعمت بمعنى قلت وهو خلط زعمت المتعدية الى مفعولين لا
فضل الى استعمال هذه الألفاظ مع معانيها الفاعلة من أفعال القلوب **فإن قيل** فرأيت إذا كان من رؤية العين فهي بمعنى
أبصرت وليست من أفعال القلوب **فالجواب** أنها وإن كانت للإبصار فمعناها أيضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى
ولذلك أن أورد وجدت الضالة بمعنى أصبتها فإن جرت مثلها الا أنه بمعنى أصبتها على صفة وهاهنا أصبتها
نفسها وكانت مثلها وليس كذلك زعمت بمعنى كفلت مع زعمت التي من هذا الباب ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد
المفعولين في آخره وإنما اختصت بامتناع الاقتصار على أحد مفعوليها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر فكما لا يصح قطع المبتدأ
عن الخبر والخبر عن المبتدأ فكذلك المفعولان هاهنا بخلاف باب كسوت فإنه لا ربط بين مفعوليه فلذلك جاز ذكر أحدهما
دون الآخر في هذا الباب **قال** فأما المفعولان معا فلك عليك أن تسكت عنهما في الباب يعني هذا وباب كسوت وفيه
خلاف الناس فجواز قطعهما عن المفعولين من غير أن تعتبر بها زيادة فائدة فمنعه بعضهم نظرا الى أنه لا يخلو من أحد
حالين أولا في هذه الأفعال فائدة بما سلم به القسم فالأول باطل العلم ضرورة بذلك لأنه لا يخلو الأفعال من فاعل **فلو قال**
علمت وحسبت لم يكن فيه فائدة فيكون امتناعه لامتناع فائدته وهو فيه قوي في ذلك واستدل الآخرون بقولهم من يسمع
خل فقد ذكر الفعل مقطوعا عن المفعولين ولا بد أن هاهنا فائدة معناه وكانت الزيادة متعلقة إذ المفعول
محذوف بأن يقدر أنه لأن المعنى من يسمع يخل الشيء صحيحا إذ معنى من يسمع من ركن الى الاستماع أولا أن هذا المثل والمثل مقتبس

عليه وقد اعترض بعضهم ظننت ذاك وهو اقتصار على احد المفعولين واجيب عنه بانه اشارة الى الظن المدلول عليه
بظننت والمفعولان محذوفان لان ذلك انما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح ان يكونا مفعولين كقولك قال ظننت زيدا قائما فيجيب
ظننت ذاك اى ظننت ذاك الظن اى ظننا مثله واذا اشير الى ظن مخصوص متعلق بمخصوص جاز ان يحذف مفعولاه في المعنى
مثلهما يحذف في العلم بعد تقدم ذكرهم وبعضهم يجوز ان يكون ذاك اشارة الى المفعولين جميعا ويجعل مثل ذاك الحاكان عبارة عن المفعولين كما يجوز
اشاة ذاك وقلت لذاك سوى في موضع الجملة فلهذا ذكرهنا وهذا غلط فان مفعولي اسات واخواته كما يقع بعد القول الى
مقتضيات لما سالى القول انما هو لا تناول القول عنده وكذلك على جهة من التخصيص الا ترى ان قولك بنى مطلق نوع مخصوص
من البنا وقولك بنى مطلق نوع مخصوص من القول فيصح انه مصدر محقق وانما وقعت صورة وهي صورة الجملة لان النوع المخصوص
منه لا يكون الا كذلك فجات الجملة مصدرة من الخصوص فاذا اعدل عن الخصوصية جا المصدر فيه فرقوا فقيل الثنايه الانبا
وانبانه ذلك بمعنى الانبا والتحق مفعولا ظننت وحسبت ان كان امرا متعلقه وضعه ان يتعلق بالشي على صفة فاذا علقته بهما
بالحدث تعلقه احتجت الى صفة تكون للحدث عليها والاخالف وضعه لا يستقيم ان قال انه لما تضمنت الصفة وان ذا جميعا
لغنى عن ذكرهما منفصلين فانك وتعد الظن على الجملة بلفظ واحد على انها ولو ذلك لوجب ذكر الصفة ولو ذكر الجملة منفصلة
وانت تعني بها الحدث وان ظننت كالجملة لوجب ان يذكر صفة اخرى كان عليها الحدث فهذا الجملة فيصح بذلك ان ذاك
في ظننت ذاك لا يستقيم جعله مفعولا لا للحدث ولا لغيره فوجب جعله مصدرا وقولك ظننت به اذا جعلته كان مكان ذكر
المفعولين ايضا محذوفين ويكون به فضلة كالظرف ولبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما في ظننت في الدار
الا ان الفرق بينهما ان الدار ظرف بمعنى انه موقع الظن فيه والمجرور ظرف مقدر محله ما تعلق به الظن وان ذلك لو صرحت
بالمفعولين مع مثل ذلك كان مستقيما كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا فوجهه حسنا هما المفعولان وبزيد انما ذكر ليبين به
محل ما تعلق به الظن وهو مع حذف المفعولين احسن لقيامه بالفائدة ومع المفعولين يقل فائدته لان المفعولين يحصلان منهما
ذلك وقد وهم من قال انه مفعول اول لانه لو ظننت به خبر لا يستقيم لما تقدم من انه خلا في ضمه وجمعه انه فضلة
ايضا بظن خبر كما يقول ظننت سوا وظننت ظن سو بمعنى واحد الذي يدلك على ذلك ايضا انك لو جمعت بين ذلك
وبين المفعولين كان مستقيما كقولك ظننت بزيد خيرا وده باقيا فذكرت المفعولين كما في قوله تعالى تظنون بالله غير الحق
ظن الجاهلية فقوله تعالى غير الحق ظن الجاهلية مصدران احدهما للتشبيه والاخر توكيد لغيره والمفعولان محذوفان اي
لخلاف وعلى حاصلا فعلم انما تبين بما ذكر في قولك ظننت به ليس مفعولا لظننت فان جعلت الباء زايدة بمنزلتها في
الق بيده لم تجز السكوت عليه وجعل الباء زايدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يسمع ظننت بزيد قائما واذا كان كذلك
فلا معنى لقوله فان جعلنا الباء مزيدة فانه يوهم صحة ذلك وليس بصحيح قال ومن خصايصها انها اذا تقدمت اعملت
الى حرم الا اذا تقدمت فالوجه الاعمال وهو اتباع كثير وعدد قد جاز الالغا والعلة فيه لان المعنى في صحة الالغا قايم
تقدمت او تاخرت وهو ان متعلقها الاعراب مستقبل قبل دخولها فجعل ان يحكم بها على اصلها وبها الحيثية معناها خاصة
وهذا حاصل تقدمت او تاخرت وانما كان الاعمال لما تقدمت لان المعنى اذا تقدم كان اقوى منه اذا تاخر ليدل في قولهم زيد

ضربت والمساع ضربت لزيد واذا كان كذلك فلا يعدل الى التزام النصب عند التقدم اذا لغي واذا توسطت او تاخرت
حصل بعض الضعف فيقوى الرجوع الى اصل مفعوليهما كما تقدم فحصل من ذلك انها اذا تقدمت قوى الاعمال والتزم
على قول واذا توسطت كان الالغا اقوى منه اذا تقدمت واذا تاخرت كان الالغا اقوى منه اذا توسطت ولغى المصدر
الغا الفعل لان الفعل مراد فيجوز اعماله والغاوه اذا الجميع سوا ولا يكون الالغا في ساير الافعال يعني فيجيبه الافعال
من حيث ان متعلقها ما غير مرتبط بانفسها حتى يبقى على حاله الا ترى انك لو قلت اعطيت زيدا درهما لو الغيته لم يستقم
ان ينتظم زيد مع الدرهم كلاما اذا ارتبطتهما قبل ذلك لم يقع بخلاف ما نحن فيه ومنها انها تعلق والفرق بين
التعليق والالغا ان الالغا عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الاعمال لبقايها على اصلها والتعليق قطعها عن العمل لمانع
منع اعمالها وذلك عند دخول حروف الابتدا والاستفهام والنفي لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتدا وحروف
الاستفهام والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيما بعده
فوجب الالغا لذلك بخصوصه موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق للظن الا انه جملة مستقلة في كونه متعلقا للظن باعتبار
في المعنى احترز به عن ان يكون له صدر الكلام الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته لم يخرج وقوعه خبرا
للمبتدا عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملة هي صدر الكلام هنا وقد ورد عليه ما يقتضيه فلهذا هنا واذا
دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني وقد اختلف في علمت
هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم مع انهم اتفقوا على علمت ازيد عندك ام عمرو فاما من اجازه فانه نظر الى صورة
الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في ازيد قايم ام عمرو والذي منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا
للعلم الا بتاويل وهو ان يكون ما في الجواب الذي هو في جواب الاستفهام مع احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم
فيحصل تعلق العلم بشي على صفة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفة هو كونه
عندك لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قايم فليس جوابه هذا نسبة قيام الى زيد ونفيه حتى يصح
ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسبما تعلق مع ام وانما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق
العلم بمثل ذلك واجيب بان معنى نعم نعم زيد قايم ومعنى لا ما زيد قايما ولو لا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما يحصل
المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب هو المصحح للتعليق ومثال الهمزة ولم علمنا اي الحلس حاكم او ما اشبهه
مما معناه طلب التعيين وهو في الجواز سوا وقوله ولا يكون التعليق في غيرها ليس بمستقيم على ظاهره فان رايت وعلمت
الذي بمعنى عرفت تعلق ايضا فلذلك ما اشبهها من افعال القلوب يتعلق ايضا مع الاستفهام نعم التعليق مخصوص
بافعال القلوب دون ساير الافعال وسببه مع النفي والابتدا ما تقدم من انها جملة مستقلة دخل عليها ما يصلح ان
عمل الاول فيها فاستقام ذكرها مقطوعة عن اعمال الفعل فيها وليس لتعلق من متعلقات الافعال هذا المعنى حتى يستقيم
تعليقها كما انه يستقيم الغاوها لفوات ذلك المعنى وسببه مع الاستفهام في المعدية الى مفعولين ما ذكرناه وفي المعدية
الى واحد ان المقصود على جواب ذلك وهذا انما لم يستقم مع العلم دون غيره فلذلك لم يتعلق الا افعال القلوب ومنها

أن لا يجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول إلى آخره وسببه أنهم إنما كرهوا ذلك في غيرها وإن كان من حق الفاعل أن يكون غيرها
قل أن يكون في الوجود فاعل ومفعول لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا أن يأتوا بالضميرين فيهما فيتوهم أنهما مختلفان
فيتأدى الحكم فيقع اللبس فعدلوا إلى لفظ النفس ليحصل لهم التأكيد بما فيه من زيادة لفظ النفس المفسر وأما أفعال القلوب
فإنها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد إذ هو الأكثر لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعا من غيره وإذا
كان ذلك كذلك ضعف ذلك المعنى المقتضي لعدم الأشياء فبقيت على أصلها وحمل عليها فقدتني وعدمتني وهذا يجري أنهما ضد وجدت
ووجدت مما نهت عليه ضدها ولا بعد في حمل الشيء على ضده والله أعلم قال ومن أصناف الفعل الأفعال الناقصة
قال صاحب الكتاب وهي كان وأصبح وصار وأضحى إلى آخره قال الشيخ هذه الأفعال إنما اشتركت في أنها لتقرير الشيء على
صفة ومن ثم احتيج فيها إلى الخبر وهو معنى قوله لم يخلص حصول أفعال القلوب وإن اختلفت جهات الاحتياج لأن جهة الاحتياج
ثم تبيين تعلق الخبر بالظن وهو ما بالعلم وجهة الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ثم
إنها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها قال ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا يعني اسما مضافا إليها إذا ذكر معها وكذلك الخبر فإن
كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها لما نسبوا إلى كان اسما وإنما يعنون به متعلقه وإلا فليس هو اسما لكان
والخبر إنما هو في الحقيقة مضاف إلى التي ادخل بسببه ولم ... في مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول لأنه قد تبين
أنهما متعلقتان في الإعراب فجعلوا الاسم والخبر متعلقات الأفعال الناقصة المذكورة فإذا قالوا العمر خبر علم أنه قصد إلى
هذا النوع من الأفعال وأيضا فإن المرفوع والمنصوب ليس لفعل المرفوع والمنصوب في ضربت إذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وإن منصوب
كان لما كان يبين كونه من نواقص حتى إنه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكانت ناقصة لا تستقل فصار لها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها
من الأفعال فإنك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ولم يكن ناقصة وسببه ما تقدم من أن وضعها لتقرير الشيء على صفة فإذا قطعتها عن
الصفة استعملتها في غير موضعها فلم يستقم لذلك قال ولم يذكر سوى ... منها إلا كان وصار وما دام وليس إلى آخره الما دام ذكر ههنا
وأما الآخر فلا نعلم أنه يستعمل لأنه كذلك استغنى عن البواقي بما بينه من المعنى وهو قوله وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر يريد
ما وضع لما ذكر وهو تقرير الشيء على صفة وهذا المعنى قوله مما لا يستغنى عن الخبر قال ومما يجوز أن يلحق بهن آض وعاد وغدا
وراح ... وجعل وهي لما استعملها الفقير الشيء على صفة فحسبه عنده كذلك أن يكون منها لمشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة به فقط
جاءت في مسائل فيه بحسبه ... في ذلك على هذا المجال ومع ذلك يجري فيه نظر والأولى أن يعد ما يقولون جاء
البر من وما عين على أنه قد قيل الصبر بن حال ونحو ضعيف لأنهم لم يقصدوا الإخبار عن البر بالجيء في نفسه وإنما قصدوا حصوله
على هذه الصفة فصار يحكم ما نحن فيه وإذا ثبت ذلك صح استعماله في غير الموضع المذكور إلا أولهم حتى صارت كأنها ... لفظ الله
مخصوص بهذه المسألة فإنه لم يعرف في غيره إذا لا يقال قعد كاتبا على معنى صار كاتبا ولكن لا يبعد أن يقال قعد زيد كأنه سلطان على نحو ما نحن فيه
من أنه ثبوته على هذه الصفة ويكون مخصصا بما ذكر قال وحال الاسم والخبر فيهن مثلهما في باب المبتدأ إلى آخره قوله مثلهما يشير إلى الحال
لفظا والاسم والخبر جميعا فإذا كان كذلك كان حال الاسم حال المبتدأ وحال الخبر حال الخبر في جواز إثباته أصناف الحال إليهما والخبر عنهما
باعتبار ما ذكر في المبتدأ والخبر مخصص ... التي أراد أنه لا يكون الاسم معرفة والخبر نكرة ولا يمتنع أن يجعل الثلاثة فيما كان خاصة بالثلاثة

فهو في جزء من أحكام المبتدأ والخبر إلا أن يكون كان لا تعمد فتسمية الناس إن في تجويز وقع المبتدأ معرفة ونكرة وشرطه
ويكون الخبر مفردا أو جملة بالأقسام والشروط التي مضت وما خصص بحكم من أحكام المذكورة قوله ونحو قول القطامي ولا يك
موقف منك الوداعا وما أنشد بعده من القلب الذي يخرج عليه من أخذ الناس ويدل القياس على خلافه أيضا وأبعد من تعريف المعرفة
ونصب النكرة فخالفوا ذلك للضرورة لما كان من ظبي قوله أظبي كان أمك أم حمار فيجب كونه من هذا الباب لأن الاستفهام أولى
بعده ظبي مقدرا بالفعل تقديره أكان ظبيا ... لأن تقدير الاستفهام بالفعل أولى وإذا قدر الفعل فيجب أن يكون يلزم جعل المعرفة والنكرة
كان فوجب أن يكون التقدير أكان ظبي أمك موضعين بما قصد في الأبيات الأخر فهذا مثله تقديره كون اسم كان نكرة ههنا وخبرها معرفة وقد
ظن بعض الناس أن وجه الاستشهاد أن في الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة نكرة وقد أخبر عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب لذلك
وهذا غير مستقيم فإنك لو قلت جاءني رجل كان أخاك كان مستقيما ولم يعد اسم خارجا عن القياس لكون ضمير نكرة فإن قيل
الضمير ههنا من قبيل ما نحن فيه فإن الذي نحن فيه أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة وما مثلت به يكون الأن ضمير الرجل نكرة وإنما
كره فالجواب أنه كما أن ممتنع أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيمتنع أن يكون اسمها نكرة من غير مصحح ولو لم يكن الضمير معرفة لما
صح بدليل امتناع كان رجل قائما ولو قلت جاءني رجل مسعود ... من مخاطبك يصح أن يقول جاءني اليوم رجل وأعني أن كان ذلك
الضارب يعلم يعني ما أنكره وليس مثل قولك كان رجل الضارب هذا ما لا إشكال فيه والنحويون وإن اختلفوا في أن ضمير النكرة معرفة
فلم يختلفوا في صحة وقوعها محل المعرفة وإنما الخلاف في أن المعرفة الجنسية لا يمتنعين بمدلوله وجودا أو على أي وجه كان
ولذلك كان ... الإجماع مررت برجل وهو راكبه لولا أن الضمير في حكم المعرفة لم يصح وقوعه مبتدأ وقد ورد على التعليل الأول
أن المخاطب عليه بمعنى الاستفهام المعادلة لأم يجب أن يكون الواقع بعدها معادلا له وإذا جعل الواقع بعد الهمزة كان الفعل لم يكن
الواقع بعدها المعادل لذلك لا ترى أنك لو قلت أضربت زيدا أم عمرا لم يستقم حتى يقول أزيدا ضربت أم عمرا لأن الغرض بهذا
الهمزة وأم المعادلة بين شيئين نسبتهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم على حال واحدة فقصد ذكر أحدهما بعد الهمزة والآخر
بعد أم لذلك الغرض وإذا كان كذلك فقد دخلت بعد الهمزة ههنا كان المقدرة وأدخلت بعد أم لفظ حمار فلم يعادل بين
الأمرين اللذين جيء بالهمزة وأم لهما والجواب من وجهين أحدهما أنه لما كان كان المقدرة ليس أحدهما يقع مفسرا لها كان
حكمها الذكر بحكم العدم وقد وقع بعد الهمزة الاستفهام ما قصد به المعادلة فيتعين حمله ونحو حمار فلا يصح بسوغ ذلك
والآخر أن كان المقدرة لما لم يكن مقصودة كان ذكرها وعدمها كالعدم فلم يذكر بعد الهمزة مقصود الأصلي وهو المعادل
والأولى بعد ذلك أن يقال إن ظبي ... مثل وكان ... له ... عطف على ظبي ... بالنكرة لما كانت بعد الهمزة المعادلة لهم كما
صح أيضا بعد اللام أم امرأة إلا أنه خرج عن مقصود التمثيل المتقدم أولا أن لفظ كان الضمير نكرة ولو قال قائل إن كان ههنا لا ضمير فيها
وإن اسم الظبي أيضا كان لكم حمارا فظبيا الخبر في الأصل وحمار معطوف عليه فلما قصد إلى القلب قلب مع ما كان ثم في موضعه والمعنى
على ما كان عليه فإن قيل فهذا يؤدي إلى جواز تقدم اسم كان عليها ... فالجواب أنه إنما لا يمتنع على تقدير جعله اسما وهو مقدم
أنه مقصد أن يجعل اسما حقيقيا وإنما قصد أن يجعل اسما صورة الأولى أنه في المعنى خبر عليها كان على أنه لو كان منصوبا فيكون ذلك هو
الذي سوغ تقدمه وهذا لا بعد فيه الحذف لنا امرأة كانت فإنه إذا أبقي الاسم على ما كان عليه في الأصل فالأصل أنه كان اسما لكان

وقد حذف الناقص في التامشر بجعل الضمير فيها مستترا الاعلى انه اسمها فبطل هذا ذلك التقدير وجوابه ان حال هذا الكلام قبيل التقدير
مثل قولنا قبل الفصل ايضا الا انه شذ وقد يلزم منه تسلسل ثان ويمكن ان يقدر الكلام قبل الجعل الطبيعي في الصورة مخبرا عنه صار كان
كان في الصورة ولم يرجع اليه وصار الكلام في الصورة خبرا لاسم فشبه بما فيه ضمير لم يذكر وبالمرتفع منصوبا في البعث ومثل ذلك تفصل من تفصيل
كان عنه فانه قائمة بما سبق فالذكرة **قال** وكان على اربعة اضرب ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد وقد تقدم
ان كان واخواتها موضوعة لتقدير الشيء على صفته وقد تستعمل بذلك نقصانها وقد تستعمل كان بمعنى حصل الشيء في نفسه فعلى ذلك لا تقتضي
الا مرفوعا لا خبر مثل قعد وجلس ولذلك سميت تامة في هذا الوجه لما المعنى الذي سميت به ناقصة ومثل نحو هم كانت الكاينة
اي حصلت وكان الله ولا مكان وكن فيكون وزايدة وتعرفها بان يكون وجودها كالعدم وهذا معنى الزايد في كلام العرب وهي
التي يجوز حذفها على معناه وقبل الا في التاكيد مثل بعض من افضلهم كان زيد يعني ان افضلهم زيد ولذلك كان التي
وكذلك لم يوجد كان مثلهم واما التي فيها ضمير الشان فهي وان جعلت قسما داخلا في اقسام الناقصة لما المقرر الشيء على صفته ولانها
من غير فصل لانها كانت تختص باحكام لا يشاركها فيه بقية اقسام الناقصة جعلت قسما براسه فمنها على تلك الاحكام منها ان
اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها انه لا يكون الا للحديث ومنها انه لا يكون لها ثنية ومنها انه لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون فيه
ضمير يعود على اسمها **وقوله** عن وصل ليس كان لها قلب بوجه على الاربعة فاذا كانت ناقصة كان قلبا اسمها والخبر وان كانت
تامة كان قلب فاعلها ولا يتعلق بها وان كانت زايدة كان لها قلب يدل وخبر والمعنى ليس لها قلب اذا كانت لضمير الشان كان
فيها ضمير الحديث سواء اسمها ولا قلب يدل وخبر في موضع خبرها فلا يتحقق توجيهها على الاوجه الاربعة وقيل في لا يتها من الييت
ان كان فيه بمعنى صار المعد جعلها على احد الوجوه الاربعة فالتامة او الزايدة والتي فيها ضمير الشان اسما ما و خبرها الناقصة فلانه
يجب ان يكون فرخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فرخا وهو فاسد واما الزايدة فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما
اللفظ فلنصب فراخا واما المعنى فلا اخبار عن البيض بانه فراخ واما التي فيها ضمير الشان فلامر عينهما والناقصة تمام يستقيم لانه
يؤدي الى عكس المعنى لانها يشعر هنا بان الفراخ سابقة على البيض لان المعنى يصير كان البيض فراخا وهو عكسه لانه كان الفراخ
بيضا فلما كان يؤدي الى عكس المعنى تعين حملها على كل محمل على صار والمعنى عليه **قال** ومعنى صار الانتقال وقد تقدم ان
هذه الافعال الناقصة كلها لتقرير الشيء على صفته فيه احتاجت الى الخبر فكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في نصب الخبر حكم معناها
ولما كان معنى صار الانتقال فجعل يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلت صار زيد عالما ففي عالم حكم الانتقال لانه الحال الذي
انتقل اليها وهذا الانتقال قد يكون الى صفة حقيقة مثل قولك صار زيد عالما وصار الطين خزفا وقد يكون بمجرد نسبة مثل قولك صار
زيد غنيا وقريبا وصار زيد فقيرا وغنيا وقد يكون باعتبار الموضع كقولك صار زيد الى عمرو وكل ذلك سوا الصحة معنى الانتقال
قال واصبح وامسى وضحى لاقتران مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على
طريقه كان فيصح ان يكون ناقصة واذا كانت ناقصة فلا بد ان يعطي الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الاقتران فلان لذلك كانت
وبيان يكون الخبر داخلا في هذه الاوقات في حال النسبة الى مقوله فاذا قلت اصبح زيد عالما فقد حصلت نسبة عالما الى الصباح
حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الاصباح دون غيره وكذلك الضحى والمساء والثاني ان تصير بمعنى الدخول في هذه الاوقات

وحينئذ يكون تامة لا خبر لها لان المعنى دخل في هذا الوقت كما في الظهر نا واعتمنا فهي في هذا الباب كان التامة ومن
ذلك قوله من فتسلى تبن حسن المرء اذا الليل الشتا اضحى جليدها فقوله اضحى جليدها اي دخل في وقت الضحى والثالث
ان يكون بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار ومنه قوله ثم اضحوا لانه لا يستقيم اعتبار الوقت لانهم على هذه الصفة
في هذا الوقت وغيره وليس المقصود انهم في الضحى على هذه الصفة اذ ليس التخصيص بمراد وانما المعنى ثم صاروا وظل وبات على معنيين
احدهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين يعني بالوقتين الخاصين النهار والليل فالنهار لظل والليل لبات والمعنى
بالنسبة الى الوقتين كمعنى اصبح في الوجه الاول والوجه الثاني ظاهر والتي في والمعنى الحرف الثاني معنى والحد وهو
استمرار الفعل لفاعله في زمانه يعني مازال وما برح وما فتئ وما انفك ورما دام فانما ليست للنفي **وقوله** وهي استمرار
الفعل لفاعله يعني استمرار الخبر **وقوله** لفاعله يعني من نسب اليه **وقوله** في زمانه يعني من حين صلح له وفي عبارته بعض
التعسف لانه جعل الخبر فعلا وجعل المنسوب اليه فاعلا لمعه كان ذلك على غير الاصطلاح وتقريبا ان يعني الاستمرار الخبر من
نسب اليه من حين صلح له فجملة ان يريد باستمرار الفعل وهو ما بعد الفعل التي مازال وفاعله يعني باسمها لانها فاعلها
في التحقيق فيكون المعنى ان هذه الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعلها ومعانيها سوى اخبارها على الصفة المرادة بما وهي
معنى الاستمرار من حين صلح له وهذا الشبه من حيث جرى اللفظ على ما هو الاصطلاح والمعنى الاول **وقوله** ولا يلزم النفي
بناء على النفي جريا على كان لا زال اعتبارا بالنفي يا معنا بها النفي فاذا صار المعنى نفي النفي واذا انتفى النفي وجب الاثبات
فصار المعنى ثبت مستمرا واذا كان الكلام جرى مجرى مازال زيد عالما الا انه لا يستقيم ان يكون الاخراج فلا يكون
الا للمفرغ واذا كان كذلك فشرط المفرغ ان يكون في مثل ذلك نفيا ولا نفي ههنا لما ثبت من ان مازال للاثبات ثم لو سلم
انها يكون بعد الاثبات لا جل ان يكون المخرج منفيا واذا كان منفيا ما لا كونه بعد الاثبات ما قصح مازال زيد الا كذا
الاثباته ولا يكون لفقيه نبه يعني شيئا منفيا في حال لحالة وهو محال نحو قول ذو الرمة **حراجيج** ما تنفك الا مناخة
لما ذكرناه من التخصيص وقد قيل ان في تنفك على الحذف وخبرها تنفك كانه قال ما تنفك معانيه ثم استثنى المناخة بعد ان كف
اسمها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في حال الاناخة فانه
تحصل لها راحة فيكون المراد بالاناخة اناخا بعيرها وهو خيالها الا فانه حينئذ يحصل لها راحة وتكون المعنى ما تنفك
في وجه المضاد اي مقصورة على الخسف في الذل لا تفارقه حتى يحصل لها الخصر لا من هذا التقدير المصحح ضعيف
من وجهين احدهما انه استثناء مفرغ والاستثناء المفرغ قد ثبت انه في النفي وقد ثبت ان الفراغ لا يستثنى المفرغ
انما يكون المستثنى منه مقدرا لما قبله وهذا انما يقال المستثنى منه تباع لانه مستثنى من الاحوال القصر المستمر على الخسف
والثاني ان ما تنفك معناه في جميع الاحوال الا في حال الاناخة فان المستثنى منه مقدر قبله وكذلك لم يجد في الاستثناء المفرغ
قال ومن يجوز تقديم اخبارها عليها الا ما في اوله ما كما يقول الله يقوم زيد وقد كان في حال النفي وعلم
الافعال وقد يجوز تقديم خبرها على ما بعد في الخبر **قال** وما دام توقيت الفعل الى الخبر **قال الشيخ** ان اراد بقوله الفعل لازم تضمنها الخبر
نظير كل مضيئ اذا لم توقيتا لنفسها واخبرها وان اراد الفعل الذي بعده بما قام ينبني لخصوصيته ومقصوده اذ ذلك المعنى فيما في كل

موضع اذا كانت للظرفية كقولك لجلوس حدث وما كتب وشبه ذلك ان العرض مبين معنا ما المميز به باعتبار احتياجهما الى الخبر لا مبين
لفظيا التي للظرف فان ذلك يعم ما الظرفية المواقعة والاولى ان يقال ما دام توقيت لامر بثبوت خبرها لاسمها فقوله تعرف لامر يعرف به
ما يصحبها من فعل او شبه به **وقوله** بمدة ثبوت خبرها لاسمها مما يتميز به ما دام من غيرها مما يكون ظرفا فان ذلك توقيت لامر بمدة
ثبوت ذلك الفعل الواقع معها الفاعل فاذا قلت اجلس ما دمت قائما فوقت الجلوس بمدة ثبوت القيام منسوبا الى
المخاطب فهذا هو المعنى الذي تميز به عن سائر الافعال التي تصحبها ما الظرفية وكان لا يدخل به اسم من العرض … الاعم
الذي خصوصية لما فيه ثم بين كونها ظرفية تشبيها لها بالمصادر التي تقع ظرفا كالمثل … المصدر بها اسما ظرفا **قال**
ولا بد لكان مفتقرا الى ان تتبع كلام لانها ظرف لا بد له مما يقع فيه وهذا واضح لان المعنى انه فيه ما فعل فيه فعلك ولو اذا كان
ذلك مفعولا فيه ومحل يكون معه فعل كما يشبهه مما يكون الظرف به فصار الظرف لا يكون احد جزئي الجملة من ثم لم يكن
بد من كلام يتبع به حتى تستقيم ظرفيته **قال** وليس فيما هو نفي مضمون الجملة في الحال هذا مذهب الاكثرين وقد ذهب بعضهم
الى انه للنفي مطلقا حالا كان او غيره ولا بعد في ذلك قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيمة فهو نفي في المستقبل … خلافه … ان قلت ليس زيد قائما غدا لم يستقم وهذا ليس مصروفا
عنهم يوم القيامة وقد صح في قوله ان تقل ليس زيد قائما غدا … خلاف الوارد **قال** والذي صدق انه فعل لحوق الضماير
وتاء التانيث … بالحروف ولحوق الضماير البارزة المتصلة على ما تقدم انهما من خواص الافعال وقد تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها
وهو لما خرجت الفعل على خبرها عن الدلالة على الزمان … في الاشتراك كان … على هذا الا انه **قال**
وهذه الافعال تقدم خبرها على نفسها الى اخره قال كلها مشتركة في صحة تقدم اخبارها على اسمائها ما كانت الافعال من حيث الجملة متصرف في
معمولها تقدم احدهما على الاخر ولما تقدم اخبارها عليها انقسمت باعتبار … اقسام قسم جائز اتفاقا وهو … ما الاول ما عاطف
ليس وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما اوله ما خلاف لانه ليس فانه يجوز ذلك في غير ما دام وقسم مختلف فيه …
… فاما المجاز تقديم الخبر فيه وفاقا فواضح لعموم لانها افعال متصرفة لم تمنع من التقديم عليها مانع … وهو كثير في كلامهم واما المتاع
التقديم فما اوله ما وهي نافية فلانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه مع انه لم يمنع واما ما دام فمحل اتفاق في الامتناع وعلة واحدة وهي
انها مصدرية ولا يتقدم على المصدر ما في حيزه وهي في ما دام وفي شبهه ابن كيسان فما اوله ما النافية لانها لما دخلت على النفي صار
معناها اثباتا فيتميز ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس بمستقيم فانه لو قيل ما زيد كلا لكان معناه اثباتا الاكل ولو قيل
اكلا ما الا زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفق انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالمجموع اثباتا ولو لا ان معنى النفي حاصل
لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى النفي وما صار يحصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه العامة وان كان لم يعرف مثل
ذلك في كلامهم اما ليس فمنهم من منع تقدم خبرها عليها مثل كان واستدل على ذلك بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم فيوم ياتيهم معمول خبرها وقد تقدم المعمول على جواز تقدم العامل لانه فرع … والى ذلك ذهب الزمخشري فانه
قال … في ليس … الذي يجوز تقديم خبرها عليها ثم قال الاول هو الصحيح يعني بالاول دخولها فيما
يتقدم الخبر عليها الا انه قال وما عداها فتقدم خبرها عليها وعلى اسمها … ما في اوله ما فقد دخلت ليس … ما عليها فاذا قال

بعد ذلك والاول هو الصحيح فيحكم على هذا القول بالصحة ويعتد بها على ذلك وقد منع قوم تقدم خبرها عليها وعلة … لم يثبت
تصرفها فقاسوها بعسى ونعم وانها فعل غير متصرف معناه نفي ما كان الحرف فامتنع تقديم ما في حيزه عليه **قال** وفصل سيبويه في تقديم الظرف
وتاخيره بين اللغو منه والمستقر الى آخره يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه فجعل مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فالاستقرار
فيه مستقر فيه محذوف فيه اختصارا او … يعني اللغو ما كان فضلة سماه فضلة لانك لو حذفته لكان الكلام مستغنيا عنه لحاجة
له اليه ووجه استحسانه ذلك انه محتاج اليه فكان … تقديمه اشعار بان ذلك … الخبر لا الفضلة وفي تاخيره ايذان بانه لغو لا خبر فلما
كان هذه الافادة مقدمة به وتاخيره حسن ذلك فيه على حسب المعنيين ومثل المستقر بقوله ما كان فيها احد خيرا منك واللغو بقوله ما كان
احد خيرا منك فيها ثم قال يعني سيبويه واهل الجفاء يقرؤون ولم يكن كفوا له احد هذا الكلام غير سديد فانه ان كان اعتراضا صحيحا
فلا ينبغي بان اهل الجفاء … لان اهل الاجماع يقرؤونه على خلاف ذلك والمعتمد عليه لا على نقل … ان صح النقل فهو ان
لم يكن اعتراضا لانه فيجاب بما يدفعه وستاتي به انه غير لازم … بعد تسليم القاعدة الاولى انه عرض هنا مانع يمنع
من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب الفواصل لانه لو اخر … الفواصل … تاخير اللغو فيجب حمل … الفواصل
مقدما وان كان لغوا فان قيل لم يمكن ان يقدم على ما يصح القولان لا عليهما جميعا فيحتاج الجواب الى ما يرد عليهما جميعا واذا
كان … التاخير ثم انه … الفواصل فيما وجب امره … وكان … على الاعم اغنى عن … عليهما جميعا ولعل
سيبويه انما قصد عن الاجابة الى هذا الاعتراض خاصة الذي يرد على لانه مع قيام … على ما ذكر انه قراءة اهل الجفا
وكان … الفواصل ظاهر في … على احد … فلذلك فالجواب ايضا غير سديد لما تقدم والجواب السديد
ان يقال انما قدم عليهما جميعا لانه انما جيء به على احد … الفضلة … من اللذين … مسند اليه فقدم عليهما جميعا
لذلك فهذا اوجه مما ذكره من قراءة اهل الجفا فان قراءة اهل الجفا لا … في دفع اعتراض وقع على قراءة اهل الاجماع والله اعلم
ومن اصناف الفعل افعال المقاربة قال صاحب الكتاب منها عسى … الى آخره **قال الشيخ** هي افعال وضعت لدنو
الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى والثاني كاد والثالث … فاما عسى فهي للرجاء دخلها معنى الانشاء
فلم تتصرف لانها بمعنى … في معنى الانشاء لانها اذا تصرفت دلت على الخبر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل
وذلك ما … معنى الانشاء اذ لا يستعمل … ماض ولا مستقبل وايضا فان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه فلا
يستقيم الجمع بينهما **قوله** … في الاستعمال باعتبار الظاهر احدهما ان ياتي لها باسم مرفوع وخبرها … ان
يكون … الفعل وان كان … الاسم وانما عدل الى الفعل … على الدلالة على ما هو المقصود في الرجا واتى بان تقويه
لما يفيد الرجا من الاستقبال متعلقة فلذلك عدلوا عن الاسم الى الفعل وشبههما في هذا الاستعمال بقولهم قارب زيد الخروج حقيقا
… فليس … قارب زيد الخروج بمعنى رجا ولا انشا وانما هو … الاعراب المعنى كان اصلها اذا … دخلها
معنى الانشاء والرجا كما تقول فيما احسن زيدا ان معناه في الاصل شيء حسن زيدا والمذهب الثاني ان يستعمل … على ان والفعل عن
الخبر … ان يقوم زيد عن الجزئين جميعا … استعمال ذلك على … مسند اليه وهو المقصود … الفعل
كان ذلك … ذكر الجملة … ظننت ان يقوم زيد … فكذلك عسى ان يقوم زيد …

ولان تقدم فلما كان معناه اشتغل عن الاصل الذي كان **قال** ومنها كاد وهي موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب
لا على سبيل رجائه مخصوصة بخبرها فلذلك كانت متصرفة تصرف الافعال وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا تنبيها على المقصود
بالقرب دلالة على معنى الحال [illegible] تاكيدا لمعنى القرب تقول كاد زيد يخرج [illegible] عسى [illegible] كانت كاد وعسى مشتركتين في اصل معنى
المقاربة وان اختلفا في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منهما على صاحبتها لشبهها بها ومشاركتها لها في اصل معناها كما قالوا لا
اما الزيد لمشاركته المضاف في اصل معناه وقد تدخل ان على كاد حملا على عسى **قال** والمعرب في عسى [illegible] ذكر
لما المذهبين قبل دخولها على المضمر باعتبار المذهب الاول في احتياجها الى اسم وخبر فان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر
جميعا [illegible] ان تقول هذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه الاول والظاهر والوجهان الاخران عسى زيد ان يفعل
وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها بالنسبة الى [illegible] وجهان احدهما عسى الى آخرها والاخر عسى [illegible] وسقط الوجهان
الاولان لان احدهما هو الذي يقع فيه المضمر موقعه والاخر لا يستقيم ان يكون مضمرا [illegible] الفعل لفظا فلا يستقيم [illegible] والظاهر
ان قصد استعمالها مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين الاولين [illegible] عسيت [illegible] ذكر
في المضمرات وعلى الثاني [illegible] باعتبار فاعل الفعل الواقع بعدها [illegible] احكام عسى وانما ذكرها [illegible]
فلم يكن الكلام مع عسى وحده وما كاد فلم يات الا على نحو واحد من قياس الافعال في الظاهر والمضمر وقد تضم بعضهم فاءها مع المضمر كانه
جعلها من الواوي وليس بالقوي والفصل بين عسى وكاد [illegible] **قال** وقوله تعالى اذا اخرج
يده لم يكد يراها الى آخره **قال الشيخ** اختلف الناس في كاد فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات وتمسكوا
في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فدل على كونها في الاثبات نفيا وتمسكوا في النفي بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا [illegible] وهذا معنى الاثبات في النفي وهذا
مذهب فاسد فان قولك كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج وهذا معنى مثبت [illegible] الخروج [illegible] وانما
هو من قضية عقلية وهو ان الشيء اذا كان يحكم عليه بقرب الوجود علم انه غير موجود واما مدلول كاد فمثبت وهو قرب الخروج
ولا يصح ان يقال في مثل ذلك انه نفي لصح ان يقال في قولك قرب خروج زيد انه موضوع للنفي وهذا غير مستقيم معلوم فساده واما
الكلام على النفي فياتي في القرين الآخر والمذهب الثاني انه في الاثبات اثبات وفي النفي نفي والمذهب الثالث انه في الاثبات
اثبات وفي النفي الماضي اثبات وفي المستقبل على قياس الافعال وتمسكوا في النفي بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا ولم
يستقم لهم ان يعملوا مثله في النفي على المستقبل لما راوه من قوله اذا اخرج يده لم يكد يراها والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية
فلو قالوا باثبات الرؤية لفسد المعنى وما ذكروه في النفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم من قياس لغتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفي
انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج واذا قلت ما قرب خروج زيد كان معناه نفي قرب الخروج وهذا
معلوم من لغتهم فيجب ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون [illegible] المعنى وما قاربوا الفعل قبل [illegible] سياق الآية
من تعنتهم واستفسارهم [illegible] الى التفسير ولا يعني وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما يعني من قوله
فذبحوها فهذا هو المعنى الذي [illegible] وما كان مشتملا جاريا على القاعدة المعلومة من كلامهم وذلك اهون من دخول النفي

على المستقبل انه يكون معناه نفي القرب على قياس الافعال ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي او على
المستقبل فثبت على المذهب الصحيح جري كاد مجرى الافعال في الاثبات والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل كان معناه اثبات قرب
ذلك الفعل واذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل فصار في كاد ثلاثة مذاهب الصحيح منها جريها على قياس الافعال
والمذهب الثاني مخالفة الافعال في الاثبات والنفي جميعا والمذهب الثالث مخالفته في النفي الماضي وجريه على قياس الافعال في غير
ذلك وفي بيت ذي الرمة الذي هو
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح على نفي
مقاربة الزوال فهو ابلغ من نفي الزوال كقوله تعالى اذا اخرج يده سواء على ما ذكرناه فالمسألة في ان معناه الاثبات ضعيف
ومستنده ما رووا [illegible] الرواية [illegible] لما انشد هذا البيت قيل له اقررت بزوال الحب وذلك لما [illegible] من قوله
لم يكد فلولا ان معناها في النفي اثبات لم يكن لاعتراضهم عليه معنى [illegible] وهذا غير مروي عن [illegible] صحيح
ثم ولو قدر روايته [illegible] المذهب الفاسد [illegible] او شك [illegible] عسى
في [illegible] معنى عسى ومعنى كاد [illegible] اوشك ليس فيه معنى رجاء ولا انشاء وانما معناها [illegible]
كاد في الاثبات قرب الحصول وانما استعملت لفظا استعمال البابين لمشاركتها لهما في اصل الباب فاجريت مجراهما جميعا في الاستعمال
والقياس استعمالها استعمال كاد لموافقتها لها في المعنى ومنها جعل وطفق [illegible] الشروع
فهي مخالفة لعسى في معنى الانشاء والرجاء ومخالفة لكاد في حصول الشروع فيما اخبرت به معهما وليس في كاد شروع والجمع
[illegible] باعتبار اصل المقاربة فلم تستعمل الا بالفعل المضارع مجردا عن ان لان خبرها [illegible]
في كاد واذا كان استعمال كاد بفعل الحال [illegible]
مستقبلا [illegible] فصح دخول ان [illegible] مستقبلا [illegible] معنى الحال فلم يكن لدخول
ان وجه **ومن اصناف الفعل فعلا المدح والذم** **قال الشيخ** المراد بافعال المدح والذم
ما وضع للمدح العام والذم العام عند التحقيق افعال تضمنت انشاء مدح او ذم [illegible]
من الانشاء ولذلك لم يكن شرف وكرم وعظم وما اشبهها من افعال المدح المراد هنا اذ لا انشاء فيهما **وقوله** للمدح العام يعني
[illegible] الخصوصية فيه [illegible] اذا قلت نعم الرجل زيد [illegible] مطلقا [illegible] فلا معنى
[illegible] المدح العام [illegible] **وقوله** وفيهما اربع لغات [illegible] الى معنى الانشاء
[illegible] نعم الرجل زيد **فان قيل** [illegible] الانشاء **فالجواب** انه [illegible]
وسكون الميم [illegible] من الفعل الى الاصل [illegible] اللفظ [illegible]
الذي [illegible] الفتح والضم جميعا قبل النقل وبعد النقل [illegible]
[illegible] هذه الافعال [illegible] معرفة باللام [illegible]
مضافا الى [illegible] او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة [illegible]
على هذه الصفة [illegible] الابهام [illegible] الالف واللام [illegible]

ومن مخاطبك سوى معهود في الوجود وهذا التعريف اللامي نحو التعريف الذي ذكرناه وفي باب نعم [illegible] جهات التعريف واذا كان
كذلك كان فيه ابهام باعتبار الوجود [illegible] الذي يحكم [illegible] غير [illegible] بابهامه [illegible] في الابهام [illegible] التعريف قوله
فلانا امامة فان [illegible] وان كان معرفة باعتبار الذهن [illegible] باعتبار الوجود [illegible] المعنى [illegible] ان المخصوص
الجنس [illegible] المعرفة اللام [illegible] موضوع الجنس [illegible] محض [illegible] الاخرى [illegible]
لم [illegible] المتعلق به في فصل المتكلم [illegible] المفسر [illegible] الشئ [illegible]
كان على ما [illegible] الجنس [illegible] الاشخاص [illegible] اذا قصد به الجنس فان زعم
ان المخصوص [illegible] مرفوع على الابتداء في الاصل [illegible] الجملة اذا وقعت خبرا [illegible] عليه [illegible]
مقامه [illegible] هذا الفاعل [illegible] الضمير [illegible] مقامه **والجواب** ان هذه الشبهة [illegible]
القطعية وما ذكرناه [illegible] وايضا فما ذكرتم [illegible] في الاعراب [illegible] الآخر وما ذكرناه
[illegible] وايضا فانا [illegible] على صحة نعم رجلا زيد [illegible] زيد [illegible] ان يكون مبتدأ [illegible] ولا يصح ان [illegible] الضمير عائد على
زيد لانه يجب [illegible] عائدا على متقدم [illegible] نعم رجلين [illegible] نعم رجالا [illegible] وايضا فانه كان [illegible] الابهام
الذي هو مقصود في [illegible] الاصل [illegible] الضمير [illegible]
[illegible] فيه [illegible] الكلام [illegible] الانشاء [illegible] والتخصيص [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] عائدا عليه [illegible] مظهر [illegible]
الابهام [illegible] المفسر عنه [illegible] والمقصود معهود في الذهن [illegible] الجنس الذي [illegible] المعنى
[illegible] الجنس [illegible] الضمير [illegible] باعتبار المعقول في الذهن [illegible] الضمير [illegible] من
[illegible] في المعنى فان [illegible] المعنى [illegible] الجملة على التفصيل [illegible]
[illegible] في المضاف [illegible] الالف واللام [illegible]
[illegible] الالف واللام [illegible] قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم [illegible] في ذلك
ويجوز ان يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويكون [illegible] المميز موصوفه باشتروا وان [illegible] المخصوص على [illegible]
في [illegible] ان يكون [illegible] للفاعل [illegible] مرفوع [illegible] المخصوص [illegible] على الابهام اولا ثم
التفسير [illegible] ذكر المخصوص [illegible] تفسير [illegible] عنه [illegible]
الابهام ثم التفسير [illegible] النفس [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] المذكور [illegible] **قوله** وقد يجمع بين الفاعل الظاهر
[illegible] التمييز تأكيدا [illegible] الكلام [illegible] تعالى
ذرعها سبعون ذراعا [illegible]
[illegible] ذراعا [illegible]
[illegible]

[illegible]

نعم [illegible] ومن اجل ذلك [illegible] زاد في [illegible] قال [illegible] زاد [illegible]
ولهذا قوله تعالى فنعما هي [illegible] في عموم ما ذكره [illegible] ما ذكره [illegible] الفاعل مضمرا وما
مميز [illegible] المخصوص بالمدح وما في قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به [illegible] ان يكون [illegible] موصوفة
[illegible] ان الله نعم الشئ شيئا يعظكم به فيكون ما تمييزا ويعظكم به صفة له [illegible] ان يكون ما [illegible] فاعلا
على [illegible] ذلك في مثل بئسما اشتروا به انفسهم [illegible] فيه القولان [illegible] بئس ما اشتروا [illegible] المخصوص في بئس
ما اشتروا به انفسهم [illegible] والمخصوص [illegible] ان الله نعما يعظكم به ذلك
[illegible] المخصوص بالمدح مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ خبره ما تقدم من الجملة
[illegible] ذلك [illegible] والثاني ان يكون خبر مبتدأ [illegible]
تقدم ذكر الفاعل [illegible] هو زيد [illegible] المعنى المقصود [illegible]
في حكم جملة [illegible] المعنى المقصود [illegible] الثاني [illegible] اللفظ [illegible]
كان [illegible] على [illegible] الفاعل [illegible]
جملة فلا بد من [illegible] الضمير [illegible] الجنس [illegible] الضمير [illegible] قليلا
ايضا [illegible] المعنى [illegible] الابهام [illegible] التفسير [illegible] منه واذا
جعل [illegible] ذلك [illegible] الثاني [illegible] فيه [illegible]
فيه [illegible] المخصوص [illegible]
على [illegible] الثاني [illegible] يعظكم به [illegible]
[illegible] ان الضمير [illegible] على [illegible]
الثاني المخصوص بالمدح [illegible]

قال ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان [illegible] انما ذكر ذلك [illegible] الفعل [illegible] في الافعال
الفاعلة — من الحاق العلامة في المؤنث [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الحاق العلامة [illegible] التثنية والجمع [illegible] انه اسم جنس [illegible]
[illegible] **وقوله** [illegible] في الضمير [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible] علم انه [illegible]
[illegible] الحاق العلامة [illegible] الضمير [illegible] المذكر [illegible]
كان [illegible] المعنى [illegible] الفاعل [illegible] في المعنى [illegible]
المذكر [illegible] في المعنى [illegible] الفاعل [illegible]
في المعنى [illegible] **قال** ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل [illegible] في المعنى [illegible] واذا كان ضميرا [illegible]

مطابقته له وهذا موضع كلام ردّ على من قال انه الجنس ثم اورد اعتراضا على ذلك وهو قوله ساء مثلا القوم الذين كذّبوا
الآية وذلك لان الفاعل ههنا مضمر مفسّر بمثل فيكون المخصوص ساء المثل وقد ذكر القوم وليس هو مطابقا للمثل في المعنى
واجاب عنه بانه على حذف مضاف تقديره ساء مثلا مثل القوم وعلى هذا يكون مطابقا وانا اقول اراد قوله بئس مثل
القوم الذين كذبوا بآياتنا وتقدير الاعتراض مثل الاول سواء والجواب عنه بامرين احدهما مثل ما تقدم وهو ان
يكون على حذف المضاف كانه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا والآخر ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم
ويكون المخصوص محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير المثل المتقدم قال بئس وهو قوله مثل الذين
حمّلوا التوراة الآية كما تقول زيد بئس الرجل اي من الرجال وهذا ليس بذاك وليس يكون المخصوص مطابقا فيستقيم المعنى به قال
قبل اما مناسبة هذا الباب لانه انشاء المدح فهو من الباب الحقيقي وانما ذكرت ههنا لما اختصت به من الاحكام الخفية
ان فاعلها لا يكون الا لفظا ذا جنس لانها نعم وبئس فان فاعلها على ما تقدم وانما خصوا ذلك لانه من انشاء المبهم والغرض الابهام
كان مناسبا للمعنى المقصود وخصت دون اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق
وما عداه فرع عليه على ما تقدم في ذكر علامة منع الصرف وعدل عن ضم الفعل وان كان جائزا في الاصل على قول وجيا
على قول لانه لما نقل الى معنى الانشاء جعل على صيغة مخصوصة به على فعل لتقل عما كان عليه فيه ومنها ان تمييزها
غير لازم ذكره بل يجوز ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيد ومنها ان المخصوص اذا لم يكن مفردا مذكرا كان غير مطابق للفاعل
في اللفظ كقولك حبذا الزيدان فلذلك جعلت علما وانما مثل قولهم وحبّ بها مقتولة حين تقتل فجوزان خ
يكون من حبّ اي اصله حبب بمعنى الظاهر لم يقصد به في اللفظ ويجوز ان يكون مثل انّ اصله ثم غير وهذا ابعد ما فيه
من التغيير من غير حاجة قال وهذا الاسم في نحو ابهام الضمير في نعم يعني انه مبهم غير مراد به معين مثل ابهام الضمير
في نعم قال ومن ثم فسّر بما فسّر به يعني انه مبهم يبيّن جنسه كما ميّز الضمير في نعم بذلك فتقول حبذا رجلا زيد كما تقول نعم رجلا
زيد ثم قال ولا يكون الظاهر فيقاس على المضمر بان يستغنوا معه عن التفسير فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد يعني بالظاهر لفظ ذا في
قولك حبذا ونعم اذا كان الفاعل مضمرا فانه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان الفاعل هنا لفظا مختصا به استغني عن التفسير
ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتيج الى التفسير ثم قال لانه كان لا ينفصل المخصوص من الفاعل في نعم وينفصل في حبذا هذا وجه
آخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني انه لو لم يفصل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا
انه كان يلتبس في كثير من المواضع في كل الموضع وبيان موضع الالتباس انك لو قلت نعم السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان
لم يعرف هل السلطان فاعل او مخصوص الفاعل مضمر وفي الصريح تقول حبذا نعم رجلا السلطان ما يعين به الفاعل من المخصوص
فلذلك وجب في مواضع اللبس في حبذا فانه معلوم ان فاعله ذا فاذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين انه لم يلتبس بالفاعل تعين
ابدا والله اعلم بالصواب ومن اصناف الفعل افعال التعجب قال التعجب الذي يترجم له النحويون هي الافعال التي تدل على انشاء التعجب
لا التي تدل على التعجب الا ترى انك لو قلت تعجبت من زيد وما اشبهه لم يكن من باب التعجب الذي يبوّب له النحويون ولم يخصوا استعماله
بتلك الصيغة وخصوها بما افعله وافعل به اذ المقصود انما هو الصيغة فاذا التخصيص حصل المقصود الا ان ذكرها باعتبار المعنى

اولا هو لمعنى فيعتد بذلك فيذكر ما هو شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في ساير الحدود والتحديد قال وما صيغتان
ما افعله وافعل به فكنى بافعل وافعل عن كل ما يصح ان يبنى عليهما وكنى بالضمير في المثالين عن كل ما نسب اليه فعل التعجب
قال ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وقد تقدم ذكر ذلك وجهه وعلله فلا حاجة الى اعادته قال
الا ما شذ من قولهم ما اعطاه وما امقته فالشذوذ منها جميعا انه من المعنى اذ دل الفاعل والقياس ان يكون من الفاعل
لانه قال شربت الطعام مقتا اذا ابغضه فالشذوذ فيه من جهة البنية فلم يكن شاذا من الوجه الذي ذكرناه واما اعطاه فشذوذه
انه استعمل من الرباعي بالهمزة من قولك اعطيته خيرا واعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولاه اعطا وان كان العلوي
ليس انه من قولك اوليته المعروف لا من قولك ولي او لان ذلك معنى آخر واستعمى في العطي بما يغمر قولهم ما اعطاه لان
المعنى على الاعطاء على ما تقدم في مثله في افعل التفضيل من قولهم اعطاهم للدينار واولاهم وكذلك ما يكون من الاعطاء قال
وذكر سيبويه انهم يقولون ما اقيله استغناء عنه بما اشد قايلته وهنا ذلك انكسر وقوع هذا المعنى والتعبير عنه بما
اكثر قايلته فلو كان ما اقيله جاريا في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقعا في كلامهم فلما لم يقع دل على
انه مستغنى عنه وهذا مستوعبه في شيئا مما افعله من الباب وهذا الجار في كلامنا باخي مثاله ثم قال ومعنى ما اكرم زيدا شيء
جعله كريما اي اكرم زيد ثم نقل عن ذلك فلما نقل الى التعجب فليس معناه بعد النقل ذلك وهو الذي اراد بقوله بعد
ذلك ثم ان هذا النقل من كونه فعلا مختصا بباب التعجب فهو معنى التعجب شبهه
في اصل معنى امر اقعد عن الخروج ثم فسح لا ابتدا بالنكرة ههنا لكونه في معنى كلام هو فيه
فاعل ان تشبه بامر في قولهم امر اقعد عن الخروج ليصح الابتدا بالنكرة وكان الاولى ان يذكر هذه
المذاهب في الاعراب في ما اكرم زيدا ههنا ويستغنى عن الفصل الذي بعده لانه في الحقيقة تتمة له وما ذكره ههنا احد
المذاهب الثلاثة وهو مذهب سيبويه لان سيبويه يجعل ما مبتدا وما بعده جملة في موضع الخبر وهو عين ما ذكره ههنا ثم اعاد
ذلك المعنى في الفصل الذي يليه وذكر معه المذهبين الاخرين وليس لفصل معنى فان زعم زاعم انه تكلم ههنا في المعنى
وثم في الاعراب فليس بمستقيم لان المقصود انما هو الاعراب المبني على المعنى الاصلي المرشد وهو والاعراب مبني عليه فهو المقصود والكل
انه قد فكر بعده افعل به واستوفى فيه ذكر الاصل والاعراب جميعا فالكلام على الجميع سواء قال الا ان هذا النقل
من كونه فعل الخبر ما اشتق منه بريد كما استثني منه ما تقدم ذكره في افعل التفضيل على ذلك التفصيل لانه قولهم اكرم
بزيد فعل خبر اكرم زيد على التفصيل الذي ذكره ولا يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله مذكور بعده قال فهذا
الكلام ضرب من التعسف لما فيه من مخالفة القياس في وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في اكرم
ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجها
ليس فيهما ما في ذلك لانه فيهما استعمال الهمزة للتعدي او للتصيير وتقديره ذلك ان يقال انه امر في الاصل من اكرمته اي جعلته
كريما فالباء زيدت على المفعول وفيه على هذا ضمير فاستعمال الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمال الباء زايدة على المفعول وهو كثير
واستعمال صيغة الامر للامر وهو القياس ثم نقل الى معنى التعجب كما نقل على الخبر الى الخبر فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذي

في العدد وقد ما يلزم فيه الاضمار الذي لا يتغير وليس بمستعمل الا ترى ان مثل هذه الصيغة في باب الانشاء للمدح قد جرى
الضمير فيها هذا المجرى فلم يتغير عن لفظ الوحدة في قولك نعم رجلا ونعم رجلين ونعم رجالا فلذلك ههنا وقد اجاب بقوله انه جرى
مجرى المثل فلم يتغير عن لفظ الوحدة والوجه الثاني ان يجعل الهمزة للصيرورة كما جعلت له في اغدّ البعير وهو على الامر ايضا كانت
اصله أكرم اي صر ذا كرم ثم عدي بالباء فصار الفاعل فيه مجرورا بعد ما كان مرفوعا كما تقول كمت تكون انت القائم
ثم تقول قمت بزيد فتأتي بالباء للتعدية لان هذا المعنى فصير الداخلة هي على هو الفاعل لان الفعل قبل دخولها فاصار
معنى كرم زيد في الاصل على هذا التأويل صير زيد صاحب ذا كرم فافاد التصيير بمجيء الباء للتعدية لان هذا المعنى مستفاد
من الباء المعدية واما كونه صاحب اذا كذا فمستفاد من الصيغة التي هي اكرم **قال** واختلفوا في ما في قولهم ما احسن زيدا فهي عند
سيبويه الى آخره يريد في الاصل فقال سيبويه انها مبتدأ وما بعده خبره كما تقدم في اول الفصل الذي قبله وهي للجملة اذ
لا يلزم فيه ما يلزم في غيره وقال الاخفش هي موصولة وصلتها ما بعدها وفيه تعسف لانه يحتاج فيه الى جعل خبر محذوف
ونحن نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف قال قوم انها استفهام مبتدأ وما بعده خبره كان الاصل اي
شيء احسن زيدا وليس بجيد لان صيغ الاستفهام لم تثبت فيما نقل في نشاء اخر خلاف صيغ الاخبار فانها نقل الى الانشاء
كثيرا فكان الوجه ما صار اليه سيبويه **قال** ولا يتصرف في الجملة التعجبية الى آخره انما جرت كالمثل والامثال
لا تغير او لانها مجموعها دالة على انشاء التعجب فالزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبئس طريقة واحدة لذلك **قال**
وقد اجاز الجرمي وغيره الفصل نظرا الى قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ووجهه ان الظروف اتسع فيها فجرى فيها ما لم يجر
في غيرها **قال** وتقول ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي كما تقصد والى التعجب بما مضى اتوا بالفعل الدال
على الزمان الماضي مع فعل التعجب مشعرا بذلك لانك لو قلت ما احسن ما كان زيد وكذلك ان جمع بينهما فقيل ما كان احسن
ما كان زيد والاولى هي الصيغة الاولى اذ لا حاجة الى التكرار والاتيان باسم الفعل الذي حصل به المعنى المتعجب
منه هو القياس لانه المقصود بالمعنى وقد حكي ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وادخال اصبح وامسى ههنا في الدلالة على
الوقت الذي حصل فيه التعجب منه كادخال كان في الدلالة على الوقت للمتعجب منه وان اختلفت جهات الازمان **وقوله**
والضمير للغداة انما يعني به في ما اصبح والانثى في قولها ما امسى ادفاها للعشية وانما استغنى بتنبيهه على ضمير الغداة لانه يعلم ان
قولها ما امسى ادفاها يكون للعشية والله اعلم بالصواب **فصل في ابنية الفعل الثلاثي** قال صاحب الكتاب المجرد منه ثلاثة
ابنية فَعَل وفَعِل وفَعُل الى آخره **قال الشيخ** لا يكون الثلاثي على اكثر من ذلك لان اوله لا يكون الا متحركا وثانيه الفتح ولا حسن
الاعتداد به في الابنية لانه محل التغيير فلم يبق الا الوسط ولم يجئ ساكنا اصلا والحركات ثلاث فوجب ان لا يزيد
على ثلاثة ابنية فعل وفعل وفعل اما الآخر فانه فليس باصل ايضا فلذلك حكم على شَهِدَ اذا قيل شِهْد وشَهْد او شِهِد
انما فرع على شهد ولذلك حكم على نعم وبئس كذلك وحكم على ابل ايضا وسيأتي على ذلك **قال** وكل واحد منها اي من هذه
افعال فيها على ضربين متعد وغير متعد وقد تقدم معنى التعدي وسنوكده بتوقف عقليته على متعلق وغير المتعدي ما لا
يتوقف عقليته على متعلق وقد تقدم مبينا **قوله** ومضارعه على يفعل ويفعل يعني مضارع فعل على اختلاف جهتيه

فيكون اربعة اقسام يفعل متعدي وغير متعدي ويفعل متعدي وغير متعدي فلذلك مثل ما بعده امثلة فقد
بضربه للاول وجلس يجلس للثاني وقتله يقتله للثالث وقعد يقعد للرابع ومثال فعل والكلام في مضارع فعل في تقسيم
الى ما بعده امثلة الكلام في مضارع فعل الا ان موضع يفعل ثم يفعل ههنا فيكون يفعل ههنا متعديا وغير متعدي و
متعديا وغير متعدي فمثال الاول شربه يشربه ومثال الثاني فرح يفرح ومثال الثالث ومقه يمقه ومثال الرابع
وثق يثق والثالث بناء واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فلذلك الكلام في الماضي فيه ولحقه في يفعل
قال واما فعل يفعل فليس باصل ولكنهم قصدوا الى مخالفة عين الماضي للمضارع ولذلك كان فعل يفعل هو القياس
والاكثر لم يخالف بعد الا في الفاظ محصورة وهي في الصحيح لا تزيد على خمسة وبجوزها الوجهان وفي معتل الفاء
اكثر من ذلك واما مجيء مضارع فعل على يفعل بفتح عين الماضي فكأنهم كرهوا اشتراكهم لعين المتعدي في الماضي والمستقبل
مخصوص بالضمة لانه كلف فيه ومن ثم لم يجئ الا مشروطا بمعنى لم يجئ مضارع فعل المفتوح العين مفتوحا عينه الا ان يكون
عين الفعل او لامه احد حروف الحلق لما بينها وبين الفتح من المناسبة وكانهم ارادوا مجيئهما مناسبة لحرفيهما ولحقه
بالكلمة ان كانت بعدها لما يلزم من ثقل الحلق ولم يعتد بما حرف الحلق اذا كان فاء لانه ليس منه الا ثقال الحلق
على كما يتعلق في اللغة الفصيحة الامالة بالحرف الواقع في بالغ ولم يتعلق بالحرف الواقع في غلاب نظرا الى ذلك ثم قال
الا ما شذ من نحو اباه يأبى وركن يركن اما ابى يأبى فكأنهم حملوا على انهم اذا فتحوا العين لياء الفا والالف من حروف
الحلق فصار الفتح فيه في مثل ذلك ان كان على خلاف القياس محتشا فيه دورا وذلك ان الفتح لا يكون الا
لحرف الحلق فيتوقف الفتح حروف الحلق ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح واما ركن يركن فمحمول شاذا وقد نقل انه
تداخل لغتين ركن وركن يركن فالاولى على ذلك ان يقال هو من تداخل اللغتين لانه اقرب من مخالفة القياس وان كان
حكم على فضل يفضل انه من تداخل اللغتين واما فعل يفعل نحو فضل يفضل ومت يموت انه من تداخل اللغتين ومعنى تداخل
اللغتين ان يثبت للماضي جهتان بناءان وللمضارع لكل واحد منهما بناء ثم يتكلم العربي باحد بناءي الماضي مع بناء المضارع
الذي ليس له فيتوهم انه جاء عليه وليس كذلك ومثاله ما ذكره في فضل يفضل لان العرب تقول فضل بالفتح وفضل بالكسر
فضل ومضارع الفتح يفضل بالضم ومضارع فضل بالكسر يفضل بالفتح فاذا سمع بعد ذلك يفضل يفضل علم انه من تداخل اللغتين
وهذا الفعل معناه من الفضل لا من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس فيه ماضيه الا الفتح وليس فيه
الا الضم لانه من باب فاعلني ففعلته افعله **قال** ولم يزد فيه خمسة وعشرون بناء يعني والثلاثي المزيد فيه
لان الرباعي سيأتي بعد ذلك انما كلامه في الثلاثي **قال** والزيادة اما ان تكون من جنس حروف الكلمة
او من غير جنسها وللالحاق وغير الالحاق وقد تقدم بيان ذلك كله في الاسماء **قال** والملحق منه على ثلاثة
اضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له فالملحق على ثلاثة
ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى فهذه كلها ملحقة بدحرج لانهم زادوا في كل واحد منها زائدا
ليوازن دحرج في وزنه على الوجه الذي تقدم في الاسماء وعلى ما سيأتي لغير هذا الفصل وملحق بتدحرج على ما ذكره

ما خرج على ما ذكرنا ايضا والثاني وهو المعتل على غير سبيل الالحاق نحو لحج وتجوب قائل فهذه الثلاثة وان لحقت
حروفا في وزنه ما زيد فيها فليست للالحاق لما ذكرنا من ان حرف الالحاق هو الذي يجيء لمعنى وضعت الكلمة له
فاما القوم في افعل فموضوعة لمعان كالتعدي وغيره ولذلك ضعف تغيير مثل حرب واما الالف في نحو قاتل
فموضوعة لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه فهذا كله بخلاف حروف الالحاق وههنا وجه اخر يتميز به الالحاق
في الاول والثاني وهو موافقة المصدر مصدر الملحق به بخلاف مصادر غير الملحق ولعمه صاحب الكتاب على
ذلك لقوة لدى التحقيق ما بدأنا به لانجراره في الاسما والافعال وما ذكره مقيد بالافعال دون الاسما لان الاسما
لا يكون معرفة للملحق فيها من غيره بمصادر اذ ليس لها مصادر والثالث غير موازن نحو اطلق واقعنسى بالجزم وهو
غير موازنه لرباعي بوجه وليس استخرج موازنا لاحرنجم لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات وانما عنينا
به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به والزيادة ان كان ثم زيادة لغير الالحاق فلا بد
مما ثلها في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما الاصلية فهي
ان الفا وهي فا وقعت موقع النون الزائدة في الاصل وليس كذلك مثل الملحق واما باعتبار الزائدة هو ان النون واقعة في
الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها ولا في غيره قال فما كان على فعل فهو على معان لا تنضبط
كثرة وسعة لانه اخف بنية من الافعال فتصرفوا فيه في معان كثيرة لخفته فعل ان يجد فعلا من ابنيته غير معنى
الا وقد استعمل فعل فيه فيها وجم كثرة معانيه صعب ليس مثله في الخفة فلم يكن جمعها فيه فتعرض العوين لذكرها لحصرها
وقللها فان كان يذكر هاهنا ما الفوانا في التحقيق قال وباب المغالبة يختص بفعلت افعله منه الا ما كان من باب المغالبة
مختصا باضم مخصوص بمضارع مخصوص فاذا كان ضبطه ذكره وهذا اولى بقواعد الصرف فانما الجهة الى ضوابط كلية يعرف
بها تفاصيل انواعها الا ما كان معتل الفا كوعدت ومعتل العين او اللام من بنات اليا كبعت ورميت فانه لم يات فيه
الضم وانما الحق فيه الكسر لانهم لو بنوا على الضم في العين لادى الى الياس من ابنيتهم كلامهم في مثله الا ترى انهم لم يقولوا
في باب وعد يوعد مضموما ولا في باب طلح يبيع وكال في باب رمي يرموا وانما الى ابدا كلما كان مكسورا او مفتوحا في باب
خاصه لاجل حرف الحلق كما في ممضوع يضع وانهم لم يبنوا افعل من باب خال ستقالا له ولم يبنوا افعل من باب باع ورمي
لما يؤدي من ثقل باب اليا التي هي عين ولام واو المضموم ما قبلها فخالفت حروف الكلمة ولانه يؤدي الى ابدال
الاخف بالانقلاع الفيه عنه بالبنا المختار الذي هو اصل ايضا فلما كان ذلك كذلك لم يستعملوا ايضا في هذا الباب الا ما كان
من حيز كلامهم قال وعن الكسائي انه استثنى ايضا ما فيه حرف من حروف الحلق وانه يقال فيه افعله بالفتح يعني ان يكون
عينه او لامه حرف من حروف الحلق دون الفاء وانما قال انهم لاجل نه قدم ما يشعر بذلك كما استثنا الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا
في المعنى اما النقل فقد نقل الثقات فاخرى فخضرته اخره وشعرته اشعره وفخرته افخره وفاخرته فيه واما في المعنى فان فيه لحرف من حروف الحلق لا يلزم
في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مجانبا له من قبل انهم لم يستعملوا فيه الفتح والضم جميعا الا انهم يقولون
دخل يدخل ونفخ ينفخ ونحوهما ثم الباب فعل الذي ليس فيه حرف حلق في كونه مضموما لم يفعل وبفعل بالضم والكسر واذا استعملوا

الضم فانما استعملوا لهذا البناء لذلك من بناء قياسه فلذلك اذا استعملوا افعل مما فيه حرف حلق فانما استعملوا
لهذه الابنية التي هي قياسه فوضح انه من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمي في امتناع يفعل فيه قال سيبويه وليس
في كل شيء يكون هذا الا ترى انهم لا يقولون نازعني فنزعته استغني بغلبته وما ذكره سيبويه في ذلك لا حجة من ان يكون
قياسا كما انه لم يستعمل باب الحجة من القياس لمثل جميع ما لم يقله وانما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل
الخاص هو انه كثر استعمالهم لهذا المعنى ولم يرد عنهم فيه شيء من ذلك وانما ورد عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك على
انه في هذا الموضع الخاص مطرح ونقرير دليله ان يقال لو كان ذلك جائزا لورد ولم يرد فدل على انه غير جائز
قال وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل الى الجزم لما لم يكن حصرها لانتشار معانيه ذكر الكثير في العلل
والاحزان واضدادها ثم مثل الكل واحد من الاقسام وقد يكون فعل غير ذلك كعلم وركن وسمع واشباه ذلك
وقوله يكثر فيه الاعراض من العلل والاحزان تنبيه على ان هذه المعاني يكون فيه كثيرا على معنى انه يكون فيها اكثر
منه في غيرها فان فعل يجي في غير ذلك اكثر منه في ذلك ولكن العلل والاحزان فيها اكثر منها في غيره فلذلك
قال يكثر فيه ولم يقل يكثر فيها وهو هنا دقيق قال وفعل لخصال التي تكون في الاشيا قال
ولذلك لم يات متعديا لان الخصال التي وضع لها لم يات شيء منها متعلقا فلذلك كان غير متعد كحسن وقبح قال
وتفعل يجي مطاوع فعل والغرض منه ان يذكر معنى فعله الملحق لانه المذكور بعد فعل في ترتيبه لان كلامه
في الثلاثي وبعد ما كان الملحق والاصل مشتركين جمعهما وجعل الفصل لفعلل ان كان غرضه فعلل
لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به كقولك
كسرته فانكسر فقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر به اي بهذا الذي قام به اثر الكسر
وهو الانكسار وهذا الذي يعني بالمطاوع وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه ما هو مطاوع له كقولك انكسر الاناء
والا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وانما يلزم ما ذكرناه وهو ان يكون له فعل متعد المطاوع اثره ثم لما
تكلم على تفعل باعتبار مطاوعته صار الفصل في الظاهر لتفعل المذكور باعتباره فقال وفنا مقتضيا يعني بفعال
كتشهوك وتزهو لما تشهو فقد تقال تشهوته فتشهى لكي يعلمه لكذا فلذلك هو جار على المطاوعة وما تزهو فعلى ما ذكر من
كونه مقتضيا غير جار على مطاوع فعال تزهو كانه مشيه اذا ناج قال وتفعل يجي مطاوع فعل الى اخره وقد تقدم معنى
المطاوعة فهو كسرته فتكسر قال ويجي للتكلف وتحقيق معناه ان يتعاطى ذلك الفعل ليحصل معنا نائمه والفعل يحصله
كتشجع معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل وكذلك الحلم والمروة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بفاعل من
حيث ان كل واحد منهما غير ثابت في الاصل الحسن تسبب لهم فرق بينهما باختلافهما وهو ان تفعل المقصود فيه ممارسة ذلك
الفعل ليحصل وتفاعل المقصود ان يظهر الفعل وهو على خلافه لا تحصيله بل الحكم
انه على ليس به فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر قال ومنه تعبد وتسرر وانما فصل من ذلك لانه مخالف له من
وجه آخر وذلك ان المعاني الاول كلها يمكن ان يحصل عليها اصل الفعل لم يكن من الانسان ما حصله على الحلم

نفعلا
مانشه

والمروة والصبر حتى يحصل ذلك له ولا يمكن ذلك في مثل عبس وبسر اذا لم يكن مراعاة القبيلة لا يكون منها ابدا وانما
ادخل فيه لان الغرض استعمال ذلك لتحصيل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من الامر حصول ذلك معتقدا
اجريا مجرى واحدا فلذلك لم يفرق بينهما **قال** ومعنى استفعل الطلب انه اراد معنى استفعل الاصل معنى استفعال
واصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك استعملته واستعطيت اي طلبت العمل والعطاء ثم مثل بكبر وتعجل الشي يستعمله كانه
طلب الكبر من نفسه والعظمة كقولهم في استفعل استخرجته اي اخرجته بالطلب وجنبه من بعض حتى خرج واما تعجل فظاهر وبعضه
تكبر وتعجل الشي ومعناه كانه طلب التغير من نفسه حتى حصل وانه اطلق بعض في موضع علم وتقضاه وتبينه مثل تبينه لان
الطالب من نفسه ويجوز ان يكون تقضاه واستقضاه بمعنى طلب غايته واقضاه من غيره ايضا فيكون على الاصل معنى استفعل من غير
تاويل والعمل عند الثمانين مثلا نحو تجرعه اي شربه جرعة بعد جرعة وتحساه حسوة بعد حسوة وتعرقه اي اخذ ما عليه من اللحم
شيا بعد شي وتفوقه اذا شربه فواقا بعد فواق ومنه تفهم وتبصر وتسمع كانه تحصل له فهمه شيا بعد شي ومعنى اتخاذ الشي نحو تديرت
المكان اي اتخذته دارا ونحو توسدت التراب اي اتخذته وسادة ومنه تبناه اي اتخذه ابنا وانما فصله لان اتخاذه ابنا الاصيرورة على
الحقيقة موجودا في ذلك المعنى الحقيقي كانه تصل الى الفعل من الامور الحسية والامور المعنوية **قال** ومعنى التجنب نحو هذا البنا
كمعنى همزة السلب في قولك تحرجت لاثم يجاز لتحرجته ان كان هنا حوب بيان ازال الحوب عن نفسه **قال** وتفاعل لما يكون
من اثنين اي لمعنى تفاعل في نحو فاعل الذي يكون لاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شاركه فيه على
ذلك النحو فان كان ذلك بناء يقتضي التعدي فانه لم يكن التفاعل متعديا لان المشارك يكون هو المفعول فيو[illegible] التعدي ان
لخلقا في المعنى في ذلك الصيانة بعضهم في اسباب التعدي ويجعل مع الهمزة والتضعيف وحرف الجر ولم يعلله الكثير الا انه ليس
مثاله ذلك المعنى لان تلك معنى التصيير واما الذي هنا فلمعنى في التعدي الى اثنين كان متعديا الى واحد كقولك ضاربته وذلك في كل
فعل كان مفعوله الاصلي هو الذي شاركه معه في معنى فاعل فصار هو المتعلق الاخر هو المفعول الذي يقتضيه هذا البنا
فلما كان متعلقهما لم يرد مفعول اخر من اجل ذلك فاذا في هذه المواضع جيء زائدا مفعول لاجل هذا البنا فاسقط من باب الجملة
لذلك وتفاعلت مثله في المعنى وانما نقص عنه مفعول لانه صار في وضعه الى المشترك فيه من جهة واحدة فوجب ان يكون الفاعل والمفعول
اللذان كانا في فاعل فاعلا له فوجب نقصه عنه مفعولا فلذلك تقول جاذبت زيدا الثوب فاذا عبرت بتفاعل قلت تجاذبنا الثوب فصير
الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا لتفاعل وهذه ما ذكرناه من ان وضع الاول على معنى نسبته الى فاعل مع تعلقه
بغيره في انه فعل مثل ذلك ووضع الثاني لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جا الاول زائدا على
الثاني مفعول بد فهذا معنى قوله والتفاعل من ان يكون من فاعل الى مفعول **قال** ويجي ليريك الفاعل انه في حال ليس فيها الى اخره
وهذا معنى ثان لتفاعل فهو كثير وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق منه تفاعل وهو في الحقيقة على
غيرها فاذا قلت تجاهلت نبه على هذا وانه على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ووضع لفظ الكتاب ويجي ليريك الفاعل
بالرفع في الفاعل وفي بعض النسخ ليريك الفاعل بالنصب وكلاهما صحيح اما الرفع فلانه يلزم منه ان يكون اللفظ جاريا على الفاعل لانه
على تلك الصفة وقد يكون اللفظ جاريا على غير الفاعل لان الفاعل على حال ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت وتعاميت فانه لا يجي

هنا ان يقال ان اللفظ ليري الفاعل انه في حال ليس فيها فان الفاعل هنا قد يكون غير قاصد الى اراءة ذلك بل قاصدا
الى ان يطلع على ان[illegible] واما النصب فضعيف على ان[illegible] من معاني الالفاظ هو وغيره والجيد ان يكون ولم يقرنهما بالواو
ليكون من كلام المخبر بمعناه وصفته لحال انه يلزم كونهما في حكم الاراءة الفاعل فيجي الناقض بكون المعنى حينئذ وهي
لمعنى اراءة الفاعل انه في حال ثم قال الحقيقة وليس فيها اي وتلك الحالة في الحقيقة منتفية عنه لان الفاعل يري انه في حال
منتفية فيستقيم المعنى لانه لا ينفك معناه عن ان الفاعل اري من نفسه ذلك وانه في الحقيقة ليس كذلك وانما جا الخلاف
من مجيئه ليس فيها صفة لحال فاذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام **قال** ويمتز بفعلت الى اخره يعني ان
ذلك حصل للفاعل كقولك قام وقعد ولا يلزم ان يكون الصيغة التي بمعنى فعلت وهي على غير صيغة فعلت ومطاوع فاعل
الى اخره وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل انفعل وافتعل فعل مثله لفاعل فلا حاجة الى اعادته **قال** وافعل
للتعدية في الاكثر نحو اجلسته واكتسبته الى اخره **قال الشيخ** قد تقدم معنى التعدية وهو ان تجعل الفعل لفاعل
مصيرا لمن كان له فاعلا قبل التعدية منسوبا اليه ذلك الفعل فان كان من غير المتعدي متعديا والمتعدي الى واحد
متعديا الى اثنين والى اثنين متعديا الى ثلاثة كقولك اخرجته وافهمته الطب واعلمت زيدا عمرا منطلقا ويكون افعل
للتعريض للشي وان تجعل صاحبه بمعنى معرضا للاسم المشتق ومنه قولك اقتلته اذا عرضته للقتل وابعته اذا عرضته
للبيع وهو قليل ومنه اقبرته بمعنى ومن افعال لذي التعريض انما وضعه لان الاول لعرض لفعل منسوب اليه متعلق بالمفعول
من بيع وقتل والثاني عرض لما ليس كذلك لانه اذا جعله ذا قبر ليس مثل جعله معرضا للبيع والقتل لان القبر ليس فعلا له
يتعلق بالمفعول فاراد ان يبين ان البابين سواء في انه تعريض للشي سواء كان ذلك الشي فعلا للفاعل على الصفة المذكورة
او غير ذلك واصبر من الشي ذا كذا اي صير وانه منسوبا الى المعنى المشتق هو منه على وجه ما كاغد اي صار ذا غدة واجرب
اي صار ذا جرب كان ينبغي ان يفصل من الفعل بين اجرب ونحو الحال لان الفعل معناه انه صار منسوبا الى المشتق منه على
جهة قيامه به وهذا على جهة قيامه بماله ومنه الام بمعنى فعل الصيرورة وانما فصله لانه مخصوص بما كان الفاعل اتيا بذلك
الشي المشتق هو منه اذ معنى الام اي بما لام عليه فهو مشارك له فيما ذكرناه الا ان الفاعل هنا ات به وليس الاول كذلك وكان
ينبغي ان يفصل بين الام واراب بين اضرم والجز لان هذا ليس مثل في انه ات بذلك المعنى بين الاول ايضا لانه ليس مثله
في ان المعنى قد حصل وانما المعنى قارب فحصوله قرب مقاربته له منزلة حصوله الا ترى انك تقول اضرم النخل واجز الزرع
وهو لم يضرم ولم يجز بخلاف ما تقدم في انه على معنى حصول ذلك الشي ودخوله في الوجود ومنه بمعنى فعل الصيرورة ابشر وافطر
اي صار ذا فطر وذا بشر وانما فصله لانه مطاوع فافطر وابشر مطاوع فعل قالوا بشرته فابشر وفطرته فافطر واقشع مطاوع
قشع يقال قشع الريح السحاب فاقشع وانقشع واما الثاني [illegible] ما توسط معنى لان الباب الاول عام به وليس مطاوعا الشي واكبه
اكب فصحح لانه يقال كببته فاكب كما يقال قشعت الريح السحاب فاقشع وانقشع فيستقيم حينئذ ولوجود الشي على صفة معناه
لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل منها كقولك احمدته اي وجدته موصوفا بالحمد ومنه ما ذكر في الحكاية
والسلب يعني وسلب المعنى المشتق الفعل منه عما تعلق به الفعل كقولك اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته واشكيته اي ازلت شكايته

وقد يجيء ذلك سلبا عن نسبة الفعل اليه وذلك اذا لم يكن الفعل متعديا نحو اقسط اي ازال عنه القسط وهو الجور
ولاجل ذلك كان معنى اقسط عدل وقسط جار فهو من هذا الباب وكان ينبغي ان يقول ومنه اقسط ويجيء بمعنى فعلت وهو واضح فانه
شامل للجميع فيه فعل ما لا فعل وانحى افعل في التعدية وقد تقدم معنى التعدية ومنها خطاته وانما فصل قوله خطاته الى اخره
لانه مخالف في انه لم يصيره في الحقيقة فاعلا للفعل المشتق هو منه وانما جعله منسوبا الى ذلك الفعل الا ترى ان معنى خطاته
قلت له اخطات او نسبته الى الخطا وكذلك فسقته اي قلت له يا فاسق ونسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا اي
فاعلا للفعل الفسوق كما في فرحته وفرجته وكذلك جدعته اي قلت له جدعا وعقرته اي قلت له عقرا قال
وفي السلب اي ويجيء فعل فيه ايضا وقد تقدم معنى السلب قوله فزعته اي ازلت الفزع عنه وكذلك البواقي على ما ذكر قال
وفي كونه بمعنى فعل اي ويجيء فعل بمعنى فعل نحو زلته وزيلته وميزته وميزته ومعناهما معنى واحد كما كان قلت واقلت
بمعنى واحد قال ويجيء للتكثير هو الغالب عليه يعني ان ذلك هو اصله واكثر في استعمالهم وكان الاولى تقديمه ولكنه قال
غير مولانا لانه افعل وقد جاء تعقيبه وشرطه التكثير في الفعل وفي الفاعل وفي المفعول فمثال الاول جولت وطوفت ومثال
الثاني موتت الابل ومثال الثالث غلقت الابواب فان قلت قد ذكر انه لم يشيع استعماله فلان كذلك كان في ذلك موتت الشاة خطا لانه
جميع ذلك لان هذا الفعل لا يستقيم كثيرا بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة والذي هو معنى في تكثير التكثير
له فلذلك قال في هذه المسئلة ولا يقال للواحد خلاف قولك قطعت الثوب فان ذلك سائغ وان كان الفاعل واحدا وظاهر
كلامه يوهم ان هذا البناء لا يقال للواحد لكنه اطلقه لتقدم قوله وهو يحتاج الى ظرف اي ذكر الجمع لانه يعلم ان التكثير قد يكون
في الفعل نفسه وقد يكون في الفاعل فمعنى لا يقال للواحد لا يريد به الا ما استتم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل
هو المصحح قال وفاعل لان يكون من غيرك اليك كما كان منك اليه قال الشيخ اراد ان يكون من غير الفاعل الى الفاعل كما كان
من الفاعل اليه فقد يكون الفاعل مخاطبا وكان الاولى ان يقول ان يكون منك الى غيرك كما كان منه اليك فانه المفهوم او نحو قولك خاصمت
زيدا المعنى انك مسندا الى نفسك ولا المخاصم وقعد على زيد وكان الاولى من التعرض ولا المفعول دون الفاعل الا ترى
ان معنى فاعل نسبة الفعل الى الفاعل واقعا على من يشاركه في اصل الفعل المشتق هو منه وقد تقدم تحقيق ذلك في فصل فاعل
قال فاذا كانت الغلبة قلت فاعلني ففعلته وقد تقدم ذكر فعلت في المغالبة وتفصيل مضارعه ويجيء
فعلت يعني انه يأتي بمعنى نسبة فعل الى الفاعل لا غير كما يأتي فعل نحو سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس ثم
فعل لا يأتي من لفظ سافرت معناه فيشاكلهما كما في شغلته واشغلته وعيرته وعيرته وما ذكر يجيء فيه بعض المراس على القاصر
ومعنى افعلت نحو ذلك كما قال الله يعني بمعنى افعلت في التعدية لان معنى اجلست صيرته ذا جلوس ومعنى عافاك الله اي صيرك
ذا عافية فشبهه به في ذلك حصول فعل من ذي فعل فانى اذا لك اكرم افعلته ولو كان بعافاك فعل لا يأتي معناه لاتم
دعافاك فعل له لاقع امر التعدية مثل بعد وباعدته وكان مثله باعدته اولى لانه حينئذ مثل جلس واجلسته ولكنه
جا مثلنا لانه موضوع في اصله لما ذكرناه ولا يقال عفا زيد بمعنى قام به عافية وعافيته معنى صيرته قائما بالعافية
كما في بعد وباعدته وتحقيقه واضح بما ذكرناه ولان الكلام في الفعل اي صيرته ذا وتغريب على جعله في قوله عافاك الله واشكاله

كان كذلك ومعنى فعلت يعني التكثير لانه من باب فعلت الكثير وهو واضح في ضاعفت وناعمت لان معناه ضعف ونعمت
فيتضح الامر فيمثل ذلك كما تقدم قال وتفعل لان يكون المطاوع فعل وقد تقدم معنى المطاوعة وللحلبة الي
اعادته وقد اختص بها انفعل بها وكذا في الاكثر يكون لمطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوعا لغيره قليلا
ولابد ان يكون علاجيا وتاثيرا يعني انهم خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة للحس دون المعاني المجردة عنه مخصصة بالعلم
خاصة لانه كانهم لما خصوه بالمطاوعة لم يعلموا ان يكون جليته واضحة قلت لذلك لا يقال علمته فانعلم ولا عرفته فانعرف
ولكن لما كان مثله ولذلك كان فيهم انعدم لمن جحده وقالوا قلته فانقال لان المعنى لما جاء بحركة اللسان والشفتين
واخراج الصوت وكل ذلك من المحسوس للمخاطب والمخاطب فان اطلق قلته فانقال على اراد المعنى المفهوم من القول وذلك
ليس فيه ما اشترط من غير ان يعضد الي لفظ محقق اومقدر كما في الاحتاع نظيرانعم وفعل اشار اليه الفعل المطاوع
نحو كسرته فانفعل قال الشيخ لما انه يكون لغير المطاوعة جاز في افتعل فانه لا يكون الا مطاوعا وقد تقدم معنى المطاوعة
وبمعنى تفاعل يعني اصل معنى تفاعل هو الموضوع لمعادلين مشتركين في اصل الفعل المشتق هو منه نحو ذلك تضاربوا وتخاصموا
كما تقدم وجاء افتعل ايضا كذلك لذلك تحو اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا وبمعنى الاتخاذ وقد تقدم
معنى الاتخاذ ولانه بمعنى جعل الفاعل ما اشتق منه الفعل له نحو اشتويت اي جعلت التراب وسادة وقد استعملت
افتعل له لذلك نحو اطبخ اذا اتخذ طبيخا وكذلك اطبخ واشتوى وفصل بينهما لان هذا مطاوعا في المعنى نحو وزنته
له فاتزن وكلته له فاكتال لما كان الباء او كاتل الشترى اي اخذ مكيلا واتخذ موزونا كما فصل في انه ابتز واقتض
ولقع عما قبل اذ كان افتعل على انه معه ماهو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك ومثاله فعل نحو خطف واختطف ولبس
بمعنى فعل بفتح العين وانما اراد فعل الذي لا زيادة فيه فانه كان فصل على ثلاثة اضرب بفتح العين وكسرها وضمها
وهو واضح لانه جاء افتعل فيما جاء فيه فعل على ما تقدم من انه اوضح مما ياتي بمعنى فعل وليس منه فعل والزيادة على
معناه يعني على معنى فعل كانه من باب التكثير في ذلك الفعل كما جاء فعل للتكثير قال سيبويه اما كسبت فانه يقول اصبت
واما اكتسبت فهو التصرف والطلب بدلالة معنى كسبت حصل الكسب على اي وجه كان ومعنى اكتسب تكثير معنى اصل الكسب
ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه وتحننه لهم فاثبت لهم ثواب
الفعل على اي صفة كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال واستفعل
لطلب الفعل ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه كما ذكر في امثلته قال وقد يستعمل
كالاعتراض على الباب ومثل معناه انه طالب ذلك من نفسه فصار جاريا على قياس الباب بهذا التاويل ومنه استحجر
بمعنى استفعل الذي هو لطلب الفعل وانما فصله لانه يشبه معنى اخرجته لان طالب الشيء قد يحصله فيصير شابه
الفعل المتعدي فلما اطلق استخرجته على طالب المحصل الخروج صار معنى اخرجته الا ان في استخرجته معنى الطلب
فنبه على انه منه وان وافق اخرجته في معنى الحصول والمعنى اعني معناه يعني نسبة الفعل الى فاعله لاثبات صفات
الامر المشتق هو منه بعد ان لم يكن كذلك نحو استتيست الشاة اي صارت صفاتها صفات التيس واستنوق الجمل اي

صارت صفته صفة الناقة وكذلك استنسر البغاث اي صارت صفتها صفة النسر والاصابة على صفته دون تقدم
ذلك من باب افعل ومنه قولهم استعظمته اي وجدته كذلك كما تقول احمدته اي وجدته محمودا وبمنزلة تعالى ثم قرّ
واستقر وهو واضح وافعوعل بناء مبالغة وتأكيد كما في افعل نحو تكثير اشتق منه وقالوا كأن اعشوشبت الارض
مبالغة في كثرة العشب لذلك احشوشن واحلولى وبذلك فسر الخليل على ما ذكره والله اعلم ومن اصناف الفعل الرباعي
المجرد منه بناء واحد نحو فعلل ثم المزيد فيه بناءان افعنلل وافعلل ذكر المزيد فيه بنائين واسقط الثالث وهو
اكثر من البناءين اللذين ذكرهما وهو تفعلل نحو تدحرج وهو مطرد منه وقد ذكر تفعلل في تقاسيم الابنية المتقدمة
لما انه باعتبار زيادة التاء لا الفاء جميعا نحو تدحرج ليس من ذلك لان لامه الاصليتان وان افعنلل وافعلل فانهما وزنان جميعا تفعلال
وافعلل كما شعر يأتي في المضاعف الابنية الاخيرتين كما قشعر واطمأن وان كان يقول بعضهم افعلل نظرا الى ما يصير
اليه بعد الادغام ومنهم من يقول افعلل نظرا الى ما هو اصله قبل الادغام وهذا اولى لانه لو جاء منه مفعلل اللام
لوجب ان يكون غير مدغم لوجوب سكون الثاني كما في قولهم احواوى في باب فعال وهو باب يفعل لاجل المضاعفة فلما جاء
في المعتل لم يمكن ادغامه لفوات المماثلة بالاعلال كذلك كان عوى في باب فعل فظهر ان الاصل فيه افعلل لا افعال
قال وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد ووقعا في الرباعي نظير انفعل وافعل يعني انهم لما خصوا من الثلاثي ما زادوا فيه الفا
ونونا للمعاني التي هي غير متعلقة خصوا ما زادوا فيه الفا ونونا من الرباعي مثل ذلك كما انهم جعلوا انفعل في الثلاثي غير متعد
لما ذكرناه فكذلك احرنجم في الرباعي لمساواته زادوا الفا ونونا فهذا كما زادوه في الثلاثي وكذلك لما خصوا باب افعل
في الثلاثي وهو مزيد فيه همزة وصل قبل الفاء مضاعفا لامه ساكنا ما قبلها فكذلك جعلوا مثله في الرباعي لان اقشعر زيدت
فيه الهمزة وهو مضاعف اللام ساكن ما قبلها فشبهوه به كما شبهوا افعنلل بانفعل القسم الثالث من الكتاب وهو قسم
الحروف قال صاحب الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم قال صاحب الكتاب الحرف
ما دل على معنى في غيره الى اخره قال الشيخ معنى قولهم في غيره اي ان المعنى الذي دل عليه الحرف يتعلق بمتعلق
لا بد من ذكره من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل لانهما يدلان على المعنى من غير ان يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع
بيان ذلك ان من في قولك سرت من البصرة معناه ابتداء السير من البصرة فلم يكن بد من ذكر المتعلق الذي هو البصرة
بخلاف ما لو قلت ابتداء سيري حسن فانه يصح من غير ان يذكر متعلقه فهذا معنى قولهم في غيره وفي نفسه في الاسم والفعل وقد
اورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به انه قد اخبر عنه بقولكم لا يخبر عنه فانه خبر عنه وهذا بعينه يورد
على الفعل اذا قيل لا يخبر عنه ويخبر به فان ذلك خبر عنه والجواب ان المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه انما هو
الفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها فاما قولك الحرف فليس من ذلك في شيء كذلك قولهم من حرف جر فانه قد
اخبر عن الحرف ولولا انه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم فان هذا لم يخبر عنه باعتبار
لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدأ
ثم حرف خبر مبتدأ ولا يقع مبتدأ الا الاسم فان قيل كيف يصح ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف وهذا

لزم التناقض والجواب ان المعنى الذي كان به اسما غير المعنى الذي اخبر عنه بانه حرف الا ترى انك تقول من وشبهها من الجملة
حرف ولا شك وتقول ان قولك من اسم ومع هذا فقد اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ الكلمة صالح لاطلاقه على الاسم
والفعل والحرف جميعا فاذا قلت هذه الكلمة حرف وانت تعني من وغيرها كان ذلك صحيحا فاذا قلت انك لا اثبت من حرف لانك لم تقصد
الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه جار في الفعل فانهم لم يعنوا بقولهم لا يخبر عنه الا في حال استعماله
لما هو موضوع له في معناه وفي مثل قولك ضرب فعل فاما اذا قلت الفعل خبر به فليس هو المراد لانك لم تستعمل لفظ ما هو
فعل بمعناه وانما استعملت اسمه كما استعملت اسم الحرف في قولك الحرف وكذلك اذا قلت ضرب فعل ماض فانك وان استعملت
اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له الا ترى انك لا تعني بقولك ضرب الا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع
هو له وانما صح ان يحكى به اللفظ الواقع في كلام غيرك فهذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف لا يخبر به ولا عنه
والفعل لا يخبر عنه قال ومن ثم لم ينفك من اسم او فعل يصحبه يعني لكونه موضوعا لمعنى في غيره محتاجا اليه في الاستعمال
فيجب ان يذكر معه غيره ويجب ان يكون فعلا او اسما لئلا يؤدي الى التسلسل فلم يكن بد من فعل او اسم يصحبه وقوله
الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب قوله الا في مواضع ليس بسديد لانه يوهم صحة استعمال
مستعمل الحرف في بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح فان المحذوف اذا كان مرادا فهو في حكم الموجود الا ترى انه لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح
ان يقال الا في بعض المواضع وان كان الرافع قد يكون محذوفا لان الناصب قد يجوز فيه الحذف وهو محتاج اليه فان قيل
يصح جعله استثناء منقطعا تنبيها على جواز الحذف والمعلق قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع فان الاستثناء المنقطع شأنه
ان يكون ولا يقع بعد الا الا الاسم او ما في معناه فلو قال الا انه يكون كذا وكذا كان مستقيما ولا مثل هذه العبارة فلا يجعل الا على
الاستثناء المفرغ كأنه قال لم ينفك في كل موضع الا في مواضع مخصوصة وقوله حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف ليس بسديد
ايضا لانه يوهم ان الحذف انما يكون في الفعل دون الاسم لانه قد يقع ايضا بعد النفي لانه في محل التعليم فاذا ذكر حكما
وخصصه بقسم اشعر ذلك ان غيره ليس مثله وقد حذف الاسم ايضا فلا معنى لخصوصيته بذكر الفعل وبيانه انه اذا قيل ازيد
قائم فقلت نعم كان الحذف للاسم كما انه اذا قال قام زيد فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك بلى في قولك ما زيد قائم وما
قام زيد فقد تبين ان الاسم والفعل سيان في صحة حذفهما مع الحرف لان غرضه مثاله يختص بالفعل في بيانه معنا وفي الاسم مثل
قولك يا زيد كان زيد والله اعلم بالصواب ومن اصناف الحرف حروف الاضافة قال سميت بذلك لان وضعها على ان تفضي معاني
الافعال الى الاسماء قال الشيخ اي توصل معنى الافعال الى الاسماء سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام
بغير ذلك فسميت حروف الاضافة وحروف الجر لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها وكذلك حروف الجر اي يكون الجر
المراد به ضرب من الاعراب فكأنها اضيفت الى الاعراب الذي يحدث عنها كما قالوا حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في انها وصل
على ذلك وان اختلف معانيها وراء ذلك على ما سنفسره قال وهي تفضي بذلك اي متنوعة وان اختلفت بها وجوه الافضاء
اي في الاضافة والايصال قال وهي على ثلاثة اضرب الى اخره قال الشيخ فان قيل لم لم يجعل من قبيل ما استعمل
حرفا وفعلا لانه امر على زعمه كالى من قبيل المستعمل فاسما لان لها معنى متميزا حيث جعله آخر او لا فكذلك غيرهما والجواب

انما هي من فعل أو ما في معناه ولم يرد الى انه يكون على حد كلما مثل وضعه من غير اعلال لانه حمل حرف على فعل الا حرف
وفعل أيضا فهو كما لو عرض مثل قولك الشيخ وهذا بعينه يجب به اذا قيل ان على يكون حرفا وفعلا ولم يذكرها الا اسما حرفا وكان
يجب ان يجعلها قسما برأسه فقال انها لا تكون فعلا الا باعلال الا ترى انك تقول اعتد تصحيحها استغناء بجعل اعلالا على وعلوت
فيرجع الى لفظ آخر غير ذلك وقد كان كلم بذكرها مستعملة فعلا **فان قيل** فاستعمالها اسما كاستعمالها التي هي الثغنة
اسما وقد ذكره الله تعالى ذكرها لما كانت انما يكون كذلك بالاعلال فلم لم يقولوا ان على اذا كانت اسما انما لا يكون كذلك لا
بالاعلال فيذكرها ذكرها مستعملة اسما **فالجواب** ان على الاسمية ليست كالتي هي الثغنة لان التي بمعنى الثغنة اسم متمكن والف
منقلب عن واو قطعا فلم يحصل كذلك بالاعلال واما على الاسمية فمبنية غير متمكنة والمبنيات بالاصالة لا يقدر الفاتها
اصولا بل هي كالفات الحروف وهذا لكلم باستعمالها حرفا واسما لانها لكن الاصل وضعها حرفا واسما غير اعلال **فان قيل**
فقد ذكر خلا وليس حرفا وفعلا وخلا الفعل يقول فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير ذلك لها باعلال فهو مثل على في
الفعلية فلم ذكر في الفعلية مع ذكره على **فالجواب** ان خلا الحرفية التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول اخلوها خلوت
وانما هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة مشابهة على في انها لا يقال في الافعال لا تصرف فيها بالحمل للتغيير ها كالفات غير
المتمكنة مثل اذا اسما فلذلك وجب ذكرها في الفعلية دون ذكر على **قال** فمعناها ابتداء الغاية الى آخره **قال الشيخ**
وتعرفها بان يصح معها الى او ما في معناها لفظا وتقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد تأتي لغرض الابتداء دون ان يقصد
الى تمام مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدأ منه كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو واشباه ذلك
وتكون مبعضة وتعرفها بان يصح موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم وقد تكون مبينة وتعرفها بان يكون كما تقدم ما قبلها
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان وقد قيل ان المبعضة ما يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او يعني بعضا
مما بعدها والتي للتبيين بعكس ذلك فعلى هذا اذا قلت اخذت من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني ومبينة على
التفسير الاول او مزيدة وتعرفها بان سقوطها يبقى على اصل معناه كقولك ما جاءني من احد وقوله لا يراد عند سيبويه الا
في النفي لان سيبويه لما رآها تزاد في مثل ذلك ما جاءني من احد باتفاق فلو قال ما جاءني رجل كان لسد والاخفش يجوز الزيادة في الواجب
ويستشهد بقول الله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وهو لهم شاهد لانه قد جاء ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد جاء يغفر لكم من
ذنوبكم فان الحمل على الزيادة تناقض وليس مستقيم لانه ليس مثلا في العربية بما ليس يثبت لكون يحتمل غير ما ذكر وذلك
ان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ويجوز ان يكون قوم نوح انما يغفر لهم البعض ويغفر الذنوب جميعا انما ورد
في هذه الامة فصح حمل تلك على التبعيض وان يغفر الناقض وسلم ان الآيتين لاحد في الامتين جاز ان يكون
يغفر الذنوب جميعا لبعضهم ويغفر لكم من ذنوبكم لبعضهم فيصح ان يحمل على التبعيض ويزول ايهام التناقض واذا ثبت ذلك
سقط الاستدلال الا انه قد ذكر سيبويه في الاشعار كلام العرب في الاشعار العلم استفاصة ما من رجل وضرب من
رجل وشبهه **فان قيل** فقد ثبت قوله قد كان من مطر ومعناه كان مطر فالجواب ان ذلك اذا قيل هو على الحكاية فكان
قائلا قال هل كان من مطر والجواب يقول له قد كان من مطر واسلم من ذلك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت

قد كان شيء من مطر وانه بعد في مثال ذلك فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه لقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب
تتخذون منه **قال** والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية الى آخره وكلام في الاسماء كالكلام في من في الحد
وقد تكون بمعنى المصاحبة وقد جاءت الى بعدها داخلا في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك
ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون وصححوا دخول المرافق في وجوب الغسل
لسنن ظاهر الآية وانما حمله على ذلك من السنة بدليل فلم يصر اليها الا بالدليل **قال** وحتى في معناها بمعنى في
الانتهاء الا انها تفارقها في ان مجرورها يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه لان الفعل المتعدي بها الغرض
فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي عليه الى آخره **قال** لما كان وضعها لهذا الغرض وجب ان يكون معها
الذي لا يأتي الغرض المقصود واذا كانت عاطفة فامرها كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه كان اصلها ان
تكون جارة وانما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى لثبوت الحكم في الامرين فاستعملت على خلاف اصلها
في الاسم بعدها لما اشتبهت بمعنى الواو وانك تقول اكلت السمكة حتى رأسها خفضا ونصبا ولا تقول جئت البارحة
حتى الصباح لما ذكرناه **قال** ومن حقها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها خلافا ان على الظاهر عند النحويين
ولا تدخل على المضمر فتقول حتاه كما تقول اليه لانهم لو قالوا حتاه لاستوى المضمر الغائب غيرها الف مثالها الى الياء
كقولك عليه واليه ولديه وذلك كله لما لم يلتبس حرف واسم غير متمكن اتصل به مضمر قلبوها ياء الغير والفا
وعبرها على قياس لعلك عليهم من غير حاجة الى استغناء بحرفتها بالى فهذا ظاهر في التعليل فلو قالت الى ان
حتى ودونه فيصح بالاشتراك او دونه فيما قبل المخالفة في الظهور لانه يصح استعمالها بمعناها على كل حال في سيغني
عنها لما ادى منها الى الذي ذكرناه **قال** وتكون عاطفة ومبتدأ لما بعدها الكلام الى آخره سيأتي ذكر العاطفة
في حروف العطف ومبتدأ لما بعدها بمعنى ان ما بعدها الجملة المستقلة وليس بمعنى خصوصية المبتدأ **قال** ويجوز
في مسئلة اكلت السمكة الوجوه الثلاثة مخصوص مسئلة السمكة دون البارحة لما ذكرناه انفا من ان العاطفة لا يكون الا مع
آخر جزء او ما يلاقيه ولا كذلك اذا رفعتها ووجه رفعها ابتدائية على ان يكون الخبر محذوفا كانه قال حتى رأسها ماكول وقد
اباه بعض النحويين وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوص الخبر المحذوف كما في سائر الاخبار المحذوفة فلا وجه لمنعه
ولا فرق الى اسنان **قال** وفي معناها الظرفية الى آخره ثم مثل لظرفية محققة وظرفية مقدرة نحو قوله نظر
في الكتاب وسعى في الحاجة **قال** انها بمعنى على في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وانما حكم بانها بمعنى على
لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب قصد المتكلم من معنى الظرفية او الاستعلاء ولذلك كان
مثل قولك جلس في الارض وجلس على الارض ومنه قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وقال تعالى فاذا استويت انت ومن
معك على الفلك لما تحقق جلست في الدار فاما الموضع في جذوع على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى
الاحتواء وما ولا خلاف فيه فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى
الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب قوله في جذوع النخل على انه فيما في الظرفية

ولم يعتد بقول من قال انها بمعنى على وقد يجيء وجه التأويل قال والباء معناها الالصاق الى آخره قال الشيخ
هذا معناها العام وقد قيل انها تكون على ما ذكره من الاستعانة والمصاحبة قال وتكون مزيدة في المنصوب
كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهذا وان كان كثيرا فليس بقياس وانما القياس في نحو قولك ليس زيد بقائم
وقوله تعالى بايكم المفتون وردها على انها مزيدة ولا يكون مزيدة الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره
وقد تقدم في المصادر من قوله ان المفتون مصدر واذا كان مصدرا لم يكن الباء مزيدة وبيانه ان ذلك انا اذا جعلناها
زائدة وجعلنا المفتون مصدرا صار التقدير ايكم الفتنة وليس بصحيح فثبت انه لا يستقيم تقدير الباء زائدة مع كون المفتون
مصدرا وكذلك لا يستقيم ان تكون الباء غير زائدة والمفتون غير مصدر اذ يصير فستبصر ويبصرون بايكم صاحب الفتنة وكذلك
جعلها غير زائدة والمفتون مصدرا على ما تقدم في المصادر فيكون المعنى فستبصر ويبصرون بايكم الفتنة [illegible]
ايكم المجنون وضعف جعلها غير زائدة على معنى في المفتون صاحب الفتنة اذ يصير المعنى بايكم صاحب الفتنة والخطاب لهم ولهم
ولا يستقيم ان يقال للجماعة [illegible] بايكم زيد فلا بد من العقد [illegible] فان قلت فلم لا يجعله [illegible] اذ جعل
المفتون بمعنى الفتنة ايضا فالجواب انه ليس مثل الاول لانه يصح ان يقال لا يثبت بايهما الفتنة ولا يصح ان يقال
بايهما صاحب الفتنة على جعل الباء غير زائدة وسببه ان الفتنة معنى يصح قيامه بكل واحد منهما فصح الاستفهام عن محله
بقولك بايهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس يستقيم ان يجعل محلا لنفسه حتى يقال [illegible] صاحب الفتنة وقد
[illegible] بين المسلمين وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور الكلام فيه كالكلام في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وفي المرفوع في قولك كفى بالله شهيدا وهذا نادر وهو في كفى كثير وقد زيدت في مفعول كفى كقول
[illegible] فضلا علينا وكفى بنا فضلا على من غيرنا وقد جاءت الباء للتعدية كقولك قمت بزيد وجاءت
بمعنى في كقولك ظننت بزيد وقد قيل انها في قولهم بعت هذا بهذا للمقابلة قال واللام للاختصاص الى
آخره قال الشيخ [illegible] الاول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه وقد تكون زائدة في
مثل قوله تعالى ردف لكم وهو قليل وقد تكون بمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد قال
ورب للتقليل الى آخره قال الشيخ ومن خصائصها انها لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة ان وضعها
للتقليل [illegible] فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيادة
ضائعة كما في قولك كل رجل ووجب [illegible] التحصيل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور او تفسيرها نوعا
والمضمر حقها ان تفسر منصوبة كقولك ربه رجلا وهذا الضمير عند البصريين مجهول مبهم من غير قصد الى
ظاهر يتقدمه ثم يميز بما بعده كما في قولك نعم رجلا زيد الا انه لا يكون عندهم الا مفردا مذكرا وان ثني مميزه وجمع
وعند الكوفيين يرجع الى مذكور قبله كما اذا قال قائل ما من رجل كريم فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويؤنث
على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وكلا القولين مشكل واما قول البصريين فيلزم منه جواز رب رجل كما جاز
ربه رجلا اذ لا فرق بينهما على ما قرروا واما الكوفيون فيلزم [illegible] التمييز

فانه مضمر لمتقدم الذكر ويكون مبهما ايضا فجاز رب الرجل [illegible] طريق الاولى المضمر [illegible] فاذا جاز [illegible] جاز مع المعرف
باللام [illegible] والاولى [illegible] ويجاب عن ذلك الاشكال انه وان كان مضمرا مبهما من غير قصد فلا بد من ان يعلم
ما يرشد الى المفسر [illegible] او قلت جاءني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وقد حكم بان الضمير الذي في نعم
غير مقصود قصد زيد بل هو مبهم من غير قصد اليه لكنه مع هذا قد ارشد المذكور المتقدم الى حذف المخصوص الذي هو
تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم مرشدا
الى تخصيص المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح في قولك نعم رجلا وبقي ان تقول [illegible] من رجل كريم فقال ربه رجلا
فالمراد ههنا رب رجل رجل كريم وارشد اليه ما تقدم من ذكره ولا يلزم من ارشاد الاول ان يكون الضمير في ربه له
على ما تقرر في نعم رجلا [illegible] ذكر زيد [illegible] ومن خصائصها ان الفعل الذي تسلطت على الاسم يجب تأخيره عنها
وانه يجيء محذوفا في الاكثر الى آخره اما وجوب تأخيره فلانها لانشاء التقليل وكل ما وضع للانشاء فموضعه صدر الكلام
فلذلك وجب لها صدر الكلام فوجب تأخر الفعل واما حذفه فلان المعنى فيه معلوم وما كان [illegible] من الافعال في
مواضع معلومة كان محذوفا كما في قولك بسم الله وقيل انما حذف متعلقها لانها لا تقع الا جوابا فكان متعلقها
معلوما فاستغني [illegible] كما استغني عن متعلق بسم الله [illegible] بقرائن الحال وفعل المستفتح اشار الى ذلك
بقوله كما حذف مع الباء في بسم الله ولذلك [illegible] بلغت قد [illegible] شبيه بسم الله
قال الاعشى الست رب رفد [illegible] اليوم [illegible] على [illegible] ليس يتعلق [illegible] المجرور [illegible] صفته ودعوى
مستقيم [illegible] قال ومنها ان فعلها يجب ان يكون
ماضيا فانما كان [illegible] للتقليل [illegible] يستقيم ان يكون الفعل الا ماضيا ولا يرد على ذلك مثل قوله ربما
يود الذين كفروا فان ذلك ليس هو الفعل المتعلق [illegible] ربما يود فانه ليس الفعل المتعلق [illegible]
[illegible] وانما الذي [illegible] ان يكون
متعلقا قال وتكف بما فتدخل حينئذ على الاسم والفعل [illegible] تدخل على الجمل خاصة [illegible] التقليل
النسب المفهومة من الجمل [illegible] صورة الجملة مفيدة معناها [illegible] فاذا قلت ربما قام زيد
فانما قللت النسبة المفهومة من قولك قام زيد [illegible] الحامل [illegible]
[illegible] في هذا الموضع كالشبهة في قوله تعالى ربما يود
من قوله [illegible] التقليل [illegible] للتحقيق [illegible] كانهم نقلوها من معنى التقليل الى التحقيق كما نقلوا اذا
دخلت على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق [illegible] كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه فهذا كذلك وقد يكون فيها لغات
ليس فيها معنى قال وواو القسم ابدلت عن الباء الملصقة الى آخره قال الشيخ وشرط البدل [illegible] الفعل
ولذلك قيل هي عوض من الفعل بخلاف الباء فان الفعل [illegible] من غير عوض [illegible] جاز اقسمت بالله ولم يجز
اقسمت والله [illegible] العطف على [illegible] في قوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى [illegible] بانه لو عطف

بالواو التي في قوله والنهار وسعى واو العطف على عاملين لاختلاف الفعل المحل وقف وكثير الواو التي بمعنى رب والجار خافضا لليل لان
هذا الاول وجعلت الواو الفعل وجب حذفه وجرى مجرى عاملة العاملين جميعا فاجريت مجرى عامل الحصة عملا عاملين وذلك الجار يا انا فكرة
ضعيف بالعطف على عاملين لكان الاختيار وهذا وان كان ظاهر حسنا لم يكن متعرضا مثل قوله والقمر اذا اتسق فانه لو عطف
على عاملين ... ان يكون ... عاملا في الليل الاخر وهو قوله تعالى فلا اقسم بالشفق والليل وما وسق والقمر اذا — انما كان
عسعس والصبح اذا تنفس ثم انا لا نبالي اعمل الاول وفي ذلك خاصة وفيه بحث مثل الواو والنهار انما هي البا الاصل لانها اصلها لانه
للالصاق في غيره مسد الباء ثم وجبت الثاء والواو لا في هذا الباب لانها الصحيح بجامع الفعل والاسما والمكنى فيهم
في القسم دخول حاق الفعل فصل والى اوضحه او فاتبعه به وقع للجر جميعا ومنه الواو وخصوصه بالمظهر لان القسم
بالمضمر قليل وعادة الاكثر خصوصه بالكثرة وهو المظهر ثم التاء اقسم بالله خاصة فصل والحيف لكثرة من
ذلك نعوضوا عن الواو التي هي عوض عن الحرف حرفا ضعيفا وهي التاء وما رواه الاخفش من قولهم ترب الكعبة شاذ وقولهم
م الله فشاذ عند الفرّاء قال الشيخ اختلف الناس فيها فبعضهم جعلها من قولهم من ربي لافعلن ثم حذفت النون تخفيفا
لانه محل تخفيف وبعضهم جعلها في ايمن حذفوا على اللفظ لما فيه من الاستثقال او غير الحجر لاجل التقا الساكنين وانما جاز
ضمها لانها منقوله عن ربي في قولهم من ربي وتلك موضعها انما نابها التسهيل التي المثبتين وغيرها وهم باب القسم لانه
يوهم بالاستفهامية والشرطية ومنهم من قال اصله ايمن فحذفت ياؤها ونونها تخفيفا فبقي م الله ثم اجازوا الكسر لانه — نص
اخف واستدلوا على ذلك بجواز الضم ومنهم من قال اصله فيه راسه مبدلة من الواو وفي قولك الله لا انه يا مر الله كالمنعص
الثابت لكن ذلك كله محتمل لانه يقابلهم من قال انها حرف برأسه ان ابطالها من حروف الجر كما عند الواو والتاء فيقول وامر القسم تارة وصيه
قال وعلى الاستعلا وتمثلا الاستعلاء المعنوي في قوله عليه دين والحب نحو قوله تعالى فاذا استويت انت ومن
معك على الفلك وقوله بمعنى فوق قولهم على الاسكان من على زيد اي من فوقه والياء على انه اسم دخول حرف الجر
عليه فاذا لم يدخل عليه وهو الجر منهم في غيره ويجب ان يكون مبنيا ايضا في حال الاسمية لحصول ما يقتضي البنا وهو مشابهة
الحرف في لفظه واصل معناه والدليل على صحة ذلك انه لم يثبت اخر ذلك ثبت انها لو كان على معربة لوجب ان يكون عن معربه
عندهم وهما اسما وايضا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان يجعل المعنى في قوله من عليه فيقول من علاه كما يقول من نحاه
وانما قلبوا الالف في الاخر مع المضمر فيما ثبت انه غير متمكن لانه لا يراد به وعليه واليه ولما ... فلما ثبت ضمهم باب لديا اي في
مثل قولك لم يراد المعنى البعد والمجاوزة الى اخره قال وهي توصل معنى الفعل الى الاسم على طريق مجاوزته وادا — ومرعضاه
جلت عن يمينه كالاعتراض عن الجانب بمعنى المجاوزة بقوله منزلها عن يمينه كانه تجاوز عن موضعه الى الموضع الذي كان عليه
وقد يكون اسما بمعنى جانب كقوله من عن يمين كلامهم في اسميتهما وتمثلها كالكلام في علي قال والكاف للتشبيه
يعني توصل معنى الفعل الى الاسم على سبيل التشبيه كقولك الذي كزيد الحرف الكاف وصلت معنى استقرار هذا الاسم
الى زيد على سبيل التشبيه ومثله تبين ان يخلون فيه حرفا وما يتعين ان يكون فيه اسما قوله الذي كزيد يتعين فيه الحرفية
لانه وقع صلة ولا يقع الاسم المفرد صلة وقوله فصل من كالبرد يتعين الاسمية لانه دخل حرف الجر عليه

قال ولا تدخل على المضمر لانهم كرهوا دخولها على المضمر فيؤدي الى مثل قولهم كك والمعنى تجنبه فرفضوا دخولها على
المضمر ثم بابه انها لانه باب ولهذا ادى الى خبايب نحن مع الاستغنا عنه مثلا فاستعملوا مثل مع المضمر والمظهر جميعا ولم يستعملوا
الكاف الا مع المظهر الا ما شذ من نحو ما روي ولم ار كما وشبهه قال مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان
الكهف ما كان رضي الله عنه لاختلاف زيد ومنذ حضور الزمان انما الخلاف في من هل هو لغير الزمان ويعالمه في الزمان بغيره
فالبصريون يخصونها بغير الزمان والكوفيون يعممونها ويستدلون بقوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه ويقول الشاعر اقوين
من حجج وإذا كانت حرفا كان معناها الابتدا في الماضي والظرفية في الحاضر فمثال الماضي قولك ما رايته منذ يوم الجمعة
بمعنى ان ابتداء انتفاء الرؤية ومثال الحاضر قولك ما رايته منذ شهرنا بمعنى انتفاء الرؤية في الشهر
جميعه وقد تقدم ذكر كونهما اسمين قال وحاشا معناها التنزيه الى اخره قال الشيخ تستعمل للاستثناء فيما
ينزه عن المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه فيه وقد
جا النصب بها على ان يكون فعلا استعمالها للاستثنا كما استعمل خلا وعدا وليس ولا يكون كانه منقول حاشى حاشي
ايجابا كانه قال حاشا بعضهم زيدا واما قولهم حاش لله الى اخره فمنهم من جعله مصدرا والاولى ان يقال انه اسم من اسما الافعال
كانه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام فاعله كدخول اللام في فاعل هيهات كقولهم هيهات هيهات لما توعدون
ولعله لم يفصل لانه اسم الفعل وفسره بالمصدر لانه انما يفصل التفسير بالاسم وان كان نصب براءة ولانصب اسم الفعل
معتد رد كان المعنى برئ الله وصار حاصله التفسير بالفعل واذا قرب الفعل فهو اسم فعل وكيف قولهم ليمنة حرف جر ولم
يذكرها في الحروف المعتدة وكان الاولى ذكرها لانها انما فصل الجمل والباب واذا ذكرها ذكرها لما فصلها
وذكر لعل لانه قسم منها وانما اهمل ذكرها لقلة استعمالها او لوقوع الخلاف فيها فان الكوفيين يجعلونها حرفا ناصبا للفعل بمعنى
السمعة وثنا وقد نوى فيهم بمعنى كي يفعل لماذا والذي يدل على انه انما ترك ما ذكره انه ذكر هذا الثاني واتبعهم في فصل
في هذا القسم قال وما ادري هذا القول عن الصواب بعيد الى آخره باباه هل الذي حسن عنده اسقاطه وكونه
عند البصريين حرفا جر حسن عنده ذكره في المفصل قال محذوف وبعض الجار الى آخره قال حرف جر دون الجر حتى ان سماعا
في موضع وقياسا في موضع فالسماعي طريقه النقل عن الفصحاء كقولك استغفرت الله الذنب وقولهم زيد الخبر وقولهم الله افعلن
واذا حذف بعد الجر وجب النصب لانه مفعول فلا وجه الا النصب والقياسي حذفه وبطلان مع ان وان على خلاف الفاعلها
نحو اعجبني انك قايم وعجبت ان اكرمتني اي من انك ولاجلك واذا حذف حرف الجر عن ان وان فالصحيح انهما في موضع نصب اجراها
مجرى ما حذف منه الا آخر من الجر فيما لا تقدم على الوجه المذكور وقد زعم الخليل انهما في موضع خفض وهذا يدل على انه قد رآها
مضمرة مثلها في قولهم الله لافعلن بالخفض فيقوى النظر في الاول بان الحذف هو ولم لا اضمار والاولى الحذف لانه لا يكثر الشائع والاضمار
قليل نادر فكان الحمل في حكم هذا الملتبس على ما هو كثير في كلامهم اولى من حمله على النادر ولهذا كان انما ضمر قليلا وذلك — [illegible]
هو اضمار رب في مثل قولهم وقايم الاعماق خاوي المخترق اي ورب قايم على انه قد اختلف هل الخافض رب مضمرة او الواو النائبة
عنها نيابة الواو عن الباء في قولك والله وقد يجي ذلك ايضا بدونها اول الكلام ولو كانت رب مضمرة بعد هذا لكانت عاطفة

ولو كانت عاطفة لامتنعت معطوفا عليه ووقوعها اول الكلام يمنع كونها عاطفة فثبت انها بمعنى رب وهذا الذي اشار اليه المصنف في
قوله وواو رب اذ ادعى ان ذكر المصنف هذا ولم يرد ههنا باضمار رب اضمارها بعد الواو لانه بين مثل زيد بعدها ان الواو هي الخافضة لعلمها لما
يجيء بعد الخفض وانما اراد اضمارها في مثل قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه فمثل الذي قد ذكر وان كان جعله قليلا وقول الشاعر ثلاث
لانها علامة وان اللام في قوله لاه ابوك حذفت لكثرة دورها في كلامهم وجريه مجرى المثل وان الكلام يقتصر على اضمار لام الجر وحدها بل
حذف منها لام التعريف وجميع ذلك ايضا احترز لا شك به ابوك فاللام الاولى المكسورة هي لام الجر واللام الساكنة التي هي
لام التعريف واللام الثالثة المفتوحة هي اول الاسم المدخل عليه حرف التعريف وهذا هو عين الفاء محذوفة وهي فاء الخلف
فيه وتابع هذا موضع ذكرهم حذفت لام الجر ولام التعريف وبقي الاسم مجردا منهما مقصودا فيه معناهما لما ذكرناه من جريه مجرى
المثل وكثرة دوره في الكلام والله اعلم **ومن اصناف الحروف المشبهة بالفعل** هي ان وان الى اخره **قال الشيخ** قد تقدم
وجه شبهها بالفعل فالمرفوعات قال ويلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل لانها لا تدخل على الفعل فلما دخلت عليها
الموصولة خرجت عن الشبه او لانها لما اتصلت به صار كالجزء منه فاخرجته عن شبهه الذي يحويه الا كونه على الفتح واتصال الضمائر
به كاتصالها بالفعل فلذلك تبتدي بعدها الكلام ومما يدل على ما ذكرناه صحة وقوع الجملتين بعدها ولو كانت عاملة
لشابهتها الفعل فاذا خرجت عن مشابهة الفعل صح وقوع الجملتين بعدها ومثال وقوع الاسمية بقوله تعالى انما الحكم لله
والحلق في العمل اللتي كالم ولو وقوع الفعلية بقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء اضافت كلك النار ومنهم من جعل ما مزيدة
وهو ضعيف ولم يسمع لغماها عن الحروف مع ما الا في قول الشاعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد
فاليتما لعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما لخفاتهن من طريق قياسي فكان الا قلل نقل لو موضع فيه اكثر او في
لان هذا لم يات عنهم فيه نصب وضعفه القياس انه ثبت النصب بعد ليتما فحمل عليها لعلما وكانما لانها في تغيير معنى الابتداء
فحملت عليها لانها في ذلك لما انما وانما ولكنما وان كانت من اصل الباب لانها لم تغير معنى الجملة فهما كانت انه فلم تقو قوة البواقي
ان وان وكذا ان مضمون الجملة وتحقيقا انه الا ان المكسورة والجملة معها على استقلالها بفائدتها فالحق المضمر لان موضع
ان تكون الجملة مستقلة بغير معناها فهي لا تستقل بالفائدة بعد دخولها كما يستقل قبل دخولها واما المفتوحة فوضعها موضع
الموصولات في ان الجملة معها كالجزء مع الموصول وصلته لذلك صارت مع جملتها كالجزء واحتاجت الى جزء آخر يستقل معها الكلام
فقولك ان زيدا قائم وتسكت وتعنى بعنى ان زيدا قائم فالجملة قائمة هذا الجزء الذي معها لكونها صارت في حكم الجزء الواحد
اذ معنى قولك بمعنى ان زيدا قائم بمعنى قيام زيد فكان في ذلك المعنى قيام زيد لا يستقل بالفائدة الا بالمنضم اليه جزء آخر فلذلك
المفتوحة مع جملتها وان كانت فاعلا ومفعولا ومضافا اليها ويقدح في ذلك فيما المفردات **قال** ولا تصدر بها الجملة
كما يصدر بالمكسورة لعدم لم يخلها انها لو صدرت بها لوقعت مبتدأة والمبتدأ معرض للعوامل فيؤدي الى اجتماعهما وهو
مستنكر وهو امر يتصل بها حتى لا يؤدي الى اجتماع ما يستنكر هو اجتماع ما في ان المعنى وقد يكون بمعنى لعل في قولهم ات
السوق انك تشتري لحما وفي قوله تعالى انها اذا جاءت لا يؤمنون وذلك خاص بالكلام فقصدوا الى ان يكون مخالفة لذلك
في الموضع ليعلم من اول الامر الفصل بينهما فاذا ادرت علم انها بمعنى لعل واذا كسرت علم انها المقصودة ولم يعكسوا لانه كان

بؤدي الى ان تقع التي بمعنى لعل متأخرة وتلك لا تستقيم لانها مستقيمة لتجريها كما انه يستقيم بتأخير لعل وهو اذا اخرت فانه
لغير ما يستوي تأخيره وانما التزموا فيه لعل الجار من تعرض وكان غير لازمة وان مقتضاها الاستفهام اذا وقع خبرا في
قولهم متى القتال سوا **قال** والذي يميز بين موقعيهما ان ما كان مظنة للجملة وقع فيه المكسورة وما وقع وفتح
والاسم فان فيه مكسورة وما لم يقع فيه الا الحامل فان فيه مفتوحة وما صلح لهما فيه مواضع المكسورة تعدد
ثم المفتوحة فما سيجيء ذلك مما ذكره هذا اولى مما ذكره الفارسي لانه ذكر المعنى الذي يجب لها مشترك في الكسر
الفتح وفي المفتوحة الكسر وذكر الحكم بعلته وذلك ان المكسورة وضعها لتاكيد الجملة مع بقائها على استقلالها فوجب
ان لا تقع الا في موضع الجمل المستقلة والمفتوحة تصير الجملة معها بتاويل مفرد والمفرد فوجب ان لا تقع الا
موضع المفرد وهذا مستقيم واضح التعليل فما ذكره الفارسي اجري فيه ما يقع مثل ذلك لانه لا ينقض ما ذكره لانه
علي محض وما ذكره ابو علي منتقض بما ان نعم فلا ينتقض لانه قد علم ان موضع المكسورة ما ذكرناه فعلم انها لا تقع
في موضع الجمل وعلم ان موضع المفتوحة مع ما عملت فيه تاويل المفرد فوجب ان لا يقع الا في موضع المفرد واما ما ان بعض
ما ذكره ابو علي في نحو قولك من يكرمني فاني اكرمه فهذا الموضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعا ولم يتغير الكسر والا
الفتح والكسر جميعا وليس يحتاج الى ضابط الموازن اذ احتج الى ضابط اخر على وجه الكسر لانه موضع يقع فيه لا
والفعل الا ترى انك تقول من يكرمني فاكرمه ومن يكرمني فزيد يكرمه فقد وقع بعدها الجزاء الاسم والفعل ولم يتغير الا
فان زعم زاعم انك اذا قلت من يكرمني فاكرمه فتاويله فانا اكرمه فلم يصح ان يقع بعد الفاء الا الاسم فهو فاسد
لصحتها انك تقول من يكرمني فليكرم زيدا ولا يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك الا احرانا لو سلمنا ذلك لكان حاصلا
انه موضع يتعين الاسم دون الفعل فيتعين الفتح وهو غير متعين فصار نقضا على كل تقدير سواء كان موضعا للفعل ومع
للاسم بمفردهما فان زعم زاعم ان المكسورة بتاويل معنى صح فيه الامران الفتح ايضا ويل الفرد الا يصح فيه الا الجملة فهما قد
في كل موضع امرا خاصا به الطلاق كما تقول زيد ان اباه ابوك لو قدر ههنا باعتبار امره الخاص لم يقع الا الا
فلا ان تقدير الخاص لا اعتداد به وان كان كسرى فيه فذلك ان اباك ابو زيد وكذلك قولهم اما انه عبد العفو
وان الملازم يجوز الفتح والكسر والموضع موضع لا يقع فيه الا الاسم ومثال لا اعتراضا بطلة المذكور فان حمل الكسر في مواضع
والفتح في مواضع المفرد ثم ورد ما هو كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهي الفتح بعد لولا وبعد لو ودوران الفتح
بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لم يقع ان مع ما عملت فيه الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح
وقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن شيء مما اتى به يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه مطرح ذكره في الاستعمال والمبتدأ
الفتح لكونها مبتدأ لا خبر المبتدأ اذ لا يجوز ذكره وحذفه فان كسرت كانت الجملة هي الخاصة ولم تقدر حافي دخلة
ان فسلبها كما لما كان فتحها لم يقع الا في موضع المبتدأ خاصة وقد كان الخبر محذوفا وجاز الكسر على تاويل الثابت الخبر
مبتدا اذ ذلك ظاهر ولو كسرت بعد لو لكان فيه اثبات خبر الاسم بعد لولا وهو مطرح في الاستعمال وم ... فلو كان ما كان
مظنة للجملة فتحت فيه المكسورة الا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة كما انها على استقلالها بفائدتها وهي هنا

يقع موقع الجملة كما لها لما تقدم من انه يؤدي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فيجب ان لا يصح وقوعها الا موقع
الاسم المفرد ليستقيم على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف خبر الاسم الواقع بعدها وليجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في
قولك لو انك منطلق لانطلقت فهو موضع ظاهره وقوع الجملة الاخرى ان لو تقتضي فولك لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها
الا الجملة بان ما اولها لتقدير لو وقع انك منطلق اي لو وقع انطلاقك فلم يقع ان موضع الجملة وانما وقعت موقع الفاعل كالتي
في قوله تعالى ولو انهم لما يكون فوجب الفتح ولم يجز الكسر لانه كان يؤدي الى تقديم الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهي
فاسدة الا ترى انك لو قلت لو زيد قائم لقمت لم يجز لانك جعلت الجملة اسمية لا مساغ بها لتقدير الفعل وانما جاز لو زيد قام لقمت
على ان يكون زيد فاعلا لفعل مقدر دل عليه ما بعده فكانك لو قلت لو قام زيد فاذا فتحت ان صح بعدها كما بالاسم المفرد
المحذوف فعله فلم يقع الا في موضع المفرد فلذلك وجب الفتح **وقوله** في المثال الاخير مثل لو انك منطلق لانطلقت
اي لو وقع انك منطلق خطا وقع له في التصنيف لو انك منطلق لان من شرط لو اذا وقع ان بعدها ان يكون الخبر فعلا
اذا امكن ليكون في الصورة عوضا من الفعل المحذوف كقوله ولو انهم فعلوا ولو انهم صبروا ولو انهم اذ ظلموا انفسهم ولو انا كتبنا عليهم
فقوله في التمثيل لان التقدير لو انك منطلق وقاعدة الاسم خبر ان لو الواقعة بعد لو مخالف للقاعدة وقد صرح بذلك
عند ذكر حروف الشرط فقال لو لكنه يجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا فلا تقول لو ان زيدا حاضري لاكرمته ولو
قلت لو ان زيدا حاضري لا لم نسلم خبر **وقوله** هنا لو انك منطلق مثل لو ان زيدا حاضري وقد صرح بانه يمتنع على انه
قد اطلق ايضا ثم لم يجب بعضهم وبين له وجه ان لو الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه الا اذا
لم يتعذر الفعل باعتبار اللفظ المقصود الا ترى انه في قوله ما كان ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وكلام خبر عن ان المفتوحة
الواقعة بعد لو بالاتفاق فلم يمكن ان يقع موضعه فعل بمعناه ثم ورد كما الواقعة بعد ظننت دلالة على انها ايضا على فتح
ان في موضع الجملة تقدير الا تراه يصل ان زيدا قايم بعد قولك ظننت ان زيدا قايم في معنى الجملة على استقلالها لما بعدها الا ترى
انها سادة مسد المفعولين لولا ذلك لم يكن لهما لانهما متعلقة بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بما الذي ذهب
اليه الجماعة وانما هو مذهب بعض النحويين وان ما الجماعة فلما انتصب المفعول الثاني لانه لا يصح الا باركانه وان لا يجي في دفعه
باركانه ولانه لا يجعل المفتوحة انما وقعت في موضع المفعول الاول الحاصل والثاني مقدر ولم يقع الا في موضع
المفرد فوجب الفتح كما وجب في لولا ولو ولا يلزم على ذلك من وجوب ان لا يقع بعدها اذا اسقطت ان ذكر الخبر لانه من موضع
الجملة الاخرى عليه ان يكون ان ذا لم يفصل لحذف الخبر والاصل انه يجب على جواز ذكر المفعول الثاني لا حذفه
المفعول الثاني اقل الا بان يكون عن الجارية لم يقل ذكره ولا يجب فالاصل في ان يجاب عن ما ذهب الجماعة الذي لا يحتاج فيه على انهم
قبالوا الموضع موضع جملة وانما هو موضع المفرد الا ترى انه منصوب بظننت والجمل المستعملة لا يعمل فيها الافعال والمفعول
فضلة فكيف يكون جملة وهو فضلة فاذا لم يقع ان موضع جملة وانما وقعت موضع مفرد فان زعم انه كان الكلام يحتاجها
الى المفعول الذي هو بعد حتى الذي يحتاج **فالجواب** ان ذلك الاحتياج انما كان من جهة ان الظن انما وضع ليتعلق بالمعنى
على صفة فاحتيج الى ذكرها ليتبين لذلك الغرض ولما دخلت ان وتم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود معها من تعلق

الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب على مذهب الجماعة واستغنى عن اعتراض اللازم على
اكثابه المذهب الاول لظهاره المذهب مذهب الجماعة **قال** ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة الى آخره
قال رضي الله عنه على حسب ما فصله مثل مسئلة الايضاح للفارسي وهي اول ما اقول اني احمد الله وذكر فيها
تاويل الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي فاما وجه الفتح فمستقيم واضح واما ما ذكره من وجه الكسر فباطل غير مستقيم
وذلك انه جعل الخبر محذوفا والكسر محكيا بعد القول وكانه قال اول ما اقول اني احمد الله ثابت او موجود
واذا جعل الكسر محكيا متعلقا بالقول كان من القول وكذلك كل ما يحكي بعد القول الا ترى انك اذا قلت قول زيد
انه منطلق فالذي يحكيه هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق وان الكلام المحكي بعد القول واذا وجب
ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان التقدير اول اني احمد الله واذا كان التقدير اول اني احمد الله كان التقدير
اول او اول ما اقول فعل التفضيل المضاف الى شيء هو بعضه على حسب معناه فيجب ان يكون الخبر على كل ثابت وموجود
انما وقع عن اول اني احمد الله وقول اني احمد الله باعتبار الحروف والجرم وباعتبار الكلام لان ذلك من الخبار الموجود
في المعنى من الجمع لاني وضعنا اسناد الاجل يقصد ذلك وما يرد ولو ارتد لم يكن له معنى فبطل تاويل الكسر على ذلك والكسر
وجه مستقيم غير ما ذكراه وهو ان يكون القول على انه ثبت في نفسه فيكون او مضافا الى القول المتعدد ومنها اني احمد الله
ومنها غير ثم الخبر عما هو فيما يقع ذلك الى احمد الله وحكاه وانه في ان بعض الاقوال الو كما يقول الاول الاقوال
الذي تكلمت بها اليوم زيد منطلق واجابه الخبر محذوف اي يكون فكذلك اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون
جملة لان الخبر به عما معناه جملة لانه قول والاقوال كما قلت قولي زيد قايم فثبت ان وبطل الكسر الصحيح هو هذا
التاويل وان ما ذكراه لم يصلح من حيث انه يقصد من جهة انه كان خطا لما ذكرناه ومن المواضع المحتملة ايضا ما ذكره وهو مثل
ما اشتهر في الفتح والكسر بعد اذا فاذا فتحت فانما قصدت الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع المبتدا الخاصة فيكون الموضع
موضع مفرد لانه لم يقصد الا اليه واذا وجب تقدير حذف الخبر ليكمل الجملة واذا كسرت فانما قصدت الى حصول
ان على المبتدا والخبر على استقلال لما قبلها فلم يقع الا في موضع الجملة لان الكلام يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة
بما فاما لو وقع المكسورة وقد تقدم ذلك **قال** وكونها بمعنى التي يحتمل ما بعدها الكلام الى آخره **قال الشيخ**
كانما كسرت بمعنى لم تناسبه لانه موضع الجملة فاذا قصد ان لما وجب الكسر ان قصد الى ان الخاصة في الموضع
الذي يصح فتحه وجب الفتح ووجب تقدير الخبر عندهم نحو ما حذفه مثاله في كلامهم امر زيد حتى ان الكلام بالليل ان
قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وان قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفا كانك قلت حتى
كون كلامه بالليل معروف لان حتى العاملة حتى انما ما كول **قال** وان كانت العاطفة والجارة فتحت وهذا
لا اشكال فيه لان حتى العاطفة لا تقع بعدها الا المفرد والجارة لا يقع بعدهما الا المفرد فلا يصح بعدهما الا المفتوحة كما تقدم **قال**
ولكون المكسورة للابتدا لم يجتمع لانه لم يأت بها الى آخره **قال** رضي الله عنه يعني ان حروف الابتدا لم يدخل الجامع ان
من بين سائر الحروف لكونهما للابتدا فلم يكن بينهما تخالف ومن اجتماعهما الا ترى انك تقول انك لزيد منطلق ومثاله في ان زيدا

منطلق فصح ان يكونا في جملة واحدة لان لا منافاة بينهما خلاف غيرهما من اخواتها لما بينهما من المنافاة الا ترى كان في لكن
لو قيل منطلق منافٍ لقولك لكن زيدا منطلق لتعارض وحصول ما تحكيه وجاز لاداية الى المنافاة ثم ورد اعترض بقوله
ولكنني من حبها لعميد فقد دخلت اللام مع غير ان واجيب عنه ذلك لابد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن لما ثبت امتناع
حتى صح التاويل وليس المنافاة بينهما في الظهور كالمنافاة التي في لعل وليت ووجه المنافاة هو ان وضع لكن المخالفة بين ما بعدها
وما قبلها نفيا واثباتا فهي متوسطة بين كلامين متغايرين واللام مقتطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك لانه لا يمكن
اجتماع حرفين احدهما يقتضي الاتصال والآخر يقتضي الانفصال لانهما يؤديان الى كون الشيء متصلا غير متصل ومنفصلا غير منفصل
وذلك باطل واذا قررت المنافاة ودوركها ظاهر فيجب تاويله اذا الحكي وتاويله ما ذكره من ان عند الاصل لكن انني فنقلت حركة
الهمزة الى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس النقل فصار لكنني فاجتمعت النونات فحذفت الاولى تخفيفا ثم مثله في
النقل والتخفيف قوله تعالى لكنا هو الله ربي وهو بالاتفاق اصله لكن انا فنقلت حركة الهمزة الى النون من لكن فصار لكن
نا ثم ادغمت النون الاولى في الثانية فبقي لكنا وان ذلك يجب لوقف بالالف بلا خلاف كما يوقف على انا وهو في مثال ذلك اولى
لذهاب الهمزة فيه مع ان ذلك قصد به ابن عامر الالف فقرا لكنا هو الله ربي واعرابه مبتدا والله بدل منه او عطف بيان ورب
خبر المبتدا والجملة خبر ضمير انا في قولك لكن والضمير العائد عليه هو الضمير في ربي لان المبتدا المتكلم فيجب ان يكون الضمير
المتكلم ايضا ثم لم يجئ بين مواضع دخول هذه اللام مع ان قال وهما اذا جامعتها ثلاثة مداخل قال رضي الله عنه
الضمير في قوله دخولها اللام وفي جامعتها ضمير ان لانه اخبر عن في انها ثلاثة مداخل وثلاثة المداخل انما هي اللام فيجب ان يكون
الضمير لها اللام والاضافة المعنى واصل هذه اللام ان يدخل على المبتدا ولكنهم لما ادخلوا ان كرهوا ان يجمعوا بينهما لاتفاقهما
في المعنى ففصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين ان وبين الاسم دخلت عليه او اللام وان لم يفصل بينهما دخلت على الخبر
او على ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على الخبر فمثال الاول ان في الدار لزيدا ومثال الثاني ان زيدا لقائم ومثال الثالث
ان زيدا لطعامك آكل وما اشبه من قوله لعمري غير مكفور وان قيل آكل لطعامك وغير مكفور لعمري لم يجز لما ذكرناه
من اجتماع حرفين لمعنى واحد ما من الخبر ونحو بعد رقبة بقدرها فاذا قلت ان زيدا لآكل فقد حصل الفصل بينهما وبين الخبر وفي
المحسوس علمها فلا وجه للتخيير الى الفصل مع زوال المانع المدخل وسان لان الشيء تاخيرها الى ما ذكرناه وقد ظن بعضهم ان لما
مدخلا خبر ذلك وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لهو الظريف وقوله تعالى انهم لهم المنصورون
وهذا المدخل اما ان يكون على لغة من جعله مبتدا او جعله فصلا فان كان على الاول فهي لام المبتدا وان كان على الثاني فلم
يدخل الا على ما يتعلق بالخبر في المعنى لانه دخل الفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا للاول مثله في متعلق الخبر معمولا له
فيصح انه لم يفصل سواء وكان ذلك فيه اذا اتصل به فان هذا لا يكون الا متقدما على الخبر فلا ذلك الاعتراض عليه بهذا الفصل الزائد
واذا لم يعمل متعلق الخبر على عمومه دخل هذا المدخل فيه ولم يفرق انه اذا اتصل به لان المتعلقات كما يتاخر فيمتنع دخول اللام
قال ونقول علمت ان زيدا قايم فاذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل عن العمل قال الشيخ فالغرض عليها تقدم من
تاويله دونا وبل عدمه فاذا جئت باللام فيجب الكسر على كان تاويل ما على ما تاويله فانه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطلان ان يكون اللام

١٢٦

مع المفرد وجعلنا اول الكلام عليه كما هو نحو انه لم تات اللام علم انه لا عمل للعامل فيما دخلت فيه فصارت جملة على حيالها مستقلة
واذا دخلت ان مع اخبار المستقل وهي على استقلالها مع الكسر ولذلك لا يجتمع اللام مع المفتوحة ثم قوهما قال وعما
يحكى من قراءة الحجاج على المنبر انه سبق في مقطع العاديات الى فتحة ان ربهم في بعض النسخ الى فتحة ان ربهم بهم يومئذ لخبير والقراءة
المكسورة فلا وجه لاضافة فتحة الا على سبيل الاثبات فالوجه لذلك ان يقال انه فتحة ان فضاف الفتح اليه لانه هو المتلو
وثبت ان على حالها مكسورة والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام بعد ما ثبت لانه يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما يجوز ان يكون
الكسر غلطا وقد ثبت انه فتحها غلطا وهو مما يقوله ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام بعد وهذا امر
يؤدي الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبت فادخل ذلك يفعله مسلم قال ولان محل المكسورة وما عملت فيه الرفع
جاز في قولك ان زيدا قائم وعمرو الى آخره قال رضي الله عنه هذا تعليل لجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم
وذلك سائغ وهو مثل قوله ولكون المكسورة للابتداء والغرض تقدم مثال ذلك ان يكون الحكم اذا ذكرت مثال الحكم
معللا واذا ثبت ان ان والاسم معلا في المستقل لم الاستقرار لم يجز وان ثبت تعليله بعد ذلك ووجه العطف
على المحل انه موضع ان ما عملت فيه دفع لكون المعنى لم يتغير يجيء العطف لذلك لو قيل ان العطف على محل زيد الحكم بمعنى
زيادة ان لان حسنا لان هذا مشبه بقوله ليس زيد بقائم ولا قاعدا وقلنا بالجبال والحديد والامر ان مستقيمان
فانه لو قيل فوق لهم قلنا بالجبال والحديد ان العطف على محل الجار والمجرور جميعا كان صديقا فلذلك هنا قال
وفيه وجه آخر ضعيف وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير وهذا انما يكون في المواضع التي يكون الخبر فيها له عمل رفع
حتى يصح العطف على مرفوعه فاما اذا كان جامدا لا عمل له فلا يصح ذلك فيه لانه لم يرجع له يعطف عليه كقولك ان
زيدا غلامك وعمرو وانما جعله ضعيفا لان شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل ان يؤكد بالمنفصل كقولك ان زيدا قام
هو وعمرو واذا كان كذلك فاذا لم يرفع بالفعل فلان يكون ضعيفا اذا رفع بالاسم الجامد اولى وفيه وجه آخر ليس بضعيف وهو ان عمرا
مبتدا مستقلا مفيد من غير تعلق بينه وبين ما قبله مثل قولك قام زيد وعمرو منطلق فرفع عمرو بالابتداء على حكم
الاستئناف لكن كذلك اذا قلنا ان زيدا قايم وعمرو فيجعل عمرو مرفوعا على الاستئناف وخبره محذوف لدلالة ما قبله قال
ولكن تشاركها في ذلك دون سائر اخواتها الى آخره قال رضي الله عنه وانما شابهتها لكن لانهما لم يغيرا معنى الجملة التي
تدخلان عليها كما لا يغير ان فان قيل فكيف ثبت مخالفتهما الا في باعتبار اللام وثبت مشابهتهما لها باعتبار العطف على
المحل قلت اما مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذكرناه واما وجه ما شابهتهما لها باعتبار العطف فلان العطف لم يكن متعلقا
بامر يفسدهما حتى يحصل المخالفة بينهما وبين ان لكن لكن حصلت في اللام ان ذلك انما العطف باعتبار ما بعدها كما بعدها
لا يغير جملة ومعناه باتي بها كما ان لا تغير ان فلما شابهها في المعنى الذي صحح العطف في ان صح العطف فيها ايضا لموافقتها
في ذلك لها ساير اخواتها فخالفتها لها في المعنى الذي من اجله صح العطف بمخالفة المعنى ولا يجوز ما كان حكم قبل دخولها الا ترى
ان في قولك ليت زيدا قايم المعنى زيد قايم ثم بطل العطف ان العطف عليهما اذا لم يكن تقديرها كالعدم ما لكن بعد ان
نظر الفرق بين ما يتغير المعنى الذي لاجله صح العطف فقد لحق بهما الزجاج الصفة بجمعها العطف وحملها عليه قوله تعالى قل

ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب يعني انه حمل ارتفاع علام الغيوب على ان يكون صفة لربي المنصوب باعتبار التأويل بين
المذكورين اولا وهذا الذي ذكره ابن الحاجب ليس بشيء فانه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره فصح ان يكون علام الغيوب
خبرا بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف او بدلا من الضمير في يقذف وفاعلا ليقذف على ان لا ضمير فيه واستغني عن العائد بالظاهر والتي
للدلالة على المعنى ومثل نحو قوله تعالى انا لا نضيع اجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على غيره لتثبت المسألة به
ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت بالمحتمل قال ابن الحاجب ليس بشيء قال وانما صح الحمل على المحل بعد مضي الجملة هذا
مذهب البصريين وهو الصحيح والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة او لم تمض فيجوزون ان زيدا وعمرو قائمان
والمبرد والكسائي يجيز العطف قبل مضي الجملة بشرط ان يكون الاسم لا يظهر فيه اعراب مثل قولك انك وزيد ذاهبان والذي
عند الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم ولا يثبت بمثله حجة لانه على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء والعلة ما قاله البصريون وبيان انه لا يستقيم في المعنى ما ذكره انه لو عطف قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو
ذاهبان لادى الى ان يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد وذلك لان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا لان
لانه لا بد لها من خبر فهو خبر وارتفاع عمرو انما هو بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من ان فجعلها
مع معمولها كالمبتدأ المجرد وخبره يجب ان يكون مرفوعا بما ارتفع به فاذا قيل قائمان فجاء خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا
لان ومعمولا للابتداء وهو باطل والحكم بعد ذلك عليه فيه حتى يقال انه مرفوع بعين رفع بان ورفع بالابتداء القطع بان اجتماع
واحد لا يكون فيه رفعان ولانه لا علامة الا الالف والالف لا يكون الا رفعا واحدا فهذا ظاهر في ثبوت مذهب
البصريين وبطلان ما سواه وليس قولهم فمثال ان زيدا وعمرو قائم من قبيل الممنوع لان قائم اما ان يجعل خبرا عن عمرو
فيكون خبر زيد محذوفا تحقيقا فلم يعطف الا بعد مضي الجملة واما ان يجعل قائم خبرا عن الاسم الاول وخبر الثاني محذوف فيكون
على التقديم والتأخير كانك قلت ان زيدا قائم وعمرو فلم يعطف الا بعد مضي الجملة تقديرا لاختلاف ان زيدا وعمرو قائمان فان
ذلك غير ممكن تقديره فيه وسره زوال المعنى الذي ذكرناه في الافساد في مثل هذه المسائل لان الافساد انما جاء من
جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد اما اذا جعل لكل واحد خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من اجله الامتناع قال
ووقع لسيبويه ما ظاهره ان ناسا من العرب يغلطون [illegible] فجعله من باب الغلط لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبين وجه
الوهم لهم في ذلك بما شبهه بقوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وهو في الحقيقة عكسه لانه [illegible] والثابت مجرور فيا والقائل
ولا سابق شيئا قبل المجرور فما سأل من قبله بدا لي اني لست مدرك ما مضى فيتوهم ان الباء ثابتة لكون الموضع موضعا يجمع
دخولها فيه فيتوهم ثبوتها هنا كالسابق فجمع بينهما من جهة ان الجميع اشتركوا في انهم توهموا شيئا والامر على خلافه
وان اختلفا بتفصيل التوهم قال ولا يقال ان قوله تعالى والصابئون على التقديم والتأخير [illegible] ان زيدا
ان الخبر المذكور بعد في قوله والصابئون خبر عن الذين آمنوا مقدرا فلا يقال والصابئون لم يعطف الا بعد تمام الجملة
تقديرا وهو لحال الخبرين الذين [illegible] كما في قولك ان زيدا قائم وعمرو والآخر ان يكون قوله فلا خوف عليهم [illegible] فعلى هذا
الخبر معا على الصابئون ويقدر للصابئون خبر آخر عنه ويكون العطف انما ورد بعد مضي جملة مستقلة على المعطوف

ان زيدا قائم وعمرو قائم

اي حقيقة والاول يتقدم الخبر تقديرا [illegible] عن ذلك [illegible] كلام في ان العطف انما يكون بعد مضي
الجملة فاذا قلت [illegible] مضيهما تقديرا وقيل تقدم خبر محذوف وتأخير المعطوف عنه حمل على التقديم والتأخير والاخراج العبر عن ذلك
مثل هذه العبارة [illegible] ذلك فيه الحذف [illegible] المرجح
ونحو المقام اولى من مخالفة [illegible] فقوله بعد ذلك [illegible] والصابئون عند ما [illegible] خبر عنه [illegible]
مبتدأ بعد مضي الخبر الاول والخبر مراد والاخر مذهب سيبويه في قولك ان زيدا وعمرو قائم ان الخبر الثاني خبر الاول محذوف
وهذا مثله واستدل على ذلك بقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف ووجه الاستدلال انه لو كان خبرا
عن نحن لوجب ان يقال راضون [illegible] والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
وهذا ما [illegible] انه عطف على موضع ان قبل تمام الجملة كما في والصابئون [illegible]
كالتقدير فيما تقدم [illegible] قوله وانتم بغاة بعد مضي الجملة او بغاة الجملة الاولى
الذي بعد انتم خبرا عن ان [illegible] فلم يعطف الا بعد تمام الجملة [illegible] سواء [illegible] ايراد
هذا البيت دليل على ان المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح للجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة
الا ترى ان ان ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله ان العطف على المحل انما يكون في المكسورة فاما نحو عجبت من ان زيدا
قائم وعمرو ففيه [illegible] العطف على المحل يجوز ان يكون ايراد البيت ليس للعطف على الموضع ولكن للدلالة
على حذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني وعلى تقدير تقديم خبر الثاني في اللفظ مؤخرا على الثاني [illegible] ويكون
اعراب انتم في البيت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتدأ مستقل [illegible] الا باعتبار الجملة لا باعتبار
تشريكه في عامل كما في قولك ان زيدا قائم وعمرو منطلق وقد ذكر في تفسير سر في تأخير الخبر عن الاول وتركه ثم
اولا في مثل ذلك ان قال معناه انك اذا قلت ان زيدا مشنوء وعمرو اوهمت ان لزيد مزية في الاخبار عنه بالشناءة
على عمرو ولثبوت الحكم له اولا وما ثبت في التفسير اولا اقوى مما ثبت ثانيا ولما كان غرض الحكم التسوية بينهما ترك
ذكر الخبر اولا والاتيان بالحكم بالشناءة بينهما دفعة واحدة حتى لا يكون لاحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن
قال ولا يجوز ادخال ان على ان [illegible] الا انا قد بينا ان ان في كلامهم لا يكون [illegible]
[illegible] انه يؤدي الى [illegible] فلا بد من الفصل واذا جاء الفصل صح ادخال ان نحو ان عندنا ان زيدا في الدار
وقول النحويين لا تفصل الجملة بان المفتوحة ليس على ظاهره وانما يعنون اذا وقعت في الموضع الذي يصح فيه الادخال
المكسورة عليها او في الموضع الذي يدخل فيه العامل على الاسمين المتقدمين في علة ذلك فيدخل في قوله لولا ان زيدا
[illegible] اول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك ولكنه جاز لانه موضع لا تقع فيه المكسورة [illegible] انه مبتدأ
واللام فانه عند [illegible] مقدر بالمبتدأ والخبر مقدر بعد ذلك [illegible]
وهذا [illegible] في تعليل [illegible] انما امتنع [illegible] لاداء الى ادخال ان عليها اذ لو كان ذلك صح [illegible]
مقدرة مفتوحة بعد اذا لانه يؤدي الى ادخال ان عليها الا ترى ان المكسورة يصح وقوعها بعد اذا فلو كان

هذا التعليل صحيحا لامتنع وقوعها مصدرة بها الجملة بعد اذا لما يؤدي الى دخول اذا عليها كما قالوا في التقدير وهاتي في ذلك
ان زيدا منطلق عندي وانه انما امتنع لما يؤدي اليه من دخال الداخل عليها فاذا التعليل المستقيم هو اراده الفرق منهما بين ان
التي ينبغي لها لانه امر محقق في جميع مواقعها ومطرد غير منتقض والتعليل بذلك انما هو لامر يؤدي اليه عكسه لا لامر محقق نعم مع ذلك
منتقض على ما يقرر **قال** ومخففان فيبطل عملها لدخولها اما ان يريد بذلك انها تقع بعدها ملفوظا به او فيما يقدر فان اراد فيما يلفظ
به وهو الظاهر لان المكسورة لا يقدر بعدها شيء محذوف كان غير مستقيم من جهتين احدهما ان المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا الاسم
الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيد منطلق لان التقدير علمت انه زيد منطلق كما صرح به الجزولي فلا يقول علمت ان زيد
منطلق والتقدير انه زيد منطلق فكيف يبطل عملها عند التخفيف فلم يكن لها عمل فيه والاخر هو انه **قال** ومن العرب
من يعملها ويجعل اعمالها جميعا سائغا في اعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذ وان اراد فيما يقدر فهو غير مستقيم لانه
ذكر المكسورة معها ولا تقدير مع المكسورة ولانه ذكر اعمال المفتوحة شذوذا ولو تكلم يوم الضا وجعل اعمالها في الظاهر
والمعنى ان يقال فمخففان فيلغيان فيما يذكر عملهما ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كثير واعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها
ضرورة ويلزم تقدير اسمها ضميرا شأن محذوفا وتكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها وانما قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة
المخففة كيف ما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة لامرين احدهما انهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل
على المبتدا والخبر فلو لم يقدر الضمير خرجت عن حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فانها لا تدخل اذا دخلت على الفعل
الا وهو من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وكان في ذلك رعاية بما تقتضيه فهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين
فان الكلام مخرج [illegible] الثاني انهم وجدوا ان المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من الكلام والقرآن قال الله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة من خفف ولم يجئ ان المخففة المفتوحة عاملة في ملفوظ بعدها الا ما ذكرناه
من الضرورة وهي اولى في العمل عند التخفيف من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع وتقدير وجودها كالعدم
فلا طلبا للاعمال فيها مع ذلك فاعمال المفتوحة اجدر ولذلك قدروا معها ضمير الشان والذي يدل على ذلك ان العرب
بعضهم قول الشاعر: ان هالك كل من يحفى وينتعل. فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر هاهنا فالذي سوغ
التقديم كونها جملة وقعت خبرا وقال سيبويه لم يخففوا ان المفتوحة الا ان يكون الحذف معناه في حروف الابتداء بمنزلة
انه لكنهم حذفوا هنا النون من المفتوحة كما حذفوا الاضمار يعني ضمير الشان وهو انهما وجعلوه [illegible] الاضمار يعني حذف
النون فهم من ذلك ان اسمها لا بد من حذف من مضمر وقال ايضا لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة
مضمرا فيها اسم معلوم وقال ايضا في هذا الباب فالدليل على انهم انما يخففون على اضمار الهاء انك تستقبح قد عرفت ان يقول
ذلك حتى تقول ان لا يقول او تدخل السين او قد فهذا كله تصريح بوجوب الاضمار على ما ذكرناه فان زعم زاعم ان التقديم
انما جاز للبطلان عملها لان فصار مبتدا وخبرا والمبتدا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق زيد وقد دل
ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد **قال** ويقع بعدها الاسم والفعل
الى اخره وانما كان كذلك لما ذكرناه من ان اصل وضعها ان تدخل على المبتدا والخبر في المعنى وقد تبين انه لا يقدر فيها ضمير شان

[illegible]

يكون اسما لها بدليل وان كانت فالمعتبر في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون له اختصاص بالمبتدا والخبر فرعيا لما فيها من الجملة الاسمية
وجوز الكوفيون غيره وقد تقع ذلك في كلامهم نادرا على ما انشده من فيه ان قتلت لمسلما وابن الحنبلية لانه مخالف للقياس
واستعمال الفصحاء اما مخالفته لاستعمال الفصحاء فلانه لم يثبت في القرآن ولا في كلام فصيح ومذهب الكوفيين اذا وقع الاسم
بعدها ولم تقدير الضمير في مثل ذلك ونزل الجملة الخبرية الفعلية مجرى الاسمية مثل ان خبرا وانما قام زيد مجرى انما زيد قائم
وكان الخبر ولعلمت انما قام زيد مجرى علمت ما زيد قائما فلا يقدر في مثل ذلك ولا يلزم المكسورة اللام في خبرها سواء اهملت او اعملت
لانه لم يدخل اللام لنسب لنافية مع الجملتين جميعا الا ترى انك لو قلت ان زيد منطلق وان قام زيد جاز ان يكون المعنى
ما زيد منطلق وما قام زيد وجاز ان يكون المخففة فيكون المعنى زيد منطلق وقام زيد فاذا جيء باللام ميزت المخففة وعينت
هذه اللام الفارقة لذلك **قال** ولكن مخففة تهمل فما ذهب بعضهم الى الحرف لا يعمل حرف النفي وقد وسوف والسين
وان انما تعوض مع الفعل ولكنه استغنى عنها [illegible] والسين لا يدخل الا على الافعال فعلم ان لا عوض فيما
ادخال حرف النفي معها لانقص لمعرفة وكان الاولى ان يبين ذلك ثم لما مثل فلم يمثل على ترتيب مستقيم لا على ما قدمه من الفصل
والنفي [illegible] وذلك ان الذي رتبه مثل [illegible] الاسم والفعل [illegible]
[illegible] المكسورة ملغاة ثم مثل [illegible] المفتوحة العاملة [illegible] المفتوحة الملغاة
لانها [illegible] شاذ فترك تمثيلها هنا [illegible] يذكره في آخر الفصل ثم مثل دخول المكسورة على الفعل فهو مستقيم
لو كان [illegible] تمثيل المفتوحة ملغاة [illegible] الكوفيين في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتدا والخبر [illegible] ذكرنا
انه ينبغي تقديمه وهو المفتوحة الملغاة [illegible] علمت ان زيد منطلق [illegible] انه زيد منطلق [illegible] الله تعالى وآخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي ان يمثل المفتوحة الداخلة على الفعل على حسب ترتيبه [illegible] الكلام
على جميع ذلك [illegible] البيت ٢ في فتية [illegible] علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل ٢
والتقدير انه هالك على ما تقدم ثم مثل دخول المفتوحة على الفعل فقال [illegible] علمت ان سيخرج زيد وان قد خرج
وان سيخرج وان سوف يخرج والنفي [illegible] انه في الجميع لما تقدم ذكره والتزموا العوض [illegible] الحروف تنبيها على انها ليست
الناصبة للفعل [illegible] ولم [illegible] العوض [illegible] حرف النفي [illegible] فاستغنوا بحرف النفي لما كان زيادة
مضادا لها الا ترى انه لا يصح ان يجمع بينه [illegible] السين [illegible] ولا [illegible] وبين قد لان [illegible] الاثبات فلا يجمع
بينهما مع حروف النفي **قال** والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة او مخففة [illegible] في العمول الى آخره
قال رضي الله عنه [illegible] الى المشاكلة بين ان والفعل الذي يدخل عليها وذلك انهم لو ادخلوا عليها
غير افعال التحقيق لكان [illegible] الا ترى انك [illegible] لكان تاكيد الاولى [illegible] وافقى
دال على [illegible] الواحد لا يكون [illegible] فلذلك لم يدخلوا عليها الا هذه الافعال ما قاربها [illegible]
دخول الفعال [illegible] على المشددة [illegible] الى ان يدخلوا افعال التحقيق على المشددة [illegible] المشاكلة بينهما
[illegible] **قال** [illegible] بما اذكرنا [illegible]

اليها فاذا ادخلته على المخففة او المشددة فلا تكون فصلت بنونه ولم تشابت بالفعل الذي فيهما والعمل فيها واذا ادخلتم
على ان الناصبة للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح ان يقع ظرفا فقد علم بذلك موضع الناصبة وموضع
المثقلة والمخففة منهما وذلك ان لفظ ان ما ان يذكر بفعل قبلها مسلطا عليها او لا فان كان بفعل مسلطا عليها فلا تخلو اما
ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فان كان الاول تعين المشددة والمخففة منها والثاني تعين الناصبة والثالث يجوز فيها
المرادان فان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا تخلو اما ان يكون متصلا بها الجملة او لا فان وصل بها الجملة حسب
الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم يتصل بها جارا جمع الفتح ليحتمل ان يقوم محسن لك تقوم
فجعل الضابط عليه موضع تعيين الناصبة وتعيين غيرها وموضع جواز الامرين مشاكلنا وليسامعا **قال** وترجح المكسورة
الى معنى الحال سدا في الكثير من النحويين وقد اتى بعضهم في حمل ليت الذي يكثر العواد لعل الخ يدارادان الحرف كاني
وادخلها على انما وحذف الخبر العلم به بمعنى ان لم يكن الخبر سلطان لصواب بل في ظاهر الذي جعلها بمعنى نعم
بجعلها اوليا السكت كانه قال ان نعم لحق بها السكت للوقف ومادر في كلام ابن الزبير جوابا للقائل لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تعالى صحبة المعنى نعم ولولا ذلك لكان الفتح لانها الناصبة في ليت متعينا واذا بلغ في غير
لتحمل ليت لوجهين الا ان حمل على الناصب ماولى لانه الاكثر فان عوض حذف الخبر سائغ كثير قوام القرينة اكثر
من استعمال ان بمعنى نعم فكان اولى لذلك تخرج المفتوحة الى معنى لعل لتحقيق لكان العون انك شيئا اي
لعلك منه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة من قرا بالفتح لانها لو جعلت متصلة بما قبلها
لتغير المعنى الى خلافه وصار عذرا لهم لانه يصف ردا عليهم في قوله لئن جاءتهم اية ليؤمنن بها فقيل وما يشعركم
ردا عليهم فالمعنى كما جاء هذا المعنى في غير موضع وقيل لعلها ما تعا الدلالة من قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في
طغيانهم يعمهون فعلى ان يجعلك ان لكم بما ردا عليهم لانهم فيه الاعمال بما على الاتصال يشعركم على انه فاعل
يشعركم صار المعنى نوع من نعم انهم لا يؤمنون وهو عكس المعنى المقدم لانه فالمعنى تحقيق بما قصد وقد علم انه
ردا عليهم فكيف يرد عليهم قولهم وقد خفف عملها بعضهم على ان يكون لا زايدة فيستقيم المعنى لانه يصير مثل من زعم
انهم يؤمنون وفيه ما تعلق لهم فيجوز انها على ظاهرها لغير ... على معنى التعليل اوضعهم على ذلك تخريج السؤال مقدر
كانه قيل لم حجوا فقيل لانها اذا جاءت لا يؤمنون **قال** ولكن للاستدراك الى اخره **قال** رضي الله
عنه وضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرر عند ذكر دخول اللام مع ان واذا كان ما قبلها نفيا
كان ما بعدها اثباتا وبالعكس وليس المقصود صورة النفي والاثبات وانما المعتبر المعنى فلو قلت سافر زيد لكن عمرو القام
استقام لان المعنى عمرو ما سافر وكذلك لو قلت ما سافر زيد لكن عمرو لم يقم كان مستقيما لان المعنى لكن عمرو اما سافر واستقام
في الجميع لحصول التناقض في المخالفة مع ما بعدها وما قبلها ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر
ولكن الله سلم لان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم وانما جعل ذلك من قوله ولكن الله
سلم لكونه جاء في سياق لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدلت على ان الاراءة ممتنعة في المعنى فلما قيل

ولكن الله سلم علم اثبات ما فهم اثباته لما يسلمكم خوف المسبب وابقاء السبب مقامه **قال** وتخفف فيبطل عملها
كما يبطل عمل ان وان لم يرد تشبيهها بما يجوز الاعمال لان الاعمال انما اخففت خلاف ان وان انما لم يعملوها
لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجرت مجراها في ترك العمل خلاف ان وان فانما اشبهها الجرار
علم في منع العمل يقع في حروف العطف على ما سيجي بيانه ان شاء الله تعالى **قال** وكان للتشبيه الى ان
الى اخره **قال** رضي الله عنه جعل كان مركبة من كاف التشبيه وان ولا دليل يدل على ذلك لاحتمال ان
يكون كلمة براسها للتشبيه كما ان ليت كلمة براسها للتمني ويقول الاولى لا وجه لهذا الان التركيب على خلاف الاصل
الخلاف الحق انها غير مركبة والاخر انها لو كانت مركبة لادى الى ان يكون جارا ومجرورا واستقر من الجار والمجرور
كلام صحيح نقطع بانه كلام مستقل التغييره ان الاصل ان زيدا كالاسد وانما ادخل حرف الجر وجب ان يكون
ان مفتوحة صار ان جارا ومجرورا والذي دعى من قال بالتركيب راي من صحة الكاف في قوله ان زيدا كالاسد واستقامة
نقلها صورة لبيل امرا ع الاحر على التشبيه وهذا لو سلم من الوجه الثالث لكان مفيدا ولكنه غير مستقيم لما
ذكرناه **قال** وتخفف فيبطل عملها الى اخره **قال** كان اذا خففت بان زال عملها والغا ولها ان لا تلغا اكثر
وهذا مما يبين لك على انها ليست مركبة لانها لو كانت مركبة كان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة لا يبطل لها في
المضمر على ما يقرر وهو لنا بما في الظاهر لما في لكان طيبة تعطوا الى ناضر السلم فانما جا الخفض على ان
يكون ان زايدة واما النصب والرفع فعلى ان يكون مخففة من الثقيلة فاذن ليس الخفض الا بتاويل الحرف بالكاف
وان حرف زايد كما تزاد بعد لما في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا وشبهه الا ان زيادتها مع الكاف قليل
قال ليت معناها التمني ولذلك وجب ان يكون مقدما وجوز عند الفراء ان تجري مجرى التمني فينصب
بها الجزان تشبيها لها بفعل التمني لما وافقته في معناه فيقول ليت زيدا قائما كما يقول اتمنى زيدا قائما والكسائي
خرج ذلك على تقدير كان فيقول ليت زيدا كان قائما على معنى ليت زيدا كان قائما وما ذكره لا دليل عليك لانما توهمه من
قوله يا ليت ايام الصبي رواجعا فهذا محتمل ان وجه على ما ثبت من لغته فلا ينبغي ان يحمل على ضعيف يثبت مع احتماله
ما ثبت عنهم والوجه ان يحمل على ان خبر ليت محذوف وذكر ولجعا حال من الضمير المستتر فيه فيكون التقدير يا ليت ايام
الصبي لنا رواجعا وتجعل حالا من الضمير المستتر في لنا الراجع الى ايام مثل قوله الكهف لي الدار قايما وهذا
سائغ في لغتهم باتفاق على الي من حمله على ما لم يثبت في لغتهم مثله وان كان الكلام على وجه على الكسائي واحد وان كان
ما ذكره الكسائي مذهب ايضا مثله في غيرها كان الا انه قليل لم يثبت وهذا كثير جار على القياس فيما الحاله القرينة
فكان المصير اليه اولى **قال** وتقول ليت شعري الى اخره ادخلها على المفتوحة ونبيه مسلط على
الجزان ثم حذف كما سلف في قولك ظننت ان زيدا خارج ومن زعم ان ثم خبرا محذوفا فيلزمه ان يقدر ها هنا مثله اذ الفرق
بين البابين في ذلك لعل معناها التوقع ويكون التوقع للمرجو والمخوف ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا عليها ومنه
قوله تعالى لعل الساعة قريب فهذا التوقع المخوف وقوله تعالى لعلكم تفلحون ترجي للعباد معنا ووقد اعترض بانه الكلام

وارد على غير الحكاية بعد التوهم من الباري مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات
كلها فاجاب عن ذلك بانه على طريق ردّ معناه الى المخاطب كان التوهم ممن يتعلق به ومنهم المخاطبون ومثل قوله تعالى
وارسلناه الى مائة الف او يزيدون في تمثيل من قدّر او بمعنى الواو لعلهم لكانت هذه حالة واذا كان قوله تعالى
فهي كالحجارة او اشد قسوة وما شاكله ومنهم من زعم ان لعل معناها في مثل ذلك التعليل هو يقف عليه في مثل لعل الساعة
قريب ومنهم من زعم انها في حق الله للتحقيق ما تعلقت به ويقف عليه في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ولم يتذكر
ولم يخش ولو كان للتحقيق لوجب حصوله واجيب عن ذلك بانه قد ذكر بقي للبعث وهو غير مستقيم لانه لم يرسل اليه الا
للذكرى وانما ارسل للتذكر النافع قوله وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فاطلع وذلك لانها لما كثرت في استعمال التوقع
المحبوب توقع للمجهول لزم معنى التمني لجرت مجرى التمني فاجيب كما اجيب التمني وقد اجاز الاخفش لعل ان زيدا قائم وليس بالجيد
لانه ليس معه المجوّز القياس ولا اللغة اما القياس فان زعم انها مثلها فلم يكن ان زيدا قائم ولا مجراه وقد جاء في الشعر
لعلك يوما ان تلم ملمة اجراها للتوقع كعسى وكان استعمال عسى بان والفعل المستعمل لكن فقال لعلك يوما ان تلم وليس
بالقوي لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء وتشبيهه ما ذكرناه ومن اصناف الحرف حروف العطف قال صاحب الكتاب العطف على
ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة الى آخره قال الشيخ حروف العطف هي الحروف التي يشرك بها بين
المتبوع والتابع في الاعراب وقد تقدم ذكر المتبوع بها وكلامه الان فيها نفسها فاذا وقع بعدها المفردات فلا اشكال
واذا وقعت الجمل بعدها فلا فان كانت من الجمل التي هي في محل المعمول لما تقدم كان حكمها حكم المفرد في التشريك كقولك ان زيدا قائم
وعمرو قاعد وشبهه وان كانت غير ذلك فلا تخلو اما ان يكون فعلية تقدم قبلها فعلية اما ان يكون الفعل معطوفا فاعله باعتبار
عاطفا او لا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره دون معموله من فاعل ومفعول لمخالفتهما في ذلك كقولك ان ضرب
زيد عمرا واكرم بكر خالدا فالعطف بحكم خاصة دون معمولها على حكم خاصة وفي معمولها ان لاحدهما على ما كان زيد عليه لو لم يعطف
لعدم عطفه لان فاعل الثاني ومعموله متعلق بعطفهما على فاعل الاول ومفعوله لاستقلال كل واحد منهما بالعامل في
ذلك على الفعلين فان معنى التشريك بينهما حاصل مراد يصح فيهما لا يصح في معموليهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك
كقولك قام زيد وخرج عمرو فمثال ذلك المراد به حصول مضمون الجملتين حتى كانه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو وهذا
اولى مما قاله الامام في البرهان من ان مجي حروف العطف في الجمل انما هو على سبيل التحسين للكلام لا لمعنى غير ذلك فانا على
قطع نعلم الفرق بين قول القائل قام زيد وخرج عمرو وبين قوله قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان الامر على ما ذكره لوجب
ان يكون الجميع سواء ونفي الاجتماع ثم لابد له لنسبته اليها وهذا يبين ان معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الامرين
الذي كان ثم افاد ثم التراخي فيهما فالذي كفيت فيه التراخي مع ثم هو الذي يعتد فيه للحصول مع الواو وانما اشكل
مع الواو ولما كان ذلك حاصلا مع الواو استغنت وابرح لكم تخرج الواو عما ذكرناه قوله وبين الفعلين في اسنادهما
الى زيد ليس بالجيد لعلمهما في بين معنى العاطف وليس العاطف هنا بالمطلع للفعلين في زيد انما صح لنسبة الاول
الى ظاهره والثاني الى مضمره ودون ذلك في العطف الا ترى انك اذا قلت ان اكرمني زيد اكرمه اخي فقد اسندت الفعلين الى زيد

والبر معطوف وانما جاء التشريك في الفاعل بما ذكرناه وثبت ان العطف في زيد قائم وعمرو منطلق ليس على معنى ما ذكرناه وانما
هو على احد الامرين اما ان يراد التشريك من الثاني والاول بين عامل الاول وان كان معنويا فيكون بمثابة قولك ان
يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي لان حكم التشريك في العامل المعنوي كحكمه في العامل اللفظي واما ان يكون الغرض عطف
الجملة على الجملة من غير قصد الى تشريك المفردات فيكون بمثابة قولك قام زيد وخرج عمرو وعلى ما تقدم قال فالواو
للجمع المطلق من غير ان يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر الى آخره قال الشيخ حروف العطف على ثلاثة اقسام
كما ذكرنا قسم يشرك بين المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو والفاء وثم وحتى وقسم يثبت الحكم به لاحدهما من غير تعيين وقسم
يثبت الحكم به لاحدهما بعينه فالاول قد تقدم ذكره والثاني او واما وام والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد من الاقسام يفرق
لحاله بمعان تخص كل واحد منها فالواو بمعنى الجمع المطلق بينهما من غير تعرض لتقدم ولا تأخر ولا معية لا على سبيل القطع
ولا على سبيل الاشتراك بل هي لجنسه عن ذلك وانما المعبر عنه في الوجود لا يخرج عن ذلك فانك اذا قلت قام زيد وعمرو
فجاز ان يكون الواقع كون زيد قبل في نفسه او بعد في الحال فيجوز ان يكون عالما فيصح ان يكون جاهلا والبر اجل
دالة على واحد منهما فثبت ان الواو لا دلالة له على ذلك فلذلك كانت الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ويقع الغلط
كثيرا في الفرق بين المحتمل المتداول في الوجود وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فلسببه لذلك اشتد اصحاب الكتاب
على فساد قول من قال انها للمعية بقولهم جاءني زيد اليوم وعمرو امس فعلى فساد قول من قال انها للاول قبل الثاني وبالعكس
بقولهم اختصم بكر وخالد من جهة ان الخصام لا يعقل الا فاعلين في وقت واحد فلو ذهبت تجعلها للترتيب لادى الى ان
لا يكون لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال وان ذلك نوله بيان فعودك قبلها لك لو ذهبت تجعلها
للترتيب لفسد المعنى لانه يؤدي الى الاخبار عن الجميع بالمساواة وهو محال قال وقول سيبويه ولم يجعل الرجل
منزلة يكون بها اولى من الحمار كانك قلت مررت بهما يعني اذا قلت مررت بزيد وحمار ولم يرد معنى المنزلة الا باعتبار نسبة
المرور اليه والا فلا اشكال وادرك ان قد تقدم زيد على الحمار لانه وشرفه وذلك جائز في كلامهم كثيرا الا انهم يعللون
الاشرف ولكن ليس الغرض الذي ذكر فيه ولم يقصد سيبويه الا نفي ان يكون التقديم يدل على ان للرجل مرتبة على الحمار بالنسبة
الى المرور واما الفاء فمعناها ان الثاني عقب الاول من غير مهلة كقولك جاء زيد فعمرو وهذا فارق الواو لما فيها من الترتيب
والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب شيئين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان
كان بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما ومعناها الترتيب لان بينهما مهلة وقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفاء بالمهلة وقول سيبويه في قولهم مررت
برجل ثم امرأة فالمرور بهما مروران لانه لما دخلت ثم على المهلة صحب الحكم بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة
فلو ان المرور بالمرأة مرورا ثانيا واورد الاخفش اعتراضا على انها بمعنى الفاء وثم الما الفاء فهي في ظاهر الآية بدل
على ان الثاني قبل الاول هو عكس ما تقدم واما ثم في الآية فمثل ان الجواب عن الفاء بقوله محمول على ان معنى اهلكناها حكمنا
بان البأس جاءها فكانت الاهلاك لها فكم عقبه لا هلاك بان البأس جاءها وظاهر في الجواب يجوز ان يكون المراد باهلكناها

حملنا با هلاكها فجاءها باسنا عقيب الحكم عليها ومعنى الحكم عليها اراده وقصد بهم فجاءهم عن ثم بان المراد بقوله
ثم اهتدى ثم دام ذلك لان الغفران موقوف على العاقبة وهو ظاهر في الجواب فيجوز ان يكون المراد بقوله ثم اهتدى
الى سلوك سبيل الاستقامة فيما يقع لان لو قلع بعد ذلك **قال** حتى معناها الغاية والانتهاء وانما قبلها يقتضي شيئا
فشيئا الى ان يبلغ اليه فلذلك كان يجب ان يكون جزءا من المعطوف عليه وهي محمولة عندهم على الجارة فلذلك لم يات فيها ما يلاقي
الخبر كقولك مات الناس حتى الصالح فجاز ذلك لان الجارة جعلوا الاصل على الفرع مذهبه وجعلنا ما الملك وزعاف
لخواتما الثلاث او واما وام الثلاثة لاثبات الحكم لاحد المذكورين غير معين وهي في او واما ظاهر الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد او عمرو فانت مثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه ولا يلزمه ان يكون المتكلم شاكا بل قد يبهم ذلك على السامع
وقد يكون شاكا واما حصر فيه ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما عنده ولكنك لا تعلم
بعينه فقد تضمن كلامك اثبات الحكم لواحد منهما غير معين وانما لم يقع في ام الا متضمنها الاستفهام صارت
الام كذلك لان الجملة الواحدة لا يكون امرا استفهاما وانما وقعت في الخبر اذا كانت منقطعة لانها مقدرة بجملتين
مخبرا بها ولانه ورد الشك بعد ذلك فهي في الجملة الاستفهامية ولذلك يقول في اعراب قوله انها لابل ام شاء
ام هي شاء فهذا معنى قوله والمنقطعة تقع في الخبر ايضا والا فالتحقيق ان ام لم يقع في الخبر اصلا لانها متضمنها الاستفهام
ثم مثال المنقطعة خاصة ودقق معانيها الاستفهام والخبر جميعا على ما فسرنا قال فقولك في الاستفهام ازيد عندك ام
عندك عمرو فلو عندك التحقق بها المنقطعة لان المتصلة لا يكون الا كذلك لا يلزم ان يقع المشكوك فيه بعد الهمزة والاخر بعد
ام ان كانت القضية في احد جزئي جملة كقولك ازيد عندك ام عمرو او اقام زيد ام قعد وكذلك لو قلت ازيد عندك ام في الدار
او اعندك زيد ام عمرو لم يكن مستقيما فان كان الشك في جملتين ولم يشترك في احد الجزئين وجب ذكرهما جميعا كل واحد منهما
في الموضع الذي كان يوضع المفرد كقولك اقام زيد ام قعد عمرو وان كان لا تمييز هذه عن المنقطعة الا بالفصل احتمال
الامرين جميعا في جميع مواضعها واما المنقطعة فوضعها على ان تاتي كالاضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية
وقد مثلهما جميعا **قال** والفصل بين ام واو في قولك ازيد عندك ام عمرو وازيد عندك او عمرو **قال الشيخ** قد عرفنا ان ام للعلم
باحد الامرين واما او فليست لذلك ولذلك اعلم الفرق بينهما فانت مع ام عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ومع او مستفهم
عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر فاذا قلت ازيد عندك او عمرو فمعناه هل واحد منهما عندك ومن ثم كان جوابه
بنعم او لا مستقيما وقد يكون ذلك مستقيما في ام لان السؤال عن التعيين ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسائل وانما
الاشكال في استعمالهما على غير ذلك وهو انهم استعملوا الهمزة وام في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء علي اقمت
ام قعدت واستعملوا الجملتين واتيا بينهما معطوفة باو في معنى الحال كقولك لاضربن زيدا قام او قعد فيتاتى ذلك ملتبس
فيه موضع ام بموضع او واورد تسوية قولهما ابالي انت بالحزن ام [illegible] على انه مختص بام واورد قوله
ولست ابالي بعد يوم مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت على تقدير موضع او والفرق بينهما ان قولها [illegible]
مفعول الا ابالي فيجب ان يكون من مواضع ام اذ لا معنى للحال فيه وانما المراد هنا المبالي ايضا فانه لا ضمير في ان يكون لصاحب

الحال فيكون حالا وقد تاتي لحتوف المنايا الرتبة فهذا ذكره فعول ابالي وهو في الحتوف منا ما قبلها من الحال في
كل واحد من الفعلين ضمير صاحبه واورد قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا على انه من مواضع
او وقد تطلعه المرفية بما تقدم فهذه هي المواضع التي يلتبس فيها موضع ام بموضع او وكثيرا ما يقع فيها المتاخرون في كلامهم
واشعارهم فلا يفرقون بينهما وشرط استعمال ام في هذه المواضع ايضا ان يستعمل الهمزة وشرط استعمال او ان لا يستعمل
همزة على نحو ما تقدم في الامثلة **قال** ويقال في او واما انهما للشك وانما قال ذلك تنبيها على ان ذلك ليس بلازم
اذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مثبتا واما في الامر فهي للتخيير والاباحة على ان وضعهما ما تقدم من اثبات الحكم
لاحد الامرين الا انه قد حصل قرينة تفهم معها ان الامر غير حاجر عن الاخر مثل قوله جالس الحسن وابن سيرين
وتعلم الفقه والنحو سميت اباحة والامر حسبه ادخل لاحد الامرين في التخيير فلا اشكال واما في الاباحة
فانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو فتعلم المامور احدهما فانه ممتثل لامحالة وانما الحدث بعد الخروج عن الاخر من امر
خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوع او في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا وهما لو انهي
لاحدهما مثبتا لا بعد مستلزما الى انهما نهيا جميعا ومن ثم حملها بعضهم على انها بمعنى الواو وقال التقدير آثما وكفورا
والاولى ان يحمل على بابها وانما جاء التعميم فيهما من امر وراء ذلك وهو النهي الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي
تطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا فجاء التعميم
فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها فيما ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات فانه قد
يفعل احدهما دون الآخر فهذا معنى دقيق فعلم بهذا ان او في الآية على بابها وان التعميم لم يجئ منها وانما جاء من جهة العموم
الثابت على ما ذكرناه **قال** وبين او واما من الفصل الى آخره **قال** اما الفصل بين ام واحدهما فواضح في الاستفهام
وغيره واما الفصل بين او واما فليس الا باعتبار امر لفظي وهو انه يشترط في اما ان يكون متقدمة قبل المعطوف عليه كما
تقول في قولك جاءني اما زيد واما عمرو وقد يحصل فائدة التقدم وهذا التقدم ولا يجب في اما ذلك ويشترط ان يكون
المتقدم اما ايضا كقولك جاءني اما زيد واما عمرو ولم يعد الشيخ ابو علي الفارسي اما في حروف العطف لدخول العاطف عليها ولوقوعها
قبل المعطوف عليه وكلا الامرين يخرجها عما صارت اليه اما الاول فلانه ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف واما الثاني
فلانه ليس من حروف العطف شرط التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه **والجواب** انا نقول لا نسلم اولا ان الواو في واما
حرف عطف داخل على اما لانا وان سلمنا انها للعطف ولا يلزم ان يكون صورة الحرف مستعملة فالموضع وبعض [illegible]
ثم ولو سلم ذلك فلا يبعد في ان يكون داخلا على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ويكون اما لغرض الجمع ما بعدها
وبين ما بعد اما المتقدمة وهذا هو الصحيح والذي يحقق انهم اذا قالوا جاءني اما زيد وعمرو فهو بمنزلة ومعه قولهم واما قولوا
انها حرف عطف لم يقع [illegible] العطف [illegible] وقد عطف بالفاء وثم وقد نصوا انهم اذا قالوا [illegible]
واما استغنى عن الواو قبلها لما ذكرناه من الغرض بالواو في اما عطفها على اختها فلما انتفى [illegible] قبلها
قبل المعطوف عليه فيقول اما المتقدمة حرف عطف [illegible] فلا معنى لقول [illegible] بل الحرف العطف متقدم وانما قدم

ثم ومثبت بالشك فيما يأتي بعده وحصل ان يكون على لفظ ما بعد لما قبله من معنى الشك فثبت ان الاولى للشك المحض من غير عطف
ثم الثانية لهما جميعا والاولى ولكن بل لا شيء منفصل معهما بثبوت الحكم لواحد بعينه ثم تفترق بعد ذلك فلا يفارقهما في ان الحكم
للاول دون الثاني نحو ما جاءني زيد لا عمرو واما الفرق بين بل ولكن وان اتفقا في ان الحكم للثاني فهو ان لكن وضعها
على مخالفة ما بعدها لما قبلها في الكلام فهما في عطف المفردين ولا يستقيم فيه من الا مثبتا احتاج نقيض النفي في المفرد
واذا قصد ان يكون مثبتا وجب ان يكون ما قبلها منفيا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولو قلت جاءني زيد لكن عمرو لم يجز لما
ذكرناه واما بل فللاضراب مطلقا مثبتا كان الاول او منفيا فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اخبرت عن نسبة المجي
الى زيد ثم بدا لك فهو اذا من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام الفصيح واما اذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو
فيجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو غير جاء كانك قلت ما جاءني عمرو فيجوز ان يكون مثبتا له المجي فلا يكون غلطا

ومن اصناف الحروف حرف النفي قال وهي ما ولا ولم ولما ولن وان **قال الشيخ** فما لنفي الحال نحو ما زيد منطلقا او منطلق
على اللغتين والدليل على انها للحال ان المفهوم من قولك ما زيد قائما نفي القيام في الزمن الذي اخبرت به فان زعم
زاعم انه كذلك من قبيل الاخبار عن الحال كما في قولك زيد قايم فليس بمستقيم لانه لو كان كذلك لكانت لمجرد النفي ولو كانت
لمجرده لجاز ان تكون بمعنى ما اكرمك امس بل زيد قائم امس وما سال مجرى ذلك دلالة على ان فيها زيادة تمنع وليس الا ما ذكرناه فوجب الحكم
به وانما منع ان تكون بمعنى الا لما فيه من الحال لم يجز ان يدخل عليها حرف الاستقبال كما امتنع في الاثبات ان يكون بمعنى
وقد ذكر مثال الجحد في استعمالها للماضي والمستقبل عند قيام القرائن قال الله تعالى حكاية عن الكفار وما نحن بمنشرين
وما نحن بمعذبين وفي الماضي حكاية قولهم ما جاءنا من بشير ولا نذير فانه ورد للتعليل على معنى كراهة ان تقولوا لو اعتذ
انا لقد الحجة عليهم ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير وهذا الماضي المحقق ومثال ذلك كثيرة ومما ورد قول سيبويه
مقربا المعنى الحال لانه جعلها في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا ريب ان قد المقرب من الحال فيلزم ذلك ايضا
لما في النفي وجعل سيبويه فيها معنى التاكيد لانها جعلت موضع قد في النفي فكما ان قد فيها معنى التوكيد فكذلك ما جعل
جوابا لها **قال** ولا لنفي المستقبل في قولك لا افعل فهي موضوعة لنفي المستقبل اذا قلت لا يقوم زيد فمعناه نفي القيام
في المستقبل كما في لن وان كانت لن اكد منهما ثم قواه بقول سيبويه معنى لن القايل هو يفعل ولم يقع الفعل واذا
لم يقع فهو مستقبل **قوله** وتبحها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار مستقيم واما قوله وغير عام في قولك لا رجل
في الدار ولا امراة فهو غير مستقيم لانه لا خلاف عند اصحاب العموم انه مستفاد منها العموم كما في لا رجل في الدار وان كان
لا رجل في الدار اقوى في الدلالة عليه لكونه نصا او لكونه اقوى ظهورا وسبب العموم انها نكرة في سياق النفي والنكرة
في سياق النفي تعم فلا يصح قوله وغير عام في قوله لا رجل في الدار ولا امراة لما سبق انه عام في الظاهر ان التصنيف
وسع فيها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا رجل في الدار ولا امراة وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو
غلطا في قوله والنهي الامر غير مستقيم في ظاهره لانه ان اراد الامر الذي هو ضد النهي فليس صيغة النهي موضوعة لنفيه
الا ترى انك اذا قلت لا تزن فليس المقصود نفي الامر بالزنا لانه لو كان كذلك لكان قولنا المنهي لم يحصل نعم يحصل الذي هو نفي

المامور به ونفي المامور به لا يجعله محرما كما في جميع المباحات وان اراد به الامر الذي هو اصل الامر لم يكن مستقيما لان
قبل نفي الامر ايضا الا ترى ان قولك لا تجلس ولا تزيد في الحمام وكل موضع يقع فيه لو كان لم يكن لتخصيص النهي به كل عليه
التفسير معنى والظاهر انه لم يقصد الا الوجه الاول واراد ان يخرج الامر عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج الى ان يميز
ذلك انما الطلب الاشتراك لعلمه استغنى عنه بقوله وفي النهي ولو قال وهو نفي لكان اقرب الى المقصود **قوله** وفي الدعا
في قولك لا رعاه الله فالظاهر انه عطف **قوله** والدعا على الامر كانه قال والنفي الدعا وذلك ظاهر من عرضه في
جعلها للنفي في كل موضع واذا جعل الناهية لان كل نهي عندنا العرب الكلام عليه كالكلام عليه في النهي وان جعل قوله والدعا
معطوفا على قوله النفي كان معناه للدعا اي ويكون للدعا كان مستقيما ولا يرد عليه ما تقدم الا ان الظاهر من
كلامه خلافه على ما تقدم **قوله** ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه لم ولما يدخلان على المضارع فيقلبانه
الى الماضي الا ترى انك اذا قلت لم يقم ولما يقم فمعناه نفي الماضي حتى كانك قلت ما قام وما قعد فيقوم ويقعد
في مثل ذلك الفاظ مضارعة بلا خلاف ومعناهما الماضي بقرينة دخلت عليهما وهي لم ولما فلا يحتاج الا خلاف احد فيه
غير بعضهم حين ذكر ان لم ولما تقلب لفظ الماضي الى المضارع مما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك
فانه يوهم ان المضارع على معناه لانهم يقولون انما قلبت لفظ الى لفظ المضارع ولم يتعرض ان معنى المضي
وكان الاول اولى لان كل منهما من الغرض ما ذكره وابين في تفيد الغرض الحكم **قال** ولن لتاكيد نفيه
نفي المستقبل ومثله المثالين حسا في قولهم لن ابرح من القرابين التي [illegible] النفي الاكثر
على توكيدها النفي وقال الخليل اصلها لا ان وقال الفرا اصلها لا فقلبت الالف نونا وكلا القولين غير جيد لان قول الخليل
مستقيم لانه لا يجوز ان يقول زيدا لن اضرب ولو كان اصلها كان الطلب جهة من فان زعم انها غيرت لفظا ومعنى فله
مستقيم لما يلزم من مخالفة القياس من غير حاجة وفي مخالفة القياس فيها من وجه منها ان قياس الحروف الافراد ومنها
قبل الهمزة والحذف ومنها ان قياس ما بعد ان لا يتقدم عليها وههنا يجوز ان تقول زيدا لن اضرب فلو كانت لا ان لم يجز
واما قول الفرا فيرد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من ان اصل الحروف الا تبدل ايضا ومن ان تقديم المعمول ع
لا غير شايع لا يقال عمرا لا اضرب زيد فثبت ان القول ما قال سيبويه وهو الصحيح فان ما زعمه لا يصح في معناها
وتدخل على الجمل كما يدخل ومثل ذلك الجمل الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية واختلف في الجمل واكثر النا
لا يجيزونه [illegible] المبرد [illegible] مجرد قياس في اللغة لا يثبت قياسا وان الدليل على ان اللغة لا
قياسا الاطباق على ان ليت ولعل [illegible] ولو كان مستقر فيها ولو كان القياس [illegible]
رفع الفاعل في مثل قام زيد [illegible] لم يسمع من العرب غير هذا اللفظ نقيس [illegible] طريق عام [illegible]
كلامهم ان كل ما نسب اليه الفعل فهو [illegible] نحو قام زيد [illegible] العموم [illegible]
فاذا [illegible] المرفوع [illegible] بالقياس [illegible] بطريق العموم [illegible] كما في قولنا قام زيد
البرد انه من باب رفع الفاعل فليس بمستقيم فانه لا يلزم من العلم [illegible]

عند الذين يعملونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه والله اعلم ومن اصناف الحروف حروف التنبيه وهي الا واما
وها يفصل الجملة لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خشية ان يفوته لغفلته شيء مما الا انها اختصت بدخولها
ايضا منبهة على المفردات من اسماء الاشارة والضماير على ما مثله فيه فاذا لا يدخل الا واما الا اول الكلام على الجمل
واما ها فيدخل كما يدخلان ويدخل على الضماير واسماء الاشارة لم يكن اول الكلام ومن اصناف الحروف حروف النداء
وتعددها وساق والمرحروف النداء لانه جعل النداء وبـ منادا واين منادا في الحقيقة لان المناجي هو المطلوب اقباله
والمنادى بل يسمى كذلك وان كلم يدخل الا المرفي انه يسمى لتخصه ولوقلت وازيد وانت يقصد بها الندبة لم يجز واما يا
فمشتركة في المناجي والمندوب جميعا واما هي مختصة بالمناجي فاذا هذه الحروف على ثلاثة اقسام قسم للمناجي
وقسم للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسم يا ايضا على ثلاثة اقسام للقريب والبعيد والمتوسط فوجب اخراج وامن
هذه القسمة وان كل محلها قسما براسه فهاوا والمندوب خاصة واورد قولهم يا لله اعتراضا على قولهم ان يا للبعيد
واجاب عنه بان البعد انما هو بالنسبة الى الله تعالى انما هو بالنسبة الى بعد العبد من الله سبحانه ودعاه واذا استحضر الانسان
نفسه في ذلك فهو بعيد وبهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك ومن اصناف الحروف حروف التصديق وهي نعم
وبلى الى آخرها قال الشيخ سميت حروف تصديق لانك تصدق بها ما يقوله المتكلم وذلك في غير بلى وانما قد
يكون بلى تصديقا في مثل قول القايل الم احسن اليك فتقول بلى فهذا التصديق لقوله لان معنى قوله الم احسن اليك
اني احسنت اليك ولكنه لو قال احسنت اليك فقال بلى لم يجز لان من شرطها ان يكون النفي في كلام من جنسه لتثبت
بها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على سبيل الاثبات واما نعم فتصديق بما ما يقوله المتكلم فان كان استفهاما اثبت بها ما بعد
الاستفهام من اثبات او نفي فاذا قال القايل اقام زيد فقلت نعم ثبت القيام واذا قال الم يقم زيد فقلت
نعم فقد نفيت القيام لانها اثبات لما بعد الاستفهام في كلام المجاب وبعد الاستفهام هنا النفي فيكون اثباتا للنفي
المذكور واما بلى فلا يستعمل الا بعد النفي لاثبات المنفي فاذا قال القايل الم يقم زيد فقلت بلى فمعناه قام ولهذا كان
الست بربكم قالوا بلى ولذلك قال المفسرون لو قالوا نعم لكان كفرا لما ذكرناه واما قوله تعالى بلى قد جاءتك آياتي بعد قوله لو ان الله هداني
فلان معنى لو ان الله هداني ما هداني فجي ببلى لاثبات المنفي في المعنى ولذلك حققه بقوله قد جاءتك آياتي وهي من
اعظم الهدايات فصح ان يدخل بلى لما ذكرناه من معنى النفي ولولا ذلك لم يات ببلى والجالح تصدق بها الا في الخبر خاصة
هذا هو المعروف من كلامهم وقد زعم بعضهم انه يجوز ان يقع بعد الاستفهام ايضا والمرخ لك غير معروف وان كان لك
جاء به في الخبر وقد تقدم ان الاستعمال ان فيه ذلك قليل وان المشهور ونقل شيء محتمل ان يكون ان هي الناصبة
محذوفة الخبر اي انه كذلك وحرجها الاصل لحال المعنى وقد الكرا اكثر فيها وقد يستعمل بمعنى حقا واذا جاءت كان
نعلنا بها الملائها اسم من اسماء الافعال بمعنى حق ذلك كما معنى ان يقصد بحسبها ان ذلك يصلح له وكثير ما يفسر اسماء الافعال
بالمصادر واما لا انه نوا في الخبر الذي هو حرف في لفظه واصل معناه اذ معناه في الحقيقة التصديق والاثبات كما قلنا
في على اذا كانت اسما ومعنى البيت في قوله ⁓ وقلن على الفردوس اول مشرب ⁓ اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره

الفردوس الظاهر انما اراد كانا معروفا وانه كذلك الجواب بقوله اجل جير اي آخره ووقع في المفصل ان كانت الفيه وفي غيره
ان الكسر ولكل معنى فالفتح على معنى ان ذلك قد حقق لاجل ان اباحة حصانه وما عدم منه والكسر على معنى ان كان ذلك وحقق
ان كان قد حصل الاباحة الدعاثر فظهر ان الفتح في المعنى المراد اقوى من الكسر واي لا تستعمل الا مع القسم تقول اي والله ولم يسمع
ذلك الا مع غير الفعل فلا يقال ايحلفت بالله انما يقال اي والله واي لعمري وقد الحق الى الاستعمال في كونه
لم يستعمل الا ولذلك كان الاولى في مفيرها في تصحيحهم في ذلك سواء وفي اي الله ثلاثة اوجه احدها ان يفتح الياء لا التقاء الساكنين
على خلاف القياس وشاذ كذلك لان قياس الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول كما جاء الوجه الثالث
وكان يتحرك الا هنا الحرف يحي لفظ كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته فلا يعرف معناه وفيه الثاني بالفتح والثاني ان
يجمع بينهما وبين الساكن الذي بعدها وهو على خلاف القياس ايضا ولكنه شبيه بمثل في لم ضالين وحان لان الثاني
مشدد فشبه المنفصل بالمتصل كراهة اذا به الى ما ذكرناه والوجه الثالث وهو الجاري على القياس وهو حذف
الياء لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله ومن اصناف الحروف حروف الاستثناء وهي الا وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات
وقد في بعض اللغات الا انه الحصل وخلا في الظاهر لانه جعلها حرفين انما هو في بعض اللغات فلا ينبغي ان يكون حاشا
معهما في ذلك لان كونهما حرفا هو اللغة المعروفة على العكس من خلا وعدا فلا ينبغي ان يشترك معهما في قوله في بعض
اللغات فيوهم التسوية وهي ما ذكرنا عليه منها ومن اصناف الحروف حرف الخطاب وهي الكاف والتاء الاحقان علامة للمخاطب
الى آخره قال الشيخ لا فرق بينها وبين اسم الخطاب ان تلك موضوعة لمخاطبه كما وضعت الاسماء كما مسند
او مسند اليها كقولك ضربت فهذه فاعل نسب اليه الفعل كما تقول ضرب زيد واما هذه فيدل على الخطاب لازمه
على انه اسم المخاطب به فهو موضوعة لا يمتنع استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند اليه وانما وزان
التنوين والالف لما انما انقسمت قسمين قسم يبين به الخطاب بالجملة كقولك ارايتكم وشبهه وقسم يبين به الخطاب
بالمفرد وذلك على ضربين قسم يبين حال المضمر المجاب له كقولك اياك وانت وقسم يبين عن حال الاسم الملحقة به لاستغنائه
عن بيانها كقولك ذاك وذلك وشبهها فاما كونها حروفا في ذلك فانه متفق عليه واما كونها حروفا في مثل اياك فمختلف فيه وقد
تقدم في المضمرات ما يغني فيه عن الاعادة واما كونها حروفا في ارايتكم فقوله الكاف والميم فلانها لو كانت الكاف اسما لكانت
مفعولا لارايتك ولكان يجب ان يقول ارايتموكم لان الخطاب لجماعة فاذا كان الجماعة وجب ان يكون بالتاء والميم كما يقال
علمتموكم قايمين فلما جاء على غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه قال فهذا دليل يدل ايضا فان انا تقول كم
لجماعة وهي اسم فينبغي ان يكون ارايتكم قلت لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب خصت التاء والميم بالمعنى المعلم
باعم جماعة بقولكم الا ترى ان الميم لم يوت بها مع التاء الا لجعلها للجماعة فالكاف والميم لمجرد فان قلت
فليجعل على ما ذكرت والكاف والميم اسم قلت لا يستقيم لانه يمنعها الجواز ان ذلك يدل على ضمير او جعلت الكاف مفعولا
لم يستقم المعنى لانه يصير المفعول الاول هو المخاطب فيصير مخبرا عنه بقولك ما صنع وليس فيه ضمير يرجع اليه والمعنى على خلافه
ومنها لزوم مثل علمتكم قايمين واستوفيها ان كل واحد من التاء والميم والكاف والميم مستعمل في الاسمية فيجب ان يعطى كل واحد منها

ما يستحق في وضعه لانه اسم مستقل خلاف الكاف والميم فانهما لما كانا حرفين للخطاب فاستغني عن الميم العربي
بعض ما لو لم يكن الكاف والميم فلذلك استغني عنها في ارايتكم ولم يستغن عنها في مثل عليكم كما تبين **قال** ولحقها التثنية والجمع
الى آخره يعني ان كاف الخطاب يلحقها الميم والالف التي يدل احدهما على انه معه التثنية والميم وحدها يدل احدهما على انه الجمع والنون يدل
على انه الجمع المونث وكسر يدل على انه الخطاب المونث فيصير لفظه كلفظ ضمير المخاطب سوا ولمن يعني انهما مثنى وجمع وان الكاف
كما يلي الضمائر ومثل ذلك قاعيتها الفصل **قال** ونظير الكاف التا والنا وتثنيتهما وجمعهما الا الغرق فقد علم ان الكلام فيهما
يلحق بالثاني انه كان كان الخطاب ان كان غيرهما فلذلكم والغائب في الخلاف فيهما وما ذاهو الاصح فلا فيه الا انه **ومن اصناف**
الحرف حروف الصلة وهي ان وان وما ولا ومن والباء واللام ويعني بحروف الصلة حروف الزيادة وسمي حروف الصلة لانه
يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها فاما ان فتزاد بعد ما النافية قياسا كثيرا وبعد ما المصدرية قليلا وبعد لما في قولك
لما ان جا زيد اكرمته قليلا وقيل ان انها حرفا نفي تزاد كثيرا في التوكيد في قولك ان زيدا القايم ليس بالجيد لانه
لم يحمل اجتماع حرفين بمعنى واحد ومثال ان زيدا القايم يفصل بينهما الى ذلك واما ان فتزاد بعد لما وقبل لو وبعد القسم كثيرا وقليلا في مثل
قوله كان ظبية واما مثل قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم فالخلاف فيه وجاز بعضهم ان يكون زايدة في
الجميع وجعلها بعضهم مفسرة في قوله وان اقم مخففة من الثقيلة في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا
واما ما فتزاد بعد ان الشرطية ومتى واين واذا واي وكيفما عند البصريين واليه في اذما على القول بانها اسم وحينما زايدة
لا افادتها ما لم يكن مستفادا دونها وقد عدت زايدة في مثل انما زيد منطلق والاولى ان لا يحكم بزيادتها لانها
مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من وجه منها كفها عن العمل ومنها تهيئتها لدخولها على الجملة الفعلية ومنها افادتها الحصر فاذا
قلت انما زيد قايم فمعناه ما زيد الا قايم وليس كذلك معنى ان زيدا قايم ويظهر لك ذلك في انما ضرب زيد الا
ترى انك لو قدرت ضاربا جنس الكان حالفا كما لو قلت ما ضرب الا زيد فثبت انها غير زايدة وانها تزاد من غير معنى فيها
وبين شلا يعضا فما وبراد للتاكيد للنكرة في مثل ما قيل كانت امرا وشبهه ومن جعلها في مثل ذلك صفة وبراد بعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله وليست في مثل حيثما واذما زايدة لكونها هي التي صححت الشرطية الا تعلم
الا ترى انك لو قلت حيث تكن اكن لم تجزم لو قلت حيثما تكن اكن كان الجزم واجبا وافادت الشرط وما ذلك الا بدخولها
فدل على انها غير زايدة وكذلك اذما على القول المذكور في حيث وهي زايدة في مثل لا سيما زيد ولكنه كثر استعمالها
لما معها حتى صارت كالجزء لها واما لا فتزاد بعد ان المصدرية مطلقا كقوله لئلا يعلم وما منعك الا تسجد وشبهه وقبل جواب
الحلف المتقدم على النفي كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله ولا الضالين وقولهم جا في زيد
ولا عمرو وفي مثل هذا نظر فانه مفيد لنفي المجي عن كل واحد منهما نصا ولو لم يات بلا لجاز ان يكون نفي المجي عنهما على جهة
الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر وسيلة لكان القول بالزيادة اولى لبقاء الكلام بالثبات على ما عليه بعد حذفها وان كانت
دالة على معنى التاكيد ويعرف باب التاكيد في الزيادة فيها معنى التوكيد فالخرج بقوة دلالة الكلام بها عن ان يكون
زايدة لان كلام الموكد اقوى من كلام غير الموكد لذلك لم يحسن خبر ان احدهما موكدا والاخر غير موكد لعدم التوكد

ما لم تعارض التاكيد بوجه آخر مثاله ولاجرمه ذلك عن ان يكون زايدا وقيل القسم والحلف وشدت في مثل قوله تعالى
فلا اقسم بمواقع النجوم وشبهه وشذت في مثل قوله في بير لا حور سرى وما شعر واما من فتزاد في غير الواجب قياسا كما
في قولك ما جاني من احد لافادة تاكيد التعميم فيما يدخل عليه وان كان ما جاني من احد وما من رجل عندي ولم يجز
كامن زيد ولا ما زيد من قايم لعدم معنى العموم فيهما لان التعميم قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس مثل
تعلق به في قولك ما من رجل عالم وما جاني من رجل لان القصد هاهنا في العلم والمجي عن جملة الجنس وقد يكون في كلام يقصد
به واحد غير مخصص من جملة الجنس ايضا وذلك في مثل هل جاك من رجل الا ترى انه لم يرد الاستفهام عن مجي جميع الرجال
وانما يستفهم عن مجي احد منهم اي رجل كان فافترق العمومات فيهما وقد اجاز الاخفش والكوفيون زيادتها في الواجب
وقد تقدم الكلام عليهم في ذلك واما الباء فتزاد في النفي في الخبر في مثل ما زيد بقايم قياسا وبزاد في غيره سماعا كقولك حسبك
زيد وحسبك بزيد وكفى بالله والقى بيده وقد تقدم ذلك **ومن اصناف الحرف حرفا التفسير** وهما اي وان فاما اي اعم من
لفظها لوقوعها في كل موضع ولا يتبع ان الا بعد فعل فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم وهل يقع بعد لفظ
القول نفسه كقولك **قال** زيد ان افعل كذا فيه نظر وقد حمل بعضهم ان اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك وقيل
تعمل بلفظ القول ومنع بعضهم ذلك لكونها عنده لا يكون بعد لفظ القول **ومن اصناف الحرف الحرف المصدرية**
وهما ما وان وان واسقط ان وهي من الحروف المصدرية اذ لا فرق بين قولك في تقدير المصدر اعجبني ان قمت واعجبني انك
قايم وان استقر بان ان للمستقبل والماضي فيما تحسن فيه صحة تقدير المصدر فيهما جميعا وانما ترك ذكرها لانه استغنى بما تقدم
ذكرها في غير موضع ويختص ان بان صلتها لا يكون الا جملة اسمية والباقيان لا يكون صلتهما الا جملة فعلية تقول
اعجبني ان زيدا قايم واعجبني ان تقوم واعجبني ما قمت ويقدر ان وما مصدرا باعتبار افعالهما ويقدر ان مصدرا
باعتبار فعل خبرها فان لم يكن له فعل قدر بالكون كقولك اعجبني ان زيدا اخوك فان لم يكن لفعلها وان مصدرية قدر
بمعناه كقوله تعالى وان عسى ان يكون فيقدره بالتوقع اي وقع توقع قرب اجلهم وشرط ما اذا كانت مصدرية
الا يعود عليها ضمير والا كانت موصولة او موصوفة لانها حينما حرف والحروف لا تضمر واما ان وان فلا يتفقان
الا حرفين فلا يجري فيهما الخبر فاذا قلت اعجبني ما صنعت فلا تخلو اما ان تجعل ضميرا يعود عليها ولا ان تعمل الى
المفعول اعجبني بالظاهر فان قدرته او كانت موصولة ولا مصدرية فعلى المعنى الاول يكون الذي اعجبك
ما تعلقت به الصناعة كالحصير وما شبهه وعلى الثاني يكون ما اعجبك نفس الصناعة لا المصنوع من حركاته
المخصوصة بتلك الصناعة لان التقدير في الاول اعجبني المصنوع وفي الثاني اعجبني الصناعة وهذا انما يجي مثاله
في الافعال المتعدية المحذوف مفعولها وغير المتعدية اذا احتمل ان يكون الفاعل له وغيره كقولك اعجبني ما سار بعد
تقدم ذكره فانه يصح ان يكون سايرا فيكون تقدير الضمير لها فيكون موصولا ويكون تقديرا لما تقدم فيكون مصدرا
فيكون التقدير في الاول اعجبني السائر وفي الثاني اعجبني السير فاما غير ما ذكر فيتعين لاحدهما كقولك اعجبني ما قمت
وما قعدت فهذا يتعين المصدر اذ لا يمكن تقدير ضمير يرجع الى الاول ليكون موصولا ولذلك عين قوله تعالى ما صاف

عليه الجزم كما يجب للمصدر ولذلك الحسن في قوله تعالى والسماء وما بناها الا ان يكون مصدرية لان الفعل ذكر مفعوله
راجعا الى الخبر ما ضمير الفاعل الحديث هاو لا يكون بعده ضمير اخر فتعينت المصدرية فاما من جعلها على الموصول فقد ارتاد بل
جعل المرتفع فيكون اذن الضمير العائد اليها فتعين الموصولة وكذلك سوالهم اذ جعل البيان الحالية متعين المصدرية لكون
الفعل غير متعد وفاعله ظاهر فبعد تقدير ضمير يعود اليه **قوله** وبعض العرب يرفع الفعل بعدها تشبيها بما وهذا
شاذ قليل نادر وشاهد في قوله تعالى ان يتم الرضاعة وقال الكتاب انشده من قوله ان تقرآن على اسماء ويحكما الا ما ذكر فاما
شبهها بان في الحمل فابعد وعليه حمل ما يروى كما تكونوا يولى عليكم فيما تكونوا محذوفا نونه والصحيح اثباته **ومن**
اصناف الحرف حروف التحضيض وهي لولا ولوما وهلا والا **قال** هذه الحروف معناها الامر اذا دخلت على المضارع
والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي فاذا قلت هلا يضرب زيد فهلا تسلم فانت حاض على فعله طالب له واذا قلت هلا
ضربت زيدا فانت موبخ على تركه ولما كان معناها في وجهيها ذلك اقتضت وقوع الفعل بعدها كما في الشرط لان التحضيض والتوبيخ
انما يكونان بالفعل كما ان الشرط كذلك فان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب كان باضمار رافع او ناصب كقولك هلا زيدا ضربت وقولها
هلا زيد اي هلا يضرب زيد ويجوز هلا زيدا ضربته فيلزم النصب لان الفعل الذي بعده انما يكون من جنس الدال
عليه فيكون التقدير هلا ضربت زيدا فاما قوله هلا اخبر من ذلك ليس بعد هلا جزء من فيحتمل ان يقدر فعل
متعد وفعل غير متعد فلذلك جاز الرفع والنصب النصب على تقدير هلا فعلت والرفع على معنى هلا يكون او هلا كان
وجه النصب في البيت الذي هو [illegible] لان القرينة المصححة للحذف [illegible]
الفعل بهلا تقدم من [illegible] ولولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره اي

يمتنع جوابها لوجود مبتدئها فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم في المبتدأ نحو قولك لولا زيد لكان كذا ولوما زيد
لكان كذا وليست هذه التي للتحضيض لاختلاف معنى البابين الا ترى ان تلك معناها التحضيض على الفعل الذي يقع بعدها
فلذلك تلزم الفعل فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى **ومن**
حرف التقريب وقد تسمى بعضهم حرف توقع وتسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه وهو يفيد ذلك كله فاما
معنى التقريب فيه فهو انك اذا قلت قد قام زيد كان دالا على ان قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه
ليس فيه هذه الدلالة فثبت انها مستفادة من قد ومن ثم اشترطت في الماضي اذا وقع حالا لفظا او تقديرا كقولك
جاء زيد وقد ضرب غلامه ولو قلت جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لان الماضي لا يصلح ان يكون حالا
لتضادهما في المعنى وقد تقدم ذلك الا انك قد تحذف في بيانه تقريب الماضي من الحال فنقول لمن يتوقع قد قامت الصلاة واما كونها
للتوكيد فلما ذكر سيبويه من انه جواب لقولك هل فعل ولما يفعل وفيها معنى التوكيد فاذا كان جوابا لمؤكد كان مؤكدا واما
كونها لمعنى التوقع فما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انك انما تخبر بذلك من ينتظر اخباره
في ذلك لعله ومنه قولهم قد قامت الصلاة ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا كله اذا دخل على الماضي فاما
اذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكره قولهم ان الكذوب قد يصدق والفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق

لقوله تعالى لما يوعد وقوله تعالى قد يعلم وقد حملها بعضهم على بابها في التقليل على ما قد تقدم ذكره في رب ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم لكثرة استعمالهم لها مع كون الجملة معترضة فان الجملة القسمية قد تعترض بين الجزئين نحو قولك
قام والله زيد ولذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فقد تقدم محذوفا او سيغني
عنه ويجوز حذف الفعل بعدها لاجرائها مجرى ما هو جوابها وهي لما قال يجوز حذف الفعل بعد لما لما تقدم حملها على ما هو جوابها
عليها في جواز الحذف ايضا وشرطه حصول قرينة دالة عليه والا فلا يجوز **ومن** حروف الاستقبال وهي الحروف التي تخلص
المضارع للاستقبال الذي هو احد محتمليه بعد ان كان شائعا وليس ما ذكره من حروف الشرط ايضا وان كان الشرط يفيد ذلك
الا انه لم يذكره هنا لتقدم ذكره لهذا المعنى ولغيره وذكر انه قال في ذلك الفصل حلا ان يحمل للاستقبال وان
كان كما في الحليل انه يستفيد جوابا لن تفعل كما ان لن تفعل جواب لا يفعل ولا ان سيفعل للايجاب بالقسم في الاثبات
كما ان لن لا يجاب بها القسم في النفي وجعلهما ينفصلان ولا يتصلان في [illegible] دلالة على زيادة سعتهما لجواز دخول اللام عليهما
جعلها في منزلتها وقالوا سوف تفعل فوضعوا فعلا [illegible] لسوف في اللفظ والمعنى وان كان حرفا كما قالوا [illegible] وان
كان انما مثل لما الافعال **قوله** وان دخل على المضارع والماضي يكونان معا [illegible] وقد تقدم ذلك
الا انها اذا دخلت على الماضي لم تكن للاستقبال بل يكون الماضي على معناه في المعنى فلو قلت [illegible] ان قام غلام لم يجز
بخلاف ان التي للشرط فانها تقلب الماضي الى معنى المستقبل قوله ومن لم يكن بدينها في خبر عسى ما تقدم ذكر ذلك
قوله ولما [illegible] الشاعر في قوله عسى طيء من طيء بعد هذه [illegible] السين توفيرا لما تقتضيه عسى من معنى الاستقبال لان وضع
السين موضع ان شاذ وسببه ان لا يكثر في الاستقبال خصوصا [illegible] بالمصدر لان معنى
عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية فحسنت ان [illegible] **ومن** حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل **قال**
يدخلان على الجملتين الفعلية والاسمية فمعناهما السؤال عن مضمونهما بعد ان كان محتملا نحو قولك ازيد قائم واقام
زيد وهل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة اعم تصرفا الا انها الاصل وهل محمولة عليها كما في التسوية ولها
[illegible] فانها تقع مع ام المتصلة ولا تقع [illegible]
على ما تقدم وام المنقطعة فيقع فيهما جميعا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو وهذا الموضع لا يقع فيه هل [illegible] المنقطعة
ومنها انها يقع الاسم بعدها منصوبا بتقدير ناصب او مرفوعا بتقدير رافع يفسره ما بعده نحو قولك ازيدا ضربت وازيد
قام ولا تقول هل زيدا ضربت ولا هل زيد قام الا على ضعف [illegible] وقد وقع في قولك هل زيد خرج
فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر [illegible] تقوى
في التسوية [illegible] وقوع الفعل [illegible] زيدا ضربت لا يقال هل زيدا ضربت
ومنها انها تستعمل [illegible] اثبات ما يقع بعدها نحو قولك الم اضرب زيدا [illegible] ولا يقع
هل في هذا الموقع [illegible] هل جزاء الاحسان الا الاحسان [illegible] الاثبات [illegible] وهذا
[illegible] ومنها انها تقع قبل الواو والفاء وثم [illegible] ولا يقع هل واذا امتنع هل زيد ضربت فامتناع هذا

أحد رجليه أتقدم قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلى الخبر فأصل قولك هل خرج زيد أهل خرج زيد إلا أنهم التزموا
حذف الهمزة لكثرة وقوعها في الاستفهام مع أن ذلك ثابت بمعنى قد في مثل قوله تعالى هل أتى على الإنسان ودخول الهمزة
عليها في مثل قوله أهل رأونا شاذ قال وتحذف الهمزة إذا دل الدليل عليها وحذف الهمزة شاذ وإنما يقع للضرورة
وسميت الحروف التي تدل على الإنشاء لما صدر الكلام فأوجبوا صدارتها فلم يجيزوا تأخيرها فلم يحذفوها والاستفهام لصدر الكلام
وقد تقدم حرفا الشرط وهما إن ولو إلى آخره وهو كل حرف دخل على جملتين فجعل الأولى سببا للثانية ولم يقع
من الحروف كذلك إلا إن ولو وفي إذا خلاف إلا أن إن يربط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يربطان بها
في المضي على سبيل التقدير كقولك إن أكرمتني أكرمتك فمعناه الاستقبال فيهما وفي لو لو أكرمتني لأكرمتك فمعناه المضي
على سبيل التقدير لأنها إذا دخلت على ارتباط كان معدوما وأما الثاني فلانتفاء إذا كان الأول معدوما فالأول فيهما مرتبط
بالثاني على سبيل التقدير والأول في قولهم لما الدلالة على أن الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء المسبب يدل
على انتفاء السبب ظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره أنهم يعنون به أن امتناع الجواب
لامتناع الشرط لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره فهذا الممتنع هو الثاني باتفاق
ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وما ذكرناه أولى لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز
أن يكون ثم أسباب أخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح أن يقال امتنع فيها الأول لامتناع الثاني لأن الثاني
هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب ألا ترى إلى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا كيف سيق للدلالة على
انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد وقد امتناع الفساد على امتناع الآلهة لأن امتناع الآلهة هو المقصود بالدلالة
عليه ههنا بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأمرين أحدهما أنه خلاف ما يفهم من سياق الآية
هذه الدلالة والآخر أنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة لأن
المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والأرض عن حالته التي هو جار عليها في العادة وذلك جائز
أن يفعله الله تعالى وإن نفي تعدد الآلهة وإذا تحقق أن معناها في الظاهر على أن الثاني منتف فيلزم منه نفي الأول ثبت
أن معناها انتفاء الأول لانتفاء الثاني وقد يأتي على معنى أن الأول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم إلا أنه
لا يكون الثاني منتفيا وذلك في مثل قوله في الحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تعالى
ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ألا ترى أن الشرط نفي الخوف والمشروط
نفي العصيان فسياق الكلام أن بين نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطا على سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان منتفيا على الكلام
فيما فهم منها لوجب ثبوت العصيان إذ نفي نفي الشيء إثبات له فيكون قد أثبت له العصيان وهو نقيض المعنى الذي سيق
له الحديث لأنه سيق للمدح وكيف يمدح بالعصيان وكذلك الآية سيقت على أن من ثبوت أن ما في الأرض من شجرة أقلاما
وكون البحر مدادا ونفي النفاد عن كلماته لا ارتباط فلو قدر نفي النفاد منتفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لأدى
إلى أن يكون النفاد حاصلا إذ نفي نفي الشيء إثبات له فيلزم منه خلاف ما علم من سياق الآية على خلافه وخلاف المعقول

ولكن مثار ذلك إنما يأتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج وقد يكون معلوما من
نفس سياق الكلام الذي تضمنه لو فمثال الأول قوله نعم العبد صهيب لأنه قد علم أن العصيان عن مثله منتف فإذا قال
لو لم يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة أنه لم يرد نفيه تحقيقا والثاني كقوله لو أن ما في الأرض لأنه لا يتوهم
أن ذكر أشجار الأرض ومداد البحار على أنها أقلام ومداد مما يفهم منه أن المراد نفي النفاد لا حصوله فعلم من سياق الآية
نفي النفاد ونفي لو يربطين شرطها وجوابها على تقدير الثبوت وإنما ذلك إذا قلت لو جئتني لأثنيت عليك وإن لم تجئني لأثنيت
عليك فشاع ذلك فعلم أنه لم يقصد إلى نفي الثاني وإنما قصد إلى الربط بين الأول والثاني على سبيل الإثبات تقديرا ولذلك
يقال إن الاستقامة في الجميع متعذرة ويكون في ذلك أثبت عليك لو جئتني أو لم تجئني لأثنيت عليك إن الثناء المرتبط بنفي المجيء
منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء [illegible] كانا جميعا [illegible] أسقا به وهذا
وإن استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الإثبات فإنه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي وسببه أن معناها ههنا الإكرامان
حاصلان فأمكن أن تعتد [illegible] غيرها فأما في النفي فيبقى كما [illegible] لعموم النفي فإذا أدخلت نفي النفي لزم الإثبات
فتناقض العصيان المعنى الذي فهم من العربية وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فيجب أن يحمل
بما تقدم من القرينة وسببه أن دلالة لو على انتفاء الجواب دلالة ظاهرة وما ذكرناه من القرائن مفيدة للعلم فلذلك
خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الأمثلة قال ولا يختلف الفعلان في بابي إن من أن يكونا مضارعين إلى
آخره قال الشيخ إذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم هذا هو الصحيح وكذلك إذا كان الأول [illegible] وأما إذا كان الثاني مضارعا فالمختار
فيه الجزم والرفع أما الجزم فواضح وهو الكثير وأما الرفع فلأنه لما بطل عمل إن لفظا في الشرط الذي هو أقرب إليه جعلت
غير عاملة في الجواب الذي هو أبعد منهما وشبه ذلك قولهم والله إن أتيتني أكرمتك وإن أتاني والله إن أكرمتني لأكرمتك ولذلك
ضربته
أن زيدا ضربته وضعف أن زيدا تضربه أضربه لأنه لما ألغي الشرط باعتبار الجواب لفظا كره أن يهمل لفظا في الشرط مع الفاء
اللفظي في الجواب فجيء بما لا يظهر فيه إعراب فوضع موضع المضارع فيكون كأنه ملغى باعتبارهما جميعا ولم يحسن جعل الشرط
في قولك إن زيدا ضربته ضربته كره أن يؤتى بالمفسر مجزوما مع الفعل [illegible] بين الأول والضعفة عن العامل مع الفصل فجيء بالماضي
ليكون كأنه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد زعم المبرد أن رفعه وإن كان الشرط ماضيا كرفعه إذا
كان الشرط مضارعا على وجه الشذوذ وعلى تقدير حذف الفاء [illegible] قوله إنك إن يصرع أخوك تصرع فجعله شاذا على حذف الفاء
على ما هو أصل مذهبه كما يقول هو عنده في مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وأما وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل
وحسنه في الأول الجزم كقولك إن تكرمني أكرمتك وإنما قل استعماله لأن الجزاء في المعنى بعد الشرط فلما جاء الشرط الذي
هو أسبق في المعنى مضارعا مستقبلا فالجزاء الذي هو بعده أولى [illegible] وكان العامل في فعل الشرط في التحقيق هو حرف الشرط أو ما تضمن حرف الشرط
لأنه هو الذي اقتضاهما جميعا فوجب أن يكون العامل فيهما له فالذي [illegible] في الأول [illegible] على الثاني ومن قال
إن العامل حرف الشرط والفعل جميعا فليس [illegible] ما ذكرناه [illegible] ثبت كون الفعل عاملا في فعل مستقلا ولا مشتركا
وما ذكرناه [illegible] وذلك ثابت باتفاق وهذا القول [illegible] من زعم أن الفعل والفاعل العاملان في المفعول

لان ذلك يوهم ان الفا عاطفة انما كانت مقتضاه بالفعل والفاعل جميعا فيتوهم ان لها عاملين الفعل انما اللذان قويت بهما
المفعولية وليس كذلك هاهنا فان الشرط مقتض لهما جميعا اقتضا واحدا فليس عمله في احدهما باولى من الاخر وليس جعل الشرط
عاملا في المشروط باولى من العكس فان زعم المتقدم اثر في ذلك فهو فاسد لانه انما تقدم لكونه شرطا لا لامر يتعلق بالعمل
فان كان لم يجز تاخيره لانه يكون فيه مانع ولان كان لم يجز تقديمه فوبك من ضربت كان زكان العامل ضربت لا لامر عرض في وجوب
تقديم المعمول او تاخير العامل قلت ان تقديم الشرط على الجزا لا يقتضي عملا فيه لانه ليس تقديم عمله فيه باولى من
عمل الجزا فيه واما اسما الشروط اذا وقعت مبتداة على الشرط المتقدم نحو قولك من يكرمني اكرمه واشباه ذلك فقيل
الخبر الجملة التي هي شرط وقد قيل ان الخبر الجملة التي هي الجزا وقال قوم مبتدا لا خبر له والصحيح ان الخبر الجملة التي هي شرط وبانه
من فيه معنى انه قد يدخل الفا ودخول الفا في الخبر ممتنع نحو قولك من يكرمني فاني اكرمه **فان قلت** دخول الفا
هاهنا على الجزا المحض لما على الجزا في قولك الذي يكرمني فاني اكرمه واذا جاز دخولها على خبر المشبه بالشرط فدخولها على
الشرط المحض اولى **قلت** انما دخلت في هذه المسئلة تشبيها له بما ليس خبرا ولو كان ممتنعا ولو ذهبت تدخل الفا في الشرط
على التشبيه بدخولها في الذي لادى الى الدور فثبت انها انما دخلت في الجزا لانه ليس خبرا وان دخولها في خبر الذي لشبهه بها
بما ليس خبرا الاخر انه يؤدي الى جعل الجملتين جملة واحدة مشابهة في ذلك بل كلام ابو وخس تقطع بانهما جملتان ربطهما الشرط
مع بقايهما على الجملية والاخر انه قد ثبت انهم يقولون زيد انشد لا انشد زيد ولو كان الجزا هو الخبر لوجب فيه الضمير فلما وجب
في الاول دون الثاني دل على انه هو الخبر والاخر هو انه انما اشرنا جملة لمعنى ليست حسابه فيجب ان يكون ما بعد الخبر
قياسا على من يكرمني فان الاتفاق على انه مبتدا لا ما بعده خبر وشبهه من قال ان الجزا هو الخبر ان الجملة من معنى
ان المتكلم بذلك قاصد الى الاخبار بانه يكرم من يكرمه والفعل في المعنى جزء من المفعول لدليل صحة قولك ضربت زيدا فيجعله
الجزا ذلك هو الجزء وهذا فاسد لما تقدم ولانه اذا دخل الجزا فشانه في الشرط حاصل لانه مستقبل لا كرام الاول
الى الضمير العائد على المبتدا وجعل الفعل المسند الى ضمير المبتدا خبرا عن المبتدا اولى من جعل الواقع على الضمير ذلك
الخبر على الحقيقة فاما من قال انه مبتدا لا خبر له فخرج عن المعنى وقياس العربية وهذا الراي في لام اقائم الزيدان لانه سمى
مبتدا ولا خبر له لفظا ان ذلك عكس المراد وليس بمستقيم وانما صح اقائم الزيدان لان اسم الفاعل بمعنى الفعل فكانه قال
اقام الزيدان بخلاف قولك من يكرمني فانه كلام علية بالفعل فلا بد ان يكون متعلقا له او مبتدا هو خبره **قوله**
فان كان الجزا امرا او نهيا الى اخره **قال الشيخ** ذكر الجزا ان يحسن فيهما في موضع ويمتنع في موضع ويجوز فلا بد من التعرض
لبيان ذلك ليه في الوجب والممتنع والجائز فاما الموضع الذي يمتنع دخول الفا فيه فان يكون ماضيا لفظا او معنى متصرفا
قصد به الاستقبال كالشرط نحو قولك ان اكرمتني اكرمتك وان اسلمت لم تدخل النار فانه لا يجوز ان تدخل بهما ماض
لفظا او جزما ماض معنى ولكن قصد به الاستقبال غير ممتنه لانه انما يقلب معنى الماضي مستقبلا سوا كان بلفظ الماضي او بمعنى
الماضي فتقبل دخولهما قولنا متصرفا احترازا من مثل نعم وعسى فانك تقول ان اكرمتني فعسى ان اكرمك وهو خير لكم ومثل قوله
ان كنت قلته فقد علمته فانه ماض معنى انه قصد به الاستقبال غير سنده ان يجب فيه دخول الفا واما الجائز فكل موضع وقع فيه

الى الفضا ماضيا او منفيا بلا نحو قولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني فلا اكرمك وان اكرمتني لم اكرمك فلا اكرمك
لما ان حذف الفا اكثر وهو في المثبت اولى منه في الفعل لان اتصال الجزا بما قبله على قرادته وفي المنفي قليل واما في النفي
فحذف الفا والجزم سوا لكثرة مجيء الامرين جميعا ايضا اثباتها ولو وقع كثيرا نحو قوله ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف قرئ فلا يخاف
غير ان كثيرا ما الوجه حذفها هنا على ما ذكرناه في الممتنع والجائز نحو قولك ان اكرمتني فاكرمك ولا تكرم زيدا
او فقد اكرمتك امس او فزيد منطلق او فعسى ان يكرم عمرا او فليس زيد منطلقا او فما زيد منطلقا او فلن يقوم زيد واكرمك
ما اشبهه وسبب وجوب الفا تعذر الحاق الجزا لان الشرط المذكور مفهوم منه **الجواب** لكونه في الظاهر غير صالح
له اما الامر والنهي واشباههما من الانشاآت فلان الخبر لقصده مدح معلقه على الشرط فاذا وقعا ساسة كان في الظاهر
غير صالح فجي بالفا لاتنبها لانهما واله يصح لان يكون جزا لان المعنى في قولك ان اكرمتني فاكرم عمرا ان اكرمتني فيوجب
عليك اكرام عمرو ومثله كانت مؤداة بالمعنى لهذا التاويل واما في الاخبار فمثل قولك ان اكرمتني فزيد منطلق
فان الجزا اصل الفعل فجي بالفا ايذانا بانها ما يقال ان الجزا مشتمل على الاشتمال من شيئين الجزا وتحقيقه انه لم يكن منه
لاجل ان اكرمتني فانت اخ لاي هو سبب وما في الماضي المحقق نحو قولك ان اكرمتني فقد اكرمتك امس
فلان الجزا في المعنى انما يكون في الاستقبال فجي بالفا ايذانا بتاويل ما صح ذلك كعني قولك ان اكرمتني فسببه اكرامي
لك امس عملي معنى حصول ذلك واما مجيها مع حرف التنفيس فنحو قولك ان تعمر زيد فسيقوم عمرو وقوله تعالى وان خفتم عيلة
فسوف يغنيكم الله من فضله ومع ما يعتمده نحو قولك ان تعمر زيد فلن يقوم عمرو ومع ما نحو قولك ان تعمر زيد فما يقوم عمرو
ومع ليس نحو قولك ان تعمر زيد فليس عمرو منطلقا ومع عسى نحو قولك ان تعمر زيد فعسى ان يكرم عمرا فاما مجيها مع حرف التنفيس
فما يعنيه فلانه مقيد الاستقبال والحرف الصالح عليه مقيد الاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوا في
قولك ان سوف تغزو يقوم عمرو ولو جيا بغير ذلك ههنا فاتوا بالفا القاطعة لان حرف لاذ المستقبل فما بعدها نحو الاول ان
بما بعدها على الاستقبال فيجب لذلك ان يقول ان تكرمني فسوف اكرمك وقلت اكرمك اما مجيها مع ما فلما ذكرناه من
كونها للحال نفيا فجي بالفا الاستقبال ما لا لذا كره الجمع بين حرفين لمعنى واحد فالجمع حرفين مختلفين لعلة فاما مجيها مع الافعال
غير المتصرفة فلانها لما اشبهت الحروف في ان كلا لا يتصرف فاجريت مجراها في وجوب الفا واما الماضي من غير مستقبل
في الشرط فوجوبه هو ان هذا المستقبل لما لم يصح وقوع الماضي في موضع الجزا والاخبار ذكره على الانفصال لا لاقترانه
المستقبل وان قصد الاستقبال فما يقع جوابا لما فيه الجمع بينهما فيؤدي الى التناقض لان اخر الفعل يعلمه ان يكون الا شابه
كنحو صاله كلتيهما وكلاهما منافيا لما تقدم في الانشا وما تقدم فيما واذا وجب في الانشا وما عليها وجب حمل ليس
وما امتنع الفا مع ما ذكرناه فلانه فعل صالح لان يكون جزا من غير تاويل ظاهر فيه فما اخرجه عن مقصوده فلم تدخل
الفا فيه واما جواز الامرين في المضارع المثبت والمنفي بلا فلانه اذا كان صح ان يكون نفسه جزا فلم يحتج الى الفا ويسوغ ان
يجعل بعد مبتدا محذوف فيسوغ دخول الفا والمنفي يسوغ ان يعتمد لا نافية على في الاستقبال فتدخل مثلما
حقيقية في قولك ان تكرمني فلن اكرمك **فان قلت** فهل تعتقدون جزمها فان وضعها للاستقبال **قلت** وضعها للاستقبال

لم يكن حرف استقبال الا نرى الى صحة قولك زيد لا يقوم ولو كانت هنا الا الاستقبال لم يستقم فلذلك اعطي صحة
جزمها عن معنى الاستقبال فجاز لاضراب الى انك **فان قلت** فلم لم جاز الاضراب في نحو قولك ان كرمتني ما اكرمتك الا رضي
فالاكرام لم يعتين وجوب الفاء **قلت** الذي يمنع ان يقول زيد لن يقوم في موضع لا يقوم هو الذي يمنع ذلك هنا وان
ما معناها الجمع وليس جمع بين حرفين يتنافيان فلم يقل زيد لن يقوم لان لن للاستقبال والحال تناقضه فلان اكرم لم يقل ان كرمتني
ما اكرمك لان الشرط والجزاء للاستقبال والحال تناقضه فلم خرج ما مجاز في لا **فان قلت** فالمضارع في الاثبات صالح
لان يكون فعل الجواب وكان قياسه ان يمتنع دخول الفاء فيه كالماضي **قلت** كذلك كان قياسه ولذلك كان الاكثر
على ذلك ولكنه لما كان يمكن تقدير المبتدا محذوفا وقد صح دخول الفاء على هذا التاويل فصيرتها بما ذكرنا فيه المبتدا
فان قلت فلم لم يقدر ذلك في الماضي حتى يجوز ادخال الفاء **قلت** لا يمكن ذلك في الماضي لانه اذا
قدر ذلك صار الفعل خبرا عن خبر المبتدا فيلزم منه معنى الا وهو المضي ويبطل افادة الاستقبال فيه لانقطاعه عن الشرط
فصل معنى الجزاء لانه حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة الجزاء وذلك غير مستقيم **فان قلت** فقد جاء الماضي
مصحوبا به في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فكيف يكون تقديره كونه ماضيا في المعنى مستقلا **قلت** صح ثم لان
الماضي مقصود دليل الاولى الجزاء على التاويل المتقدم وما ههنا فلم يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح
له لا ينسد لا با الشرط ولذلك كان الحمل ههنا ولم يحتمل ثم فثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفاء في المضارع جواز دخولها
في الماضي وامتناع دخولها في ان اكرمتني لم اكرمك كامتناعها في الماضي سواء فقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو مثل ذلك متفق على انه دليل وانما الخلاف في مثل قولك ان تكرمني اكرمك فالمبرد
يقول على حذف الفاء ايضا وسيبويه يقول انه على التقديم كانه قال اكرمك ان تكرمني وهو قريب في انه وتقام اذا مقام
الفاء بمعنى اذا كان الموضع للابتداء والجزاء في غيره لقولك ان تكرمني اذا زيد يكرمك فاما في غيره لو قلت ان تكرمني
اذا اكرمك زيد لم يجز لانها التي للمفاجاة فلا تقع بعدها الا الجملة الخبرية لان وضعها للمفاجاة امر محكوم عليه حكم
فلذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا جميع الانشاءات وانما لم يكن في الجمل الفعلية الخبرية كراهة
ان يلبس باذا التي للشرط لان معنى تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط فخصوها بالاسمية ليحصل الفرق بينهما
قال ولا يستعمل ان الا في المعاني المحتملة المشكوك فيها كونها فلامر ههنا ان الاصل الوضع لهذا المعنى ولذلك
استضعفوا في مثل ان احمر البسر اتيك الا ان يقصد وان جاء كان لامر يال ومقصد للشكال كما يقدر الاشيا الثابتة
وهي في الحروف شابهتها في الاسماء بخلاف اذا فانها ظاهرة في الثابت فيقول اذا طلعت الشمس اتيك ومتى اكرمتني اكرمك
وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه بخلاف متى فان في الثابت فيقول اذا اكرمتني اكرمك ولا يقول متى مات
زيد كان كذا ولكن متى دخلت الدارفات طالق وتجيء مع زيادة ما في اخرها التوكيد **قال** والاحسن حينئذ ان يكون
فعلها مستقبلا مؤكدا بالنون كقوله فاما نذهبن بك وامثاله كثير في القران وقد تقدم ذلك **قال** والشرط كالاستفهام
وقد تقدم تعليله في ذلك ما يدل على الطلب الا انه ربما القدم وكان شيئا من ذلك الا بابه زيدا الكرم وزيدا لا تكرم الا زيدا اكرم

فاما ان يكون لكثرته في كلامهم جعلوا المعنى المقدم كالمتلفظ به ليس لغيره ولا لكونه مجردا عن الحرف الدال على الانشاء
فان اعترض معترض بقولهم زيدا ليضرب عمرو ونحو قليل انه التصحيح فيه انه محمول على زيدا اضرب لانه مثله في المعنى وما زيد الا اضرب
محمول على الامر فانما الحمل في الكثرة والطلب ولما جاز ما تقدم في الامر جاز مثله في النهي ولما كان الشرط كالاستفهام
في الانشاء ووجود الحرف الدال عليه ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فلم يجز عمرا ان تضرب اضرب ولا اشباه ذلك
فاما اذا قدم مثل قولك انت طالق ان دخلت الدار فهذا مما اختلف فيه فمنهم من يقول هو الجزاء ومنهم من يقول هو جملة مستقلة دلت
على الجزاء ولم يرتض هذا الخلاف بالمسموع زيدا ان تضرب تضرب لان القائل ان الذي تقدم هو الجزاء ملتزم بان جملة الشرط التي هي الانشاء
لا تقدم شي مما في خبرها ولما تقدم جملة الخبر ليست جزءا من جملة الشرط فلم يكن مثل قولك زيدا ان تضرب اضرب في الجمعان
لان المقدم مثل الاول محضوف المعمول به وحصل من ذهب الى ان الكلام المتقدم او كان خبرا مطلقا ولم يكن معلقا على
الشرط لجملة طالق ولو لم يدخل الدار وهو لم يكن ذلك كان مشابها لقوله ان دخلت الدار فانت طالق بالاجماع ويجب
ان يقضي عليه بالجواب اذ لا معنى للجواب الا ما علق على الشرط وهو معنى قوي لان الاحكام اللفظية معارضة فيها انه لو كان
هو الجواب لوجب دخول الفاء شرط ان لا يعمل على الجزاء وبيان ذلك لو قيل انه اذا تاخر فبالاجماع على وجوب الفاء مع تقديم
ما يقتضي الجزاء وهو الشرط فلان يلزم اذا تقدم على الشرط اولى ومنها انه لو كان جزءا لجزمه اذا كان مما يقبل الجزم
كقولك اكرمك ان تكرمني فوجوب رفعه دليل على انه ليس بالجزاء فان زعم ان رفعه انما كان لتقدمه على عامله لزمه
ان يطل عمل كل معمول اذا كان متقدما وهو خلاف الاجماع ومنها انه لو كان جوابا لجاز عمرو ان تضرب زيدا
اضرب فيكون عمرا معمول الجزاء لان الجزاء البعض تقدمه في هذا الموضع فليصح تقديم معموله ومنها انه لا يجوز ان يقال
زيدا اضرب ان تضرب ولا يجوز ان يقال ان تضرب زيدا اضرب ولو كان ما تقدم جزاء لكان الحكم الجزاء في امتناع تقديم معموله عليه
على ما كان عليه فلما لم يكن ذلك دل على انه ليس بالجزاء ومنها انه لا يجوز ان يقال الضرب غلام ان تضرب زيدا ولو
كان ذلك جوابا لجاز الاضمار لانه في النية مؤخر عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على انه
ليس بالجزاء لما ذكرته من المعنى لانا نقطع بان الجواب تعليق هذا الجزء والذي يدل على ان القائل الورع في قوله انت
طالق ولم يخطر بالشرط ولم يخطر له قبل تمام اللفظ ان يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جوابا للشرط لم يستقم ان
يجعل له بعد ان لفظ بالكلام من غير خطور الا ترى انه لو قال زيد فقصد به ما بعده لم يكن قد قبل ذكره زيدا ان يكون قاصدا
الى ما ذكره بعد كقوله زيدا ضربت وشبهه فلما صح ان يذكر الشرط بعد ان ذكرنا قبله من غير خطور الشرط دل على انه ليس
جوابا له وانما هو جملة يحكم على الكلام بالخبرية مطلقا الا انه لما تامه فاذا لم يتم صح تعليقه قبل التمام في المعنى فلم لا يصح
جعله جزاء في المعنى وان شرع فيه وهو خبر جزاء **قلت** لا يستقيم ان يكون الشي جزاء بعد ان شرع فيه وهو خبر الا انه
بمثابة الجزء الجملة يعلق ومضمونات الجمل فانها ليست ماخوذة من الجمل الا خبرا الا ترى انك لو قلت قائم وانت تقصد به الاخبار
عن زيد فقلت زيد قائم زيد جاز ان يجعله خبرا عن زيد **فان قلت** فقال القائل قائم قاصد للاخبار عن زيد
ثم بدا له في الاخبار عنه فقصد الاخبار عن عمرو جاز ان يقول عمرو ولا يلزم له الاخبار عن عمرو فذلك على اخر حكم اللغة حكم

[illegible]

ما ذكرت من النسب قلت هذا المثال يحسن لان السامع لو يعلم غلطه في باطنه لحكم بما لفساد عليه ولكنه لما لم يعلم كانت
خالصا الخبر عن عمرو لم يحكم بالخطأ فظهر الفرق بينهما قال ولابد من ان تليهما الفعل يعني ان ولو لانهما حرفا شرط
والشرط انما يكون بالفعل فالزم مواضعهما وقوع الفعل لفظا او تقديرا وحق في ليتك ان قيل لو انتم تملكون لا ترى بد فيه من
تقدير الفعل لجرى على ما ذكر من مقتضاها فاعلم اذا فاعل لتملك المقدر وهو الذي كان للفظ به لو ذكر الفعل والاصل
ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون تاكلون الا انك تملكون فلما حذف الفعل بعد الاتصال انفصل
الى المنفصل المرفوع لانه فاعل ضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكورين ليكون لانتم فوجب الاتيان بما يوضع تلك
الواو التي كانت عند ذكر الفعل فقيل لو انتم ولو قال قايل ان انتم تاكيد للضمير المرفوع في قولك تملكون المحذوف
والفعل والفاعل جميعا محذوف فان قال لم يكن بعيدا ولكن الاول اولى قوله وان كلم بجر لو زيد ذاهب لولا ان عمرا
خارج نهطلبن يعني نحمل يكون تفسيرا للفعل المقدر ولا يستقيم اضافة الفعل لان زيد ذاهب مبتدا وخبر ولا يكون
المبتدا فاعلا فامتنع ذلك قال وقد اطلقهما الفعل الى اخره وقد اطلق ذلك والصواب ان قال انه كان الخبر مما يصح التعبير
عنه بالفعل فالذي يمكن لان الكلام يقع لها الاسم كما في قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولم يجعل هنا الفعل
هنا كما فعل بجوبه في لو زيد ذهب لانه في قولك لو زيد ذهب امر من معنون كما تقدم وهو هنا امر استحسان انما هي
الا ترى انهم لو قالوا لو ان زيدا ذاهب لكرمتك لكان المعنى مستقيما كما يقولون لو ان زيدا لخرج ولكنهم التزموا وقوع الفعل
اذ الكن ليكون في الصورة موافقا لقولهم ان امرؤ هلك فانه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما ان في قولك
لو انه ذاهب لعلى المحذوف وهو في تلك ان لان معناها الثبوت وكانك قلت لو ثبت انه فاستغني عن مفسر بعده الا من حيث المعنى
خلاف ان فانه ليس بما يدل على الفعل المحذوف فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله في المعنى فقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام في
مثل ذلك قال وتجي لو في معنى التمني الى اخره وهذا يلزم ان يليها الفعل لتماكد الشرط في ان الفعل في المعنى الفعل
فلما ثابت في معناها وان لا تحمل لو ذات سوا الطلبتي عليك واحدا من منهما جميعا فلا يجوز ان تقول لو زيد يكرمني ولو قلت
لو زيد يكرمني كان زيد فاعلا بفعل مقدر كما في باب الشرط سوا وشاع التي للتمني يقول لو تاتيني اتيتك في اول الكلام
لتمني وتمر من زعم انها مصدرية في مثل ودوا لو تدهن واشباهه كانه قيل ودوا ادهانكم فاذا امثال هذه لو تاتيني
بطل هذا وقد تقدم ذكره الكلام على النصب في الرفع وقد تقدم في بابه قوله واما فيها معنى الشرط الكلام قال الشيخ
اما فيها معنى الشرط لتفصيل غير لازم ان يذكر اقسام متعددة بل قد يذكر بها اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولابد في ذلك
ان يكون للتفصيل الذي تفصل ستكم فيذكر قسما ويترك الباقي كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعده ذلك
الا انهم التزموا حذف الفعل عند الحرف على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا لان المعنى مهما يكن
من شي او مهما يذكر من شي فحذف ذلك لما ذكرناه ثم التزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف
ثم اختلف في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو احد اجزا الجملة الواقعة بعد الفا قدم عليها لان الغرض منه ان يفصل ما هو
متعلق الفعل المحذوف في ما بعد الفا جملة مستقلة وليس ما تقدم جزا لها لا فضلة ولا غيره ومنهم من يقول اما ان كان ما تقدم

على الفا ما يصح ان يعمل ما بعد الفا فيه مع تقديمه عليه اولا فان كان الاول فهو كالقايل الاول وان كان الثاني فهو كالقايل
الثاني فعلى هذا اذا قيل اما عمرا فاني ضربت فعمرا منصوب بما بعد الفا ويحكم عليه بانه مفعول لاضرب ومن قال انه مفعول الفعل
المحذوف قدره مهما تذكر زيدا او مهما يذكر احد زيدا فيكون جزا من اجزا الجملة المحذوفة وفي هذه المسئلة واشباههما
يقول القايل بالتفصيل ان الاسم الواقع بعدها من معمول الفعل المقدر والصحيح ان كل اسم ذكر فيها فهو جز من الجملة الواقعة
بعد الفا الذي يدل على ذلك ان وضعها للتفصيل الواقع ما ذكر فيها لاحد الانواع المرادة وذكره باعتبار ما تعلق به من
الجمل الواقعة بعد الفا وانما قصدوا تقديمه عليها على ان هذا النوع المراد تفصيله منه فكان قياسه ان يكون مرفوعا
على الابتدا ولذلك كان قولهم اما زيد فقائم واما عمرو فمنطلق بالرفع اقوى لولا اما لكان النصب اقوى لان الغرض الحكم
على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفا ولكنهم جا لغوا الابتدا ايذانا من اول الامر بانه تفصيل باعتبار صفة
التي هو محكوم عليها في الجملة الواقعة بعد الفا الا ترى انك تعرف ان في قولك اما الجمعة فضربت فيه وضربت
يوم الجمعة فان كان يوم الجمعة في الموضعين مضروبا فيه الا انه في الاول ذكر للحكم عليه فلما حكم عليه بقولهم ضربت
فيه وتميز في المعنى هو مصلح ان الضرب واقع فيه وان لم تذكر لتدل على انه الذي وقع فيه الفعل وفي الثاني ذكر
دالا على انه الذي وقع فيه الفعل من اول الامر فلما كان لكل قصد الى ان يقع الاسم المراد بعدها من اول الامر
على حسب ما هو في جملة كما يقع يوم الجمعة ضربت لذلك جعلوا الغرض في وقوع الاسما بعدها على حسب معناها واعرابها
التي كانت عليه وبطل مذهب من قال ان العامل الفعل المحذوف بعدها يجب نصب مثل فاما اليتيم فلا تقهر ووجوب رفع
اما اليتيم فرام تقهر ولو كان الفعل هو العامل لكان نسبته الى هذا نسبة واحدة وكان يجوز الامران في الجميع ولما
قال القايل بالتفصيل فاسد ايضا لانه اذا سلم المعنى في ما يجوز ان يكون القدم لغرض التفصيل يقايس على حاله
يتبعهما على ما ذكرناه وجب ان يجري المخالف بحا مجرى ما لانه قد وافق على ان يتبعهما في مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق على ما ذكرناه واذا ثبت ان ذلك في هذه المسئلة واشباهها وجب مثله في ما عداه ولا خلاف في الموضع فيما يقع
الى غير ليس يعني ان العامل المعنا غير طلقاد قد بطلناه وثمرا ما ذمه في بعض المسايل لانه لازم له في جميع الانواع بعد الجر
لا يعمل ما قبلها الا ترى انك لو قلت ان كرمت زيدا فاكرم لم يجر فاذا كان الشائع من القدم في المسايل عن احاضل التفصيل
نعضا دون بعض حكمه ومنه صحة التقديم في هذا الباب دون غيره ما ذكرنا ومن قصد الغرض في النية على ان المذكور
بعدها هو المقصود بالتفصيل على حاله فخولفا لقياس في امتناع التقديم للفضل لحصول هذا الغرض ولذلك وقع ذلك
ومن قال بالتفصيل على المقدم على الفا وما القايل الاخر فقد ابطلنا مذهبه من اشكل فهم ان انهيه ما ذكرناه ومن
ما علاه بالمطلق قوله واذا جواب وجزا الى اخره قال الشيخ لسنا يعني بالجواب جواب يحكم على الخصوص بانه يكون جوابا
لحكم وقد يكون جوابا لتقدير يجوز ان مثال الاول ما ذكره ومثال الثاني قولك لمن قال اكرمتني اذا اكرمك واشباهه
لا نه يقصد به جواب يحكم بها لهذا يكون مرتبطا بالكلام فاجابه بارتباطها كما لمه به ولا معنى الجزا فيها فيوضح قال الحجاج
فان قيل ان كان الامر كما ذكرت فان الكرمك فيهما على انه فيها معنى الجزا صحح تقديره مصحوبا به وقد تقدم الكلام عليه باعتبار

العمل فيه لما تحول اليه بلا ثاني لحنه العمل فيما بعدها اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وليس معها واو او فاء
والثاني العمل جواز معنى اذا كانت كذلك ومعها واو او فاء لانها للتشريك مفردة والثالث الالغاء وهو اذا فقد بعض شرايطها او كلها
فاذا الغيت فيجب ان يكون حكم الفعل فيها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كقولك اذا الغيت فيقول لك انا اكرمك حتى اذا اكرمك الجم
وليس اكرمك حتى اذا لا اكرمك بالرفع وكذلك كل ما اشبهه ومنه قوله ليس هنا حاجة لامر مثلها ولكن منها اذا لا ابقيها فلا يجوز
في قبلها الا الرفع لانه مستند على ما قبلها فهي كالعدم واذا كانت معتمدة لفظا على القسم او الكلام قبل الشرط فيجب ان يكون
له فانك قلت والله لا افعلها لان الشرط اذا تقدمه القسم كان لفظا على باعتبار الجواب على ما تقدم وانما تعمل في المستقبل
لجواز ما يجري التي تنصب كما ان لذلك انها مركبة من اذ وان ونقلت حركة الهمزة والنصب عنده بان ولسر وانما
لم تعمل فيما بعدها على ما قبلها لانه لما قبلها فيما بعدها وبعضهما في مثل لا من معنى حصل لفظها مع بقاء المعنى الاول فمعنى ما
كان علم قال بعضهما الذا انتفى المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى الاول فيعتدها كان علم قال بعضهما فيسببها التعليق في ذلك
الكلمة وشبهها فانه ليس كذلك لان ذلك شيء بظنك اذا تقدمت او تاخرت لان الجزء الذي هو بظنك ايضا قد توسطها على
حالها في المعنى قبل دخولها واذا الغيت ظننت مع تعلقها التعليق المعنوي الذي لا ينافيه لاستقلال الجزء فلان ناني اذن
اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل لو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الافعال لان ذلك معنوي فهذا لفظي
ومن ثم كان لا الغا في ظننت جاز ان ادهوهما واجب في مثل قوله لمن ياتي اكرمك اذن لا كرمك لانه اوجبه فالجزم على ان
ما بعدها معتمد على ما قبلها وهو جواب الشرط في لا شرط الثانية فقال ان ياتي اكرمك اذن كما تقول ان ياتي اذا اكرمك
فالرفع على ان يكون جملة غير معطوفة فلما عطفا على الجزاء وجاز الرفع لوقوع الواو في الجملة والنصب على ان يكون ايضا جملة
مستقلة وجاز النصب على تقدير العاء الواو والفاء ليست للتشريك مفردة واذا لم يكن للتشريك مفردة جاز معها الرفع والنصب
وقد يستحسن الاوجه الثلاثة في مثل ذلك للتعليل حرف التعليل وهي كي تقول قصدت فلانا كي يعطيك ان كلمة ٦
قال الشيخ وهي في المفصل حرف التعليل ما لا ينجز ان يكون اصل التضيف حرف التعليل فان معناه التعليل لانه
هو سوء المقصد ويجوز ان يكون على ذلك لان تعليل التي تجري على مانعي واذا كان ذلك سوا امن العلة والعلة فيها
بقي الحكم واثبات ان على ما يقع في صحة ان صح حرف التعليل وقد ذكرها في حروف الجر وهي عند الاخفش على ما ذكره انها حرف جر
دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي معناها وحذفها الالف كما في مثل لمه الا انه لا يعرف حرف فيما تم فيها بخلاف
لم وعم وامثالهما وحذفت الالف من ما الاستفهامية عند دخول عامل الجر مطرد في اللغة الفصيحة انما كان الداخل
عليها الجر وقد سيأتي ذلك في موضعه وعند الخليل لفظ البيت جر وجر ولما في كي الداخلة على الفعل الفعل مقدر ها هنا
كانه قيل كي يفعل ماذا ما المصنف وما ارى هذا القول بعيد لمن الصواب بقربه من الصواب متوقف على ثبوت لغة عن ولم يثبت فيهما فعلم
فلو على ما نم الاستفهام لانه مقدر دونه يكي يفعل ماذا فيكون ما ذا في موضع نصب مفعولا للفعل المقدم ويتناول ذلك على غير
لغة العرب ولذلك لا يجوز ان يعمل الفعل فيما اذا باتفاق ومن مثل والثاني ان يكون ناصبا محذوف فعله ولم يثبت مثل ذلك ولا الفعل
قال الشيخ بما لمن يدلم جرى ذلك فيت انه بعيد لكن الصواب فاذا العضه ما لمناه البصريون ولما الوجدان اذا كان استفهاما به

غير متصل جاز الحذف لها فليس بالقوي فانه قصدا حرف العطف الى ما وقع على بدل الظاهر منه كقولك الشتم مهدي ما قطع
زق للنقل لذلك اعتد بقدرته المدينة وسماع صحيح الناس به فلا وجه للرد به فانه سائغ واصحاب الفعل على يجوز
ان تكون بجانفيها وباضمار ان والذي يدل عليه قوله لم يكن فعل يجوز ان يكون مقدرا ان ويدل عليه امران احدهما
ثابت من كونها حرف جر فتكون كاللام ثم وجب في اللام ان يكون النصب فيها باضمار ان فكذلك ها هنا والثاني انك تثبت من
اظهارها بعدها ولو لا انها مقدرة لم يصح اظهارها الا ترى انك لو قلت لن ان اضرب زيدا لم يجز والمذهب فيهما قلنا به منهم من
يجوز النصب كي نفسها ويستدل بما ذكرنا ولا يجب اذا عوض عن وجهي المذهب لا حرمنع كونها حرف جر ادبان ذلك شاد
نادر فلا يعتد به في المستعمل الشايع وبان ظهارها ان بعدها قليل انها منفردة بما فلا ما عرض ما ذكرناه والمذهب الثاني ان النصب
باضمار ان وهو حسن فيه المذهب الاول لان اللام زايدة للتاكيد وحسن دخولها على كي وان كانت بمعناها لاختلاف
اللفظين والمذهب الثالث ان لها حالين هي في مثل لكي مع العامل في ما علة جاز فيها الامران حرف الردع وهو
كلا قال سيبويه هو ردع وزجر قال الشيخ شرطه ان يتقدم ما يرد بها في عرض المتكلم سوا كان من كلام
المتكلم على سبيل الحكاية او الاخبار او من كلام غيره فمثال الاول قوله كلا بعد في قوله تعالى يقول الانسان يومئذ
اين المفر وبعد قوله عدا الجرم وما ذكره من الاية ومثال الثاني ما اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا لان قوله قال
كلا حكاية ما يقال بعد تقدم القول الاول لا في العبر ومثال الثالث قولك انا اهين العالم كذا وقد يكون بمعنى حقا وعليه حمل
مواضع في القران الايات وهي لام التعريف ولام جواب القسم الى اخره قال الشيخ لام التعريف هي اللام التي تدخل
على الاسم فتجعله معينا لوحده ما بعدها ان كان لواحد من الجنس ويشتمل على معنيين احدهما ان يراد بها تعريف ما كان منكرا
باعتبار تعقيده وهي على معنيين احدهما ان يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المراة
والثاني ان يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فيقال دخلت السوق في البلد وان لم يكن معناك ومن المخاطب سوق معهود
وانما هو على ما ذكرت فقد تقدم بيان ذلك في بابه لما به وانه مثل في حيث التعريف بهذا المعنى قال المحققون ان مثل ذلك
قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ان قوله يسبني صفة لكونه لم يقصد به معهود فيجري
في ذلك مجرى المنكر بما كان باعتبار الوجود مثل والثاني ان يراد به معهود متميز بينك وبين مخاطبك كقولك فعل الرجل
لرجل متميز بينك وبين مخاطبك وقد اختلف في لفظها فقال الخليل حرف التعريف والهمزة همزة وصل جلبه للنطق بالساكن
وهو مذهب سيبويه واستدل له بانها همزة وصل فيجب ان يحكم بان الحرف هو اللام قياسا على الحمد همزة الوصل من نحو
ابن واسم وقيل انها مع الهمزة معا للتعريف واصلها الكلمة وبل واستدل له بان حروف المعاني ليس فيها ما وضع على
حرف مفرد ساكن فيجب ان يحمل ها نثبت دون ما لم يثبت واذا عوض بما تقدم قال خففت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة
الاستعمال واذا عورض بمدلول ما ذكر الخليل اجاب بانها لو كانت اصلية لم تحتج فيها الى الكلام تخفيفها وان
واشباهها ولجاز تحقيقها كما جاز على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح وما جاز انك لا تنطق على انها ليست
اصلية وكلا القولين ساير ولام جواب القسم كقولك الله لافعلن هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المبتدا الاسمية

كانت او فعلية لبدا على انها بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد منطلق ولتخرجن وقد جا حذفها نادرا مع الماضي
دون غيره ولا يفصح لزوم النون لها مع المضارع بالقسم والماضي بعد لانها الحرفان اللازمان وكان بهما والذي يحقق ذلك قولهم
والله ان زيدا لمنطلق فياتون بان التي هي ايضا للتوكيد للاسم ويلزمون معها اللام فلو لا كراهة ان ذلك لو امكن تقدم اللام على ان
كان قياسه ان تاتي ولكنهم لما كان وضع ان صدر الكلام بعد ذلك عليهم لم يجمعوا بينهما الا لا يجمعوا بين حرفين لمعنى
واحد فلما وجب ان ... لانها اقوى من اللام في اللفظ والمعنى ولانها كان ... على الاصل اولى والموطية للقسم هي اللام
التي يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتوذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطيتها وليست جواب القسم وانما
الجواب ما ياتي بعد الشرط نحو قولك والله لئن اكرمتني لاكرمنك وقولك لئن اكرمتني لافعلن كذا وما اشبهه مما جاب به
الشرط لم يجزم وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتاخرين من الشعرا والمصنفين كثيرا وكان خطا
لم يجئ مثله في القران مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولام جواب لو ولولا هي اللام التي يكون بعد ان اذا دخلت على هي
اللام ... لو كقولك ... ذكرنا ... اللام مؤذنة بان الجزء ... هو اللازم ... يدل على معنى لو فقد تقدم
فيجوز حذفها ويكون الربط بينهما ... لولا انها شرطية ... جازم ... لو ... جاز لو ... امكن
وهذا المعنى جعلها توكيدا ويجوز حذفها في الجواب ايضا وصح ذكر ذلك ... ذكر ... الجواب من ... والكلام فيها على حد
اللام في ... ان ... قيام ... لعلمه لفوله ولو ان قرانا سيرت به الجبال ولو ان لكم قوة وما اشبه
ذلك ولام الامر هي التي تدخل على الفعل المضارع لتوذن بانه مطلوب للمتكلم كقولك ليضرب زيد وشرطها ان يكون الفعل لغير
الفاعل المخاطب نحو قولك ليضرب عمرو ولنضرب انت ولاضرب انا ... قليلة يدخلونها على الفعل اذا كان للفاعل المخاطب
فيقولون لتضرب انت ومنه قراة ... فبذلك فلتفرحوا ومنه ما روي في الصحيح ... اللام ... لاصافكم
وحملها على الكسر ... اختصاصها بالفعل ... اختصاص ... بالاسم ... ان ... يكون ... مع الظاهر ... ذلك
هذا ... الفعل ... وان ... متطرفا واذا اتصلها الواو والفا ... وليطوفوا واسكانها مع الفا
اكثر منها مع الواو ... الفا ... اتصلت بها ... على حرف واحد فصارت كالجزء منها لفظا
ومعنى ... في ... لفظ ... ذكرناه ... الاتصال ... مستقلة بخلاف
الفا كانت ... في الاتصال ... من حيث ... مستقل ... على حرف واحد ... انما توقف عليها
... الواو والفا فانه لا يصح الوقف عليها ... كالجزء مما اتصلا به لكونهما على حرف واحد ... فيها
في ضرورة الشعر وهو شاذ ... في ... والافصح رفع الفعل ... لطلب بمعنى ... يصح ان يقال
يضرب زيد ... كما يصح ... في الماضي ... غفر الله له ... المضارع ... من حيث اللفظ
والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى تومنون بالله ورسوله ... على الطلب قوله بعد ذلك يغفر لكم ... لانه طلب ... الجزم لانه
ليس ... وما ذكره ... غير مستقيم ولام الابتدا هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق قال التي هي تدخل على
المبتدا ... وقوله والفعل المضارع ... غير مستقيم ... هي ... الابتدا

الخبر تجعل زيدا فان ... انه ... ذكرها في ... دخلت على المضارع فلتقل ... على الحروف ... على كلام ... ان يكون
خبرا كقولك ان زيدا لفي الدار وان زيدا لطعامك ... واشباه ذلك ... فذكر ... على قراءة ابن كثير ... قوله ...
عندنا ان ... لسوف ... ولاجتمع الكوفيون ... عند البصريين لان اللام ... الحال وانما هي لام الابتدا ...
لما ذكرناه فجاز ان تجامع ما معناه الحال والاستقبال اذ ... بينهما وعند الكوفيين انها للحال فاذا جامعت سوف ...
المعنى لا تصح ... لان اللام مستقبلا سوف وهو مناقض وكان ... جيزه ايضا لانه ... من قوله انها للحال ...
وافق الكوفيين ... انها للحال ... في مجامعتها لسوف الذي يدل على ما ذكره البصريون في قوله تعالى لسوف اخرج حيا ...
دخلت اللام مع ... سوف واما اللام الفارقة فهي التي ... بان ان التي ... الكلام هي المخففة من الثقيلة وليست النافية
كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ الا ترى انك لو اسقطتها فهم النفي واذا ... فالمفهوم اثبات القيام والمعنى
زيد قائم واذا قلت ان زيد قائم فالمفهوم نفي القيام والمعنى ما زيد قائم ... بعض الكوفيين انها النافية مع اللام ... ان
اللام بمعنى الا فيجعل ... ان زيد لقائم فمعناه ما زيد الا قائم ... في ... المعنى لانه ... شيئا ... وكذا
في التقدير و ... معنى الحصر الذي لزم من النفي والاثبات ... ان كل نفس ... عليها حافظ ... التانيث ... انا
تدخل لتوذن ... الى ... الفعل مونث فاعلا كان او مفعولا كقولك ضربت هند ... وانا قال لتوذن
بان الفاعل مونث ... في ان ... الا ... فاعل ... لانه ... الفاعل على ... القدم ... في غير موضع ... كثير ... من ... ما ... المذكر والمونث ... لما كا
ساكنة لانها ... الماضي وهو مبني فضعف ... لانها في ... التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت لانها
امتزاج الفا التانيث والالف والنون في نحو صحرا وسكران والاسم معرب فجاز ان يكون الاعراب عليها مثله في صحرا
وسكران فلذلك كانت ... المتحرك في الاسم والساكن في الفعل على ... لانهما مختلفان ... التي تلحق الفعل فلانها
ما ذكرناه ... التي تلحق الاسم ... الابدال ... دخلت عليه ... مونث ... الدلالة ... الدلالة
فان ... لدلالة ... فاعل ما دخلت عليه ... وهي الدلالة ... التانيث ... دخلت ... في ... المشبه
فرع على دخولها في الفعل ... في ذلك على ... الفعل الا ترى انك اذا قلت مررت بامراة قايمة فانما
ابنت لان الفاعل المضمر في قولك قايمة مونث فهو شابه ... مررت بامراة قامت ... ذكر ... مررت برجل
قايمة جاريته فانما ابنت قايمة لان الفاعل مونث الا ترى انك لو قلت مررت بامراة قايم غلامها لم تونث لان الفاعل غير
مونث فهذا وضع ان دخولها ... الاسما على ... في الافعال ... في الاسما غير المشتقة ... على المشتقة ...
من ... على ... بالمذكر والمونث على ... الا في ... وانما ... قوله
... ساكن ... على قياس اجتماع الساكنين ... وساكنا ...
العارضة اذا ... ذكر ... في مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ... كهذه
... لا يجوز ... في قوله ... في ... مثل ... ذكر

انهم رأوا هذه الضمائر المتصلة بمنزلة جزء من الفعل حتى انه لا يستقل بالحمل في نحو يفعلون وتفعلون الا ترى انه لو لم يكن الضمير منزلا
منزلة الجزء لم تثبت الواو في نحو قولك قولا ولم يكن الاعراب بعد الالف في نحو يفعلان فلما رأوا هذه الاشياء جعلوا هذه الضمائر بمنزلة الجزء وجعلوا الحركة في
وما نا مجرى الحركة الاصلية فصار مثلها في قوله ادعوا الله اعلم **ومن اصناف الحرف التنوين** وهي على خمسة اضرب التنوين نون ساكنة
تتبع حركة الاخر ليست بنون التأكيد في الفعل وهذا الحد يجمع جميع انواع التنوين ويحترز عن النون المؤكدة في الفعل
لانها لو لم يحترز منها لدخلت لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر وليست بتنوين وهو على خمسة اضرب الدال على المكانة وهو
كل تنوين لحق معربا لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف نحو قولك زيد وعمرو ورجل والثاني تنوين التنكير
وهو تنوين يدل على ان ما دخل عليه نكرة كقولك صه وصه وما اشبهه وليس التنوين في رجل تنوين تنكير وان كان الاسم نكرة
الا ترى انه لو جعل علما لم تزل منه تنوينه ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير وما دل عليه مجيء الاسم المعرب
نكرة والدلالة للتنكير بدليل ما ذكرناه وانما ذلك ايضا دخل منه [illegible] الا ترى انك لو سميت رجلا بحسن فتنوينه ليس
للتنكير بل هو بحسبه ولو ادخلت اللام عليه ثم [illegible] الاجماع على [illegible] الا انه كان للتنكير [illegible] والثالث العوض
من المضاف اليه وهو كل تنوين لحق [illegible] عند حذف المضاف اليه كقولك حينئذ وساعتئذ والرابع التنوين [illegible] حرف
الاطلاق وهو تنوين الترنم وهو كل تنوين جعل كالمزمار في المد واللين في القوافي المطلقة والخامس التنوين الغالي وهو كل
تنوين لحق قافية مقيدة للترنم وهو قليل وقد زاد بعضهم تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
وعرفات لانه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازنا للنون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين وهو مستقيم لانه لا
يمكن فيهما امتنع دخوله في جميع الاقسام المفصلة لان اقسامه في تنوين التنكير والعوض [illegible] الاطلاق والغالي
واضح نفي دخوله في تنوين التمكين ولا يستقيم لانه لو كان كذلك لوجب ان يبقى في جمع المؤنث اذا سمي به مؤنث كمسلمات اذا
سميت بها امرأة لاجتماع العلمية والتأنيث باتفاق فلو كان تنوين التمكين لم يجز بقاؤه كما لا يجوز صرف [illegible] باتفاق ونحو
في تنوين التمكين على مذهب من [illegible] هذه مسلمات بغير تنوين اذا سمي بها امرأة وهو مذهب [illegible] وقد
تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات في كونه مصروفا بما يتبين ان لا [illegible] اذا سمي به
امرأة وليس بشيء والتنوين ساكن لانه حرف مبني والاصل في البناء السكون فان لقي ساكنا فحكمه ان يحرك على ما سيأتي
وقد يحذف [illegible] خفيفا شبيها بحرف المد واللين كما شبه به في غير موضع ومنه القراءة الشاذة في قوله احد الله وبه
في قوله ولا ذاكر الله بنصب اسم الله سوى [illegible] ذاكرا ونصبته وكلاهما جائز وخفضه على العطف على غير فيجعل لا زائدة
كقوله ولا الضالين ونصبه على ان لا بمعنى غير وهو [illegible] الاعراب فوجب ان يكون [illegible] ما هو متمم لما هو
ما بعدها المحكي في نحو [illegible] ومنه قوله تعالى لا بارد ولا كريم والله اعلم **ومن اصناف الحرف النون المؤكدة**
وهي على ضربين الى اخره **قال الشيخ** هذه النون مختصة بالفعل المضارع بصيغة الامر لانها مأخوذة منه لتأكيد الفعل
المطلوب فهو في الحقيقة [illegible] في قولك اضرب [illegible] في المضارع [illegible] في الماضي في معنى التوكيد اذ [illegible]
من قولك خرج وشرطها ان يكون الفعل بمعنى الطلب وما شبه به ولزم ان يكون مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود

فلا يكون الا في المستقبل وانما اختصت بالطلب لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا لتأكيده
لان [illegible] في تحصيله بخلاف الخبر فان هذا المعنى مفقود فيه وانما دخلت في القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب اذ قد يقسم الانسان
على فعله ما هو ليس بمطلوب له ولا غرض [illegible] كقول [illegible] والله لا عاقبن وامثال ذلك كثيرة الا انه في الغالب انما
يقسم على ما هو مطلوب له [illegible] الباب [illegible] واما لا [illegible] فعل الاشتمال على مستقبل فيه ما يقتضي توكيده
وهو القسم كالمشتمل فعل الطلب على ما يقتضي من توكيده المعنى المذكور [illegible] فاجري مجرى الطلب هذا ايضا هو الوجه
في جواز توكيد الفعل بهذه النون في نحو قولهم بعين ما أرينك واما لتفعلن لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهي
ما المزيدة على حرف الشرط كاشتمال الفعل المقسم عليه على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وهي
على ضربين خفيفة وثقيلة وكلاهما في المعنى [illegible] الا ان الخفيفة لا يدخل الا على [illegible] الاثنين وفعل جماعة النساء
خلافا ليونس وانما لم يدخل عليهما لو وقعتا بعد الالف فيلزم اجتماع ساكنين [illegible] فيهما حكم التقاء الساكنين لانه
اما ان يبقيا ساكنين واما ان يحرك الثاني واما ان يحذف الاول [illegible] ساكنين يؤدي الى الجمع بين ساكنين على غير حده وتحريك
الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها لان وضعها على ان لا تقبل الحركة بدليل امتناع اضربن اليوم ولجاز تحريكها
ثم لوجب تحريكها هنا [illegible] والاول يؤدي الى [illegible] الواحد المبني في فعل الاثنين الا ترى انه لو حذفت الالف
في قولك اضربان لجاء اضربن فيلتبس بفعل الواحد والى حذف ما علم التزامهم الاتيان به فيه للفصل بين نون
الضمير ونون التأكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربنان [illegible] الا [illegible] الخفيفة فمنعها فلا يأتي
[illegible] في جمع المؤنث [illegible]
المشبهة بالالف الثابت فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه [illegible] ذلك كسر المشددة بعدها لانه
في فعل الاثنين واذا [illegible] ذلك وجب امتناع دخولها فيهما والمشددة مفتوحة الا في فعل الاثنين وفي فعل
جماعة المؤنث فانها فيهما مكسورة تشبيها لها بنون المثنى لوقوعها بعد الالف وقوله فان دخلت في الجزاء بغير ما ففي
الشعر مستقيم وتعليل بقوله تشبيها الجزاء بالنهي غير واضح والاولى ان يقال تشبيها له بالجزاء الداخل فيها الا انه جزاء مثله
وهذا اوضح واقرب واما دخولها في النفي فقليل ايضا لشبهها بالنهي لانه مشتمل على معنى النفي واما دخولها في مثل ربما
[illegible] ذلك [illegible] بالنفي وكل ذلك قليل وان كان بعضه اكثر من بعض وهذه النون انما تدخل على سبيل الجواز الا في
القسم ذكرهم وحذفها جائز الا في فعل القسم والمؤكدة في الشرط فان تركهما ضعيف **قوله** واذا لقيها ساكن بعدها
حذفت حذفا ولم تحرك الى اخره [illegible] وانما ذلك حكم الخفيفة وانما حذفت
كراهة ان تجري مجرى ما هو مثلها في الاسماء وهو التنوين [illegible] الى ان يكون لما تدخل على الاسم [illegible] يدل
على الفعل [illegible] لاضربن [illegible] لاضرب [illegible] القصير ولولا
ذلك لوجب [illegible] حذف الياء لالتقاء الساكنين ولكنهم لما ارادوا التمييز حذفوا النون
لما ذكرناه [illegible] **ومن اصناف الحرف هاء السكت** وهي التي في قوله تعالى ما اغنى عني ماليه الى اخره

قال الشيخ هاء السكت هي ساكنة تلحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد وقد زيدت في الوقف ليتوصل
بها الى بقاء الحركة في الوقف كما زيدت همزة الوصل التي يتوصل بها الى الابتداء بالساكن فاذا وصلت حذفتها كما تحذف
الف الوصل عند الوصل لعدم الحاجة اليها لانها انما جي بها لاجله ولذلك استحسن لكل قارئ يذهب الى اثبات الهاء في مثل كتابيه
وسلطانيه ان يقف ثم يبتدئ فان كان يذهب الى حذفها في الوصل حسن له الوصل لوقفه بها والوصل بحذفها
كقراءة حمزة والكسائي اقتده قل وقراءة حمزة ماليه هلك سلطانيه بحذفه فان وصلت لمن لم يحذفها فيها فالوجه
اثباتها وان كان الوصل مستكرها لما ذكرناه ولكنه اجرى الوصل مجرى الوقف فيكون كانه موقوف عليه
في النية ولذلك كان الوجه المختار في قراءة ورش كتابيه اني باسكان الهاء عند نقل الحركة لانه
الوقف لا لاجل التحريك قوله وكل متحرك ليست حركته اعرابية يجوز الوقف عليه بالهاء الى اخره قال
الشيخ ليس على عمومه فان ضرب وقتل ليست حركته اعرابية ولا يوقف عليه بالهاء وكذلك قولك يا حكم ويا
زيد وفي مثال ذلك وحقها ان يكون ساكنة لانها لغرض الوقف كما ان حكم همزة الوصل ان يكون متحركة لانها لغرض
الابتداء ولا يبتدا الا بمتحرك ولا يوقف الا على ساكن واما مثل قوله يؤده اليك فيمن قرا بالاسكان فليست
بهاء السكت على المختار الا انها مخلق كلاما مستقلا يوقف عليه وانما هي موصولة اجماعا مع اثبات الهاء من
غير استكراه لان ذلك انما هي هاء الاضمار ويجوز تسكين هاء الاضمار اذا وقعت في مثل هذا الموقع قوله
وتحريكها لحن ونحو قول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم وما ذكره في قوله وتحريكها لحن فان الكلام فانه ساقه
في ان لما متحركة لالتقاء الساكنين واذا جعلها متحركة لالتقاء الساكنين لم يستقم كلامه على حركة في
قوله واحر قلباه لالتقاء الساكنين وكذلك ما قاله ابو علي الفارسي لذلك وابن جني فان تحريكها هاء السكت
ووصلها ضعيف فلا ينبغي ان يصار اليه مع الاستغناء عنه والوجه في قراءة من قرا وسقيه انها هاء الاضمار
مثلها فيمن حرك الهاء والقاف جميعا وانما سكن القاف على اللغة التي يسكن بها كتف وعضد ولا حاجة
حينئذ لجعلها هاء السكت فانه يلزم منه ثلاثة امور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكتف ومنها
وصل هاء السكت والحاقها فيما ليس بموقوف عليه لان قوله فاولئك جواب الشرط ولا يوقف على الشرط
دون جوابه ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم الا امر واحد وهو مع ذلك وارد في غير الظاهر فالمصير
الى ذلك هو الوجه وعلى ذلك يستقيم الرد على قول المتنبي واحر قلباه مما عرف في البيتين وفي غيرهما ولا يستقيم
الرد مع اثبات مثله في القران من جملة القراءات السبع والظاهر انه تقدم من ابي علي الفارسي وهما ثم اتبع ذلك
من غيره ويثبت الاخرى انه على ذلك يلحق به هاء السكت في الوصل ويحركها وذلك هو الذي انكر
في واحر قلباه فكيف يستقيم ايراده لغة مستقيمة مع مثل ذلك ولم يرد وهل هذا الا مناقض والشبهة في هذا
هذا البيان ومن اصناف الحرف الوقف قال الشيخ هذه لغات ضعيفة لا يعلم اعلمها وما بابه كلام فصيح وقد
اختلف في ذلك مع ضعفه فمنهم من يقول لما ذكره من الحاق الشين بعد الكاف ومنهم من يقول ابدال الكاف شينا فكون

من قبيل الابدال ام من قبيل فصل الحرف والاولى ان يكون الترجمة ومن اصناف الحرف حرف الوقف لان الوقف ليس
هو الحرف الذي به قال وسمي الشين والسين ليست وقفا وانما هي حرف يوقف عليه وقع في اخر الحكاية المذكورة
قال قوم مجانا فر الى ياء المتكلم وليس مستقيم من حيث المعنى واللفظ جميعا اما المعنى فانه مخاطب لامير المؤمنين
التي لقيه لانه افصح الناس فكيف يليق من رضيت اليه ويخاطبه ان يكذب ويخطيه الادب واما اللفظ فاتفاق
الرواة على انه قال قومك وفي بعضها قال قومك يا امير المؤمنين والظاهر انه وهم او وقع فيما اشتملت الحكاية
عليه من قوله وجرم من فصحاء الناس ومن اصناف الحرف حرف الانكار وهو زيادة تلحق الاخر الى اخره قال الشيخ
هذه الزيادة هي على المعنى انما وقعت في غير كلام الفصيح وحكاها بعد مجردة واما ما قبلها ان يكون نونا لالتقاء
الساكنين هي والمدة المتلقاة والظاهر انهم لم يزيدوا الا فيما اخره ساكن محافظة على صورته لئلا يحرك ان
كان صحيحا او يحذف ان كان حرف علة فان قيل قد ثبت مجيئها في قولهم انا انيه فقد لحقت المتحرك الا ترى
انها بعد النون المتحركة في انا فالجواب انه لما كان يلزم في الوقف على انا وان لم يكن في الوصل الا ان يكون بالالف
والالف ساكنة صار حكمه حكم ما اخره الف لانه في الوقف اذا ترى انك اذا وقفت على انا لزم اثبات الالف
فيقول انا ولا يجوز ان يقول انا فان صار حكمه حكم ما اخره الف مطلقا لان هذه الزيادة انما يكون في الوقف فلو لم يزد
ان قيل انا انيه فهذا في التحقيق لالتقاء الساكنين فجاز مجيء ان لما ذكرناه من قبل وهاهنا مقيدان على ما ذكره الا ان
الاخفش قصد في تقسيمه في قوله المبرد وبقوله انكه فرا بدل ان يجعلها بمعنى واحد على ما ذكر الاخير ان
بالهمز يا براد الكلام على ضده اما هو لما ليس من باب المشترك الا ترى ان كل كلام يصح ايراده لتلك الجنس كل
كلام مشترك الحق كذلك فهل كان منفصلا وقد نقضه لعقلاء هذا الاعتقاد انما يعني حكاية ذلك وعلى ذلك
حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم وغير ذلك وهذه الزيادة
ليست كزيادة الندبة في التزامهم فيها الالف مطلقا بل قد يقع لبس وانما هي زيادة تابعة لما قبلها فان كان متحركا فلا اشكال
في ان يكون الالف الفا بعد المفتوح وياء بعد المكسور وواوا بعد المضموم وان كان ساكنا فحكمه حكم المكسور لان الكسر
يلزمها لالتقاء الساكنين فيجب ان يكون المدة ياء فيقول فيمن قال ضربت عبد المطلب عبد المطليبه ويقول في الندبة
واعبد المطلباه فقد تبين انها مخالفة لزيادة الندبة لما ذكرناه واما قولهم في الندبة واغلامكيه واغلامكوه
في غلام المراة المخاطبة وغلام الجماعة المخاطبين فانما هو فيه قياس الندبة كراهة اللبس الا ترى انهم لو قيل في غلام
المراة واغلامكاه وفي غلام الجماعة واغلامكاه لالتبس المؤنث بالمخاطب المذكر والاثنان المخاطبين قال
وان الحقت من قال اقبلت زيد وعمر الى اخره وذكر هنا الفصل لينبه على انما يلحق الاخر على اي صيغة كان بخلاف علامة
الندبة فانها تلحق لما المندوب لانها لاجل زيادة خاصة عليه ويجب عليه بما معناه لاستعاره واما هذه
فانكار مضمون الجملة فلحقت اخر الجملة على اي حال كانت فمن ثم جاز الحاقها في اخر كل كلام ولم يجز في تلك الا الحاقها بالمندوب
خاصة واما هذه الزيادة عند الحجازيين لا يجيز وزيادة الندبة فانه يجوز اثباتها في الوصل لما يراد من الغرض من طول الصوت

الى المعنى المقصود وانكم مجيد وحرف النداء والترخيم يخالف زيادة الانكار وانما اشبههما السكت في محافظتهم بها
على بيان حركة اخر الكلمة بدليل قولهم عبد المطلبيه خلافا واحبل الطلباه فكانت في ذلك لما السكت وتشبيه بابها
زيادة من شبه لفظي لا معنى فيه يقتضي ان تكون محذوفة في الوصل والله اعلم **ومن اصناف الحروف حرف التذكر**
وهي زيادة على نحو زيادة الانكار ولكنها لا يكون الا مدة مجردة عن النون وهي في الشذوذ دابعة من تلك لان الكلام
يقع في كلام من رويه له وبعضها اخر كلمة تنقطع [illegible] عليها ليتذكر ما يكمل به بعدها فلذلك الكلام الذي الا ما هي بعض
الكلام في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار الا ترى انه لو قصد الى قوله قام زيد من غير زيادة لم يكن لتذكر عنه
فراغه من زيد معنى فلا وجه لالحاق زيادة التذكر مع استغنائها بما قبلها [illegible] باعتبارها فلا بد في قصد المتكلم
[illegible] باعتبار [illegible] هذا سيفي اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن المشار اليه بانه سيف [illegible] وتصغير في حكمه وكذلك
[illegible] عن اللفظ الذي [illegible] مع علمه بانه كان قاصدا الى وصفه ولكنه [illegible] فهو قاصد الا ان
الى [illegible] ولذلك [illegible] هذا سيفي [illegible] قصد الى الاخبار بصفة [illegible] على الاسم للتعريف
في قولهم [illegible] وشبهه اذا قصد الى الاخبار [illegible] على اللفظ [illegible] والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب هذا اخر قسم الحروف [illegible] يتلوه القسم الرابع وهو المشترك فاسال الله سبحانه وتعالى الاسعاف
على اتمامه [illegible] توفيقه بالتوسل بمحمد سيد البشر وشفيع المشفع في المحشر والرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم القسم الرابع المشترك نحو الامالة والوقف وتخفيف الهمزة
والتقاء الساكنين ونظائرها **قال الشيخ** الصواب ان يعبر عن هذا القسم بالمشترك بفتح الراء لانه عبارة عن احكام اتفق
يشترك فيها فهو مشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ المشترك بكسر الراء والصحيح صواب لان المشترك هو الذي اشترك مع غيره في
شيء [illegible] لذلك وقد صرح به في قوله ولكن صنف مشترك فيه كذا ولذا قال في الامالة المشترك فيها الاسم والفعل
فثبت ان الصواب الفتح وانما [illegible] من اجل انه كان الاصل ان يقال المشترك فيه فلما [illegible] فيه [illegible] وقسم الكسر
وصنف فيه ههنا [illegible] **قال** الامالة ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وقد عبر غيره بان
ينحى بالفتحة نحو الكسرة وقال قوم [illegible] بالالف نحو الياء [illegible] والصحيح [illegible] لانه اذا كان بالالف
نحو الكسرة فاما ان [illegible] نحو الكسرة التي قبلها او الكسرة التي عليها وكلاهما غير مستقيم لانها لا تعمل الكسرة [illegible] اوان
بالفتح نحو الكسرة [illegible] الامالة [illegible] في مثل [illegible] والكبر [illegible] فاذا [illegible] بالامالة [illegible] ذلك عن ان
يكون امالة [illegible] ان يقال بالفتحة نحو الكسرة [illegible] انواع الامالة [illegible] باعتبار [illegible] التقدير [illegible] جميعا
ما ذكر في الاسباب [illegible] في غيره [illegible] والصراط واشباهها على
ما سياتي [illegible] ذكر اسباب الامالة [illegible] قليلا [illegible] القوي
الامالة [illegible] ذكر في فصل ثم
شرع في شروط [illegible] فابتدأ بالشرط في الكسرة قبل الالف [illegible] بينهما [illegible] حرف لا الف وفصل بينهما ساكن

[illegible] الساكن ليس بحاجز معتد به فان لم يكن [illegible] السبب [illegible] شرطه [illegible] عن الالف فلم يعتد بذلك
[illegible] وان كان شاذا [illegible] مع الالف [illegible] ولم ينفصل بين
الكسرة والالف [illegible] ساكن في [illegible] وشبهه فاضعف
مما تقدم [illegible] مع الالف فيكون لاجتماعهما [illegible] مستعملا [illegible]
كانت [illegible] على ان [illegible] مع الالف [illegible] قولهم رد ورد ورداد
[illegible] الالف [illegible] قولهم [illegible] الالف
المنفصل مجرى [illegible] في [illegible] الامالة [illegible] الالف وان كانت منفصلة [illegible] فهلا اذا
كانت متصلة [illegible] اذا كان [illegible] في نفسه عارضا [illegible] اذا كان [illegible] مثلا اذا كان [illegible] الالف
المنفصل التي [illegible] على الف التنوين [illegible] دون غيرها لانها [illegible] حتى صارت كانها من بنية الكلمة ولا
[illegible] الانفصال [illegible] ان التنوين [illegible] المعاني وكانت [illegible] فاذا ابدل [illegible]
كان في حكمه [illegible] بانه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها [illegible] الالف المنفصل عن السبب في
غيرها الا ترى [illegible] من [illegible] الكسرة التي في [illegible] الكلمة الواحدة
[illegible] وهي الكلمة مستعملة ايضا فلم يكن [illegible] الالف في [illegible] وعندها
[illegible] مثل قولهم رايت زيدا في المنفصل ومررت بابيه [illegible] الكسرة العارضة [illegible] العارض [illegible] في الكلمة
[illegible] الحركة [illegible] الاعراب في [illegible] الا ترى انها [illegible] الالف الكسرة في نحو
عالم [illegible] الكاف [illegible] السبب [illegible] في [illegible] ملطة [illegible] في
[illegible] **قوله** والالف في [illegible] الى اخره **قال الشيخ** هذا الفصل حاصله [illegible] الى ان
الالف في [illegible] اذا كانت [illegible] عن واو [illegible] الاسباب [illegible] دون [illegible] الا ترى
ان [illegible] سوى ذلك [illegible] القيام [illegible] الامالة [illegible] الثلاثية [illegible] القيام [illegible] الامالة
الا ترى [illegible] وشبهه [illegible] كما تقدم [illegible] اذا لم [illegible] الشرائط المذكورة في [illegible] ايضا
[illegible] فلم يكن فيه سبب
الامالة [illegible] وسبب الامالة قائم [illegible] الى الفصل [illegible] من جميع
[illegible] للتفخيم [illegible] السبب الخارج [illegible] اذا كانت [illegible] يغلب بالقرب
السبب [illegible] فيها فلا يلزم من [illegible] الاقرب [illegible] في [illegible] ولم [illegible] في [illegible]
[illegible] مناسبة التفخيم [illegible] ثم [illegible] الالف [illegible] عن الواو وهو
قولهم [illegible] من السبب [illegible] لانه [illegible] المنقلبة [illegible] الواو فصارت كانها ياء [illegible]
[illegible] ذكر الالف التي هي عين [illegible] الامالة [illegible] فيه [illegible] باب

خاف لانهما جميعا عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فيه فعلت كعفت كدت وخفت هذا مذهبه فاما من لا يرى ان
نحو بعت عنده هذا الاصل يقال ان في هذا البنا فلا يعتبر الامالة بما ذكره لبقا باباع غير مكسور وهو مما فيحتاج ان
يقول ذلك من ذوات اليا ويقال فيه فعلت ولذلك وقع هذا الفصل معطا عليه في كثير من النسخ فصيحا وضعه والموطئة
ان كانت يا اميلت فلا دخل فيه باباع وان كانت واوا اميلت ايضا ان كان يقال فيه فعلت فدخل فيه باب خاف فتجمع
في الفصلين جميعا من الامالة ما كان من الافعال من ذوات الواو على اي حال كان وما كان من الافعال من ذوات الواو مما
لا يقال فيه فعلت نحو جال وحال وقال **فان قيل** فالسبب في الجميع في نحوها معا كونها ضرب عند بناء افعال الغوك
عرى ودعي فلم لا يكون مثل ذلك سببا في نحو جال وحال لانك تقول اجيل وحيل وقيل **فالجواب** وهو من ان التقديره
اصله ان الفعل للكسر في دعي للكسر لانه في اصل بنائه والكسر في نحو قيل وحيل عارضة ليست في اصل البنا فكانت
اليا بعدها عارضة والثاني ان اليا في دعي متحركة قوت الحركة ظهورها واليا في نحو قيل ميتة ساكنة فلا يلزم
من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف والثالث ان دعا لا يجري فيه تغير اليا عن حالها وان الكسرة التي قبلها اختلف
باب قيل فان الكسرة يجوز ان تشم ضما وان تمحض على اصلها وسمع الواو واوا فلا يلزم من اعتبار ما لا تغير عن بابها
اعتبار ما يعرض فيه سببها جميعا الاول لفظ الفرق بين البابين من الاثنا عشر وجه والفرق بين ما كان من
الاسما على فعل من الافعال على فعال ان الكسرة في الفعل لفظ معنوي لم فها الظهور بها فناسب الامالة وهي في الاسم ليست
ابدا اذ لا يتصرف فيه كما يتصرف في الفعل فلا يلزم من امالة الفعل امالة الاسم لكن تكلم ذكر سببا اخر من اسباب الامالة لم
يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك لم يعتد به الا بعض المميلين وهو الامالة للامالة لانها ليست كسرة محققة ولا
يا فلا يلزم من اعتبار الكسرة واليا في مناسبتها للامالة اعتبار ما هي بمنزلتهما ثم ذكر الموانع للامالة وهي حروف الاستعلا
وهي سبعة احرف على ما ذكره وانما سميت هذه لانها يستعلي عند النطق بها اللسان الى الحنك الاعلى والامالة انحطاط فكره
الجمع بين هذين الامرين اي الاستعلا والانحطاط ثم ذكر ان باب رمى وباع مستثنى مما طاب وخاف وصغى وطغى وان كان
هذا المانع فابان الفرق بينه وبين غيره ان السبب في هذا الباب قوي وهو اما يا في الفعل او الامالة نفسها واما الكسرة عليها
خلاف غيرها فان السبب انما يكون قبلها او بعدها فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفا
اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويا لقربه ثم شرط بوقوع ذلك قبلها وبعدها ثم جعل ما بعدها على ثلاث مراتب مثله
اذا وليها ثم ذكر انها اذا كانت قبلها انما يكون مانعا عند الاتصال والفرق بينهما انها اذا كانت قبلها كان ذلك
استفالا بعد استعلا واذا كانت بعدها واميلت كان استعلا بعد استفال والاستفال بعد الاستعلا اسهل خلاف
الاستعلا بعد الاستفال لان اكثر العبرت وان بعدت بعدها ولم تعتبر اذا بعدت قبلها فاما من سوى بينهما فلا اشكال
قال سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضربها زيد الى اخره **قوله** ونحو اتى اي يميلو اوهذا انما يكون على
من جرى المنفصل مجرى المتصل فجعل المانع المنفصل ايضا مجرى المتصل وليس ما اللغة الفصيحة واللغة الفصيحة
ان الامالة في الوجهين سوا وقع بعدها حرف استعلا او لم يقع ولذلك مررت بالقاسم وبمال ملق فلم يجري مثل ذلك

١٤٥

الا ما كانت في الامالة ضعيفة لانفصال الالف وعروض الكسرة فانفصال الالف مثل بضربها قبل والكسرة العارضة
مثل مررت بمال قاسم قوله والراء المكسورة تمنع منع المستعلي الى اخره **قال الشيخ** الراء الحكم في الامالة يمنعها
ليس لغيرها من الحروف سببه ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف وهي غير مكسورة صارت كانها فتحتين او
ضمتين فلم يبق سبب للامالة فيما خلافا لغيرها من الحروف مثل الكلمة مثل راشد وحمار وامتنع عالم واذا وليتها
مكسورة ولا يكون ذلك الا بعدها كان الحكم عكس الاول ما لمصلحة غيرها من الاسباب لانها صارت كسرتين مجتمعا والواحدة
كانت سببا في مثل عالم فهي في السبب فهما فمن ثم لم يؤثر فيها الموانع في غيرها فلذلك اميلت طارد ومقارم ولم يمل
نحو خالد ولذلك اذا كان موضع حرف الاستعلا قبلها فانها تقلبها كما غلبت المستعلية لانها اذا افتحت قبلها
فانما صارت مثل المستعلية بما ذكرناه من التكرير فاذا غلبت المكسورة المستعلية فان تغلبها المثل اولى لان المكسورة
كانها كسرتين والمفتوحة قبلها كانها فتحتين وقد كانت الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة فغلبت الكسرتان
ايضا الفتحتين بقول من قرار لك وفي قراري مثله نحو من قرار لكن ظاهر استقامته واما تمثيله بقوله قوارير
فليس الى الغرض ههنا بان الراء المكسورة تغلب غير المكسورة وفي نحو قوارير الراء مفتوحة غلبتها المكسورة
ولكن يمكن ان يقال ان التمثيل لغلبة المكسورة حرف الاستعلا فان ذلك قد تقدم قبله مثاله وشيء في حكم غيره
فلا وجه لذكره لذلك قوله والظاهر ان اراد التمثيل لغلبة الراء المكسورة الراء المفتوحة في اخر الكلمة على اللغة الضعيفة
فيما وان بعدت بعدها اعتبرت سببا ومانعا على ما اعتبر فاذا قويت فتح التمسك به فقد علي ذلك ومن ان
الراء اذا بعدت بعد الالف لم يؤثر في سبب ولا منع عند الاكثر لانها ليست حروف الاستعلا وانما هي بمجاورتها
لما ذكرناه فلا يلزم من اعتبار المستعلية مانعة لما ذكرناه وان بعد اعتبارها اذا بعدت فاللغة الجيدة امالة كافر
دون قادر والاخرى بالعكس منهما نظرا الى اعتبار الراء عند البعد سببا ومانعا او الغائها **قال** وقد شذ عن
القياس نحو الحجاج والناس ممن يعني في حال الرفع لانه ما جيئتك لا سبب من اسباب الامالة فيهما فاما لهما على خلاف
القياس لانتفاء السبب لذلك طلبها المال والباب بانهما من ذوات الواو والثلاثي المعتل العين من ذوات الواو لا يمال
لانه لا سبب للامالة ما لم فيه واما المال والعاب فليس بشاذ لانه من ذوات اليا وهما من ذوات الواو قيل لا مالة فيه
من غير باع ولا سبب للامالة في باب وقالوا العشا والمكا والكبا فاما الواو فهو ايضا شاذ لان الالف الاخيرة
من ذوات الواو ولا يمال ولا يؤثر فيها انما كسرة على ما تقدم فلذلك كان امالته شاذا وان لم يكن قياس لو قيل
ان لا يمال لذلك ذكر الحجاج فان السبب لما كان قويا اثر وهو كونها كسرة على الراء الذي حسن منه
كونها حاجا عن القياس المذكور وقد يمال نحو جاد وجواد نظرا الى الاصل **قال** وكان ينبغي ان يذكر عنده ذكر
تفصيل الكسرة لما ذكر انما تعتبر عارضة وفصله في هذا الفصل انما تعتبر مقدرة كما تعتبر ملفوظا بها
محققة والفصيح ترك اعتبارها وان كان السكون عارضا لانه وان كان عارضا في الوقف فقد صار لازما في اللفظ
خلاف سكون الوقف العارض في نحو هذا ماش فانه ليس بلازم فلا يلزم من الغاء ذلك السبب الذي زال به زوال الاجمع

الا ان الفا هذا السبب الذي ذكر زوال الا لاجل الامالة فرقوا بينهما ضعف اعتبار السبب في جاد وقوي اعتباره في ماش
في الوقف وانما شبهه به لاجتماعهما جميعا في اصل العروض **قوله** وقد اميل العصى وضحاها الى اخره قال رضي الله
عنه ذكر في هذا الفصل سببا اخر من اسباب الامالة التي لم يذكرها مع الاسباب المتقدمة وقد تقدم خلاف في ذلك
فكان ينبغي ان يكون ذكر ذلك في الفصل المشتمل على الامالة لاجل الامالة لانهما سببان لم يذكرهما اولا وهما من الاسباب
فاذا لم يذكرهما مع الاسباب بعد ما ذكرنا وكان الاولى ان يذكرهما مجتمعين لانهما من جنس واحد فلذلك المغربة بينهما
وقد ذكرنا انه من الاسباب القوية وليس كالامالة لاجل الامالة في الضعف على ما تقدم **قوله** وقد اما لوا الفتحة
التي على الراء المكسورة بعدها الفتحة التي في الراء المكسورة تحجيحا لما في ما بها من الكلفة فلم يعتد عليها الا الراء المكسورة لما ذكرناه
من ان تشديدها بكسرتين تخالف غيرها من الحروف وتخالف ما بعد الالف من الفتحات فانه يعيد عليها فيروا في التعويض الى
الكسرة من الكلفة وذلك معلوم عند النطق والحروف لا يمال لذي الفاظها الا اضطرارها في اليا المحضة للمجانسة بالامالة
وقد تصرفهم فيهما والامالة من باب التصرف فاما اذا سمي بها فتصير من قبيل الاسما فان كان فيها سبب للامالة اعتبر والا
فلا وان كان كالحصى اذا سمي به ولا يمال على حد اذا سمي بها لانك لو سميت حبى وثنيته لقلت حبيان ولو سميت
بعلى لقلت علوان فاما امالتهم بلى ولا في اما لا ويا في الندا فلما في ذلك من تضمن الجملة المفيدة للفعل في
بلى النفي وللاستثنا صار كانه فعل واسم اعنا بها عن ذلك والاسما غير المتمكنة مثل المستعملة منها من جهة التي
اميل بها بلى ونحوها فلذلك مالوا ان في ومتى ولم يميلوا اذا ونحوها والافعال غير المتصرفة ليس منها ما تقبل الامالة
الحصى لان بعتهما لا الفتها وانما امالت مع عدم التصرف لاجل حوت من قولهم حسبت وعسينا فلما كانت يصير
الى اليا عند اتصالها بهذه الضمائر صارت كالمتصرفة في ظهور اليا فيه فاميلت لذلك كما قال المبرد في ما العصى
حبلى والله اعلم **ومن اصناف المشترك الوقف** يشترك فيه الاضرب الثلاثة وفيه اربع لغات الى اخره قال رضي الله عنه
لان كل واحد منها يصح الوقف عليه **قال** وفيه اربع لغات وليس ان الاربعة مجتمع لان منها ما يضاد بعضه بعضا كالاسكان
والتضعيف والروم والاشمام وانما اراد بيان ما يكون لاجل الوقف وان اختلف محاله فعلى ذلك كان ينبغي ان يقتصر على اربعة اذ
من جملة احكام الوقف ابدال التنوين الفا في مثل رايت زيدا ومثل حبه وفي مثل هذا حلو ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا
البكر والحذف في مثل القاضي والداعي والحاق ها السكت وكل ذلك قد ذكره في انا فصول الصيغ فلا معنى لتخصيص
اربعة منها فان خصها لشهرتها فالضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة فلو اسقط الضعيف بما ذكره تحملنا الفصول لكان
لتخصيص الثلاثة وجه **وقوله** الاسكان الصريح احترز بالصريح عن الروم والاشمام فان الروم ضعيف الحركة
فيقرب من الاسكان والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان فهو مضاد للصريح عنهما اي ليس معه بعض حركة والضم شفتين
بعد الاسكان فاحترز بالصريح عنهما اي ليس معه بعض حركة ولا ضم شفتين معا لاسكان فهو مضاد للاسكان الصريح
والروم اما مضادته للاسكان الصريح فلان حقيقة الاسكان الصريح لا ضم معه للشفتين وحقيقة الاشمام ان يضم معه
الشفتان فلو قدر اجتماعهما كان جمعا الضدين في ضم الشفتين وعدمه في محل واحد واما مضادته للروم فلان الروم اتيان بعض

[illegible]

الحركة والاشمام اسكان ثم ضم شفتين فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد ولم يذكر اصطلاح الكتاب
في صور هذه اللغات **قال** والاشمام مختص بالمرفوع لانه ضم الشفتين ليؤذن بان الحركة كانت ضمة فوجب ان يكون
الا في مضموم **قال** ويشترك في غيره المجرور والمنصوب غير المنون هكذا وقع في النسخ المشهورة والاحسن ان
يقول ويشترك فاعله المجرور والمنصوب **وقوله** في غيره لا وجه له الا في غير الاشمام واذا كان الا لكلام يستقيم
لما ذكر ان غير الاشمام يكون في المنصوب والمجرور دون غيرهما لانه في محل البيان لذلك ومعلوم ان المرفوع مع المجرور
والمنصوب في غير الاشمام سواء الا ترى انك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور فلم
يكن لتخصيص المجرور والمنصوب بذلك وجه ووقع في بعض النسخ ويشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور وهو الصواب
ولعله كان له ذلك ولعله قال ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ويكون في اشتراك غير المرفوع لتقدم ذكره
او كان يشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ثم ضم الفعل ذكر المنصوب المنون فانه يبدل من تنوينه الفا وهو لغة
من لغات الوقف ومثل بامثلة متعددة ليؤذن ان الهمزة على ان لا تنوين فيه في ذلك الا ما يأتي في نحو عصا و
التضعيف هو ان تشدد الحرف وشرطه ان لا يكون اخره همزة ولا حرف علة ولا ساكنا لما كانه ليس همزة فلان تضعيفها غير
مستعمل لكرهم في الحرف المستثقل واما كونه صحيحا فلان حروف العلة اضعفت على السنتهم حتى عوضوها بحروف
التضعيف لكرهم التثقيل فيها حتى كان الحذف فيها مناسبا لاجل الوقف فلان يستقل الجلد ولما كونها متحركا ما قبلها فلئلا
يجتمع بين ساكنين الحرف الموقوف عليه والحرف المدغم والحرف الذي قبله وذلك مطرح في كلامهم وصلا ووقفا وليس من
ذلك في باب لانه حرف مد واللين قائم مقام الحركة فيجوز ان يكون معه ما يجمع مع الحركة وصلا ووقفا **قال**
وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله الى اخره هذه اضافة من لغات الوقف كما تقدم وشرطه
ان يكون ما قبل الاخر ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان ينقل عليه حركة لان المحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون مضموما
او مكسورا مطلقا ومفتوحا غير منون في الهمزة ولا يكون مفتوحا في غير الهمزة اصلا لانه اذا كان مفتوحا في الهمزة وغير
الهمزة لم يخل اما ان يكون منونا او غير منون فان كان منونا فامره ظاهر لان حركته يجب بقاؤها على محلها مانون في باب
التنوين فكيف يصح نقلها وان كان غير منون في غير الهمزة فلا بد ان يكون معه ما نوب مناب المنون فينزل منزلة
المنون فيجري مجراه او لان حذف التنوين فيه عارض فاجري مجرى الاصل فليس الا ذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم
بل حكمه حكم المرفوع والمجرور لان الهمزة مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها فكان نقل حركتها الى ما قبلها في النطق بها
ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسبا لمعنى معه من تصار ذلك الاصل الا ترى انك اذا وقفت على قول الان اسبت بالاسكان
ادركت فيه من الثقل ما ليس في قولك رايت البكر فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة ظاهر المنون كما الوقف على المرفوع والمجرور
في هذا الباب ومنهم من قالوا هذا الردو ومررت بالبطو ولم يقل هذا الحبر ومررت بعدل وانما فعلوا ذلك في باب المهموز فافي المهموز
من استثقال عند سكونه وسكون ما قبله ولذلك استثنى في ذلك دون الفتحة في غير الهمزة وكان ينبغي ان يقول اذا لم يكن
الساكن حرف لين الموقوف عليه حرف لين ولا مدغما لانه ليس من لغة الحجاز في غير الهمز فان او لانه كقولهم قول لا يقال فيه بوم

ولا يقال في الوقف بوديي لانه من النقل من تحريك حرف اللين والثاني نحو ظبي فمع ولا ايهام فيه هذا البطو ولا مررت بعزي لما فيه
من تغيير حروف الكلمة التي هي حرفا لي الثالث نحو فوق هذا الحبر ومررت بقفل لا يقال هذا الحبر ولا مررت بقفل وقلنا في غير الهمز
احترازا من نحو هذا الرد ومررت بالبطي فان ذلك يجوز عند كثير من اهل هذه اللغة وان ادي الى الياء من لغتهم الا انها
لما ذكرنا من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن وان كان اصحاب هذه اللغة كلهم حركوا لاستثقال الهمزة الا ان منهم
من حرك كما ذكرنا اولا على قياس النقل ومنهم من عوض الحركة حركة ما قبلها المخرج عن البنا المطرح في الاسما الغاظ ذكا ايه
النقل المذكور فقالوا هذا الوديي ومررت بالبطو كما ذكرنا قوله وقد يقلبون من الهمزة حرف لين الى اخره هذه لغة ايضا
من لغات الوقف ولكن محلها الهمز فقط اي جميع الحركات الا بدل الحكم هذه اللغة ان تلك الهمزة فقلبت كحرف لين من جنس حركتها
فان كان ما قبلها مفتوحا ظهرت به على حاله لا يبدل ان الهمزة على حالها فيقول هذا الكلو ورايت الكلا ومررت
بالكلي وان كان ساكنا ابدلتها اذ كلكم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيقولون اصحاب النقل الا انهم لا يقلبونها حرف
لين واولئك يقلبونها همزة فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي وان الكلو البطو والوددو وقوم منهم يحركون هذا الوذو
مررت بالبطي كما كم اولئك كلهم مع الهمزة فيعزون الى الاتباع على النحو فيقول هذا الوديي ومررت بالبطوء قال
واهل الحجاز ... لون الكلو في الاحوال الثلاث فاصل بذلك تبين ان هذه اللغة لغة في الوقف لا لغة من خفف
الهمز من جهة كونه همزا الذي كان اهل الحجاز من عادتهم تخفيف الهمز اذا وقفوا على الكلا ابدلوا الهمزة الفا في الاحوال
الثلاث لانهم يقفون بالاسكان فتصير ساكنة وما قبلها مفتوح فحكمها ان تقلب الفا فيصير مثل الكلا اللغة المستقيمة ليست لمجرد
تخفيف الهمز فيجري على قياس تخفيفه كما جرت لغة اهل الحجاز وان اتفقا في بعض صور الالفاظ كما في رايت الكلا في حال النصب
ولذلك لو وقف اهل الحجاز على الخبء في الاحوال الثلاث في الهمزة حذفا وسكنوا الباء وقالوا هذا الخب ومررت بالخب
قال وهي هذه اللغة يقولون في الكلو ... معنى اهل الحجاز ... كل الا انها اذا سكنت تدبرها
حركة ما قبلها فقلبته حرفا من جنس حركته وشبه همزة الكوء عند الوقف بهمزة جيئة ... ذهب ... اسم
همزة حوبه ... في الاصل كما شبه همزة ... عند الوقف بهمزة راس قوله واذا اعتل
الاخر وما قبله ساكن الى اخره يعني في الاسكان والروم والاشمام وابدال التنوين الفا في النصب لا في نقل الحركة الى
ما قبلها فلا يقال هذا الظبي كما يقال هذا بكر وانما ترك ذكرهم لظهوره والمتحرك ما قبله ان كان يا او واسقطها التنوين
الى الاخر المثبت باعتبار المتمكن مما قبل آخره متحرك لا يكون الا يا او الفا لا ذاليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها
حركة لانهما ان كانت فتحة انقلبتا الوا والفا كعصا وان كانت كسرة قلبت الواو يا لنحو الغازي وان كانت ضمة قلبت
الضمة كسرة فينقلب الواو يا ايضا نحو الاظبي ... وادلي لانه ليس في كلامهم ... الياء والالف ... وآخره واو من غير المتمكن
نادر وحكمه في الوقف حكمه في الوصل ... ان كانت ساقطة للتنوين في الوصل
فالمختار ان يوقف بحذفها مثل قاض ومررت بجوار ومن العرب من يردها فيقول قاضي ... لا لان التنوين حذفه كان ضف
كان موجودا فبقي الياء محذوفة كما كانت محذوفة في الوصل ومن ردها كان ناظرا الى ذهابها لفظا والياء انما كانت

حذفت لالتقائها مع التنوين لفظا فلما حذف التنوين لاجل الوقف ذهب المانع للياء فرجعت فقيل قاضي وان لم تسقطها
التنوين في الوجه لثباتها في الوقف على حالها كانت عليه في الوصل في الثبات فما القاضي ويا قاضي وبعض العرب يحذفها
في الوقف فيقول القاض ويا قاض والوجه الاثبات لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف ما يوجب حذفها فيبقى
على ما كانت عليه ومن حذفها فانما حذفها للتخفيف لان الوقف محل تخفيف وقد عمم المرفوع والمجرور والمنصوب فيجعل ايضا
بالمنصوب وهو قوله رايت جواري فجعل حكمه حكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذي ذكره غيره ان المنصوب
ليس مثل المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذين يقولون هذا القاض حذف الياء لا يقولون رايت القاض حذف الياء
لان الياء المتحرك في الوصل صارت كالصحيحة فاجريت مجراها فثبتت فما كانت الصحيحة بخلاف الياء الساكنة وصلا
فانها لم تكن كالصحيحة فلا يلزم من حذف الياء الساكنة في الوصل حذف الياء المتحركة لانها قويت بالحركة
وتلك ضعفت بالسكون وشرط جواز هذا الحذف ان لا تكون الكلمة اذا ليس باخلال ... حذف مثل ... قاضي
والافعال لم ... فيه من الاخلال الا ترى انه لا يبقى حينئذ من حروف الكلمة الا الفا ولا يلزم ابناع هذا مر ومررت بمر
حذف الياء وصلا وقد حذف الحرف في نحو مرى حذف حنظي فلا يلزم من اعتبار الاخلال
بالاخلال ... الاخلال بمجرد التخفيف وان كان اخر الاسم الفا فالكثير ان يوقف بالالف قياسا سواء كانت مسقطة
للتنوين او غير مسقطة ولا فرق بين باب عصا وباب قاضي في ذلك الا ان حبنا وقفا بما حذفوه على قول من يرى
انها الالف الاصلية لان الالف خفيفة والياء ثقيلة فاعتبر مجرد الخفيف ولم يعتبر مجرد الثقيل وان كان حذف التنوين
عارضا فيهما وعلى قول من يرى انها الف التنوين ظاهر فانه قبله فتحة وليس في قاض قبله فتحة وعلى قول من يرى التنوين
ذكر الاول في حال الرفع والجر والثاني في حال النصب مذهب المبرد انها الالف الاصلية في الاحوال الثلاث ولم يذكره
ومذهب المازني انها الف التنوين في الاحوال الثلاث ومذهب سيبويه انها في الرفع والجر الاصلية وفي النصب الف التنوين
ولكل وجه فاما وجه مذهب المبرد فلانه قد ثبت امالتها في مثل رحى في الاحوال الثلاث ولو كانت الف التنوين لم يجز
امالتها فدل ذلك على انها الاصلية في الاحوال الثلاث وايضا فان الكتاب يكتبونها بالياء في الاحوال الثلاث ولو كانت انما
يقع في المقصور ما في الاحوال الثلاث فكان ذلك دليلا على انها الاصلية ووجه مذهب المازني ان التنوين انما ابدل
الفا في نحو رايت زيدا لوقوع الفتحة ولم تبدل في نحو هذا زيد ومررت بزيد لاجل الضمة والكسرة فلما كان باب عصا في الاحوال
الثلاث قبل التنوين فيه فتحة وجب ان يقلب الفا فوجب ان يحكم بانها الف التنوين في الاحوال الثلاث ووجه مذهب سيبويه
قياسه على الصحيح وذلك ان الصحيح لا يبدل في حال الرفع والجر من تنوينه شي وفي حال النصب يبدل واذا كان هذا
حكم الصحيح فينبغي ان يجري عليه ما شبه من المعتل والذي ذكره المبرد انما يستتب له ان لو كان متفقا عليه وانما يعقل ما ذكره من
الامالة والكتابة من يعتقد اعتقاده والا فالوجه الامالة رسم في حال النصب ... والحمل ... وما ذكره
المازني غير مستقيم فانه في حال الرفع والجر الضمة والكسرة مقدرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين الفا للفتحة عند
انتفاء الضمة والكسرة لفظا وتقديرا ابدالها الفا مع حصول الضمة والكسرة تقديرا ظهر الفرق بينه وبين ما ذكر

على مذهبه ايضا لا فالوجه اذن ما قال سيبويه وان كان الجمع اكثر استعمالا من المبدلين من سائر حالتي الاحوال الثلث فيلزم
ان يكون الامر على مذهب سيبويه ايضا على مذهب المازني ومنهم من يبدلها في حالي الرفع والجر ويحملها في حال النصب فلم
ان يكون على مذهب سيبويه واكثر الرواة في قراءة المبدلين على مذهب المبرد مثال غزاو وشبهه فيحتجا ايضا على مذهب سيبويه
فيحتجا ايضا على مذهب المازني فظهر بذلك ان الجميع ثابت في لغة العرب فلم يبق الا الترجيح فالاقوى ما ذكره من قلب الف
التانيث واوا ويا الضعيف مخصص بالف التانيث ولا ما قبل الالف ضمة فالحصص وهي ضعيفة ووجه قلب الالف يا انه
قصد الى قلب الالف لخفايها حرفا من جنسها يقرب منها فلا يقلبها الا الى ابين منها واخف من الواو ووجه قلبها واوا ومثله
لان الالف خفية والواو امكن منها ومثل اليا ووجه قلبها همزة ان الالف والهمزة من مخرج واحد وكل ذلك ضعيف
ثم ذكر الفعل المعتل فدل على ان ما تقدم مخصوص بالاسما ولذلك ضمة المحذوف وغير منون والفعل يكون مجزوما
وواو والف فاما الالف فلا تحذف لاجل الوقف لا في فعل ولا في اسم كما الواو والياء وان كانت محذوفة في الاسما
في الاختيار نحو قاض في غير الاختيار في نحو القاض فلا تحذفان في نحو يغزو ويرمي الا قليلا والوزن من
يغزو ويرمي ومن قاض طلبوا ان التنوين مراد فاثبتوا اليا بعده وقد تقدم الفرق بين يغزو ويرمي
ومن القاضي على اللغة القليلة الفرق بينهما ان حذف الواو واليا في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم فلو حذفتا
للتخفيف لالتبس خلاف باب قاض فان حذف اليا فيه لا يدل على شيء فلم يلزم من التخفيف في الموضع الذي
لا لبس فيه التخفيف في الموضع الذي يحصل اللبس به ووقف على الفعل المجزوم بالاسكان تارة وهو الكثير وبالحاق
الها فيها لما ذكر وهل اصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا يلحقها السكت
وان كانت حركته بنائية والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته شبيهة بحركة الاعراب لشبهه بالمضارع ولذلك
بني على حركة فنزل منزلة المعرب ولذلك الضاد تعالى بارنيه ولا تحيله وان كانت حركتهما حركة بنا لخلاف حركة
في لم يغز ولم يرم فانها لا شبه لها في الاعراب فحصل الفرق بينهما ومنهم من زعم انه انما امتنع الحاقها في الماضي
لشبهه بها الضمير من غير حاجة وفي المضارع لم يغز لكونه عوضا من المحذوف عند الجزم وليس بجيد اذا ورد مثل
انه ليس بما ثبت ها السكت ان كانت التي متصلة على الضمير وقيل ها السكت ان كانت ان يعني تم فتكلم
تنضاها السكت في موضع فلبس فيه بضمير غير ما ذكرناه لان ذلك السبب المذكور ولذلك التزم في نحو ره
وقه لما ادت اليه الضرورة واحصر امر الالتباس لانه لا يمكن الوقف على الالف لان ذلك منه لا بد لها الابتدا به حتى
اما الى الوقف على متحرك واما الى الابتدا بالساكن فوجب الحاق الها لذلك وكل واو ويا لا تحذف فانه تحذف
في الفواصل والقوافي في حال الوقف للفواصل والقوافي في جواز الحذف شان الضمير بعدها ولان ذلك تحذف منهما ما لا تحذف مع غيرهما
وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض اذ كان ضمها محذوفا وقصد التخفيف فيها العد حسنها وليس مثل ذلك
في غير الفواصل والقوافي في مثل المتعال وان كان حذفه ساما في غير الفواصل الا انها ليست اللغة القوية فمن يثبتها
اذا بها انما هو على لغة من يثبتها في غير الفواصل فحسنت في الفواصل لمشاكلها ولذلك السكت وما ليس وضع في سقوط الوضع

١٤١

في التسهيل اذ لو لا كونه في الفواصل والقوافي لم يحسن حذفه **قال الشيخ** وتا التانيث تقلبها في الوقف
هاء اللغة الفصيحة الكثيرة وفيهما قصد ضم الى الفرق بينها وبين تا الفعل اذا ذهبت في الوقف الحركة التي كان
بها الفرق وقلبت ها دون غيرها من الحروف لانهما اشبه شي بالالف من غيرها من الحروف ثم ناسب ما قبلها وقد ثبت
كونها ايضا للتانيث في نحو ضربة عدلوا عن الالف لئلا يتوهم انها هي نفسها للتانيث فكانت الها اولى بها وجهها ان حمل
منه جا في الما والاسانا قد تقدم ذلك انه امر يعتبر اذ هي هاهنا اسم لا فعل فلا يحتمل فيه الافراد والجمع ووقف
بعضهم التا متصلا بالفتح ومن يقف بالها من يصلها بالكسر وانما ذلك لشبههما بتا التانيث لفظا دون الافراد والجمع
وبابه عرفات فذلك محصور فيه كونه اسم جمع احيانا محققا لان معناه جمع عرف فاذا وقع في موضع النصب لا على
انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجر فيه نصب فحكم عليه بانه اسم جمع واذا كسرت في موضع النصب لا على انه جمع اذ لو كان
اسم جمع لم يجر الكسر فيه لذلك الجمعان المذكوران **قوله** وقد يجري الوقف مجرى الوصل في نحو قوله مثل
الحريق وافق القصبا الى آخره هذا وان كان موقوفا عليه الا ان القوافي اذا اطلقت فانما تحرك على نية وصلها عند
بعضهم واما من يقف لا يحركها لانه قد زيد عليها حرف لم يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا فليس في ذلك
في نية وصله وهو على كل تقدير شاذ الا انه على الاول اشذ من حيث انه اجري الوصل مجرى الوقف على
ما ذكر وعلى الثاني من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد وشرط التشديد انتفا الحركة على ما تقدم **قال**
ولا تختص بحال الضرورة نحو ثلثه اربعه الى آخره **قال** اطلق ابن جني فان مثل ذلك لا ياتي الا في الضرورة
من مثل ثلثه اربعه وليس مثل الكرم مثل ذلك في الكلام غير موقوف عليه فلهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يغتفر في مثل
ما ذكر واراد في ثلثه اربعه ان فصل الاسكان انما لا يتغير بها الا في الوقف ووصلها اربعه معها مع بقائها
ها اجرا الوصل مجرى الوقف فان فصل التحريك بنقل الهمزة وصح الامر فانها لا ينقل الحركة عليها الا في الوصل
بعد سكونها وقلبها ها في الوقف فاجمع بين حكمي الوصل والوقف وهو معنى اجرا الوصل مجرى الوقف ولو قال
فابدل ثلثه مبني على السكون وليس سكونه للوقف فلا يمتنع وصل غيره معه مع بقائها ساكنا فلا حكم
للوقف فيه لان ذلك انما يكون في وصلنا محركة وهذا والجله البنا على السكون فصار سكونه لا للوقف
والها لازمة لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف وانما فيه حكم الوصل خاصة واتفق
على ان حكم الوصل لحكم الوقف كما في نحو الكلم واشباههما فان حكم الوصل فيها لحكم الوقف فتبين الفرق بينهما
العدد وبين نحو القصبا ما والجمعين المذكورين فلا ينبغي ان يحكم على نحو القصبا بانه سائغ من غير ضرورة حملا
على ثلثه اربعه لما تبين من الفرق بينهما وجعل نحو هو الله ربي ايضا دليلا على ان ذلك سائغ من غير ضرورة
وليس نحو مثل القصبا فان ذلك جائز ان يقال فيه اما بالالف في الوصل واذا كان كذلك فليس فيه اجرا الوصل
مجرى الوقف ووجه آخر وهو انه لما حذفت همزته بنقل حركتها الى ما قبلها وادغام نون لكن في نون نا فصار لكنا
بالالف التي تكون ها وصلا في بعض اللغات ووقفا على كل لغة عوضا عما حذف منها او قصد فخام الكلمة

البيضا لو تم لفظ لكن من اجل ان الكم المشددة فقد ظهر الفرق بينهما وبين القصباء وجعليين ايضا فلا وجه
لمجيء البابين مجرى واحد لما ذكرناه **قال** ويقف اكثر الوقف على غير المتمكنة انا بالالف وانه بالهاء
حكم انا اذا وقف عليه الا بالوقف على النون نفاقا ولا بد من الحاق الالف في اللغة الفصيحة او الهاء والحاقهم
الالف لانها هي الاصل بدليل اثبات بعضهم لها في الوصل وبدليل ان نحو هما من الضماير لم تقتصر فيه على النون
وانما الحاقها مزيدة في الوقف خيفة اللبس بينهما وبين ان لان الوقف يذهب حركتها لو وقف عليها فقد الوجه
بعوته من وقف بالهاء لانها هاء السكت وقفوا بالاسكان وهو بالحاق الهاء هذا حملا على القياس على كل
متحرك حركة سابقة جاز ان يقف عليه بالسكون والحاق الهاء كما ان كل اكرمتك واكرمتكه وكان مثله
وهاهنا وهاهناه وهولا وهولاه اذا قصر بمعنى هولا اذا قصر وقف عليه بالالف وصلا ووقفا وبالهاء وقفا
وان الكاف ذكر مذهبين احدهما من غيرهما والاخرى بالهاء والا فهنا ليس فيه الا القصر فلا وجه لرد التثنية اليه
وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالاسكان والحاق الهاء فيمن حرك في الوصل ليس على اطلاقه لانه دون
بان الوقف بالاثبات انما هي لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هي لغة من سكن في الوصل وليس
ذلك صحيحا اما الاول فهو الاكثر ومن حذف من حرك في الوصل فقد جاء في القرآن فما آتاني الله وقفوها
في الوصل ووقفوا عليه مافي قراءة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون
على مذهبه قراءة ورش غير صحيحة لانه وصل متحركا ووقف بالحذف من غير خلاف واما الثاني فان الافصح
الوقف بالسكون ايضا فان جاءني غلامي باثبات الياء في الوصل ساكنة الوقف عليها باثباتها نحو قوله تعالى يا عبادي لا خوف
عليكم فكل من اثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى باثبات الياء اجدر
وان الكسر ما جاء في القرآن في مواضع يسيرة محذوفة خطا في المصحف فقراها بعضهم على النحو الذي ذكره فظهر ان ما ذكره
غير مستقيم لا في الاول ولا في الثاني وهو في الاول اقرب واما الثاني فواضح الفساد بما ذكرناه من قراءة ابي عمرو
وليس مثلا مستقيما من وجه من جهة ان ابي ودين لانهما ثابتان في الحالين وليس لغيرهما فكيف يستقيم التعميم
ثم التمثيل ما صح لانه في الحالين ليس لغيرها واما الثاني فلان المشهور في قراءة ابي عمرو حذفها وصلا ووقفا وبعد ذلك
لا يبقى فيه شبهة في الاستدلال عن عرضه وصلا بالياء ساكنة والوقف بغيرها وقد علم ان المشهور ليس كذلك وكذلك
البيت الذي انشده لا يستقيم دليلا لانها في القافية والقافية لها شان في الحذف وايضا فانه لا يستقيم وصلها بالياء ساكنا
لانه يفسد الوزن وانما يستقيم الاستدلال ان لو ثبت وصلها بالياء ساكنة والوقف بحذفها وذلك غير رديه **قال**
ضربكم وضربهم وعليهم وبهم الخ **قال الشيخ** ميم الجمع مع الضمير الغايب بخلاف في ان الوقف عليهما دون الحاق
في لغة الجميع بغيرها الا بالاسكان وقد جاء بعضهم فيها الروم والاشمام في لغة من ضم الميم وليس بالكثير في الميم واما الهاء
فان كان قبلها ساكن صحيح نحو منه الاضعف وفي لغة الحق وصلا معه ميم الجمع في لغة الجميع وقوله وعليهم وبهم
الاخبار وصلا ويجوز ان لكن فصلها فبغير الحق وصلا لو حركها لاضمار وصلها لانها المذكورة آخرا استغني عن عيبه

ضربكم لان من اسكن فلا اشكال في وقفه فهي من لم يضر كمحولا على من الحق وصلا فلم يخرج الى العقيد فعله في
هذه امه الله وهذا تقوى ان العقيد فيما تقدم لما الا ترى انه لم يخرج الى ان الوقف على لغة من يحمل الحاقها
تبايع الجاهم وقيم وقيامه وقيمه بالاسكان والحاق الهاء اما الاسكان فلانه لما حذف الالف حرف فيه
لسن لما معها كالجزء الواحد صارت كما فوقف عليها بالاسكان كما يوقف على المتحرك واما الحاق الهاء فعلى اصل الحاق
حركة البناء ومجيء مه وبشله فلم يوقف عليه الا بالهاء بسببه ان اتصال الجزء وبالضا فليس كما بالهاء
لا مستقلا لكل واحد منهما بمعناه ولم يشتد الاتصال فيه اشتداده مع الحرف الذلك زعم بعض النحويين ان العطف
على الضمير المخفوض بالاخفش فقد جاز من غير تكرير وجعل عليه في ابعاث او اشد ذكرا **قال** هو مقطوع
على كاف وعليم في قوله لن تركم اياكم كانه قال وكل كوقع اشد ذكرا وان الكتب الكتاب بعصام بالالف
صارت متوسطة والان لكن علام والام ونقيم وعم من غير فصل كل ذلك لما فهم من شدة الاتصال ولم يكتب مثله
ولا مجيء مه وشبهه مما كان متصلا باسم نحو كمه على ان اتصاله بالجار اشد فلما كان كذلك كره ان
عليه بالاسكان فيكون وقفا على كلمة على حرف بالاسكان وكلامه ذلك في مثل قولهم بما زيدت وكذا عمهم على
الوقف عليه بالهاء ليقوي الوقف على مجيء بالهاء لانه مثل في نحو كمه ولحنه في حكم المستقل فلا يوقف عليه الا
بالهاء نحو لمه وفيمه وبمه والنون الخفيفة سدل الفتا في الوقف يعني اذا كان ما قبلها مفتوحا شبهها لها بالتنوين
مثلا في كونهما نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة نحو قوله تعالى في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا
فان لم تكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها للخفة فيما ليست لحرية في الوصل اولا
ولان ما دخلت عليه نوع تبات فرعا فلا يكون لها على الاصل مزيه الا انه اذا حذف فيما في الوقف ردت ما كان من الحكم
الوصل ورددت الفعل الى حكمه لو لم يكن البتة فلذلك تقول هل تضربن هل تضربون وفي هل تضربن هل تضربين
التنوين في اللغة الفصيحة الا ترى انك تقول في قاض قاض ولا ترد الياء في الافصح عند زوال التنوين واذا
من اجله ان الفرق بينهما ان التنوين للعلم في الوصل والوقف فجعل للتنوين له مزيه على النون لانه فاضا فان
[illegible] زائد على معنى الاسم والنون في الفعل ليست عند سيبويه لمعنى زائد وانما هي توكيد محض ومعنى الا
فجعل ما جيء به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزيه وايضا فان النون في الفعل على وجه تشبيهها بالتنوين فجعل الاصل على
الفرع مزيه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **ومن اصناف المشترك القسم** قال صاحب الكتاب بحثه وفيه الاسم
والفعل وهو جملة فعلية او اسمية تؤكد بها جملة موجبة او منفية الى آخره **قال الشيخ** القسم جملة انشائية يؤكد
جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف نحو بالله اخبرني
كان كذا **قال** ومن شانهما ان تنزلا منزلة جملة واحدة لانهما كالشرط والجزاء اذ الاولى لم يقصد بجردها الا ان
بها الفصل الثانية فلا بد من الثانية معها فلما ارتبطتا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزاء **نعم** لو اسقطت
لاستقلت بالثانية كما لو اسقطت الاولى في الشرط لاستقل الجزاء اذ العرب في تفسيره ولكنه لا يضر بعضها عليه كما لا يكون

المنطوق به عند حذف الشرط وليس للقسم في جوابه عمل فلذلك جاز حذف اللام وإعماله من غير شريطة بخلاف الشرط فانّ
له فيه عملا إذا كان مضارعا ومعنى فإذا دخل على الجملة كانا فإذا فيشترط عند حذف الشرط إزالة ذلك والقسم وإن كان
له في الجواب لفظا بالجملة فإن حذفت جاز وقع مقامها لفظ كان ترى زيد قائم وقد كان ترى أن يقال إنّ زيدا قائم وإن المحذوف الثانية
فلا بد من قرينة خاصة تشعر بذكرها كالجزاء والجواب لو وخبر المبتدأ ونظائر ذلك قال وتكرير القسم في كلامهم
أكثروا التصرف فيه إلى آخره قال الشيخ إذا كثر الشيء في كلامهم خففوه ليخف على ألسنتهم كما فعلوا ذلك في الدال وأشباهه
بأن الكثرة مناسبة للتخفيف ولذلك خففوا هذه الجملة من غير وجه فمن ذلك حذف فعل القسم جواز أسماء الباء لزوما مع الواو والتاء
واللام ومن ذلك أنهم جعلوا هذه الحروف لا تتبعه عوضا من الفعل فلم يجمعوا بينهما وبين الفعل قصد التخفيف ومن ذلك حذف
الخبر إذا وقع المقسم به مبتدأ نحو لعمرك ويمين الله وأمانة الله ويمين الله ومن ذلك حذف نون أيمن الله فيقولون
ايم الله لأفعلن وقوله وهمزته في الدرج دليل على أن الهمزة عنده همزة قطع وليس بمذهب سيبويه ومذهب سيبويه
أنها همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن فلذلك جاءت في الدرج لخفيف من أجل القسم ولكنه على قياس حذف همزات الوصل
في الدرج في كل موضع وإنما الذي أشار إليه مذهب الفراء فإنه يزعم أنها جمع يمين فهمزته همزة أفعال في الجمع حتى قطع فإذا
وصلت فإنما كان ذلك لأجل التخفيف في القسم وسيبويه يزعم أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الأول فاجتلبت
الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت في امرئ وابن وأشباههما من الأسماء التي وضعت ساكنة الأول لعلى ذلك لا يكون
الهمزة محققة في الوصل لأجل القسم على ما ذكرناه ومن ذلك حذف نون من ومن كان من ذكران في ذلك خلافا
وإن منهم من يقول إنها من أيمن ومنهم من يقول إنها من نحو على كلا القولين فالحذف لتخفيف القسم ومن القسم في الله
والله والمراد والله بالله وبالله ولكن الحذف لأجل التخفيف ومثال التبس مع الحذف فيهما على أن العرب والنحويين جاوزوا
فيه على ما سيأتي ويعوض فيها الله والله وفا الله يعني أنهم عوضوا منها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة
الوصل كل ذلك للتخفيف لما ذكرناه والإبدال عنه تاء في تالله لأن التاء أخف من الواو وأشار التصغير على الضمة في قولهم
لعمرك ان كانت الحروف أكثر في العمر ولكنهم جعلوا أولاهما مخففا ويلتقي القسم بثلاثة أشياء باللام وبإن وحروف النفي وذلك
للتنبيه على أن ما يذكر بعده معنى الذي جيء بالقسم تأكيدا له وهذا مخصوص بالقسم بغير الاستعطاف وهو الشايع الكثير وأما
القسم للاستعطاف فإنما يكون جوابه إجمالا للطلبة وما حملت علمناه قولهم اقسمت عليك لما فعلت وإلا فعلت وهذه الأجوبة
في القسم إنما يكون إذا الخبر ذكر للجملة المقسم عليها بعده فأما إذا لم يذكر بعده وذكر قبل القسم ما يدل عليها أو ذكر القسم معترضا
امتنع ذلك فإذا قلت زيد قائم والله أو زيد والله قائم لم يكن ذلك شيء منها فإن ذكرت بعد القسم ما يجوز أن يكون له
كما يجيء أن يكون منه لما قبله الأمر فرعه عنه والمثال أيا في قائم وزيد والله قائم وإن خصوصية بالجملة
الاسمية لأنها لا يدخل إلا على الاسم وأما اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعا إلا أن الفعلية إذا كان فعلها
مضارعا لزمه في الأصح معهما نون التأكيد وإذا كان ماضيا لزمه علي قد معها وقد صححوا مع الاسمية لأن عندها
لأنها دخيلة على الفعل ظلية في الاسم قصدا تحقيقها كما لحقت اللام فيه تنبيها على التقليل من أصل موضعها وفي لم

وقد حذفت نون النفي في قولهم تالله يبقى على الأيام مبتقل البيت الى آخره حذفت في النفي جائز مع الجملة الفعلية ولا
يجوز مع الاسمية وإنما حذفت مع الفعلية دونها لأنه يدل على النفي فيه أمران حذف اللام وحذف النون كما
لا أنه قد حذفت عنه في غير القسم نحو قوله تعالى يبين الله لكم أن تضلوا فأجري في القسم مجراه في غيره خلاف الاسم فإنه
خال مما ذكر من الأمرين وقد تقول حمدت الباء بعد حذف الفعل الذي أوصله بالمقسم به لأنها أصل حروف الى آخره
يريد أن هذه الحروف لا يستعمل إلا مع حذف الفعل لأنها جعل شرط استعمالها حذف الفعل وذلك لأنها عوض
عوض من الفعل فكرهوا الجمع بين العوض والمعوض عنه وبهذا تميزت عن ذلك قوله ورد اللام الاختصاص عليل الموضع هو حروف
عن الباء قالوا والمعنى بها الاختصاص لظاهر لأن الاختصاص بشر الله تعالى واللام لاختصاصها بالتعجب ومن اختصاصها
بوقت فلا يستعمل اللام إلا فيما هو حينئذ بالتعجب نحو لله لتبعثن وتحاسبن ولله لا يؤخر الأجل ولا يبقى على الناس أحد
كشمه ولا يقال لله لقد قام زيد إذا لم يرد ذلك وجه التعجب وقد جاءت التاء أيضا في مثل ذلك كثيرا ولكنها لم يلزموا
بها ذلك بل استعملوها في غيره ومنهم من يقال من نبي تكلم اشتراطها على القسم فإنه في أوائلها من اشتراك وقولها في
القسم قصدوا إلى أن يكون إنما فتح لأنه على أنها القسم بها دخل الناس من زعم أنها من أيمن ولكنه اختير ذلك لأنها
دخلت على نبي كما ترى أيمن ولو كانت من أيمن دخلت على اسم الله كما يدخل أيمن ثم لما اختصت اللام من يجعل الموضع
شبهوها لاختصاصها بالقسم شبيهها كالنحمة مع اللام في خلوق ولاختصاص الباء باسم الله ولاختصاص من باسم الله
والكعبة وإذا حذفت نونها من ما يعني في أنها لا تدخل إلا اسم الله خاصة فقالوا م الله وم الله كما يقال ايم الله وأيم الناس
من زعم أنها من أيمن حذفت دخلت على اسم الله كما يدخل أيمن ولو كانت من لم يدخل على اسم كما لا يدخل من وإن الناس
من زعم أن المضمومة من أيمن لما ذكرناه والمكسورة من من لأنه ليس في أيمن كسرة فهي من من وحكم بالكسرة على أنها من وجعل
ذلك دليلا على أنها من ولو كانت على اسم الله لأنه ذكر ميم أيمن لأنه اسم وهي من أدخلت من على اسم الله لما زعم أنه أيمن حيث
الاستعمال على أنه قد سمع من الله بالخفض على ما ذكر الجزل والقياس يقتضي الجواز فرجح بذلك أن المكسورة ميم من
والمضمومة ميم أيمن وظاهر كلامه أنها ميم من وإن دخلت على اسم الله لأنه يلحقها الكسر دليلا على أنها ميم من وكسرت المضمومة
عليها لأنه قد لحقت فيها الضمة مع نونها فقد ثبت الحذف في إحداهما فليكن الحذف في الأخرى خلاف أيمن فإنه لم يثبت حذف
ميمها لا فيها ولا فيما شابهها فكان الحمل على أنها ميم من أولى قال والباء هي الأصل أعمها إلى آخره قال الشيخ لما كانت
الباء هي الأصل دخلت على كل مقسم به مضمرا كان أو مظهرا ولم يلزم ذلك فيما كان فرعا عنها لضعفها بأنه مخصا كما ذكرناه
في الواو والتاء ولذلك لما كانت الأصل دخل الفعل مصرحا به عليها إذ لم يوضع عوضا عنه وإنما وضعت لمعنى الإلصاق خاصة
بخلاف الواو والتاء فإنهما جعلا عوضا من اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز إظهار الفعل معهما وأن الاستعمال لما كان الاستعطاف
بقولك بالله أخبرني وهل الباء أدخلها النحويون على ما تقدم في حروف القسم كما تقدم ذكره فظاهر كلامهم أنها متعلقة بفعل في
معنى القسم على سبيل الاستعطاف ولو قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطف جيدا ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطلب الذي كهو
بعده أو بما دل على فعل الطلب على أنها بالاستعانة كما تقول بالله لتجيئني كأن حلّة والذي يعنيه أنك تسأل الخبر بالله ومع الله أخبرني

كما تقول لم تنوق الله تحجز وتحرج من تنوق الله كأنك قلت اطلب منك الخير مستعينا بالله في اختيارك ولذلك وقع الجواب
الامتثال طلبا في معنى الطلب لا اجابة كما يجاب به الاقسام وحذف الباء فانتصب المقسم به بالفعل المضمر لان حكمهما متعلق
للفعل فاذا حذف الجار وقع متعلق الفعل خاليا عن الحائل فيجب نصبه بدليل قولك كلمت زيدا وكلمت لزيد واستغفرت الذنب
واستغفرت من الذنب وذلك مطرد في كلامهم لانهم يحذفون الاسم حذف الفعل فلا يبقى لهم خلف لله بكرهي لون الله لافعلن
قال وقد روي رفع يمين والامانة على الابتداء محذوف في الخبر وذلك ان المقسم به في كلامهم جملة فعلية وجملة
اسمية فيمثل الخبر كان الفعلية هي الشايعة في كلامهم لذلك كان حدا ان يعنى ان الله لافعلن على تقدير الله قسمي وذلك
جاء في لعمر امانة الله ويمين الله تشبيها بعين لعمرك هو قليل فاذا النصب هو الوجه والخفض على ارادة حرف الخفض وهو قليل
ايضا ويضعفه اضمار اللام يعني انهم يخصون المقسم به على اضمار حرف الخفض وارادته موجودا كالمخفوض في قولهم لاه
ابوك الا ترى ان المخفوض في قولهم لاه ابوك لا يحتمله من خافض ولا خافض الا الحرف المقدر فلذلك ههنا بالحذف والمقدر
قال وحذف الواو وتعويض منها حرف التنبيه في قولهم لا ها الله ذا قال الشيخ يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام
حرف الجر وهو حروف التنبيه بلزوم مع الواو والباء همزة الاستفهام وقطع همزة الوصل كان عوضا عما ذكره قوله
وفي لا ها الله ذا لغتان حذف الالف واثباتها فاما الحذف فوجهه انها الف وقعت ساكنا بعدها ساكن فيلزمها ان تحذف لالتقاء
الساكنين واما اثباتها فلاجل ان الهمزة معها اولا ثبت فان لم تثبت فعلى الظاهر من كلامهم فوجهه انها نزلت
معها منزلة الجزء من الكلمة فلم تحذف لالتقاء الساكنين لانها التقيا على حدهما كما في قوله الضالين وشبهه وان ثبت
الهمزة فليس ببعيد من كلامهم فوجهه ان همزة اسم الله لها شان فيجوز القطع ايضا لغيرها بدليل قولهم افالله وقولهم يا الله
فلم يجتمع ساكنان البتة فيثبت لغة الاتمام على ما وجب حذفها قوله وذا فيه قولان احدهما وهو قول الخليل انه
ذا مقسم عليه كانه قيل لا امر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال ثم قال والكلام جار على ما ليس عليه فلم يبال ان ذكرهن
ان يقدر له لام الامر ذا وانما عدل عن القياس عليه لاجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره ولم يبن على ما ادعاه
البتة وقد دل الاخفش بما ذكره على دخل لانه لو قيل ان ذا هو المقسم عليه لدل على الوجه الذي ذكره الخليل
بل على معنى لا يفعل ذا ولا يكون ذا الا ان منفيا ودليله ان المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه
منفيا دليله استقرا كلامهم اذا كان كذلك وجب ان يقدر منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل وبطل تقدير
الاخفش لانه جعل المقسم عليه محذوفا لان الحذف على خلاف الاصل واذا استقام الاثبات فلا معنى للعدول الى
الحذف فيضعف ايضا من جهة ان الاشارة الى المقسم والقسم لم يجي مثله في كلامهم خلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم
عليه وما ذكر الاخفش من قوله لاها الله ذا لقد كان الا لا اسلمه فان ثبت ذلك فتعرفه في كلامهم ثم ولو قدرنا صحة
فلا مانع في ان المتكلم قصد النفي بقوله لا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان ذلك اثباتا لغير ما نفاه
بتقدير معنى آخر فيستقيم ذلك مع جريان ما ذكرناه من التاويل قال والواو الاولى في نحو والليل اذا يغشى
للقسم وما بعدها للعطف وقد استشكل الناس في مثل هذه الواو الثانية مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال

هي واو العطف على ما ذكره صاحب الكتاب ومنهم من قال هي واو قسم آخر واستدل من قال هي واو العطف وهو مذهب الخليل
وسيبويه بانه لو كانت واو قسم لم يخل اما ان تكون باقية مشتركة مع ما قبلها او لا فان كان مشتركا وجب او العطف
ايضا وان كان غير مشترك وجب ان يكون لكل واحد منهما جواب يستقل به لانه قسم بغير مشترك ويكون مع ذلك جملة بعد جملة
والحسن بعد ذلك ان يكون في الجواب والعطف فثبت ان الواو ليست واو قسم واذا ثبت ذلك وجب ان تكون واو العطف فتركت
بين المقسم به ثانيا مع المقسم به اولا فلم تحتج الا الى جواب واحد لان القسم واحد واستدلوا ايضا بانك لو جعلت في موضعهما
الفاء وثم لكان المعنى على حاله وهما حرفا عطف فكذلك الواو وشبهه من حرف انها واو عطف وجعلها بعد صورة معطوفة
عليه وذلك مدفوع بما ذكرناه واقوى ما قالوا انه بالنظر الى المعنى انها لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين وهو ممتنع فهذا
مما يرد على من منع في الدار زيد والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من جوزه فلا ورود له عليه وتقديره وتحقيقه ان
في ذلك الليل مخفوض بحرف الخفض الذي هو واو القسم وقولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر الذي هو فعل القسم تحقيقا وتقديرا
لما بين سابقا كما في قولك ان في الدار زيدا فاذا جعلت الواو في قولك والنهار اذا تجلى للعطف كان قولك والنهار معطوفا
على الليل خفضا وكان اذا تجلى معطوفا على اذا يغشى نصبا فقد حقق مماثله كقولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا سواء
وذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعا فوجب ان يحمل على غير العطف لا وجه الا ان تكون واو القسم وقد اجاب الزمخشري في
تفسيره عن هذا السؤال بانها لما نزلت الواو التي للقسم منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كانها هي
العاملة نصبا وخفضا فصارت كعامل واحد له عملان وكل عامل له عملان فما فوقهما جاز ان يعطف على معموليه بعاطف
واحد باتفاق كقولك ضرب زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا قد نزل منزلة العامل الواحد فليجر مجراه ثم قال
نعم لا بد لكل معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فهذا هو الذي يشبه ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا والسؤال عندنا في اصله مدفوع لانا نجيز ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فلا ورود له وما اجاب به الزمخشري
قوي منه واستنباط المعنى دقيق لوم له ويلزمه الزمخشري ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء مثل ذلك في القرآن
قال الله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فقد جاء ذلك مع التصريح بالفعل والحرف فبطل
ما اجاب به من ان ذلك انما كان من قبل ان الواو نزلت لسؤال … فما علمت الا انما ذكرناه عليه ما يدفع جوابه يدفع اصل السؤال
ايضا لانه يوجب جواز العطف على عاملين في ما منعوه ويجعلونه دليلا على انها واو القسم فثبت انها واو العطف بما تقدم
او لا … السؤال لا ورود له على الوجه الذي ذكرناه على الوجه الذي يلزمه ما نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
ومن اصناف المشترك تخفيف الهمزة قال المشترك فيه الاضرب الثلاثة قال الشيخ لا تخفف الهمزة الا اذا وقعت بعد شيء
يعني انها اذا كانت اول الكلمة مبتدأ بها فلا بد ان تكون محققة لتعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت بين بين …
للحذف والبدل ولو جعلت بين بين لقربت من الساكن فكرهوا ان يبتدئوا بما قرب من الساكن لانه رفض في كلامهم ومتعذر
قال وفي تخفيفها ثلاثة اوجه وقد فسر الثلاثة الاوجه … بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها هذا هو
الكثير … ويجوز بعضهم في بعض الحركات ان يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها مثل … سئل

فيجوز ان يجعل بين بين بين الهمزة والياء وفي سبيل شيء بين الهمزة والواو وبذلك قرأ البعض لحمزة في الوقف لان من اصله التخفيف
الهمزة في الوقف ولم يرد ذلك الخبيث عندنا والمشهور عندنا لغة وقراءة فيما هو سهل بين بين ما ذكرتم واما الابدال والحذف في نحو
ثم لتخفيف الهمزة بقاعدة لا تخلوا ان تقع ساكنة او متحركة فهو حصر في المعنى **قال** فان كانت ساكنة تبدل منها
الحرف الذي منه حركة ما قبلها والاولى ان يقول منها فان كانت ساكنة لم يخل ما قبلها من ان يكون ساكنا او متحركا فان كان
قد يسكن للوقف وقبلها ساكن فيكون ساكنة وقبلها ساكن فلا يتأتى فيه التخفيف فلسكم عليه فاذا كانت كذلك
نظر الى الساكن قبلها فان كان صحيحا حذفت بعد نقل حركتها ووقف عليه بالسكون او الروم على حسب ما ذكر في الوقف وان كان
معتلا فان كان ياء او واوا مدتين زائدتين او ما يشبه المد كياء التصغير قلبت الهمزة حرفا من جنسه وادغم فيه ووقف
عليه على مقتضى الوقف كخطيئة ومقروء ونبي وان كان ياء او واوا اصليين فكذلك حكمه حكم الصحيح وقد تقدم وان كان الفا
فلا يخلوا اما ان تعتد بالوقف بالسكون او لا فان اعتد بالسكون وجب قلبها الفا ثم اما ان يجمع بين الالفين او يحذف احدهما
لاجتماع الالفين واما ان تعتد بالروم فتجعل بين بين والى هذا يشير قسم الساكنة التي قبلها ساكن ففيه قسم لم يشر اليه
كأنه ثم ولو قدر ان نحو الخبء وهي ومري بل يحمل حكم المتحركة الساكن ما قبلها لان الحكم فيه ان كان تنقل حركتها
فلا يختل نحو شيئا لانهما اذا قلبت الفا وهي الكثير لم يخل حكم المتحركة التي قبلها الفا لان ان كان يجب ان يجعل
بين بين وهو المختار منها ان تقلب الفا ثم يتفرع عن ذلك وجهان فثبت ان الوجه تقسيمها على ما ذكرناه والى هذا
ينتهي الكلام عليها ثم ينتقل الى القسم الآخر وهو ان تكون ساكنة متحركا ما قبلها اخلها ما ذكر من قلبها حرفا من جنس
حركة ما قبلها ووجه ذلك انه لما تعذر فيها التسهيل والحذف ومحل التسهيل متعذر وجب الابدال لا حركة لها تبدل
الى حركة ما بعدها لانها لم تثبت فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فكانت الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد
المكسور ومثل بكل ذلك متصلا ومنفصلا تنبيها على ان الحكم واحد ثم انتقل الى القسم الثاني من اصل القسمة وهو
اذا كانت متحركة وهو قوله واما ان تكون متحركة ثم قسم ذلك الى ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا وتكلم على
الساكن فقال نظر الى الساكن فان كان حرف لين لم يخل اما ان يكون ياء او واوا او الفا فان كان ياء او واوا
مدتين زائدتين او ما اشبه المد كياء التصغير قلبت اليه وادغم فيها كقولك خطية ومقروة وافيس في افؤس جمع فاس
كأنهم فعلوا ذلك لان كان قياس تسهيلها الثقل والحذف ولانهم لو فعلوا ذلك لحركوا ما لا اصل له في الحركة
فيبقى ساكنا فلما تعذر لم يبق الا الابدال او التسهيل كرهوا التسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين فلم يبق
الا الابدال ولم يجز ان يبدل باعتبار حركتها لانه يؤدي الى نقل العلة او الاستثقال فوجب ابدالها باعتبار الحرف الذي قبلها فلذلك
قال خطية ومقروة **قال** وقد التزم ذلك في نبي وبرية هذا على قول من يقول ان نبيا مشتق من النبأ والبرية من برأ الله
الخلق لا على من يجعل النبي مشتقا من النبوة وهي الارتفاع والبرية من البرى وهو التراب فلا مدخل لهما في الهمز اصلا ثم قال وسلم انه
من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يقرؤون نبيا بالهمز وبرية بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمز مع ثبوت
الهمز فيهما لا يمكن دفعه فاما النبي فهي قراءة اهل المدينة واما البرية فهي قراءة اهل المدينة وبعض اهل الشام فثبت انه لا يمكن

دعوى التزام ترك الهمزة في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما انهما من الهمز **تم** يمكن ان يقال ان بعض من لغته الهمز
لا يقول باشتقاق نبي وبرية على ان الهمز لا يهمز وهذا امر تقدير لا يقوم عليه دليل اذا وقع فيه فلا معنى لالتزام مع ذلك
مع ما ذكرنا ثم قال وان كان الفا كان التقسيم يقتضي ان يذكر الواو والياء الاصليين والزائدتين لمعنى الالحاق اخر ذكرهما بعد
الالف لبيان حكمهما مع الصحيح اذ الحكم واحد فقال وان كان الفا جعلت بين بين وانما كان كذلك من جهة انه لا يمكن
ابدالها على نحو ما تقدم لا يمكن اذ لا يستقيم ان تنقل حركة وقد فرض متحركة ولا ما قبلها الالف لا يقبل الحركة ولا يبدل غيرهما
فيجب ان يجعل بين بين واغتفر اجتماع الساكنين وشبه الساكن لما في الالف من فضل المد بخلاف ما في الواو والياء فلا يلزم
نقض ذلك مع الياء والواو ونقضه مع الالف اذ لا يقال يلزم مع الياء والواو غير ذلك فلم يكن حاجة الى ذكره ولم
يكن ذلك مع الالف فعلى هذا جعلها بين بين ثم مثلها على اختلاف احوالها ثم انتقل الى اصل آخر وهو اذا كان قبلها ياء
او واو اصليين او مزيدتين لمعنى والحق به الحرف الصحيح لان الحكم فيهن واحد وهو ان تنقل حركة الهمزة الى الساكن
وتحذف وانما فعل ذلك لان بدلها الابدال لانه ليس قبلها حركة يرجع به اليها ولانه كان يؤدي الى استثقال
كاستثقالها او الى اجتماع الساكنين وجعلها بين بين ايضا غير مستقيم لما تقدم من انه يؤدي الى اجتماع الساكنين وشبهه
الساكن فكان كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها وانما لم تحذف من غير نقل الحركة لانه كان يؤدي الى اخلال
باستقلالها حركتها مجانا من غير حاجة الى ذلك وانما لم يقلبوا الحركة وسقوط الهمزة لانهم لو فعلوا ذلك
لم يكن في ذلك تخفيف لان الهمزة ساكنة مستثقلة ايضا وانما لم يقلبوها ساكنة ثم سهلوها بالحركة التي
صارت قبلها على الهمزة لانه يؤدي مطردا وتعيين تخفيف فيما سمع من نحو المراة والكمأة لانه غير مطرد جمع استثقال
قال فان علم ان قياس ذلك انه عندنا وقد جاز الكوفيون ذلك مطردا على سبيل الجواز لا على سبيل اللزوم
وقد التزم ذلك في يرى وارى يرى هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا يدفع لما ثبت فيه بخلاف ما ذكر
اتفاقي نبي وبرية لان يرى مضارع رأى بالاتفاق وهو ملتزم اذ لا يعلم ان تخفيفه ملتزم
ولذلك يرى مضارع ارى وتخفيف تقدير الهمزة عينا في الماضي فوجب تقديرها عينا في المضارع فعلم ان يرى اصله يرأى وقد
التزم فيه يرى فعلم ان تخفيف الهمزة فيه ملتزم ولم يلتزم مثل ذلك فيما كان مثله في الوزن كالنأي والنأي وهو قوله ينأى
واليه اشار قوله لا يراد بالعلم ناى فانه مثل رأى في الوزن وتخفيف الهمزة ولا يلتزم تخفيف ناى ولا لذلك ضارعه وهو قولهم ينأى
نعم اجري مجرى يرى وارى يرى على سبيل الجواز مثل تخفيف الهمزة في يجأر والقرن بين الباب ان باب يرى وارى
يرى خففت همزته التزاما لكثرته في الكلام والكثرة يناسب التخفيف خلاف ما ذكرنا ومن مثاله فانه لم يكثر كثرته فبقي
على الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف لذلك جاز لهذا السبب الذي يقتضي الالتزام التخفيف مع انتفاء هذا السبب المذكور
ظهر الفرق بين البابين ثم انتقل الى القسم الآخر من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق من جميع ما ذكر
في ضمن هذا تقسيمها ولم يستوفه الاصح بحسب مستحقه والاولى ان نقل الهمزة ينقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام
العقلي الى تسعة لانها مفتوحة وقبلها الحركات الثلاث ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فصارت تسعة مثال الحميدة وموجل

ودرو ومستهزءون ورؤوس وسئل ومستهزئين فاما المفتوحة المضموم ما قبلها فتنقلب واوا والمفتوحة المكسور
ما قبلها تقلب ياء باتفاق فيهما لما كان الكلام في انه تعذر التقاء بها للتحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين بين لانها تصير
كالالف والالف لا يكون ما قبلها الا فتحة فتعين ان لا يكون ما قبلها كذلك ولم يبق الا ابدالها واوا وابدالها ياء لان يكون
باعتبار حركتها او باعتبار حركة ما قبلها لا سبيل الى ابدالها بحركتها لان الالف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب
ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء واما المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة
المضموم ما قبلها فمذهب الاخفش انهما تقلبان بحركة ما قبلها فيقلبها في مستهزءون ياء وفي سئل واوا
والشبهة في ذلك انه لو جعلوها بين بين كما يلزم في مستهزءون الى شبه الواو الساكنة وقبلها الكسرة وفي سئل الى
شبه الياء وقبلها ضمة وكما كره شبه الالف وقبلها غير فتحة فلذلك شبه الياء والواو مستثقل فلا يلزم
من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ثم ولو سلم التسوية بينهما في التعذر او الاستثقال فمحال الاتفاق في
الى ما لا استثقال فيه ولا تعذر نحو سئل ومية لان الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها
صحان في محل النزاع ثم لم يكون الفرار من شبه المستثقل الى مستثقل محقق وهو بالفرار منه الاحرى لانك اذا قلت
مستهزيون وسول اتيت بياء مضمومة قبلها كسرة وواو مكسورة قبلها ضمة وذلك مرفوض في كلامهم
وانت فررت بما اشبه المرفوض فكيف تفر من شبه مرفوض الى مرفوض حقيقة فثبت ان الوجه مذهب سيبويه
في ذلك وهذه الهمزات المذكورة وجعل بين بين لا من ما ذكرناه في نحو سئل ومية وانما الاشكال
في نحو مستهزءون وسئل فحصلت في بقية الاقسام بين بين وان كان ما خالف فيه الاخفش حكم بهذا الحكم
على عشرة وقد تقدم ان بعض النحويين عبر فيما خالف فيه الاخفش وهو باب مستهزءون وسئل ان تجعل بين الهمزة
والحرف الذي منه حركة ما قبلها فيجعل في مستهزءون بين الهمزة والياء وقد عد انها حروف اللين وذلك راجع
الى السماع المحض فيتبع بحسب ما سمع ثم اورد مستشهدا به على ذلك شاهدا وقال ثم انشد هو بيت
عبد الرحمن مستشهدا به على شذوذ ذلك وهو في الله نتج راسه بالفهر واجي واصله واجئ فقلبت الهمزة ياء وقد انشد سيبويه
ايضا على شذوذ ذلك وهو عندي وهم فان همزة الهمزة موقوف عليها فالوجه ان يسكن لاجل الوقف واذا سكنت دبرتها
حركة ما قبلها فيجب في التسهيل ان تقلب ياء فليس لايراده لها فيما خرج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين
وجه مستقيم وقد اعتذر لهم في ذلك بان قبل القصيدة مطلقة بالياء وياء الاطلاق لا تكون مبدلة عن همزة
لان المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم رويا فجعلها ياء الاطلاق ضرورة فصح ايرادهم لها فيما خرج
عن القياس في قلب الهمزة حرف لين **والجواب** ان ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريا على القياس لان الضرورة
في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء اطلاق لان ابدالها ياء على خلاف القياس لانهما امران متغايران تخفيفها الى
الياء امر وجعلها ياء الاطلاق امر اخر والكلام انما هو في ابدالها ياء فلا يمنع العذر الى الكلام في جعلها ياء اطلاق
فثبت ان قلبها ياء في هذا المحل قياس تخفيف الهمزة وان كونها اطلاقا لا يضر في كونها جاريا على القياس في التخفيف

نعم يعتبر في كونه جعلها لا يصح ان تكون اطلاقا لا الاطلاق ثانيا وتلك مختبة ثابتة هذا بعد التسليم ان الياءات والواوات
والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح ان تكون اطلاقا وهو في التحقيق غير مسلم اذ لا فرق في حروف الاطلاق بين
ان يكون عن همزة وبين ان يكون عن غيرها لكنها في حروف الردف والف التاسيس **قال** وقد تحذف الهمزة
في نحو كل وخذ ومر الى اخره وهذا ايضا باب من الحذف على غير قياس وقياسها ان تطرح فتلين وابدلت اذا ابتدئ بها على
ما سيأتي في مثلها مما زاد اذا اتصلت بما قبلها الا انهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لانهم حذفوها وحركوا استثقالهم
لما فيها في ذلك حذفها على ما ذكرنا اولى وكان التزام جاريا على القياس هو هاهنا التزام فيما لم يجر على القياس
لان تخفيفهما على الابدال بها لازم مع استثقال اجتماع همزة الوصل التي حكم الهاء فيها في كل وخذ وكلما صار الاستثقال
حاصلا مع الحذف على قياس تخفيف الهمزة والحذف التخفيف لاجل كثرة الاستعمال فثبت ان هذا الالتزام وان
كان على خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى واركز على قياس تخفيف الهمزة وقد جاء في صيغة الامر من
امر ياء من الصيغتان الاصل والفرع فلا تزيد ولا تنقص ولكنه يقولون لانه لم يكثر كثرة خذ وكل ولم يحذفها قليلة الكثير من
امرا فجرى على ما كان على التخفيف المذكور وما لم يكثر على القياس المذكور وما توسط بينهما على الكثير جميعا الوجه
من البابين جميعا **قال** واذا خففت همزة الاحمر على طريقيها فحركت لام التعريف بحركتها في الف اللام طريقان الى
لحمر بطرحها ان تنقل حركتها الى ما قبلها فتحرك لام التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى الحركة المحققة فاستغنى
عن همزة اللام لانها انما وضعت لسكون اللام ومنهم من نظر الى ان الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فتبقى الهمزة
داخلا عليها وذلك كله عند ابدالها **قال** وهذا المذهب هو القياس وليس عندي كالقياس لا ما عليه الفصحاء
المحققون الهمزة ولا ما عليه القراءة الصحيحة فحفظوها اما وكونها ليس بالقياس فلان قياس كلام العرب ان لا يعتد
بالعارض بدليل امتناع رد الواو في قوله تعالى لم يكن الذين والواو في قل انظروا وامثال ذلك كثيرة فيجب ان العارض
في كلامهم قياسه الا يعتد به والشبهة لمن ظن انه القياس ما توهم في صيغة الامر من نحو سل وشبهه وهو ظن ان
اصله في او اسئل فلما نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين فلما تحركت السين استغنى عن الهمزة ولو اعتد
بالعارض لما قيل فيه في سر وسل فهذا كذلك ان العارض في مثل ذلك لا يعتد به ومنهم شبهه عذرهم بالعقد
علموا غيرهم وان الكتاب [illegible] اذا خففت الهمزة قيل الحمر ولولا الاعتداد بالحركة العارضة لاحتيل ان
قال السل والجواب عن ذلك ان نقل الرسم فرع المضارع فما اعل في المضارع وهو ما في الامر فاذا امر من المضارع حذفت
حرف المضارعة ثم نظر بما بعدها فان احتيج الى الهمزة اجتلبت والا فلا واذا لم يكن الهمزة في مثل قبل الحذف لانه لم ينطق
بالمضارع فيه الا متحركا والامر فرع عليه فلم يكن به همزة بخلاف ما نحن فيه الثاني ان الحركة في قول موجبها
كلمة اخرى فصارت في حكم المنفصل غير اللازم وليست الحركة في الامر لان الكلمة كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار
لا ينطق به الا لتلك الاعتبار ما ليس بلازم وان كان كثيرا في الامر الحمر ولم يقل احد انه لا اعتداد بالحركة في الامر لان [illegible] قصر وامثاله
لم يعتد [illegible] وتخفيف الهمزة [illegible] فلا يلزم من اعتبار الامر اعتبار الامر الجائز وهذا الخصم بالفرق بين

قال وباب لحمر لا يتدرج فيه باب سل لانه ايضا تخفيف الهمزة ولكن يقال فيه انه اكثر استعمالهم اياه مخففا حتى صار كالازم
للاطلاع الكثرة بهم في كلامهم فيستثنى لا يمتنع لما ذكرناه فثبت ما ذكرناه ان مثل هذا العارض لقياس لا يعتد به **فان**
قيل اذا جعلتم الحركة فيه لحركة لم تكن الهمزة فينبغي الاخيرة والصفة في الجزم لعروض الحركة كما في حيير وردّ الولد
في لم يكن العير لانها حيما الثان للسكون الاصلي وقد جعلتم العرض لا اعتداد به **قلت** فيه وجهان احدهما انها لما كانت
كالجزء معها بعد لا نزلت معهما كمنها على ما بعد فتحمل وسل فاجرت مجراه لهذا الشبه والآخر انه مبني على ان الهمزة لما
خففت لكثرة استعمالها عند الاستغناء عنها فحذفت عند الاستغناء عنها في لكن حذف الحركة حذف عند الاستغناء عنها
ولحمر من احمر وزيد احمر في قولك مبتدا احمر ثم ذكر احكاما بني على الاعتداد بالحركة وترك الاعتداد بها فان موضع
جعلت معتدا بها فواجب ان يجري حكمها حكم كلمة متحركة اوله فلا حذف وصلها حرف علة ولا تحرك ما كرهم فلك ان تقول على
هذه اللغة في احمر وذو الحمر وكل موضع لم يجعل معتدا بها فواجب ان يجري حكمها حكم كلمة ما كرها اوله فحذف وصلها حرف العلة
وتحرك الساكن قبله فلك ان تقول لحمر والحمر وجا الحمر ومن احمر زيد الحمر وعلى ذلك عاد الاولى يعني مثال احمر في لغة من
بالحركة فحذف الهمزة عاد الاولى في قراءة ابي عمرو ونافع تحرك الساكن لكنه قدر اللام متحركا اصلا ولم يعتد بها لوجب
ان تحرك التنوين وذاله لكسر لانهم **قال** ومن قال لحمر قال من لا يعتد الا من لم يعتد بالحركة العارضة فجعل اللام في
حكم الساكن حتى اوجب حذف الهمزة على ما كانت عليه قبل النقل نحو ليتقي قوله من لام تحريك التنوين لالتقاء الساكنين لان السكون
الذي اوجب عندهم المحركة يقتضي ايضا ان تحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين وتحريك نون من بالفتح على اللغة الفصيحة
فيقال نعال من بيوفي الفي ثم ذكر لغة اخرى على قول من قال الحمر معتدا بالحركة وهم انهم حذفوا نون من لسكونها
وسكون لام التعريف بعدها لجريانها مجرى حرف العلة لكثرتها معا في الكلام فيقول في ملكذب في من الكذب فهو اذا لم يعتد
بالحركة العارضة في قولهم الحمر حذفوا النون لالتقاء الساكنين كما حذفوها في مثل ملكذب لان السكون في مثل ملكذب
وفي مثل ملان اذا لم يعتد بالحركة سوا فاذا اسقطوا الحرف في مثل ملكذب اسقطوه في مثل ملان وهو ملان **قال** واذا التقت
همزتان في كلمة واحدة الحكم اسقاط الحكم في تخفيف الهمزة اذا اجتمع مع الهمزة فعلم ان ما تقدم على تقدير الانفراد ثم فيه ذلك
الحكم في كلمة او في كلمتين فان كان في كلمة لم تخل الثانية من ان تكون ساكنة او لا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا
من جنس حركة ما قبلها بلا خلاف في ذلك نحو آدم وادم واوتمن وايت وانما فعلوا ذلك كراهية اجتماع الهمزتين مع عسر النطق
بالثانية ساكنة بعد الاولى اذا كانوا قد يسهلونها منفردة مع انتفاء الامرين فان تسهيلها همنا اولى فلذلك التزم وان كانت
متحركة فلا يكون ما قبلها الا متحركا فيسقط السكون لعدمه من كلامهم فيجب عند النحويين ان تقلب الثانية حرفا ليس وتبقى الاولى
على حسب ما كان يجوز فيها وقلبها حرف لين على حسب حركتها ان كسر ذلك بعض الائمة ساعده وانما لم يفعلوا ذلك في مثل
او يدم لتعذره لانه لا يمكن ان تحرك الالف ولا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك
في وادم لانهم لو قلبوها الفا لوجب تحريكها وهم مجانبون عنها واليس فيهما ما يكن لذاته لانها ايضا فيه فوجب قلبه على
كابت فيها ومنه وهو اويدم فقلبوها واوا **فان قيل** قد قلبوها يا في مثل جاء وهي مضمومة وقياسها على ما ذكرت

انها بعد واوا **قلت** الاولى لما قلبت واوا اعلى ذلك القياس ثم قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها وتخفيف الثانية
الاصل لان شرطها ان تقلب حرفا من جنس حركة ما قبلها فلذلك كان قالوا اويدم مما تقلب الاولى واوا والثانية يا الا ان
منع مانع في مثل اوادم على ما تقدم تقريره والمنع فيرجع اليها في نفسها الذي لعوامله وله يقتضي لمراعاة الحل كلا اوالي
الواوات بعد ذلك فاذن لقولك وادم فالجهان مستقيمان مرتبة الواو فان الابدال انما كان لما ثبت في غير
هذا الباب باعتبار حركة الحرف السابق فلا يحصل هذا لها اصلا او لمعنى الصيغة لزوال ذلك تلاح فيه قوم وجاوشيمه
وللمتنبع الى الجواب عنه بما تقدم **قال** ونحو جا وخطايا لان اصل جاي جايي باتفاق فيهم من قال وقعت اليا بعد
الالف على ما يجب قلبها همزة فصار جاي فاجتمع همزتان في كلمة واحدة فوجب قلب الثانية على ما تقدم ثم اعلت كما اعلت قاض
فقيل جاء فهذا جار مجرى قاض ومنهم من قال لكنهم وان لم يهمزوا اليا فيؤدي الى استثقال اجتماع الهمزتين فقدموا الى العلة فجعلوا
اللام موضع العين والعين موضع اللام فقالوا جاي ثم اعلت كما اعلوا قاضي فوزنه على القول الاول فاع وعلى الثاني فال
والثاني قول الخليل واما خطايا فاصله خطائي وقعت اليا بعد الالف فوجب قلبها همزة كما يجب في صحائف فصار خطائي
فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرناه في جاء والخليل يقول في جمع خطية ما قاله في جاء من القلب الذي
ذكرناه فيبقى لها ادى في خطائي ابدال اليا همزة لاجتماع الهمزتين ورفض وقلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع
اللام فصار خطائي على ما ذكرناه في جا فادى القول بالاخر الى رجوع الى خطائي فصار مثال فعايل في جمع كما ان
الاصل كايا وكاي لان ركية صحيحة فجمع في الاصل ركاي فالهمزة في ركايا جمع بعد الالف همزة عارضة في الجمع وفي المفرد
الهمزة يا واليا الفا فيقولون في ركاي ركايا فلذلك كسبت ان فعلوا في خطائي خطايا ونحوها كمثله وهو لما ذكر خطاي
التي هو مثال ركاي وسايا ذكر انه موضع معللا فلذلك في استقباله همنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة وانه
شاذ في كلامهم ولا يتبعه بقراة الكوفيين وابن عامر فصد لعنه لضعيف قراءتهم كما قال اي في غير موضع قال واذا التقتا في كلمتين
الحكم وقع في بعض النسخ جاز تحقيقهما بقاقية ومعنى ذلك صحيح لان التحقيق ضعيف عنده فلا معنى لذكره مستقلا وايضا
فانه قد ذكر بعد ذلك ولو ذكرنا الفصل بينهما بالف ثم منهم من فصل فلو كان الاولى ذكر جواز التحقيق لكن اذا ذكر جواز
التحقيق مع الفصل معا وقوله وتخفيف احدهما ان يجعل بين بين غير مستقيم لانه تحقيق خفيف احدهما غير ذلك فلا يسبه حصره
خفيف احدهما بان يجعل بين بين او بالحذف اذا سبق كيفية تحقيق فيهما او في احدهما فيبقى اذا اجتمعا نقصد التحقيق
فجاز ان يخففا جميعا وجاز ان يخفف احدهما فان اريد تخفيفهما جميعا فيجب ان يخفف الاولى على ما تقدم من قياس
التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على مقتضى قياس تخفيفها الاجتماع على ما قد ذكر والثاني ان يخففا معا على حسب ما تقتضيه
تخفيف كل واحد منهما لو انفردت وهذا اوضح قال ان جيء في احدهما لم يحصل الا ان تكون مفتوحتين او لا فان كانا مفتوحتين
فالاولى اجود كلمة فجاز ان يحذف احدهما وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان تبدل الثانية الفا بعد المفتوح ويا
بعد المكسور وواوا بعد المضموم فان لم تكونا كذلك خففت الثانية على حسب قياس التخفيف في كل واحد منهما لو انفردت
ثم ذكر اجتماع الهمزتين وما يثبت ذلك في مثل آانت وشبهه واما مثل جا احدهم فلا همزة في شاذ ذلك فيه ثم جاز التحقيق

عند هذا الادغام تدل على انه عنده دون الادغام غير جايز نص على ذلك في قراءة ابن عامر فان قصد الى التنبيه على التحقيق
لهو وجه ضعيف عن ابن عامر والمشهور خلافه وان قصد الى تشبيهها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام دون ابن ذكوان كما نص عليه
ذلك لابن عامر دون ابي عمرو ونافع معًا [illegible] وقد اختلف عنه في ذلك ايضا ثم قال ولا يقرأ الا لكن عن غير خلاف ايضا
فنسبة القراءة الى من قرأ عنه بلا خلاف اولى من قرأها احد راوييه بلا خلاف اولى من نسبتها الى من قرأها احد راوييه
خلاف فلا يجب تخصيصها بابن عامر **قال** وفي قرأ آية ثلاثة اوجه وقد مر في الوجه الثالث منها انه قال وان جعلها معا
بين بين وليست الساكنة بجعلها بين بين لما سبق ان معنى ذلك ان يجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها فاذا لم يكن لها حركة فكيف
يجعل جعلها بين الهمزة وبين حركتها فتبين ان وضع التقسيم في الثلاثة صحيح انه لم يخلو اما ان يسهل جميعا او الاولى
دون الثانية او الثانية دون الاولى فهذا تقسيم حاصر في المعنى والوجه ان يحققا جميعا وتخفيفهما جميعا في جعلهما جميعا
ان يقلب كل الثانية الى الاولى ثم يجعل الاولى بين بين كما قال والوجه الاخر ان يقلب الاولى الفا ثم يسهل الثانية بين بين
وتسهيل الاولى دون الثانية ان يقلب الفا وتحقق الثانية وتسهيل الثانية دون الاولى ان يسهل الثانية بين بين فيحصل
من التقسيم ثلاثة اوجه انقسم وجه منها الى وجهين فصارت اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط منها وجهين وذكر وجها لا يعقل
البتة وهو الوجه الثالث في كلامه هذه الجمع الهمزات باعتبار التخفيف والله اعلم بالصواب **فصل في المشترك التقاء الساكنين**
قال صاحب الكتاب ويشترك فيه الاضرب الثلثة الاسم والفعل والحرف **قال الشيخ** التقاء الساكنين ان كان باعتبار كلمة اشترك فيها
الاسم والفعل كقولك لم يقل الفعل [illegible] وفي الاسم كقولك قاض وغاز ولا يمكن في الحروف [illegible] من المعاني حرف يجتمع فيه ساكنان
وذلك [illegible] تصرفهم في الحروف والتقاء الساكنين فيما تقدم [illegible] قبل [illegible] وان كان من كلمتين جاز في الاسم والفعل والحرف
[illegible] من كل واحد الاقسام الثلاثة من كل واحد مع الاخر [illegible] فيكون تسعة اسم مع اسم واسم مع فعل واسم مع حرف
وفعل مع اسم وفعل مع فعل وفعل مع حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال الاول لم استخرج [illegible] ومثال
الثاني استخرج [illegible] ومثال الثالث [illegible] ومثال الرابع استخرج [illegible] ومثال الخامس [illegible] ومثال
السادس [illegible] ومثال السابع [illegible] ومثال الثامن [illegible] ومثال التاسع من الخروج قال [illegible]
في الدرج لانهما اذا التقيا في غير الدرج [illegible] الوقف وان اجتماعهما على غير حدهما لقولك عمرو وزيد
وشبهه ذلك [illegible] انك [illegible] الصوت عند الثاني ولو وصلت لم يمكن [illegible] بالصوت باقيا [illegible]
او [illegible] ساكنا مع [illegible] الصوت [illegible] ساكنا على [illegible] قال [illegible] ان يكون الاول حرف
لين والثاني مدغما ومعنى قوله [illegible] الصفة التي [illegible] ان يكون [illegible] كذلك [illegible] ما في حرف المد واللين
من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن [illegible] وما في الحرف المشدد من [illegible] النطق [illegible] اللسان
فيه [illegible] الواحد ولا يكفي احد هذين الامرين وان كان اجتماع الساكنين ممكنا الاستعمال [illegible] الا ترى الى [illegible] وان
كان الاول حرف لين [illegible] وان كان الاول حرف [illegible] الشين في قال
[illegible] الساكنين [illegible] في كل موضع

155

دخلت في همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون الهمزة الثانية الفا لئلا يلتبس [illegible] آمن الله [illegible]
من الباس الخبر بالاستخبار [illegible] للهمزة [illegible] التقاء الساكنين باعتبار [illegible] الحال الوقف [illegible]
والادغام في الثاني [illegible] الف الوصل مع المبدلة الفا عند اجتماعهما مع همزة الاستفهام [illegible] في ميم
واشباههما من حروف الهجا مبنية على السكون لعدم التركيب [illegible] كلها [illegible] اذا [illegible] تحريكها [illegible] في بعض
المواضع [illegible] السكون لاجل الوقف في موضع اخر **قال** [illegible] ان يكون [illegible] ان يكون
حرف لين [illegible] حركة من جنسه [illegible] فانه يحذف سواء كان من كلمة او من كلمتين [illegible] ومثال الكلمتين
يخشى القوم [illegible] وان كان غير ذلك [illegible] صحيحا [illegible] من جنسه [illegible] فلا بد من التحريك وقياسه
ان يحرك الاول [illegible] في كل موضع كان اجتماع الساكنين [illegible] الغرض [illegible] الاول الذي
لاجله [illegible] فيصير [illegible] المتعددة لا فائدة فيها [illegible] التحريك الثاني فعلم بذلك ان المواضع
التي حرك فيها الاول [illegible] والموضع التي حرك فيها الثاني [illegible] فانما كان من كلمتين فالاول
آخر كلمة فهو اقبل للتغير [illegible] وان كان في كلمة لم يكن الثاني [illegible] فيجب تحريك الاول [illegible]
[illegible] التقاء الساكنين [illegible]
[illegible] في السنتهم [illegible]
[illegible] التقاء الساكنين [illegible] اللام باعتبار الحركة [illegible]
[illegible] فاجتمع الساكنان [illegible] اللام [illegible] التقاء الساكنين [illegible]
[illegible]
[illegible] التقاء الساكنين [illegible]
[illegible] التقاء الساكنين [illegible] التقاء الساكنين [illegible]
[illegible] التقاء الساكنين [illegible] السكون [illegible]
[illegible] التقاء الساكنين [illegible]
[illegible] الوصل مجرى الوقف [illegible] السكون [illegible]
[illegible] الوصل مجرى الوقف [illegible]
[illegible] الوصل مجرى الوقف [illegible] على الوجه الضعيف
[illegible] الوصل مجرى الوقف [illegible]
[illegible] البنا [illegible] الحكم بالبنا [illegible]

البناء على السكون وان كان قبلها ساكن لانه حرف لين ومد او حرف لين والذي يدل على ذلك ان بعض العرب يكسرها ولا وجه
لكسرها الا البناء فثبت انها مبنية وانما اعربناها على السكون وان كان خلاف قياس ما وقع عليه كلام العرب لعروض حركة
بابها كعروض الوقف في مثل زيد وعمرو والثاني ان الحركة لما كانت اصلا في تلك الاجابة نحو زيد وعمرو واعتبر ما عرض من التقاء
الساكنين في الوقف ولذلك عقد الاسماء العرض ووضعها انما هو للتركيب لتحصيل الفائدة التركيبية هذا هو المقصود
في وضع الكلام ولم يوضع الالفاظ لتعد مفردة انما بدلالة لمدلولاته ليتكلم بها الا من منع فصح انها قبل ذلك واذا كان الاصل
التركيب فالاصل الاعراب الذي هو مسببه وقطعها عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلم عارض واغتفر فيها الجمع بين
الساكنين كما اغتفر في نحو زيد وعمرو في الوقف لما اشرنا في عروض ذلك ان كان احدهما معربا والآخر مبنيا لما قلنا فيما
من الدليل واما اشبه الفتح دون الكسر بعد ان ثبت انه يبنى على الحصول الكسرات والماء وذوق ثم الالقاء يخففه
في لا تعلق سوى ان السكون عارض عليها وانما اشترطنا الاسم المخمم ليلا يرد مثل في ذلك من الاسمي فانه يكسر على المختار
وانما شرطنا ان يكون السكون عارضا العقد ان حسب الاعراب هو التركيب لئلا يرد مثل قوله بسم الله وما اشبه كالماضي
فلا تعتبر ما يشتد اليه ومنا انه انما يكون في الوضع مثل الاول العرض لان العرض الذي يكون ذلك
مثل انطلق اما انطلق فان اصله انطلق فلما كان انطلق مثل كتف صارت اللام كالباء فسكنت تخفيفا فاجتمع ساكنان فحرك
الثاني فرارا عن تحريك الاول لما ذكرناه واما لم يلده فاصله لم يلد فلما مثل كتف فسكنت اللام فاجتمع ساكنان فحركت
الدال لالتقاء الساكنين واما يتقه فاصله يتقه على ان الهاء هاء السكت وقد حملها ابو علي على ذلك في قراءة حفص والبين
فان قراءة حفص ظاهرة في ان الهاء ضمير لانها بعد قوله ومن يخش الله ويتقه لا يتقه الهاء فيه ضمير يعود على اسمه تعالى واذا كان كذلك
فوجهه ان اصله يتقه حذف الياء للجزم فبقي يتقه فسكن القاف فصار يتقه فلا ساكن خفيف فلا يجتمع ساكنان
على ذلك فما نحن فيه واما اذا قلنا بالهاء هاء السكت وسكن القاف على ما ذكرناه اجتمع ساكنان القاف والهاء فحركت الهاء
بالكسر لالتقاء الساكنين وفيها ما ترى من ضعف والثاني مع ظهور مغايرة عن القراءة المذكورة لما بيناه فالوجه حمله على
هذا الوجه البعيد مع ظهوره ونحو رد ولم يرد فالاصل فيه اردد ويردد فسكن الاول لغرض الادغام
عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان فحرك الثاني لانه لو حرك الاول لفات الغرض الذي سكن لاجله وهو غرض الادغام فوجب
تحريك الثاني لذلك فاما اهل الحجاز فيجعلونهم ان الادغام مشروط بان يكون الثاني متحركا لا بد من اذكر
يشترط تحريك الثاني لا بد لي من اجتماع الساكنين بل اجماع الاظهار في رددت واردد وقد خرج عن ذلك بان السكون في رددت
سكون بناء لا يصلح حركة السكون ولم يرد دسكون عارض بسبب الجزم فلا يلزم من امتناع الادغام الاول امتناع ادغام الثاني
ولغة الحجاز في القرآن على كثير وقد جاء على لغة بني تميم قال الله تعالى من يرتد منكم عن دينه على لغة بني تميم وقال من يرتدد قراءة
ابن عامر ونافع هذا على لغة اهل الحجاز وقال واغضض من صوتك وقال ثم اردد بصري فهل على اهل الحجاز اجماعا في اللغتين بيان
الدال لا ادغام في المضارع المجزوم لقوى منه في صيغة الامر الى قوله تعالى ويمسكن واشدد كيف اتفق على اظهاره ووقع من مثل
اكثر القراءة على ادغامه وسر ذلك ان السكون في الجزم واشد مكون من الاسكان اعرابا كما نقل البعض فكان السكون في رددت وسكون المضارع

سكون اعراب عارض ولا يعارض لا يعتد به وكانه مجرى على الاصل ولهذا ادغم ولا دخول الجازم فجاء الجازم وهو
مدغم فبقي على حاله فاما اذا قيل رد واشدد وشبهه فهو محل النزاع في الادغام لان حركة الثاني حركة لازمة فلا وجه للاظهار
واذا امتنع الادغام في المضارع والماضي نحو شددت وكذا رددت وحق ابى يرد ذلك فيه الامكان نحو رددت ولم يرددنا فالادغام في الافعال
الامكان اجود قال والاصل فيما حرك منهما ان يحرك بالكسر لان الحرف قال انما كان الاصل ذلك لان الكسر اوسطهما بين الضم
والسكون من المواخاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات فلما كان بينهما هذه المواخاة جعل الكسر عوضا منه
عند الحاجة الى الحركة الثاني ان الجزم في الافعال جعل عوضا من دخول الجر فيها لعدم دخول الجر فيها فجعل الكسر عوضا من السكون
في موضع نحو ما السكون على سبيل المعاوضة والعارض والثالث ان الخلاص من تحريك الاول والتوصل الى النطق بالساكن
الثاني فقدمت الكسر في اصل ذلك ويجيء قراءات التي توسل بها الى النطق بالساكن قال والضم كغيره فاما من عرف
انه لا بعد الكسر الا بما عارض خاص يقتضي غيره جوازا او وجوبا فالجواز مما يكون على السواء وقد يكون الاصل احق وقد
يكون المعدول اليه اولى فالجواز على السواء ان يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة اصلية لفظا او تقديرا في نفس الكلمة التي
الساكن فيها في مثل قولك اخرج قالت اخرج ولما قلنا ضمة اصلية احترازا من مثل ان امشوا ان امرؤ فانما يكسر لما
في لغة من الكسر ومررت بامرئ بالكسر وان امرؤ بالضم ولما قلنا لفظا او تقديرا ليشمل نحو قالت اخرج وقالت اغزي يا لمرأة
ان اصله حصول الضمة لفظا ولما قلنا في نفس الكلمة التي الساكن فيها احترازا من مثل ان الحكم فان ضمه اصلية بعد الساكن
ولكنها في كلمة اخرى لان حرف التعريف كلمة مستقلة فالضمة من كلمة اخرى واذا كانت منفصلة كانت غير لازمة
فلا الكسر معتبر بها لانه تقدم من كسر في الاصل ومن ضم فللكراهة الضم بعد الكسر فعدل الى الضم ولذلك يجب ضم الهمزة
في مثل اخرج اقتل وانما لم تجب الضم هنا لان الهمزة مع الضمة كلمة واحدة والهمز لما ذكرناه مع هذه الضمة في كلمة
واحدة فلا يلزم من ثبوت الكراهة هذا الاستعمال الا كسر في كلمة واحدة مثل ثبوته فيما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم
وصلا لا قطعا اما الوصل فلانه قد يفصل بغير ساكن واما القطع فواضح ولا يخفى اخرج فلازم عند لانه لا بد ابدا فلذلك كره
الكسر ويعدل الى الضم نحو باو اما الجواز باختيار فيه العدول عن الاصل فواو الضمير قبلها فتحة نحو اخشوا القوم
وانما اختير الضم لما فصل الحرف بكونه كان حركته ضمة الحرف الذي كان عليه وهي حركة حسنة ثابتة في ذلك من استمداد
الدلالة على المحذوف ايضا والفرق بينهما ان الواو قال واما يرجع الجواز المختار الاصل في او لو لا انها ليست كواو الضمير فيما ذكرناه
فبقي الكسر فيها على الاصل واما الضم فيها فتشبيها بواو الضمير بعد تعليلها بالعلة الاولى فلا يستقيم تشبيهها بها مع تعليلها بالعلة
الثانية لان فيه تعليلها لانه انما ضم اخشوا القوم لتفصل به ولا وجه واو لو فكيف يستقيم بعد ذلك ضمه واو لو تشبيها بها وفي
ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم اخشوا القوم فصار في ضمها هذا الحكم انتفاء العلة ومثال الجواز عارض على غير المختار
الفتح في مثال من النبي ومثال الجواز على السواء قوله لم يرد ورد وورد بالحركات الثلاث في لغة بني تميم اما الكسر فعلى
الاصل واما الضم فللاتباع واما الفتح فطلبا للخفة بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي لزم فيه العدول عن الاصل فباب
رد اذا لقيه ضمير مؤنث الغائب فانه يجب فيها الفتح كما انه لزم فيه الفتح فيما ذكرنا ان الحرف الفتح فيما قبل بالافرغوي

ام الفتح فالتزم ان ذلك اذا اتصل به ضمير الغائب فالوجه ضمه لما ذكرنا من العلة لا انه لا يبرح الفتح كما لا فى رد لا يكون
قبل الالف الا فتحة وليست الواو مثلها فى لزوم الضم قبلها فانك اذا كسرت ما قبلها انقلبت الواو ياء فبرد لم يستلزم
الضم وهذه الحجة بها الكسر فى نحو ردى عندى لم يذكر فى الفتح الا انما اورده ثعلب فانه قال شهد وشاد وشد نحو الملامة فى
ذلك والظاهر انه ضم منه فى نحو رده كذلك مع وجود الضمير طرفا ان كان يجوز قبل اتصال الضمير بان يعد ايضا كذا اذا التقى
نحو رده ولم يرد ساكن لم يعد سائغ الفتح والكسر لا يعد فى الضم اما الكسر فعلى الاصل ويقوى لانه اذا قلت مغلول الادغام
كان الاخر ساكنا واذا كان ساكنا فالادغام لما جاء عليه وهو على ما كان فينبغى ان يجرى على حاله كما الفتحة فالتزامه اولى
منفصل فنطق بها على ما اقتضيه حال الساكن الثانى فبقيت على حالها كما فى الفتح فهذا بعينه جرى فى حجة الضم فلذلك قلنا
ولا يبعد فى الضم وتمام حركته حركة غير الكسر والتزمها فى نحو مد اليوم لانها اشبهت الاصلية وكان تحريكها بها اولى ولما
فيه من الاتباع وهذا اشبه الحركتين بالضم فى اخشوا القوم لانه على ان اصل التقاء الساكنين الحركة فى المقدر
نبهها عليها مع ما بين الواو والضمة من المناسبة كما بين ضمة الجيم وضمة الدال من المناسبة قال ولا يبرح هلم الفتح
لانما الزم الفتح فيها لانه اسم فعل موضوع على الفتح كرويد فلا وجه على ذلك لايراده فى التقاء الساكنين لانما ذكره فى ذلك
على تقدير ان يكون اصله هل ام ادغم اوهاها ثم على التقدير المتقدم من فصل هلم فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين
فاذا قدر ذلك على التزام الفتح لانه مركب والتركيب مناسب من التخفيف لزم الفتحة وايضا فلشبهه بخمسة عشر قوله ولهذا
جد فى لم يرد التقاء الساكنين من كان ابوشا بالحركة حتى نلم عصفور بهما مع وقوعهما على حدتهما حتى وجهتهما لما الكفر قلب
الم لفتحهم فال ولا الضالين لانه لم اوقف على باب النفرحم كمل حرف الموقوف عليه وكل ذلك فى باب التقاء الساكنين ولم يفعل ذلك
فيما منع منه مانع فلم يغير الواو والياء فى مثل تامرونى وتحرصه لنعذر العمية لبعد الحركة عنهما والقلب ذلك فى مثل ان الفراء على حد قد
لما تقدم من علته فى فصله قال وكسر وانون من غير ملتفتا بما كل ساكن الى الكسر هذا الحكم الذكور فى هذا الفصل هو من احكام
الفصل الذى قبله لانه فيه وانا ايضا فهما حرك منهما وليس بالجزوم فيه معنى فالاصل ان يحرك من بالكسر على ما تقدم
من اصل التقاء الساكنين انهم لم يزموا مع لام التعريف الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة دخول وقوعهما معا مع اللزوم الكثرة فيلها فطلبوا
تخفيفه لذلك التزموا فها كوامن الرجل وبعوا فيما عداه على الاصل ما نون عن فتيا بهما ايضا الكسر الذى لا يلزم فى الافصح وهى
وان كثر مع اللام لما بقائهم لم يكثر كثرة من وليس فالغ فيها الكسرة فاقرنا بذلك اما ما حكى عن الرجال بالضم فلغليبت حيته وجهها من
حيث الحملة انهم شبهوها بحرف العلة لما الفتح فيما قبلها كما شبهوها لما الكسرة فيلها بحرف العلة فها كما قالوا لحدوا العنبر فلذلك
قالوا عن الرجال كما قالوا اخشوا القوم ومن اصناف المشترك حكم اوايل الكلم يشترك فيه الاضرب الثلثة وهى فى الامر العام على الحركة
الى الجزم **قال الشيخ** الظاهر انها اسم او اول الكلم والافعال او اوايل الكلم ليس من المشترك لان المشترك هو عن الاحكام التى يشترك
فيها اثنان وثلاثة وليس العلم لذلك لوضح ان يقال العلم مشترك فيه هما لو كان تعيين من جمع الابواب العلم وليس هذا هو المقصود
وانما المقصود ما يكون اثنان مشترك فيه حقيقة كما تقدم فى ولا الاماله والوقف واحكام اوايل الكلم حركة وسكون واشتراك فى ذلك
الاسم والفعل والحرف ثم ذكر ان اصل التحرك كلمة على مفصلة قبلها انه ان يضع متحركا او لا لا سعد النطق وسلك فيه

ان الاصل الحركة **قال** وقد جاء منها ما هو على السكون الى الحركة همزات لتى وايما اسالكن فى عشرة لا افعال وحروف طالما
فى تقديم ماضى وقابلى فالساعى الفعل بمخصوص هو ما ذكرنا فى عباسى مصادر الافعال التى فعل فعلما اذا ابتدى بها اربعة احرف
فصاعدا نحو كما انطلاق واستخراج ويشبه فان قال عد فعلما اذا ابتدى بها اربعة احرف فصاعدا الافعال التى على اكرام من اربعة
لانه فى حصرها وله ساكن من المصادر فلو قال الحجارة يكون قد حكم على نحو تدحرج وتناظر ونحوهما بان اول مصادرها ساكنا
وليس مستقيم لانك تقول فى مصدره تدحرج وما لم يجعل مخصوص الافعال الافعال الخمسة عشر لذلك واورد على ذلك انه لا
فى نحو اهراق واسطاع فانه بعد فعلما اذا ابتدى بها اربعة احرف وليس اول مصادرها ساكنا وهو بان ذلك شاذ فلا عبرة
به فيما يقرب فيه والجواب عن الفصل اهراق واطاع يفيد ذلك لا يقع بعد الفعل اربعة احرف ولى آخر ازيد من زيادة على غير قياس
فلا عبرة بها فانا قلت اراق واطاع وليس بعد الالف الا ثلاثة احرف وسيأتى ذكر ذلك فى فصل زيادة الحروف الا الفعل كا
لمجانه ومن عكس ذلك ليس على قياس بعض قوله اصلهما افعال المصادر التى ذكرناها ماضيه وامرها على ما كان بعد القم
اذا ابتدى به اربعة احرف فصاعدا وامر وورد على الضعف لكونه هيئة يا ماضى والامر ويحتمل زيادة ذلك عن المضارع
فقال اذا قلت انطلق واستخرج ثم فعل عدا لفعه اذا ابتدى بها اربعة احرف فصاعدا وليس وله ساكنا فلا يستقيم ذلك
لكن الفعل ولان استفعام فى الصدر احد الفصل جار فى الجمع على ما ذكرى ذلك هذه المخالفة فى فعل الحروف عن ذلك
ما اقصد بالتى تكون الالف المذكورة همزة وصل جمع الفعل المتصل بالساكن لم يستقم المذهب لانه لم يوجد فى الحال وركد
لانه ابرو فى الحلب همزة وصل لم يجعل ان عرف ولا ان التقى ايما كنا والحرف كونه ساكنا والجعل ان عرف ذلك همزة وصل
ان هذه افعال المضارع فيدفع هذا السؤال وتقع للبرع الفتح المذكر من الافعال صيغ الامر من الثلاثى غير المبدوء
مثل اضرب واذهب اورد على ذلك خف فيقتضى ان مثل الكلمة وان فصل الحمد الى الحركة عنه لكونه ان عن
ما تضاربه من الحركات الفان والخير فيخج باب ق وخف فلا يرتج نحو الحمل لان نحو ما لم يتعلق وهذا المعتل خارج عن نحو
فى الحق فان خف من ورد وفصل التى احترز منه ايضا لكونه صيغة امر من ثلاثى وليس ما لزم الاخر ثم الحرف ان عن
خصوصيته لانه لا اخر له تشاركه فقصد الحقيقة عام وانا ذلك مختص بالامر من حيث خاصته الاخرى كان الخلاف نحو شا
ونادى لم يفعل بها هذا الفعل بل حرى كما جرى ما سيقى فيما فى الاخر انا اشار كما قال الشيخ نعلم ان ذلك مختص بالقطع بين
والامر منه وانما الحرف فلم يات فيها اوله ساكن الا لام التعريف فقط والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيبويه لان عنده
اللام فقط للتعريف واما الخليل فذهب ان حرف التعريف ال فعلى مذهبه ليس فى الموضع اوله ساكن الا ان هو وعلى
متحركة بالفتح وانما اسقطتها التخفيف لكثرة دخولها الكلام ولا يحصل اللام او القلب ان ذلك انما هى على
سيبويه دون الخليل فاذا وقعت هذه الاوايل فى الدرج نطق بها ساكنة لانه ان قبلها متحرك فلا اشكال وان
كان قبلها ساكن حرك الاول الحذف وفيه ايضا ما قبلها متحرك فينطق بها على حالها ساكنة فاما اذا وقعت فى موضع الابتداء
ولم يمكن الابتداء بالساكن او تعسر توصلوا الى الابتداء بالساكن بان زادوا همزة متحركة ليمكن النطق بالساكن فسميت همزة الاجتلاب
استخرج استخرج اضرب انطلق **قال** وهى تبنى همزات همزات لانه فضل لانها وصلها الى النطق بالساكن لانها ثمت همزة الوصل لانه

حروف في الفصل الخامس قبل مقصودة فلم يحتج الى شي يحترز عنه فهذا غاوى يسميها بالعكس من نوع الضرب **قال**
وحكمها ان يكون مكسورة الى اخره لانه قد ثبت انما يتوصل بها الى النطق بما بعد الوصل فاذا كان ما بعدها ساكنا حركتها هي كسرة فجعلت حركة
الهمزة ايضا كسرة لانها بد لكم وضعها اصلا او يقول لعله لما كان بعدها من الحركات فيجب ان يكون مكسورة بما تقدم من ان اصل
التقا الساكنين الكسر فان جعل بعض الكسر الوجه فلما صح قال ابن جني يا نه يقوى ضعان احدهما ما تقع بعده كونه ضمة لتقل لفظا
او ضمة الى يوم القيامة وعري من يقول الذين ابنوا بالضم ليحقق النون بالكسر ان الضمة ههنا ليست اصلية والحركة انما تتحرك
لذا قلنا اغزي ضممت لان بعد السكون ضمة اصلية تقديرا لان اصله اغزوا واصل اغزي اغزوي وانما جانت الكسرة من قبل
المعتل لان اصل الضمة وجب الضم فيما ذكرناه ولا يجوز التقا على الاصل فلا يكون ضمة اصلية وانحرج لا ضمة فخلاف قولك
ان اغزوا وقالت لم يخرج عليها تقدم لان الحركة التي في ياء قالت اخرج من كلمة اخرى والحركة التي في باب اقتل اخرج من كلمة واحدة
فلذلك الهمزة من بلد الكلمة ههنا قويا امر الضم فيه لان لعله واعز الكسر في نحو قال اخرج انما كان كراهة الضم بعد الكسرة ولا كلك
في نحو اقتل كراهة الضم بعد الكسرة فما كان من كلمة اشد فما كان من كلمتين نحو في كثير اهل فلذلك جاء اوان في باب
قالت اخرج وان التزم العدد واعز الاصل في باب اقتل واخرج لما ذكرناه ومواضع الثاني همزة لام التعريف على مذهب سيبويه والخليل
همزة وصل اجتلبت النطق بالساكن ولكنها التزم فيها الفتح على ما تقدم **قال** واثبات الحي من همزات الوصل في الدرج خروج
عن كلام العرب الى اخره **قال الشيخ** لانه انما جي بها في الابتدا لما ذكرناه من الحاجة اليها فلا تثبت في الدرج الا
فاذا اتى بها في غير مكان خروجها عن كلامهم فيها وما خرج عن كلامهم فهو لحن وما كان لحنا فاحش فلا تثبت ما اجري حركة
عليه بالهمز فاذا انحرف حركة ليست من كلامهم كان لحنا الا انهم ابدلوا عن همزة الوقفة الثاني باب الحسن عند الامين الله
يمينك قد يقدمت علة ذلك وهو ضمها النون فراره من ذلك لما لبس لما تقدم ذكره وقيل انهم اولى وهو الحكم قال الشيخ
او وهذا الفصل متصلا به لان اول الكلمة من ذلك هو ولس ونحوها وهي مما كلمة السكون في ذلك اسماء واستعز لاجل ذلك فلم
لا يبقى ما اوله ساكن ولم ينبه لحاجة من ذلك ما هو وحكمه لم لهم ولو اما ستخرجه نكرة للبل في الحرف ولعل هذا فيما يكون لذلك النفي
ذو سعة ثم من سنة الاسكان فيه ليس ينبغي يشبهه ذلك ان انه لما اتصل بها هذه الحروف وتركت معها كالجزء منها وكل
وهو مراد لنحو كتف عضد في كبدي الجزء في كتف التخفيف مراد في كتف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالاسكان فاجري
هذا مجراه فسكن تخفيفا عارضا فثبت ان اصلها التحريك وان السكون عارض واما اسكانهم ثم هو وان كانت ثم ليست كالواو والفاء
في تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها فحملا على اختيهما تشبيها بها وان كان الاسكان في نحو وهو فهو ولينبغي الزمه فمن
ثم هو وثم جمعه لينفق وتضعف في نحو ان كان هو لانه لم يتصل بما هو كالجزء الا بالتشبيه بما هو كالجزء ولذلك كان ذلك الوجه
ضعيفا ومنهم من يحركها لكونه **ومن اصناف المشترك الزيادة** قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسم والفعل والحروف الزوائد التي
يشملها في كلمة اليوم تنساه او اناه سليمان لو كخره **قال الشيخ** ولا يعد الحرف من ذلك الا ذكر ثم قوله ثم في الحرف للاشتقاق
كونهم في الاسم والفعل وامر الزيادة راجع الى معنى الاشتقاق لان معنى الزوائد هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة تحقيقا او تقديرا
والحروف لا يتحقق فيها ذلك الاحتمال بتصريفه فهم في الاسم والفعل واما الاسما الجامدة فانه يحكم فيها بالزائد والاصلي على معنى انها

لو تصرف فيها لكان قياسها ان يكون ذلك لانه يحمل على نظايرها واما الاسما الاعجمية والمعربة فالكثير منها لا يحكم عليها بالاصلي
والزايد على معنى انها لو كانت من كلامهم تعد بذلك لان قياسها ان يكون ذلك كما قلناه في الجوامد ومنهم من يحمل على زيادة ذلك الحكم
على زيادة في البعض واصل في البعض وعول النما مثل ذلك في كلامهم لما ما عدا به فلم يثبت ذلك فيه بقي الحرف الزوائد ههنا ذكره وقد
ظن بعض الناس ان حصرها في قوله سليمن ليس بمستقيم من حيث انه سقط منها الواو وهو لجاء ان المراد باه سليمن يوصل الهاء بواو
فعدد ذلك اصل الواو **قال** ومعنى كونها زوايد ان كل حرف وقع زايدا فانه منها انها ابدا لا يقع زوايد الا وهي
الزوايد اذا ذكرهم من ان الزايد لا يخرج عنها لا انها يكون ابدا زوايد لانه قد يكون الكلمة منها كما اصول لعل نحو سلم
ونام وعمد واشباه ذلك واراد ايضا الزيادة غير المكررة لانه قد تقدم ان المكرر في الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص
فاذا تخصص ههنا علم انه لم يرد غير ذلك **قال** ولها تلفت في فصل الاسما والافعال لانه لما ذكر الاسما ذكرها على
موضع الزيادة على مواضع الزيادة وما يقع زايدا وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمنا ولكنه لم يستوعب عند لان عرضه
ههنا ان الغرض ما يقع من الحكم بما يكون الشي زايدا ولم يتعرض لذلك ثم فالعرض الذي ذكره ههنا باعتبار غير العرض
الذي ذكره ثم باعتبار ما يقع فيها ولما قال الهمزة حكم بزيادتها اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة احرف اصول قلت اما اذا
اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة احرف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو كثير وان لم يعلم بالاشتقاق فان ثبت
ان الثلثة اصول لا الاشكال الصالانه قد ثبت مثله كثيرا فكان حمله على الاكثر اولى وان لم يتحقق انها اصول لاحتمال
الا ان يقوم دليل على زيادة بعضها والا فان قام فلا اشكال في الحكم باصالتها لعدم الزيادة كما ذكر في معد
وامر فالحكم بزيادتها وما ذكره في اولق في انه يحتمل الامرين غير مستقيم في التحقيق لانه لم يحتمل الا ان يقوم دليل على زيادة
اللام واولا فان قام دليل على زيادتها ثبت ان الهمزة اصلية وان لم تقم ثبت ان الهمزة زائدة وكان الحكم بزيادتها اولى من الواو
نظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل اكثر من فوعل واذا لم يقم دليل فحمله من باب الاكثر في كلامهم وفي اولق لم يحكم بان باب
افعل لا فعل ليكون من باب الاكثر مع كثرة فعال كان حمله هذا على انه افعل اولى وما وهم ان الدليل على ان الواو في
اولق زايدة وهم ذكره صاحب الصحاح ووهم فيه وذكر انه قال واولق افعل لانه يقال الق فذكر دليلا على ان الهمزة
زايدة والواو اصلية وهو دليل على العكس لانه اذا ثبت الق فهو اولق كان الهمزة اصلية فاما من الفعل فعلم ان الهمزة
في اولق ايضا فاما من الفعل فيجب ان يكون وزنه فوعلا ثم ذكر بعد ذلك انه يجوز ان يكون فوعلا لانه يقال مولوق
وهذا ايضا دليل على ان الهمزة اصلية الا ان الدليل الاول ان الشيخ جعله العكس بقوله ظهر في الاول وليس الاحتمال عن
مولوق ولا يحتمل ان يقدر انه مفعل فيكون الهمزة زايدة واذا علمت ان الواو في اولق زايدة وجب ان تكون الهمزة اصلية لانها لم
تقع مع ثلثة لو جعلت زايدة لادى الى ان يكون الاصول حرفين وهم ثبته كذلك لما دل الدليل على ان الواو زايدة وجب الحكم بان الهمزة
زايدة انها لو كانت اصلية لادى الى ان يكون الفاء والعين من جنس واحد وهو نادر في كلامهم فكان العدول عنه اولى فهذا موقع
الهمزة اصلا اكثر فقد يرد الفاء والعين من جنس واحد فحمله على الاكثر اولى لو قيل ان غير ان الهمزة اصلية بدليل الاشتقاق لان
المعنى انه يا امر كالحلم لكن بعيد وكان اقوى من الاستدلال بغيره لانه على الاصل في الحكم بالزيادة واذا وجب ما كان

بعينه لكونها انما صارت اللهما عند بعضهم لانه فاما اذا وقعت على غير الصيغة التي ذكرتها فالحكم عليهما بالاصالة لانهم لم يثبت كثرة في
زيادتهما فيها فعليهما وان لم يحكم بزيادتهما فالاصل ان لا تكون اصلا الا ان يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم بزيادتها
كما ذكرتم فيما استثنا من قولهم شيهم وسيل الى اخرها لما ثبت فلفق لهم شيهمات الرجح وذلك دليل واضح على كونها زايدة
وما يبدل فمن انه بدل من قول كل بلغ الشي اذا اخذته بسرعة معنا ما جراض فلانهم قالوا جرو وجرض وجرياض في معناه ومن
الفحم فعلم ان الهمزة ليست من البنية الكلمة فيجب ان يحكم بزيادتها والضهيا وقلاسهم قالوا امراة ضهيا فعلم ان الهمزة زايدة لانه ليس
في كلام شاذ لكن اصلا فاذا علم ان الهمزة زايدة في ضهيا يجب الحكم بزيادتها في ضهياة **قال** والالف اذا زادوا الى آخره
قال الشيخ لكونها لم تزد اولا واخرى في التعليل لعدم الابتدا بها واما اذا وقعت غيرا ولا مع ثلثه لحرف فصاعدا علم بكر
انها زايدة لانه كثر زيادتها حتى صارت ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك الحكم بانها لا يكون اصلا الا وهي منقلبة عن واو او يا
واذا لم يثبت قول اصلا لان الاصول في الابنية قابلة للحركات فكرهوا ان ضعفوا منهما ما لا يقبل الحركة بتة في وضع خلافت
غيرها ولذلك لم يوقع ايضا للالحاق لانهم اذا الحقوا فقصدوا اجرا البنية به مجرى الاصلي فكرهوا ان ضعفوا للالحاق
الا يكون اصلا فلذلك لم يصلح للالحاق **وقوله** ولم يقع للالحاق الا اخرا فيه بحث لانها عند المحققين انما الحقت بالحركات والقوى ما قبلها
فلا الالف الا ان الحاقها في الموضع الذي يقابله فيه الفا مخصوصا ايضا بان يكون اخرا لانها لو الحقت في غير اخر لاحتاج الى ما قبلها متحركة
مفتوحا ما قبلها اوقف ذلك فان الحقت على الوقال لقلب الفا فروا وحينئذ الحاق لفوات الحركة فيها فوت المعنى الذي من
اجله الحقت ولان الحقت على اليا في حال ان يجي فيه على حالها فلا يكون الفا **فان قلت** نعم لا يجي ذلك في الحاقها اخرا من
اليا فعال فيها اخرا ايضا قبل فيها غير آخر فلت حركة الاخر حركة عارضة غير معتد بها في لزنه فلا يلزم من صحة الحاقها
في الموضع الذي يحصل معنى الالحاق صحة الحاقها في الموضع الذي يحل معنى الالحاق **قال** ونحو قبعثرى لعل الف كالمجي
لقوم يزيد انها زايدة محضة ليست للالحاق كما ان الف كتاب ليست له لان من شرط الالحاق اصلا يكون الفرع بالحرف الزايد
الفصل لا يثبان به على زنة الاصل وليس في الاصول سداسي فيكون قبعثرى بالالف ملحقا به ولو كان ثم اصلا لحكم
بكونه للالحاق ان لا مانع سوى ما ذكرناه فعلى هذا لكن معنى قول لا نا فيها على الغاية معناه لكونها زايدة على نهاية
ما بنيت عليه الاصول التي نهاية الاصول خمسة ولا الف في قبعثرى انا فاعليها فعلم انها لغير الالحاق وما لكونها زايدة
فواضح **قال** والياء اذا حصلت معها ثلثة احرف اصول فهي زايدة لما وقعت الى اخره لانه كثر زيادتها مع ثلثه
احرف حتى حكم عليها بالزيادة وان لم يثبت الاشتقاق والمانع فان كان ثم مانع يمنع من زيادتها حكم بالاصالة على نحو ما تقدم
في الهمزة ولذلك الحكم بالاصالة في ياج وميم ويلدن وصنصبة وقوقيت اما ياجج فلانه لو كانت زايدة لوجب
ان يكون بالغلط اصولا ولو كانت اصولا لوجب ادغام العين في اللام كما في عض وبصل فلما لم يدغم دل على ان التاضي
للالحاق واذا وجب ان يكون كذلك وجب ان يكون اليا فيه اصلية والا ادى الى ان يكون الاصول حرفين وهو
مطرح وما مريم فانما حكم باصالة اليا فيه لانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون الميم الاولى اصلية فيجب ان يكون وزنه
فعيل فعيل ليس من ابنيتهم الثاني وثانيه لو كانت اليا زايدة لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل واذا كانت اصلية

159

كان من باب فرس وهو كثير والثالث انه لو كان زايدة لوجب ان يكون الميم اصلية وزيادة الميم اولا اكثر من زيادة الياء وسطا
فحمله على الاكثر اولى والرابع هو انها لو كانت زايدة لادى الى ان يكون من باب المهمل في كلامهم لان باب مرم مهمل واذا كانت
اصلية كان من باب ريم وهو من المستعمل فحمله على المستعمل اولى واما مدين فتجري فيه الوجه الاول والثالث والرابع فالثاني والرابع
لانه لا يلزم ان يكون من باب سكر وهو الثاني ولا يلزم ان يكون من المهمل لان دين مستعمل كما ان مدن مستعمل والرابع
المهمل جار من فعل واما ضيضيه فانما حكم باصالة اليا الاولى لانه لو كانت زايدة لادى الى ان يكون من باب سلس وهو نادر
وباب صيص اكثر منه فحمله على الاكثر اولى وايضا فانه لو حكم بزيادتها لادى الى ان يكون من المهمل لان باب ضص في كلامهم تركيب
صادين بلا واو والحكم باصالتها كان من باب المستعمل لان الضاد والياء من باب المستعمل لقولهم الضيصي يعني الشيعي وهو المختلف
من التمر واما اليا الثانية فاصلية ايضا لانه من الرباعي كقوقيت واما قوقيت فانما الحكم بان اليا اصلية لانه لو حكم بزيادتها لوجب ان
يكون من باب سلس وهو قليل وايضا فانه لو كان فعليت وهو ايضا قليل وكان جعلها اصلية اولى لانه في الاكثر الوجهين
المذكورين وهو الحكم بجعلها فعللت مثل زلزلت وانما حكمنا بان الواو اصلا لانه لو كانت لادى الى باب سرو وهو نادر وانما حكمنا على
اصالة اليا لما ذكرنا لانه من باب سلس فلان يحكم باصالة الواو لما يؤدي اليه من باب سرو اولى لان سلسا اكثر ولانه ايضا كان
يكون فوعلت وتفعالت اكثر من فعليت فحمله على الاكثر اولى **فان قلت** فحمله على فعالت يؤدي الى ان يكون من باب سلس وقد
جعلته مانعا من زيادة اليا **قلت** ليس كذلك انما يكون من باب صصر وهو كثير فان قلت فيجب على هذا ان يكون موضع
اليا واوا والمانع فلا يكون من باب صصر لان الفا والعين مكرران لا غير واللام وقد ذكرت هو الذي اختار قومه
انه الغير سلس وقت وكيفهم قلبوا الواو يا لو نادمها على ثلاثه فهذا اصل مطرد في امثالهم فليس في اشكال بعد يومع البعض لغيهم
واذا ثبت ذلك كله ان زنه فعللت على ما تقرر **قال** واذا حصلت معها اربعة فان كانت اولا فهي اصل ولا فهي زايدة
لانه لم يثبت اولا زيادتها مع الاربعة الا في الافعال المضارعة ولا في غيرها من الاسما فيجب الحكم بالاصالة لانه الاصل واما
اذا وقعت اخرا فعند كثرت زيادتها معها ثانيا التانيث كبلهنية فان الواو وكذا الالف اذا زادا ولا كثر الياء فيما سمع من زيادة
الواو وكثر ما سمع من زيادة الالف اذا ذكر منفرد وانما امتنعوا منها الاستعمال بما وهي في غير الاول لا يكون الا زايدة الا اذا
عرض ما يقتضي اصالتها كما مر وقت والذي اعترض سوانه لو كانت زايدة لوجب ان يكون الثاني اصلية فيكون وزنه فعولا لانه فعول
ليس من ابنيتهم فوجب ان يكون اصلية وايضا فانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون من باب عرد وهو مهمل واذا جعلت اصلية كان
من باب عزاء وهو مستعمل فحمله على المستعمل اولى **فان قلت** فاذا حكمت باصالتها فما تحكم بزيادة التاء اولا باصالتها
قلت بزيادتها لانه لذلك يكون من المهمل واذا جعلت زايدة كان من المستعمل **قال** والميم اذا وقعت اولا وبعدها
ثلثة اصول الى آخره وانما حكم بزيادتها لما ذكرنا من وقوعها اولا في المشتقات زايدة كثيرا غير منحصر فاذا جا ما لا يعرف اشتقاقه
فحمله على الكثير فلذلك حكم بزيادتها اولا مع ثلثة لحرف الا ان يقوم الاشتقاق بما اذا جرى على نقض اصالتها فحينئذ يحكم
بالدليل الخاص فيها من نحو معد ومعزى ومأج ومهدد ومنجنون ومنجنيق بما معد فلانهم قالوا تمعددوا اذا انتسبوا الى معد
فيجب ان يكون تفعللوا اذ تمفعل ليس من ابنية الفعل واذا وجب ان يكون في معدد والاصلية وجب ان يكون في معد اصلية لانه لا يكون

لو قيل لو لحد في المشتق والمشتق منه مختلفا فالحكم بهذا الدليل الخاص لاصالة لم يعتبر في ذلك الدليل العام انه انما يكون
عند انتفاء الدلالة الخاصة واما معزى فحكم باصالة الميم لقولهم معز وهو بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم والعين والزاي
فعلم اصالة الميم في المعز واذا كانت اصلية في المعز يجب ان تكون اصلية في معزى لانه من باب واحد واما مَحّ فانما حكم
باصالة الميم لانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون الحاءان اصليتين ولو كانت اصليتين لوجب ادغام احدهما في الاخرى فيجب ان
يكون زايدة واذا لم يكن زايدة فيجب ان يكون اصلية واما مهدد ككاجج واما مجنون فالميم اصلية والنون الثانية عند بعضهم
اصلية والدليل على اصالة الميم على القولين جميعا انها لو كانت زايدة والنون اصلية لوجب ان يكون الميم زايدة اولا في ذوات
الاربعة ولم يثبت ذلك الا في الاسماء الجارية على الفعل نحو مدحرج واما في غيره فلا وايضا فانه كان يودي الى احتمال
ما ليس من ابنيتهم نحو مفعلول في الحكم بانها اصلية يكون فعللولا من كلامهم كعضرفوط فلو كانت زايدة والنون زايدة
لادى الى زيادة الميم والنون في اول الاسماء التي ليست جارية على افعالها وذلك غير معروف في كلامهم الا في الجارية على
الافعال نحو منطلق وايضا فانه كان يودي الى ما ليس من ابنيتهم نحو منفعول ليس من ابنيتهم **فان قلت** فكان يجعل فعلول ليس من
ابنيتهم فمفعلول ليس من ابنيتهم واذا كان لا بد من كونه لم يكن جعلها اصلية اولى من جعلها زايدة **قلت** اذا تردد الثنائي بين ان
يكون حرفه اصليا وزايدا وكل الوزنين ليس من ابنيتهم فحمله على الزيادة اولى وسر ذلك ان غالب ابنية الزوايد كثيرة وابنية
الاصول قليلة واذا تردد الحرف بين الشيئين فحمله على الاكثر اولى **فان قلت** والذي يختار في النون بعد الحكم باصالة
الميم **قلت** الاكثرون على ان النون اصلية لموافقته ما مع اصالة الميم بناء الاصول كعضرفوط ومعضد لان من قال من الحكم ان النون
زايدة انهم حكموا عليها عند من لم يسلم ان النون زايدة وقد قالوا مجنيق ومجنيق يكون من اذا حكم بزيادة النون فيجنيق من الجنق
يودي الى الحكم بانهم يحكم على زيادة نون منجنيق واذا صح الحكم بزيادتها في منجنيق وجب الحكم بزيادتها في منجنيق
لانها هي هي فلا وجه للفرق بينهما فلهذا كان المختار في نونها ان علمنا ان النون فيصح من زايدة ان يكون زايدة وما يحسن
فالقول في الميم كالقول في ميم مجنون وقد قال بعضهم انه منفعل واستدل على انه جاء منعنق الفا في الميم والنون من حق
دليل على زيادتها وقول الاكثرين على خلاف ذلك المثل وذهبوا في استعمال الفصحاء ما يدل على ما ذكرنا ان الميم اصلية واما النون
فالاكثرون على ان النون زايدة وموجبهم عند من في ان النون زايدة ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا عن الصواب
قال ومعفرا والصل لانه لم يكثر زيادتها فالحكم بالاصالة هو الاصل الى ان يثبت الزيادة بدليل خاص
وذلك نحو دامص لانه من الاصول وما هي لانه من القوس وما قس لانه من المرس وزرقم لانه من الزرقة فالحكم
بزيادتها في هذه الحال المخصوصة لا تثبت الا بالاشتقاق في هذا الباب قوي الدلالة فحكم به بالاصالة والزيادة
عليها لان الكثير في الباب جميعا ولا دافع اولا في اللام بعد اصل لانه لم يثبت زيادتها في مثل ذلك فيجب الحكم بالاصالة
ولا يراد في الفعل اذا ثبت ذلك بالاشتقاق ولذلك احتج الناس على اصالة معد لقولهم تمعدد ما قال ثم قال تمسكن المعنى فخارج
عن القياس فلا وجه التمسك به **فان قلت** لم لم يجعل معد دو لخارجا عن القياس فلا يتمسكوا به في اصالة ميم معد
كما لم يتمسكوا بتمدرع في اصالة ميم مدرع وتمسكن في اصالة ميم مسكين **قلت** لان هذا معلوم بالاشتقاق زيادة الميم فيه

١٤٠

فلا وجه لمخالفة ذلك واما معد فلم يثبت كون الميم زايدة باشتقاق مثلها في ما تقدم فلا يلزم من الحكم على معد دو انه يفعلوا
مع جريه على القياس وعدم المناقض الحكم على مسكن بانها اصلية مع وجود المناقض لان الاصل دليل الاشتقاق على زيادتها كان
والنون اذا وقعت اخرا بعد الف نهى زايدة يعني اذا وقعت معه ثلاثة اصول او اكثر مع اخرا في مثل ان وكان ويبني اصلية
باتفاق وان لم يذكر ذلك لكونه ضارا ومعلوما وانما حكم بزيادتها لكثرتها لذلك الا اذا قام دليل خاص على اصالة بعض
الحال فيكون الحكم للدليل الخاص كما ذكرنا وذلك نحو فنان لانه لعلة الاشتقاق لان معناه ذو فنون فيجب ان اللام زايدة
واذا ثبت زيادة اليا يجب اصالة النون وحسان فيمن صرف لانه لانه لما صرفه لم يكن بد من ان يكون النون اصلية
لانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون فيه علتان من موانع الصرف وهما العلمية والزيادة فلما صرفه وجب ان الحكم بانتفا
مانع الصرف ولا يمكن ان انتفى العلمية لعلم وجودها فيجب بعد الاصالة النون لئلا يكون علته واحدة وعلة واحدة لا تمنع الصرف
وما حمار قبان فمثل حسان سواء لانه لا بد ان يعتقد علة لاسم من باب ما فيه بدل المتاع وهو حدود التعريف عليه
واذا صح ذلك هو منصرف مثل ان يكون نونه اصلية والا كانت فيه مخالفة الاصل المذكور **وقوله** فيمن صرف راجع
الحق لحسان وحمار قبان لا الى فنان لان فنانا منصرف فلا وجه لتقييده بالصرف ولما حسان وحمار قبان فهو
الذي يحتمل التقييد **قال** ولذلك لو لحقه في او الضاع والطاوع وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة الى بيانه
ولذلك الثالثة الساكنة في نحو شرنبث وعرند **قال** ويجيء فيما عداه الاصل الا اذا قام دليل على زيادتها في مثل
عنسل وعنبر وحسل وهو السرعة ومعفرى تحوم العفر وهو التراب وبلهنية وهو من البله وهو خفيف ونون الحيض لانه
الريح التي تخص **قال** والتاء اطردت زيادتها في نحو تفعل وتفعال وتفعل وتفاعل لانها علمت زيادتها في ذلك بالاشتقاق
وفي لا تفعلها الا ربعة تعلي تفعال وتفاعل لان فعلي تفعيلا وتفعال اليس في اوله تا النون كرم تكرما وتسامنا الى افعالا تفعل
وتفاعل الماء انه الى الماء التقي كالعلم وتضارب وتدل الفعل تفعله كالمدحرج وتدحرج ولكنه تركها للعلم به او استغنا
عنه بتفعل **قال** والحرفي التانيث والجمع يعني تا التانيث مثل قايمة ومقامات ونحو بالجمع امثال زيادته
نحو ارية وما اشبه قايمات ومقاعلات وانما لانه اراد التاني لان تلك تطلق عليها تا التانيث وكان حملها على الجمع
في مثل قايمات اولى في نحو عنكبوت وجبروت وشبهه لانه كثر زيادتها ايضا في مثل ذلك بالاشتقاق في حكم عليها بالزيادة
مطلقا الا في نحو رتب الكثير وتقع في النحو بعدها في اله وعنكبوت الا في نحو رتب وتولج وسنبتة وليس مستقيم لانه ذكر
الزوايد قبلها ما استثنى منه فلا ينبغي ان يكون المستثنى منه الا اصليا لانه مخرج من الزوايد ورتب ما زايدة فكيف يستثنى
من الزوايد وكذلك سنبتة وتقع في النحو وعنكبوت ويجيء فيما عدا ذلك الاصل الا في نحو رتب وتولج وسنبتة وهو مستقيم
لو لا ذكر تولج مع ترتب وسنبتة لان التاء في ترتب وسنبتة زايدة وليست في تولج لذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد
باعتبار زيادة التاء مع اختلافهما في ذلك الا حملا ان يكون ويجيء فيما عدا ذلك الاصل الا في نحو رتب وتولج وسنبتة فيستقيم
حينئذ والحجة في كون التاء في ترتب زايدة انها لو كانت اصلية لوجب ان يكون فعللا وليس من ابنيتهم ووجه في تولج انها لو كانت اصلية
لكان فعللا وليس من ابنيتهم الا عند الاخفش وقد علم انه فعلل ايضا اما بالاشتقاق واما لان بناء فعلل اكثر فحمله على اولى

وأما سنبتة فلأنهم يقولون مضى سنبة من الدهر وسنبتة من الدهر ولا نعلم أنها زائدة في سنبتة ويحسن أن يكون زائد معنى
مشبه لأن الجميع بمعنى واحد والهاء زيدت مطردة في الوقف لبيان الحركة وحرف المد الخفي **قال** رضي الله عنه
الوقف حرف من حروف المعاني فلا ينبغي أن يعد من حروف الزيادة كما لا تعد الباء واللام الزائدة في نحو كفى بالله ولزيد وأنا
عدت لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء وأشبهت تاء التأنيث ثم عدت تاء التأنيث عدت هذه فإن قلت
فهلا عدت همزة الوصل فإنك تعلم وضعها للابتداء بالساكن كما أن هاء السكت للوقف على المتحرك قلت ليست الهمزة في امتزاجها بالكلمة
كالهاء لأنها لا يكون المبتدأ بالكلمة إلا وهي فيه بخلاف هاء السكت فإنك مخير فيها وكانت تلك الصيغة الكلمة أشبه
منها هاء السكت ومزيدتها للها في جميع المواضع المحقق في زيادة الهاء باعتبار المختص فيه والدليل على زيادتها أم وزنه فعل
لقولهم أمومة وإذا ثبت أن الثابت الهمزة والميمين ثبت أن الهاء زائدة والكثير استعمالها لما يعقل وبحذفها قليلا وقال بعضهم
الأمهات للأناسي والأمات للبهائم وقد ذكر والهاء زيادتها في الواحد في مثل الأمه قليل والهاء زيادتها في الفعل فأشذ منه وأهل
وإن كان ... وهو مستمر ذلك زيدت في هراق وأهراقه على غير قياس وأهراق أصله أراق ثم قلبت الهمزة بعضهم هاء فقال هراق ثم جاء
بعضهم فأبدل الهمزة داخلة على الهاء فقال أهراق وليس ذلك بصحيح لما مبين من جريهم فيه على مخالفة القياس في قال أراق
قال يريق وهريق ومهراق ومن قال هراق قال يهريق ومهريق ومن قال أهراق قال يهريق بإسكان الهاء ومهراق
ومهراق وهي أردى اللغات لما يتبين لها من تقبل لو ضم أدخل الهمزة على الهاء التي هي بدل من الهمزة لما عرفت صحة حال
الهاء وزيدت في غير كونه وهجرع وهبلع وأماله لما دل عليه الاشتقاق وتجوز أن تكون مزيدة في نحو لهم فرس سهلب تام الحكم
عليها بالحكم في هجرع لأنه لم يثبت زيادتها وسطا كما ثبت أولا وفكان الأمران محتملين وأما هبلع فإنه محتمل لبعض فلانه الكثير
البلع دل الاشتقاق هنا على زيادتها وذهب غيره إلى أصليتها وزعم أنه ليس من اللقم لأن معناه البلع وليس البلع بمعنى اللقم
فلا يلزم زيادتها بهذا الفرع من الاشتقاق والسين اطردت زيادتها في استفعل وهو واضح وكذا الضمير من كلمس قلت ليس
على السين هنا من حروف الزيادة مستقيم لأنه يجيء بها الوقف بعد تمام الكلمة ولو صح هذا لصح عد الشين في من يلتمس
سبيلا إلى ذلك إجماعهم على ترك عد الشين ههنا من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا الموقع دل على أنها ليست كالزيادات
في الامتزاج في بنية الكلمة وتأتي حمل الكاف في هذه اللغة لأنه تشابه هاء السكت بعد الحركة فيه بل يلحقها بل هي أبعد لأنها
إنما يلحق كاف المؤنث فلا يتوهم امتزاجها معها كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلمات حين تشبه تاء التأنيث وزيدت
في اسطاع وزيادة هذه السين في اسطاع على غير قياس كما زيدت الهاء في أهراق بمعنى اسطاع أطاع كما أن معنى أهراق أراق
فمضارعه يسطيع لأنه رباعي في التحقيق ولا يعتد بالسين كما لا يعتد بالهاء وليست مخففة من استطاع لأنه لا يقال في استطاع
بكسر الهمزة في الابتداء والمراد استطاع فمضارعه يستطيع بفتح الياء ومنه قوله تعالى فما اسطاعوا أن يظهروه في قراءة الأكثرين
وأما هذه اللغة فتفتح الهمزة مقطوعة بمعنى أطاع فمضارعه يسطيع على ما تقدم وأما اسم الفاعل والمفعول فضعفان لعدم سماعهما وفيما يحصل
الفرق بينها الهمزة معروف الخارجة وهما جائزان ... ذلك فمن مستطيع ومستطاع فيهما جميعا ولا فرق إلا أنه بالقرينة وأما اللام زيدت
في ذلك هنالك الخ وهي أيضا مطردة في أسماء الإشارة إذا قصد بها الدلالة على البعد وجعلها أيضا من حروف الزيادة فيه

يجوز من ... أحدهما أن الثنيات لا تدخل في باب الزيادات والمراد أن الأم ... ما عند الكثير الدلالة على البعيد
لم يكن زائدة وزيدت في عبدل وزيدل وفحجل باعتبار الاشتقاق والاشتقاق فيه احتمال من جهة أنهم قالوا هو فيهما
وقالوا هيقل للفتى من النعام فإن جعلناه مشتقا من الهيق فمعلوم أن الأمة زائدة لأنه لا لام في الهيق وإن جعلناه من الهقل
كانت اللام أصلية ثبوتها لأمانة ... منه من أخذ في كل الاحتمال في أصالتها وزيادتها **ومن أصناف الشرك**
الحروف قال صاحب الكتاب يقع الإبدال في أضرب الثلاثة **قال الشيخ** يقع الإبدال في الحرف كما لابتدأت ... أحرف
الزيادة فإنما لم يقع في الحرف لأن الزيادة إنما كانت باعتبار الاشتقاق وما سار منزلته والحرف لا حظ من ذلك فأما الإبدال
فلا يكون طريقه الاشتقاق فلا يكون في الحرف باعتباره فقد يكون طريقه في ... كثرته على حدته في موضع تغيير
بعض حروفه فيستدل باستكثار الكثرة على أنها الأصل وأن القليل بدل لأن الدال طريقان أحدهما الاشتقاق وما نزل
منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والآخر الكثرة المذكورة وتجري في الاسم والحرف أما الفعل فلا يجري فيه لأنه
لم يقع فيه من ذلك إلا ما علم اشتقاقه فامتنع استعمالها في مثله لذلك **قال** وحروفه حروف الزيادة والطاء
والدال والجيم ... لأنه لم يحصل بدل ذلك ولم يمنع من دخول غيرها فكان من ذكر غير مانع لها ولا مانع لغيرها ... ذلك حرف
البدل إنما يعني به الحرف المبدل لا المبدل منه بدليل أن العين تبدل منها وليست معدودة من حروف
الإبدال لا تفاق فإذا كان ذلك فقال الشيخ من حروف البدل لأنها لا تبدل وإنما يبدل منها ... أن
علمها باعتبار كونها مبدلة لا بدلا منها فيبين بذلك أنه غير ما عنه لأنه احتاط فيها وبان أنها غير جامعة وأن
الصاد والزاي بدل من السين والعين أيضا من حروف البدل ... لكن منها فقد ذكر ذلك في المفصل على
ما سيأتي وأما الهمزة أبدلت من حروف اللين من الهاء والعين إلى آخره **قال الشيخ** يعني بالمطرد ما يجري الباب فيه قياسا من غير
حاجة إلى سماع في آحاده ويعني بغير المطرد ما يتوقف آحاده على السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ويعني بالجائز ما يجوز
أبدال الهمزة في تركه على أصله فالواجب الأول من الألف للتأنيث في نحو حمراء أصله وهذا لأن النحويين زعموا أن الهمزة في نحو حمراء
أصلها ألف فكره اجتماع الألفين فقلبت الثانية همزة لما أدى اجتماعهما إلى حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ولو قيل إن الهمزة والألف
جميعا جيء بهما للتأنيث في الأصل لم يكن ذلك بعيدا من الصواب **قال** والمنقلبة إنما في نحو كساء ورداء ولم يبين أصلها
عن واو أو ياء أو عن ألف لأن ذلك محتمل فإن بعض النحويين يزعم أن الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أو الهمزة عن ألف وهو ظاهر
كلامه أنها عن الألف لا تعدها من المنقلبة فإن عنيت به الواو والياء لم يستقم لأنها إذا أبدلت منهما لم تكن منقلبة وإذا كان عن
الألف صح أن يوصف بكونها منقلبة لأنها انقلبت والألف عن الواو والياء ثم أبدلت منها الألف فيضعف من حيث إنه لم يذكر
عن الياء بل المطرد والجائز وأجاز عنه بأن التقسيم أصحبه وإنما يجب لما عن الياء فقد ذكر في نحو أديه
وفي إسناده إلى لمن قوله مطرد وغير مطرد إنما هو تقسيم في حروف البدل لا تعيين أن يكون كل واحد منهما منقسما هذا التقسيم
وقوله أجنبا في نحو ثانيا باب كتاب والكلام فيه كالكلام في كساء وردا في الخلاف والظهور والاعتراض والجواب عن كل واو وقعه
أو اشتقت باعتبار أنه في نحو أصل أو فيما ذكره غيره من النحويين وفسروا الأخذ بما يفارق ... عن مثل

وري ووصل وورى وعده انه من قبيل الجائز بالاتفاق وزعموا ان اصلها اصلها تماثل وواصل واعلم انما انقلبت الالف فيه واوا لانضمام
ما قبلها وذلك كما في ضويرب والاول لازم لجعل ابداله عنده وليس هذا مستقيم لانه ان صح ذلك لزم ان يكون اوصال ان اصله
وواصل ثم انقلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها كما في صوريت فيكون عارضا كما في ووري وكون المكبر اصلا للمصغر انما هو
من كون ما سمي فاعله اصلا لما لم يسم فاعله لموافقة المصغر المكبر في الاحكام ومخالفة ما لم يسم فاعله لما سمي فاعله اذا ثبت
ذلك ثبت ان الحق ان بهم بعد كاعن مثل ووري غير مستقيم فالاولى ان يطلب غير ذلك فيقال من كل واو ولهذا او اشبعت
ما حرى متحركه فزوال الاعتراض بووري ويظهر الفرق بينه وبين اوبصل وذلك واضح في الصحة والمعنى اما في الصحيح فما ذكرناه
من التحرك واما في المعنى فلان الواو من اذا تحركتا احسن فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما اذا كانت الثانية ساكنة
وذلك بعد ذلك ضرورة فالتزموا الابدال في الموضع الذي اشتد فيه ثقلهما وجوزوه في الموضع الذي لم يشتد فيه ذلك ادى ايصال الهمزها
وجا ووري جائز وانما ابدلوا الاولى دون الثانية لانهم لو ابدلوا الثانية لادى الى ... جواز تخفيفها جريا على قياس تخفيف
الهمزة فيجتمع المثلان فرمنه فابدلوا الاولى لان ذلك كان اولى لانها اذا كانت اولا التزمت فلا يؤدي الى
ما ذكرناه فان زعم زاعم انها قد حصل ما قبلها فيؤدي الى ذلك بعده قلت انما هو عارض واما ما ذكرناه لازم فكان ابدال
اولى **قال** والجائز ابدالها من كل واو مضمومة وقعت مفردة فاء ... غير مستقيم في الحصر لان باب ووري من قبيل الجائز
وليست مفردة وقد ذكر ان الجائز يشمل ... فاما ان يكون اللزوم لما ... وجوب ابدال ... فان كان الجائز فهو اذن في
الجائز مفردة غير مستقيم لانه ترك المشتغله غير الاولى ... وان لم يكن للزوم او فلا معنى لجعله قبلي في الوجه فقد ثبت ان ما ذكره غير
مستقيم ومحتاج على قياس ما ذكره ان يقول كل مضمومة مفردة او مشفوعة غير لازمة على ما بيناه ان يقال وقعت مضمومة ابعد كلا
ولو متحركة فيختلف فيه ووري وبابه فيكون مستقيما او ... غير بدغم فيهما كادور وانما قال غير بدغم فيها احترازا من مثل
التسور والتعود لانها لا تبدل كما لم تبدل لانها لم تحل ... جميعا او ... فلو ابدلوا جميعا لادى الى استثقال من اعل
من الاصل لانه لو ابدل التعود تعود كان ... في حرف المد في نحو ساعيا على ما سياتي ولو ابدل الواو الحد الادغام
الادغام الذي هو مقصود في هذا البناء فلم يكن للابدال معنى ومشفوعة عينا **قال** حكم الواو والياء غير مشفوعة عن
مشفوعة سواء في جواز الابدال الهمزة على ما ذكره وغير المطرد ابدالها من الالف في آخر وهذا ايضا كان ينبغي ان يجعله
من المطرد لان اصحاب هذه اللغة مطردون وانما لم يكن مثل ذاق الضعفها لانه غير مطرد ولا مناقضة بين كونه مطردا
وكونه في لغة ضعيفة واما مثل العالم والخاتم فهو على ضعفه غير مطرد وذلك كثرة الامثلة في بدل الهمزة عن الالف قال
ومن الواو غير المضمومة يعني انه من قسم غير المطرد ابدالها من الواو غير المضمومة كيف ما وقعت فيحتاج في كل واحد منها الى السماع
والخلاف مع المازني في المكسورة على ما ذكره لانه عنده من قسم المطرد الجائز وعند غيره غير مطرد ومثل الباء في قطع القلادة وفي
اشاده اللغة وعاد وخلاف انه غير مطرد ومن الهاء يعني وابدل الهمزة من الهاء في ماء واهواه وانما حكم بذلك لقولهم
مويه ومياه وامواه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها اذا ثبت ان اصلهما هاء لقولهم ثبت ان الهمزة مبدلة عنها
قال وبلادنا قالوا امواهها تصحيفه زاد الفصحي اما وهما جمع وبعضه امواهها لكثرة لانها لا تقع الا لكثرتها

ما صحبه زاد الفصحي اما وهما معنى انها كثيرة الجمع لكثرة طلال الماء حتى يذهب لك زاد الفصحي وفنوا ابعاه اي يذهب اثر ذلك من
حر الشمس واثرها وكذا في افعلت والافعلت لان الكثير هل فعلت وهلا فعلت فاذا قيل الفعلت فالهمزة بدل عما هو الكثير وفي سبعا
ومنهم من يزعم ان الهمزة والهاء في هلا سواء ويقال فيهما جميعا من حروف التحضيض الجيد تجعلها في الاخر من حروف الاستفهام وبه
ما في هل من الكثير ولو اصفه وليس هلا بالنسبة الى الاهلا بالنسبة الى الا فان ذلك فرق بينهما وبين العين **قوله**
الا ببحر وهو قليل والاعلى ابدلت من احديهما ومن الهمزة والنون فابدال الهاء من احديهما مطرد في نحو قال وباع ودعى ورمى الى
كذا سياتي ذلك معللا في فصل الاعلال الامن حالة الجمع واما الهو في الاجيد كان قياسه ان يقال لما والصلاة كما قالوا
باب ونابا لانهم ابدلوه على اصله تنبيها على ان الاصل وكثيرا ما يفعلون مثل ذلك وما ذكرناه مطرد الها كان ... اذا
قيل المطرد في نحو طاى وحارى وما جاء وكان قياس طائي طيي لانه نسب الى طي فقياسه ان يحذف الياء الثانية كما علم فبقي
طيي ثم قلبوا الياء الفاعلى غير القياس فقالوا طاي وقالوا في النسبة في الحيرة حاري فابدلوا الياء الفا وكذا في صعل وسجاد
ملحاد فيجوز ان يكون الالف مبدلا عن الواو ويجوز ان يكون عن الياء وهو على غير قياس فلا يقاس على نحو رجل مال وابدال الهمزة
على ما ذكره في اللزوم والجواز وقد تقدم في تخفيف الهمزة وابدالها من النون في ثلاثة مواضع كما ذكر **قال** وهو مختص بالوقف
احدها الوقف على المنصوب المنون في قولك رايت زيدا وهي اللغة الفصيحة خلاف المضموم والمكسور لاستثقال الضمة
مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع الالف والثاني النون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها نحو لنسفعا واضربن ولنسفعن اذا
وقعت يقول لنسفعا لانها في الفعل كالتنوين في الاسم فاجريت مجراه في قلبها الفا اذا انفتح ما قبلها والثالث ابدالها
من اذن اذا الحقها كالتنوين دون الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقعها الجزاء فوقفوا عليها بالالف كما وقفوا على النون
قال والياء ابدلت من احديهما فابدالها من الالف في نحو مصيبح وفي كل موضع وقعت الالف فيه بعد كسرة بالتصغير
او كسرة الجمع فانها تقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة على صيغة التصغير والجمع فلا يبقى الالف لانكسار ما قبلها فيقلب ياء ضرورة
ومن المطرد المدني حلى محمل بعد ما تقدم من الواو في تخفيفات **قال** ذكر امثلة من ابواب شتى كلها سياتي مفصلا
في فصول الاعلال فالحاجة الى تفصيلها هاهنا وفي نحو صبية وثيرة وعليان فجعل الا صبية من صبا واصله صبوة فابدالها صبوة
فابدلها على غير قياس وثيرة جمع ثور والكوزة جمع كوز قياسه ان يقال ثورة لان مثل هذا الجمع انما تقلب فيه الواو ياء اذا وقعت
بعدها الالف كثياب وسياط فاما اذا لم يقع الالف فقياسهما على اصلها وان كان الاصل في عليان علوان لانه من علا
يعلو ولم يطرد ما يوجب تغييرها وان كان الاصل في ... لانه مضارع ... فقلت ياء على غير قياس وابدال الياء من الهمزة قد
تقدم وجرى به وفي جواز تخفيفه في نحو ساسجانم في نحو ذيب وبير ومن الحاجة في الضعيف على غير قياس لانه كثر في
فعلت وفعلات وقلة نحو غيره ان الثاني كتضيت وسريت وقلة في شالي وريكة افعل من شل اكثر دري كلامهم ولذلك
كل ما ذكر من غيرهما فهو على خلاف الاكثر الا فيما كان لحقا لتيهما كاشراف على المقعى والضلة والتصدية من جعل
التصدية من صدد فالياء مبدلة عن الحاء في التضعيف سواء جعلها من صد يصد يعني ضج او صد يصد بمعنى ضج ومن جعلها من
الصدى وهي حكاية الصوت فهو اصله الياء غير مبدلة وكهديت وصهصيت اي قلت ده وصه وصيت اي قلت صه صه

ان تكون اليا بدلا من الحاجز في الضعيف لتذكر الفاعل فيبين وان كان وزنه فعلت لما ان الاخرين دده وصه
يوذن ان لسكر برفيه وكان في جمع ملوك اصله كاكيل لمن ملوكا فعول وجمعه فعاعيل فابدلت الالف الاخيرة يا ثم ادغمت
ما فاعيل فيها وداح جمع دحوح اصله دواجج فقلبت الجيم الاخيرة يا ثم خفف بحذف احدى اليائين على ما هو مطرد الجواز فصار
مثل يجوار وهو اصله دحاج ومررت بدياج ورايت دياجي ودوان اصله دوان فقلبت الواو الاولى يا ودليله قولهم
دواوين ولو كانت يا الفعال ديوين كما قيل في دحوج دياجج وابيت مبالغة لما انكسار ما قبلها لانه لو اراد ادغم فحين
فان الكسر ما قبلها الفوق لهم حوافيت ان ابدالها انما هو من اجل الحاجز في الضعيف لكن في ان من فان ذلك قياس وهذا
على غير قياس وقلبوه هنا الاولى ولم يقلبوا الثانية لانه لو قلبوا الثانية لادى الى قلبهما جميعا الا ترى ان الاولى كانت
تصير يا لكسر ما قبلها ساكنة من غير ادغام فيتعذر النطق فيجب قلبها يا فلذلك قلبوا الاولى دون الثانية ولم يلتزموا
فيهما الادغام الذي هو سبب ان ابدالها يا عارض فحملوا على اصلها لانك تقول احابيج ودواوين فعلت مثل ما فعل لما
ذكرنا اذ قلبت الاولى دون الثانية لانهما من باب واحد فحملوا عليه وقيراط اصله قراط بدليل قراريط فحملوا على دواوين
ولذلك شيراز لقولهم شراريز واعلان ما كان من حاميس وفي لدن واتصلت مثل نحو القرقل بدل اليا من اليا التي هي كقولهم
بدل من الواو التي هي فا فاصلة اوتصلت فقلبت الواو تا على القياس ثم ابدلوا من اليا تا لكونها الحاجز في الضعيف
وقلبوا الاولى دون الثانية لانهم لو قلبوا الثانية لادى الى قلب الاولى لمن قلبهما تا انما كان لاجل وقوع التا بعدها
فلو غير اولها الحرف لهما الى الاصل لعود المعنى المقتضي قلبهما تا ولو قلت ان اليا مبدلة من الواو التي هي فا لم يكن
بعيدا ومما سوى ذلك عني ومما ابدلت فيه اليا وهو ما ذكرته من النون والعين واليا والسين والتا ونحو التضعيف
ذلك لغلبته وقلت مجمع الجميع بقولهم مما سوى ذلك فحكمه على الترتيب فانا ناجي وظراني اليا الثانية فيه مبدلة من النون
لانه جمع انسان وظربان فقياسه اناسين وظرابين فابدل من النون يا وقعت يا الجمع قبلها فوجب ادغامها فيها
لاجتماع المثلين فقالوا اناسي وظرابي وهذا وان كان هو القياس الا انه كثر ابدالها يا في فصيح الكلام واما ابدال
اليا عن العين والباء والسين والتاء فمن ذلك الثعالي يريد الثعالب في ابيات شاهده لقوله واصفادي حمه بعاق والعالت
وقد لي لولا ابول ساجي دقق لرهقا الثالي فعلم يات في فصيح الكلام بخلاف ناسي وظرابي فانه من فصيح الكلام والولد
ابدلت من احديهما من الهمزة الحكم وكذلك مطرد لما الاول فان الف فاعل اذا وقعت في موضع الحركة وجب قلبها
واوا قياسا مطردا الجوجسر كله ولم تقلب تا لما يكتنف قلبها واوا قياسا في نحو ضويرب فقلبوها ايضا في
ذلك لما كانت قد بينت قلبها الهاو لان الف قلبوا الالف الثانية في التصغير يا اذا لم يكن اصلها اليا نحو كما ضارب
ضويرب في عاق لعو نفسك وذلك وقع في التعليل واما اوادم فجمع ءادم فاذا جمع وجب تحريك الالف التي في ادم
ولم يكن ردها الى اصلها التي هي الهمزة فوجب قلبها الى ما تقلب اليه الالف وهو الواو ولو قيل ان الواو بدل من الهمزة
لكان مستقيما واصله اءادم لاجتماع الهمزتين فقلبت الثانية وقد تقدم ذلك في تخفيف الهمزة واما اويدم فالكلام فيه
كالكلام في اوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في اوادم جعلها عنها في اويدم وهو واضح الا انه الا ان الهمزة في ادم صارت الهمزة

كقولهم ... [margin]
اوادم [margin]

١٦٢

تيا منشيا فكانت المعاملة مع الالف وعصوي ورحي قلبوا الالف فيه واوا لما اضطروا الى تحريكها ولم يكن ابقاؤها
الفا لوقوعها في موضع الحركة فقالوا عصوي ورحوي مبدلة عن اليا لان مستقيما ولكنهم على ان الذي ذلك اوجب انقلاب الواو
واليا في نحو الفتى كانت المعاملة كذا مع الالف كما ذكر في اويدم والوان تثنية الى نحو من الواو ونحو عصا ورحي
لانهما في عصا ورحي مردا الى اصلها وفي الواو لم يثبت لها اصل فلما قلبت الفا لما اضطر الى تحريكها ولو قيل فيهما ان الواو
مبدلة عن الالف في حيوان عن اليا مبدلة عن الالف كان ذلك جاريا على قياس كلامهم والياء في نحو
موقن فيما وقعت فيه اليا فا وانضم ما قبلها لقولك موقن وموسر وان كانت اذا وقعت عينا في الاسم دون الصفة لقولك
طوبى وسياتي ذلك في الاعلال وفي ضويرب تصغير ضارب وضوارب جمع ضاربة مصغر ضيراب وفي ما هو مصدر فاعل يجب
قلب يائه واوا لانها عن الالف وقد انضم ما قبلها فيجب ان تقلب واوا كما اذا كانت اليا في الملي عن الواو لقولك ميقات
وميلاد فانك تردها الى الاصل فتقلب اليا واوا فتقول موقت ومويليد فاذا كانت اليا الساكنة عن الواو والواو عن الالف بقيت
واوا لقولك في ميم سع وهي ديسمن وفي نحوي ونوطر من طر وسما قياس ما هو فعلى انما هي في صفة اسما وكل اسم على فعلى
واليه يا تا فقلبوا والفرق بين الاسم والصفة لقولك الرعوي والشروى والبقوى مما هو فعلى فانها ساكنة انضم ما قبلها
ويجب ان يقلب واوا وهذا امر مضوع عليه وهذا على غير قياس لان الاسم اذا وقعت اخره يا قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها
يا مشددة ومكسور اما قبلها كما سياتي لما ذكره من نحو ادل مضوق ونحو من اليا اصل في حابة وهو ايضا على غير قياس
لانه من فلك حلبى فقياسه ان يقال حاية فاذا قيل حابه فقلب الواو عن اليا واو على غير قياس لانه لا يوجب ابدالها
من جهة الاعلال الا ترى الى صحة قولهم حية وحظايه فيما لم يطرد فيما جاء من ذلك وانما قياسها لو لم يقلب ان الفاتت
متصلة ان يقلب همزة لوقوعها متطرفة بعد الف زائدة كما في كسا ورداء وفي العين في نحو عوصو قصوركما مات في خطيئتها
ابدل الهاء من الهمزة مطردا وجاء في نحو ومن مغير وجاء في نحو حوته مجون علي ماسلف والميم بدل من الواو في الام وفي
وفي اليا الى ابدل اللام واو في نحو وحنان ودل ابدال الام علاوة انه سمع في كلامهم مثاله قليلا فلم يقع بيد وليس مثاله لا ذو وم يقع الا
مضا فا فاستغني عن ابدال الواو ميما وابدل الهاء من الهمزة ليست بالقوية يجعلون الام الوزن ويبدلوا الهاء من النون الاسم
في نحو عنبر وشنبا فيما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء وانما ابدلوها ميما لانهم لو جعلوها نونا فالحرف التي يجعلها من حروف الشفة
فان الميم استعجمت الحرف استثقل او ... وان ادغم ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبه ميما فيوافق النون في الغنة
والتاء في التاء في الجمع فقالوا عمير وعويقر لانهم قد ذكرهم من باب صغرا شاذا وابدل الطافي اليا اضا شاذا والنون بدلت
من اللام والواو في نحو صنعاني وبهراني لان قياسه ان يقال صنعاوي وبهراوي لانها همزة تانيث فيجب ان يقلب واوا والحمراوي فاذا قالوا
صنعاني فقد جعلوا النون موضع الواو وهو معنى ابدال لانها عوض منها قليلة وحكم بالمداينة لكثرة سكت وقالوا هذا
ابدلت من الواو واليا والسين والصاد والطا فابدل التاء من الواو فا في نحو اتعد واتصل فيما وقعت فيه قبل تاء الافتعال وهو
قياس مطرد وبعد الافتعال ... ومتعد ... في جميع متصرفاته وسياتي ذلك في الاعلال ...
في نحو الحره ... وفيما ذكرناه في الامثلة منه غير مطرد وان كان في بعضه كثيرا ... في بعض الامثلة وهو غير مطرد

نحو قول العجاج تجاه غير لائم ونحا عالي الانه وقد ابدل الياء في نحو قولهم ولكنني الى الخير من الحوى ومنت من السود
وهي لغة في الاصوات فدل على ان الياء ثابتة ولو قالنا مثل الحيص عنها في الكلمة فمنهم من يقول الحيص عن الواو ايضا ومنهم من يقول
الحيص عن الياء ومنهم من يقول ليست مبدلة البتة ثم قال انها عن الواو وقال ابدل الياء عن الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى
والطائي قال انها عن الياء فلان اعلال الياء اكثر وهذا محتمل فحملها على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد حملها على الحرف
الثابت ولا يعتد بها في الكلام فيكون وزنه فعلا وليس مستقيم لان الثابت لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا ومع ذلك فضعيفة
ليس من لغتهم وابدل الهاء عن الياء في نحو هذه وهو مطرد كما ذكرناه في تعدد وقليل في مثله والا في استوا وكيت
وذيت فاشتغل التاء دليل على التأنيث وكثر ما وقعت الهاء زائدة على ثلاثة حرف فيها فيجب ان تكون الياء بدلا عن الياء والتاء
ثلاثة من نحو كيت فلا بد من الياء بدلا عنهما وامكنت وذيت فلانهم يقولون كيه وذيه في موضع كيت وذيت فدل على انه
المضاف الى الياء ولا يلتبس بفعل رواه لانه لم يقع في كلامهم الا في الاسم ولما وقعت في مثل هذه باعتبار الفاء والعين
استثقالها ولا يكون ما قبلها ايضا واو الانعكاس يجب ان يكون ذي وكيت فيجب ان يكون بدلا والا بدل عنها وما ابدل الهاء
عن السين في ست وستة وهو قليل وان لم يقل ان اصله سدس وانما حكم بان التاء فيها بدل من السين لان اصله سدس والحكم بان السين هي بدل
عن الياء فيها طست هو الاصل والسين في طسوس بدل عنها لانه لم يثبت كون السين من حروف البدل عليها تقدم وان كان الصنف
ذكرها فيما منه وذكر في التفصيل وذكر انه بدل عنها لانه لم يبدل عن غيرها واذا لم يكن من حروف البدل والابدال من حروف البدل
فيحمل الياء بدلا عنها هذا هو الوجه ولو قدر انها من حروف البدل لم يثبت بدل الهاء عن الياء وقد ثبت بدل الياء منها بدليل ثم قال
على ما ثبت في لغتهم اولى ولما ست فلانه من ست وسدس فالسين فاذا ما الواسطة فالتاء عن السين وانما حكم بان الياء
بدل لانه حكم بانها اصل لما ذكر من انهم قالوا سدس واصله سدس وست دم الحكم بالعكس لان كل ما تقدم ومن الصاد في اصب وصعق قليل
شاذ وابدل الهاء عن الياء في ارعات بمعنى ارعيات وصيلما وابدلت من الهمزة في الغالب والتاء فابدال الهمزة في نحو هرق
الثوب ثم هرحت الشيء وهو غير مطرد وقد كثر في قولهم هرقت الماء وما قولهم اما وقد فعلت كذا فاصله انك فعلت كذا فادخلوا الهاء للابتداء
وكتبوا الهمز منها وبين انه مع دخالها على لفظها فقلبوها هاء فقالوا هانت وهي قليلة ردية وابدل الهاء من الالف في قوله ان تزودنا فيه
قليلون انها في استفهامها عند الوقف وقد اكثر انه وصيل ويجوز ان يكون الهاء في حملها هاء السكت لانهم يقولون حيهلا
حيهلا فاذا وقفت عليها كانت هاء السكت واذا قيل حيهلا وقفت عليها هي مبدلة عن الالف كما في قولك انا فان كانت
هي بدل عن الالف في قولهم دعه زائي قولها ما هاه عند المبرد لانه يقول مهما اصله ما ما فقلبت الالف الاولى هاء وذهبت الى انهما
او صار هنا مثل قصاد ادخلت الواو والفاء توقيعها طرفا بعد الف زائدة ثم قلبت الالف هاء فصل ما هنا وما في الكوفيين
انها هاء للسكت ضعيف من حيث ان هاء السكت لا تحرك فهذه محركة وان هاء السكت لا يكون في الوصل وهذه في الوصل
قلنا انها ليست هاء السكت واذا لم تكن هاء السكت فلا يخلو اما ان تكون اصلية او زائدة ولا يكون زائدة لان الهاء لا تزاد
اخرا فثبت انها اصلية واذا كانت اصلية فاما ان تكون هاء الوصل او بدلا وليست هاء الوصل لانه لم يقل بها احد فثبت انها بدل عن اصل
واذا ثبت انها بدل عن اصل فيحتمل ان يكون عن الف ولا وقعت ايضا لا اصلها واو وانها حملت فقلبت الواو الفا فثبت انها عن الالف

١٦٤

وابدل الطاء عن التاء في قولهم هذه ابنة الله وانما جعلت بدلا عن التاء لكونها في قولهم هذي وقلة قولهم هذه ولو قيل انها جمع الملام لكن
بعيد وابدل الطاء عن التاء في حكم تانيث حيث انه يلحق الكلمة فاما ذو فهو مطرد فصيح نحو اصطفى واضطرب وليس بالكثير واما ابدالها
عن تاء الجمع في نحو المخاود والتاء وهو قليل ضعيف وابدلت الطاء عن اللام نحو الطاد فابدلها من اللون في شاذ لانهما في الحيل
وهي تقع في الشجر اصيلانا بالنون واصيلالا حينئذ لان الطاء يذكر القطعة باللفظ البدل لا باللفظ المبدل وابدل الطاء من الضاد قليل ضعيف
والطاء ابدلت من التاء في نحو اضطرب وسياتي ذلك مفصلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو فحصط فقليل ضعيف وابدال الدال
من التاء في نحو ازدجر وسياتي ذكره في باب الادغام وما ابدل الطاء في نحو اجد صعرا واجدر فقليل وابدال الطاء في دولج والجيم ابدلت
عن الياء فيما ذكره وهو قليل ضعيف وكذا ما ذكره في الحركة نحو امعت وامعا الفاء فضعيف والسين اذا وقعت قبل غير
اهمالها الفاء ولا جاز ابدالها صادا الا في الجيم قال الشيخ ذكر السين من حروف البدل مع الطاء فصلا وليست من
حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل منه وانما ذكر انها بدل منها الصاد فالصاد اذن هي البدل وبدل منها الزاي فالزاي هي
البدل لا السين فلم يبدل من شيء فلا معنى لعدها من حروف البدل وانما ابدل السين صادا مع هذه الحروف لشدة استعلائها
السين فابدلت صادا لتوافق السين في المخرج والصفير وتوافق البواقي في الاستعلاء واما ابدالها زايا قبل الطاء والدال فلان
همس السين وجهر الطاء موافقة والدال فابدل السين زايا لتوافق السين في المخرج والدال في الجهر قال سيبويه ولا يجوز ان الزاي
والسين من مخرج واحد وهما من حروف الصفير فيعتبر اشراب شيء المقاربة وقد جمعوا اي قال الطاق التي في الصاد
اكثر من اشراب صوت الزاي والاطباق في السين والصاد الساكنة اذا وقعت قبل الدال جاز ابدالها زايا خالصة في لغة
فصحاء العرب ذكر الصاد هنا من حروف البدل فلم يذكرها فيما تقدم عند جمعه الحروف الزيادة الطاء والجيم ولم يذكر الصاد
والدال ذكر في هذا الفصل انه بدل منها ولم يذكر انها يكون بدلا وكان الاحكام التي للسين في ابدالها صادا او زايا
يذكر هنا ان الصاد هي البدل ثم ذكر كون الصاد بدلا في فصل السين وذكر كون الزاي بدلا في فصل الصاد ولم يذكر الزاي بدلا اصلا
الا في الجيم ولا في التفصيل وقد علم ان البدل انما يعتبر باعتبار المبدل منه واذا كان لا كذلك فلم يذكرها الا البدل الا انها فلا
هي البدل ثم قد ابدلت الزاي من الصاد اذا وقعت الصاد قبل الدال الساكنة نحو يصدق يزدق وفي مصدر مزدر ومنه
قولهم لم يحرم من فزد له واصله فصد له وفي قالوا هذا فزدي صدقي ومن لم يحرم من فزد له واصله فصد له فالصاد خففوا كما خففوا علم الحلم فصار فصد فصاد
ساكنة قبل الدال فابدلوها زايا واذا تحرك بما الزاي الى الحركة ذلك فيها كما صار نحو الخيام لم يغير قبلها صادا فالصاد هنا
هنا او قربا وحركتها لم تبدل لانهم فصلوا بينها الزاي لانها لما تحركت قربت الحركة منها فصارت اقرب الى الخالصة فاشرب
ولم يعلوا الى الضاد في صدر بالاشراب ولم يعلوا ايضا انما بالحركة ومثل الصاد في الضاد نحو اشراب الجيم صوت الشين والشراب
الشين صوت الجيم وهي لغة قليلة ردية لم تتداول في النطق ولا كلمات في القرآن ولا في فصيح الكلام خلاف اشراب الصاد
صوت الزاي فانه ورد في القرآن في الكلام الفصيح والله اعلم ومن اصناف المشترك الاعلال قال صاحب الكتاب بغير
الالف والواو والياء وسماها في الاضطراب التلخيص حروف الاعلال الواو والالف والياء وسميت حروف الاعلال لانه
تجانس التغيير لانها لطف ردية ولا تتغير غيرها والهمزة جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لكثرة تغيرها كتبها الا انه لم يعدها ما يجري

في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب وكلامه ثم ذكر ان الالف لا يكون في الاسماء ولا الافعال الا زائدة او منقلبة
ولا يكون لها اصلا فيهما بخلاف باب الحروف واراد باب الاسماء المتمكنة واما الاسماء غير المتمكنة فالفاتها كالفات الحروف
في كونها اصلا فلا يقال انه الفتحي وما انها منقلبة او زائدة وانما لم يقع الالف في الاسماء والافعال الاصلية لانها لو وقعت
اصلية لاحتمال ان تقع مبدلة في محل اخر ولانها وقعت في محل مبدلة لادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك مخلّ
بمعرفة الاوزان وسوى باب كثير وان وقعت في محل مبدلة عن الواو والياء ادى ذلك الى وقوع الياء والواو متحركين في كل
موضع كان اصلهما فيه التحرك وهو كثير مستثقل فيؤدي الى استعمال كثير فرفض لذلك فثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال
اصلية واذا وقعوها مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه وكان ذلك على القياس بين اتفاق مواقع الواو والياء الذي ثبت انهما الاصل
في الاعلال ولعدمه ان بنات الالف لا يكون اصلا فذكر اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما فاء وعينا ولاما كثير في نحو واتفاقهما
في وقوعهما عينا ولاما لغتي وحيه واضح وكثير يكثر في البابين وقد وقع في بعض النسخ في اتفاقهما ان تقدمت كل واحدة منهما
على اختها فاء وعينا كيوم ليوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاقهما لانه قد تقع كل واحدة منهما فاء قبل اختها وعينا بعد اختها وهما
بابان في الاتفاق وان جاءت العبارة فيهما واحدة ثم ذكر اختلافهما فقال واختلافهما ان الواو تقدمت على اختها في نحو وقت
وطويت ولم يتقدم الياء عليها يعني ان الواو تقدمت فاء على الياء لاما وتقدمت عينا على الياء لاما وتبين ذلك من كلامه
بالمثال والا فلا يستقيم لانه قد تقدمت كل واحدة منهما على اختها فاء وعينا في الاتفاق فكيف يستقيم بان يعمم
تقدم الواو على الياء مطلقا دون تقدم الياء في باب الاختلاف ثم اورد اعتراضا بالحيوان بانه قد تقدمت فيه الياء
على الواو لاما فانهما لغتان لغوت وقد ذكر انه شيء مما اختلفا في بابه ولم يقع الياء قبل الواو في مثله والجواب بان
الواو مبدلة عن الياء والاصل حييان وانما حمل النحويين على ذلك عدم نظير ذلك في كلامهم واذا ثبت الحيوان محتملا ان يكون
من الواو وظاهر اللفظ ويحتمل ان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء اولى لجريه على باب من قياس كلامهم
فلا يستقيم المستثنى لا ليعلم انه حيي الا في هذا الياء فانه لو كان اللام واوا لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلم ينقض على
على بنائها بذلك الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها وان كان حيي يجوز ان يكون اللام فيه واوا لانكسار ما قبلها
فيجوز ان يكون اصلا لم يستقم المستثنى لانه على بابها **قال** وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في نحو
اسم كان وفي بيت ولم يقع الواو لذلك الى آخر الكلام الى اخره من تحقيقهما في بيت وقع فيه خلاف وذلك انه لم يخلوا لكان
بحسب لفظ الواو في ... فان اعتبر لم يصح اطلاق في ... فاء وعينا على قول من
قال ان الالف عن واو وان لم يعتبر لم يستقم لانه ... فانه لا يستقيم **قوله** فيه على هذا موافقة الياء
في بيت قوله موافقة الياء في بيت **فان قلت** ذكر انفراد الياء على وجه الجواز على الخلاف لا في ان الواو **قلت**
كان ينبغي ان يقول فيما انفردت به الياء في وقوعها فاء وعينا ولاما فكان ينبغي ان يقول ان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم
يقع الواو كذلك كما قال وان الياء وقعت فاء ولاما في بيت ولم يقع الواو كذلك لكن الذي يجوز له ذلك في بيت يجوز له ذلك
في بيت والفصل بينهما حتى ذكر ذلك او في اصل الباب ذكر هذا عارضا في ضمنه لا معنى له والاولى ان يعتبر في الواو

١٤٨

والواوات ان كانت الالف عن واو والواو من وإياه الا كانت الالف عن ياء لما بعد قوله وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء
ولاما معا ولم يقع الواو لذلك كان الياء وقعت عينا والواو فاء ولاما في قول من قال ان الالف في الواو عن ياء ولم يقع الواو مع الياء
لذلك وان الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم يقع الواو لذلك الا في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن واو **قال** وقالوا
ليس في العربية كلمة ... هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف ... احدهما كما ذكر **قال** ولذلك
اثروا في الوجهين ان يكتبا الياء حملا على ذوات الياء لانه لو حمل على الواو لادى الى ان يكون من ... لفظ الواحد فحمله على
الياء التي هي اكثر في مثل ذلك انسب فلذلك كان الوجه كتابته بالياء القول في الواو والياء فاء من قال الواو صحيحة و
تقلب فثباتهما على الصحة نحو وعد ويسر الى آخره هذا التقسيم حاصر لانهما اما ان يعتلا او لا فان لم يعتلا فهو ثباتهما على الصحة
فان غيرت فاما ان تغير بالحذف او لا فان غيرت بالحذف فهو المحذوف وان لم تغير بالحذف فهو المقلب ذكر مواضع كل واحد من الاقسام الثلاثة
قال فثباتهما على الصحة في نحو وعد ويسر وكل موضع لم يقع من مواضع المحذوفة والمقلبة فلم يحتج الى تعداد مواضعها والاولى ان يعدد موضع
ان المحذوفة مشروطة في نحو يعد ويضع وتعتبر بالمفتوحة والمكسورة وذلك انما يكون في مضارع ما فاؤه الثلاثية ... على يفعل
ود ... فيه يعد ... لان الاصل يوعد ووقعت الواو بين ياء وكسرة ... والقاف ... وقعت
المضارعة فحمل ان يكون الاصل يوعد ... استثقلوا وقع الواو ... فحملوا عليه ... وعد و
لسهولة النطق لانضمام ما قبلها ... في آخر **قال** ... فالقطع في نحو ...
ويضع لان الاصل يوسع ويوضع ... على يفعل ... ان يكون اصلا وانما ... على يفعل ...
والجائز ان يكون يفعل ... الاصل يفعل والفتح ... الحلق ... وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة في الاصل و...
فاشكل من ... على فعل بكسر العين ... فتح العين ... ماضيه بكسر العين ... فتح العين
فعلى ذلك ... الواو ... يسع ... الجواب ... الفعل ... فعل ... و
... فعل بفتح العين ويفعل بكسر العين ... وصل يصل ... ومن ...
علم انه كان اصله في ... بالكسر ... الفتح عارض ... الحلق ... على قياس ... فثبت ان الفتح في ... كان ...
في ... وان الفتح في ... لم ... الواو ... بين ياء وكسرة ... الواو في ...
... فلم يقع الواو بين واو وكسرة ... الفتحة في ... بالكسرة في ... كما ...
... الضمة ... فقلبت الضمة كسرة ... في كلامهم ... ياء او واو قبلها ضمة فاذا
ذلك قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء او تقلب الواو فيه ياء وشبه الفتحة في ... بالكسرة في ... جمع التجربة وقيا
الجمع الذي ... الف ... **قال** ... منجل ومسلحة ... ومضارب وضوارب
في نحو العدة والمقة في المصادر ... الافعال اذا كانت بالياء مكسورة الفاء ولا تحذف فيها اذا
... كانهم ... الياء ... الواو المكسورة ولم يذكر فعل الامر ... وضع وسع
... بالفعل المضارع ... **فان قلت** حذفها في الفعل المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة و

مع فعل نحو لم ادر لذلك فلما وجب حذفها دلت تم لو اقدير حرف المضارعة لوجوده انه اذا اشكل ولو الكسرة في موضع وان ذات
لفظها لما كانت بين الاصل منه لما الموجود **قال** والعلة في تمام الابدال والتصريف فيها تقلب همزة وللجاز على ما صح وتقلب
الفا في مثل الحاذ تقلب يا في مثل ميزان وميقات **قال** واليا مثلها الا في السقوط وبدل الثابت صحيحة وتقلب
فتمام الابدال ولا تسقط لوقوعها بين يا وكسرة كما يسقط الواو في نحو يعد وييسر وييسر والامر كالامر يسر فالجرا لها مجرى الواو
من اجل محل الخوة مستثقل معها ولا يقولون ييسر ييسر اذا استقر فيه وان كان الفصيح اثبات اليا في مثل ييسر وحذفها فيما ذكر
وقبلها في نحو اتسر يعني تمام الابدال فقد تقلب همزة كقولهم في اسنان الاسنان فقد تقلب الفا والفا لهم موقن وطوبى ومضور بي وقد تقلب
تا كقولك اتسر فقد مضى ذلك كله قال والذي فارق به قولهم في يجع نوجع ويصلب يجل في لم ويسع الكلمة وقد مضى الكلام
في هذا الفصل عند الكلام في يضع فلا حاجة الى اعادته **قال** ومن العرب من يقلب الواو واليا في مضارع افتعل الفا فيقول ايتعد
وياتسر ولا يفعل ذلك في الماضي لانكار ما قبل اليا الكسر الواو في مثل يوتعد وبعد قلبها تا يدغم فيما بعدها ولم يقلبوها يا لانهم
يفعلون باليا الاصلية مثل فلان يصل بالواو وحده فاذا صاروا الى المضارع فالفصيح بقاها يا فيقول اتعد وايتسر لانه فرع
فلم يغير عما كان عليه ومنهم من يقلبها الفا لان الالف اخفت اليا من حيث كانت حركة ما قبلها قلبها الفا في الماضي لكسرة
فلا جائت الفتحة في المضارع قلبها الفا قالوا ياتعد وياتسر فهذا اعلم ان لا اثبات هو الفصيح ومنهم من يثبتها والذين
استثقلوا منهم من حذفها كما حذفت في يعد ومنهم من يقلبها الفا فيقول ياتعد والذين قلبوها الفا قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعا
في المستقبل والغير لم حذفوها لم حذفوها مع الكسرة وسببه زيادة الاستثقال مع الكسرة وقلبه مع الفتح خفة في موضع زيادة الاستثقال
وقلبوا في موضع تقليه **قال** وفي مضارع فعل يفعل لغات يعل نحو القياس على ما ضبه فعل والاكثر فيها ياتي على يفعل بفتح
العين وثبت الواو ولانهم لم يعرضوا ما يوجب حذفها وقال بعضهم يحل فيقلب الواو يا استثقالا لها على غير قياس كما قالوا ييجع وييجل
فابدل لواو الفا ويا على غير قياس وقال بعضهم يحل بكسر حرف المضارعة على غير قياس ايضا وقال بعضهم يحل بكسر حرف المضارعة لتقلب
الواو يا لاستثقال الواو على غير قياس وليست الكسرة من لغة من يقول تعلم لان ذلك يكسر من اليا استثقالا للكسرة على اليا
فلا حمل هذه اللغة على لغتهم مع مخالفتهم لها وانما هي لغة اخرى من اجل استثقال الواو بعد اليا **قال** واذا بني افعل من
اول امر الى الهمزة قال يعني ان باب فعل مما فاؤه همزة ان تقلب الهمزة فيه تا اذا ابتدئ به لانكار ما قبلها افعال الكل اتسر
والاصل اكل فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها فاذا انقلبت يا صار شبيها بقولك اتسر
باعتبار اصله ولذلك اتعد فيوهم قلب اليا تا كما قلبت في اتعد واتسر فنبه على ان ذلك ليس بمستقيم والفصل بينهما ان هذه
اليا في نحو ايكل عارض مبدل عن همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة لا تقلب تا اذا اجتمعت مع تا الافتعال فهي لا
تقلب اليا التي هي ضمنها تا ايضا لانها فرعها فحكمها حكمها بخلاف اتسر فانها ليست بعارضة فلا يلزم من قلب اليا تا في اتسر قلب اليا
تا في ايكل وقول من قال اتزر وهم لانه مثل ايزار اصله ايتزر قلبت الهمزة يا لانكسار ما قبلها فصار ايتزر فهو مثل ايكل فلا
تقلب اليا التي في ايكل تا لانها عن الهمزة فكذلك اليا التي في ايتزر فتبين من ذلك ان اليا في ايتزر وايكل لا يجوز فيهما القلب في
ايكل لا يجوز في ايتزر فقول من قال اتزر وهم **قال** والواو واليا عينين لا يخلوا من ان يعلا او يصحا او يفتقا **قال الشيخ** التقسيم

فيه ذلك التقسيم فيما ذكر في الفا فالاعلال يعني ما لم يقع بعدهما ساكن كما في والفتح ما قبلهما او كانا في حكم المتحرك على ما سياتي تفصيلهما
لم يمنع فيه مانع وانما قلبت الواو واليا الفا اذا كانتا لذلك استثقالا لهما وانما لم يقصد الى الاسكان فيهما كراهة ان يلتبس صيغة المتحرك
بصيغة الساكن الا ترى انهم لو اعلوا نحو باب واصله بوب بالاسكان فقالوا بوب لم يعلم كونه من باب فرس او من باب فلس كيوم فقلبوهما
الفا اذ نابا بانفتاحهما عن حركة ولان الالف ايضا اخف من الواو واليا ولذلك من يقول لما الحقيرا لم انقضيا في فصلا فاذا اسكن
ما قبل الواو واليا فلا يعلوا الا ان يكون في صيغة فعل الصل او معناه او في صيغة فعل او هي مما يتبين برجح المتحرك فيه
والفتح ما قبلهما فان كانت من الاول صحة لقولك تباعنا وتقولنا دعوا روما اشبه ذلك فان كان من المالي اعلها بالقي حالة
على اصله كما ذكر في قام واستقام قال الهاهنا الاشيا وان لم يعرض فيها علة الاعلال يعني وان لم يعرض فيهما نفس تلك العلة الاولى
والا فلا بد من علة اوجبت اعلاله ولكنها ليست تلك العلة الاصلية لان تلك الفتح فيهما ما قبلهما معه ما قبلها ساكن ولكنه في حكم المتحرك
لجريه مجرى ما لكونه مما يحتو منها او لحمله اليها **قال** والحذف في قلن وقل وذلك من هذه الافعال لما سكنت اللام للجزم او لاتصال
الفاعلين وحرف العلة قبلها ساكن وجب حذفه لالتقا الساكنين لكونه حرف مد ولين فيقال قل وقلن وحذفت في نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت قلبت الواو يا وادغمت في اليا على ما سياتي ثم خففت بحذف اليا الثانية في تخفيفه وقيل له في مثل سيلان
ليكون اصلها كيونونة فيعال فيهما فعل في سيد ولو كانت فعلولة لوجب ان يكون لونونة اذ لا موجب لقلب الواو يا واما قيلولة فالذي
منع ان يقال فيه انه فعلولة ما ثبت من مثل كينونة فيما لا يجيء كالشاهد اولى وفي الاقامة والاستقامة لان اصلها اقوامة قلبت
الواو الفا كما في المصدر وحمل فعله فاجتمع الفان فحذفت احدهما لالتقا الساكنين والاولى اولى لانها على قياس التقا الساكنين
قال مما الحقني فيما كان معنى في نحو قال وقلن او كان حقيقيا نحو في سيد وميت او اقامة اعني في الا قامة والاستقامة
فان قلت فالاقامة والاستقامة فمن المحذوف لالتقا الساكنين كهند وقل فما المحذوف لالتقا الساكنين الفرق بينهما قلت
وقل تم اعلال الواو بالكلية ثم جا ساكن بعد تمام الاعلال وثبوت حرف العلة الذي كان محلا لحذف وفي الاقامة والاستقامة لم يثبت ساكن
ثم حذف بعد ذلك الساكن عوضه وانما حذفه من تتمة الاعلال لانه لم ينفك عن موجب حذفه فان تم به الاعلال فلذلك فرق بينهما
فصل في الحذف المساكن العارض وهذا الحذف لاضطرار الاعلال الذي غير منفك عنه والعلامة فيما ورا ذلك فهو على تقرير ما لحقات
فيه اسبابه الاعلال القول وكيل او صيد ونحوه ولكن عرض لها مانع يصد عن امضا حكمها ومثل ذلك صورى وصادي الحولان والحركان
والعورا والحلا الماضوي وصدى فالسبب تحرك اليا وانفتاح ما قبلها والذي عرض كونه على اكثر من ثلثة احرف ولبس مع الياء
للفعل وسياتي ذكر ذلك الحولان والحركان اذ اكثر ما العورا والحلا فانه ما قال فيه ان تحرك الواو واليا علة في الاعلال
لتعليلها متحرك والمانع من الاعلال وقوع الضمة قبلها لان شرط الاعلال انفتاح ما قبلها واذا حصل مضاد الشرط كان مانعا
عن امضا الحكم **قال** وابنية الفعل من الواو على فعل يفعل يعدل فعل الفتح العين مثل لولا انما ياتي مضارعه يفعل بالضم وانما
التزموا ذلك لانه لما كان الاصل فلم يؤدي الى التغيير فالتزم الضم الا ترى انهم لو سووا بين يفعل لادى الى قلب الواو يا مع اشتهار التصغير
فجرى بهم على فعل يفعل صح على قياس الصحيح ومعنى لما يفعل لان الضم في يفعل نحو القياس ومن مناسب الواو ولذلك نحو ان الواو
على حكم كما قال ابن حاجب من اما مخالفة القياس في المضارع واما تغير من الثاني الواو **قال** ومن اليا على فعل يفعل الكسرة في اليا

كالضم في الواو وبعلى فعل يفعل على قياس الصحيح والواو ثم قال ولم يجي في الواو يفعل بالكسر ولا في اليا يفعل بالضم ولم يذكر انه لم يات
من اليا فعلت للذي يفعل بالضم ثم قال وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما فعل يفعل كحسب يحسب فهما من الواو اللتي اضطر
ان حكم عليهما بالواو وفيه مجي طوحت وتوهت الذي اضطره ان حكم ان الماضي فعل بالكسر كحسب ولم يجعله فعل بالفتح كضرب يضرب
ولو كان كضرب يضرب من الواو لجا يفعل بالضم وقد علمت انه من الواو وعلم ان ذلك ليس في الواو الا فيما جيء
مكسورة فقضيت انه ليس يستقيم طاح يطوح [illegible] طوحت وتوهت الفعل بالكسر يفعل بالكسر فهما من الواو واما اذا كان
[illegible] هو الملفوظ به فلا اشكال في انهما مثل [illegible] باع يبيع لان ذلك هو الذي يقتضيه قياسهما وقد حكي [illegible] اتصال ضمير
الفاعل فصل بين الواو والياء [illegible] في الفعل [illegible] فلما [illegible] يا او واو فيقولون في سار سرت وفي
قال قلت ولم يفرقوا في موضع بقايهما [illegible] على الضم والكسر واما الكون ما انقلبت الى الياء او الواو موجودا [illegible] الالف
خلاف ما اذا اتصل به الضمير المتحرك فان [illegible] في موضع [illegible] فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا فانهم
ايضا يفعلون [illegible] الفعل سوا كان المكسور يا او واوا [illegible] خفت وهبت [illegible] فما سوى قبل الالف
فلما [illegible] بان المحذوف مكسور في الاصل **وقال** [illegible] ضمير الفاعل والحلق [illegible] ضمير الفاعل البارز المتحرك
[illegible] احترازا [illegible] ذلك نحو قام وقاما [illegible] فان ذلك [illegible] ضمير الفاعل [illegible]
في [illegible] فشاذ لا يعمل عليه **قال** وبيان فعل ما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر وبالاشمام الى آخره   قياس ذلك
ان ياتي مضموم الفا مكسور العين [illegible] فاستثقلت الكسرة على الواو والياء [illegible] قيل وبيع وهذه هي اللغة الفصيحة
واما من قال [illegible] فوجهه انه لما استثقل الكسرة على الواو [illegible] وما قبلها مضموم فبقيت على الاسم [illegible]
[illegible] الفا [illegible] وهذا التعليل [illegible] ويكون اولى [illegible] الواو على اليا [illegible]
او [illegible] اليا على الواو وبعض اصحاب [illegible] الضم [illegible] على ان الاصل [illegible] الضم [illegible]
وقد زعم بعضهم ان [illegible] الاشمام [illegible] الاشمام [illegible] ضم الشفتين [illegible] السكوت عليه [illegible] وذلك
غير [illegible] باتفاق [illegible] الضم الشفتين في حال الصوت وذلك انما ان يكون قبل [illegible] او بعدها او معها والجميع
غير مستقيم [illegible] فلا يستقيم [illegible] وايضا فان [illegible] ان كان مضموما لم [illegible]
كان مفتوحا او مكسورا او ساكنا [illegible] مع الصوت [illegible] فلا يستقيم [illegible]
[illegible] مع الصوت [illegible] عند ذلك وقد زعم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق [illegible]
النطق [illegible] الساكن [illegible] ان الاشمام [illegible] في مثل [illegible]
[illegible] هذا القايل [illegible] والضم الشفتين [illegible] والمراد [illegible] الجواب عن ذلك [illegible]
ان الاشمام [illegible] وضم الشفتين [illegible] النطق بما قبلها [illegible]
نعم [illegible] النطق بالحرفين [illegible] **الجواب** اذا اذا نطق بحرف
من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان [illegible] قطعا [illegible] النطق بالحرفين

[illegible] الفرق بين [illegible] وغيره ان الحرف المدغم [illegible]
ثم لو سلم [illegible] الجواب انه يوفي ضم الشفتين [illegible] الحرف الثاني [illegible]
الزمان [illegible] يكون في الحرف الثاني ضم الشفتين لم يمكن ذلك **قال** وان الحقته ما [illegible] العلة في [illegible]
اذا [illegible] وحده [illegible] قلت ما قول [illegible] العلة [illegible] قال [illegible]
واستعيم [illegible] الكسرة الصريح لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه [illegible] الضم الذي هو اصل [illegible]
اصل في [illegible] واستقيم [illegible] استقوم [illegible] الواو [illegible] وانقلبت يا [illegible] الاشمام [illegible]
السكون والضم والاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها الضم [illegible] ذلك [illegible] في باب اقيم واستقيم **قال**
فتقول عود وصيد الى آخره **قال الشيخ** يعني ان عور وصيد من باب العيوب قياسها افعال [illegible] احول واصيد [illegible]
[illegible] لساكنين [illegible] العلة [illegible] اذا [illegible] الفعل [illegible] ازدوجوا واجتوروا في معنى
[illegible] تجاوروا [illegible] العلة [illegible] الى [illegible]
به [illegible] ان كان قبل حرف العلة ساكن [illegible] الحروف [illegible]
[illegible] العلة الواو والفا [illegible] صحت [illegible] مثل عور وصيد في معنى
ما يجب فيه التصحيح صح حملا عليه **قال** ومنهم من [illegible] الاصل [illegible] الاصل والقياس [illegible] باب
[illegible] الزيادة من ذلك [illegible] صحيح [illegible]
على [illegible] واما اللغة الثانية فيعلون [illegible] خاف [illegible]
[illegible] **قال** وليس [illegible] وقياس [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] القياس [illegible] ان [illegible] اسكنوا [illegible]
[illegible] على [illegible] الفعل [illegible] كان [illegible]
ان [illegible] غير متصرف فلم [illegible] كما صح [illegible]
[illegible] الجائز [illegible] الفعل [illegible] **قال** [illegible]
العين [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] السكون فصار الكسر [illegible] **قال** وقالوا في التعجب [illegible] اورده ايضا
[illegible] لانه من حيث [illegible] تصرف الفعل فاجري مجرى الاسما [illegible] المعتل
العين [illegible] وتصحيح هذا الباب قياس واما تصحيحها بعد [illegible] فهذا مسموع ولا يقاس عليه **قال** وكذا الاسم
الفاعل [illegible] الى آخره [illegible] الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلة حملا على الفعل [illegible]
[illegible] قلبوها [illegible] همزة كما فعلوا ذلك [illegible] الالف
قال وربما حذفت [illegible] ذلك مسموع [illegible] قلبوها همزة [illegible] تخفيفا

ومنهم من قال فيه قول حائل وذلك مسموع قلبوا العين الى موضع اللام فصار شاكي مثل قاضي فاعل كاعلاله ومنه جا قولهم
احدهما انه مقلوب كالشاكي والحادي لام الفعل وهو قول الخليل واصله جائي كجاعل قلب الياء همزة لما يؤدي اليه من كثرة
الاعلال فقلب العين الى موضع اللام فصار جائي فاعل كاعلال قاضي فلم يرد اعلاله على اعلال لا اعاض الهمزة بالقلب
وهو قريب والثاني ان الاصل جائي ايضا فقلبت الياء التي هي عين همزة قبلها في باب صار سائل فاجتمعت همزتان فوجب قلب
الثانية ياء فصار جائي ثم اعل اعلال قاض وهذا اقيس وما ذكره الخليل وان رجحه الا انه لا يقوم عليه دليل وهذا جار
على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس قال وقالوا في عور وصيد عاور وصايد كما قالوا مقاوم ومباين حتى انهم صححوا انما
صح فيه الفعل من اعلال كان حملا عليه فلما صح في الاصل [illegible] الفتح [illegible] مقاوم ومباين لقولهم قاوم
وباين واعلال اسم المفعول منهما ان يسكن عينه فيكون اصله مقوول ومسموع فقلبت حركة العين الى الفاء فسكنت العين والتقى
ساكنان العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول عند سيبويه فبقي مقول على حاله وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة لتصح الياء وحذفت
العين عند الاخفش فبقي مقول على حاله ايضا وان اختلف التقديران وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة فيهما على ذوات الياء
وانقلبت واو مفعول عند سيبويه ياء لما يلزم من مذهب الاخفش من قلب الضمة كسرة لغير علة وقلب واو مفعول ياء وكان
الاخفش يرجح ذلك من حيث راى ان الذي يلزم اذا اجتمع مع الاصلي وهما ساكنان حذف الاصلي كما في قاض وعصا واشباههما
فحكم الواو الاصلية بذلك ايضا فان الاصلي الساكن [illegible] وليس [illegible] الاولى والاصلي من الاول
فكان حذفه اولى وما ذكرناه عن ابي الحسن ظاهرا ما تمسك به سيبويه على ان حمله جميعا انما ثبت فما كان الاول [illegible] وليس
والثاني صحيحا كما في [illegible] وقد جا اذا كان [illegible] قالوا مشيب [illegible] على شيب [illegible] شاذ وقياسه مشوب
كمقول ووجهه انما كان جاريا على شيب [illegible] في اللغة الفصيحة [illegible] وقالوا مهوب شاذ وقياسه مهيب
كمبيع ووجهه انما كان [illegible] في لغة [illegible] وقد شذ نحو مخيوط ومزيوت ومبيوع
وتفاحة مطيوبة [illegible] على الاصل [illegible] سيبويه ولا يعلمهم اتموا في الواو لان
الواوات لثقل عليهم [illegible] صححوا في باب مخوف كما صححوا في باب [illegible] كما قالوا مسوع استثقالا
للواو واستخفافا للياء وقد شذ نحو ثوب مصوون قال وراى سيبويه في [illegible] ساكنة مضموم ما قبلها ان تقلب الضمة
كسرة لتسلم الياء ومذهب الاخفش ان تقلب الياء واوا ومذهب سيبويه هو القياس [illegible] من قولهم [illegible]
وهو محل اجماع ولذلك [illegible] الاخفش [illegible] في اجتماع الياء والضمة [illegible] تغيير الحركة
بقي الحرف على حاله اولى من تغيير الحرف [illegible] على الحرف [illegible] فاذا ثبت ذلك [illegible]
فالمعنى كان ارجح والاخفش [illegible] سيبويه [illegible] ان الاخفش [illegible] مصوفة
[illegible] واما الطوبى والكوسى فلما ثبت [illegible] فعلى في الصفة الا انهم
يقولون الدنيا والعليا والقصوى والشروى [illegible] الاختلاط فعلى [illegible]
[illegible]

عنده يجوز ان يكون مفعلا ومفعلا لما ذكرنا من مفعلة فاصله معيشة نقلت حركة العين الى الفاء فصارت الياء ساكنة بعد ضمة
وقبلها ضمة فيجب ان تقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه فيصير معيشة وان كان اصله معيشة فلا يخرج على القولين في الحالين يكون
مفعلة عند الاخفش لانه لو كان كذلك كانت الياء ساكنة وقبلها ضمة فيجب قلب الياء واوا على قياس مذهبه فيصير معوشة قال
واذا بني من البيع نحو ترتب قيل تبيع وقال الاخفش تبوع واصله تبيع فلما وجب الاعلال نقلت حركة العين الى الفاء فصارت الياء ساكنة
وقبلها ضمة فيجب قلب الضمة كسرة على قياس مذهب سيبويه فيصير تبيع ووجب قلب الياء واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش
فيصير تبوع قال والمصوغة كالقود والقصوى والحوكة يعني انه خرج عن قياس ما يجب لان اصله مصيغة نقلت حركة العين
الى الفاء فيجب ان تقلب الضمة كسرة فقال مصيغة هذا هو القياس فهو خرج عن القياس الا ان ذلك مذهب الاخفش فقد انقلبت الياء
واوا لانضمام ما قبلها على قياس مذهبه قال والاسماء الثلاثية المجردة انما تعل منها ما كان على مثال الفعل نحو باب
ودار وشجرة شاكلة الى آخره قال رضي الله عنه انما اعلوا الثلاثي لما كانت علة اعلاله هي العلة الاصلية في اعلال الفعل
وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لكن كانت باب ودار مع مشابهة الفعل الذي هو الاصل في الاعلال اما اذا زاد على
ثلاثة فانه لا يجتمع فيه الامران جميعا لانه ان تحركت وانفتح ما قبلها لم يكن على وزن الفعل وان كان على وزن الفعل لم يكن كذلك
فلم يلزم اعلاله مطلقا الا بما سنذكره باعتبار غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم يعل نحو العوجة والنومة والعوض
والعودة والملحق القود وشبهه فساد وقياسه الاعلال ولكنه جاء مصححا تنبيها على الاصل او تنبيها على انه ليس كالفعل في قوة علة
الاعلال الا ترى انه لم يات باب نحو قومة الا في نحو القود قال وانما اعلوا فيما لحق [illegible] العرضا الا انه لم ثلاثي
وقد يعل وليس على مثال الفعل [illegible] قوما كما قيل [illegible] ذلك [illegible] مصدر والصاد يعل باعلال
[illegible] عليها [illegible] مثال الفعل [illegible] وصف [illegible] المصادر الموصوف بها
[illegible] صوم وزور [illegible] خزاز [illegible] حولا [illegible] القياس حولا ولكنه شاذ كالقود
قال وفعل ان كان من الواو وسكنت عينه لاجتماع الضمتين ذكره هاهنا لانه ثلاثي اعل وليس على مثال الفعل فذكر ان
اسم [illegible] الواو [illegible] لاستثقال الضمتين [illegible] على الواو [illegible] استثقال [illegible] اعلال
ما فيه من ثقل [illegible] في جميع نوار وعوان واصله نور وعون ولا تصح فيه [illegible] الا في ضرورة
الشعر [illegible] وسكنت الشعر [illegible] فيهما [illegible] ان تحرك الضم على الاصل
[illegible] الضم ثم [illegible] والثاني ان يسكن
[illegible] وقبلها ضمة فعال ضم وغير قال
والاسماء المزيد فيها فانما تعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه بالزيادة [illegible] في الفعل يعني [illegible] وزنه
في الحركات والسكنات [illegible] مع [illegible] في الزيادة او في المثال [illegible] وافق في الفعل
في انه [illegible] المخالفة بالزيادة او بالمثال [illegible]
[illegible] الاعلال [illegible]

فلا يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته في العلة القوية واما انه قد لا يكون الا منونا بخلاف فعله فانه قد يكون
غير منون فيجي اللبس فيه ولا يجي ههنا وهذا الوجه ترتيبه التقدم على اخواته قال وقد شذ في نحو تكون الخونة وقياسها
ان تعل لكنهم استعملوها على الاصل سماعا [illegible] واذا كان ذلك مع قلة استعماله فيما هي [illegible] كالجودة واستروح نحو ههنا
لجله وقولهم مقول ومخاف فنقص من مقال [illegible] على مثال الفعال [illegible] على مثال الفعل وقد فارقه بزيادة
لا يكون فيه فقياسه ان يعل كما يعل مقام [illegible] اذا كان [illegible] على مثال الفعل المخالف قبله بالالف التي بعد
العين ولا يكون مثل الفعل [illegible] فوجب تصحيحه [illegible] ساكن واذا كان [illegible] التصحيح في الفعل
لقولك سواد وبياض فهو فيما كان مشتبها به لجدره قال واما ما لا يكون فيه [illegible] على البدل
او على الاجتماع ولان كل [illegible] ما ذكرناه وفارقه في انه الذي لا يكون الفعل [illegible] لا يجمع
ولو صحت لعلت معا وما كان منها على مثال الفعل صح [illegible] من غير المغاير به [illegible] وهو الزيادة التي لا تكون
في الفعل والمثال التي لا يكون فيه صحيح فوقابته [illegible] كما في قولك اسود واحوى [illegible] لا يبنى صيغة الفعل لانه
لا يفارقه بزيادة ولا مثال [illegible] لان [illegible] زيد [illegible] على تصحيح
لما ذكرنا من اذا الالتباس قال وقد اعلوا نحو جاد وقيام واختار [illegible] قال الشيخ ذكر هذا الفصل ليبين ان
الاسم المزيد فيه انما [illegible] على ما يوافقه الفعل في وزنه ومع ذلك فانما اعلت [illegible] انه لا يعل من المزيد فيه الا ما ذكرناه وقد
يعل غيره مما ذكر في هذا الفصل [illegible] بنحو [illegible] وقيام [illegible] لما فيه [illegible] اعلال الفعل الا مع وقوع
الكسرة قبلها والحرف المشبه للياء بعدها وهو الالف [illegible] لا اعلال الفعل الا مع وقوع الكسرة قبلها مستقيم واما قوله والحرف
المشبه للياء وهو الالف فلا حاجة اليه [illegible] اعلال الفعل والكسرة فثبت ان [illegible] الالف [illegible] واما الاعلال
الفعل والكسرة ولا بد [illegible] اعتبار [illegible] قولك [illegible] لا يعل [illegible] الفعل [illegible] قام [illegible]
[illegible] فلا يعل [illegible] الكسرة قبلها [illegible] اعلال الفعل والكسرة جميعا [illegible] الالف وانما [illegible] مجرى الفعل
مع وقوع الكسرة التي [illegible] لا اعلال [illegible] والحاد [illegible] مستقيم لانه لا يكون [illegible] اعلال
لا نقص [illegible] الياء والصواب [illegible] والجمع [illegible] والحاد [illegible] ونحو دار ورياح [illegible]
[illegible] اعلال [illegible] الواحد معلا [illegible] كما [illegible] الالف [illegible] ساكنة [illegible] الاعلال [illegible] الجميع
لسكونها في الواحد الكسرة والالف كما اعلوا نحو [illegible] ثياب [illegible] ان يكون [illegible] الاعلال [illegible] الكسرة [illegible] كما اعلوا نحو
[illegible] تارة وديم واذا احتمل الامرين واشتملا [illegible] لاحدهما [illegible] في ذلك [illegible] اذا اجتمعا فان
الحكم عند المحققين [illegible] بهما جميعا [illegible] اجتماعهما [illegible] في القسم الاول [illegible] الالف اثر
البتة [illegible] ان الالف [illegible] صحة الفعل [illegible] الكسرة والالف موجودين بخلاف هذا
فانا [illegible] ان الالف اثر باعتبار قطع النظر عن الاعلال الاعلال المفرد او مع قطع النظر عن [illegible] لاحدهما [illegible]
فثبت ان ذكر الالف في هذا القسم اشبه من ذكره في القسم الذي قبله [illegible] وثياب ورياض [illegible] هذا القسم الثالث

[illegible] لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف والكلام في وجوب ذكر الالف [illegible] بدليل [illegible] وامتناع اعلال
كوزة فثبت اعتبار الالف وقالوا اسود وديم فهذا قسم [illegible] الواحد والكسرة وهذا القسم انما ذكره لان الفصل يجب
على الثلاثي والمزيد فيه جميعا فذكر ايضا ان مثل الثلاثي ما يعل وان لم يكن على مثال الفعل لما ذكره وان كان الكلام في
[illegible] الى ذكر ذلك قالوا ثيرة لسكون الواو في الواحد هذا في الشواذ لان سكون الواو في الواحد مع الصحيح لا يستقل
مع الكسرة كما لم يكن الالف فلذلك حكم [illegible] نحو ثيرة والقياس [illegible] عليه كوزة وعودة وزوجة وقالوا طوال لتحرك الواو في
الواحد ثم نقل الكسرة والالف فهذا [illegible] لاعلال الواحد بسكون حرف العلة قلما قوي بالحركة صح في الجميع فكان اولى بالصحة وقد
جاء ان اجرا [illegible] والقياس [illegible] لم [illegible] مع سكونها في [illegible] وانقلابها الى آخره هذا يرد اعتراضا على ما ب
[illegible] العلة ثم اعلال الواحد مع الكسرة [illegible] الالف واعلال الواحد ههنا حاصل والكسرة والالف [illegible] الواحد [illegible]
والاصل [illegible] فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء والكسرة والالف في [illegible] [illegible] مانع من اجرا القياس [illegible]
وذلك انهم لو اعلوه على ذلك القياس [illegible] الواو ياء واصله [illegible] فقلبت الياء [illegible] لم همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فلو
قلبوا [illegible] ياء على قياس [illegible] جمعوا بين اعلالين [illegible] لم همزة وقلب العين [illegible] وما قبل [illegible]
[illegible] تصحيح العين اولى من تصحيح اللام لان اللام طرف والطرف بالتغيير اولى [illegible] في كلامهم [illegible]
وفي كلامهم [illegible] كسرة وبعدها الف كثيرا ولانه [illegible] تصحيح العين [illegible] اذا وقعت اللام حرف علة [illegible] اللام
ولم [illegible] ودوي [illegible] معتل اللام ومعتل اللام [illegible] العين [illegible] ولو [illegible]
[illegible] ايضا على [illegible] التي ذكرناها [illegible] العلة مفقودة وهو اعلال الواحد او سكون حرف العلة فيه
[illegible] لان [illegible] الواو فيه متحركة فكان كطويل وطوال قال ومنع انهم [illegible] الاعلال الآخر [illegible] الاعلال الاصلي
ان [illegible] قبلها [illegible] ما بعدها [illegible] انما كان حملا له على الاصل
[illegible] مجراه على ما تقدم من الفصول [illegible] حملا على [illegible] حملا على [illegible] ما تقدم ذكره
قال واذا اكتنف الف الجمع الذي بعده حرفان [illegible] واوان او ياءان [illegible] اذا وقعت الالف بين الواوين او
الياءين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزة بشرط ان يكون قبل الطرف [illegible] قبلها ما [illegible] حرف العلة قبل الفها
واستعلاء [illegible] فاعلة [illegible] الطرف فقلبت همزة تشبيها [illegible] حرف العلة قبل الفها في [illegible]
من [illegible] اسم الفاعل على فعل في [illegible] حرف العلة ساكن وذلك [illegible] واصله [illegible]
[illegible] واصله [illegible] في صيغة [illegible] فيعلة من [illegible] واصله [illegible] بالواو والياء [illegible]
قبل الواو والواو قبل الياء وانما جعلت [illegible] جمع فيعلة من [illegible] وان كان [illegible] جمع [illegible]
في [illegible] جمع [illegible] مفردها [illegible] هذا [illegible] مفرد الهمزة فيه [illegible] فيعلة من [illegible]
القياس [illegible] قال واذا كان الجمع بعد الفه ثلاثة احرف فلا قلب [illegible]
عن الطرف فاحتملت التصحيح [illegible] في [illegible] عواوير وطواويس وقوله [illegible] بين الواوين انما [illegible]

الياء زائدة ولذلك لم يعل عواوير لانه جمع عوار فلم يقع الواو قبل الطرف وحذف الياء وهي مرادة بمنزلة ثباتها فصحت لذلك
قال وعكسه يعني وعكس صحة في كون حرف العلة الحاجز بعد حرف الطرف لكون الياء مقدرة الحاجز بينها وبين الطرف زائدة وقوله
بالعواور في صحة الواو وعكسه في اعلالها بان الاعلال الياء لمن قال قدرت محذوفة وهي مقدرة وهي قلت مقدرة وهي
موجودة ومما هو ابين جهة اخرى وهو انها مقدرة ليس على حالها في المفرد فهو ارني في مفرد حرف علة يجب قلبه ياء ساكنة
في الجمع فعيل لا شي في مفرده يجب قلبه ياء في الجمع لا يصلا مثل حرف وكما ان خير اجمعه حاير فلان كان عيل جمعه عيايل فلم يعتل
بما لا اصل له في المفرد ولذلك لم يقل تعتل لما في العواور والياء ثابتة فيها في عيايل حيث صححوا العواور واعلوا
عيايل لو اعتدوا بالعارض فيهما لاعلوا عواور وصححوا عيايل ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فيهما مستويان في كونهما لم يعتد
بالعارض في كل واحد منهما واحدهما عكس الاخر من جهة ان المعلا يم في احدهما قد موجود او الموجود قد مقدر وشبهه
الياء في صيارف الصيارف ومعنى به جمع صيرف لا جمع صيراف لانها اذا كانت جمع صيراف فليست للاشباع في الجمع وانما هي
الصيراف فقلبت ياء لانكسار ما قبلها ووقع في كثير من النسخ ومثل العيائيل العواور انما صح لان الياء مرادة كياء الصيارف
فعلى ذلك الصيارف في قول النقد جمع صيرف لان المراد ان حكم جمع الافعال لحذف لا يكون ذلك الا جمع صيرف من ذلك
اعلال صيم وقيم الى اخره ويد الماشين انهم يعلون ما قرب من الطرف وان كان لا بعد ما لا اعتبر معل كما اعلوا نحو صيم ولم يعلوا صوام
والمثل الاعلال في صيم وقيم لو لم يجز علما هو في حاير وقوائم ولكنه جائز وانما اراد انهم يعلون الشي لقربه ليتبين ان القرب
اثر في الاعلال لا ان لا بين سوا في الحرف الجاز ثم اورد فلان من صيابه وقوعه مما ارق المنام ... مع البعد
فجعله شاذا القوات علة الاعلال فيه وتصحيحه وصية دار وقوم وقيام الى اخره قال الشيخ والاصل في الواو والياء
اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم فلذلك قالوا سيد الى اخره ولم يخالفوا هذا الاصل الا فيما يخاف
فيه اللبس من مثال فاعل وافعال حفظا للبس كما قالوا اسوير وديوم لانهم لو قالوا اسير لالتبس بفعيل فان قلت فلم لم يكن ذلك
ليلا يلتبس بفعل او فعيل قلت لان فعلا وفعيلا ليس من ابنيتهم وانما حصر شي من مثال فعال من ابنيتهم فاما المعاويم فلا
خشيهن الياء به اذ هو سعف من اصله وان قيل فيار وقيام يلتبس بفعل فعال من ابنيتهم ووزنه فعال قلنا لم يعتبر الادغام
حفظا للبس قلت كونها يا تخفى البس لانه لو كان فعال لوجب فعالح داود وقوام لقلة الواو فكان في نفس حسن الكلمة
ما يرفع اللبس كلم يوجد الاعلال الى اللبس الا كالفعل ذلك لم يفعل سوير وتسوير لما ذكرناه قال وتقول في جمع
مقامه ومعونه ومعيشه الى اخره قال الشيخ لان الواو والياء انما تقلب همزة بعد الالف اذا كانت متطرفة او عينا في
اسم الفاعل المحمول على فعله او كانت لا اصل لها في الحركة او اصلية وقبل الفها ياء او واو لقولك في جمع اول اوايل وفي جمع
نابع واليم هذا الباب واحد من ذلك فوجب ان يعل الواو والياء على حالها ولذلك كان قراة من قرا معايش بالهمز خطا
وقد زعم بعضهم انه ليس شاذ من هذا الباب لانه من كان عيين فانه قياسه ان يعل على غير همزة والحاجة الى ذلك
انه يجوز ان يكون مدينه بالمكان اذا اقام به فعليه لا يكون وزنه فعايل مثل سايل واصلية الحقد بن على فعيل كالحشد
مع ظهور به على القياس واما مصايب جمع مصيبه فلا شك انه شاذ لان الياء اصلية غير وقياسه ان يعل مصاوب لانه كثير

في كلامهم مخالف للقياس استثقالا وذكره هنا لانه من جميع ما ذكر قبل الياء همزة لانه اشبه شي به نحو اصور وقد ذكر ما باله
في اصور والكلام فيه مخالف لم يذكر غيره لوضوح الفرق بينهما وانما ذكروا في باب الاعلال اذا برة مله فلما وقعت في موضع حرفيهما
كرهوا ان تجتمع الامثال الاعلال في الحركة فقلبوها حرفا صحيحا واشبه شي بها همزة قلبت في مثل الهمزة في لم لئلا ووقدا وقابلك ونابع
فلا قصدوا الى قلبه صار كان الاولى ان تقلب الى ما ذكرنا في الصحايف وسايل قال وفعلى من الياء اذا كانت اسما الى اخره
قال الشيخ وما جا على خلاف قياس ما ذهب سيبويه وفي خلاف المذهب الاخفش لان الياء اذا وقعت عينا وقبلها ضمة فسيبويه
يقول بقلب الضمة كسرة والاخفش يقول بقلب الياء واوا ولذلك كان خلاف بينهما واستشهد به ان يقول ان هذا الباب مستثنى لانهم قلبوها
لانهم كرهوا ان يلتبس من مثال الاسم بالفعل ... الى اخره انهم لو قالوا طوبى ... العلم كونها فعلى او فعلى فراعوا ذلك في مثله هذا
الى اخره انهم سموا هذا الباب قصر فراعوا في كل واحد منهما ما يسد بهم من فان اراد الحكم لصدا من او ... الى اخره وبان انهم
لو فعلوا اذا كان ذلك لئلا يلتبس انهم يعلون في الموضع الذي لا يدخله الى اللبس لاتر اسم قالوا مشبهة جكي وامثالها حوكي
فقلبوا الضمة كسرة لانه فعلى صفه ليس من ابنيتهم فلما كان ذلك ليس من ابنيتهم امنوا اللبس ... واحلوا القياس الذي ذكروا من الضل
سيبويه القول في الواو والياء المتحرك ما ان نعلا صحيفا وتسلما الى اخره قال الشيخ فشرط اعلالهما الى الالف ان
تتحرك ما قبلهما ولم يقع بعدهما ساكن فقولك لو تحركتا لحرز من ان تسكنا نا ساكن لقولك وقد وبيت لمنعا الاستثقال وقوله
وانفتح ما قبلهما احترازا من ان تضم في الواو وتكسر في الياء فلا تقلب الفا لتعذر ذلك وتكسر ما قبلهما فلا تقبل الساكنة نحو العنو
والرمى وقوله ولم يقع بعدهما ساكن احترازا من قولك رحيا وعصوان وانما لم يعل هاهنا لانهم لو اعلوها لادى
ذلك الى الالتباس لا ترى انك لو اعللت عصوا ورحيا بان تقلبهما الى الالف اجتمعا الفان فتحذف احدهما فيصير لفظه على ماكان
في المفرد فيصير فيه الواحد كالمثنى بلفظه واحد فلذلك اشترط ان لا يكون الساكن الف التثنية فلو كان غيره اعل الا ترى
انك اذا قلت غزوا وغزت فاصله غزوت وغزوا وقد تقع بعدها ساكن ومع ذلك فانه يجب اعلالها بقلب الفا وتجتمع ساكنة مع الواو
التي للجمع ومع الياء التي للتانيث فتحذف الالف الساكنة فيصير غزوا وغزت فلم يكن الالتباس حذرت في الاعلال على القضية
الذي تقدم فان قيل نحو عصوان ورحيان لا يقع فيه لبس لانك اذا قلت ... والاعلال صار طمان فلا يلتبس مع ... قلت
الالتباس فيه حاصل لانه يصير فيحذف بعده ولو اعل القياس في الاضافة لما زيد فلا يعلم انه مثنى او مفرد قوله او العدوما الى
صاحبهما يعني انقلبا الهمزة لاتصالهما بما يعني قلب الواو ياء او الياء واوا وقلب الحرف ... دهو كل واو وقع فيه رابعة
فصاعدا لمفتوح ما قبلها وكالقاري ... رضي ... وقعت قبلها كسرة وسياتي ذلك مفصلا وقلب الياء واوا نحو ياما في
فعلى اذا كانت اسما كالدعوى والشروى وسياتي شاذا كالجاورة ... قياسه ... نا عطفا على
قوله انقلابا ايضا لان الاعلال قد يكون قلبا بهما الى الالف وقد يكون قلبا لاتصالهما الى صاحبتها وقد يكون اسكانا وهو في كل موضع
وقعتا متحركتين مضمومتين او مكسورتين قالوا مثل قولك ... والقاضي لان الكسرة لا تقع في الواو
الا لما الموجب لذلك الا في الفعل لا كسر في افعل وسياتي ذلك مفيا وانما سكنوهما استثقالا للضمة والكسرة عليهما الا ترى انك اذا
قلت يدعو وقاضي حركت لا استثقال ... فسكنوهما لزوال الاستثقالهما فصار ... فيا سا في نحو غازي وقاضي وهو كذا او

اوبا سكن للاعلال ان يقع بعدها ساكن فقياسها ان يحذف لالتقاء الساكنين وذلك قبيل كل واو او ياء وقعت في فعل ماض لحقته
تاء التانيث او واو الجمع فانه يحذف لالتقاء الساكنين وكذلك كل واو او ياء وقعت في المضارع ولحقه الجازم فانما يحذف في الجزم واما
حذفهما شذوذا ففي نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى انه لا بد له من حرف فان كان اصله فعلا متحركا فقياسه مثل عصا
او ياء مثل عمرو وان كان اصله ساكنا فقياسه ان يكون محيطا قبلها وجعل الاعراب على عينه كما على خلاف هذه لانه
كلما ولو كان ذلك قياسا لجاز ان يأتي باب من الابواب التي قدرنا لامه ابدا وان يكون لحد منهما على الظاهر الجاري
من الابواب على هذا القياس فعلم انه شاذ ومثل منهما اذا سكن ما قبلهما لحقتهما حينئذ قولك غزو ورمي ووقع بعدهما
الف التثنية نحو قولك غزوا ورميا لما ذكرنا من خوف اللبس او سكن سكونا لازما نحو قولك غزوت ورميت انقلبا حينئذ غير
مشتغلة بالصاحب الكتاب وجريان جميع حركات الاعراب عليهما مجرى الحروف الصحاح اذا سكن ما قبلهما قال رضي الله عنه
شرح يعني هذا الفصل بيان ان حرف الاعراب بالنظر الى ما بعد الفعل اذا وقعت لامات فان كان ما قبلها ساكن جرى الواو والياء
لان الالف لا يكون قبلها ساكن فان كانت كذلك حركها عليها حركات الاعراب كما في الفصل ثم قلبت الياء والواو الاعراب اذا سكن ما قبلهما بالسكون
قبلها الا ترى انك تقول غزو وظبي فلا تحس من ذلك استثقالا كما لا تحسه في ضرب فلا فرق بين ان يكون الساكن حرفا
صحيحا والقاف او ياء او واوا لما الصحيح قولك ظبي ودلو والالف قولك راي وواو والواو والياء قولك عدو وولي ولا يكون
الواو لام مع الواو والياء مع الياء الا الادغام لاجتماعهما واذا ادى الى غير ذلك قياس جعلت الواو ياء قولك طي
اصله طوي والمثال سبق الياء على الواو لانه لم يقع في كلام العرب ياء قبل واو وهي ساكنة والاخيرة ساكنة الا في قولهم واو
على خلاف من كلمها اذا وقع قبلهما حركة فان الواو اذا تحرك ما قبلها لم يحتمل من الاعراب الا النصب وتحرك ما قبلهما بالضم والكسر
في الافعال يكثر كسر في الاسما ولا يكثر فتحا فيهما والضما في الاسما لانهما اذا كان فتحا فيهما انقلب الفا فيخرج عن كونهما ياء وواو
وان ضما في الاسما قلبت الضمة كسرة فتنقلب الواو ياء فيصير الباب كله الياء وانما احتمل الفتح لاستخفافه عليهما الا انهما استثقل مثل
رايت القاضي وان يرمي ويدعو لكل العرب فصيح بين قولك رايت القاضي ومررت بالقاضي ومعنا القاضي في استعمال
لان الاستعمال بعده وقد يشذ مجيء السكون في موضع الفتح لاتباعهما في حال المد ومن حذف الفتحة كما حذف الضمة
والكسرة وجوبا كما يجوز حمل الجر على النصب شذوذا في التحريك يجوز واحمل النصب على الرفع والجر شذوذا في التسكين
ومنه اعط القوس باريها والالف انما في قوله وشبهه ثم بين كيف ما استثقل اما وضما على هذه الحال في الرفع
فقال فهما في حال الرفع ساكنان وانما سكنتا استثقالا للضمة عليهما وقبلهما ضمة في الواو وكسرة في الياء الا ترى ان قولك
القاضي يغزو ويرمي مستثقل وانما جاء الاستثقال من الضمة فوجب حذفها فان كان بعدها ساكن حذفت والا بقيت وقد جاء
مستوجبا شاذ ذلك في الوقف وقد شذ التحريك بالضم والتحريك انما شذ في الياء لا في الواو لانه ليس الثقل على الياء مثل الثقل
على الواو لانه في الواو اثقل فهذا مثل من كان الضم وكذلك والباقيات عند بعضهم اخف من الواوات فيجوز اعلال من
القاضي ولم يقل مثل يدعو شاذا ولا بعيد وقد يكون مثل شرح يتكلم في حالهما في الجر فانه لا يقع فيه الا الياء لانه
لا يكون الا في الاسما والجر في الاسماء ما آخره واو قبلها حركة فوجب ان لا يكون الجر الا في الياء قولك مررت بقاض وغاز وذكر

101

ان حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب اسقاطها وبقائها ساكنة ان لم يقع بعدها ساكن وحذفها ان كان بعدها ساكن ثم ذكر ان
الشاذ في تحريكها في الجر كالشاذ في تحريكهما بالرفع ومثله بقوله الجواري وشبهه وقد تقدم تعليله ثم شرع يتكلم في حكمهما في حال
الجزم قال وتسقطان في الجزم سقوط الحركة لانهما لما كانا ساكنين قبل الجزم واذهب الجزم كانتا الاعلال وكان الجازم حكمه ان
يحذف حركة فلما لم يجد حركة حذفهما انفسهما به ولا يقع ذلك الا في الافعال لانه لا جزم في الاسماء قولك لم يدع ولم يرم وقد شذ
اثباتهما في حال الجزم اجراء لهما مجرى الصحيح كما شذ تحريكهما في حال الرفع والجر وهو قولهم لم يهجوا ولم يأتيك الانباء ومنه من
يتق ويصبر في قراءة ابن كثير على الحال قال وطيب يوافق اسماؤه من حمل المعتل على الصحيح الذي هو اصله اولى من حمل الصحيح على
المعتل الذي هو فرعه وذلك لانا اذا جعلنا من شرطا حملنا يتق على الصحيح ويصبر مجزوما على ما يقتضيه فكان حملا للفرع على الاصل
واذا جعلنا من بمعنى الذي كان يتقي مرفوعا واحتيج فيه اثبات الياء على القياس وكان يصبر مرفوعا سكن راؤه تخفيفا حملا للمعتل على
المعتل فكان فيه حمل الاصل على الفرع فلذلك كان الاول اولى ثم شرع يتكلم في حكم الالف فقال واما الالف فتثبت ساكنة ابدا
يعني في الاحوال الثلاثة الا في الجزم فانه خص الجزم بما ذكر لانها لا تقبل الحركة وانما قال الا في الجزم لانه لا يحذف الا بحركة قبلها
فيجب بقاؤها الف في الرفع والجر والنصب في الرفع والنصب في الاسماء والافعال والجر في الاسماء واما في حال الجزم فان الجزم يحذف الواو والياء
فيجب حذفها ولذلك كان الصحيح لم يخش ولم يدع وشذ اثباتها كما شذ اثبات الواو والياء في اثبات وهذه الاعلال ان كان لا يمكن
حملهما على الصحيح في حال التحريك فجرت في الجزم مجرى الصحيح وهذه لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك فلم يكن حملها مع ذلك
فانهم استعملوها شذوذا كذلك انها منها فاجرت مجرى الحد والالف الحركة مقدرة فيها كالثابتة ومن قوله الم ياتيك الانباء وموضع
الشاهد اثبات الالف في لا انساه وهو مجزوم لانه جواب الشرط من يغرنا قريبا سعه لا ننسه فان قال لا انساه فهذا اثبات الالف
في حال الجزم كما اثبت الواو والياء في لم يأتيك ولم يهجوا وذلك لاجتماعها وفي الجزم من التي في موضع جزم قبلها ولا اضمها
وكان يمكنه ان يقول لا يرضاها ولا يملق وتستقيم له العربية لكنه فعل ذلك لما ذكر من وجه الاستقامة والمعارضات الفقرات والقافية
لان اثبات هذا الساكن هو باب السين مستفعلن مخزون مستفعلن في مثل ذلك جائز اتفاقا وقد حذفت في جميع اجزاء البيت
في قوله وارضى في قوله ولا يملق فيصير مستفعلن مفاعلن وذلك جائز وان لم في الاسماء المتمكنة ان طرفا الواو وبعدها حرف قالوا
في جمع دلو وحقوا على فعل في آخره قال لما ذكر حكم الواو والياء التي قبلهما ساكن والتي قبلهما حركة وتصرف فيه انه ليس
في الاسماء ما آخره واو قبلها ضمة لحديث لما ادى الى ذلك قياس كونه صح فيه فانه يقلب الضمة كسرة فتقلب الواو ياء لا ينكر
ما قبلها ومثال ذلك قوله ورفضهم في الاسماء المتمكنة ان طرفا الواو وبعد متحرك والتعليل اللازم فيما قبلها حركة هي ضمة او فتحة او كسرة
الا ان الفرض هنا البيان ما قبلها ضمة لانه ليس في كلام العرب اسم في آخره كالاسمين واو قبلها حركة وليس فيه علامة تثنية فقلبوا
ما قبلها فتحة الفا وقلبوا ما قبلها الضمة يا بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها يا فوجب انكسار ما قبلها وقلبوا ما آخره واو قبلها كسرة يا فالاول
مثل عصا والثاني مثل ادلي والثالث مثل غازٍ وكل ذلك لاجل استثقال الواو اذا وقع قبلها حركة وتوافقها الياء اذا وقع قبلها فتحة
في قبلها الفا وضمة في الضمة تقلب كسرة فالاول مثل رحى والثاني مثل الترامي والثالث القاري وكان اصله راميا وقاريا فوجب قلب الضمة
كسرة واذا قلبوها كسرة قبل الواو فلان تقلب قبل الياء اولى مثل جمع دلو وحقو على افعل لانه يكون اصله ادلو واحقو فوقعت طرفا وقبلها ضمة

فيجب ان يفعل بها ما ذكرناه من قلب الضمة كسرة فينقلب الواو ياء او قلب الضمة كسرة فينقلب [illegible] ولذلك اذا جمعت قلنسوة
ثم رخم على حد يا حار ومعنى قوله على حد [illegible] من لم يحذف الا [illegible] وبقي الاسم على حاله واذا حذف قلنا في قلنسوة وعرقوة [illegible]
لتحرك الواو وقبلها ضمة فيفعل فيه ما ذكر قال وقالوا [illegible] يعني انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستثقل
في الطرف ما لا يستثقل في الوسط ثم شبه بباب آخر استثقلوا في الطرف ما لم يستثقلوا في الوسط وذلك اذا وقعت الواو والياء طرفا
وقبلها الف زائدة فانها تقلب همزة فان لم تقع طرفا لم تقلب [illegible] معايش ومعاون [illegible] مثل [illegible] النهاية والعظاءة
لانه اشبهه بما [illegible] انهم لم يعلوا [illegible] ولم يعلوا قلنسوة وليس بينهما الا تاء التانيث وكذلك شبهه بما اعل طرفا ولم يعل وسطا
وليس بينهما الا تاء التانيث وكذلك شبهه بما اعل طرفا ولم يعل وسطا وليس بينهما الا تاء التانيث كالكساء والنهاية [illegible] سيبويه
للخليل عن قولهم صلاءة وعباءة لانهم [illegible] كونها غير متطرفة فكان القياس [illegible] على [illegible] فاجاب الخليل بما معناه
ان تاء التانيث في حكم كلمة [illegible] منفصلة [illegible] فكانها وقعت متطرفة [illegible] مثلها في صلاء [illegible] واما من قال صلاية
وعباية فانه لم يلتفت الى ذلك وانما نظر الى اللفظ الحاصل في الكلمة [illegible] فانه [illegible] الواحد على حد الصلاء [illegible]
[illegible] المفرد [illegible] موضوعا [illegible] وشبهه بالمسمى
الموضوع للمشتق من غير نظر الى المفرد [illegible] اذا قال خصيان [illegible] على الواحد المستعمل في الكلام وذلك [illegible] على
المفرد المستعمل في الكلام [illegible] خصيا [illegible] كان
صلاية وعظاية [illegible] وضع في اصله للمؤنث [illegible] في خصيان قال وقالوا عتيّ
[illegible] قال الشيخ يعني انهم [illegible] الواو المتطرفة [illegible]
الضمة [illegible] ساكن [illegible] الواو المتحركة بعد الضمة وان كان بينهما ساكن [illegible] عصيّ [illegible]
[illegible] الياء التي [illegible] في كساء ورداء [illegible]
[illegible] فعلوا [illegible] الواو التي تقع متطرفة بعد الضمة وبينهما واو [illegible]
[illegible] جمع او [illegible] فالقياس قلب الضمة كسرة فينقلب الواو ياء [illegible] عصيّ [illegible]
[illegible] القياس [illegible] الضمة [illegible]
[illegible] القياس [illegible] جمعا [illegible]
لانه اذا كان جمعا [illegible] الاستثقال [illegible] الجمع مستثقل [illegible] المفرد [illegible] اذا كان غير جمع [illegible]
[illegible] الاستثقال [illegible] الاستثقال [illegible]
هذا الساكن [illegible]
[illegible] الجمع [illegible] قوله تعالى
[illegible]
بالاجتماع مع الياء واذا قلبت [illegible] الضمة قبلها كسرة [illegible] الى اجتماع الواو والياء وسبق

لتحركهما بالسكون بخلاف قولك مدعو ومغزو [illegible] والعلة [illegible] مقفو [illegible]
[illegible] لاجتماع الواو والياء ولم يجتمع [illegible] ولذلك [illegible] مدعو ومغزو وهو القياس وان
كان [illegible] بالجمع [illegible] الياء الا [illegible]
[illegible] مفعول
[illegible] المفعول [illegible] الواو [illegible]
هذه الابنية [illegible] المفعول [illegible] القياس [illegible] قالوا [illegible] على [illegible]
قال والمقلوب بعد الالف [illegible] مثلها في كساء ورداء [illegible] همزة
بعد [illegible] الالف [illegible] الزوائد
[illegible] في راية وواو [illegible]
اشترط ان [illegible] الالف زائدة [illegible] القليلة
واذا كان [illegible] الالف زائدة [illegible]
ان [illegible] الالف [illegible] الواو والمكسور ما قبلها [illegible] مع الكسرة فلما
[illegible] ان كان
[illegible] واذا وقعت
[illegible] على انفراده فيها
في [illegible] القياس [illegible] مع [illegible] والقياس
[illegible] قال [illegible] في الاسماء
[illegible] الصفات [illegible] الياء [illegible] الصفات [illegible] الاسماء دون الصفات [illegible]
[illegible] فلما
[illegible] الاسماء والصفات [illegible]
[illegible] الواو [illegible] الاسماء دون الصفات وانما فعلوا ذلك في الواو دون الياء [illegible] والواو جميعا [illegible]
كان [illegible] الواو [illegible] الاستثقال [illegible]
الياء [illegible] الواو [illegible] الياء [illegible] الصفات من الياء
[illegible]
واذا كان [illegible]
[illegible]
فصل فاذا وقعت بعد الف الجمع [illegible] قال الشيخ

شرطها في الاعلال ان تكون جمعا وان تكون الهمزة عارضة وان تكون بعدها يا فحينئذ يجب هذا الاعلال بقلب اليا الفا
والهمزة يا وذلك نحو مطايا استثقلوا ذلك في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع فخففوه بان قلبوا اليا الفا والهمزة يا لشبهها بالالف وقد سمعنا
بالحاق [illegible] لو فعلوا [illegible] واما مطايا فابانت الهمزة واما خطايا على الهمزة يا لم يبق الا اليا بعدها وكذلك مستقبل
فلان العرض وصحايا جميعا ليبقى ما في ذلك من الاستثقال ومن لم يكن جمعا لم يفعلوا هذا الفعل لانه يستخف [illegible] المفرد مما كثر
في كلامهم وشاؤه شبهه ولو كان جمعا والهمزة غير عارضة [illegible] في جمع شاية من شاوت شوا لان الهمزة اصلية غير عارضة
ولو كان جمعا والهمزة عارضة ولكنها ليست عارضة في الجمع [illegible] هذا الاعلال [illegible] في جمع شائية وحباية من حبا
حبا شوا وجوا لان الهمزة وان كانت عارضة في شاية وحباية لان الهمزة غير عارضة في الجمع [illegible] قبل
جمعها وانما لم يقلبوها الا اذا كانت عارضة في الجمع لضعفها [illegible] ووقوع [illegible] اذا لم يكن كذلك كان قبل شوا
وجوا على مذهب الخليل [illegible] الهمزة اذا اصلية وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره قلت هي وان كانت عند الخليل كذلك
فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضة في الجمع والذي يحقق ذلك انها جمع شاية والعلة في شاية علة
اذا كانت مقلوبة مثل في شواقيت انما عارضة في المفرد لا في الجمع **فان قلت** انها اذا كانت مقلوبة الى موضع
العين فهي اصلية [illegible] عارضة **قلت** قد تبين انها عارضة بقلب الالف في غير الجمع بدليل ان [illegible]
اصله شاية [illegible] الالف همزة [illegible] اللام فاذا قلت شائية [illegible] همزة [illegible] الالف [illegible]
معنى العرض والذي يحقق ذلك اجماعهم على خطايا وهو جمع خطيئة [illegible]
مذهب غير الخليل قلبت اليا همزة فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية يا فصار بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع ويا فوجب
ابدالها على ما ذكرناه وعلى مذهب الخليل قلبت الهمزة الى موضع اليا الزايدة فصارت وان كانت [illegible] عارضة بعد الالف
[illegible] مع غيره على قول خطايا ولو لم يكن ذلك [illegible] خطايا كما [illegible] جمع فاعلة
شاوت سوا [illegible] في جمع هراوة [illegible] كما قيل مطية ومطايا [illegible] اداوة
فلم يقلبوا الهمزة في جمعه يا وانما قلبوها واوا [illegible] كلمة الجمع الواحد في ذلك [illegible] الف [illegible] الواو
لم تكن واو المفرد [illegible] في الصحيح وبيان انها [illegible] واو المفرد [illegible] اداوة مثل رسالة فالواو كاللام والالف
قبل الواو مثل الالف قبل اللام فاذا جمعت رسالة قلت رسائل فلما [illegible] الف الجمع [illegible] الف المفرد [illegible]
ان تقلب همزة فصار اداو [illegible] ووزنه فعايل [illegible] فلما قلبت الواو الف [illegible] ما قبلها فوقعت بعد الف الجمع همزة
عارضة في الجمع [illegible] الاعلال الا انهم جعلوا الواو مكان اليا لما ذكرناه فهي اداوى فعاول دون
اداوى فعالى فالواو في اداوى [illegible] الواو [illegible] الالف التي قبل الواو في اداوة [illegible] متحركة بعد الف الجمع فقلبت همزة
فصارت بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع [illegible] الواحد
قال واذا لم يكن الهمزة عارضة في الجمع [illegible] الخليل [illegible] وقد كانت انقلبت في المفرد قبل
الجمع فلم تكن عارضة في الجمع [illegible] الخليل [illegible] في موضع العين [illegible] المفرد فلم تكن ايضا عارضة في الجمع [illegible]

في المفرد قبل الجمع قلت انها غير عارضة في الجمع على كل حال [illegible] على مذهب الخليل [illegible]
[illegible] خطايا [illegible] على مذهب الخليل حينئذ [illegible] فيثبت ان الحجة في التعليل
قال وكل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت يا الى آخره وانما قلبت الرابعة اذا لم ينضم ما قبلها لان [illegible]
[illegible] الكلمة [illegible] ما قبلها [illegible] يغزى [illegible] واستغزى يستغزي ثم حملت بقية
تصاريف [illegible] عليها **فان قلت** من جملة ما قلبت فيه ما تعدى يتعدى [illegible] **قلت** ان الفعل
[illegible] العلة [illegible] قبلها بالعلل
[illegible] بالطول [illegible] ولم يفعلوا ذلك فيما اذا كانت مضموما ما قبلها في مثل غزا يغزو ودعا يدعو لانهم لو فعلوا ذلك
[illegible]
[illegible]
[illegible] الذي ذكرنا انهم [illegible] الواو [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] القياس [illegible]
[illegible]
[illegible] الادغام [illegible]
[illegible] المضارع [illegible] الماضي [illegible] بالضم [illegible] المضارع [illegible]
[illegible]
[illegible] الادغام [illegible] في المضارع [illegible] الواو [illegible]
الادغام [illegible]
[illegible] الادغام [illegible] **فان قلت** [illegible] انما امتنعوا من ادغام
[illegible] الادغام [illegible] الواو بالضم [illegible]
في حي [illegible] الادغام [illegible] الواو الى اليا [illegible] الماضي [illegible]
[illegible] المضارع [illegible] الواو [illegible]
[illegible] **وقوله** [illegible]
[illegible] الادغام [illegible]
[illegible] قبل اليا [illegible] قبل اليا [illegible]

لان العلة فيه وفي حيي واحدة وليس كذلك حيي واستحيا وشبهه الا باب اعلال الثانية الفا ولا ادغام في حيي كما لم يستحق وبالمسكون الذي
قبل الياء الاولى في باب استحيى خلاف باب حيي وقوله وكما كانت حركته لازمة لان المضارع في حيي ويستحيي ايضا لو ادغموا لادى
ذلك الى تحريك الياء بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ولان يبنوا ان كثر احكامه وغيرها لزمهم لو ادغموا فان يستحيي مهما لو ادغم في انحي
يستحيي والاصل في مثل باب حيي قال وقالوا في جمع حياء عي احيية الاكثر انه في احيية الادغام مثل احيي في جاء الوجهان
ثم ظاهر كلام سيبويه هنا وقوى مثل يحيي في ترك الاعلال في ترك الاعلال العين وانما لام انقلبت ياء لانكسار ما قبلها قالوا ولم يجي فيه
الادغام لقلب الواو ياء الكسرة وهذا مما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد اعلال ما يستحقه الكلمة من الاعلال بعد ذلك ان وجد
موجب الادغام ادغموا والا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لجاز ان يقولوا قو لان اصله قوو فيجتمع الواوان فيجب الادغام ولكنهم
لما اعلوا اولا انقلبت الواو الثانية ياء فزال اجتماع المثلين فامتنع الادغام قال وضاعف الواو محض فعلت دون فعلت وفعلت
الى آخره يعني انه اذا كان العين واللام واوا لم يجي مفتوح العين والمضموم الا قليلا لان ذلك احب ان يصحح في كل موضع سكن فيه
اللام وذلك عند اتصال الضمير المتحرك المرفوع نحو ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضربن فيؤدي
الى اجتماع الواوات في هذه الصيغ كما مر العين في مفتحة بما ذكرناه في نحو حيي يلزم فيه تصحيح الطرد اذا سكن ايضا الا ترى انك
تقول في حوى حويت وفي قوي قويت فيصح العين واللام جميعا عند سكون اللام فلو بنوا نحو ضربت وشرفت لوجب ان تقول قووت
قووت وقووت في جميع الابنية التي ذكرناها وهو كثير بعض اجتماع الواوين فلما كانت هذان البناءان يؤديان الى ذلك
رفضوهما وما هو على صيغة لا يؤدي الى ذلك فهو كسر العين ثم علموا انهم اذا كسروا انقلبت الواو الثانية ياء لانكسار
ما قبلها فينتفي ذلك المحذور الذي منعهم من فتحها وضمها ثم اورد القوة والصوة اعتراضا على قوله انهم كرهوا الجمع بين الواوين
واجاب بان الادغام سهل فيهما لان اللسان ينطلق بالمدغم دفعة واحدة حتى كانه حرف واحد قالوا في افعال من
الحوة احواوي فقلبوا الثانية الفا ولم يدغموا الى آخره قال وانما لم يدغموا لئلا يؤدي الى تحريك الواو في المضارع بالضم
ليس بمستقيم لجمهورهم لانها في احواوي انقلبت لامه الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فهذا المحلل والثاني صح بانهم
لم يدغموا في قوي لفوات المثلين على ما قررنا وتقدم ان الادغام انما يجوز بعد صحة الاعلال الوجه الثاني هو انهم لو ادغموا
في احواوي لم يلزم ان يدغموا في المضارع الا ترى انهم ادغموا في اللغة الفصيحة في حيي فقالوا حي ولم يدغموا في مضارعه حتى لا يؤدي الى ذلك
لو قدرنا الادغام في احواوي لم يلزم الادغام في مضارعه لما انه لام الثانية تقلب ياء لانكسار ما قبلها مثلها في قوي ولا لانه
يؤدي الى تحريك الواو بالضم فثبت انه لم يمتنع من الادغام في احواوي لانه يؤدي الى تحريك الواو في مضارعه بالضم فالوجه ما ذكرناه
من ان امتناع الادغام انما كان لانه لم يلتق مثلان وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الا ترى انهم قالوا ارعوى وان كان
من باب افعال ولم يدغم لانقلاب الثانية الفا ويقولون في مصدره احويواء احويا الى آخره واما احويوا فانه لا اصل وصحة الواو
الثانية وان كان قبلها ياء اصحتها في فعله منهم من نظر الى لفظها الحاصل فيجعلها على ما ثبتا بهما في الواو التي وقع قبلها ياء
فيقلبها ياء ويدغمها ومنهم الحويا والحواء المصدر كما حذفهما من استحياب كحرائر الذي من باب فنعل احوواء صحح الواو ومن صححها
في الفعل وقال فقال ان نظر الى اجتماع المثلين فادغم فلما ادغم نقل حركته الى ما قبل الاول فحذف همزته لتحرك ما بالكسر

١٤٢

فيجب حذف همزة الوصل لاستغنائها عنها فقالوا قاتل وقتلوا وهي ثلاثة لما اتصل الى الادغام اجتماع المثلين ... كما الواو
الاولى الى الحا التي قبلها اذ لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحركت بالكسرة فاستغني عن همزة الوصل فحذفت فصار اللفظ
حا بكسر الحا والادغام والاولى الثانية كما فعلت في قاتلوا **ومن اصناف المشترك الادغام** قال صاحب الكتاب يعني
التقاء المتجانسين على السنتهم فهذه الادغام الحصر من الخفة التقاء ما على المضرب **قال الشيخ** يجوز ان يقال في الادغام انه
لاجل ثقل التقاء المتجانسين ويجوز ان يقال انه لاجل خفة الادغام اذ لم يكن في المتجانسين ثقل اما الاول فلان زوال اللسان عن الموضع ثم رده
اليه مما يثقل على الناطق واما الثاني فلانه اذا نطقت بالحرفين دفعة واحدة تكون اخف قوله فلذلك وجب
الادغام عند ما يكون الاول ساكنا لانه النطق بالمثلين متعذر والاول منهما ساكن لانه اذا فكلتهما فلا بد من زمان تقطع به الاول
عن الثاني ثم تشرع في الثاني في زمان آخر فقطع الاعلاء اذا كانا غير مثلين فان الزمان الذي يفصل به انفكاك الاول عن الثاني
هو الذي يشرع فيه في الثاني فمن اجل ذلك جاء الاستثقال فوجب الادغام عند التقائهما على مثلهما لتخفيف قال ولا يجب الادغام
ضربه ما ذكرنا من ذلك الثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام ضررت وانما اراد بالسكون هنا السكون
اللازم والا فسكون الوقف ليس بمانع لجماعة وكفر الجمهور وما اشبهه غير مانع ايضا في ذلك في نقض شدة وشدد في الجزم
وما شابهه نحو لم يشدد وشدد وان كان بعضهم يقول لم يشدد واشدد وقد جاء اللغتان في القرآن وانما الذي يمنع في السكون
ما شابهه من نحو ظللت ورسول الحسن وشبهه وانما امتنع الادغام لانه لا بد من تحريك الاول والنطق بهما دفعة واحدة
من غير ان يعمل اللسان مرتين فاذا كان الثاني ساكنا ادى الى التقاء الساكنين وهو احتراز التقاء الساكنين في حرفين فلذلك
امتنع **قال** والثالث ان يتحركا وهو على ما شرحه وحده فالادغام فيه واجب اذا كان ملتقيا في كلمة وليس احدهما في حكم المنفصل
ولا للالحاق ولا ملبس مثل كحو فيجب الادغام نحو كسد وسد وانما قلنا ان يكونا في كلمة احترازا من مثل جعل
بكر فانه ليس بلازم وقولنا ولا في حكم المنفصل احترازا من نحو اقتتل لان الافصح الاظهار وانما قلنا وليس احدهما للالحاق احترازا
من نحو شملل انما قلنا ولا ملبس مثل احترازا من نحو سرر وان يكون الادغام جائزا اذا كان ملتقيا في كلمتين او في حكم
الكلمة وليس احدهما حرفا ساكنا مصححا للوقف كالى حرفه فقولنا في كلمتين احترازا من نحو مد ثلاثة وقولنا في حكم الكلمة
ليدخل نحو اقتتل وشبهه على ما ذكره وقلنا وليس الاول حرفا ساكنا مصححا احترازا من نحو وليه وقوم مالك ثم الحجر فيه
الادغام عند النحويين والكلام في الجائز والثالث ان يكون الادغام ممتنعا وذلك على ثلاثة اوجه احدها الالحاق لانها اذا كان للالحاق
حال الادغام لانها انما الحق بكثرة المثال الذي الحق به على صيغة المثال الاصلي فاذا ادغم تغيرت الصيغة فيفوت المعنى الذي
كان للالحاق فيقع المنافاة بين الالحاق والادغام فلا يكون حي مع الالحاق ادغام والثاني ان يؤدي الادغام فيه
الى اللبس مثل سرر وهذا انما يكون في الاسماء تحقيق اللبس لانه اذا ادغمت في سرر قلت سر لم يعلم افعل هو ام فعل وقيل هذا
الذي يحقق اللبس في غيره وانما لم يعتبر ذلك في الافعال فيمتنع من ادغام شدد وقرر وقصص خوف اللبس فيه لانه اذا قلت شد لم يعلم
اهو شدد او شدد واذا قلت قر لم يعلم اهو قرر او قرر فمطلقا هذا النوع ليس غرض المعربين او لهما جميعا الاول
هو الذي يتصل به ما اوجب الفك كما قالوا نحو شددت وقررت وقصصت فتبين بناؤه في الغالب الا يلزم من الامتناع

من الادغام الذي يلزم اللبس الامتناع من الادغام الذي لا يلزم منه اللبس الا ترى انك تبين بمضارعهما وصيغ او امرهما الا ترى
انك اذا قلت عز وشد علم ان ماضيهما فعل واذا قلت بعض علم ان ماضيه فعل فكذلك اذا بنيت صيغة الامر فعلة وشد وعض
تبين ذلك ايضا فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا يؤدي معه الى اللبس لو ادى الى اللبس الامتناع من الادغام المتفق
به ما يرفع اللبس قال واما ان فصلا لا يجوز الادغام فاصححها غير ما تقدم مالك علد وبلد وانما امتنع الادغام لما يؤدي
اليه من التقاء الساكنين وهذا مما نظر فيه المحققون من اهل العلم وذلك ان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقرؤون
مطبقون على انه يصح الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما فعل لجابل الشيخ الشاطبي في قصيدته عن ذلك بجواب
ليس بين فالاظ معناه [illegible] على الادغام الصريح وكلام المقرئين على الاخفاء الذي هو قريب من الادغام فزوال
التناقض فعلى هذا لا يجوز النحوي [illegible] الاخفاء ولا يجوز القراء منكرين امتناع الادغام وهذا وان كان جيدا على ظاهر
الا انه لا يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان الجعبري الجواب بقوله به في نحو اخطاب
جرا والعلم الا الكل الاولى ان لا يرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم حجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون
اجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ثم ولو قدر ان القراء ليس فيهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحويين
في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلوها عمن ثبتت
عصمته عن الغلط في مثله ولان القراءة ثبتت تواترا وما نقله النحويون احاد ثم ولو سلم انه ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر
فكان الرجوع اليهم اولى **قال** ومخارجها ستة عشر تقريبا **قال الشيخ** قسم النحويون مخارج الحروف الى ستة عشر
على التقريب والا فالتحقيق [illegible] مجامعة من مخرج واحد والتحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا لاخر والا كان اياه
فجعلوا الهمزة والالف والهاء اقصى الحلق ولا اشكال الا ان الهمزة اول ثم الالف ثم الهاء ولذلك لما اشتد التقارب بعضها واكثر
الحروف [illegible] للعين والحاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والالف والهاء والقاف فمن اقصى اللسان وما فوقه من الحنك
والى مخرج القاف [illegible] ومخرج الكاف اسفل منهما والهمزة في ذلك قريب منه [illegible] الى احد الجانبين
الاضراس مع [illegible] والجيم والشين والياء وسط اللسان وما حاذيه من الحنك الاعلى
وهي على الترتيب المتقدم والضاد اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وسواء اخرجها من الجانب الايسر او الايمن على حسب
ما يسهل لبعض الاشخاص فيها دون بعض واكثر الناس على اخراجها من الجانب الايسر واللام ما دون حافة اللسان الى منتهى طرفه
وما يليها من الحنك الاعلى فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية وكان يجب ان يقول من فوق الثنايا الا ان سيبويه ذكر ذلك فحمل
ذلك على العادة والاظهر في الحقيقة فوق ذلك لان مخرج النون تحت مخرجها وهو فوق الثنايا ولذلك يدل على ان الناطق باللام ينبسط
جوانب طرف لسانه مما فوق الضاحك الى الضاحك الاخر لان المخرج في الحقيقة ليس الا فوق الثنايا وانما ذلك لما ينطبق فيها من شبه
الشدة ودخول المخرج في ظهر اللسان فيبسط الجانبان الى ان يدرك عند الضاحك والناب والرباعية والثنايا الا ذلك والنون
ما بين طرفي اللسان وفوق الثنايا وهي اخرج قليلا من مخرج اللام فلذلك لم يذكر مخرجهما بعد والراء مما يدخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج
النون وذكر مخرج اللام على الصفة مقصور لانه ذكر انه قبل النون ثم اذا كان ادخل كان قبله وانما الادان المخرج يقارب مخرج النون

وانما يشار الى ذلك على انه يستعمل بعد الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء الساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو
بعد مخرج النون هذا هو الذي يجري على المستقيم الطبع فقد يكون اخراج الراء مما يدخل في مخرج النون من مخرجهما ولكن بتكلف لا على حسب اجراء
ذلك على الطبع المستقيم والكلام في المخارج انما هو على حسب استقامة الطبع الحلي [illegible] والطاء والتاء والدال مما بين طرف اللسان
واصول الثنايا وقوله واصول الثنايا ليس بحتم بل قد يكون ذلك من اصول الثنايا وقد يكون مما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع
من التكلف والظاء والذال والثاء مما بين طرف اللسان واطراف الثنايا وقوله الثنايا في هذا الموضع انما يعني الثنايا العليا وليس
ثم الا ثنتان وانما عبر عنهما بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما والا فالقياس ان يقال اطراف الثنيتين والصاد
والزاي والسين مما بين الثنايا وطرف اللسان فهي تفارق مخرج الطاء واختيها لانها بعد اصول الثنايا او قبلها بعد اصولها وتفارق
الظاء واختيها لانها قبل اطراف الثنايا والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا فهي مشتركة بين الشفة والثنايا كما
تقدم فاما الشفتين خاصة فالباء والواو والميم مما بين الشفتين **قال** ويتفرع منها حروف الى ثمانية ويستحسن فيها فروع العربية [illegible]
ذكر ان الحروف المتفرعة عن الاصول على ضربين حروف تقع في فصيح الكلام وحروف مستهجنة لا تقع في فصيح الكلام وانما يأتي من
بعض العرب عند العجز عن النطق بالاصل فهي لحن يلحق به وانما ذكرها المتبين كما انها الا انها واقعة في كلام العرب
معتد بها [illegible] فسقط منها [illegible] همزة بين بين فانها [illegible] في القران وفي كلام فصيح [illegible] سقطت [illegible]
[illegible] الحروف [illegible] الواو والهمزة [illegible]
[illegible] الياء والهمزة [illegible] همزة بين بين [illegible]
حرف ابدلت على اصل الهمزة وان عميت باعتبار [illegible] انواع فهي في الحقيقة [illegible] النفس [illegible] ثمانية احرف
الخمسة التي ذكرناها والساقط الذي ذكرناه انه ثلاثة انواع حرف بين الالف والهمزة وحرف بين الواو والهمزة وحرف بين الياء والهمزة
وان شئت الهمزة التي كالالف والهمزة التي كالواو والهمزة التي كالياء واما النون التي ذكرناها فليست النون التي تقدم ذكرها
فان تلك النون [illegible] في الخيشوم وشرطها ان يكون بعدها حرف من حروف الفم [illegible] فان كان بعدها حرف من
حروف الحلق او كانت آخر الكلام [illegible] الاولى فاذا [illegible] مخرج هذه النون الخيشوم ليست تلك النون
في التحقيق فاذا قلت من خلق [illegible] التي مخرجها من الفم [illegible] قلت [illegible] مما يكثر في كلام العجب
ان يكثر في النون الاولى اخفاء [illegible] والتفخيم فيهما [illegible]
خرجت الى شبه الياء واخرى خرجت الى التفخيم [illegible] فالاولى كالف عالم والثانية كالف الصلوة [illegible]
قوي [illegible] **قال** والشين التي كالجيم نحو اشدق وذكر انها مأخوذة بها في القران وليس [illegible]
لا يعرف في القراءة المشهورة [illegible] الشين والجيم والصاد التي كالزاي مثل [illegible] الصراط [illegible]
بها في القران **قال** وما عدا ذلك حروف مستهجنة ثم عددها فنها [illegible] وذلك [illegible] حققه [illegible]
[illegible] فالكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف [illegible]
[illegible] الشين كالجيم [illegible] والجيم التي

كالشين وهذه مستحسنة مقطوع بصحة النطق بها وهي واقعة في كلام العرب لما ان العرب على ما يعرف الفصيح من العجم التي كالشين ومن القرى التي كالجيم
سمعها حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة والجيم التي كالشين مستهجنة وذلك لان الذي كان اللفظ بها عرب [illegible] والجيم والشين
قال والضاد الضعيفة يعني التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها لم ضعفت فخلط لفظها بالطاء المخرجة من مخرجها فانهما كانا ينطقون
بها اكثر الناس اليوم فلم يقصد الفرق بينها وبين الطاء والضاد التي كالشين [illegible] والطاء التي كالتاء
والباء التي كالفاء [illegible] حتى لم يتعرض له وان كان ظاهر القران العربي [illegible] التي كالكاف ينطق بها اكثر العرب اليوم حتى
يوهم بعض المتاخرين ان القاف لذلك كان ينطق بها [illegible] ان كلامهم [illegible] اللغات الخالصة ايضا
في كلامهم الخالصة على ما نقله اهل اللغات [illegible] ولو كانت [illegible] بها لنقلت كما نقلت غيرها وما لم ينقل [illegible] على انهم لم يقروا او قراها
من لم [illegible] ينقلها عنه قال فينقسم الى المجهورة والمهموسة [illegible] تقسيم الحروف باعتبار صفات [illegible] على هذا الاعتبار
تقسيم واحد وانما هي باعتبار تقسيمات متعددة فالمجهورة والمهموسة تقسيم ومعنى التقسيم المستعمل [illegible] بالنفي والاثبات والتحقيق
لا في [illegible] ايرادها واذا علمت ان المجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها والمهموسة هي التي يجري النفس معها [illegible] ذلك علمت انحصار
التقسيم بالنفي والاثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة قسم والمطبقة والمنفتحة تقسيم والمستعلية والمنخفضة قسم
وما بعد ذلك كلام [illegible] فاذا [illegible] منفيا [illegible] ذلك
الوصف كما يقول [illegible] الراء من الحروف [illegible] باعتبار التكرار قال فالمجهورة ما ينحصر جري النفس مع تحريكه [illegible]
ستشحثك خصفه [illegible] المجهورة [illegible] الحروف المهموسة [illegible] معنى الجهر كما ذكره
من اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس بخلافه وانما سميت مجهورة من قولهم جهرت بالشيء اذا اعلنته
وذلك انه لما امتنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت لها فقوي التصويت بها [illegible] مهموسة [illegible] الذي هو الصوت الخفي
لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت [illegible] عند النطق بها ثم [illegible]
[illegible] التمييز [illegible] المتقاربين [illegible] القاف [illegible] فاذا كررت
القاف [illegible] النفس [illegible] منه واذا كررت الكاف [illegible] خروج النفس معها
حالة النطق فتحقق تباينهما والشديدة منحصرة في قولك اجدت طبقك والرخوة ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعنا وما بين الشديدة
والرخوة علم انه لم يروعنا ومعنى الشدة انحصار صوت الحرف في مخرجه فلا يجري والرخاوة بخلافها وما بينهما [illegible] لا يتم له الانحصار
ولا يتم له الجري وسميت شديدة ماخوذة من الشدة التي هي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد [illegible] بقوله
المتلين لان الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه حروف اللين [illegible] شديدة والرخوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين بقوله
[illegible] جري الصوت في مخرجه عند النطق [illegible] تباينهما [illegible] متقاربين [illegible] الجيم والشين وقف بهما
ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرجه [illegible] فاعلم انه اذا وقفت على الجيم [illegible]
انحصر الصوت فلم يجر في مخرجه واذا وقفت على الشين [illegible] جرى الصوت معها [illegible] الصوت مع النطق بها
[illegible] ذلك [illegible] المجهورة والمهموسة مع الشديدة والرخوة فيكون الحرف مجهورا شديدا

ومجهورا رخوا ومهموسا شديدا ومهموسا رخوا فاما الشديدة المجهورة فما يجمع في قولك اجدت طبقك مع انتفائه في ستشحثك خصفه وهي الهمزة والجيم
والدال والطاء والباء والقاف فهذه اتفقت في انها لا يجري النفس معها ولا الصوت في مخرجها وهو معنى الشدة والجهر جميعا واما المجهورة
والرخوة [illegible] بالرخوة [illegible] ستشحثك خصفه [illegible] اجدت طبقك وهي الذال والزاي والراء
والضاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء واما المهموسة الشديدة فما كان [illegible] في ستشحثك خصفه
مع وجوده في اجدت طبقك وهي التاء والكاف فقد اتفق كل واحد منهما [illegible] يجري النفس معها فكانت مهموسة ولم يجر الصوت في مخرجها
فكانت شديدة واما المهموسة الرخوة فما وجد في ستشحثك خصفه مع انتفائه في اجدت طبقك وهي السين والشين والخاء
والثاء والصاد والفاء والهاء لانها يجري النفس مع صوتها فهي مهموسة بهذا الاعتبار ويجري في مخرجها بهذا الاعتبار فهي رخوة
قال صاحب الكتاب والمطبقة الضاد والظاء والصاد والطاء والمنفتحة ما عداها قال الشيخ ثم علل تسميتها مطبقة بما ذكر
وسمى المنفتحة [illegible] فيها لا ينطبق [illegible] اللسان [illegible] الحنك [illegible] فهو مطبق [illegible] كما قال المذكور
[illegible] في اللغة [illegible] والانفتاح خلافه [illegible] في المنفتحة في التسمية [illegible] المطبقة لان الحروف
لا [illegible] وانما [illegible] عند [illegible] اللسان عن الحنك والمستعلية [illegible] المطبقة [illegible] والقاف سميت مستعلية لان اللسان يستعلي
عند [illegible] الحنك [illegible] اللسان [illegible] مستعلية [illegible] مستعلية لخروج
[illegible] من جهة العلو [illegible] فهو [illegible] الانخفاض [illegible] ما ذكر في المستعلية وحروف القلقلة سميت
قلقلة لما ان صوتها [illegible] من القلقلة التي هي الصوت [illegible] اليابسة [illegible] الا ان صوتها لا يكاد يتبين
بسكونها [illegible] الى شبه [illegible] قلقلة [illegible] الاتفاق [illegible] مجهورة [illegible]
يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع ان يجري صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها
احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل [illegible] من الضغط [illegible] عند النطق بها ساكنة حتى [illegible] الى شبهة [illegible] ليحصل بيانها
اذ لولا ذلك لم يتبين لانه اذا امتنع النفس والصوت [illegible] بيانها [illegible] على الوجه الذي ذكر [illegible] والصفير الصاد
والسين والزاي سميت بها لانها [illegible] على [illegible] اللسان [illegible] وهذا الفصل
باعتبار [illegible] مستقيم [illegible] وجميعها [illegible] طرف اللسان ولا
[illegible] الباء والفاء [illegible] طرف اللسان [illegible] عن ذلك [illegible]
[illegible] المكسورة [illegible] طرف اللسان [illegible]
[illegible] الذي هو [illegible]
لذلك [illegible] هذا الحكم [illegible]
الراء [illegible]
[illegible]
والفاء والميم [illegible] وحروف اللين هي الالف والواو والياء [illegible]

في الحركة فهي حرف مد ولين والمتحرك منها الواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف علة ولين والحرف اللازم
لين اللسان عند النطق به بخلاف الحروف الحلقية لانك تجد مخرجا يجري فيه الصوت ولا تمنعه في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد اذ لولا
الاخفاء لم يجر الصوت وهو معنى الشديدة وتكريره لما يحصل لا ... مع الصوت كان في حكم الحروف التي تجري الصوت ولذلك جعل بين الشديدة
والرخوة المكررة الراء لما يحصل من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك تجري مجرى الحرفين في احكام متعددة نحو امالة
نحو ... ولم يحسن ... وحسن ادغام مثل ... واتفقوا ... لم يحسن منه في ... ولم ...
... الخفاء ... ولم ... من امالة ... الاحكام ... والصوغ الى التكرير
الذي في الراء والهاوي الالف لانه في الحقيقة راجع الى الصوت الهاوي بعد الفتحة وهذا وان كان الواو والياء كذلك الا انه يغار فيهما
في ... لما ... الواو والياء ... واكثر اتساع هوا الالف صوتا بعد الفتحة فيكون الفم فيه مفتوحا بخلاف
الضمة والكسرة فانه لا يكون كذلك ... هوا صوت الالف اكثر منه في الواو والياء والمهتوت التاء لضعفه وخفائه لانه حرف
شديد يمتنع الصوت ان يجري معه وهو وان كان مهموسا يجري النفس معه الا انه عند الوقف عليه النفس يجري معه فيحقق خفاؤه
والكاف وان شاركه في ذلك الا ان مخرجه من اقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف ضعفه ولا يلزم ذلك في الشين المهموس لانه يجري
عن الحلق الى الشديد ... المهموس فان ... ولذلك ... ينفتح ... بالجهر وهو الصوت العالي
نعم لو اتفق ان يكون في الحرف الشديد ... المهموس ... في الخفا ولكنه لم يتفق وما ذكره من
نسبته صاحب العين فاضطرب ... على علته قال واذا اريد ادغام الحرف في مقاربه ... قال رضي الله عنه اذا ... الادغام ... في مخرج واحد ... اخذ ادغام الحرف في المتقاربين ...
الى الآخر ... الاخفا ... على ... في ...
الادغام المتقاربين ... لكان ... الادغام كما في مثل ...
طابخه قال والمتقاربان من ان يلتقيا في كلمة ... ثم ذكر ... المتقاربين وانهما يكونان تارة في
كلمة وتارة في كلمتين ... الى اللبس ... قلت ... فلا لبس في ...
... هل هو ساكن ... متحرك
لا ادغام ... للبس ... المذكور ... ادغم ... تركيبه عن ...
وميم ... لو ادغم ... تركيبه ... ثم ... ذلك ...
بعد ... الادغام ... الاظهار ... ذكر في ... هذا المانع ... وهو الادغام
... الواو ... ادغامها ... الواو ... يا وكسرة
ثم ... الادغام ... في ... ذلك ... كان ... الاصل كان
... الواو ... بين ... وكسرة ... ادغم ... اذا ... الى ذلك ...
لوجب الادغام ... في المتقاربين ... الادغام ... الى الثاني ... الادغام

فيما لا اعلال فيه اكثر من مثل ... فالاولى ... من ... فيه ما تقدم من الالباس
وذلك اللبس على ... الميم المشددة ليست من ... كانت عن ... يكون الاولى ... او زائدة فان
كانت زائدة يكون وزنه ... وان كانت اصلية فيكون وزنه ... من الابنية فلا ... يصدر ان يكون
... ولذلك ... اذا ادغمت النون في الميم انما اللبس ... ليست ... او لا كانت
... الاولى اصلية او زائدة فان كانت زائدة فوزنه ... فعلال ... او اصلية فوزنه فعلال ... فعل
... ذلك ... في ... من ... الى ... بعد ...
... هو الشرط المتقدم في الادغام في المثلين ... المتقاربين ... قال الله تعالى واذا النفوس ... جعل
... ثم ... ولا ... صيغة ... ما تقدم من ... تركيبه ...
مستعمل في ... في ... اذا قيل مثل ... ولم ... وهو ... كاللبس
في ... والفرق بينهما ... الكلمة ...
... لا ... ولم ... الى ... مثل ذلك
اللبس وقوله ولا ... صيغة ... الادغام ... من الحركات ... والاولى ان كان
متحركا ... ولم ... الصيغة ... الوقف ... فلم
... الادغام ... صيغة ... ولا ... صيغة ... قال وليس ... متقاربين ...
... في ... قال رضي الله عنه قوله وليس ... متقاربين ...
... في ... مستعمل ... الادغام قوله ولان ... فيهما ... مستقيم
على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم ... المتقاربان ... انه ... في ... منهما في ...
انما ... الاطلاق المقاربة باعتبار حصول ... فرق بينهما ... باعتبار
حقيقة ... ذكر المقاربة التي ... يمنع من ادغامهما وهي الستة المركبة ...
مشعر ... الضاد ... من الاستطالة فلو ادغمت في مقاربها ... من ... والواو والياء لما فيهما
المد واللين والميم لما فيها من الغنة والشين لما فيها من التفشي والفاء لما فيها من شبه التفشي والراء لما فيها من التكرير وما
ذكره وان كان ... جمهور اهل اللغة ... على الجميع فانه قد ادغمت الضاد في ... في قوله
لبعض شانهم وادغمت الشين في قوله تعالى الى ذي العرش سبيلا وادغمت الفاء في الباء في قوله نخسف بهم وادغمت
الراء في اللام في قوله تعالى يغفر لكم ... ما تقدم من ... من ... ايضا ان ... من حروف الحلق
ادخل في الحلق ... الحاء في العين ... والحاء ... وانما ... الادخل
ادغموا ... الاخف ... الاثقل ... فلم ... ادغام ... في الاخف ولم ...
ادغام الاخف في ... وهو ... على الاكثر ... ادغام الحاء في العين في قوله تعالى فمن زحزح عن النار

وهو على خلاف ما ذكرتم ثم ذكر من المتباعدة ما يحصل له وجه في التقريب مسوغ للادغام فذكر النون مع الميم والنون من طرف
اللسان وهو فوق الثنايا والميم من الشفتين وبينهما مخارج كثيرة لكنهما الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين
على ما تقدم وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا في النون ولا في غيرها لان النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استضعفوا اعتنها
فيما حسن معه تخفيف الكلام وتحسينا له فلما ثبت ذلك لها اجريت مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغم الميم لما ذكرنا من فوات صفتها
على ما تقدم ولذلك ادغموا النون في الواو والياء لما ذكرناه من امكان بقاء الغنة منهما فيهما مع كونها كثرت ساكنة فاجريت معهما مجرى
الحروف التي حسن اخفاؤها فيها **قال** وادغموا حروف طرف اللسان في الضاد والشين حتى حروف طرف اللسان التاء والطاء والدال
فانهم يدغمونها في الضاد والشين والجيم وان كانت متباعدة عنها في المخرج لكن عمل اللسان بها عبر طرف اللسان وان لم يكن
مخرجا لها وبيان ذلك خروجه من الحنك فصارت بذلك كانها متقاربتها وان كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل فلذلك ادغمت
فيها **قال** فالهمزة لا تدغم في مثلها الا في نحو سال ورءاس **قال الشيخ** ثم شرع يذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار ادغامه
والادغام فيه لتبيين بالتفصيل ما تبين في الاجمال فقال اما الهمزة فلا تدغم في مثلها الكلمة يعني الا في باب فعال فانه باب
قياسي نحو قطع عليه مع وجود المد بعدها فكانت كالمتماثلة لغيرها والمنفرد [illegible] بالعين من الكلمة فانهم كرهوا
ادغامها في مثلها لما يؤدي اليه من كلفة النطق بها لثقلها عندهم [illegible] احداهما مستعملا حتى انهم خففوا بحذوق من التخفيفات وكرهوا
اجتماعهما غير مدغمة في كلمة او في كلمتين في مثل آدم وادم وفي كلمتين في مثل قرا ابوك وقد روي عن بعض العرب انهم يحققون الهمزتين في كلمتين
في مثل قرا ابوك واحد [illegible] جواز الادغام لئلا [illegible] على غيرها مما يجتمع في المثلين وراى انهما اذا اجتمعتا غير مدغمتين كان
اجتماعهما [illegible] لم يمنع ذلك عن العرب المحققين ويمكن ان تكون [illegible] على ما ذكر ويمكن ان [illegible] بانه
اذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الادغام وفي غير الادغام حصل كل واحدة منطوق بها على حدتها فلا يلزم
من تخفيف اجتماعهما عند الادغام [illegible] عند الادغام [illegible] قياس الادغام مع انه يصح ان يقال لو كان الادغام
سائغا لوقع ولو وقع لنقل وكثيرا ما يستعملون هذا المسلك الا في المعنى الا انه يمكن ان يقال [illegible] على بكر عنهم
فاما ما هو قليل في الحمل فلا يلزم من عدم [illegible] ان يلزم نقله لو وقع [illegible] امتنع ادغامها في مقاربها لامرين احدهما ان فيها
من الثقل الاشارة كما فيه غيرها فلا يخرجوا [illegible] من غير حالة كما لم يدغموا حروف اللين اذ الف والثاني انهم في خفة من الادغام
لما ثبت فيها من جواز التخفيف التي يحصل به سهولتها وعند التخفيف عدلت عن الادغام لانها ان [illegible] فلا ادغام وان كان
بسهل تصير كحروف اللين فلا ادغام واذا امتنع ادغامها في مقاربها امتنع ادغام مقاربها فيها لانه [illegible]
انه يؤدي الى الادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق والثاني يؤدي الى اجتماع الهمزتين بعد ان لم يكن وكلا مناسب منع الادغام
واما الالف فلا يدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها الى آخره **قال** منع ادغامها في مثلها متعذر لوجوب التحريك وهو متعذر
والادغام في مقاربها لانه لو ادغمت في الادخل في الفم فلما يؤدي اليه من ذهاب مدها من غير ما يقوم مقامه وان كان في الادخل
منها وهو الهمزة فلذلك لما يؤدي اليه من اجتماع الهمزتين والادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولا يدغم فيها
غيرها للعلة المتقدم ذكرها **قال** والها لا تدغم في الحاء وقعت قبلها او بعدها الى آخره انما ادغمت في الحاء لمقاربتها لما تقدم

في العين وان كانت اقرب اليها لشبه العين بالهمزة وكما كرهوا الادغام في الهمزة كرهوا الادغام في العين سيما فيهما من التهوع وثقلا
يؤدي الى الادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق وهو على خلاف قياس الادغام وقليلة من العرب الفصحاء من غير تخرج
الها بعد الحاء الساكنة في قولك ادمج حمله واما ادغامها في مثلها فواضح واما العين فتدغم في مثلها الى الغين قال واما ادغام العين
في مثلها فواضح واما ادغامها في الحاء فيها ضعيف عند النحويين لانه ادغام الاقرب الى الحلق لما ذكرناه من انها كالهمزة في انه لم يدغم
فيها **قال** واذا اجتمع العين والحاء جاز قلبهما حاءين وادغامهما لم يدغموا الجمعهما في آخر الهمزة يعني قلبهما جميعا الى الحاء ثم ادغموا
الها في العين بقلب الها عينا على قياس الادغام ادى الى الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستكره ولو
ادغموا العين في الها بقلب العين ها لادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق فلما كان ذلك كذلك اشد تقاربهما وحصل
بقلبهما الى حرف آخر بخلاف ما لو كانا جميعا حرفا مما تقاربهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاء فقالوا في معهم محم وفي اجبه عنه اجبحه
وهذا الحكم كان ينبغي ان يكون في فصل الها لانه مشترك بينه وبين العين وقد تقدم ذكر الها فكان ينبغي ان يكون ذكره فيها
جريا على قياس ضعيف في مثله والحاء يدغم في مثلها فاما ادغامها في مثلها فواضح ويدغم فيها الها والعين لقربهما منها مع
كونها ادخل في الحلق فلذلك قيل في اجبه حاء بما اجمعنا وفي ادفع جملا ادحملا والعين والحاء يدغم كل واحد منهما في مثلها
وفي اختها اما ادغامهما فادغام العين في الخاء واضح واما ادغام الخاء في الغين فهو على خلاف قياس في ان الادخل في الفم
لا يدغم في الادخل في الحلق وفي ذلك استعمال ادغام الادخل في الفم وهو الخاء في الادخل في الحلق وهو الغين والذي
سوغه شدة تقاربهما حتى لا يكاد يتميز الادخل منهما من الآخر فلما كان ذلك ضعف امر ادغام الادخل في الاخرج ان ذلك
ان القاف والكاف كالعين والخاء في ادغام كل واحد منهما في مثلها وفي اختها والفرق بينهما قياس الادغام اذا لم يعتبر الادخل
باعتبار الادغام فيه من حروف الحلق مع انهما لو كانا من حروف الحلق لكانا اشبه شيء بالخاء والغين واذا ادغم الخاء
في الغين بما بين حروف الحلق فادغام الكاف في القاف الجنسه والجيم يدغم في مثلها واضح وفي الشين لقربهما منها مع كون
الشين ابدع [illegible] الى الكلام يدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين فقالوا ادغمت في التاء عن ابي عمرو في المعارج
تعرج وليس ادغامها بالقوي وان ادغمت فيها الا ترى انما ادغم فيها الطاء والدال والظاء والذال والتاء ولم يدغم في كلمة
واحدة منهما وانما لم يدغم فيه من اشتراكهما التشبيه فاجرت مجراها لان الكاف ادغم هو فيها كما يدغم في الشين اصاف الشين
لا يدغم الا في الشين وقد تقدم ذلك يقصد فيهما ما يدغم في الجيم وقد تقدم في الجيم لشدة قربها منها على ما تقدم والاتم في مثل
الشامس ولعنك عشرت شيا فهل شربت شيا الكثرة اللام في كلامهم والتراخيها مع مقاربتها لها وانما ادغمت في الشين ولم
يدغم في الجيم في مثل قولك الجار لبعد الجيم عن الشين قليلا فان كان لم يدغم فيها والتقيا لو ادخل منها وادغمت فيما قاربها
سوا دخل في الشين لما ذكرناه والياء لا يدغم في مثلها متصل اللفظ **قال** رضي الله عنه ادغموا الياء في مثلها متصل
او شبهه بالمتصل سوا كان قبلها فتحة او كسرة فادغامها عند الفتحة واضح وادغامها عند الكسرة المائلة ولزوم
الاتصال جميعا لم يدغم منفصلا الا اذا انفتح ما قبلها [illegible] لم ينفتح كان الادغام فيما لا يلزم الكلمة مع اذهاب المد الذي
فيها بخلاف ما اذا كانت متصلة لانها يكون من بنيتها ومنزلة منزلة ما هو في البنية فاغتفر ذهاب المد اذا لا قد يفوت فيها في القول

[illegible]

كما في فان جاء الانفصال امتنع الادغام لفقد كلفظ نحو يوما وفي يوم ويلقى الطرف نحو يوما وفي يوم وقد تقدم انها لا يدغم في غيرها
ويدغم فيها النون وان كانت ليست مقاربة لها لما تقدم من تصاحبهما في الخيشوم بالغنة عند الاسكان في الحروف التي لا يستعمل ادغامها
قال ويدغم فيها الواو وقد تقدم ان الواو لا يدغم في مقاربتها والياء ليست مقاربة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة
فيها الجيد والتحقيق انه من باب الابدال للاستثقال وكتم الابدال او انفق ان يعلل بانه اوجب الادغام ضرورة اجتماع المثلين
الادغام كان من اجل المقاربة او تقربها من مقاربه فوق اذ كانت الياء في حرف لا يبدل من الواو او في شاهد الحال ولم تعد عنه الحروف
لاجل الادغام تدل ذلك على ان الادغام انما هو بعد الابدال التي كان لاجل الاستثقال لا انه لاجل الادغام لانتفاء المثلية
والمقاربة وشبه المقاربة قال والضاد لا يدغم الا في مثلها لما تقدم من انه لو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطالة وقد عرض
عنها وقد عيب القدح في قراءة السوسي بادغام الضاد في الشين في قوله لبعض شانهم وفيه ضعف آخر من حيث انه سكن ما قبلها وادغام
مثل ذلك وان لم يكن فصادا ممتنع عند النحويين لما يؤدي اليه من اجتماع الساكنين على غير حده فيما تقدم ضعفها عنايتهم من تمييز نقله
ليجب عن الادغام مع الاسكان من تمييز احدهما انه اخفا اطلق عليه الادغام مسامحة والاخفا مع الاسكان قبلها جايز بالاتفاق
وهذا وان كان حسنا وصالحا الا ان صاحبه عن اطلاقهم ادغام الضاد في الشين فلم الاخفا في الضاد قبل الشين وغيرها غير ممتنع
باتفاق وساعده رواة القراءة والذي نقل عن المشهورين انهم يدغمون نحو ذلك ادغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها وليس
مع الاخفا قلب ولا تشديد فضعف الجواب حتى هذا النقد بروى الجواب الثاني انهم قالوا قد ثبتت هذه القراءة في السبعة ونحن نقول انه
تواترا وصح اثباته مفيد العلم وما ذكره النحويون في مسايل الظن فالاثبات العلمي اولى من النفي الظني وهذا الجواب بعينه يجري مجرى
في منعهم ادغام الضاد ونحوه للمحتجين عن القدح في تواتر القراءة او في تواترها مثل عدم البحث قد روي غيرها ولو سلم انها غير
متواترة فانقل الامر من نقل العدل ينقل العدل الطائفة الترجيح فيها بالاثبات ومذهب الخصم على الاثبات اولى ويدغم فيها
ما يدغم في الشين الا الجيم وقد تقدم ذكر عند ذكر الجيم والشين باعتبار ادغامها في الذكر مثال بها لتقدمه واللام ان كانت في كلمة
قال يدغم في حرف وفي الشين وغيرها الجيم وما سواه داخل منها فلا يدغم في الفاء والباء والميم والواو ولا في الجيم والقاف
والكاف والخاء والغين والحاء والعين والهاء والهمزة ويدغم فيما سوى ذلك في الثاء والتاء والدال والذال والراء والزاي والسين
والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون فان كانت لام التعريف لتسم ذلك فيها الكثرة دورها في كلامهم وكان
كلا غيرها فانه منها منقسم الى الحسن والاحسن ولذا كان ادغامها في الراء مثل هل رايت لقاربة قربها وبما في الراء من التكرير قبلها
ادغامها في اللام فوجب في مثل هل لكم جريا على وجوب ادغام المثلين اذا سكن الاول في قد ذكر الحسن وحمل الادغام في التاء
فتعاود ابن مقسم انها تثبت قراءة عن الكسائي مختلف فيها عنه ومثل الابيض الفتح وقد روي عن الكسائي على الخيل بالادغام
بالاختلاف عنه في ذلك والقطع فيه الفتح الذي قرا به ولا عن احد القراء السبعة بالاختلاف عنه فيها ولا يدغم فيها الا
مثلها لما فيها من الانحراف فكانه لا يحتمل الادغام فيها اذ لا ادغمت فيها النون لشدة تقاربهما معها ولما سنذكره ثم اظهروا
اسكان النون من مخرجها صريحا اذا امكن الادغام والفصيح ادغامها في غيرها لما بينهما من التقارب الذي الخيشوم بعده ذلك
لانه اذا اظهر الغنة بطرف اللسان على مخرج النون جاءت نونا ومقاربتها او لا فانها خرجت حاملة ساكنة بدونهم في كلمة اخرى

مع الغنة فيحصل الفرق من الاخفا وقد كرهوا الاظهار فادغموا من غير غنة فذلك وجه فيها وجوب الاخفا في حروف الفم واما الاظهار
غنتهما في اللغة الشاذة فاجروا المجرى غيرها من الحروف التي امكن اخفاؤها مع بقاء غنتهما قال وادغام الراء حسن وهو شبيه
الى قراءة ابي عمرو نحو يغفر لكم واشكر لي وما اشبهه وكلام في ادغامها كالكلام في ادغام الضاد على ان تعلل ادغام الراء في اللام
اوضح واشهر ووجهه من حيث التعليل انهما شديدا التقارب حتى صارا كالمثلين بدليل لزوم ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة
ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك وكان ذلك يقتضي ان يدغم في اللام لزوما الا انه عارضه في الراء من التكرار فلم يكن فاقتصر
واعتبر بانه شدة التقارب وذلك الفتح والراء لا يدغم الا في مثلها وقد تقدم ان الراء لا يدغم في مقاربها فلم يبق ما يدغم فيه
الا مثلها لما تقدمت علة ذلك الما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب وادغام النون فيه على الفصيح كما تقدم
في ادغامهما في اللام قال والنون يدغم في حروف يرملون قال رضي الله عنه النون مع الحروف اربع احوال القسم فيه عنده اظهارا
محضا وقسم يدغم فيه وقسم يخفى فيه وقسم يقلب عنه فالاول حروف الحلق كما تقدم وكان منها في كلمة في الواو والياء والميم
والواو هي على ضربين قسم يحسن فيه بقاء غنتهما وهو الواو والياء وقسم لا يحسن في مذهب غنتهما وهو اللام والواو وقد تقدم تعليل
ذلك الثالث من الجيم الخالفا وهو الجيم والشين والطاء والدال والياء والذال والظاء والثاء والضاد والزاي والسين والفاء والتاء
من الياء فانما يقلب عند الميم لما تقرر كما سبق وشبها وانما قلبوها ميما عند الباء لانه لما رفضوا اظهارها عند مثلها وكانوا اسقطوا
عنهما وغنها ونطق عليها لزم النطق بالباء بعدها وذلك ضم الشفتين على مخرجها فاستثقلوا التصويت بالغنة قبلها فوجب ان يخرج مما اذا
لليم التصويت من مخرج الباء والغنة لا يمكن ان تدل على قلبه ما لم يكن بينهما فرق الا الغنة فوجب ان يكون ميما عند النطق بالباء
بعدهما الذي كان الاخفا عند العين والخا ضعيف لانهما من الحلق فالاحسن اخفاؤها عندها كما الاحسن عند غيرهما وانما حسنهما
قربهما من القاف والكاف بعدهما من اقصى الحلق فان كان النطق بالغنة معهما اسهل منه مع غيرهما والوجه ما تقدم وعليه البيان
القراء السبعة في القرآن قول الاخفش ان بيانها مع حروف الفم لحن وقد تقدم تعليله قال بيان وجه استحسانه
والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء يدغم بعضها في بعض لشدة تقاربها ويدغم في الضاد والزاي والسين لما بينها وبينها من المقاربة
ايضا الا ان هذه لا يدغم في تلك يعني الصاد والزاي والسين لا يدغم في اخته المتقدمة لانها حروف صفير فيها زيادة فلو ادغمت فيها لفات
تلك الزيادة وصح ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصفير فينبغي ان الادغام فلذلك لا ادغم بعضها في بعض ولم يدغم في غيرها الا
والا فليس في المطبقة اذا ادغمت بقيته الاطباق قال وقد اعترض على النحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشتراطهم
بقاء الاطباق فقيل الاطباق صفة الحرف لا يمكن الاتيان بها ما دام الحرف موجودا فاذا ذهب ذهب ما بقي مع الادغام
لا يصح بقاء للحرف تظهر فيه يؤدي الى ان يكون موجودا غير موجود وهو متناقض ومن ظن بان الاطباق في المطبقة كالغنة
في النون فلم يكن مجي الغنة عند حروف الاخفا غير نون فلا يصح حصول الاطباق بغير ادغام حرفه مع عدم حروف الاطباق فليس
على تعبيره لان الغنة لا يتوقف حصولها على مجي النون بل حصل في تعطيلها من غير تصويت بالنون بسبب انها تخرج من الخيشوم
والنون من الفم فامكن افراد الغنة عنها بحيث يكون النون الا الغنة ولا يلزم من ذلك الادغام لحصول الطرفين اللازم من الطرف الآخر
وذلك خلاف الاطباق لان الاطباق رفع اللسان الى ما حاذاه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج منه فلا يستقيم الا بنفس الحرف

اذ ليس بواضح ان ذلك حاصل بها المحقق وح فامستقلا والنون ح فامستقلا وان كانت الغنه ملازمة لها لما ذكر لان الغنه تفصيل
عنها شبه ملتبسا به لانه في الحقيقة ليس بادغام ولكنه لما اشتد التقارب ولكن النطق الذي يعد ادغاما والا من غير ثقل الانسان
كان كالنطق بمثل بالمثل فاطلق عليه الادغام ولذلك حصل للانسان من تحقيقه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطا حقيقة وبالتا
بعدها فلا يجوز ان يقال ان الطا مدغمة لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها وقد علم انها لم تقلب ولا يصح ان يقال ان ثم حرفا اخر ادغم
في التا مع بقا الطا الاولى لما يؤدي اليه من ادغام الحرف واظهاره في حالة واحدة وهو يؤدي الى التقا الساكنين وذلك فاسد
فثبت ان الامر على ما ذكرناه من ان الطا مستبقية وانما اشتد التقارب حتى نطق بالتا بعدها من غير فصل فاطلق عليه لفظ الادغام
لذلك قوله القراءة ادغم فرطت ليس بمستقيم فان الاتفاق من القرا على فرطت ليس بينهم فيه خلاف والفا لا يدغم الا في مثلها لما
تقدم من شبه التفشي فيها هذا قول النحويين والمحقق انها قد ادغمت في البا قرا الكسائي نخسف بهم الارض بادغام الفا في البا وهو
عند النحويين ضعيف وقد تقدم الكلام على مثله لكن قد تقدم نظر الحا فيها من شبه التفشي اخواتها كالسين ومن نظر الحا في السين من ظهر
ذكر ان الحا ادخلها الادغام والطبا والنحويين على تخصيص الشين التفشي ادعى من منع ادغام الفا منهم في البا لعدم الصفة المانعة
للادغام فيهما في ادغام البا فيها والفتح لانهما لم يدغما فلا نقل مثل ما ثلاثهما في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى نخسف بهم
ومن لم يتبع فالمكنى مروي عن ابي عمرو والكسائي وخلاد عن حمزة والباقين لم يدغموا في مثله قرا ابو عمرو واذهب منهم وبصائرهم فادغامها
فيها والفتح وفي الفا قد تقدم الكلام على الفا وادغامها في الميم والفتح لانها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصح ادغامها فيها كما صح
ادغامها في الفا لكنه اركب غنة وشبهه ولا يدغم فيهما الا مثلهما لاستعارهما الميم والفا فامتنع ادغام الميم لما يذهب من ذهاب
الصفة التي هي الغنه وامتنع ادغام الفا عندهم لما تقدم من شبه التفشي قال واللام لا يدغم الا في مثلها لما يلزم من ذهاب غنتها
لو ادغمت في مقاربهما ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والبا مع بقا الغنه كما فعل في النون لما تقدم من الفرق وكيف النطق به ساكنا
قبل حرف من الفرق الذي هو فيه مثل في الصاد ولما يلزم من اخفائه من تحسين الكلام وتزيينه … المدغم فان قيل
مقصود فيه من ليس الكثير كالنون فيفعل فيه ما في النون ويدغم فيهما النون والبا فاما ادغام النون فيها فواضح فان قلت
لم لم يدغم الميم فيها مع كون النون تخفى عنده كما ادغمت النون فيها قلت النون حرف كثر التصرف به ساكنا مع امكان انها
لما تقدم ولين الميم لذلك لم يغير فيها بالعكس الا ترى انك لو ادغمت الميم في النون لكنت آتيا بنون ساكنة فكان يؤدي الى
الاتيان بما فر منه لو كان فعل يلزم من صحة ادغام النون في الميم ادغام الميم في النون واما ادغام البا في الميم فقد تقدم عند
ذكر البا وبينا انها ادغمت فيها لمقاربة لها فصح ادغامها فيها كما ادغم فيما هو مماثل لها في ذلك قال والادغام اذا كان بعد تاء بها
مثلها جاز فيه بيان الادغام الى اخره قد تقدم ان تا الافتعال مع ما بعدها من تا او مقارب شرط المثلين او المتقاربين من كلمتين
ولم يجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل وامتناعه في المتقارب بشرط تا الافتعال لا يلزمها وقوع تا او مقارب بعدها
نحو كلمة التي جاز صمت ان يكون بعدها فلذلك اجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام اسكنت التا الاولى على ما سبق قياس الادغام
فيجتمع ساكنان الفا والتا المسكنة فيتحرك الفا لالتقا الساكنين اما بالفتح طلبا للخفة او بالحركة التي كانت للتا المدغم فيها كما
كما في … بعضهم اما بالكسر على اصل التقا الساكنين وتحذف همزة الوصل للاستغنا عنها وكان قياس اجرائه مجرى الكلمتين عند

المثلين مع الادغام لسكون ما قبل الحرف الاول لانهم متى عرض لهم ادغام مثل قرم مالك كراهة التقا الساكنين فلذلك كره هذا والجواب
ان فيه شابه شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين نحو فيه الادغام اذ ذلك لا يجري مجرى قرم مالك لان الانفصال فيه محقق وان حمل
في بقا الهمزة … الوجهان في … والحمر من حيث كانت الحركة في … محققة العروض لان اصل الحرف فيهما البتة وما هو فاصلها
الحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض والامر جرى كهيئة الاصلية مع كونها متحركة في الذكر …
في اسقاط الهمزة التي اجتلبت لاجل السكون العارض ومن قال قتلوا بالفتح قال يقتلون بفتح القاف ايضا ومن قال قتلوا بالكسر
القاف قال يقتلون بالكسر ايضا كما مثلها في انك تقلون ومقتلون … نحو يقتلون … ما ذكره من فصل الاتباع قال
وتقلب تا الافتعال مع تسعة احرف تا ودال … قلبها الى الحرف وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربة في المخارج ومباعدة
في الصفات فقلبت مع المقارب لها ما وافق اصلها فقلبت مع الطا والظا والصاد والضاد طا لانها لو بقيت مع مقاربتها لادى الى
ادغامها ولا يدغم في التا لما فيها من الاطباق لما يفوت بالادغام فيهما الى اظهارها فيعسر النطق بها معها لقربها منها فابدلت في
صفتها لان التا حرف شديد والطا والصاد والضاد … فان التا مهموس والطا والظا والضاد حروف مجهورة
فقلبت مع الطا لانها … في الجهر ومع الظا لمخالفتها لها في الجهر والرخاوة ومع الضاد لذلك ومع الصاد لمخالفتها لها في الرخاوة
فابدلوا تا الافتعال … الى الموافق لها في المخرج ويوافق ما قبلها في الصفة وهي الطا … من الحروف وقلبوها مع الدال والذال والزاي
دالا لانهم لو نطقوا بها تا … في الزاي على ما تقدم في حروف الاطباق وفي الدال على حاله … يوجب من ادغام مجانسة … واظهارها
فيها ما قارب المثلين وفي الدال لمقاربتها لها في المخرج هذا مع انها تخالف الثلاثة في الصفات اما مخالفتها الذال والزاي فان التا حرف
شديد وهما رخوان وان التا حرف مهموس وهذان مجهوران واما مخالفتها الدال فلانها حرف مهموس والدال مجهورة فلذلك
ابدلت التا في المخرج والدال في الجهر ومع الزاي كذلك وقلبت مع الثا والسين ثا وسينا فتجي ثا مع الثا وسينا مع السين لانها لو
بقيت مع السين … كما كانت مع الطا على ما تقدم ولو بقيت مع الثا … بها مع الدال مع انها تخالف السين في الشدة والجهر
ومخالفة التا للثا في الشدة فقلبت ثا مع الثا لموافقته التا في المخرج والثا في المخرج والصفة جميعا ولذلك قلبت مع السين
فاذا قلبت التا طا مع الطا وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا قلبت مع الظا ففيها ثلاثة اوجه الاظهار وهو الاصل والادغام بقلب
الظا طا على اصل قياس الادغام وقلب الطا ظا ترجيحا للحرف الاصلي على الزائد لما يلحقه به على اصلها واذا ابدلت مع الضاد
ففيها البيان الذي هو الاصل والادغام بقلب الضاد الى الاصل ولم يجر الادغام على اصله لما يلزم من ادغام الضاد
التي هي زائدة صفتها لاستطالة على ما تقدم ولذلك جا اضطرب واضطر … على شذوذ … فيه ادغام الضاد
… واذا ابدلت مع الصاد ففيهما البيان والادغام … الضاد لا يلزم فيما … من ذهاب صفتها فيقال اصطبر واصبر …
اطرد واذا ابدلت مع الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين فيقال ادان وادعى واذا ابدلت مع الذال جاز اظهارها وجاز ادغامها على اصل
الادغام ومثل الكثير وجاز ادغامها بقلب الثانية اليها كما قلبت في اظلم على ما تقدم فيقال اذدكر واذكر وادكر واذا ابدلت مع الزاي
كانت كالظا مع الطا في اظهارها وادغامها بقلب الثانية اليها ولا يدغم على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف صفير فيما ليس
بموافق في صفته وقد تقدم انه لا … واذا الدال مع التا ادغمت لقرب اجتماع المثلين قوله ومع الثا يدغم ليس الا …

كالصحيحين على ظاهره لانا انما اعللت لخفيهما ولكنه جمع والاد التفصيل ولما قال المبرد فهو لم يعلبوه في الافعال

بل [illegible] على [illegible] قياس الادغام [illegible] ومرد واثار واثار ولذا ابدلت مع السين

[illegible] الادغام لاجتماع المثلين **وقوله** [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب. فرغ من تحريره هذا

الكتاب بعون الله وحسن توفيقه
اضعف عباد الله تعالى ابو بكر بن علي بن محمد
في شهر ربيع الاول سنة ست وعشرين وسبع
مائة والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله